الفتاوى الغياثيـــة

تأليف حجة الاسلام الامام الكبير مولانا الشيخ داود
ابن يوسف الخطيب على مذهب الامام
الاعظم أبى حنيفة النعمان
ابن ثابت رحمهما
الله

وبهامشه فتاوى سيدنا ومولانا العالم العلامه الشيخ زين الدين بن نجيم الحنفى المصرى
صاحب البحر الرائق المتوفى سنة ٩٧٠

طبعت بمعرفة حضرة الامجد المحترم الشيخ فرج الله ركى الكردى وكيل الشركة
الخيريه لنشر الكتب العالية الاسلاميه وصاحب المكتبة
الملوكية بشارع السكة الجديدة بمصر المحمية

كل من أراد الكتب الآتية فى ظهر هذا الكتاب من أى جهة كان
فليخابر حضرة الشيخ فرج الله بمحله المذكور

(حقوق الطبع محفوظة للشيخ فرج الله المذكور)

(الطبعة الاولى)
بالمطبعة الاميريه ببولاق مصر المحميه
سنة ١٣٢١
هجرية

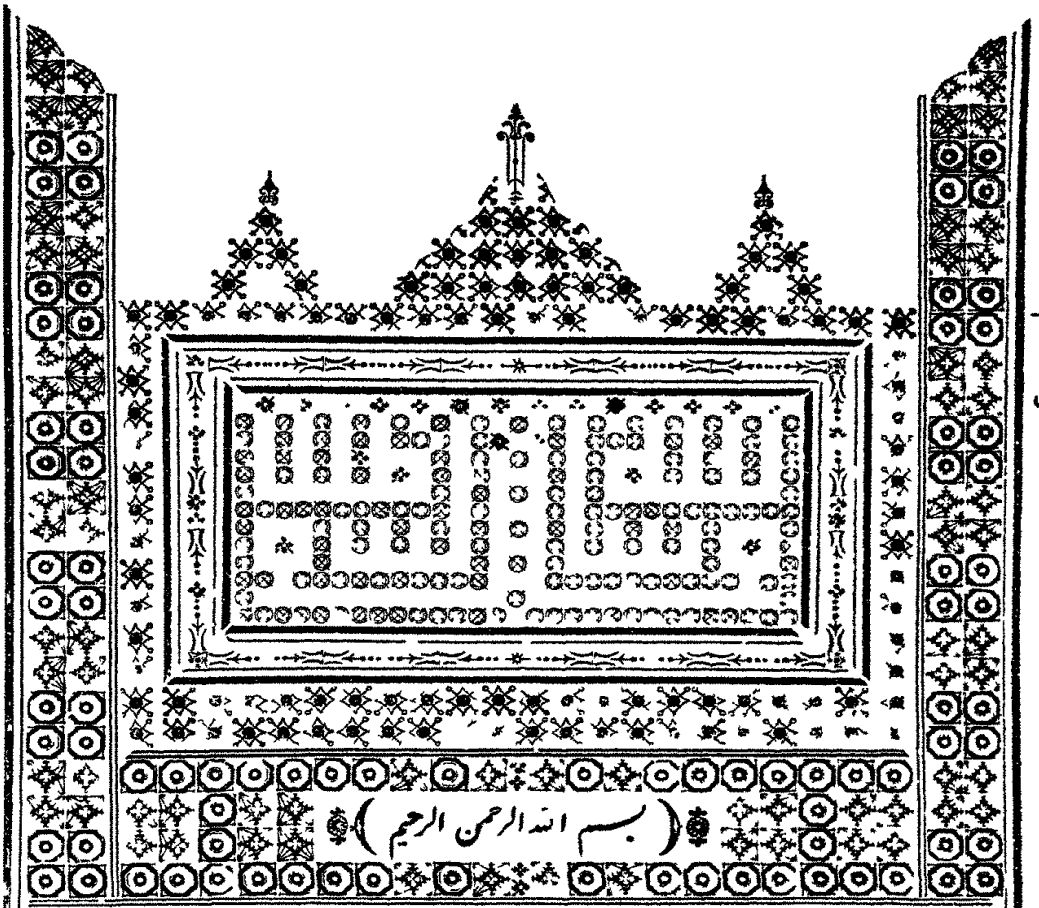

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الاول بلا مطلع البدايه الآخر بلا مقطع النهايه الكافى المغنى بالكفايه الوافى المعطى خلاصة الهدايه جاعل ذخيرة الصلاح محيطا بساحل زيادات الفلاح عالم معالم خفايا سر مكتوم أسرّ العلوم اسرار الغيوب ساتر نوازل واقعات مجرد أمالى منتهى الذنوب كاشف محجوب لوامح طوالع الكروب مفصل مفصل قواعد لباب نوادر أصول الكائنات لا على أساس تأسيس تقويم تقرير أحد من الموجودات موضح غوامض الاقضية بأوضح الآيات انيبنات اعانة لتحقيق معيار مرام مستصفى الخروج عن عهدة الواجبات مركب غنية الطلبة فى تجنيس مباحث أحكام الدين مظهر غرر درر أم المعانى لحلية قلائد أهل اليقين مقدر بسيط مبسوط التقدير جامع المنافع الصغير والكبير ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الذى أنزل الاحكام وبين الحلال والحرام أحلّ الحلال ليرتكبوه وحرم الحرام ليجتنبوه علم وأعلم حكم وأحكم وعد وأوعد أفنى وأوجد أمر باتباع أحسن ما فى الكتاب وخص بفرضية العلم أهل الخطاب أعدّ للعلماء مرابع الحسنات وأخبر بقوله والذين أوتوا العلم درجات شهادة هى مصباح مشارق خلاصة الاعتقاد وكلمة هى مفتاح أعراض تتمة الارشاد وأشهد أن سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله الذى بالغ (١) فى تغريد تهذيب المواعظ غاية الاستغناء وبلغ فيما بلغ استقصاء ايضاح سنن سنن فرائض الايحاء صلى الله عليه وعلى آله ما أضيف اصلاح منطق المبتلى الى الفتوى وأفيض منتق زلال حكم الصغرى والكبرى وسلم تسليما كثيرا

قال العبد الراجى رحمة ربه المجيب داود بن يوسف الخطيب (أما بعد) فقد دعتنى نفسى الى أن أكتب قبل غروب شمسى مجموعا يشتمل على ما اختاره مشاهير المتقدمين وأفتى به نحارير المتأخرين

حمدا لمن أبرز العالم على أحسن ترتيب ونظام وأنشأ دعائم عوارف أهل المعارف فله الفضل العام وجمع شتيت الفضائل ليكمل عباده على وجه الكمال والتمام حتى صارت فى سهولة المأخذ على طرف الثمام وصلاة وسلاما على أشرف الانام ورسول الملك العلام وعلى آله وصحبه الكرام وعلى تابعيهم باحسان السادة الفخام وسائر علماء الاسلام

(وبعد) فيقول شيخنا وأستاذنا شيخ مشايخ الاسلام وقدوة الفضلاء ومفتى الانام شمس الملة والدين وارث علوم الانبياء والمرسلين الشيخ محمد شمس الدين بركة المسلمين ومفيد الطالبين خلف السلف الصالحين نجل مولانا المرحوم الشيخ الامام العلامة جمال الدين عبد الله نجل مولانا المرحوم الشهابى شهاب الدين أحمد الخطيب الشهير نسبه الكريم بابن قرقماس الحنفى المقرى نفع الله به وبعلومه المسلمين انه قريب مجيب لما كان كتاب الفتاوى المنسوبة الى استاذنا شيخ الاسلام بركة الانام قدوة المشايخ العظام

(١) قوله فى تغريد الى آخر العبارة كذا فى الاصل ولعل فى الكلام تحريفا فحرره كتبه مصححه

المتأخرين ليكون عونا لارباب الفتوى غوثا لاصحاب البلوى معينا لعثار المفتى مغيثا لاوار المستفتى وسألنى اخوان الصفاء وأخدان الوفاء وكانت الدواعى لم تقترن (١) بالعنا الى أن وقعت من مقادير القضاء والقدر مسئلة الاستحلاف فى الاشياء السته وأجاب على قولهما علماء السنه وابن عمتى يؤلف على قولهما الجواب ويرى على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى الصواب وعلماء بخارا فيما قد أصابوا أطلقوا على قولهما فيه وبه أجابوا فحرضنى عدم احاطته مع وفور درايته وقلت ان أمهلنى هجوم الاجل وأمكننى بلوغ الامل أجمع ما صححوا من الروايات وما أفتوا بقول أيهم فى الواقعات فهممت أن ألفق من كل كتاب وأنمق من سياق كل باب ليسهل الامر عند الافتاء وينفق الجواب عند اختبار العلماء ويرتفع الاشتباه عند الاجابه ويسلك المجيب نهج الاصابه (٢) ولو وفقت للتنسيق بعد التلفيق ليوجز اللفظ ولا يعجز الحفظ فمازلت أغوص قاموس اختيارهم حتى أستخرج مختارهم ولم يزل دأبى كذلك حتى اتسق بعون الله ذلك فانه ينقل الفتوى على قول الامام الاكبر ويظهر فيه الفتوى على قول الامام زفر ويزعم مرة بأنه يأخذ بقول صاحبيه وقد كانوا أخذوا بقوله وعولوا عليه وتارة يدون الفتوى على قول الجمهور وكلهم أفتوا بقول الفذ من أولئك الصدور ويرى أنه أخذ بقول أبى يوسف الاحسن والمختار فيه قول محمد بن الحسن أو حادثة يفتى فيها بقول السلف وعدلوا البلوى الى قول الخلف أو يؤخذ بقول مشايخ بغداد كبار الدهر ومدار الفتوى قول مشايخ بخارا وما وراء النهر فلا بد أن يؤلف ما اختاروا من الاقاويل وبها يجاب لدى الفتوى على ما قيل فألفت مختارا ما أودعوه ولفقت ما جمعوه وأدرجت ما كثر وقوعه ومن الغريب ما قصر سريعه تأسيا بما فى المجتهدات قالوا لا تحر بالنيل درجة ما نالوا وشرعت فيه مع قلة بضاعتى وكساد صناعتى لانذر قوما مجلسى يحضرون وينذروا من سواهم لعلهم يحذرون تفصيا عن عهدة ليتفقهوا فى الدين واعتصاما بالحبل المتين لا أتصلف أن أتشبه بالمؤلفين وأتعسف فيما أنا من المتكلفين ولكن الحصى فى العقود وان لم توازن نبذ من النقود ففى السراب ما فى الشراب وفى الخفى ما فى الجلى وفى المستنير ما فى المنير وفى اتضاع الوضيع ما فى ارتفاع الرفيع وهل فى تحرى ذى المهاهة بلاغة قس الا معاندة النفس ومكابرة الحس وهل يدرك الظالع شأو المجلى (٣) وان يلف فى الحنادس يقع المحلى فاستخرت الله تعالى لاتمام ما نويت واستعنته على قبول ما سعيت وأسأله أن يجعل سعيى مشكورا وأجرى على ذلك موفورا ويصيره لمحاظة أفواه العالمين وقبالة شفاه العالمين ومحفوظ خير الانام وملحوظ الخاص والعام ويظهره بألفاظ المقتبسين غاية الظهور ويشيعه بالاعمال كيلا ينبذ وراء الظهور ۞ ولقطته من المنتقى والذخيرة والمنتهى والشامل والزيادات والخلاصة والواقعات وفوائد الشيخ الامام الرستغفنى وأبى العباس وجامع الفتاوى والاجناس ومن نظم الاشرف الزندوستى وفتاوى الشيخ الامام الكشى ومن فتاوى أهل سمرقند وفتاوى الشيخ الامام الصاعدى ومن مجموع البقالى الخوارزمى وفتاوى الشيخ الامام أبى بكر محمد بن الفضل البخارى ومن الواقعات المنسوبة الى قدوة أهل الحق واليقين الصدر الشهيد حسام الدين ملك الائمة فى العالمين ومن العيون والنوازل ونوادر ابن سماعة والحصائل وفتاوى السيد الامام ناصر الدين وفوائد الشيخ الامام نجم الدين النسفى وجامع الاصول ومن اختيارات شمسى أفق الجد والاجتهاد وبحرى درر أصداف الغزارة والارشاد شمس الائمة

مولانا الشيخ زين الدين بن نجيم المصرى الحنفى عامله الله بلطفه الخفى كتابا مشتملا على بعض أجوبة يحتاج اليها ويعول فى الافتاء والقضاء عليها غير أنها يعسر استخراج المسائل منها لعدم ترتيبها والوقوف على ما فيها من الفوائد بسرعة لعدم تبويبها أردت أن أرتبها على منوال الكتب الفقهيه وأجعلها على أسلوب المعتبرات الشرعيه لتكون عونا لمن ابتلى بمنصب الفتوى وسلك فى فتواه طريق الاستقامة والتقوى مع تنبيه على فوائد يحتاج اليها واشارة الى تصحيح بعض مواضع لم يعول فى افتائه عليها وها أنا أشرع فى المقصود مستمدا من الملك الوهاب الودود

﴿كتاب الطهاره﴾

(سئل) رحمه الله تعالى عن البر اذا وقع فيها هرة وماتت فما مقدار ما ينزح منها من الماء (أجاب) ينزح منها أربعون دلوا وجوبا بعد اخراجها والله أعلم (سئل) عن الماء المتغير ريحه بالقطران هل يجوز الوضوء منه أم لا (أجاب)

(١) بالعنا كذا فى الاصل وحرره

(٢) ولو وفقت كذا فى الاصل ولعل لو مزيدة من الناسخ أو الجواب محذوف لعلمه وحرر

(٣) وأن يلف الخ كذا فى الاصل ولا يخلو من تحريف فحرره كتبه مصححه

الحلوانى وشمس الائمة السرخسى وفتاوى الشيخ الامام ظهير الدين المرغينانى وفوائد الشيخ الامام الزاهد الكردرى أحلهم الله تعالى رياض رضوانه (١) وأجلهم بالجمعة شرف غرف جنانه وماهو من كتب سواهم أذكره بأسامى كتبهم أو كنيتهم فذكر المصنف والكتاب يوجب الاطالة فى الباب فأثبت الحروف للعلامات على رؤس المسائل والروايات ليكون أدل على التعريف على المنمق من أى التاليف ويصغر الحجم ويكثر الرسم فالمنقول من المنتقى معلم بالميم والمأخوذ من المجرد موسوم بالجيم وما أثبته من البقالى أعلمته بالباء وما أخذته من الجامع الحسامى سميته بالحاء وما أوردته من فتاوى الكشى ذكرته بالكاف ومانقلته من فتاوى الناصرى (٢) أشعرته بالنون وماهو للزندوستى بالزاى وماهو للنسفى بالفاء وأعلمت ماهو من النوازل بالنون وبالعين ماهو من العيون وماهو من واقعات أبى العباس الناطفى بالواو وماهو من فتاوى أبى بكر بن الفضل البخارى بالياء وماهو من الذخيرة بالذال وماهو من الصاعدى بالدال وما استخرجته من الشامل وسمته بالشين وما أدرجته من فتاوى أهل سمرقند كتبته بالسين وما حويته من الظهيرية بالطاء وما طويته من الطحاوى بالطاء وما صورته من فتاوى افتخار عزأوضحته بالخاء مع الالف واللام وماهو من جامع الفتاوى أوضحه أوضح الاعلام مستعينا بالله الذى على الصالح من العمل يثيب وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب

فلما تحقق الفراغ بالمعونة الالهيه سميت كتابى هذا (الفتاوى الغياثية) ليشتهر الكتاب اشتهارا وتتداوله الايدى جهارا ويكون الذكر ذخرا على امتداد الزمان وشكر السبوغ النعمة بقدر الامكان وتذكرة فى المجافل وتبصرة فى المحافل وتقربه تقر بهاعيون الاعيان وتكرر الاثنية عليه مكر الدهور والازمان ويبقى الدعاء فى المدارس ويقوى الثناء فى المجالس الى انفلاق صباح يومى المتاح وتمسكت فيه متأسيا بآثار أهل اليقين وتوجهت به تلقاء حضرة سلطان السلاطين وهو المجلس الاعلى السلطان العالم الاعظم مولى ملوك العرب والعجم ظهر الانام سلطان أرض الله مالك بلاد الله محرز ممالك الدنيا مظهر كلمة الله العليا كهف الثقلين سلطان سلاطين الخافقين المؤيد من السماء المظفر على الاعداء غياث الدنيا والدين مغيث الاسلام والمسلمين غوث الملوك والسلاطين باسط الامن فى الارضين خليفة الله فى العالمين علاء الدولة القاهره سناء الملة الباهره ناشر العدل والرافه الجناح الايمن للخلافه صاحب الخاتم فى ملك العالم مدادملوك ممالك بنى آدم درة تاج السلطنه واسطة قلادة المملكه ذو الامان لاهل الايمان وارث ملك سليمان أبو المظفر بلبن السلطان يمين خليفة الله ناصر أمير المؤمنين ذو المآثر الباهره والمفاخر الظاهره والوقاية فى الولاية والحماية على ذى الرعايه طوّدت مناكب رياض سلطنته باطواد الاقبال حتى انفجرت منها ينابيع الاطاعة والامتثال طرز الله تعالى راياته بآيات الفتح المبين وأيده بتأييده وعصمه بالحبل المتين عمره الله تعالى متوجا بتاج السلطنة تعمير نوح ونور الممالك بأنوار معدلته تنوير يوح وجعل مناويه عن عروض غروض الامانى محروما ومن بيت مصراع بسيط الحياة محروما (٣) ووطن مرقاة جناب حضرته كل خان توطين الدلاسة فناء كل خان ترطين الدراسة فناء كل خال وسخر هامات العدا لخاضل هياضله عمودا وأثبت لقوائم ممالك الاسلام بدوام سلطنته عمودا ومكنه فى اتباع الاسباب تمكين ذى القرنين وقرن له ملك المغربين بملك المشرقين وأظهر أيدى بره بالايادى بديه ومعارك عسكره من دماء الاعادى نديه

نعم يجوز والله أعلم (سئل) عن مريض معذور لاينقطع البول عنه ولايمكنه غسل ثوبه لعدم انقطاعه عنه فهل له أن يصلى مع النجاسة أم لا (أجاب) نعم يجوز له أن يصلى مع النجاسة ولايكلف الى الغسل لكل صلاة والله أعلم (سئل) عن النوضى من ماء السقاية والحياض المعدة للشرب هل يجوز أم لا (أجاب) ان كان الماء كثيرا فى السقاية جاز والافلا ولايجوز التوضى من ماء الحياض وان كان كثيرا والله أعلم (سئل) عن السيرج أو الزيت اذا تنجس بموت فأرة فيه أو غيرها هل يمكن تطهيره أم لا (أجاب) نعم يمكن تطهيره بصب الماء عليه حتى يعلو فوقه ويوضع عليه الماء أيضا الى نهاية ثلاث مرات فيطهر والله أعلم (سئل) عمن وجب عليه الغسل هل يجب عليه ايصال الماء الى ماتحت الشعر وفى الوضوء كذلك أم لا (أجاب) نعم يجب عليه فى الغسل ايصال الماء الى ماتحت الشعر وفى الوضوء يكفيه امرار الماء على ظاهر اللحية والله أعلم (سئل) عن

(١) وأجلهم بالجمعة الخ كذا وقع فى الاصل وحرره

(٢) أشعرته بالنون كذا فى الاصل وسيأتى له أنه يرمز بالنون للنوازل أيضا وفى هذا لبس فحرره

(٣) ووطن الخ هكذا فى الاصل الذى بيدنا وهو سقيم فحرر العبارة من أصل سليم كتبه مصححه

ونفذ حكمه كالقضاء الذى لا يمنع أبدا والماء الجارى الذى لا ينقطع سرمدا

﴿ باب المياه ﴾

المختار فى حد الماء الجارى الذى يتوضأ به أن لا ينحسر بالاغتراف ما تحته مطلقا غير مقيد بكونه من أعمق المواضع فى شرح شمس الائمة الحلوانى وفى نظم (ذ) الافضل لمن يتوضأ من الماء الجارى أن يجعل يمينه الى مورده و يأخذ الماء من الاعلى فان فعل على عكسه والماء كثير يجوز وفى القليل يجوز أيضا ان كان الماء سريع الجرى وان كان بطىء الجرى ينبغى أن يتأنى فى استعماله حتى يمضى الماء المستعمل عنه وهو موافق لما ذكره فى (ن) وهو المختار وفى متفرقات أبى جعفر اذا وكف ماء المطر من السقف وعليه نجاسة ان كانت على جميعه أو أكثره فجميع ما يكف نجس وان كان أكثره غالبا فلا وكان الامام أبو بكر بن الفضل لا يستحسن هذا و يقول لا بد من اعتبار حال الماء لان النجاسة وان كانت فى بعضها ولكن لما كان الماء يمر عليها يكون هذا ماء جاريا نجسا فالصحيح أن ينظر فيما يسيل من السقف أو من الثقب فان كان المطر دائما لم ينقطع بعد فما سال منه فهو طاهر اذا لم يكن متغيرا فى نفسه وان انقطع فما يسيل من الثقب يكون نجسا قال مشايخنا المتأخرون وهو المختار لان المطر ما دام يمطر فله حكم الجريان حتى لو أصاب العذرات على السطح ثم أصاب ثوبا لا يتنجس الا أن يتغير وفى (ظ) النهر اذا كان بعضه يجرى على جيفة أو فى جوف الجيفة فان كان مائلا فى الجيفة أكثر فهو نجس وان كان أقل فهو طاهر لان للاكثر حكم الكل فى موضع الاحتياط وان كانا سواء فهو نجس ترجيحا للنجاسة احتياطا وعلى هذا ماء المطر اذا جرى فى ميزاب من السطح وكان على السطح عذرة متفرقة فالماء طاهر لان الذى يجرى على غير العذرة أكثر وان كانت العذرة عند الميزاب فان كان الماء كله أو أكثره أو نصفه يلاقى العذرة فهو نجس وان كان أكثره يجرى على غير النجاسة فهو طاهر وكذا ماء المطر اذا مر على عذرة فاستنقع فى موضع كان الجواب كذلك هو الصحيح ❁ رجل غرف من حوض الحمام و بيده نجاسة وكان الماء يدخل من الانبوب فى الحوض والناس يغترفون من الحوض غرفا متداركا لم يتنجس الماء لانه صار بمنزلة الماء الجارى ونص عليه المعلى عن أبى يوسف (قال) واذا أدخل الانسان فيه يده وعليها قذر لم يتنجس وأطلق فى الجواب فاختلف المشايخ فى مراده فمنهم من قال ماء الحمام عنده كالماء الجارى على كل حال لاجل الضرورة كالماء الراكد فى الحوض الكبير و يجوز التوضى بماء الحمام وان كان الماء فى الحوض راكدا لا يدخل من الميزاب ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه وان أدخل رجل يده فيه فى هذه الحالة وعلى يده قذر على قول أبى يوسف على ما اختاره هؤلاء لا يتنجس الحوض أصلا وقال بعضهم مراده حالة مخصوصة وهى حالة جريان الماء فيه على ما مر واذا أدخل انسان فيه يده و بها قذر والماء راكد فيه يتنجس وهو قول عامة المشايخ وعليه الفتوى ولكن يجوز التوضى منه بالاغتراف كما يجوز بماء الجرة والحب ونحوهما

﴿ فصل فى الحياض ﴾

حد الحوض الكبير أن يكون عشرا فى عشر بذراع المساحة عند بعضهم لان هذا من الممسوحات فكان ذراع المساحة به أولى وفى (س) أن المعتبر ذراع الكرباس هو المختار لانه أليق التوسعة وفى تفسيره أنه سبع قبضات ليس فوق كل قبضة اصبع قائم بخلاف ذراع المساحة فان ثمة فوق كل قبضة اصبع قائم كذا ذكر فى مختصر عصام والاصح أن يقال يعتبر فى حق كل

شخص مار بالطريق فأصابه من طين الشوارع كثير حتى ملأ ثوبه هل يجوز له الصلاة فيه مع وجود ذلك حتى يغسله (أجاب) نعم تجوز الصلاة فيه مع وجود ذلك لانه عفو للضرورة والله أعلم (سئل) اذا كانت اذن الرجل مثقوبة هل يجب عليه ايصال الماء فى الغسل الى داخل الثقب أم يكفى امرار الماء على خارج الثقب (أجاب) نعم يجب ايصال الماء الى داخله حيث لا حرج (سئل) هل الماء الموضوع فى الزير اذا ملأه الانسان منه وهو جنب يكون مرارا وانغمست يده فى الماء هل يجوز الوضوء به أو منه وكذا الاغتسال أم يصير مستعملا (أجاب) لا يصير مستعملا بذلك و يجوز الوضوء والاغتسال منه والله أعلم (سئل) عن الرجل اذا أمنى من غير شهوة ولا انتشار آلة هل عليه غسل أو لا (أجاب) لا غسل عليه والله أعلم

(مطلب المطر ما دام يمطر له حكم الجريان)

(مطلب يجوز التوضى بماء الحمام)

أهل زمان ومكان ذراعهم ثم التقدير بالعشر في العشر لبيان الطول والعرض فأما العمق في (ل) انه ان انحسر بالغرف ثم اتصل لم يتوضأ به وان لم ينحسر يتوضأ به وهو المأخوذ من الكل وفي الفتاوى الحوض اذا كان كبيرا حتى لا يتنجس جميعا بوقوع النجاسة فيه هل ينجس شيء منه (١) فان كانت مرئية لا يتوضأ من موضع النجاسة بل يتجافى منه الى موضع آخر كما في الماء الجاري والمختار أنه يحرك الماء بيده من حيث يجافى اليه قدر ما يعتاد في الوضوء فان تحركت النجاسة في موضعها لا يستعمل الماء منه بل يتنحى عنه الى الابعد وان كانت غير مرئية فالمختار عند مشايخنا أنه يتوضأ من موضعها ومن أي موضع شاء لانه كالماء الجاري والحكم فيه بهذا التفصيل فكذا هذا ويترتب على هذا اذا توضأ في حوض كبير فسقطت غسالة وجهه في الماء فرفع الماء من موضع وقوعها قبل التحريك قالوا على قياس قول أبي يوسف لا يجوز ما لم يحركه ليكون الواقع فيه مستعملا وهي نجسة عنده وعامة المشايخ جعلوه كالماء الجاري وجوز واذلك قبل التحريك توسعة وكذلك ان غسل فيه نجاسة عينية كالدم ونحوه أو استنجى فيه ان تغير الماء لا شك في تنجس موضع التغير وان لم يتغير فعلى هذا وفي (ن) الحوض الصغير اذا تنجس فدخل الماء من جانب وخرج من جانب يطهر وان لم يخرج مثل ما فيه لانه صار جاريا وعن أبي بكر بن سعيد رحمه الله أنه لا يطهر حتى يخرج منه ثلاث مرات مثل ما فيه وبه كان يفتي استاذنا الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني ومن المشايخ من شرط خروج مثله مرة واختار الصدر الشهيد ما ذكرناه أولا وفي (س) قدر الحوض المدور ثمانية وأربعين ذراعا وبارباعة وأربعين أو أقل منها اعتبارا لاقصى ما قيل فيه أخذا بالاحوط وفي (س) غدير كبير يجف في الصيف وتصيبه النجاسة ثم يملأ في الشتاء ماء فيرفع منه الجمد ويتوضأ منه فان كان أول ما دخله الماء مر عليها فالماء والجمد نجسان وان مر أولا على مكان طاهر وانبسط حتى صار عشرا في عشر ثم انتهى اليها فهما طاهران لانه صار كبيرا ولا ينجسه الوصول الى النجاسة وحكى عن شمس الائمة الحلواني أنه سئل عن عين الماء اذا كانت نجسا في نجس والماء يجري منه هل يجوز الوضوء فيه قال ان كان يتحرك الماء من جوانبه يجوز ويفتي القاضي الامام على السغدي بالجواز مطلقا قالوا والحوض الصغير يجب أن يكون كذلك لان هذا ماء جار والفتوى على هذا وفي (س) اذا أنتن ماء الحوض وهو كثير ولا يعلم وقوع النجاسة فيه فلا بأس بالتوضي به لانه قد يتغير بطول المكث ووقوع الاوراق ونحو ذلك فيه نص عليه في الكافي واذا تنجس حوض الحمام فاغترف منه بالقصعة وأمسكها تحت الميزاب فسال الماء من رأسها وتوضأ به لا يجوز هكذا رأيته في المحيط قال صاحب جامع الفتاوى وقال بعض المتأخرين اذا خرج أكثر ما فيها يجوز

﴿ فصل في الآبار ﴾

وحكم البئر حكم الحوض الصغير يفسدها ما يفسده والجملة في ذلك أن الواقع اما أن يفسدها لا محالة أو على بعض الوجوه أو لا يفسدها أصلا فما يفسدها لا محالة جميع النجاسات كثر الواقع أو قل كقطرة البول والخمر وغيرهما من الاشربة المحرمة وكذا الواقع ذنب الفأرة وكذا بول ما يؤكل لحمه عندهما وكذا الواقع فيها خنزير وأخرج حيا وكذا عظمه بكل حال من غير اشتراط الدسومة عليه بخلاف عظم غيره وكذا الواقع فيها جنب لم يستنج بالماء فانه يفسدها وكذا كافر وقع فيها وأخرج حيا فهو بمنزلة الخنزير وكذا السقط اذا وقع فيها قبل الغسل أو بعده وذكر الفقيه

(سئل) عن لبن الشاة الميتة والبقرة الميتة هل هو طاهر أم نجس (أجاب) طاهر والله أعلم (سئل) عمن أصاب ثوبه نجاسة دون الدرهم هل يمنع الصلاة أم لا (أجاب) لا يمنع على ما عليه الفتوى صرح به في القنية والله أعلم (سئل) عن امرأة رأت الدم بعد الحكم بايأسها هل يكون حيضا أم لا (أجاب) لا يكون حيضا على الصحيح والله أعلم (سئل) عن الصغير اذا وطئ امرأة بالغة هل عليه غسل أم لا (أجاب) لا غسل عليه وجوبا وعليها الغسل والله أعلم (سئل) عن الفرد اذا شرب ماء من اناء وفضل منه شيء هل هو طاهر أم نجس ولا يجوز استعماله (أجاب) نعم هو نجس والله أعلم (سئل) عن دم الوزغ هل هو طاهر أم نجس (أجاب) هو نجس والله أعلم (سئل) عن اللحم اذا نجس كيف يطهر (أجاب) يغلى بالماء الطاهر ثلاثا ويبرد في كل مرة والله أعلم (سئل) عن الزيت النجس اذا جعل صابونا هل يحكم بطهارته أم لا (أجاب) نعم يحكم

(١) قوله فان كانت الخ هكذا في الاصل الذي بيدنا ولعل بينه وبين ما قبله شيأ سقط من الناسخ كتبه مصححه

أبو الليث في الفتاوى عن أبي القاسم الصفار اذا وقع في الماء ميت لا يفسده غسل أو لم يغسل وهو بمنزلة الحي (قال) وتأويل الزنجي وقع في بئر زمزم انه أصابته جراحة فاختلط الدم بالماء وعن خلف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال ان كان قبل الغسل أفسده وبعده لا وكذا ذكر رستم عن محمد وهو المختار الا أن يكون كافرا فانه ينجس وان وقع بعد الغسل ثم في هذه المواضع اذا فسد الماء يجب نزح جميعه واذا وقع حيوان فيها غير الخنزير وأخرج حيا فان أصاب فمه الماء يعتبر حال الماء بحال سؤره وان وقع بغل أو حمار فان أصاب فمه الماء ينزح ماؤها كله لانه صار مشكلا كسؤره وأما الفرس فعندهما لا ينزح شئ وعن أبي حنيفة يستحب أن ينزح دلاء (١) وفي الكلب اذا خرج حيا فان لم يصب فمه الماء ذكر في (م) عن أبي حنيفة أنه لا بأس به أشار الى أن عينه ليست بنجس وكذا روى ابن المبارك عنه وعن أبي نصر الدبوسي رحمه الله أنه اذا لم يصب فمه الماء ولم يكن على دبره نجاسة لم ينجس وان المسئلة تدل على أن عينه ليست بنجس عنده أما عندهما يجب نزح جميع الماء ولم يشترط شئ من ذلك لانه نجس العين عندهما وماذكر في (ج) وغيره من المواضع قولهما وهو المختار والبعرة والبعرتان لا تنجس الماء قبل التفتت لتعذر الاحتراز عنه في المفازة وبعد التفتت ينجس لاختلاط أجزائها بالماء وفي (الخا) تكلموا في نزح الماء عند أبي حنيفة مائتان وعندهما مائتان أو ثلثمائة وبه يفتى أي يفتى بثلثمائة (ب) وان وقع (٢) المتفتت نصفها ونحو ذلك فعلى طريقة الضرورة والبلوى لا تفسدها وهو المختار وان وقعت في غير البئر من الاواني قيل تفسده على الوجه المختار وكذلك اذا وقعت في بئر الامصار لعدم الضرورة وبعض مشايخنا لم يسلموا عدم الضرورة وقالوا لا يفسدها اذا كان قليلا (م) عن أبي حنيفة في اليابس من البعر يقع في الاناء أو البئر انه لا بأس به اذا كانت واحدة أو اثنتين وان كان كثيرا أفسده وان كان رطبا فقليله وكثيره يفسده والرطب واليابس سواء عند بعض المشايخ اعتبارا على طريقة الضرورة ولا شك ان الريح القوي ينقل الرطب فتتحقق الضرورة وهو المختار وفي الشرح (م) عن أبي يوسف في روثة رطبة وقعت في بئر ينزح منها عشرون دلوا وكذا ان وقعت يابسة وابتلت وتفرقت فان أخرجت يابسة فلا شئ فيه (٣) وكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في السرقين والاخثاء وهو كالبعر عند أكثر المشايخ وينظر فيه الى الضرورة والبلوى فان كان من موضع الضرورة لا يفسد القليل منه كما في البعر فأما اذا وقعت بعرة في اللبن عند الحلب فرميت قبل أن تتفتت فاللبن طاهر وعليه جماعة من المتقدمين وهو المأخوذ به (ن) البئر اذا تنجست ثم غار ماؤها ثم عاد عاد نجسا فان صلى رجل في قعرها وقد جفت يجزيه وقوله عاد نجسا في احدى الروايتين عن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف وفي الاخرى يطهر بالجفاف مطلقا وهو قول محمد (ن) واذا وجب نزح ماء البئر كله فنزح لا يغسل الدلو والرشاء كناية الحمار اذا تخلل ويد المستنجي وعروة القمقمة في الفتاوى قد رطبت فوقعت فيها نجاسة فلا خير في مرقها وفي اللحم أيضا اذا كان في الغليان لانه يتشرب فيه فكان كالحنطة طبخت في الخمر وهي لا تطهر أبدا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى (ط) لو وقعت فأرة في سمن جامد أخذت الفأرة وما حولها ويؤكل الباقي وان كان ذائبا لا يؤكل ويستصبح به ويدبغ الجلد ثم يغسل الجلد هكذا روى ابن عمر فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه الجامد أنه ان كان بحال لو قور ذلك الموضع لا يستوي من ساعته فهو جامد وان كان يستوي من ساعته فهو ذائب في الفتاوى سئل نجم الدين النسفي رحمه الله عن فارة ميتة كانت قد بست في خابية

بطهارته والله أعلم (سئل) عن المريض اذا كانت ثيابه متنجسة ويلحقه الحرج في غسلها هل له أن يصلي فيها أم لا (أجاب) اذا كان لا يلبس شيأ الا ويتنجس من ساعته له أن يصلي على حاله والله أعلم (سئل) عن المفتصد أو من به جراحة اذا مسح على العصابة في الوضوء ثم بدلها بأخرى ولم يعد عليها المسح هل له أن يصلي ويجزيه المسح الاول (أجاب) نعم له أن يصلي ويجزيه المسح الاول والله أعلم (سئل) عن صورة الاستنجاء بالاحجار في زمن الصيف والشتاء (أجاب) صورته أن يدبر الرجل بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث في زمن الصيف وفي الشتاء يقبل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث والله أعلم (سئل) اذا جامع الرجل زوجته فأرادت أن تغتسل في الحمام من الجنابة هل يلزمه أجرة الحمام أعلى الزوج أم عليها (أجاب) الاجرة على الزوج والله أعلم (سئل) عن الجنب اذا اغتسل في رمضان هل عليه أن يبالغ في المضمضة والاستنشاق كما

(١) (مطلب الخلاف في نجاسة عين الكلب)

(٢) قوله المتفتت نصفها كذا في الاصل وفي الكلام نقص فتأمل وحرر كتبه مصححه

(٣) (مطلب الكلام على السرقين والاخثاء)

فجعل فيها الرب وطفت على رأسه قال فان الرب نجس لان الفأرة الميتة اذا يبست وان كان المختار أنها تطهر حتى لو صلى وفي جيبه فأرة ميتة تجوز صلاته لكن اذا ابتلت تعود نجسة في أصح الروايتين عن أبي حنيفة وان كان ثلاث دنان في أحدهما الدهن وفي الآخر الدبس وفي الآخر الخل فاخذ من كل واحد منها شيأ وجعله في ظرف واحد ثم وجد في الظرف فارة ميتة ويعلم قطعا أنها لم تكن فيه فما حال الدنان كان أستاذنا الشيخ الامام ظهير الدين يشق بطنها ويحكم بنجاسة دن في بطنها شئ منه وان لم يكن في بطنها شئ منها تلقى الفأرة بين يدي الهرة فان أكلتها فالنجاسة لدن الدهن والدبس وان لم تأكلها فلدن الخل لان الهرة تأكل الدهن والدبس وأما الخل فلا ۞ وسئل عن فارة وجدت في كوز ولا يدري انها وقعت فيه ابتداء أو نقلت اليه من الجرة التي جعل فيها منها أو من البئر التي نزح الماء منها (قال) اذا لم يتعين شئ منها فالنجاسة لهذا الكوز خاصة وكان يقول بان الصحيح عند عامة مشايخنا ان الخمر اذا ماتت فيها فارة ثم أخرجت فصار الخمر خلا أنه لا يطهر وان لم تتفسخ فيها لان الخمرية تزول بالتخلل فأما نجاسة الفأرة فلا

﴿نوع من هذا الفصل﴾ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر في الكلب المائي يموت فيه انه يفسده وهكذا روى عنه في الحية المائية فقد اعتبر الدم السائل فيه وان مات في غير الماء أجمعوا على أن في السمكة لا ينجسه لا لعدم الدم لها أو لسقوط اعتبار دمها شرعا حتى حلت بلا ذكاة وأما في غيرها فقد اختلفوا قال نصر ومحمد بن سلمة وأبو المعالي البلخي وأبو مطيع رحمهم الله تعالى بنجاسة دمه وقال أبو عبد الله البلخي ومحمد بن مقاتل رحمهم الله لا لان ما يرى منه ليس بدم بل تلون به وأما اذا كان يعيش في الماء وفي البركالطير المائي ونحوه فان مات في غير الماء ينجسه لوجود الدم فيه وعدم الضرورة وان مات فيه روى ابن زياد عن أبي حنيفة أنه ينجسه لدمه ترجيحا لجانب عيشه في البر على عيشه في الماء احتياطا (ن) الضفدع البري الذي ليس له دم كثير ربما يدبه الصغير منه يموت في الماء أو اللبن لا يفسده كالذباب يموت في الماء الا اذا تفتت فيه فان كان له دم سائل يفسده والحية البرية تموت في الماء على هذا التفصيل أيضا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ۞ البعوضة اذا ماتت في الماء لا تفسده وان مصت ثم وقعت في الماء أفسدته وقال محمد لا تفسده قبل الامتصاص وبعده وحد المائي أنه اذا استخرج من الماء يموت من ساعته وان كان يعيش فهو غير مائي ويرى جلدة الانسان اذا وقعت في الماء وقشره ان كان قليلا كما يتناثر من شقوق الرجل وما أشبه ذلك لا يفسده وان كان كثيرا يفسده ومقدار الظفر كثير لانه من جملة لحم الآدمي فأما الظفر اذا وقع فيه لا يفسده لما عرف وشعر الآدمي وعظمه لو وقع في الماء لا يتنجس وان كرهوا المختار والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل في الآسار﴾

سؤر الآدمي مسلما كان أو كافرا محدثا أو جنبا حائضا أو طاهرا طاهرا بلا كراهة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الباز الاهلي وكذا الصقر ونحوهما كالدجاجة المحبوسة سؤرها غير مكروه لعدم توهم النجاسة بمنقارها بخلاف الوحشية وكثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى أخذوا بهذه الرواية وأفتوا بعدم كراهة سؤرها سؤر الخنزير نجس بالاجماع سؤر سباع البهائم كالاسد والذئب والنمر والفهد نجس عندنا وسؤر حشرات البيت كالحية والفأرة مكروه كراهة تنزيه هو الصحيح وهذه الجملة في (الخلا) في الفتاوى وسؤر الفيل نجس اعتبارا بلعابه وكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وأما المشكل من السؤر (١) مما عرف بعضهم جعلوا سؤر العير نجسا لانه يشم

في الفطر أم لا (أجاب) لا يكلف الى ذلك والله أعلم

﴿كتاب الصلاة﴾

(سئل) عن الصغير هل يسئل في قبره (أجاب) نعم يسئل والله أعلم (سئل) عن الميت اذا دفن بغير بلد أهله وأرادوا نقله بعد دفنه الى بلده هل يجوز ذلك (أجاب) لا يجوز أن ينقل بعد دفنه ويترك ذلك طالت المدة أم قصرت ولكن يخرج من الارض المغصوبة الى غيرها والله أعلم (سئل) عن المصلي اذا أبدل الضاد بالظاء في الضالين أو غيرها هل تفسد صلاته مع قدرته على النطق بالضاد (أجاب) الراجح عدم الفساد والله أعلم (سئل) عمن نسي القنوت فتذكره وهو راكع هل يعود الى القيام ويأتي به واذا عاد وأتى به هل تفسد صلاته أم لا (أجاب) لا يعود الى القيام ويأتي بالقنوت على الصحيح ويتم صلاته ويسجد للسهو فان عاد وقنت لا تفسد صلاته والله أعلم (سئل) اذا صلى شخص وهو لابس فرجية ولم يدخل يديه هل تكره صلاته

(١) مما عرف بعضهم كذا في الاصل وحرر العبارة كتبه مصححه

To: www.al-mostafa.com

الابوال فتتلطخ شفتاه بخلاف الاتان والصحيح سواء لان ماذكروا موهوم والاصل هو الطهارة وسؤر الفرس طاهر فى احدى الروايتين عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى فى كتاب الصلاة وهو الصحيح من مذهبه والمأخوذ به (١) ولو ترك الجمع فى السؤر المشكوك لا تجوز ولو توضأ بالسؤر المكروه كره وأجزأه ۞ (نوع آخر) عرق الحمار والبغل ولعابهما اذا وقعا فى الماء القليل أفسداه وان قلا وان أصابا الثوب جازت الصلاة فيه وان فحش قيل معناه أنه لا يزول الحدث بذلك الماء بالشك ولا ينجس الثوب الطاهر به بالشك وفى ب عرق الجلالة نجس بلا خلاف ولبن الهرة قيل بأنه طاهر ذكره شمس الائمة الحلوانى رحمه الله تعالى فى شرحه وأما بولها اذا بالت فى البئر نزح ماء البئر كله وكذلك اذا قذرت من الكلب ووقعت فى البئر لانها اذا قذرت يخرج منها شئ وأما اذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم قال شداد سألت محمدا رحمه الله تعالى فقال يفسده (وسئل) أبو نصر محمد بن سلام عنه فقال ما يقدر على الاحتراز عنه الظاهر أنه نجس بالاتفاق وبول الخفافيش لا يفسده لانه لا يمكن الاحتراز عنه وعن محمد رحمه الله تعالى أكره سؤر الفأرة ولا أرى ببولها بأسا لتعذر الاحتراز عنه وما سواها من الابوال نجس وخلاف محمد فى بول ما يؤكل لحمه معروف والفتوى على قولهما انه نجس نجاسة خفيفة

﴿فصل فى الماء المستعمل وأحكامه﴾ من الفتاوى المختار (٢) فيه قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى الا من الجنب اذا خاض ماء الحمام بعد غسل قدميه ان علم أن فيه جنبا قد اغتسل لابد أن يعيد غسلهما وقال محمد لا حاجة اليه ومشايخنا وان اختاروا قوله للفتوى لكنهم استثنوا هذا الموضع وبه أخذ الفقيه أبو الليث اذا وصلت شعر آدمى بذوائبها ثم غسلت ذلك الشعر لم يصر الماء مستعملا بخلاف ما اذا غسل رأس انسان قد بان منه حيث يصير الماء مستعملا لان الرأس المبان اذا وجد يضم الى الجسد فيصلى عليه وأما الشعر المبان فلا يضم الى الجسد وهذا على الرواية المختارة ان شعر الآدمى ليس نجسا (ع) لو أدخل الجنب رأسه فى الاناء أو خفيه أو ذراعيه وعليها جبائر ولم ينو المسح فى هذه الوجوه أجزأه عن المسح ولا يصير الماء مستعملا بلا خلاف البالغ اذا غسل يده للطعام أو من الطعام صار الماء مستعملا فى (الخا) واذا أدخل الصبى يده فى اناء لاقامة القربة اختلف فتوى المتأخرين فيه ولا رواية لها فى شئ من الكتب والاشبه أن فى الصبى العاقل يصير الماء مستعملا لانه من أهل القرب والماء انما يأخذ حكم الاستعمال بمزايلة العضو فان زايل ولم يستقر فى مكان بعد يصير مستعملا عند عامة المشايخ حتى لو مسح رأسه بماء أخذه من لحيته لم يجزه وذكر فى ن أن عند مشايخ بخارى يصير مستعملا وشرط الطحاوى وبعض مشايخ بلخ أن يستقر فى مكان وكان يفتى الاستاذ الاجل ظهير الدين المرغينانى رحمه الله تعالى بهذا ومابقى على أعضاء المتوضئ وأخذه بخرقة لا يكون مستعملا البتة لان فيه ضرورة وهو المختار وانتضاح الغسالة فى الاناء قليلا عفو وحده عن محمد أن يكون مثل رؤس الابر وعن الكرخى أن لا تستبين مواقع القطر والله سبحانه أعلم

﴿فصل فى بيان النجاسات﴾ من الفتاوى الارواث والاخثاء نجسة نجاسة مخففة عندهما غليظة عنده (ن) جرة البعير كسرقينه لانه يخرجها من بطنه ذرق الطيور كلها غير مفسد الا الدجاجة والبط الاهلى والاوز الاهلى عندهما خلافا لمحمد فيما لا يؤكل لحمه والاصح أن عينها نجس لكن نجاسة خفيفة حتى لو وقع فى الماء القليل أفسده عند بعضهم فاذا أصاب الثوب

أم لا (أجاب) لا تكره صلاته والله أعلم (سئل) عن رجل عليه صلاة الفجر قد خل الجامع فوجد الامام يخطب هل له أن يصلى الفجر أو يصبر حتى يفرغ الامام من الخطبة (أجاب) له أن يصلى الفجر ولو كان الامام يخطب وليس له أن ينتظر فراغ الامام من الخطبة والله أعلم (سئل) عمن حضر صلاة الجمعة فوجد الامام فى التشهد فنوى الجمعة معهم حتى أتم الامام التشهد وسلم هل يتم الجمعة أو الظهر (أجاب) يتم الجمعة والله أعلم (سئل) عمن أدرك الامام فى تشهد صلاة العيد قبل السلام هل له أن يقوم ويأتى بصلاة العيد أم ليس له ذلك (أجاب) نعم له أن يأتى بصلاة العيد والله أعلم (سئل) هل تجوز صلاة العيد بالتيمم (أجاب) تجوز اذا خاف فوتها والله أعلم (سئل) عن أول من أذن فى السماء وأول من أذن فى الاسلام وأول من أذن بمكة المشرفة وأول من زاد الاذان الاول فى الجمعة وأول من بنى المنابر بمصر المحروسة (أجاب) بمعونة الله تعالى أول من أذن فى السماء جبريل عليه السلام وأول من أذن فى الاسلام بلال بن أبى رباح وأول من أذن بمكة حبيب بن عبد الرحمن وأول من زاد الاذان الاول فى الجمعة عثمان بن عفان فى زمن خلافته وأول من بنى المنابر بمصر

(١) قوله ولو ترك الجمع فى السؤر الخ أى بين الوضوء به والتيمم لا تجوز صلاته كما فى قاضيخان والهندية

(٢) قوله المختار فيه قول محمد أى بأنه طاهر كما فى قاضيخان وبه يتضح ما هنا اهـ مصححه

سلمة رضى الله تعالى عنه والله أعلم (سئل) عمن فاتته صلاة فى السفر وأراد أن يقضيها هل يقضى الفرض أربعا أم ثنتين (أجاب) يقضى ركعتين والله أعلم (سئل) عمن فاته صلاة فى السفر فأراد أن يقضيها أربعا هل يجوز (أجاب) يجوز مع الكراهة والله أعلم (سئل) عمن وجد فى ثوبه نجاسة مانعة عن جواز الصلاة ولم يدر متى أصابته وكان صلى فى ثوبه هل يلزمه اعادة الصلاة من حين لبسه أم لا (أجاب) لا يلزمه اعادة والله أعلم (سئل) رحمه الله عمن صلى الظهر مع الامام ولم يصل سنته التى قبل الفرض كيف يقضيها (أجاب) يقضى الاربع قبل الركعتين والله أعلم (سئل) عن الصلاة فى الحمام هل تجوز مع الكراهة أم من غير كراهة (أجاب) تجوز الصلاة فى الحمام من غير كراهة حيث كان مكان الصلاة طاهرا والله أعلم (سئل) عمن يتكلم بين السنة وبين الفرض هل تبطل السنة ويلزمه اعادتها (أجاب) لا تبطل ولكن يبطل ثوابها ولا يلزمه اعادتها (سئل) عن التنحنح فى الصلاة هل يفسدها (أجاب) ان كان لغير عذر يفسدها ولعذر لا والله أعلم (سئل) عمن اقتدى بالامام فى صلاة المغرب فقام الامام للرابعة بعد ما قعد الامام القعدة الثانية هل يتابعه المأموم أم لا

لا يفسده الا أن يكون فاحشا هكذا ذكره الصدر الشهيد دم البق والبراغيث ونحوها ليس بشئ وان كثر الدم الذى يخرج من الكبد ان كان من عينها ليس بنجس لان عينها دم سقط اعتبارها بالحديث (ن) الدم الملتزق باللحم ان كان من الدم السائل بعد ما سال كان نجسا وان لم يكن منه فلا هو الصحيح وروى عن أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى نصا أن المحرم هو الدم المسفوح والملتزق باللحم من اللحم لا من الدم الدم السائل لا بأس به وذكر القدورى ما بقى من الدم فى العروق واللحم بعد الذبح طاهر ويؤكل مع اللحم وبه أخذوا الا أن يكون فى العروق بحال لو عصرت لسال كذا روى ابن سماعة عن أبى يوسف وأما اذا شق الطحال والقلب فخرج منه دم فذلك ليس بشئ لعاب النائم طاهر لانه من الفم غالبا عن الامام أبى بكر محمد بن الفضل رحمه الله أن الفارس اذا جرى فرسه فى الماء فأصاب ثوبه من ذلك الماء ان كان فى رجل الفرس سرقين ونحوه ينجسه سواء كان الماء جاريا أو راكدا وان لم يكن فى رجله شئ من ذلك لا يضره (وسئل) أبو نصر رحمه الله تعالى عمن يغسل الدابة فيصيبه من مائها أو عرقها قال لا يضره قيل له فان كانت تمرغت فى روثها وبولها قال اذا جف وتناثر وذهب عينه لا يضره فعلى هذا اذا جرى الفرس فى الماء وابتل ذنبه وضرب به على راكبه ينبغى أن لا يضره (فى الفتاوى) ماء يتقاطر من الثوب المغسول عن النجاسة بعد العصر فى المرة الثالثة ان عصر على وجه صار بحال لو عصر مرة أخرى لا يسيل منه شئ فهو طاهر كالثوب وبد الغاسل ولا ينجس ما أصابه وان لم يعصر على هذا الوجه لم يطهر الثوب ولا يده وكذا ما يتقاطر منه يكون نجسا وحد العصر يعتبر فى كل شخص بقدر قوته واذا الف ثوب نجس رطب فى ثوب يابس طاهر فندى به الطاهر لكن لم يصر بحال لو عصر يسيل منه شئ أو يتقاطر قال شمس الائمة الحلوانى رحمه الله تعالى الاصح أنه لا يصير نجسا ثوب صبغ بالنيل قيل بأنه لا يصلى فيه حتى يغسله ثلاثا فيطهر عند أبى يوسف رحمه الله تعالى لان النيل تربى بالدم والصحيح ليس كذلك فقد سئل عنها أهل تلك الصنعة فأنكروا ذلك ولو صح ما قيل كان الجواب كما قال وهكذا القول فى ثياب الروم لو صح ما قيل انهم يستعملون البول وشحم الخنزير لزيادة البريق فيها لا تجوز الصلاة الا بعد الغسل ثلاثا عند أبى يوسف رحمه الله وأما الثوب المغسول بالصابون طاهر وما قيل بان وعاء الدهن يكون مفتوح الرأس فلا يخلو من أن تقع فيه فارة فهو فاسد لانه حكم بنجاسة الدهن بالشك على أنه وان نجس الدهن ولكن نجاسة الصابون بناء عليه (١) لان الدهن قد تغير فصار شيأ آخر والنجس يصير طاهرا بالتغير عند محمد فنأخذ به لعموم الضرورة (ن) ومن دخل المشرعة وتوضأ ولم يكن له نعلان فوضع رجله على ألواحها وقد يكون فيها من على رجله قذر جاز ولا يجب غسل قدميه ما لم يعلم بانه وضع قدميه فى موضع النجاسة والاحتياط أن يغسلهما (قال خلف بن أيوب) لا ينبغى لمن كان له أربعة آلاف درهم ببلخ أن يمشى فى الاسواق حافيا كيلا يصيبه أذى الطريق وروى عن أبى بكر الوراق رحمه الله تعالى وفى هذا تشديد عظيم على العوام الجهلة الذين يمشون حفاة وكان يحكم بنجاسة أقدامهم وثيابهم وتنجس بوارى المسجد وتنجس متاع بيوتهم وفرشهم وأعضاء نسائهم اذا انصرفوا كذلك الى بيوتهم لا سيما فى حق أصحاب الدواب * وعامة المشايخ لم يحكموا بشئ من ذلك لعدم التيقن به (نوع فيما يصيب الخف) خف أصابه روث فعلى قول من يعتبر الكثير الفاحش انما يعتبر دون الكعبين لا من أسفل القدم خاصة ولا من الخف كله حتى قال محمد رحمه الله بان الربع مما دون الكعبين

(١) قوله ولكن نجاسة الصابون بناء عليه كذا بالاصل بدون الخبر وهو بعيدة أولا نجزم بها أو نحو ذلك وحرر اه مصححه

يمنع واذا استنجى بفرى ماء الاستنجاء تحت قدميه فصلى مع ذلك الخف فان كان غير منخرق وجوت أن يتسع الامر فيه لانه حكم بطهارته تبعا كما قلنا فى عروة القمقمة والحبل والدلو وان كان منخرقا يدخل الماء تحته لا (فى الفتوى) اذا أحرقت العذرة فى بيت فعلا بخاره ودخانه الى الطابق وانعقد ثم ذاب أو غرق الطابق فأصاب ماؤه ثوبا لا يفسده استحسانا ما لم يظهر أثر النجاسة فيه وبه أفتى الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهو اختيار استاذنا الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغينانى رحمه الله تعالى

(فصل فى تطهير الارض والعضو والثوب وغيرها) أرض تنجست فيبست وذهب أثرها طهرت فان أصابها ماء عادت نجسة فى رواية وفى رواية لا وأما الثوب المفروك عن المنى لا يعود نجسا فى رواية تمالان الفرك غسل وتطهير (ن) الحشيش وما ينبت من الارض اذا أصابته النجاسة جف ولا يرى أثرها يطهر لان الارض تطهر بهذا فكذا ما تولد منها وقالوا وحكم الحصى المركوزة فى الارض حكم الارض اذا جفت وذهب أثرها (م) أرض أصابها بول أو عذرة ثم أصابها ماء المطر وكان غالبا حتى جرى ماؤه عليها فذلك تطهير لها لان تطهير كل شئ على حسب ما يليق به فان كان المطر قليلا لم يجر ماؤه عليها لم تطهر وفى فوائد الامام الرستغفنى لو صلى فى كرّ بستان يرعى فيها الدواب فى موضع لا يرى فيها من بولها وروثها شئ يجوز لانه صلى فى مكان طاهر فيجوز لعموم النص وفى (ن) الآجر اذا أصابته نجاسة وتشربت فيه فان كان عتيقا مستعملا كفاه البل ثلاثا بدفعة وان كان جديدا يجفف على اثر كل مرة وكذا كل خزف جديد أو آنية منه وهذا قول أبى يوسف وهو المختار قالوا وحد التجفيف أن يترك فى كل مرة حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط اليبس ولا تضره الندوة وهو المختار (ن) حصير تنجس ان كانت النجاسة يابسة لا بد من الدلك لتزول به وان كانت رطبة يجرى عليها الماء مرارا قدر ما يقع فى قلبه زوالها وذلك الاجراء كالعصر والتجفيف فى كل مرة ليس بشرط قالوا وهذا اذا كان من القصب ونحوه وان كان من بردى ونحوه يغسل ثلاثا ويوضع عليه شئ ثقيل أو يقوم عليه انسان حتى يخرج الماء من أثقابه كذا ذكره فى بعض المواضع (م) الدقيق اذا أصابته خمر أو دم لا يؤكل وليس لهذا حيلة أصلا (فى الفتاوى) السيف والسكين يطهران من الدم بالمسح على الصوف أو على الثوب أو غيرهما اذا ذهب أثر الدم عنهما وكذا المرآة وكل حديد صقيل غير خشن كالسيف والمرآة ذكره الكرخى فى مختصره وأطلق الجواب ولم يفصل بين نجاسة ونجاسة رطب ويابس وعلل بكونه جرما صقيلا وهو الصحيح وعليه الفتوى فان موه السكين ونحوه بالماء النجس فخلاف محمد فيه معروف وقال أبو يوسف يموه عليها الماء الطاهر ثلاثا فيطهر وهو المختار * الطين النجس اذا جعل منه الكوز والقدر فطبخ يكون طاهرا قاله صاحب جامع الفتاوى قال كذا رأيته فى المحيط

(فصل فى العضو) سمن تنجس فغمس الانسان اليد فيه وغسلها ثلاثا بغير حرض تطهر وأثر الدسومة لا يضر لان نجاسته بالمجاورة وقد زالت (فى الفتاوى) المحتجم اذا مسح موضع الحجامة بثلاث خرق رطاب نظاف أجزأه قال الحاكم أيضا رأيته عن أبى حفص عن محمد رحمه الله تعالى وهو المأخوذ به

(فصل فيما يصيب الثوب) من الذخيرة الثوب اذا أصابه منى ان كان رطبا لا بد من الغسل وان كان يابسا يجوز فيه الفرك قال الفقيه أبو اسحق الحافظ رحمه الله تعالى المنى اليابس انما

وان لم يتابعه وسلم تكون صلاته تامة أم لا (أجاب) لا يتابعه واذا سلم فصلاته تامة والله أعلم (سئل) عمن أدرك الامام فى الركعة الثانية من المغرب فقام بعد سلام الامام ليقضى ما فاته هل يقضى الركعتين بقعدة واحدة أم بقعدتين (أجاب) يقضيهما بقعدتين والله أعلم (سئل) عن اقتداء الحنفى بالشافعى فى الفرض هل يجوز (أجاب) نعم يجوز اذا كان يظن به مراعاة الخلاف والله أعلم (سئل) عن رجل له وظيفة خطابة بجامع فاستخلف من يخطب ويصلى عنه بلا اذن ولى الامر هل له ذلك وتصح الصلاة خلف النائب عنه أم لا (أجاب) نعم له الاستخلاف فى الجمعة وتصح الصلاة خلف النائب ولو بلا اذن ولى الامر له فى الاستخلاف والله أعلم (سئل) عن أذان الصبى هل يكره أم لا (أجاب) نعم يكره والله أعلم (سئل) عن السقط ان ظهر خلقه ونزل ميتا هل يصلى عليه (أجاب) لا يصلى عليه والله أعلم (سئل) عن رجل حفر له قبرا فى أرض مباحة فجاء آخر ودفن ميتا فى القبر هل يخرج الميت من القبر أم لا (أجاب) لا يخرج والحافر قيمة حفره والله أعلم (سئل) عن المسبوق بركعة أو ركعتين اذا قعد مع الامام قدر التشهد ثم قام وأتم ما عليه قبل فراغ

يطهر بالفرك ان كان رأس الذكر طاهرا وقت خروجه بان بال واستنجى بالماء أما اذا لم يكن طاهرا لا يطهر قال هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة * مايصيب من النجاسة مما لا جرم لها رطبا أو يابسا لابد من الغسل وحكى القاضي الامام أبو على النسفي عن أستاذه أبي بكر محمد بن الفضل في الرطب انه اذا مشى على الارض فلزق به التراب ونحوه وجف ومسحه بالارض يطهر عند بي حنيفة رضي الله تعالى عنه وكذا ذكر الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وكذا روى عن أبي يوسف من غير اشتراط الجفاف قال بعض المتأخرين رحمهم الله تعالى يجب أن يفتى بهذا توسعة ودفعا للحرج فان يبست عينها لابد من غسلها (ن) خف بطانة ساقه من كرباس دخل في خروقه ماء نجس فغسله ولكه ثم ملأه بالماء ثلاثا وأراقه الا أنه لم ينهه أعصر الكرباس طهر لقيام أجزاء الماء مقام العصر وبعض مشايخنا لم يشترط تجفيف الخف استدلالا بمسئلة خف يجرى تحته ماء الاستنجاء على ماعرف المختار أنه يترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وما يتصل بهذا كل نجاسة مرئية تصيب الثوب ونحوه غسل مرة فزالت العين والاثر بمرة قيل يكتفى به والصحيح من قول مشايخنا أنه لابد من الغسل مرتين أخريين لان النجاسة المرئية لا تخلو عن أجزاء غير مرئية والحكم في غير المرئية وجوب الغسل ثلاثا هو الصحيح وعن الفقيه أبي اسحق الحافظ أنه قال المرأة اذا خضبت يدها بحناء نجس والثوب اذا صبغ بصبغ نجس انه يغسل اليد والثوب حتى يصفو أي يسيل منه ماء على لونه أبيض ثم يغسل بعد ذلك ثلاثا وهكذا كان يقول في الدم العتيق الذي يذهب أثره وأما اشتراط العصر فقد شرط الثلاث في الاصل على ما مر ولا شك انه أحوط وفي غير رواية الاصول انه يكتفى بالعصر مرة وهذا أرفق وأوسع وعليه الفتوى ويحكم بطهارة ازار الجنب اذا صب الماء عليه بعد الخروج من الجنابة وان لم يعصره واذا صبه وأمره بكفيه فوق الازار فهو أحسن وأحوط وان لم يفعل يجزئه وفي (م) عصر الازار شرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وروى ابن سماعة عنه ما يدل عليه أيضا وهو المأخوذ به في غير موضع الضرورة والحاصل أن ما يكون في حكم البلة عفو لتعذر الاحتراز عنه وما يمكن الاحتراز عنه فهو ماء نجس فلا يكون عفوا وما لا يتأتى فيه العصر اجراء الماء عليه يقوم مقامه والخف والنعل والمكعب اذا وجب غسلها فالمختار أنه لا يشترط التجفيف أصلا ولكن تغسل ثلاثا وتترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر ولا تضره النداوة غير الغالبة ولا يشترط اليبس (ك) كوز من خمر صب في دن من خل ولا يوجد طعمها ولا ريحها فيه يباح الخل من ساعته لوجود دليل تغير الخمر وهو عدم رائحة الخمر المصبوبة وطعمها مع الصلاحية لافادة الطعم والرائحة باعتبار الكثرة ولو وقعت فيه قطرة خمر لا يباح شربه الا بعد ساعة أو مدة لعدم دليل التغير وعدم الطعم والرائحة هنا لا يدل على التغير لعدم صلاحية الواقع لافادة الاثر باعتبار القلة ومن مشايخنا المتأخرين من قال ينبغي أن يقال في القطرة انه اذا غلب على ظنه صيرورتها خلا فانه يطهر (١) وخل أبكته اختلف المشايخ فيه واختار الصدر الشهيد رحمه الله تعالى أنه يطهر قال الصدر الشهيد والاحتياط في أبكته أنه يطبخه حلوا ولا يجعله خلا لاختلاف المشايخ فيه الخل النجس اذا صب في الخمر فتخللت لا يطهر والله أعلم

(فصل) في الفتاوى في بيان النجاسة الغليظة والخفيفة وأحكامهما تكلموا في قدر الدرهم الذي قدر به النجاسة الغليظة ايما هو الوزن أو البسط قال الفقيه أبو جعفر نوفق بين ألفاظ محمد رحمه الله فنقول التقدير بالبسط تقدير النجاسة الرقيقة وبالوزن تقدير الغليظة غير الرقيقة هذا

الامام من التشهد وتابعه في السلام هل تفسد صلاته أم لا (أجاب) لا تفسد صلاته على الصحيح والله أعلم (سئل) عن شرائط الخطبة للجمعة (أجاب) للخطبة شرطان الاول أن تكون بعد الزوال الثاني أن تكون بحضرة الرجال والله أعلم (سئل) في رجل شك هل صلى الفرض أم لا (أجاب) ان كان في الوقت يعيد وان كان الشك بعده لا يعيد والله أعلم (سئل) عمن قتل نفسه هل يغسل ويصلى عليه أم لا (أجاب) نعم يغسل ويصلى عليه على الصحيح والله أعلم (سئل) عن امرأة حامل ماتت ودفنت ثم رؤيت في المنام وهي تقول للرائي خذ الولد من القبر هل ينبش القبر وينظر ان كانت ولدت أم لا (أجاب) لا ينبش القبر بسبب الرؤيا والله أعلم

(كتاب الزكاة)

(سئل) عن صغير يملك مالا كثيرا هل تجب فيه الزكاة ويؤمر وصيه بدفع الزكاة عنه أم لا (أجاب) لا زكاة في مال الصغير ولا يؤمر وصيه بدفعها عنه لعدم وجوبها عليه والله أعلم (سئل) عن الزكاة في الفلوس المتعامل بها هل يلزم المالك (أجاب) نعم يلزمه اذا بلغت ما يساوي نصابا فأكثر من الذهب أو الفضة والله أعلم (سئل) عن دفع الصدقة

(١) قوله وخل أبكته كذا بالاصل في المحلين وحرره اه مصححه

هو الصحيح من المذهب ثم فيما يعتبر البسط فيه الصحيح أنه يعتبر أكبر ما يكون من الدراهم من نقد الزمان والاصح أن ما أصاب من النجاسة الخفيفة مقدر بالربع عند بعضهم بربع جميع الثوب فعن أبي بكر الرازي أنه اعتبر السراويل احتياطا لانه أقصر الثياب وبعضهم قدره بربع أي ثوب كان وبعضهم بربع الطرف الذي أصابه وهو المختار * تكلموا في حد الغليظة والخفيفة وذكر السيوري في شرحه أن قول أبي حنيفة كل نجاسة ورد فيها نص ولم يعارضه نص آخر فهي غليظة اتفق العلماء على نجاستها أو اختلفوا فكانه أشار الى أن المؤثر في التخفيف تعارض النصين لان النص وان لم يعمل به لا يقصر عن احتمال كونه حجة فيؤثر في التخفيف وعن هذا قال نجاسة الاروث غليظة لورود النص فيها وهو حديث ليلة الجن من غير معارض له وهما قالا ما كان مجتهدا فيه مخفف لان الاجتهاد كالنص في كونه حجة فلهذا قالا بأن نجاسة الاروث خفيفة لاختلاف العلماء فيه ولعموم البلوى والفتوى على قولهما * في الفتاوى الخمر وهي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد نجاستها غليظة واذا طبخ أدنى طبخة فبلغ هذا المبلغ فكذلك اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الاشربة قالوا وكذلك روى هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعليه الفتوى (ن) دخل في الصلاة فرأى في ثوبه نجاسة أقل من قدر الدرهم وكان في الوقت سعة فالافضل أن يقطعها ويغسل الثوب ويستقبلها في جماعة أخرى وان فاتته هذه ليكون مؤديا فرضه على الجواز بيقين فان كان عادما للماء أو لم يكن في الوقت سعة أو لا يرجو جماعة أخرى مضى عليها وهو الصحيح والمراد من الاول هذا وفي (الخا) ان أصاب دم لصاحب الجرح عليه غسله ان كان مفيدا وان لم يكن مفيدا بأن يصيبه مرة أخرى ثانيا وثالثا حينئذ لا يفرض عليه وقال محمد بن مقاتل يفرض غسل ثوبه في وقت كل صلاة مرة والفتوى على الاول

(باب الوضوء وما يتصل به)

من الفتاوى لا يتوضأ ولا يغتسل بنبيذ التمر وهو رواية نوح عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وهو المختار ولو توضأ بماء مكروه مع قدرته على الماء المطلق كره وأجزأه بخلاف ما اذا توضأ بسؤر الحمار مع الماء المطلق فانه لا يجوز وذكر القدوري كل ماء غلب عليه ظننا وقوع النجاسة فيه لا يتوضأ به كما لو تيقنا به وعند بعض مشايخنا ما لم يعلم به يقينا يتوضأ لانه علم كونه طاهرا والصحيح ما ذكره القدوري بدليل مسئلة اخبار الواحد بنجاسته ولان الغالب ألحق بالمتيقن في هذا الباب احتياطا واذا توضأ بماء استعمله انسان في عضو طاهر غير أعضاء الوضوء لا متقربا أصلا قال بعض مشايخنا لا يجوز لانه ماء مستعمل فقد ذكر الطحاوي أن من تبرد بالماء صار مستعملا وقال أكثر المشايخ يجوز لانه لم يصر مستعملا لما عرف وما ذكر الطحاوي مؤول * عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس أن يغسل وجهه مغمض عينيه * عن الفقيه أحمد ابن ابراهيم أنه لو بالغ ونمض عينيه تغميضا شديدا لا يجوز ويجب ايصال الماء الى الماق ولو اجتمع رمصها في جانب تكلف ازالته وايصال الماء تحته * وعن الفقيه أبي جعفر في الشفة أن ما يلتئم منها فهو في حكم الفم وما يظهر منها عند الانضمام يجب ايصال الماء اليه لانه من الوجه وبه أخذوا * وعن شمس الائمة الحلواني أن عليه أن يمس الماء شعر حاجبيه وبياضه حتى لو لم يصبه الماء لا يجوز قال وكذا الحكم في الشارب يجب ايصال الماء اليه وفي

للذمي هل يجوز ويثاب الدافع أم لا (أجاب) يجوز ويثاب الدافع والله أعلم (سئل) هل يلزم الزوج أن يخرج صدقة الفطر عن زوجته أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والله أعلم (سئل) اذا أراد الرجل أن يعجل صدقة الفطر قبل دخول رمضان هل يجوز له ذلك أم لا (أجاب) نعم يجوز له ذلك والله أعلم (سئل) عن فقير ادعى على غني عند حاكم حنفي بوجوب الزكاة في ماله وطلب منه الزكاة هل تسمع دعواه عليه بذلك ويحكم الحاكم بدفع الزكاة له أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه عليه بذلك ولا يحكم الحاكم عليه بالدفع للمدعي المذكور والله أعلم (سئل) عمن جمع مالا حراما حال عليه الحول وهو في يده هل تجب عليه الزكاة فيه أم لا (أجاب) لا تجب عليه فيه زكاة والله أعلم (سئل) عمن دفع من ماله الحرام عن ماله الحلال بقدر الواجب عليه من الزكاة هل يجزيه أم لا (أجاب) نعم يجزيه لانه ملكه بالغصب ويضمن مثله لمستحقه والله أعلم (سئل) عمن عليه زكاة وعنده صغير يتيم يعوله فيطعمه ويكسوه من زكاة ماله هل يجزئه ذلك أم لا (أجاب) نعم يجزئه والله أعلم (سئل) عن رجل له على آخر دين مؤجل وليس

مسح مايلاقى بشرة الوجه من اللحية أى مايوازى الذقن والخدين روايات حاصل الجواب أن عند أبى حنيفة يمسح ثلثها ولايمسح أصلا فى رواية وهو قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد وهو قول الشافعى يمسح كلها لان اللحية بواجهها الناس فكانت من حد الوجه كالحاجبين وهو الاحتياط وعليه الفتوى ولايجب ايصال الماء الى ماتحت شعر اللحية والحاجبين وهو الاصح والشارب عندنا يعفى أصول المنابت باتفاق الروايات وذكر الامام الرستغفنى فى كتابه فيمن طال شاربه ولم يصل الماء تحته أنه يجزئه لان المأمور غسل الوجه وقد وقع الاسم على ماهو الظاهر منه وفى البياض بين العذار والاذن كلام لان الفرض عندهما غسله أو بله ذكر شمس الائمة الحلوانى أن ظاهر المذهب أن بله لان فى ايجاب غسله كلفة ومشقة وذكر الطحاوى أنه يغسله وعليه أكثر المشايخ وذكر الفقيه أبو اسحق الحافظ أنه يفترض غسله فيما روى عن أبى يوسف ومحمد وزفر وعن الحسن عن أبى حنيفة رحمهما الله تعالى ان غسل فحسن وان لم يغسل أجزأه والمختار ماقاله أكثر المشايخ أنه يغسله وهو قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فى الصحيح وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * ويجب ايصال الماء الى ماتحت الاظفار وازالة الطين والعجين للطيان والخباز عنهما عن الفقيه أبى بكر رحمه الله تعالى بخلاف الدرن حيث لاتجب ازالته لانه متولد منه فكان فى حكم أجزائه وفصل الشيخ الزاهد أبو نصر الصفار رحمه الله تعالى فقال ان كان الظفر طويلا يستر الانملة يجب ايصال الماء الى ماتحته وان كان قصيرا لا * عن أصحابنا لابد من نزع الخاتم أو تحريكه اذا كان ضيقا وان كان واسعا لايجب شئ منه والاحتياط فى غير الضيق أن يحركه ولو حلق رأسه أو لحيته أو قلم ظفره أو جز شاربه أو نزع خفيه بعد أن غسل ومسح عليهما كان ابراهيم يقول بالاعادة فيهما والصحيح أنه لااعادة فيهما وذكر القدورى أنه ليس فى مزال عن البدن وضوء ولا امرار ماء على موضع المزال يريد به اذا حلق الشعر وقلم الظفر (ك) اذا كان به قروح فبرأت وتوضأ وأمر الماء على ماحدث من قشرها ثم قشرها هل يلزمه غسل ماتحته قال ان نزع بعد البرء من غير تألم لزمه اعادة الوضوء وان نزع قبل تمام البرء وتألم به فان خرج وسال منه شئ يلزمه اعادة الغسل والوضوء وان لم يخرج شئ أو خرج ولم يسل لايلزمه اعادة غسله والاظهر أنه لايلزمه الغسل فى الوجهين جميعا وهو المأخوذ به عن القاضى الامام على السغدى فى فوائده * اذا كان على بعض أعضاء وضوئه حدث الذباب ونحوه ولم يصل الماء الى ماتحته جاز لتعذر الاحتراز عنه وان كان جلد سمك أو شئ من طعام مصنوع جف لم يجز لامكان التحرز عنه * أكثرهم على أنه يغسل يديه قبل الاستنجاء مرة وبعده مرة والتسمية محلها قبل الاستنجاء عند بعضهم وقيل قبله بقلبه وبعده بلسانه (ن) لايستنجى على شط نهر أو مشرعة ليس بينه وبين الناس سترة ولو استنجى قالوا يصير فاسقا لانه يكون كاشفا للعورة من غير ضرورة * الاستنجاء بالماء أفضل وليس بسنة قال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا فى زمانهم أما فى زماننا فسنة لانهم كانوا يبعرون بعرا والآن يثلطون ثلطا وبعينه ورد الاثر عن على رضى الله تعالى عنه وهو المختار * وفى فتاوى السيد الامام رجل يعتريه ريح فلا يمكن دفعها وهى تدوم به فحكمه حكم المستحاضة يتوضأ لكل صلاة هكذا فتوى أصحابنا * اذا بالغ فى الارخاء حتى خرج دبره وهو صائم ينبغى أن لايقوم من موضعه حتى ينشفه بخرقة طاهرة وكذا صاحب الباسور * وعن الشيخ الامام الزاهد أبى حفص الكبير رحمه الله تعالى من شلت يده اليسرى بحيث لايقدر على الاستنجاء ان لم يجد من يصب الماء عليه والماء فى الاناء تركه

له مال سواه هل يحل له أخذ الزكاة الى حلول الاجل (أجاب) نعم يحل له أخذ الزكاة والله أعلم (سئل) عن المجنون اذا كان له مال هل تجب فيه الزكاة (أجاب) لاتجب فيه الزكاة مادام مجنونا والله أعلم (سئل) عمن جمع مالا خبيثا حتى بلغ نصابا هل تجب فيه الزكاة أم لا (أجاب) لاتجب فيه الزكاة والله أعلم (سئل) عن تعجيل صدقة الفطر اذا دفع القدر الواجب للفقراء فخص كل واحد منهم قدح بالمصرى هل يجزئه ذلك أم لا (أجاب) لايجزئه ذلك والواجب عليه أن يدفع للفقير نصف صاع من بر أو قيمته لادون ذلك والله أعلم (سئل) عمن معه مال وعليه دين هل يجب عليه الزكاة فيه (أجاب) ان كان الدين محيطا بماله لازكاة عليه وان كان أقل منه زكى عن الفاضل اذا بلغ نصابا (سئل) عن رجل يملك مالا وجبت عليه الزكاة فيه ولزوجته أولاد من غيره فقراء هل يجوز دفع الزكاة اليهم أم لا (أجاب) نعم يجوز دفع الزكاة اليهم والله أعلم (سئل) عن دفع الزكاة لشريف فقير هل يجوز وتسقط عن المؤدى ويحل للشريف أخذها (أجاب) نعم يحل للشريف أخذها ويجوز دفع الزكاة اليه وتسقط عن المؤدى

أصلا وان قدر على الماء الجارى يستنجى بنفسه لثبوت الامكان هنا وعدمه ثمة فان شلت يده ولا يستطيع الوضوء يمسح يديه على الارض يعنى ذراعيه مع المرفقين ووجهه على الحائط فيجزيه ذلك لان الطاعة بقدر الطاقة ولا يدع الصلاة بحال (ن) فى الاستنجاء يغسل حتى يطمئن قلبه قدر بعضهم فى الاحليل بثلاث وفى المقعد بخمس والصحيح تحصيل الانقاء * ذكر الناطفى فى الهداية أن الوضوء مرة فرض ومرتين فضيلة وثلاث فى المغسول سنة وأربع بدعة والمختار انه ان كان يرى أن السنة فى الزيادة تكره والافلا * تكرار المسح والاستيعاب بماء واحد قليل لا بأس به وبماء جديد بدعة ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده واستاذ الصدر الشهيد أن هذا ضعيف لان العمل للماء دون الفعل فلم يكن العمل بدون الماء معتبرا والمختار عنده ترك التكرار والاستيعاب أن يبل يديه ثم يلصق من كل يد ثلاث أصابع بعضها ببعض ويمسك بابهاميه ومسبحتيه ثم يضعهما على مقدمة رأسه ويمدهما الى القفا ويحاذى كفيه ثم يرسل الاصابع ويضع كفيه ثم يمسح فوديه ويمسح ظاهر أذنيه بباطن ابهاميه وباطن أذنيه بباطن مسبحتيه * مسح الرقبة سنة كذا ذكره الفقيه أبو جعفر وبه أخذ المشايخ رحمهم الله تعالى

﴿ باب المسح على الخفين ﴾

من الفتاوى من أنكر المسح على الخفين يخاف عليه الكفر وروى أن أنسا رضى الله تعالى عنه سئل عن السنة والجماعة فقال أن تحب الشيخين ولا تطعن فى الختنين وترى المسح على الخفين وعن شمس الائمة الحلوانى أن الاحسن تحصيل المسح بجميع اليد وهو أن يضع أصابع يديه على مقدم خفيه مع كفيه ويمرهما الى الساق مفرجا بين أصابعه قليلا ولو مشى بالغداة فى الحشيش فأصاب خفه الطل الصحيح أنه يجزئه قال شمس الائمة السرخسى يمسح على الخف المتخذ من اللبد التركى هو الصحيح قالوا ولو علم أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه يصلح لقطع المسافة معه لافتى به وفى الجوربين الفتوى على أنه يجوز المسح اذا كانا ثخينين كذا ذكره فى ق وحد الثخين أن يثبت على الساق من غير شد وربط وحد الخرق الكبير ما يمنع المسح اذا كان منفرجا يرى ما تحته وان كان لا يرى يمسح عليه لان المانع هو الخرق الظاهر الذى يرى منه * اذا خرج موضع الغسل الى الساق ينتقض مسحه والافلا واكثر المشايخ على أنه ان بقى فى موضع قرار القدم مقدار ثلاث أصابع لا ينتقض وهو المروى عن محمد رحمه الله تعالى وهو المختار * الرجل والمرأة فى حكم المسح على الخف سواء * موضع المسح مقدار ثلاث أصابع اليد فى الصحيح من الرواية فمن قطعت رجله ولم يبق من جانب الاصابع شئ وبقى مقدارها أو أقل أو أكثر من جانب العقب لم يمسح قالوا وهو الصحيح لان محل المسح ظاهر القدم من جانب الاصابع والمذكور فى الزيادات بخلاف هذا والمختار هذا * فى التجريد المسح على الجبيرة الصحيح أنه ليس بفرض عنده وان كان لا يضر واختار القاضى الامام أبو على النسفى أنه لمن كان لا يضره لا يجوز الترك وكان يقول ينبغى أن يحفظ هذا فان الناس قد غفلوا عنه (ن) المسح على الجبائر وان زادت على القرحة وكذا على مرارة أدخلت فى الاصبع لقرحة بها جائز لمكان الضرورة فجعل الزائد تبعا قال القاضى الامام أبو على النسفى لا يجوز المسح على العصابة ويجوز على الخرقة التى على موضع المفصل وما وراءه مما أخذته العصابة كان يوجب غسله وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده انه ان كان بحال لو حل العصابة وغسل ما تحتها يضره يمسح على العصابة والافلا وهكذا فى كل خرقة

والله أعلم (قال) مولانا العلامة المرتب لهذه الفتاوى قد خالف فى فتواه هذه ظاهر الرواية فان المجزوم به فى سائر المتون والشروح الموضوعة لنقل المذهب أن الصدقة لا تحل لبنى هاشم وموالهم لكن نقل فى شرح المجمع لابن الملك عن شرح المنار رواية عن أبى حنيفة قائلة بان الصدقات كلها جائزة على بنى هاشم وأن الحرمة كانت على عهد النبى صلى الله عليه وسلم لوصول خمس الخمس اليهم فلما سقط ذلك بموته حلت لهم الصدقة قال الطحاوى وبالجواز نأخذ انتهى وهذا هو سند شيخنا رحمه الله تعالى فى فتواه والله أعلم (سئل) عمن دفع زكاته الى شخص فى ظلمة ظانا أنه مسلم فظهر بعد ذلك أنه يهودى هل يجزئه ذلك ولا اعادة عليه أم لا يجزئه وعليه الاعادة (أجاب) نعم يجزئه ذلك ولا اعادة عليه والله أعلم (سئل) عن رجل عليه زكاة لم يؤدها فأوصى أن يخرجها الوصى من ماله ويدفعها للفقراء هل يخرجها من ثلث المال أم من رأس المال (أجاب) يخرجها من ثلث المال والله أعلم (سئل) عمن ملك مالا ولم يؤد زكاته حتى هلك هل تصير الزكاة دينا فى ذمته أو تسقط بهلاك المال (أجاب) تسقط الزكاة بهلاك المال والله أعلم (سئل) عن

جاوزت موضع القرحة قال الصدر الشهيد الفتوى على الاول وأما القرحة التي تبقى في يد المفتصد بين العقدتين اختلفوا فيها واختار بعضهم أنه لا يجب غسلها ويكتفي بالمسح تحرزا أن يتعدى الماء وتبتل العصابة وتنفذ البلة الى موضع الفصد والاستيعاب بالمسح في رواية الحسن عن أبي حنيفة شرط واليه أشار القاضي الامام أبو زيد في الاسرار وفقهه أنه في معنى الغسل والاستيعاب فيه شرط واكتفى بعضهم بمسح الاكثر تحرزا عن التعدي وفساد الجراحة قال ان كان دون الاكثر لا يجزئه بلا خلاف بين المشايخ والاصح أنه لا يشترط التكرار فيه كما في الرأس والخف

(فصل في الغسل) اذا تمضمض الجنب وشربه ولم يمجه وقد أصاب الماء جميع فيه أجزأه هكذا ورد عن جماعة من المشايخ وهو المختار في الفتاوى الصحيح أنه يمسح رأسه في الوضوء المقدم على الغسل لانه ثبت بالآثار أن النبي عليه الصلاة والسلام توضأ وضوءه للصلاة أولا وهو اسم للغسل والمسح والمرأة اذا بلغ الماء أصول شعرها دون رؤس الذوائب وأثنائها قال بعضهم لا يجزئها لحديث بل الشعر ولما روي عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنها تبل ذوائبها ثلاثا مع كل بلة عصرة قالوا وفائدة العصر أن يصل الماء تضاعيفها والصحيح أنه يجزيها لكن المختار أن المرأة اذا كانت لا تحرج في ايصال الماء الى أثنائها يفرض عليها ذلك حكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى قال المتأخرون وهذا أحسن عملا بحديث بل الشعر وبحديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يضر الجنب والحائض الشعر الحديث وفي (ع) الاحتياط أن يحرك الخاتم الضيق في الغسل اذا لم ينزعه وكذا في الوضوء * لا يجب على المغتسل ادخال الاصبع في قبلها هو المأخوذ به في (الخا) لو أدخل الكف في الاناء للغسل تنجس عند أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على قول محمد وهو قول أبي حنيفة فانه طاهر وعليه الفتوى وفي الفتاوى الكافر اذا أسلم على جنابة كانت قبله فالغسل واجب على ما هو الصحيح من قول المشايخ رحمهم الله تعالى والكافرة اذا أسلمت بعد الحيض والنفاس يستحب ولا يجب بلا خلاف لان صفة الجنابة قائمة في الحال فيعطى لبقائها حكم الابتداء وأما انقطاع الحيض لا دوام له ليعطى حكم الابتداء فلا يتحقق السبب حالا

(باب التيمم)

اذا كان الماء في ركوة معلقة في عنقه أو هي على ظهره فنسي الاظهر أنه لا يجزئه التيمم لانه نسي ما لا ينسى عادة لا ينتظر اذا لم يكن على طمع ورجاء هو الصحيح وروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى التأخير حتم وفي ظاهر الجواب مستحب لا حتم وهو المختار لان العجز ثابت على الحقيقة الماء اذا كان قريبا من المسافر لا يتيمم وان خاف فوت الوقت لانه هو والمقيم الواجد سواء (ن) اذا مسح في تيممه الاكثر من وجهه ومن ذراعيه وكفيه لا يجوز وقال الصدر الشهيد حسام الدين هو المختار لان الاستيعاب شرط فيه لكونه خلفا عن الوضوء الافضل هو الضرب لان به يدخل التراب أثناء أصابعه وذكر في المجرد عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه اذا مسح أكثر الذراعين يجوز ولا يشترط الاستيعاب كما في الرأس والخف دفعا للحرج ومحافظة على التيسير فعلى هذه الرواية لا يشترط التخليل ونزع الخاتم وتحريكه قال شمس الائمة الحلواني يجب أن تحفظ هذه الرواية لعموم البلوى فيه والتيمم يخالف الوضوء وان قام مقامه لان مبناه على التخفيف

ولهذا

الدرهم الشرعي كم قيراطا هو وكل قيراط كم شعيرة والمثقال كم مقداره من القراريط
(أجاب) الدرهم أربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات والمثقال عشرون قيراطا والله أعلم

(سئل) عمن له أوان من فضة تزيد على مائتي درهم هل عليه زكاة فيها أم لا (أجاب) نعم عليه فيها الزكاة بشرط حولان الحول في ملكه والله أعلم

(كتاب الصوم)

(سئل) عن أفطر في رمضان جهارا متعمدا ما يلزمه (أجاب) يلزمه القتل لانه مستهزئ بالدين والله أعلم (سئل) عن الصائم اذا أدخل اصبعه في دبره هل يفسد صومه أم لا (أجاب) لا يفسد صومه الا أن تكون مبلولة بماء أو دهن والله أعلم (سئل) عن الطبيب الذمي اذا أخبر المريض المسلم بان الصوم يضره أو أخبر بعيب في عبد أو جارية هل يقبل قوله ويباح للمسلم الفطر ويرد العبد أو الجارية على البائع أم لا (أجاب) لا يقبل قول الكافر ولا يثبت بشهادته حكم على مسلم والله أعلم (سئل) عمن شرب الخمر في رمضان ماذا يلزمه (أجاب) يلزمه الحد ثم يحبس حتى يخف عنه الضرب ثم يعزر لافطاره في رمضان (سئل) عن امرأة صائمة أدخلت اصبعها

ولهذا شرع فى العضوين بخلاف الوضوء والتيمم بالملح لا يجوز مائيا أو جبليا هو الاصح عند شمس الأئمة السرخسى وبالجبلى يجوز وهو اختيار الصدر الشهيد حسام الدين فى الواقعات (١) فى الفتاوى الخوف على الدابة من العطش كالخوف على نفسه والضعيف الذى يضره الماء أولا يجد من يوضئه يجوز له التيمم بلا خلاف وهو الاصح اذا كان بعض بدنه جريحا وهو جنب يعتبر الاكثر ولو استوى الجريح والصحيح لا رواية فيه واختار الصدر الشهيد الغسل فى الواقعات ذكر شمس الائمة الحلوانى أن المحدث بعذر البرد لا يتيمم بالاجماع ويتوضأ قالوا والمختار أنه اذا كان فى موضع فيه حمام وهو جنب وكان له أجرة أو لم يكن لا يتيمم الجنب أحق بالماء المباح من الحائض والمحدث والميت بالاجماع اذا قال لنسائه المستحاضة والجنبة والحائض والنفساء أيكن نجس فهى طالق تطلق الجنبة لكونها أشد نجاسة لان ما منعت عنه الحائض نهى عنه الجنب بالاجماع والجنب نهى عن شئ لم تمنع عنه الحائض بالاجماع وهو قراءة القرآن لان الحجر عن القراءة غير ثابت فى حق الحائض عند مالك رحمه الله تعالى ولو ظن ان الماء قد فنى فتيمم وصلى ثم ظهر أنه باق لا يجوز بالاجماع ولو كان الرفيق لا يعطيه الا بالثمن ولم يكن معه ثمن يتيمم بالاجماع الخزف اذا استعمل فيه شئ من الادوية حيث لا يجوز التيمم به بالاجماع وأجمعوا انه لا يجوز بالرمال ولو تيمم بغبار الثوب واللبد وهو لا يقدر على الصعيد جاز بالاجماع وأجمعوا أنه اذا لم يكن عليه غبار لا يجوز المسافر اذا خاف الهلاك يتيمم ولا يتوضأ بالاجماع اذا سبقه الحدث بعد الشروع فى صلاة العيد ان خاف زوال الشمس جاز له التيمم بالاجماع وان كان يرجو ادراك الامام قبل الفراغ لا يباح له التيمم بالاجماع وان كان لا يرجو وشرع عنه بالتيمم تيمم وبنى بالاجماع وجملة هذا فى (الخا) (٢) (ق) اذا أحرقت النار الارض فتيمم به جاز ومنهم من قال لا والفتوى على القول الاول

(باب الاحداث)

(ما يوجب الوضوء وما يوجب الغسل وما يتصل بذلك)

(نوع فى نواقض الوضوء) فى الفتاوى السكران اذا أفاق وكان بحال لا يعرف الرجل من المرأة فعليه الوضوء جعل حده ما هو حده فى باب الحدود اختيار الصدر الشهيد فى الواقعات وذكر شمس الأئمة الحلوانى أنه اذا صار بحال يتمايل فى مشيته انتقض وضوءه قيل هو الصحيح وكان أشبه بالفقه وأقرب للاحتياط (ق) اذا نام مستندا بحيث لو أزيل لسقط لا تنتقض طهارته اذا كانت ألياته مستقرتين وعليه الفتوى (ق) امرأة خرج من فرجها دودة أو ريح فهو بمنزلة الحدث وعليه الفتوى (٣) فى الفتاوى القهقهة فى الصلاة المطلقة ناقضة لها وللوضوء وحدها أن يسمع لها صوت بدت الاسنان أو لم تبد كذا عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى قالوا ومعنى هذا أن يكون مسموعا له ولمن بقربه فان كان مسموعا له دون جيرانه فهو ضحك ينقض الصلاة دون الوضوء وهكذا ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده وهذا دون القهقهة الناقضة لهما وفوق التبسم الذى لا ينقض شيأ وبعض مشايخنا اعتبروا أن تبدو نواجذه ويمنعه ذلك عن القراءة والتسبيح فاذا كان كذلك ينقض الوضوء والا فلا والاول هو المختار فى الفتاوى اذا نام قاعدا وهو مستوفسقط على الارض ان استيقظ حين سقط فلا وضوء عليه وان لم يستيقظ الا بعد سقوطه فعليه الوضوء لانه لم يوجد النوم مضطجعا فى الاول أصلا وفى الثانى وجد وان قل التفصيل هو

فى فرجها أو دبرها هل يفسد صومها أم لا (أجاب) لا يفسد الا أن تكون مبتلة بماء أو دهن والله أعلم (سئل) عن المريض فى رمضان اذا خاف زيادة المرض ان صام هل يباح له الفطر أم لا (أجاب) نعم يباح له الفطر والله أعلم (سئل) عمن وطئ بهيمة فى نهار رمضان هل يفسد صومه وعليه القضاء والكفارة أم لا (أجاب) ان أنزل فسد صومه وعليه القضاء لا الكفارة وان لم ينزل لا يفسد صومه والله أعلم (سئل) عمن اذا مات وعليه صوم فرض فأدى وارثه أو وصيه لكل يوم نصف صاع من بر أو قيمته من تركة الميت بحكم الايصاء بذلك هل يجوز ذلك (أجاب) نعم يجوز (سئل) عمن نوى فى الليل أن يصوم غدا ثم بدا له أن لا يصوم ورجع هل يصح رجوعه ولا قضاء عليه حتى لو أفطر لا قضاء عليه (أجاب) نعم يصح رجوعه ولا قضاء عليه اذا أفطر والله أعلم (سئل) عن أهل بلدة رأوا هلال رمضان فصاموه تسعة وعشرين يوما وأهل بلدة أخرى رأوه وصاموه

(١) مطلب الخوف على الدابة من العطش والضعيف يجوز له التيمم لامور

(٢) ق هكذا فى الاصل مرموزا بحرف ق وسيأتى كثيرا ولم يتقدم للقاف ذكر فى الرموز أول الكتاب فحرر كتبه مصححه

(٣) مطلب القهقهة والضحك والتبسم

المختار والنعسة (١) إن تسمع عن المضطجع ان كانت خفيفة ليست بحدث وان كانت ثقيلة فهي حدث والخفيفة أن يسمع عامة ما يقال عنده ويفهم والثقيلة أن لا يفهم عامة ما يقال عنده كذا عن الشيخ الامام الحلواني وفي الصاعدي حد امتداد النوم واسترخاء المفاصل أن يكون بحيث لا ينتبه بأدنى شئ يسمعه وفي نظم (ز) اذا نام قائما أو ساجدا ثم قهقه لا رواية في الاصول وقال أبو حنيفة تفسد الصلاة لا الوضوء وبه أخذ بعض مشايخنا وقال أكثرهم يفسد كلاهما والاول اختيار الصدر الشهيد في الواقعات لان القهقهة جعلت حدثا حكما بشرط أن تكون جناية وفعل النائم لا يوصف بها ولو دخل بنية العصر في صلاة رجل يصلي الظهر لزمه المضي معه وهو متطوع وعليه الوضوء ان قهقه وهذا على رواية باب الاذان أما على رواية باب الحدث وجواب زيادات الزيادات لا تجوز صلاة المأموم عند اختلاف الفرضين فلا تكون القهقهة في الصلاة ناقضة وهو المختار

﴿ فصل في الشك في الوضوء ﴾

اذا شك في ترك شئ مما لا بد له في الوضوء بعد الفراغ لا يلتفت اليه بخلاف ما اذا شك في خلاله قال الامام الرستغفني رحمه الله تعالى في فوائده انه ان وقع هذا أول مرة يغسل ثانيا لان الحدث كان ثابتا فيه قطعا فلا يزول بالشك وان كان يعرض كثيرا يأخذ بالظاهر اذا رأى البلل على طرف ذكره وقد استنجى فلا وضوء عليه ولو كان في الصلاة مضى عليها كذا ذكره شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى ما لم يعلم أنه خرج من إحليله قال صاحب جامع الفتاوى ولعل هذا اذا كان زمن الاستنجاء قريبا قال الشيخ الامام الرستغفني ان وقع هذا مرة يعيد الوضوء وهو المختار وان كان يعرض كثيرا فالجواب ما ذكرنا الكل في الفتاوى وسع المتأخرون في مس كتب الفقه بالكم للبلوى والضرورة بلا خلاف بخلاف مس المصحف بكمه فانه يكره وعند محمد لا يكره والاكثرون أخذوا بهذه الرواية والغلاف الذي يحل المس معه هو المنفصل غير المشرز هو الاصح

﴿ نوع في أسباب الجنابة وأحكامها ﴾

الايلاج في احدى السبيلين اذا توارت الحشفة يوجب الغسل على الفاعل والمفعول وان لم يوجد الانزال هذا هو المذهب ويشترط الانزال في ايلاج البهيمة والصغيرة التي لا يجامع مثلها ذكره في الاجناس اذا كان الانفصال عن مكانه وخروجه لا بشهوة فلا غسل عندنا بلا خلاف الاعيسى بن أبان يقول يجب كيفما خرج وهو قول الشافعي وفي الاجناس أنه لو اغتسل قبل النوم وقبل البول وصلى ثم خرج منه بقية المني فعليه اعادة الغسل دون الصلاة واذا بال فخرج من ذكره مني فان كان منتشرا فعليه الغسل لانه وجد الخروج والانفصال على وجه الدفق والشهوة فان كان منكسرا فعليه الوضوء لانعدام ما ذكرنا (ومما يتصل بهذا) اذا استيقظ وهو ذاكر أنه رأى في منامه مباشرة امرأة ولم ير بللا على شئ منه وبعد ساعة خرج منه مذي فلا غسل عليه لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من احتلم فلم ير بللا فلا شئ عليه وكذا في (ن) وكذا في غريب الرواية ذكر هشام عن محمد في نوادره أنه اذا وجد البلل في طرف احليله شبيه المذي ولم يذكر حلما ان كان ذكره ساكنا قبل النوم فعليه الغسل يعني عندهما وان كان

منتشرا

ثلاثين يوما هل على من صام تسعة وعشرين يوما قضاء يوم أم لا قضاء لانه صام على يقين بالرؤيا (أجاب) نعم على من صام تسعة وعشرين يوما قضاء يوم والله أعلم (سئل) عن أهل مصر لم يروا هلال رمضان فحضر الى قاضي بلدهم شاهدان شهدا عنده أن قاضي الخانكاه مثلا شهد عنده جماعة برؤية الهلال في ليلة رمضان وثبت ذلك عند القاضي وأمر بالصوم هل لقاضي مصر أن يأمر أهله بالصوم اذا ثبت عنده بشهادة الشاهدين المذكورين أم لا (أجاب) نعم اذا ثبت عنده بشهادة الشاهدين أمر أهل المصر وغيرهم بالصوم والله أعلم (سئل) عمن نسي أن ينوي الصوم في رمضان ليلا فنواه نهارا قبل الزوال هل يصح صومه أم لا (أجاب) نعم يصح صومه والله أعلم (سئل) عمن نظر الى امرأته وهو صائم في رمضان فغلبت عليه شهوته فأنزل هل يفسد صومه وعليه اعادته أم لا (أجاب) لا يفسد صومه بذلك والله أعلم (سئل) عن الصائم اذا احتلم في نهار رمضان هل يفسد صومه ويقضيه أم لا (أجاب) لا يفسد صومه بذلك والله أعلم (سئل) عمن لاط وهو صائم في رمضان هل عليه كفارة أم لا (أجاب) نعم عليه

(١) ان تسمع كذا في الاصل وفي الكلام تحريف ولعل الوجه ان تصدر عن المضطجع الخ كتبه مصححه

منتشرا عند النوم فعليه الوضوء لا غير لانه وجد سبب خروج المذى فيعتقد كونه مذيا ويحال به اليه الا اذا كان أكبر رأيه أنه منى رق فحينئذ يلزمه الغسل قال شمس الائمة الحلوانى هذه المسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون فيجب أن تحفظ وفى (الخلا) المرأة اذا احتلمت ولم يخرج منها الماء اذا وجدت شهوة عند الانزال يجب الغسل والا لا وجواب ظاهر الرواية أنه يشترط الخروج من الفرج الداخل الى الظاهر حتى لو لم يكن كذلك فلا غسل عليها قال السيد الامام والفتوى على أنه لا غسل عليها وان انفصل الماء عن مكانه وبه يفتى الفقيه أبو جعفر وشمس الائمة الحلوانى وعليه الفتوى وفى الفتاوى امرأة قالت معى جنى يأتينى فى النوم مرارا وأجد فى نفسى ما أجد من جماع زوجى فلا غسل عليها لان هذا حقيقة احتلام بلا ماء (س) يكره للجنب والحائض دعاء القنوت قيل لانه قرآن وهو اختيار الفقيه أبى الليث وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى وفى ظاهر الرواية لا يكره لانه ليس بقرآن قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى فى الجنب لا يكتب القرآن وان وضع الصحيفة على الارض أو اللوح على الارض ولا يضع يده على ذلك وان كان ما دون الآية لان كتابته بمنزلة القراءة واستوى فى القراءة الآية وما دون الآية وهو الصحيح وأفتى الفقيه أبو جعفر بعدم الكراهة ان كان أقل من آية وكذا فى الكتابة ولو بقى الدرن بين أظفار المغتسل جاز لان الدرن تولد من هنالك ولا يكلف ايصال الماء تحته ويستوى فيه القروى والمدنى هو الصحيح وفى مس الصبيان المصاحف على غير وضوء يكره والمختار أنه لا يكره

(فصل فى أصحاب الاعذار)

فى الفتاوى من رعف أو سال من جرحه دم ينتظر آخر الوقت فان توضأ وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع الدم توضأ وأعادها وان لم ينقطع فى وقت الصلاة الثانية حتى خرج الوقت أجزأته تلك الصلاة وحاصل هذا أن حد صيرورة الانسان صاحب عذر بسبب الرعاف ونحوه وحد صيرورة المرأة مستحاضة سواء والحد فى ذلك أن يستمر الدم بها وقت صلاة كاملا اعتبارا للثبوت بالسقوط وقد شرط استيعاب الانقطاع وقتا كاملا لسقوط العذر حتى ان المستحاضة اذا انقطع دمها مقدار وقت صلاة كامل تخرج من أن تكون مستحاضة وان كان أقل من ذلك لا وكذا فى الثبوت (م) ثم صاحب الجرح اذا منع السيلان بحيلة خرج عن كونه صاحب عذر والحائض لا وفى المستحاضة روايتان (١) صاحب العذر اذا شد عليه خرقة فأصابها أكثر من قدر الدرهم أو أصاب ثوبه فتوضأ وصلى ولم يغسل ما أصابه ان كان بحال لو غسل يتنجس ثانيا قبل الفراغ من الصلاة جاز له أن لا يغسله ويصلى والا فلا

(باب الحيض والنفاس وأحكامهما)

فى الفتاوى الحيض دم مخصوص يخرج من رحمها فى أوانه ويعرف بألوانه ويختص بنصابه ويجب اثباته عند شرطه أجمعوا أنها اذا رأت ذلك مرتين ثم استمر بها الدم فى الشهر الثالث فانها ترد الى ما تولى عليه الدم مرتين فى الفتاوى الصحيح أن الصفرة حيض حيثما رآها من غير تفصيل عليه عامة المشايخ وهو المأخوذ به وصفتها عند بعضهم أن تكون كصفرة السن وقيل كصفرة التين وقيل كصفرة القز والصحيح أنه ان كان بين الحمرة والبياض وهو الى الحمرة أقرب فهو

الكفارة والله أعلم (سئل) عمن أفطر فى رمضان أياما متعددة هل يلزمه لكل يوم كفارة أو يجزيه كفارة واحدة (أجاب) نعم حيث تعدد الافطار قبل التكفير يجزيه كفارة واحدة والله أعلم (سئل) عمن استمنى بكفه فى رمضان وهو صائم هل يفسد صومه ويلزمه القضاء والكفارة أم لا (أجاب) نعم يلزمه القضاء والكفارة لفساد صومه وبه صرح فى البزازية لكن فى الخلاصة صرح بعدم وجوب الكفارة وهو الظاهر الموافق للقواعد والله أعلم (سئل) عمن أصبح جنبا فى رمضان حتى طلعت الشمس عليه هل يفسد صومه أم لا (أجاب) لا يفسد والله أعلم

(كتاب الحج)

(سئل) عن المحرم اذا لبس ثوبه أو عمامته من عذر ماذا يلزمه (أجاب) يلزمه أن يذبح شاة ان شاء أو يتصدق بثلاثة أصوع من البر على ستة مساكين أو يصوم ثلاثة أيام والله أعلم (سئل) عن أركان الحج ما هى (أجاب) أركان الحج ثلاثة الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارة والله أعلم (سئل) عن وصى أو وارث دفع لآخر دراهم ليحج عن موصيه أو ميته فادعى أنه حج عنه ولم يصدقه الوصى أو الوارث هل عليه أن يتكلف البينة أو يصدق

(١) مطلب صاحب العذر اذا شد عليه خرقة

بيمينه (أجاب) يصدق بيمينه ولا بينة عليه والله أعلم

(كتاب النكاح)

(سئل) عن بكر بالغة عاقلة رشيدة وكلت من يزوجها من آخر والاب حاضر فزوجها الوكيل هل يصح التزويج أم لا (أجاب) نعم يصح ان كان من كفء والله أعلم (سئل) عن شخص مات وخلف بنتا صغيرة في حضانة أمها فتزوجت الام باجنبي والبنت عم فهل له أخذ البنت أم لا (أجاب) ان لم يكن للبنت من يقدم عليه فله أخذها والله أعلم (سئل) عن امرأة حبست على دين لآخر فهل يلزم الزوج نفقتها وهي بالسجن أم لا (أجاب) لا يلزمه نفقتها والله أعلم (سئل) عن رجل أنفق على معتدة الغير ليتزوج بها فبعد المدة تزوجت بغيره هل له الرجوع عليها بما أنفقه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع عليها بذلك ان دفع اليها الدراهم لتنفقها على نفسها والله أعلم (سئل) عن امرأة حضرت الى الحاكم وأخبرته بأنها خالية من الموانع الشرعية وزوجها بزوج فبعد مدة ظهر لها زوج وأثبت التزويج فهل يفرق بينهما وعليها العدة أم لا (أجاب) نعم يفرق بينهما وتجب العدة ان كان لا يعلم النكاح والله أعلم (سئل) عن

(١) مطلب كراهية الجلوس في المسجد للصبية

(٢) مطلب منع من يكتب في المسجد بأجرة

حيض وان كان الى البياض أقرب فلا كذا قاله أبو علي الدقاق وهو المختار والسواد على مذهبهم جميعا حيض والبياض على مذهبهم جميعا ليس بحيض أو انه من وقت جواز البلوغ الى وقت الاياس وهو ثابت في بنت التسع بلا خلاف نصابه أقله ثلاثة أيام ولياليها ذكر في الاجناس أن المراد من ذكر الليالي ليال تقع بين الايام وتمضي الايام بها حتى لو رأت عند الطلوع في يوم السبت وانقطع عند الشمس يوم الاثنين فهي قد رأت ثلاثة أيام ولياليها ومارأته حيض وعن شمس الائمة الحلواني أن معنى قولهم لاغاية لاكثر الطهر أن الطهر طهر حقيقة وان طال الزمان به وشرطه فراغ الرحم من الحمل عندنا وحكمه مس المصحف بذيلها وكمها عند عامة المشايخ على انه لا يكره بخلاف الجنب اذا وضعت الكرسف في آخر حيضها وقت العشاء ونامت فلما أصبحت بعد الفجر رأته أبيض فيحكم بطهرها من أول النوم حتى يجب عليها قضاء العشاء المتيقن بطهرها في ذلك الوقت ولو وجدت عليه أثر الدم يحكم بحيضها من وقت الانتباه وذلك بعد الفجر حتى يجب عليها قضاء العشاء لخلو وقته عن الحيض (ن) المرأة اذا خرج بعض ولدها ان خرج الاقل لا تسقط عنها الصلاة لان الاكثر ليس بخارج فكأنه لم يخرج فتجب عليها وان لم تصل تصير عاصية ثم كيف تصلي قالوا تؤتى بقدر فيجعل تحتها أو يحفر لها حفيرة وتجلس هناك وتصلي لئلا تؤذي الولد المرأة اذا خرج ولدها ميتا من قبل سرتها وكان على سرتها قرحة فتشققت وخرج الولد ميتا وهي تعيش فان سال الدم من قبل السرة فحكمها حكم المستحاضة لا النفساء تتوضأ لوقت كل صلاة ولا غسل عليها لان الدم النفاس يخرج من الرحم ولم يوجد وان سال الدم من الرحم صارت نفساء لوجود دم النفاس ولو كانت معتدة تنقضي العدة لانها وضعت حملها فدخلت تحت النص ولو كانت أمة تصير أم ولد ان ادعاه مولاه ولو كان قال لها الزوج ان ولدت فأنت طالق طلقت لوجود الولد وأحكام النفاس كاحكام الحيض سوى أنه لا تنقضي به العدة والاستبراء والنفساء لا تطلق للسنة كالحائض

(نوع من حكم المسجد وما يليق به)

يكره مسح الرجل من الطين ونحوه باسطوانة المسجد وبحائطه لان حكمه حكم المسجد وان مسح ببردي المسجد يعني الحشيش الخلق المجتمع في ناحيته أو بقطعة حصير محرقة أو غير محرقة وملقاة لا بأس لانها ليست في حكم المسجد كذا قالوا والاولى ان لا يفعل وان مسح بتراب مجموع فيه لا بأس به لانه في حكم الكناسة وان كان منبسطا يكره كذا قال أبو القاسم الصفار وهو المختار لان له حكم أرض المسجد (١) يكره الجلوس في المسجد للصبية ثلاثة أيام وقال أبو الليث لا بأس به والاول هو المختار ولا يلازم الغريم فيه لانه لم يبن لمثله وعليه الفتوى

(فصل فيما يتعلق به وما يكره وما لا يكره)

لو اتخذ ممرا في المسجد فان كان بعذر جاز دفعا للحرج وبغير عذر يكره ثم في موضع العذر يحترز عن التكثير ما أمكن حتى قالوا يمر في اليوم مرة في الفتاوى الخياط يخيط في المسجد يكره ويروى أن عثمان رضي الله تعالى عنه رأى خياطا في المسجد فأمر به فأخرج (٢) وكذا الوراق يكتب فيه بالاجرة وكذا الفقهاء يكتبون الفقه فيه ونحوه بأجر لانه عمل للعبادة والمسجد لم يبن له فاذا لم يكن بأجر لا بأس به لانه في معنى تعلم العلم وأحكام الشريعة فيه جلوس المعلم في المسجد أو الوراق

ان كان حسبة لا بأجر لا بأس به فأما عمل الخياطة ونحوه يكره فيه لاحالة (١) يكره الجلوس فيه للصيبة ثلاثا لان المسجد لم يبن لمثله هو المختار وان جلس لها فى غير المسجد ثلاثا فهو مرخص فيه فى شرح أدب القاضى عن الامام أبى على النسفى أن المذهب عندنا ان لا يلازم الغريم فى المسجد لانه لم يبن له والفتوى على هذا (ن) اعطاء سؤال المسجد المختار أنه اذا كانوا لا يتخطون رقاب الناس ولا يمرون بين يدى المصلين ويسألون مالا بد لهم منه ولا يلحون فى السؤال فلا بأس بالسؤال ولا باعطائه (س) لا ينبغى ان يتصدق على السائل فى المسجد الجامع قال خلف بن أيوب لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من يتصدق عليه وقال أبو بكر بن اسمعيل من تصدق بفلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا لتكون كفارة له فينبغى أن يتصدق قبل أن يدخل أو ينوى فيه التصدق ويتصدق اذا خرج منه (ط) أهل المسجد اذا باعوا حشيش المسجد ونحشا صار خلقا يجوز لكن يفتى أنه لا يجوز الا بأمر الحاكم (٢) قال العبد ذكر هنا ولكن فيه نظر بأنهم يوذون مجاهرة ويوذن الآخر مكابرة فى الفتاوى يكره التحدث فيه بحديث الدنيا ورود الخبر أو الاثر الحديث فى المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهم الحشيش يعنى أولاد الضأن جمع جهمة بفتح الباء

(كتاب الصلاة)
من الفتاوى وهو مشتمل على فصول

(فصل) الاسفار فى الفجر أفضل فى الازمنة كلها الا صبيحة المزدلفة للحاج الا أنه لا يؤخر تأخيرا يخاف وقوعه فى الوقت المكروه والمختار أنه لا يؤخر تأخيرا لا يمكن المسبوق قضاء ما سبق به فى وقته وأداؤها ثانيا فى الوقت ان فسد ما شرع فيه واختيار الطحاوى الجمع بين التغليس والاسفار يبدأ بالغلس ويطول القراءة فيختم بالاسفار وهو حسن ولا سيما فى جماعة الصلحاء والابرار ويؤخر العصر فى الازمنة كلها مالم تتغير الشمس واختلفوا فيه والاصح أنه اذا كان بحال يمكن احاطة البصر بالقرص ولا تحار العين فيه فقد تغير وبه نأخذ وقال بعضهم يعتبر تغير الضوء على الحوائط وبه قال قوم من السلف والمتأخرين ولا نأخذ به ويكره تأخير المغرب الا بعذر السفر وهذا الاستثناء مذكور فى كتاب الصلاة فى آخر باب المريض وتأخير العشاء أفضل الى ثلث الليل وذكر الطحاوى الى الثلث مستحب والى النصف مباح وبعده الى الفجر مكروه بغير عذر يؤخر المغرب يوم الغيم قدر ما يستيقن بغروب الشمس والظهر بقدر ما يستيقن زوالها واختار بعض مشايخنا فى العشاء أنه يؤخذ بقول أبى حنيفة فى الشتاء يعتبر الشفق بياضا لطول الليالى وعدم بقاء البياض الى ثلث الليل اذا ارتفعت الشمس قدر رمح أو رمحين تزول الكراهة وعند الامام أبى بكر محمد بن الفضل ما أمكن النظر فى قرصها فهى فى الطلوع فلا يباح فيه الصلاة فاذا تعذر جاز فى الفتاوى استفتى الصدر الشهيد الكبير السعيد برهان الائمة عبد العزيز رحمه الله تعالى وصورة الفتوى انا قوم لا نجد وقت العشاء فى بلدنا فان الشمس كما تغرب من جانب تطلع من الجانب الآخر فهل علينا صلاة العشاء فكتب لا قال صاحب جامع الفتاوى وهكذا كان يفتى أستاذنا الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين المرغينانى وسمعته شفاها المصلى فى سراويل واحد اذا انكشف ما بين سرته وعورته ان كان ربعا فسدت صلاته لان ما بينهما عضو كامل والمراد منه حول جميع البدن فاذا انكشف ربعه

بكر قاصرة لها عمان فى درجة واحدة فزوجها أحدهما ببلد وزوجها الآخر ببلد أخرى ولم يدر الاول هل يفرق بينهما أم لا (أجاب) نعم يفرق بينهما والله أعلم (سئل) عمن تزوج بامرأة وخلا بها خلوة شرعية وطلقها هل عليها عدة أم لا (أجاب) نعم عليها العدة والله أعلم (سئل) عن النشوز الذى أسقط النفقة والكسوة (أجاب) هو الخروج من محل الزوج بغير حق والله أعلم (سئل) عن المرأة اذا منعت زوجها من وطئها بعد ما دفع لها معجل الصداق ودخل بها هل يكون نشوزا أم لا (أجاب) لا يكون ذلك نشوزا وله وطؤها كرها عليها والله أعلم (سئل) عن رجل ادعت عليه زوجته بأنه يريد السفر بها الى بلدة بعيدة ولم ترض بذلك وسألت الحاكم أن يحكم لها عليه بعدم السفر بها الا برضاها هل تصح دعواها ويحكم لها الحاكم بعدم السفر أولا (أجاب) نعم تصح دعواها عليه ويحكم لها الحاكم عليه بالمنع والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بكرا فوجدها ثيبا هل يصح النكاح وله الخيار أم لا (أجاب) نعم النكاح

(١) قوله يكره الجلوس الخ هذا مكرر مع ما سبق فى الصحيفة قبله كتبه مصححه

(٢) قوله قال العبد ذكر هنا الخ كذا فى أصله وهو سقيم وفيه تحريف فليحرر المقام اه

(٣) مطلب لا ينبغى التصدق على السائل فى المسجد

كان فاحشا لو صلى بغير ازار وهو محلول الجيب جاز وان كان خفيف اللحية قال الصدر الشهيد هو المختار لان الستر انما يجب عن الغير لان حكم العورة يظهر في حق الغير (ن) في قدم المرأة اختلاف والاصح أن القدم منها ليست بعورة (ن) اذا صلت وشعرها تحت الاذنين مكشوف قدر الربع لم يجز لان في كون الشعر المسترسل عورة روايتين والمختار أنه عورة وفي الاجناس الصغيرة أن تصلي بغير قناع لان صلاتها ليست فرضا بل هي اعتياد والمختار أن تصلي بقناع لتعتاد ما يجب عليها بعد البلوغ

﴿ فصل في طهارة مكان الصلاة ﴾

(س) اذا صلى على مكان طاهر وسجد عليه لكن اذا سجد وقعت ثيابه على مكان نجس يابس أو ثوب نجس يابس جازت (م) طهارة موضع الركبتين ليس بشرط عندهم جميعا هو المختار اذا كان موضع احدى القدمين طاهرا وموضع الاخرى غير طاهر فوضع قدميه قال بعضهم يجوز لان فرض القيام يتأدى باحداهما فيجعل وضع الاخرى عدما عن الامام الزاهد الصفار رحمه الله تعالى أن الاصح أنه لا يجوز وكذا أفتى الامام أبو بكر محمد بن الفضل والمعنى ظاهر ولو بسط كمه على النجاسة فيه اختلاف المشايخ قال صاحب جامع الفتاوى سمعت أستاذي رحمه الله تعالى أن الصحيح أنه لا يجوز ولو صلى على بساط في أحد طرفيه نجاسة جازت اذا صلى على طرف آخر سواء تحرك بتحركه الجانب النجس أولا هكذا اختار الفقيه أبو جعفر لانه غير مستعمل لها قال وانما تعتبر الحركة بتحركه اذا كان لابسا للثوب كالمنديل والملاءة فاذا كان في أحد طرفيها نجاسة وصلى معها والطرف الذي به النجاسة على الارض فالامر فيه على التفصيل ان تحرك بانتقاله لا يجوز لانه يصير مستعملا للنجاسة حكما وان كان لا يتحرك جاز في الفتاوى اذا صلى على الدابة والسرج نجس ان كان على السرج دم أو عذرة أو نحوهما أكثر من قدر الدرهم لم يجز وان كان عليه عرق الحمار ولعابه جاز لانه مشكل وهذا معنى قول أصحابنا اذا صلى على الدابة وسرجها نجس يجوز قالوا وهذا مراد محمد بقوله اذا كان سرجه قذرا لم تفسد صلاته ومن مشايخنا من قال لا بل تأويل ما ذكره محمد في الكتاب أن تكون النجاسة في باطن السرج لان قراره على الظهر فلا بأس به كما لو صلى على بساط طاهر بسط على أرض نجسة فاما اذا كان على ظاهره في موضع الجلوس أو الركابين أكثر من قدر الدرهم فلا يجوز كذا روي عن محمد بن مقاتل وأبي حفص الكبير ومن مشايخنا من قال اذا كان موضع الغرز طاهرا فقط يجوز لان قراره عليه بالقدمين ويمكنه الاداء في الجملة والصحيح أنه يجزيه في الوجوه كلها اليه أشار الحاكم الشهيد قال ان كل ذلك على السواء وشيء منها لا يمنع الجواز لانه عاجز عن النزول حكما وطهارة المكان تسقط بالعجز حكما وهو المختار وعليه الفتوى

﴿ فصل في استقبال القبلة ﴾

كل من كان بحضرة الكعبة فعليه اصابة عينها ومن كان غائبا فعليه اصابة جهتها ويشترط نية عينها عنده وعندهما لا يشترط نية الكعبة مع استقباله جهتها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل هي شرط يعني ينوي العرصة دون البناء والصحيح انه لا تشترط النية كما لا تشترط النية في الوضوء في الفتاوى اذا رفعت الكعبة من مكانها لزيارة أصحاب الكرامة كما جاء في الآثار ففي تلك الحالة جازت صلاة المتوجهين الى أرضها (الخا) أن نوى مقام ابراهيم الصحيح أنه لا يجوز

صحيح ولا خيار والله أعلم (سئل) عن ولي الصغير اذا كان فاسقا هل يصح منه التزويج أم لا (أجاب) نعم يصح تزويجه والله أعلم (سئل) عن رجل قبل أجنبية بشهوة أو لمسها كذلك هل تحرم عليه أصولها وفروعها أم لا (أجاب) نعم تحرم عليه أصولها فروعها بذلك والله أعلم (سئل) عن رجل طلق امرأة وله منها ولد فطيم وهو في حضانتها هل تستحق عليه أجرة الحضانة أم لا (أجاب) نعم تستحق عليه أجرة الحضانة ما دام في حضانتها والله أعلم (سئل) عن رجل اشترى جارية واستولدها ولدا وغاب عنها مدة فتزوج آخر بها وأتت منه بنت ظانا أنه مات فحضر بعد ذلك فمن يملك تزويج البنت السيد أم الاب (أجاب) الولاية للسيد لا للاب والله أعلم (سئل) عمن تزوج امرأة نكاحا فاسدا وطلقها قبل الدخول هل له أن يتزوج بأمها أم لا (أجاب) نعم يحل له ولا يمنع مس العقد عليها التزويج بابنتها كما ذكر والله أعلم (سئل) عن رجل خطب بنتا فذكرت أمها أنها أرضعت الخاطب فهل يقبل قولها بمفردها أم لا يقبل ويحل له أن يتزوج بها (أجاب) لا يقبل قولها بمفردها ويحل له أن يتزوج بها والله أعلم (سئل) عن رجل زوج ابنته من آخر ولم يمكنه منها فهل يجبره الحاكم على التمكين بعد وفاء معجل صداقها أم لا (أجاب) نعم يجبره الحاكم على ذلك وللزوج ان

الا أن ينوى بذلك جهة الكعبة (ن) اذا صلى الى غير القبلة فوافقته الكعبة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر لانه كالمستخف بالدين ولانه شعار الكفر كالتزنى وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وكذا لو صلى بغير طهارة أو مع الثوب النجس وفصل القاضى الامام على السغدى فقال لو صلى الى غير القبلة أو مع الثوب النجس متعمدا لا يكفر لان ذلك جائز فى الجملة لما عرف وأما لو صلى بغير طهارة متعمدا يكفر قال الصدر الشهيد وبه نأخذ وفى (ق) اذا اعتقد جواز الصلاة بغير طهارة يكفر وعليه الفتوى فى الفتاوى المصلى اذا دفعه رجل عن مقامه ثم أقامه يصلى من غير أن تحول وجهه لم تفسد صلاته (س) المصلى اذا تحول وجهه عن القبلة ان تحول صدره معه تفسد لانه تم التحول لو أن مريضا صاحب فراش لا يمكنه أن يتحول وليس بحضرته من يوجهه تجزيه صلاته المفروضة حيث توجه وكذا الصحيح اذا كان مختفيا من العدو أو غيره ويخاف لو تحرك واستقبلها أن يشعر به العدو وجاز له أن يصلى قاعدا أو قائما أو مضطجعا بايماء حيثما كان وجهه

﴿ فى التحرى ﴾ ذكر فى غريب الرواية ثلاثة مسافرون صلوا جماعة بالتحرى وأحد المقتدين لاحق فى ركعة بأن نام والثانى مسبوق بركعة فلما فرغ الامام تبين انه أخطأ فاللاحق يستقبل الصلاة لانه لو أتم يلزمه أحد الامرين الغير المشروعين إما التوجه الى غير القبلة عن اختيار أو مخالفة امامه وأما المسبوق يحول وجهه ويتم صلاته لانه كالمنفرد (ن) من اشتبهت عليه القبلة فأخبره رجلان أن القبلة هنا ووقع اجتهاده الى جانب آخر فان كانا من أهل ذلك الموضع لا يجوز له الا أن يأخذ بقولهما لان خبرهما فوق اجتهاده وان لم يكونا كذلك لا يترك اجتهاده باجتهاد غيره

﴿ نوع فى النية ﴾ النية شرط ويكفى للتنفل نية مطلق الصلاة وكذا فى التراويح والسنن عند عامتهم والمختار أن السنن والتراويح لا تتأدى بمطلق النية اجماعا فى جامع الاصول والذخيرة الاختيار فى السنن أن ينوى الصلاة متابعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفى التراويح ذكر بعض المتقدمين أن الاصح أنه لا تجوز بنية التطوع أو نية صلاة مطلقة لانه سنة والسنة لا تتأدى بنية التطوع هو المختار ولا بد للمفترض المنفرد من نية الفرض المعين فى الوقت كالظهر ونحوه واذا عينه ففى اشتراط فرض الوقت اختلاف المشايخ لان الظهر نوعان وقتى وفائت والاظهر أنه لا يشترط لان الوقتى مشروع فيه والفائت غير مشروع فيه وكان الوقتى أخص به فينصرف اليه كنقد البلد عند ذكر الدراهم مطلقا اذا نوى فرض الوقت أو ظهر الوقت لا يشترط عدد الركعات اذا شك فى خروج وقت الظهر ونحوه فنوى ظهر الوقت وقد خرج يجوز بناء على أن الاداء يجوز بنية القضاء وكذا على القلب هو المختار حكم الامام حكم المنفرد لما عرف ولو نوى الشروع أو الدخول فى صلاة الامام اختلفوا فيه والاصح أنه يجزئه ولو نوى الاقتداء به فى صلاته ولم يعينها اختلف المشايخ فيه والمختار أنه لا يجزيه ولو نوى صلاة الامام لا يجزيه اجماعا (ك) ولو قال اقتديت بهذا الشيخ وهو شاب صح لان الشاب يدعى شيخا للتعظيم ولو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لا يصح قال ان كانت هذه القعدة الاولى اقتديت به وان كانت الاخيرة ما اقتديت به لا يصح الاقتداء أصلا للتردد فى النية كما فى الصوم اذا نوى ان كان غدا من رمضان فأنا صائم وان لم يكن فلست بصائم فتبين انه من رمضان لا يكون صائما ولو قال ان كانت الاولى اقتديت به فى الفريضة وان كانت الاخيرة اقتديت به تطوعا لا يصح فى الفرض لعدم الاكتفاء بأصل النية فيه ويصح فى التطوع لاكتفائه به هنا فرق بين الصوم والصلاة فى هذا ووجه الفرق هو أن (١) الجهتين يبطلان فيها فتبقى نية أصل الصلاة وأصل

ظفر بها أن يطأها والله أعلم (سئل) عن رجل زوج ابنته القاصرة من آخر بصداق معلوم بعضه مقبوض وبعضه يحل بموت أو فراق فبلغت البنت فهل لها مطالبة على الزوج بالبعض المؤجل أم لا مطالبة لها به (أجاب) لا مطالبة لها به الا بعد موت أو فراق والله أعلم (سئل) عن امرأة حامل من الزنا هل يجوز العقد عليها أم لا (أجاب) نعم يجوز العقد عليها ولا يطؤها حتى تضع والله أعلم (سئل) عن الاب اذا زوج ابنته البكر البالغة هل يملك قبض معجل صداقها قبل التسليم الى الزوج بلا توكيل منها أولا (أجاب) نعم يملك ذلك والله أعلم (سئل) عن الحاكم الحنفى اذا زوج بالولاية الشرعية القاصرة بمهر المثل من كفء هل يكون تزويجه حكما ليس للمخالف نقضه أم لا (أجاب) نعم تزويجه حكم رافع للخلاف لا يجوز لغيره أن ينقضه والله أعلم (سئل) عن امرأة أقامت ببينة عند الحاكم أن زوجها فلانا غاب عنها وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعى وفسخ الحاكم النكاح على قاعدة مذهبه فبعد مضى العدة حضرت الى حاكم حنفى فزوجها من آخر هل يسوغ له ذلك أم لا (أجاب) نعم يسوغ له ذلك والله أعلم (سئل) عن القاضى المولى نائبه هل يملك تزويج الصغار والصغائر أم لا (أجاب) ان فوض اليه من له ولاية ذلك يملك

(١) الجهتين كذا فى الاصل وانظر وحرر كتبه مصححه

والالا ان كتب فى تقليد المفوض الاستخلاف عنه كذلك والله أعلم
(سئل) عمن تزوج بكرا ودخل بها ولم يصبها فهل لها أن ترفعه الى الحاكم ليؤجله سنة ويطلق عليه أم لا (أجاب) ان كانت بالغة لها ان ترفع أمرها الى الحاكم لينظر فى أمره ان كان عنينا أجله الحاكم سنة فان قربها فى المدة والا فرق الحاكم بينهما بطلبها ويكون طلاقا بائنا والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا كان لها وليان فى درجة واحدة هل يملك كل منهما التزويج بانفراده واذا زوج أحدهما لا يفتقر الى اجازة الآخر أم لا (أجاب) نعم يملك كل منهما التزويج على انفراده واذا زوج أحدهما لا يفتقر الى اجازة الآخر والله أعلم (سئل) عن الولى الاقرب اذا امتنع من التزويج هل للولى الأبعد التزويج أو الحاكم (أجاب) للولى الابعد التزويج لا الحاكم والله أعلم (سئل) عن شخص تزوج امرأة فاخبرته أمها أنها ارضعته فهل تحرم عليه الزوجة بذلك الاخبار أم لا (أجاب) لا تحرم عليه ولا بد من ثبوته (سئل) عن رجل خلا بزوجته خلوة شرعية ثم تصادقا على عدم الوطء وطلقها هل يحل له أن يتزوج بابنتها بعد العدة (أجاب) نعم يحل له أن يتزوج بابنتها بعد العدة والله أعلم (سئل) عمن تزوج امرأة وخلا بها وادعى عدم الوطء وصدقته عليه وطلقها هل يلزمه نصف المهر أو كامله

الصوم وفرض رمضان يتأدى بأصل النية وصلاة الفرض لا تتأدى الا بالنية المتقدمة يجوز جمع العبادات اذا لم يفصل بينها بما يخالفها عند محمد تيسيرا للامر ودفعا للحرج ذكره فى الواقعات وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى فيمن خرج عن منزله يريد أن يصلى الظهر بجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم تحضره النية تلك الساعة جاز وهى تلك الصلاة بعينها قال محمد بن مقاتل لا أعرف أحدا من أصحابنا خالفه فى هذا وبه نأخذ لان النية المتقدمة على العبادة اذا لم يعترض عليها مبد أتبقى حكما فى الصلاة وأما وقت نية المقتدى للاقتداء عند عامتهم اذا نوى الاقتداء به حين وقف هو موقف الامامة يجوز وقوم من مشايخ بخارى قالوا لا يجوز ما لم يكبر الامام ومنهم من قال ينوى الاقتداء به بعد قوله الله وقبل قوله أكبر والصحيح قول العامة وبه أفتى الشيخ الامام اسمعيل الزاهد والحاكم عبد الرحمن الكاتب والمعتبر أن النية فى هذه الفصول كلها نية القلب دون اللفظ لكن يستحب أن يتكلم بلسانه مع ذلك هو المختار (ن) وان افتتح الصلاة لوجه الله تعالى ثم دخل فى قلبه الرياء فهو فى الصلاة على ما أسس لان التحرز عن اعتراض مثله متعذر

(فصل فى تكبيرة الافتتاح)

هى فرض وينبغى أن يكبر قائما وهو مستو اليه أشار محمد رحمه الله تعالى فى الفتاوى اذا انتهى الى الامام وهو راكع فكبر وهو الى الركوع أقرب مقتديا به لم يجز لما قلنا ولو كان الى القيام أقرب جاز اسقاطا للاعتبار ذلك القدر من الانحناء فكأنه كبر قائما مستويا وان كبر وهو راكع فسدت تكبيرته وصلاته لفوات التكبير قائما واحراز فضيلة تكبيرة الافتتاح التى هى خير من الدنيا وما فيها بأن يكبر مقارنا للامام عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بان يكبر حالة الثناء ورفع اليدين عند التكبير سنة وعن أبى حنيفة ان تركه جاز وان رفع فهو أفضل والاول هو المختار وقال الامام الزاهد الصفار ان تركه أحيانا لا يأثم وان اعتاد ذلك يأثم وأما وقته عن أبى يوسف انه يقرن التكبير برفعهما وبه أخذ الامام خواهر زاده والامام الزاهد الصفار وقال الفقيه أبو جعفر يستقبل ببطون كفيه القبلة فاذا استقرتا فى موضع محاذاة الابهامين شحمتى الاذنين يكبر وقال الشيخ الامام الاجل السرخسى على هذا عامة المشايخ فنأخذ به (الخا) أجمعوا على أن المقتدى لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من ذلك لا يكون شارعا فى الصلاة فى أظهر الروايات فى نوادر رستم لا يفرج أصابعه كل التفريج فى شئ من الصلاة ولا يضمها كل الضم الا فى موضعين فى الركوع يفرج للاخذ وفى السجود يضم كل الضم ليكون أعون على الوضع بالسنة (د) اذا رفعهما وتحرم لا يرسلهما بل يضعهما لانه قيام فيه ذكر مسنون فالمختار فيه هذا وكذا فى القنوت وصلاة الجنازة وكذا فى كل قيام فيه ذكر مسنون وأما القومة اختار فى (ن) الارسال وكذا أورده الصدر الشهيد حسام الدين واختاره وكذا أبو الصدر السعيد برهان الدين وشمس الائمة الحلوانى وشمس الائمة السرخسى كلهم أفتوا بان كل قيام ليس فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الارسال وقوم آخرون من كبار مشايخ بخارى وسمرقند اختاروا الوضع تحقيقا للمخالفة الروافض وبه نأخذ فى الفتاوى لا يزيد فى ثناء الافتتاح بعد التكبير على ما هو المعروف ولا يقل جل ثناؤك لكن فى الفرائض لان الاصل فى الفرائض ان لا يزاد فيها على ما هو المشهور من الاذكار

﴿ باب القراءة ﴾

يفتتح القراءة بالتعوذ والمختار أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم تأسيا بالكتاب ولو قال أستعيذ بالله جاز واختاره بعض المتأخرين لانه أبلغ موافقة لما فى الكتاب وأما حدها فتصحيح الحروف فى القراءة أمر لابد منه واسماع نفسه عن الفقيه أبى جعفر والامام أبى بكر محمد بن الفضل انه شرط وبه أخذ عامة المشايخ وهو المختار . وكل حكم يتعلق بالذكر نحو التسمية على الذبيحة والاستثناء فى اليمين والطلاق والعتاق والبيع على هذا وأما محلها فى الفرائض الاوليان (ن) والقراءة فى الاخريين أفضل من السكوت والتسبيح لتكون صلاته جائزة بيقين وهو الصحيح من الروايات . فى الفتاوى اذا قرأ آية قصيرة وهى كلمات أو كلمتان نحو والله على كل شئ قدير والله بكل شئ عليم انه فكر وقدر فقتل كيف قدر ثم قتل كيف قدر ثم نظر يجزئه عنده بلا خلاف بين مشايخنا أما اذا قرأ آية قصيرة هى كلمة واحدة نحو مدهامتان أو حرف واحد نحو ق ص ن اختلف المشايخ . واذا قرأ آية الكرسى أو المداينة فى ركعتين اختلفوا على قول أبى حنيفة وعامتهم على أنه يجوز . فى نوادر المعلى عن أبى حنيفة انه اذا كان لا يحسن الا هذه الآية وهو قوله الحمد لله رب العالمين فانه يقرؤها فى كل ركعة مرة ولا يكررها فتجوز صلاته فى قوله . المنفرد فيما يجهر فيه يخير بين الجهر والمخافتة فى عامة الروايات وفى رواية أبى حفص ان الجهر بها أفضل وبه نأخذ اذا كان فى الوقت (لـ) الافضل فى نوافل الليل أن يكون بين الجهر والمخافتة

﴿ فصل فيما يكره منها وما لا يكره ﴾

(ظ) لو قيت شئ من القرآن لشئ من الصلاة يكره قالوا هذا اذا اعتقد أن لا تجوز الصلاة بدونه . اذا كرر آية واحدة فى التطوع لا يكره وفى الفرائض يكره . ولو قرأ بعض السورة فى ركعة وبعضها فى أخرى قالوا يكره وكانهم أرادوا بذلك سورة قصيرة وروى عيسى بن أبان عن أصحابنا انه لا يكره . ولو قرأ فى كل ركعة آخر سورة على حدة فانه لا ينبغى ذلك عن أصحابنا لانه عند أكثر مشايخنا مكروه . اذا جمع بين سورتين بينهما سور أو سورة واحدة فى ركعة واحدة فانه يكره واختلفت الاقوال والمختار ان كانت السورة طويلة لا يكره لانها تصير كالسور وقال بعضهم لا يكره أصلا . ولو قرأ فى ركعة سورة وفى الثانية سورة أطول منها ان كان التفاوت قليلا لا يكره وان كان كثيرا يكره لانهم قدروا ذلك بآيتين أو ثلاث قال صدر الاسلام أبو اليسر هذا فى الفرائض وفى السنن والنوافل لا يكره الكل فى الفتاوى (س) تطويل الثانية على الاولى بقليل لا يكره قالوا والقليل مقدر بآية أو آيتين وان كان التفاوت بثلاث فما فوقها لا شك أنه يكره

﴿ باب زلة القارئ ﴾

فى الفتاوى قال سعد بن معاذ المروزى من قرأ فلا يحزنك قولهم انا نعلم بنصب انا فان كان عالما بالنحو والاعراب فقد كفر وبانت منه امرأته وان كان جاهلا فسدت صلاته ولا يكفر وعن أحمد العياضى أنه كان يقول لا يكفر وعليه الفتوى وروى أبو عصمة فيمن قرأ انما يخشى الله من عباده العلماء بالضم فى قوله الله فسدت صلاته وكفر وبانت امرأته وهو قول سفيان وابن

(أجاب) يلزمه كامل المهر والله أعلم (سئل) عن البكر البالغة اذا زوجها أبوها بولاية الاجبار عند الحاكم الذى يرى أمو حكم بصحته هل لها رد النكاح بعد ذلك عند حاكم حنفى ويحكم ببطلانه أم لا (أجاب) ليس لها الرد بعد ذلك ولا للحاكم الحنفى ان يحكم ببطلانه والله أعلم (سئل) رجل ادعت على رجل أنه تزوجها فانكر ثم انه ادعى عليها بالتزويج وأقام بينة هل تقبل ويقضى بالنكاح أم لا (أجاب) نعم تقبل ويقضى بالنكاح والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا عقد لها أبوها وهى فى حضانة الام أو غيرها هل تسقط الحضانة بذلك وتؤخذ من الحاضنة لها أم لا (أجاب) لا تسقط الحضانة بذلك ولا تؤخذ من الحاضنة وتستمر عندها الى نهاية الحضانة بان تصير مشتهاة مطيقة للوطء والله أعلم (سئل) عن رجل وكل آخر بأن يزوجه امرأة معينة بمهر معين فزوجها منه بأكثر مما سماه له ولم يعلم بذلك حتى دخل بها هل يلزمه ما سماه له أو ما وقع العقد عليه (أجاب) يلزمه المسمى بالعقد ان رضى به والا فالاقل من المسمى ومن مهر المثل والله أعلم (سئل) عن تأجيل المهر الى وقت الطلاق أو الى الموت هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح والله أعلم (سئل) اذا طلق

سير بن وأبي حنيفة وأصحابه وعن بعض أصحابه أنه لا تفسد صلاته لان قوله يخشى أي يعلم

﴿فصل في النسبة﴾ ان قرأ ومريم ابنة عيدان أو عيسى بن سارة تفسد صلاته بلا خلاف لانه ليس في القرآن هذا الاسم وان كان في القرآن بأن قرأ مريم ابنة لقمان فعن أبي يوسف انه لا تفسد صلاته وعن محمد أنها تفسد وكذا عن أبي يوسف وهو قول عامة مشايخنا رحمهم الله تعالى

﴿فصل في الاعراب﴾

عن أبي حنيفة فيمن قرأ واذ ابتلى ابراهيم ربه برفع الميم لا تفسد الصلاة لان الابتلاء من العبد السؤال واظهار الحاجة والصحيح أنها تفسد ولا يسمى اظهار الحاجة ابتلاء . لو قرأ قل أغير الله أتخذ وليا فاطر السموات والارض وهو يطعم ولا يطعم بنصب الياء من الاول ونصب العين منه ورفع الياء من الثاني وكسر العين أفتى عامة الائمة بسمرقند بفساد الصلاة فبلغ ذلك الشيخ السروني المقرى فأخبر أنه قراءة الاعشى ووجهه أغير الله أتخذ وليا ذلك الولي يطعم ولا يطعم فأخبروا بذلك فرجعوا . ولو قرأ بكسر اللام من قوله ان الله بريء من المشركين ورسوله الصحيح أنها لا تفسد

﴿فصل﴾ اذا ترك التشديد والمد والترك لا يغير المعنى لا تفسد صلاته كما لو قرأ ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا بغير تشديد وكذا لو قرأ يدركم الموت وأظهر الكاف الاولى وان غير المعنى بان قرأ رب الناس وترك تشديد الباء أو قرأ ان النفس لامارة بالسوء وترك تشديد الميم فعند بعضهم لا تفسد صلاته وقال عامة العلماء تفسد وأما اذا ترك التشديد من قوله فمن أظلم ممن كذب بآيات الله أو شدد في قوله ومن أظلم ممن كذب على الله قال بعضهم تفسد وقال بعضهم لا تفسد الصلاة لان المعنى يقرب وعليه الفتوى وان ترك المد وتركه لا يغير المعنى لا تفسد الصلاة كما لو ترك المد من قوله أولئك أو من قوله انا أعطيناك أو من قوله انما أنت أو غير المعنى بان ترك المد من قوله سواء عليهم أو من قوله دعاء ونداء قيل تفسد الصلاة وقال بعضهم لا تفسد لان في مراقبة المد والتشديد حرجا وهو المختار . ولو قرأ الفاجر مكان الاثيم في قوله تعالى طعام الاثيم فصلاته تامة على قول أصحابنا رحمهم الله تعالى ولو قرأ رب رب العالمين أو قرأ ملك ملك يوم الدين قال بعضهم لا تفسد والصحيح تفسد . ولو قرأ مالهم يؤمنون لم تفسد صلاته عند بعضهم والصحيح انها تفسد . اللحن في الاعراب ان كان لا يغير المعنى لا تفسد الصلاة بالاجماع وان غير المعنى تغييرا فاحشا كما لو تعمد به يكفر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تفسد الصلاة وبه يفتى لان في اعتبار الصواب في الاعراب ايقاع الناس في الحرج والحرج مرفوع شرعا . ولو قرأ لا ترفعوا أصواتكم أو قرأ ان الذين يغضون أصواتهم برفع التاء فيهما أو قرأ الرحمن على العرش استوى بنصب نون الرحمن لا تفسد صلاته بالاجماع . اذا وقف في غير موضع الوقف أو ابتدأ من غير موضع الابتداء ان كان لا يتغير المعنى تغيرا فاحشا لا تفسد صلاته بالاجماع بين علمائنا رحمهم الله تعالى وان كان يتغير به المعنى لا تفسد صلاته أيضا عند عامة علمائنا وعند بعض علمائنا تفسد صلاته والفتوى على عدم الفساد بكل حال لما في مراعاة الوقف والوصل والابتداء خشية ايقاع الناس في الحرج . اذا فصل بين النعت والمنعوت والصفة والموصوف بأن قرأ انه كان عبدا ووقف ثم ابتدأ بالشكور لا تفسد صلاته بالاجماع بين علمائنا رحمهم الله

الرجل امرأته طلاقا رجعيا هل يتعجل المهر المؤجل عليه الى وقت الطلاق أم لا يتعجل ويتعجل بالطلاق البائن (أجاب) يتعجل بالطلاق الرجعي والله أعلم (سئل) عمن تزوج امرأة بمهر معلوم ثم جدد النكاح بمهر أكثر منه هل يلزمه الاول أم الثاني (أجاب) يلزمه الاول والله أعلم (سئل) عن الولي في النكاح اذا امتنع عن التزويج حتى يأخذ شيأ من الزوج فدفعه له الزوج هل للزوج الرجوع به عليه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع عليه به لانها رشوة والله أعلم (سئل) عن امرأة بالغة وكلت آخر في تزويجها من فلان فزوجها الوكيل بحضرتها وحضرة شاهد واحد هل يصح العقد أم لا (أجاب) نعم يصح العقد والله أعلم (سئل) عن رجل قال لاجنبية هذه أختي ثم تزوج بها بعد ذلك هل يصح النكاح أم لا (أجاب) ان كذب نفسه وصدقته على ذلك يصح النكاح والله أعلم (سئل) عن المرأة الغنية اذا كان لها محرم وأرادت أن تحج حجة الاسلام هل لزوجها منعها أم لا (أجاب) ليس له منعها ولها أن تحج بلا اذنه والله أعلم (سئل) عن

تعالى وان كان لايحسن هذا الوقف ولوقرأ أشهد الله أنه لا اله ووقف ثم قال الاهو أوقرأ وقالت النصارى ووقف ثم قال المسيح ابن الله ففي هذه الوجوه لاتفسد عند علمائنا لما ذكرنا من الحرج . في جامع الأصول اذا وصل حرفا من كلمة بكلمة أخرى قال بعضهم تفسد صلاته وقال عامة العلماء لاتفسد وعليه الفتوى وقال بعضهم ان كان يعلم أن القرآن كيف هو الا أنه جرى على لسانه هذا لاتفسد صلاته وان كان في اعتقاده أن القرآن كذلك تفسد صلاته . ولوقرأ اياك نعبد ووصل كاف اياك بنون نعبد أوقرأ انا أعطيناك الكوثر ووصل كاف انا أعطيناك بلام الكوثر أوقرأ غير المغضوب عليهم ووصل الباء بالعين وما أشبه ذلك فعلى قول بعض العلماء تفسد صلاته وعلى قول عامة العلماء لاتفسد لانه عسى لايمكنه السكتة في مثل هذه المواضع لايقاع الفصل فلو راعينا ذلك يقع الناس في الحرج . اذا ذكر بعض الكلمة وما أتمها اما لانقطاع النفس أولانه نسي الباقي ثم تذكر الباقي بأن أراد أن يقول الحمد لله فلما قال أل انقطع نفسه أونسي الباقي ثم تذكر وقال لله أوقرأ الفاتحة والسورة ثم نسي قراءته فأراد أن يقرأ فلما قال أل تذكر أنه قد كان قرأ فترك ذلك وركع أوذكر بعض الكلمة ولم يذكر البعض وذكر كلمة أخرى ففي هذه الصور كلها وماشاكلها تفسد صلاته عند بعض المشايخ وبه كان يفتي شمس الأئمة الحلواني وذكر نجم الدين النسفي في الخصائل في فصل زلة القارئ هذه المسائل وفرق بين الاسم والفعل فقال في الاسم اذا قرأ أل وترك الباقي لاتفسد صلاته وفي الفعل اذا ترك البعض وذكر البعض بأن أراد أن يقرأ يشكرون فقال يش وترك الباقي تفسد صلاته والفرق أن الألف واللام في الاسماء بمنزلة قد في الافعال فلم يوجب تغيرا فاحشا فلا تفسد به الصلاة . اذا قرأ آية مكان آية ان وقف على الآية وقفا تاما ثم ابتدأ بآية أخرى لاتفسد صلاته وان تغير به المعنى لان هذا الانتقال من آية الى آية وان لم يقف ووصل الآية بالآية ان كان لايتغير المعنى لاتفسد الصلاة وان تغير به المعنى قال عامة أصحابنا تفسد صلاته وبعض أصحابنا لاوهو اختيار فخر الاسلام أبي اليسر رحمه الله تعالى

﴿فصل في ذكر آية مكان آية﴾ اذا غير المعنى بأن قرأ ان الابرار لفي جحيم أوقرأ ان الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها أولئك هم خير البرية أوقرأ ترهقها قترة أولئك هم المؤمنون حقا هل يوجب فساد الصلاة فقد اختلفوا منهم من لايوجب الفساد للضرورة ومنهم من يوجب الفساد لقبح المعنى وخروجه من أن يكون قرآنا وعليه الفتوى وهو اختيار أبي يوسف وسفيان الثوري وابن المبارك رحمهم الله تعالى ومن المتأخرين القاضي الامام أبو اليسر رحمه الله تعالى ولوقرأ بالفارسية وليس بذكر لله تعالى تفسد صلاته بالاتفاق وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الرجوع عن القول بجواز الصلاة بالفارسية من الفتاوى والله سبحانه أعلم

﴿فصل في القراءة بالفارسية﴾

ذكر أبو سعيد البردعي أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى انما جوز بالفارسية خاصة دون غيرها على ما في الحديث لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية (١) والاصح أن الاختيار في الالسنة واللغات والتركية والهندية والرومية سواء لكن جوز أبو حنيفة رحمه الله اذا كان معنى القرآن مع مطابقة نظمه نحو أن يقرأ مكان قوله تعالى فجزاؤه جهنم بس منزلتى وى دوزخ

رجل تزوج امرأة بمصر المحروسة ودخل بها وأقام معها مدة وأراد أن ينقلها الى الخانكاه فهل له ذلك بدون رضاها أم لا (أجاب) نعم له ذلك حيث وفاها معجل صداقها وكان الطريق آمنا والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بكرا وطلقها قبل الدخول هل له أن يتزوج بامها أم لا (أجاب) لايحل له أن يتزوج بامها والله أعلم (سئل) عمن خطب امرأة خطبة شرعية ثم تزوجت بغير الخاطب فهل يصح التزويج أم يمنع من ذلك الخطبة السابقة (أجاب) نعم يصح التزويج ولايمنع من ذلك الخطبة المذكورة والله أعلم (سئل) عمن تزوج بامة على حرة هل يصح أم لا (أجاب) لايصح والله أعلم (سئل) عمن تزوج امرأة لها ولد من غيره أشهد على نفسه أنه رضي به أن يأكل من مأكوله ويشرب من مشروبه وينام على فراشه مادامت والدته في عصمته متبرعا بذلك فهل له الرجوع عن الاشهاد المذكور ومنع الولد من الدخول الى والدته في منزله أم الاشهاد لازم ومانع له من ذلك (أجاب) نعم له الرجوع فيما أشهد به على نفسه ومنع الولد من الدخول الى منزله ولايمنع من

ذلك الاشهاد المذكور والله أعلم (سئل) عن الرجل اذا قال لامرأته أنت ابنتي من النسب ولها نسب من غيره معروف هل يفرق بينهما أم لا (أجاب) لا يفرق بينهما بذلك والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا زوجت من آخر ولم يكن لها ولي ولا بالبلد قاض هل ينعقد النكاح أم لا (أجاب) نعم ينعقد النكاح ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا زوجها غير الاب والجد ودخل بها الزوج وبلغت عنده هل لها الخيار على الفور حتى يبطل بسكوتها (أجاب) لا يبطل خيارها بالسكوت وانما يبطل بالرضا بالنكاح صريحا أو يوجد منها ما يدل على الرضا كالتمكين من الجماع أو طلب النفقة وما أشبه ذلك والله أعلم (سئل) عن شخص له ابنتان كبرى وصغرى فالكبرى اسمها فاطمة والصغرى اسمها خديجة فخطب رجل الكبرى فعند التزويج قال له زوجتك ابنتي خديجة وقبل الخاطب التزويج ظانا أنها الكبرى هل له الخيار أم لا (أجاب) ينعقد النكاح على من ذكرت حال العقد ولا خيار له (سئل) عن القاضي اذا زوج

است فأما اذا لم يكن على نظم القرآن لا يجوز ولا تفسد صلاته وقال بعضهم انما يجوز اذا كان مما هو ثناء الله تعالى كسورة الاخلاص ونحوها وان كان من جملة الاقاصيص لا يجوز والصحيح أنه يجوز في الكل عند من يجوز القراءة بالفارسية أي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط الوفاء بالمعنى والنظم . ولو اعتاد القراءة بالفارسية أو أراد أن يكتب المصحف بها منع من ذلك أشد المنع لما فيه من الفتنة العظيمة (ن) اذا نام في الصلاة فقرأ وهو نائم يجزيه عن القراءة تعظيما للسان المصلي بخلاف الطلاق والعتاق والفرق أن المجنون أو الصبي لو صلى كانت صلاته جائزة ولو طلق أو أعتق لا يقع وفي موضع آخر لا يجزيه وهو المختار لان الاحتياط شرط أداء العبادة ولم يوجد منه (ق) رجل يقرأ في صلاته فكلما انتهى الى قوله يا أيها الذين آمنوا رفع رأسه وقال لبيك سيدي لا شك أن الاحسن أن لا يقول وهل تفسد قالوا لا والاظهر هو الفساد (ك) من لا يقدر على بعض الحروف لا يؤم بالاجماع واذا صلى وحده وقرأ بما فيه من الحروف التي لا يقدر عليها وهو يجد ما يقدر عليه لا تجوز صلاته بلا خلاف . في الفتاوى المسبوق بثلاث ركعات لا يقرأ في ثالثته لانه من حيث انه مقتد في التحريمة كانت قراءته بدعة ومن حيث انه مبدع في الافعال كانت نفلا والدائر بين النفل والبدعة يترك (س) أكثر المشايخ على أن قراءة القرآن بالالحان مكروه لا يحل فعله والاستماع اليه لما فيه من التشبه بفعل الفسقة والمراد من قوله عليه الصلاة والسلام زينوا القرآن بأصواتكم القراءة بنغمة العرب وقال عليه الصلاة والسلام اقرأوا القرآن بلحون العرب (ك) سئل شيخ الاسلام أبو الحسن الرستغفني رحمه الله تعالى عمن يقرأ القرآن فسمع الاذان قال ان كان في المسجد لا يجيب ويمضي في قراءته وان كان في منزله ان كان أذان مسجده ترك القراءة ويجيب لانه يلزمه جوابه فعلا فأولى أن يلزمه قولا وان لم يكن أذان مسجده لا ولو سلموا عليه يجب رده بخلاف وقت الخطبة وينبغي أن لا يسلم عليه تحرزا عن شغله قال صاحب جامع الفتاوى رأيت في بعض النسخ أنه لا يستحب الختم في أقل من ثلاثة أيام لقوله عليه الصلاة والسلام من قرأ القرآن في أقل من ثلاث لم يفقهه ولان الزيادة عليه تمنع الترتيل المأمور به بقضية الآية واختلفت الآثار والمختار أن يكون الختم في ثلاث أخذا بالحديث (س) رجل يكتب الفقه وبجنبه رجل يقرأ القرآن لا يمكنه أن يستمع كان الاثم على القارئ لانه قرأ في موضع اشتغل الناس بأعمالهم ولا شيء على الكاتب (ن) قراءة القرآن في الحمام خفيفا لا يكره هو المختار (ن) قراءة القرآن عند القبور عند أبي حنيفة تكره وعند محمد لا ومشايخنا أخذوا بقول محمد وهل ينفع والمختار أنه ينفع لان الاخبار وردت بقراءة آية الكرسي والفاتحة والاخلاص وغيرها عند القبور (س) اتخاذ من يقرأ القرآن على رأس القبر المختار أنه ليس بمكروه وبه أوصى الشيخ العياضي وفعل السلف أسوة . يجب على المولى أن يعلم رقيقه شيأ من القرآن بقدر ما يحتاج اليه في الصلاة (ع) اذا رفع رأسه من السجود قليلا ثم سجد أخرى فان كان الى السجود أقرب لا يجوز لانه ساجد بعد وان كان الى الجلوس أقرب جاز وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ترك الطمأنينة في السجود أخشى أن لا تجوز صلاته واذا رفع أصابع رجليه عن الارض لا تجوز صلاته كذا ذكره الكرخي في كتابه والجصاص في مختصره وهذا اذا لم ينصب أصابعه على الارض عند وضع الرأس أصلا . اذا كان موضع السجود أرفع من موضع القدمين ذكر شمس الائمة السرخسي في كتاب الصلاة انه اذا كان التفاوت بمقدار لبنة أو لبنتين يعني المنصوبة دون المفروشة يجوز

وان كان أكثر من ذلك فلا . فى الفتاوى ولو سجد على العجلة وهى على ظهر البقر لا يجوز لانه كالسجود على ظهر البقر وان كانت على الارض فهى كالسجود على السرير فيجوز . فى خزانة الفقه لا بأس بمسح جبهته بعد الفراغ قبل السلام وقال أبو يوسف أحب الى أن يدعه وقال المتأخرون وهو المختار انه يجعل دفعا للمثلة . فتوى مشايخنا على أنه لو لم يضع ركبتيه عند السجود يجزئه واختيار الفقيه أبى الليث أنه لا يجزئه والاولى أن يفتى بما قاله الفقيه رحمه الله تعالى . فى المحيط سئل الفقيه عبد الكريم البخارى عمن وضع جبهته على الكف قال لا يجوز وقال غيره من أصحابنا يجوز وهذا أظهر وفى فوائد الامام الرستغفنى لو سجد على يديه يجزئه والافضل أن لا يفعل ذلك لانا أمرنا بوضع أشرف الاعضاء وهو الوجه على أهون الاشياء وهو التراب . ذكر الفقيه أبو الليث أن المختار أن يقول قبل افتتاح الصلاة وجهت وجهى وهو اختيار جماعة من المتأخرين وأبى المتقدمون ذلك ولا يقول وجل ثناؤك وهو المختار وقال شمس الائمة الحلوانى رحمه الله تعالى لا أمنع عنه ولا آمر به أى أسكت لو قال سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك بلا واو فقد أصاب وفى قوله لا اله غيرك أربع لغات فتح الهاء ورفع الراء ونصبهما وتنوين الهاء كذلك فالكل جائز . اختيار الفقيه أبى جعفر أنه يؤمن المقتدى اذا سمع ولا الضالين فى المخافتة والمختار للامام فى التسبيح أن يأتى بأكثر من ثلاث حتى يمكن القوم أن يقولوا ثلاثا لكن بحيث لا يمل القوم والثلاث أدناه أى أدنى الفضيلة قال شمس الائمة الحلوانى كان شيخنا القاضى أبو على النسفى يحكى عن أستاذه الامام أبى بكر محمد بن الفضل أنه يميل الى قولهما فى جمع الامام بين التسميع والتحميد وكان يفعل كذلك اذا صار اماما وهو اختيار الطحاوى وجماعة من المتأخرين وهو قول أهل المدينة والاخذ به أحسن . لو انكشف من شعرها ما تحت أذنها قدر الربع لا تجوز صلاتها لان ذلك الشعر عورة هو الصحيح

﴿فصل فيما يكره ومالا يكره وفيما يفسد الصلاة﴾

فى الفتاوى لا يشير بالسبابة عند التشهد هو المختار وعليه الفتوى ولو ابتلع شيأ من أسنانه يكره ولا تفسد صلاته وان كان قدر الحمصة هكذا اختيار الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى لان المفسد وجود العمل الكثير وهذا لا يوجد عملا كثيرا بخلاف الصوم لان الفطر مما يدخل وقد وجد . المختار فى الفتاوى أنه لا تكره الصلاة فى ثوب واحد يستره . فى المحيط عن بعض المشايخ اذا عطس وقال لنفسه يا نفسى يرحمك الله لا تفسد صلاته (س) مريض يقول فى صلاته عند القيام والانحطاط باسم الله من الوجع والمشقة لا تفسد صلاته لانه لم يخرجها جوابا لكون كلاما وفى (ن) تفسد فى قياس قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لانه صار من كلام الناس والاول أقيس وأظهر وأما قوله أوه بالتشديد فقد اتفق المشايخ على فساد الصلاة على قوله لوجود أربعة أحرف وروى عن محمد رحمه الله تعالى أن المرض اذا كان خفيفا يقطعها وان كان ثقيلا لا وعن محمد بن سلمة لا يقطعها لان هذا مما يبتلى به المريض اذا اشتد مرضه قالوا والاخذ بهذا أحسن للمفتى . فى الفتاوى ان قال بالفارسية آرى ولم يكن عادته فى أثناء الكلام حتى جعل من القرآن ينبغى أن يكون على الاختلاف المعروف كذا ذكره الفقيه أبو الليث قال الصدر الشهيد الصحيح أنها لا تفسد لان عربيته اذا جعلت من القرآن صار كما لو قرأ القرآن بالفارسية وثمة لا تفسد بالاجماع . فى المحيط المصلى اذا وسوسه الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله

الصغيرة بالولاية من ابنه هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز والله أعلم (سئل) عن الكافر هل تثبت له ولاية التزويج على ولده الصغير الكافر كالمسلم أم لا (أجاب) تثبت له الولاية كما تثبت للمسلم والله أعلم (سئل) عن الوصى هل يملك تزويج أمة اليتيم المشمول بوصايته أم لا (أجاب) نعم يملك ذلك والله أعلم (سئل) عن امرأة ادعت على رجل أنها امرأته ولا بينة لها فقال لها ان كنت امرأتى فأنت طالق هل يكون ذلك اقرارا لها بالنكاح أم لا (أجاب) لا يكون اقرارا والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا زوجها الحاكم بحكم الولاية الشرعية فبلغت هل لها الخيار أم لا (أجاب) لها الخيار ان شاءت أقامت على النكاح وان شاءت فسخته (سئل) عمن تزوج امرأة نكاحا فاسدا وفرق بينهما قبل الدخول ولها أم هل يحل له أن يتزوج بها أم لا (أجاب) يحل له أن يتزوج بها والله أعلم (سئل) عن الزوج والمرأة اذا اختلفا فى المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بأقل مما ادعته ولا بينة لاحدهما ما الحكم فى ذلك (أجاب) يتحالفان لا يفسخ النكاح ويحكم بمهر

ان كان ذلك في أمر الآخرة لا تفسد صلاته وان كان في أمر الدنيا تفسد . قال الامام أبو نصر الصفار اذا كان حافظا للقرآن ومع هذا نظر في المصحف أو المحراب وقرأ جازت صلاته (ن) لو نظر الى شئ مكتوب غير مستفهم لكنه فهم لا تفسد صلاته بالاجماع فان نظر مستفهما وفهم فعلى قياس قول محمد تفسد وبه أخذ الفقيه أبو الليث وعلى قياس قول أبي يوسف لا تفسد وأصل المسئلة اذا حلف لا يقرأ كتاب فلان فنشر كتابه ونظر فيه حتى فهم ما فيه فعند محمد يحنث وعند أبي يوسف لا وعلى هذا مسئلة هرون الرشيد فالمختار فيه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا حلف لا يقرأ القرآن فنظر وفهم ما فيه لا يحنث بلا خلاف . ولو طلب منه شئ فأومأ برأسه أي نعم أو لا لا تفسد . قالوا والمختار في حد الكثير ما يحسبه الناظر باعتباره أنه خارج الصلاة قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى كذا روى الثلجي عن أصحابنا وهو اختيار الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى (ن) ولو رمى بالحجر في صلاته باطراف أصابعه لا بكفه واحدا أو اثنين لا تفسد فان رمى ثلاثا متواليات فسدت وسواء الحجر في يده أو أخذه من الارض اذا كان قليلا لا تفسد لاطلاق جواب الاصل وهو المختار . في الفتاوى ولو قتل الحية والعقرب واحتاج الى المشي والضربات قالوا تفسد وهذا أوجه وأحوط في فتاوى محمد بن الفضل اذا صلى في الصحراء فتأخر عن موضع قيامه المختار أنها لا تفسد وعن الحسن اذا حرك رجليه لا تفسد قالوا وهذا اذا حرك رجليه قليلا أما اذا حرك رجليه كثيرا تفسد . سلام السهو لا يفسد سلام العمد سهوا مفسد نظيره ما في (ع) لو صلى العشاء فلما فرغ من ركعتين ظن أنها تراويحة فسلم أو صلى الظهر وظن أنها جمعة فسلم على رأس الركعتين . اذا شرعت في الصلاة بعد ما شرع الامام مع الرجال ناويا امامة النساء فقامت بحذاء رجل فأشار الرجل اليها باليد بالتأخر فلم تتأخر تفسد صلاتها لا صلاته كذا حكي عن مشايخ العراق قالوا لان المعنى في فساد الصلاة بالمحاذاة ترك فرض التأخر وهذا الفرض وان كان عليه لا عليها بالحديث لكن في مثل هذه الصورة لا يمكنه السعي في اقامته الا بما أتى به من الاشارة والتخطي خطوة أو خطوتين ممنوع عنه لانه مكروه فاذا لم تتأخر فقد تركت هي فرضا من فروض الصلاة فتفسد صلاتها لا صلاته بخلاف ما اذا جاء الرجل بعدها أو جاءا معا وهذه مسئلة عجيبة غريبة والصحيح أن مقدار ما يكره له المرور مقدار منتهى بصره وهو موضع سجوده فان زاد على ذلك لا يكره هذا في الصحراء والمسجد الكبير كالجامع على هذا والخط والقاء السترة لا يعتبر هو المختار . في الاجناس لو صلى وفي كمه شعر الخنزير أكثر من قدر الدرهم قالوا الصحيح أنها لا تجوز وان صلى ومعه شعر الآدمي الاصح أنها تجوز وان كان أكثر من قدر الدرهم وعليه الفتوى . في الفتاوى لو قطع أذنه أو قلع سنه ثم أعاده في مكانه وصلى أو صلى وأذنه المقطوعة أو سنه المقلوعة في كمه أو بجيبه جاز وفي الاجناس لا وكذا روى المعلى عن أبي يوسف والاول هو المختار . لا تخرج المجانين في زماننا الى الجماعات هو المختار (ظ) المأموم اذا كان أطول من الامام وصلى بجنبه وهو بحال لو سجد يقع رأسه قبل رأس الامام فصلاته جائزة لما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه صلى بعلقمة والاسود وأقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره وكان ابن مسعود صغير الجثة بخلاف ما لو صلى بالايماء ورأس المؤتم به وقع قبل رأس الامام لا يجوز هكذا ذكر بعض المشايخ والصحيح أنه يجوز لان العبرة للاقدام لا للرؤس . رجل صلى بقوم في فلاة من الارض فما مقدار ما ينبغي أن يكون بين الامام والقوم حتى تجوز صلاتهم فأقل ذلك تكلموا فيه قال بعضهم مقدار

المثل والله أعلم (سئل) عمن تزوج امرأة ومات عنها قبل الدخول بها هل عليها عدة منه وهل عليه الصداق أو نصفه (أجاب) نعم عليها عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام وتستحق المهر تأخذه من تركته والله أعلم (سئل) عن الصغيرة التي لا ولي لها سوى الام أو الاخت الشقيقة أو لاب من يزوجها منهما (أجاب) ولاية التزويج للام لتقدمها على الاخت والله أعلم (سئل) عمن تزوج يتيمة بكرا قاصرة بولاية أمها ثم بعد مدة ادعت البلوغ بالحيض واختارت فسخ النكاح هل يبطل النكاح بذلك أم لا (أجاب) لا يبطل النكاح بذلك ما لم يفسخ الحاكم العقد بينهما والله أعلم (سئل) عمن تزوج امرأة ودخل بها ثم ظهر أنها في عصمة الغير وفرق بينهما وقضى بها للاول هل له وطؤها من غير عدة أو لابد من عدة (أجاب) ان كان الثاني لا يعلم بنكاح الاول تجب العدة وان كان يعلم لا تجب ويحل للزوج الاول وطؤها (سئل) عن الوصي أو الجد هل له أن يزوج أمة الصغير الذي في ولايته (أجاب) نعم له ذلك والله أعلم (سئل)

ما يمكن أن يصطف فيه القوم وقال بعضهم مقدار ما يصطف فيه الصفان وعليه الفتوى . اختلفوا في أدنى الصف قال بعضهم ثلاثة وفي ظاهر الرواية لم يجعل الثلاثة صفا حتى قال (١) تفسد صلاة ثلاثة من كل صف الى آخر الصفوف وجاز اقتداء الباقي والفتوى على ظاهر الرواية

(فصل في الامامة والاقتداء)

(ظ) الصلاة خلف أهل الاهواء والبدعة تجوز تأويله اذا كان هوى لا يكفره لكن مال عن الحق بتأويل فاسد وهو من أهل قبلتنا وان كان هوى يكفره كالجهمي والقدري وهو الذي يقول بخلق القرآن والرافضي الغالي وهو الذي ينكر خلافة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه لا تجوز لانه كافر والكافر ليس من أهل الامامة والعبادة (في الفتاوى) اذا صلى خلف فاسق أو مبتدع وهو ممن تجوز الصلاة خلفه فانه ينال فضل الجماعة لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا خلف كل بر وفاجر لكن لا كما صلى خلف تقي ورع لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى خلف عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي من الانبياء والعالم بالسنة أولى وان كان غيره أورع منه اذا اجتنب الفواحش الظاهرة أما الصلاة خلف شافعي المذهب من مشايخنا من قال ان الاولى أن لا يصلي خلف من يقنت في الفجر ومنهم من قال يجوز الاقتداء به وان كان يوتر بركعة ويقنت في الفجر اذا كان لا يميل عن قبلتنا ويتوضأ عن فصد وحجامة الى غير ذلك والمختار أنه اذا لم يعلم منه شيء من هذه الاشياء يجوز الاقتداء به من غير كراهة لان الاصل عدمها . اذا أم قوما وهم له كارهون ان كان ذلك لفساد فيه أو لانهم أحق بها منه يكره له ذلك كذا روى الحسن عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان هو أحق بالامامة منهم ولا فساد فيه فلا يكره ذلك لان امامة الجاهل والفاسق تكره للعالم الصالح أبدا وفي المحيط الفاسق اذا كان يؤم و يعجز القوم عن منعه فالمختار أنه في صلاة الجمعة يقتدي به ولا يتركها . الامي اذا كان يصلي وحده وهناك قارئ يصلي وحده غير صلاة الامي جازت صلاة الامي ولا ينتظر فراغه منها جماعا . عن البقالي القارئ اذا اقتدى بالامي لم يصح ذلك . الصحيح أنه لا يصير شارعا في صلاة تفسد حتى لا يلزمه القضاء في التطوع بالافساد نص عليه محمد رحمه الله تعالى في الاصل وكذا الجواب في الرجل اذا اقتدى بالمرأة أو الصبي أو المحدث . في الفتاوى متى يكبر الامام فالاختلاف فيه معروف وذكر في النوادر أنه يكبر قبيل قوله قد قامت الصلاة قال شمس الائمة الحلواني هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ينتظر فراغ المؤذن رفقا به فان لم يكن الامام معهم في المسجد ان كان يدخل عليهم من وراء الصفوف فكلما جاوز صفا قام ذلك الصف هو المختار وان كان يدخل من قدامهم قاموا اذا رأوه وان كان الامام هو المؤذن فان أقام في المسجد لا يقومون ما لم يفرغ من الاقامة ومشايخنا اتفقوا على أنهم لا يقومون ما لم يدخل المسجد (ق) من لا يقدر أن يتكلم ببعض الحروف لا ينبغي أن يؤم الناس بالاجماع . ليس للناس أن يولوا خليفة الا أفضلهم هذا خاص بالخلفاء وعليه اجماع الامة . العاري اذا أم العراة واللابسين تجوز صلاة الامام والعارين وصلاة اللابسين فاسدة بالاجماع ان كان بين الامام والمقتدي نهر صغير لا تجري فيه السفينة والزوارق لا يمنع الاقتداء هو المختار . واذا كان مع الامام رجل أو صبي يعقل الصلاة وقف عن يمينه ولا يتأخر وعن محمد ينبغي أن

عن صغيرة زوجها غير الاب والجد فبلغت والزوج غائب هل لها أن تختار فسخ النكاح في غيبته ويفرق الحاكم بينهما (أجاب) لها أن تختار نفسها حين بلغت وتشهد على ذلك والله أعلم (سئل) عن البكر البالغة أو الثيب البالغة اذا أذن القاضي الحنفي أن يزوجها من فلان بصداق معلوم فزوجها منه هل يكون التزويج حكما منه كما لو كانت الولاية له وزوج بحكمها أو لا يكون حكما منه و يكون كالوكيل عنها (أجاب) لا يكون التزويج المذكور حكما منه ويكون كالوكيل عنها ولا يكون بمنزلة تزويجه بحكم الولاية والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بامرأة ودخل بها قبل أن يدفع لها معجل الصداق فأرادت أن تمنع نفسها حتى يدفع لها معجل صداقها هل لها ذلك بعد الدخول بها أم لا وهل تستحق النفقة والكسوة أم لا تستحق لاجل المنع المذكور (أجاب) نعم لها أن تمنع نفسها منه لقبض معجل صداقها عليه ولو بعد الدخول بها وتستحق عليه النفقة والكسوة ولا يمنع من ذلك المنع المذكور والله أعلم (سئل) اذا اختلف ورثة الزوجة مع الزوج في المهر ولا بينة فالقول لمن وهل

(١) قوله حتى قال تفسد صلاة ثلاثة أي فيما اذا صلى ثلاث نسوة أمام صفوف الرجال والمسئلة في قاضيخان وغيره اه مصححه

To: www.al-mostafa.com

تكون أصابع المقتدى عند كعبيه ولو قام خلفه مطلقا لم يكره في الفتاوى لو سلم الامام ولم يفرغ المأموم من التشهد يتم ما بقي لان سلام الامام على قول من يخرجه من الصلاة لا يخرجه ما دام عليه شئ وههنا كذلك لان التشهد من الواجبات بخلاف التسبيحات لان التسبيحات كلمات بعضها منفصل عن البعض حقيقة واعتبارا فترك ما بقي لا يوجب بطلان ما أتى به وأما التشهد فهو في حكم كلام واحد لكونه منظوما فترك ما بقي يبطل ما مضى فيبطل أصلا وان بقي شئ من الدعوات والصلوات يسلم معه بفراغه عن الواجب . صلى ثلاثا من الفريضة ثم أقام المؤذن فالحيلة له ليدركها في الجماعة أن يصلي الرابعة قاعدا حتى تنقلب هذه نفلا عندهما خلافا لمحمد وقس على هذا امثال ذلك (ظ) من سبق الامام بالافتتاح لم يجز الاقتداء لان الاقتداء بناء والبناء على المعدوم مستحيل ثم هل يصير شارعا في صلاة نفسه فيه روايتان والاصح أنه لا يصير شارعا لان الصلاة منفردا تخالف صلاته مقتديا حكما فصار كاختلافهما اسما ومن نوى الظهر لا يصير شارعا في العصر فكذا هذا . والكلام في التسمية في ثلاثة مواضع أحدها أنها ليست من الفاتحة ولا من أول كل سورة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى والثاني أنها آية من القرآن وهو الصحيح والثالث أنه يؤتى بها في كل ركعة عند افتتاح قراءة الفاتحة ولا يعيدها مع كل سورة بعدها وهو الصحيح . ولو صلى العصر خمسا وقعد في الرابعة قدر التشهد لا يضيف اليها السادسة لانه لا تطوع بعد العصر ولا سهو عليه لان سجود السهو شرع في آخر الصلاة ولم يوجد آخرها لانه لم يوجد آخر العصر ولا آخر التطوع بدخول الواسطة وهي الركعة الخامسة الا أن في رواية هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه يضيف اليها السادسة وكذا لو صلى ركعة من التطوع ثم طلع الفجر والفتوى على رواية هشام هكذا ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى . الامام اذا رفع رأسه من الركوع قبل أن يقول المقتدي ثلاث تسبيحات يتابع الامام هو الصحيح لان التسبيحات سنة ومتابعة الامام فريضة والاشتغال بالفريضة أولى . اذا أدرك الامام في التشهد وقام الامام قبل أن يتم المقتدي أو سلم الامام في آخر الصلاة قبل أن يتم المقتدي التشهد فالمختار أن يتم التشهد . المسبوق بركعة اذا سلم مع الامام سهوا لا يجب عليه السهو وان سلم بعده يجب هو المختار لانه سها بعد ما صار منفردا . المسبوق ببعض الركعات يتابع الامام في التشهد الاخير واذا أتم التشهد لا يشتغل بما بعده من الصلاة والدعوات لانه ليس له أوان ذلك ثم ماذا يفعل تكلموا فيه وعن أبي شجاع أنه يكرر التشهد أي قوله أشهد أن لا اله الا الله هو المختار (ق) واذا بدأ المسبوق بقضاء ما فاته ثم تابع الامام فيما أدركه فقد خالف السنة وصلاته جائزة عند بعض المتأخرين وعليه الفتوى وفي الفتاوى اذا ظن الامام أن عليه سهوا فسجد وتبعه المسبوق ان لم يعلم انه لم يكن على الامام لم تفسد صلاته هو المختار لان مثل هذا يقع كثيرا فيسقط اعتباره وبه كان يفتي أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى وهو المأخوذ به (س) مسبوقان قاما الى قضاء ما سبقا فاقتدى أحدهما بالآخر فسدت صلاة المقتدي قرأ أو لم يقرأ هو المختار وصلاة الآخر جائزة . سلم المسبوق ساهيا مع الامام ومسح بيديه على جبهته كما هو العادة ثم تذكر ما عليه قالوا لا يبنى لانه وجد عمل كثير وكذا في (ظ) قالوا هذا يؤيد رواية مكحول النسفي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من رفع يديه عند الركوع أو الرفع تفسد صلاته لكونه عملا كثيرا وذكر في مواضع أن هذا ليس بمأخوذ به فعلى قياس ذلك ينبغي أن يكون المختار في هذه المسئلة جواز البناء . وفي جامع الاصول أجمعوا أن الحدث العمد مفسد للصلاة والبناء في (ذ) اذا كان الحدث

يرجع الى مهر مثلها (أجاب) القول للزوج في مقداره (سئل) عمن زوج ابنته القاصرة من أحد بصداق معلوم شرط قبض بعضه قبل الدخول والباقي على حكم الحلول هل لأبيها مطالبة الزوج بالمهر المعين قبل الدخول قبل تسليم ابنته أم لا مطالبة له الا بعد الدخول (أجاب) لابيها مطالبة الزوج بالمهر المذكور قبل الدخول والله أعلم (سئل) عن المرأة اذا كان لها مهر على زوجها على حكم الحلول فأنظرته به لموت أو فراق أو لمدة معلومة هل يصح ذلك أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويمتنع عليها المطالبة ما دام الاجل باقيا والله أعلم (سئل) عن السيد اذا زوج أمته بآخر بصداق معلوم ثم وهبه للزوج هل يصح ذلك أم لا (أجاب) نعم يصح لانه ملكه (سئل) عمن خلا بامرأته في محل قابل مع عدم المانع ثم طلقها وادعى عدم الاصابة هل يلزمه نصف المهر ولا عدة عليها أم لا (أجاب) يلزمه المهر كاملا لتأكده بالخلوة الصحيحة وعليها العدة والله أعلم (سئل) عن الذمي اذا أسلم وله زوجة ذمية ومعه أولاد صغار منها هل يتبعونه في الاسلام أم لا وهل يبطل النكاح الذي بينهما أم لا (أجاب) نعم يتبعونه في الاسلام ويعرض الاسلام على الزوجة فان أسلمت فبها وان لم تسلم تستمر في عصمته (سئل) عن الرجل هل يجوز له أن يجمع بين امرأة وخالتها (أجاب) لا يجوز والله أعلم

مقتديا فذهب وتوضأ فان فرغ من الوضوء قبل أن يفرغ الامام من الصلاة فعليه أن يعود الى مكانه لاصحالة لانه بقي مقتديا ولو أتم بقية الصلاة في بيته لايجزئه لان بينه وبين امامه ما يمنع صحة الاقتداء ولو فرغ امامه خير المقتدي بين أن يعود الى السجود وبين أن يتم في بيته وان كان منفردا يتخير بين الرجوع الى المسجد ليكون مؤديا جميع الصلاة في مكان واحد وبين أن يتم في بيته وذكر شيخ الاسلام خواهرزاده وشمس الائمة السرخسي الافضل لهما العود وهو المختار في الفتاوى (ق) امرأة ظنت أنها أحدثت فاستدبرت القبلة ثم علمت أنها لم تحدث فان برحت عن مصلاها فسدت وليس البيت كالمسجد قال السيد الامام ناصر الدين البيت كالمسجد في حق هذا الحكم وعليه الفتوى . لو كان الماء بعيدا من المنصرف للوضوء وبقربه بئر ماء يذهب الى الماء وان كان بعيدا لانه لو نزح الماء استقبل الصلاة هو المختار . المنصرف للوضوء اذا قرأ ذاهبا أو جائيا تفسد صلاته هو المختار لانه لافرق بين أن يقرأ ذاهبا أو جائيا ان قرأ ذاهبا فقد أدى ركنا مع الحدث وان قرأ جائيا فقد أدى ركنا مع عمل المشي . في الفتاوى الامام اذا أحدث وخرج من غير استخلاف فاحكم صلاته ذكر الطحاوي أنها تفسد وذكر الحاكم في مختصره عن أبي عصمة عن محمد لا وكذا الكرخي في مختصره ولم ينسبه الى أحد وهو الاصح . ذكر في الحصائل امام أحدث فقدم رجلا جائيا وكان مع الامام غيره أو لم يكن فان كبر الجائي مقتديا به بعد حدثه قبل خروجه صح وان كبر ينوي الدخول في صلاة نفسه فصلاة هذا تامة وصلاة الباقين فاسدة لان الاستخلاف هذا لم يصح له لانه ليس شريكا معهم في الصلاة وتفسد صلاة الامام ههنا هو الصحيح . (١) لو تقدم واحد من غير تقديم أحد قام مقامه قبل خروج الامام صار اماما لضرورة الحاجة

﴿ نوع في استخلاف من ظن أنه أحدث ﴾ في الاجناس لو ظن أنه أحدث فاستخلف ثم ظهر الامر قبل خروجه فسدت صلاتهم لان الاستخلاف عمل كثير ولو قدم القوم رجلا ثم ظهر الامر فعلى الروايات كلها فسدت صلاتهم خرج أو لم يخرج

﴿ باب السهو ﴾

اختار القاضي الامام صدر الاسلام البزدوي أن سبب وجوبه ترك الواجب وهذا أجمع قول فيه (ن) قرأ في الجمعة بعد الفاتحة سورة السجدة وسجد لها ثم قام وقرأ الفاتحة ثم تنحى فلا سهو عليه هو المختار (س) لا سهو عليه بقراءة الفاتحة والسورة جميعا في الاخيرتين هو المختار لاطلاق قوله ان شاء قرأ عن محمد رحمه الله تعالى اذا قرأ مقدارما تجزيه الصلاة به من الجهر وغيره جهر فيما يخافت فعليه السهو والا فلا قال الصدر الشهيد حسام الدين هكذا ذكره عصام ولعله اختار هذه الرواية وهو المختار لانه حينئذ يصير مصليا بالقراءة جهرا وليس له ذلك هذا في الامام والمنفرد لا يلزمه السهو لان قراءته مقصورة عليه فجهره ومخافته سواء ولو أم في التراويح وخافت ساهيا فعليه السهو ولو ترك القعدة الاولى ثم تذكرناها ان كان الى القعود أقرب يقعد وعليه الفتوى ويلزمه السهو ذكره الحاكم وذكر الشيخ الامام محمد بن الفضل أنه لا سهو عليه بعذر ذلك فكأنه لم يوجد شيء أورده شيخ الاسلام خواهرزاده قالوا انما يكون أقرب الى القعود اذا لم يرفع ركبتيه قال الفقيه أبو جعفر بلغني عن أبي القاسم الصفار لا سهو بالقعدة الاولى بالصلوات لان بالصلوات لا يتحقق النقصان في الصلوات قالوا هذا قولهما ويلزمه

(سئل) عن رجل متزوج بامرأة ولها أبوان يأتيان اليها بمنزل الزوج ويحصل بمجيئهما الضرر له لكونهما يكرهان الزوج ويعلمانها عليه بمنع القربان والنوم عنده والاساءة عليه هل له منعهما من الدخول الى منزله والاجتماع عليها الا بحضرته خارج المنزل (أجاب) نعم له منعهما من الدخول الى منزله ولهما النظر اليها والكلام معها خارج المنزل والله أعلم (سئل) عمن زوج مستولدته من آخر وماتت معه وخلفت ارثا هل يكون للسيد أو للزوج (أجاب) يستحقه السيد بمفرده والله أعلم (سئل) عمن تزوج بامة الغير وأتت منه بولد ثم اشتراها هل يبطل النكاح أولا وهل تصير أم ولد له وهل يكون المهر للسيد البائع أولا (أجاب) نعم يبطل النكاح وتصير أم ولد له والمهر للبائع والله أعلم (سئل) عن الولي في النكاح اذا كان فاسقا وزوج هل يصح التزويج منه أولا (أجاب) نعم يصح التزويج منه ولو كان فاسقا والله أعلم (سئل) عن عبد تزوج بغير أمر سيده فأجاز نكاحه هل يصح ذلك أم لا (أجاب) نعم يصح وينفذ بالاجازة والله أعلم (سئل) عن رجل له جارية مستولدة زوجها من آخر وأتت منه ببنت وماتت الجارية فهل تكون البنت ملكا للسيد وحكمها كأمها أو تكون

(١) عبارة قاضيخان وان تقدم رجل من غير تقديم أحد وقام مقام الامام قبل أن يخرج الامام من المسجد جاز اه كتبه مصححه

في قوله بتأخير القيام واختيار الاستاذ المرغيناني انه لا يلزمه بقوله اللهم صلى على محمد وانما المعتبر مقدار ما يؤدى فيه ركنا

﴿ فصل في السهو عن أفعال الصلاة وأركانها ﴾ لو قيد الخامسة بالسجدة وقعد على الرابعة فالمختار انه يضيف اليها السادسة حتما (س) صلى العصر خمسة وتشهد في الرابعة وتذكر في الخامسة لا يضيف اليها السادسة وعن هشام عن محمد أنه يضيف لانه وقع في النفل لا عن قصد وعليه الفتوى . في بعض الشروح لو صلى رباعية وسلم وعليه صلبيه ترك منها من ركعة سهوا وتلاوة سهوا فان سلم ناسيا للكل لا تفسد صلاته بالاتفاق وان كان ذاكرا للكل والصلبية تفسد بالاجماع في الفتاوى من سلم عن يمينه وسها عن يساره مادام في المسجد يأتي بالتسليمة الاخرى وان استدبر القبلة به قال بعضهم وعامة المشايخ على انه لا يأتي به بعد الاستدبار قال شيخ الاسلام خواهرزاده هو الصحيح لانه انحراف من غير عذر

﴿ فصل في وقت سجود السهو ﴾ في الفتاوى اذا وقع سجود السهو في وسط الصلاة لا يعتد به ويسجد له ثانيا لان موضعه آخرها . اذا صلى المسافر الظهر وسها فيها وسجد لسهوه ثم نوى الاقامة فانه يصح ويقوم لاتمام صلاته والمختار أنه يعيد سجدتي السهو

﴿ مسائل الشك ﴾ قال مشايخنا المختار أن المراد بما قال في الكتاب وهو أول ما سها فيه أي في هذه الصلاة لا أنه أول سهو في عمره وذلك لا يشترط لجواز المضي فيها بالتحري أن يصير السهو عادة له . في الفتاوى اذا ترك صلاة في يوم وليلة ولا يدري أي صلاة هي يصلي صلاة يوم وليلة ليخرج عما عليه يقينا وقال بعض مشايخ بلخ يصلي الفجر بتحريمة والمغرب بتحريمة ثم يصلي أربع ركعات بنية ما عليه من صلاة هذا اليوم وليلته وقال سفيان الثوري يصلي أربع ركعات بنية ما عليه من صلاة هذا اليوم وليلته ويقعد على الثانية والثالثة والرابعة . لو ترك صلاتين من يومين الظهر والعصر ولا يدري الاول منهما (١) فالخلاف فيه معروف وبقول أبي حنيفة نأخذ . لو فاته الظهر والعصر والمغرب من ثلاثة أيام ولا يدري كيف فاتت فعندهما يصلي كل متروكة مرة واختلفوا على قوله منهم من قال لا ترتيب ههنا لان الفوائت زادت على يوم وليلة ولا يبقى الترتيب واجبا حتى يبدأ بايهن شاء ثم يصلي الثانية والثالثة ولا يعيد شيأ وهو القول المختار . من فاتته صلاة وصلى على ذلك شهرا ثم تذكر فصلى الوقتية وهو ذاكر لها أجزأه لان الترتيب بين الفائتة وهذه الوقتية سقط لان التخلل بينهما كثير وهو اختيار الطحاوي وهو المأخوذ به . ولو تذكر وقت الخطبة أنه لم يصل الفجر يقوم ويصلي ولا يسمع الخطبة

﴿ نوع في قضاء الفوائت ﴾ في الشرح أن من تذكر صلاة عليه وهو في صلاة فالمختار قولهما أنه لا تفسد صلاته حين ذكرها ويبقى أصل الصلاة حتى يتم ركعتين تطوعا . في الفتاوى من تاب بعد ما ترك صلاته مدة مديدة ثم اشتغل بأداء الصلوات في مواقيتها ثم ترك صلاة وصلى بعدها وقتية مع تذكر المتروكة القريبة قال بعضهم لا يجزيه احتياطا قالوا وعليه الفتوى زجرا له عن التهاون بأمر الصلاة وكان الاستاذ الاجل ظهير الدين المرغيناني يقول الاقيس أنه يجزيه وكان يفتي بهذا . اذا سقط الترتيب بكثرة الفوائت ثم عادت الى القلة بقضاء بعضها عن محمد رحمه الله تعالى روايتان في احداهما يعود الترتيب لانعدام المسقط واليه مال الفقيه أبو جعفر واختاره بعضهم وقال الشيخ الامام أبو حفص الكبير لا يعود وفتوى بعض المتأخرين على هذا وما قيل لا بد من معرفة الجائز من الفاسد مما أداه من ترك الصلوات شهرا ثم قضى ثلاثين فجرا دفعة وثلاثين

ظهرا

حرة كأبيها وان كانت في حكم أمها فان له ولاية تزويجها الاب أو السيد (أجاب) تكون للسيد وحكمها كأمها وولاية التزويج للسيد والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج امرأة على صداق معلوم بعضه معجل مقبوض بيدها وبعضه مؤجل بموت أو طلاق هل لها المطالبة به متى شاءت أو لا مطالبة لها به الا بعد الطلاق أو الموت (أجاب) لا مطالبة لها عليه بالصداق الغير الحال المذكور الا بعد الطلاق أو الموت لانه مؤجل عرفا والمؤجل بالعرف كالمؤجل بالشرط والله أعلم (سئل) عمن زوج ابنته الصغيرة من آخر فطالب أباها بأخذها عنده هل يقضى عليه بتسليمها له مع عدم طاقتها على الجماع (أجاب) لا يقضى عليه بتسليمها له مع عدم طاقتها على الجماع والله أعلم (سئل) عمن تزوج امرأة بقرية قريبة من المصر هل له أن ينقلها من القرية الى المصر بغير رضاها اذا أوفاها معجل صداقها أم لا (أجاب) نعم له ذلك بدون رضاها والله أعلم (سئل) عن امرأة حرة تزوج بها عبد فظهر لها حاله ولم تعلم به حالة العقد هل لها الفسخ أولا (أجاب)

(١) قوله فالخلاف فيه معروف أي وهو أنه يتحرى فان لم يقع تحريه على شئ فانه يبدأ بأيتهما شاء فان بدأ بالظهر فقضى الظهر ثم العصر قال أبو حنيفة يعيد الظهر وقال صاحباه لا يعيد كذا في قاضيخان كتبه مصححه

ظهر ادفعة الى آخر الخمس على قول من قال انه لا يعود الترتيب لا حاجة الى (١) التكليف بين الجائز والفاسد وهو المختار . في الواقعات الصغيرة للصدر الشهيد اذا فات الوتر من المريض يكفر لكل وتر بنصف صاع كما في سائر الصلوات قال وبه يتبين أن لكل صلاة منوين لا عن كل يوم وليلة

﴿ باب الوتر ﴾

(ن) أهل قرية اذا اجتمعوا على ترك الوتر أدبهم الامام وحبسهم وان لم يمتنعوا قاتلهم وهذا عندهم جميعا . ولو ترك الوتر حتى طلع الفجر فعليه قضاؤها ومن قضى قضاءه بالقنوت عندهم جميعا لقوله عليه الصلاة والسلام من نام عن وتر أو نسيه فليصله اذا ذكره وما روى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال لا وتر بعد الصبح محمول على أنه لا يؤخرها الى هذا الوقت (ح) المنفرد يخافت في الوتر والامام يخافت عند بعض المشايخ منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري والامام السفكرندي وهو المختار وقد جرى التوارث بالمخافتة في مسجد أبي جعفر الكبير ولولا أنه علم من استأذنه محمد بن الحسن والا لما خالف استأذنه والقراءة في كل ركعة منها فريضة بالاجماع . رجل أوتر ولم يقرأ في الثالثة لم يجزئ في قولهم جميعا لان الوتر في حق اشتراط القراءة ليس حكمه حكم الفريضة فكان نفلا في حق القراءة فتشترط القراءة في الركعات كلها . في الفتاوى من لا يحسن القنوت يقول اللهم اغفر لي ويكرر ثلاثا وهو اختيار الفقيه أبي الليث أو يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الواقعات الصغيرة يا رب ثلاث مرات وأسنده الى فتاوى أهل سمرقند ويضع اليمنى على اليسرى فيه

﴿ فصل في الشك ﴾ ولو شك في الوتر في القيام أنها الثانية أو الثالثة يتم تلك الركعة ويقنت فيها لجواز أنها الثالثة ثم يقوم بعد القعدة ويضيف اليها ركعة أخرى ويقنت فيها هو المختار بخلاف المسبوق بركعتين في الوتر اذا قنت مع الامام في الاخيرة من صلاة الامام حيث لا يقنت في الاخيرة مما قام الى قضائه في قولهم جميعا والفرق أن تكرار القنوت في موضعه ليس بمشروع وفي مسئلة الشك أحدهما في موضعه والآخر لا ولا يتحقق التكرار في موضعه

﴿ فصل في النذر بالصلاة ﴾ اذا قال لله علي أن أصلي ركعتين بغير قراءة تلزمه صلاة صحيحة وهو قول محمد وهو المختار ولو قال لله علي أن أصلي نصف ركعة تلزمه ركعتان عند أبي يوسف وهو المختار وفي بعض الشروح اختلف المشايخ فيمن نذر أن يصلي ركعتين ولم يقل قائما قال بعضهم لا يلزمه القيام وقال بعضهم يلزمه اعتبارا لايجاب العبد بايجاب الله تعالى ومطلق الامر بالصلاة يوجبها قائما هو المختار

﴿ باب سجود التلاوة ﴾

يكبر في سجدة التلاوة ابتداء وانتهاء وهو المختار والمعتبر تلاوة أكثر من نصف الآية مع حرف السجدة سواء كان الاكثر قبل حرف السجدة أو بعدها وأداؤها ليس على الفور حتى لو أداها في أي وقت يكون مؤديا لا قاضيا (ب) النائم اذا هذى وجرى على لسانه آية السجدة فلا سجدة على السامع منه وكذا الملقنها الطوطي فسمعها منه أحد قيل هذا قول محمد وكيفما كان هو المختار وكذا ان سمع من الصدى . في الفتاوى شرائط جوازها ما هو شرائط جواز الصلاة هو المختار

نعم لها ولا وليائها الفسخ والله أعلم (سئل) عمن تزوج امرأة بصداق معلوم ثم جدد لها عقدا ثانيا بمهر أكثر من الاول هل لها المسمى في العقد الاول أو المسمى في العقد الثاني (أجاب) لها المسمى في العقد الاول لا غير والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا زوجت متى يمكن الزوج منها (أجاب) حتى تصير مطيقة للوطء والله أعلم (سئل) عن الاب اذا زوج ابنته الصغيرة هل له قبض معجل الصداق قبل التمكين والحال أنها لا يستمتع بها لصغرها (أجاب) نعم له المطالبة بذلك وقبضه من الزوج دون النفقة والله أعلم (سئل) عمن زوج أخته الصغيرة وقبض صداقها من الزوج فاذا بلغت فارادت مطالبة الزوج بالصداق هل لها المطالبة عليه أم على الاخ (أجاب) ان كان الاخ وصيا لها الطلب عليه لا على الزوج وان لم يكن وصيا لها الطلب على الزوج والزوج يرجع على الاخ بالصداق وان كان باقيا عنده والله أعلم (سئل) عمن زوج ابنته البالغة من آخر بحضرتها وهي ساكتة هل ينفذ النكاح ويكون سكوتها رضاء به أولا (أجاب) نعم ينفذ النكاح ويكون سكوتها رضاء به والله أعلم

(١) قوله التكليف بين الخ كذا في الاصل وانظر وحرر كتبه مصححه

(ن) والصحيح أن يقول من التسبيح ما يقول فى سجدة الصلاة . فى غريب الرواية اذا تلا على الارض فأصابه خوف فسجد راكبا جاز لعجزه

﴿ فصل فى تكرارها ﴾ لو قرأها على غصن ثم انتقل الى غصن فأعادها أو قرأ مرارا فى الدرس أو تسدية الثوب أو يدور حول الرحا فى الطاحونة الصحيح أنه يتكرر الوجوب فى الكل فى (١) (الخامس) اذا كان يقرأ القرآن فى مسجد أو بيت فمر آية السجدة مرة ثم قرأها ثانية فى مكانه ذلك يكفيه واحدة وكذلك ان تحول من زاوية الى زاوية لانه مشى قليل لا يتبدل المجلس به الا أن يكون المسجد الجامع فحينئذ تلزمه سجدتان هو المختار فى الفتاوى اذا تبدل مجلس التالى دون السامع يتكرر الوجوب عليه لا على السامع على قول أكثر المشايخ وبه نأخذ ولو تبدل مجلس السامع دون التالى يتكرر الوجوب عليه لا على التالى (الخا) ولو سمع المقتدى من أجنبى أو سمع الامام من أجنبى قرأها الاجنبى خارج الصلاة أو فى صلاة أخرى غير صلاة الامام سجدها بعد الفراغ من الصلاة بالاجماع ولو سجد فى الصلاة لا تجوز لانها ليست بصلاتية ولا تفسد صلاته هو الصحيح بناء على أن الزيادة سجدة واحدة ساهيا أو سجدتان ولا تفسد صلاته بالاجماع . اذا قرأها فى الصلاة على الدابة مرارا وخلفه سائق تجب سجدة واحدة على الراكب وعلى السائق يتكرر هو المختار فى الفتاوى اختلف المشايخ فى أنه اذا ركع أو سجد للصلاة فسجدة التلاوة تتأدى بأيهما عند بعضهم بالركوع لقربه من التلاوة ولكن لا بد من النية وعند بعضهم بالسجود لانه أشبه وهل تشترط النية قال مشايخ بلخ ومحمد بن سلمة وغيره لا ينوب عما عليه من التلاوة ما لم ينو فى ركوعه أو بعدما استوى قائما أنه يسجد لصلاته ولتلاوته جميعا ومن المتأخرين من قال على قول هؤلاء ينبغى أن ينوى حين ينحط للركوع ويكون على النية حين ينحط للسجود . وقال بعض المشايخ النية ليست بشرط وسجدة التلاوة تقع عنها بدون النية والاول هو المختار اذا سمع من الامام من ليس معه ثم دخل معه قبل أن يسجد فههنا يتابع الامام بلا خلاف وان دخل بعد أن يسجد لا يسجدها فى الصلاة تحرزا عن مخالفة الامام ولا بعد الفراغ قالوا وهذا اذا أدرك الامام فى آخر هذه الركعة فاما اذا أدركه فى ركعة أخرى يسجدها بعد الفراغ هو المختار لان ما وجب عليه لم يصر مؤدى أصلا فيؤديه قال شمس الائمة الحلوانى ينبغى أن لا يسجد للتلاوة اذا تلاها فى الجمعة لامتداد الصفوف وكثرة القوم والمكبرين

﴿ باب السنن والتطوعات ﴾

من الفتاوى (س) رجل ترك سنن الصلوات الخمس ان لم يرها حقا فقد كفر لانه لم يرمتابعة النبى صلى الله عليه وسلم حقا وذلك كفر وان رآها حقا فقال لا يأثم والصحيح أنه يأثم لانه جاء الوعيد بتركها . السنة بعد الجمعة فعلى ما عرف من الخلاف وكثير من مشايخنا أخذوا بقول أبى يوسف وهو المختار قال شمس الائمة الحلوانى الافضل أن يصلى أربعا ثم ركعتين وفيه اشارة الى التخيير بين تقديم الاربع أو الركعتين وكل واحد منهما مروى عن على لكن الافضل تقديم الاربع كيلا يصير متطوعا بعد الفرض بمثلها . ذكر الصدر الشهيد حسام الدين فى الواقعات الصغيرة له اذا شرع فى الاربع قبل الجمعة ثم افتتح الخطيب الخطبة فى قطعها اختلف المشايخ منهم من قال يتم الاربع لان هذه الاربع صلاة واحدة ولهذا قالوا يقضى أربعا اذا قطعها وبه كان يفتى والدى برهان الائمة . صلى بعد الفجر ركعتين بنية التطوع أجزأته عن ركعتى الفجر

(سئل) عن القاصرة اذا كان لها أخ شقيق وجد من يقدم منهما فى تزويجها (أجاب) ان كان الجد لاب فهو أولى والله أعلم (سئل) عن المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفء ولها أولياء لم يرضوا بذلك هل لهم رفعه للحاكم ليفسخ النكاح أم لا (أجاب) نعم لهم رفعه الى الحاكم ليفسخ النكاح بطلبهم والله أعلم (سئل) عن المرأة اذا اختارت زيارة أبويها فى كل جمعة هل لها زيارتهما أم للزوج منعها (أجاب) نعم لها زيارتهما فى كل جمعة وليس للزوج منعها ان لم يأتيا اليها والله أعلم (سئل) عن العبد اذا تزوج بحرة بلا اذن سيده هل ينفذ أولا واذا لم ينفذ هل يلزمه شئ من المهر حيث لم يدخل بها أولا (أجاب) لا ينفذ بلا اجازة السيد واذا لم يجزه لا يلزمه شئ من المهر حيث لم يدخل بها فان دخل بها يلزمه مهر المثل يطالب به بعد العتق والله أعلم (سئل) عمن زوج أم ولده من آخر ثم اعتقها هل يثبت لها فسخ النكاح سواء كان زوجها حرا أو عبدا (أجاب) نعم يثبت لها الفسخ سواء كان الزوج حرا أو عبدا مالم ترض بالنكاح صريحا أو دلالة كالتمكين وغيره والله أعلم (سئل) عمن زوج ابنته القاصرة من آخر وقبض

(١) (الخامس) كذا فى الاصل وتقدم أول الكتاب أن (الخا) رمز لبعض الكتب ولعل (مس) رمز لكتاب آخر فليحرر كتبه مصححه

ذكره الفقيه أبو جعفر في غريب الروايات هو المختار . صلى الظهر ستا وقد قعد على الاربع فانه لا تنوب الركعتان عن سنة الظهر فيما هو المختار والفقه فيه أن السنة به متابعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما واظب عليه ومواظبته كانت بتحريمة مبتدأة . سائر السنن سوى سنة الفجر اذا فاتت عن وقتها كما عرف لا تقضى بالاجماع سواء فاتت السنة مع الفرض أو بدونه وفي سنة الفجر خلاف محمد معروف . قال بعض المشايخ السنن كلها في المسجد حسن وفي البيت أحسن وبه يفتي الفقيه أبو جعفر وخير شمس الائمة الحلواني فيما عدا سنة الفجر بين أن يؤتى بها في المسجد أو في البيت قال أكثر مشايخنا اذا صلى مع شرائط الجواز جازت صلاته والقبول لا يدرى هو المختار لان الله تعالى يقول انما يتقبل الله من المتقين وشرائط التقوى عظيمة . عن الشيخ الامام السرخسي أن التطوع بجماعة خارج رمضان انما يكره اذا كان على سبيل التداعي والتجمع أما اذا اقتدى واحد أو اثنان لا يكره وفي الثالث اختلاف وفي الرابع يكره بلا خلاف (الخا) في التراويح اذا صلى الامام التراويح قاعدا بعذر أو بغير عذر والقوم قيام خلفه اختلف المشايخ فيه والاصح أنه يصح الاقتداء بالاجماع . في جامع الاصول أن ركعتي الفجر قاعدا من غير عذر لا يجوز ومتى فاتت التراويح قال بعضهم تقضى ما لم يمض رمضان وقال بعضهم لا تقضى وهو الصحيح لانها لو قضيت لقضيت كما فاتت وانها لا تقضى بالجماعة اجماعا . لا يجوز الاقتداء فيها بالصبي وان كان ابن (١) عشرين سنة وهو قول مشايخ العراق وبعض مشايخ بلخ قال السرخسي هو الصحيح لانه غير مخاطب كالمجنون (ق) ولو صلى التراويح قبل الفريضة لا رواية بهذا ولا اشكال انه لا يجوز . في الاصول وان صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة ان قعد على رأس كل ركعتين جاز عن الكل عند عامة المتأخرين وبعض المتقدمين لانه قد أكمل كل شفع بالقعود وسائر الافعال والتسليم قطع وخروج وليس بمقصود وان لم يقعد على رأس كل ركعتين جاز عن تسليمة واحدة وهو الصحيح

﴿ باب صلاة المسافر بفصولها ﴾

في الفتاوى بعض مشايخنا اختاروا التقدير بمسيرة ثلاثة أيام ولياليها بسير الابل ومشي الاقدام لكونه أوسط قالوا وهو الصحيح وعامتهم قدروا بالفراسخ واختاروا ثمانية عشر فرسخا في التقدير لاخمسة عشر وعليه الفتوى لانه أضبط وأحوط . وسفر الجبال قدره الحلواني بثلاث مراحل في الجبل لا السهل وفي البحر ينظر كم تسير السفينة في ثلاثة أيام ولياليها حال استواء الريح واعتدالها ويجعل ذلك أصلا ويقدر به . وبمجرد النية بدون الخروج لا يصير مسافرا والمعتبر من الخروج أن يجاوز ربض المصر وعمرانها هو المختار وعليه الفتوى قالوا الا اذا كانت ثمة قرية أو قرى متصلة بربض المصر فان كان كذلك يعتبر مجاوزتها (ن) اذا خرج مسافرا من بخارى فلما بلغ بكستان كعب أو الى رباط وليان أو الى موضع آخر في معناهما فالمختار أنه يقصر الصلاة لما ذكرناه . اذا حاصروا بأهل أخبية ونووا الاقامة قصروا بالاجماع . في جامع الاصول اذا حاصروا أهل أخبية وفساطيط ونزلوا في أخبيتهم وخيامهم ونووا الاقامة فيها لا يصح بالاجماع لان هذا لا يعد اقامة قال شمس الائمة الحلواني وهكذا عسكر المسلمين اذا قصدوا موضعا بخيامهم وأخبيتهم فلما نزلوا مفازة في الطريق نصبوها وعزموا الاقامة ثمة لا يصيرون مقيمين بهذه النية واختلف المتأخرون في الذين يقيمون في الخيام والاخبية في المفازات من

منه معجل الصداق وبعد مدة بلغت فارادت مطالبة الزوج بما قبضه لها والدها وهو معجل الصداق هل لها المطالبة عليه به أو على والدها (أجاب) لا مطالبة لها عليه ولها المطالبة على أبيها والله أعلم (سئل) عمن تزوج بام أخيه من الرضاع هل يصح أولا (أجاب) نعم يصح والله أعلم (سئل) اذا كان للرجل أب من الرضاع له زوجة مدخول بها وطلقها أيجوز أن يتزوجها (أجاب) لا يجوز أن يتزوجها لانها زوجة أبيه من الرضاع (سئل) عمن تزوج امرأة بمهر معلوم من الفلوس المتعامل بها فكسدت وصار التعامل بغيرها هل يلزمه من الفلوس الكاسدة أو من الحادثة بعدها أم القيمة (أجاب) يلزمه قيمتها يوم كسدت من الفضة أو الذهب والله أعلم

﴿ كتاب الطلاق ﴾

(سئل) عن شخص (٢) وكله آخر في قبض حقه من آخر فقبضه ودفعه له فانكره فهل يكلف الى بينة أم يصدق (أجاب) يصدق بيمينه في الدفع الى الموكل ولا بينة عليه والله أعلم (سئل) عن رجل

---

(١) عشرين سنة كذا في الاصل ولعل في العبارة تحريفا أو نقصا فحرر كتبه مصححه

(٢) هذه المسئلة ليس هنا محلها بل محلها باب الوكالة كتبه مصححه

الاعراب والتراكمة هل صاروا مقيمين بالنية عن أبي يوسف فيه روايتان في احداهما لا وفي الاخرى قال يصيرون مقيمين وعليه الفتوى لاستحالة أن يكونوا مسافرين أبدا . في الفتاوى اذا دخل عسكر المسلمين دار الحرب فغلبوا على مدينة فان اتخذوها دارا فقد صارت دار اسلام يتمون فيها وان لم يتخذوها دارا ولكن أرادوا الاقامة فيها شهرا أو أكثر قصروا

﴿ فصل في صيرورة المسافر مقيما بنية غيره ﴾ الاصل أن من يمكنه أن يقيم باختياره يصير مقيما بنية نفسه ومن لا يمكنه ذلك لا يصير مقيما بنية نفسه كالمرأة مع الزوج والرقيق مع المولى والتلميذ مع الاستاذ والاجير مع المستأجر والجندي مع الامير وذكر في (م) أن النية نية الاصل دون الاتباع وذكر هشام في نوادره أن في المرأة اختلافا بين أصحابنا رحمهم الله تعالى منهم من قال اذا استوفت صداقها فهي كالعبد واذا لم تستوف لكن سلمت نفسها عنده لها حق حبس نفسها خلافا لمحمد والجواب أنها لا تصير مقيمة باقامته عندهم جميعا . الامير اذا خرج لطلب العدو مع جيشه ولا يعلم أين يدركهم فانهم يصلون أربعا في الذهاب وان طالت المدة وفي الرجوع ان كان الى مصره مسيرة سفر قصروا والا فلا . العبد اذا كان بين المولين في السفر فنوى أحدهما الاقامة دون الآخر فان كانا تهايأ في خدمته ونوى الاقامة أحدهما فالعبد يتم يوم خدمته ويقصر يوم خدمة الآخر وان لم يكونا تهايأ قالوا ينبغي أن يصلي أربعا اعتبارا للاصل وترجيحا به اذ الاصل هي الاقامة ويقعد على رأس الركعتين لاحتمال احتياطا

﴿ فصل في تبدل حال الصبي والكافر ﴾ الكافر المسافر اذا أسلم وبينه وبين مقصده أقل من ثلاثة أيام فهو في حكم المقيم يتم صلاته والاشبه أن تكون الحائض مثل الكافر اذا أسلم وهو المختار (ع) صبي ونصراني خرجا الى السفر فلما سارا يومين أسلم النصراني وبلغ الصبي فالنصراني يقصر والصبي يتم وهو اختيار الصدر الشهيد حسام الدين لان نية النصراني كانت صحيحة فصار مسافرا من ذلك الوقت ونية الصبي لم تكن صحيحة لانه ليس من أهل النية . في الفتاوى المقيم فيما يؤدي بعد فراغ امامه المسافر لا يقرأ هذا هو المختار لانه أدرك قراءة الامام في محلها وقراءة الامام قراءته بخلاف المسبوق بركعتين لانه لم يدرك قراءته في الشفع الاول الذي هو محلها

﴿ نوع منه ﴾ تخفف القراءة في السفر في الصلوات كلها كما عرف وأما تسبيحات الركوع والسجود يقولها ثلاثا ولا ينقص عنها . تكلموا في السنن في تركها وأدائها قيل الافضل تركها ترخصا وتخفيفا وقيل لا بد يفعلها تقربا وكان الفقيه أبو جعفر يقول بالفعل حالة النزول والترك حالة السير وهو حسن جدا

﴿ فصل في الصلاة على الدابة ﴾ قال شمس الائمة الحلواني الصحيح انه ما دام مخالطا الابنية المصر لا يتطوع عليها فاذا فارق البنيان وهجر العمران جاز وهو قياس قصر الصلاة للمسافر . في الفتاوى افتتح التطوع على الدابة خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ أكثرهم على أنه ينزل ويتمها نازلا وهذا هو المأخوذ به . في الشروح من الاعذار أن تكون الدابة جموحا لو نزل عنها لا يمكنه الركوب الا بمعين أو كان شيخا لا يمكنه أن يركب ولا يجد من يركبه فعلى هذا قالوا الوصلي المكتوبة في البادية على الراحلة والقافلة تسير يجوز للتعذر

﴿ باب الجمعة وشرائطها ﴾

قال شمس الائمة السرخسي ظاهر المذهب أن المصر الجامع ما فيه جماعات الناس وأسواق

طلق زوجته ولها عليه نفقة مقررة وكسوة فهل يسقطان بالطلاق أم لا (أجاب) نعم يسقطان بالطلاق والله أعلم (سئل) عن رجل حلف بالطلاق انه ما يفعل كذا ففعله فهل يقع عليه الطلاق سواء قصده أو لم يقصده أم لا (أجاب) نعم يقع عليه الطلاق سواء قصده بذلك أولا (سئل) عن رجل قال كل حلال علي حرام وله زوجة هل تطلق أولا (أجاب) نعم تطلق والله أعلم (سئل) عن رجل أكرهه ذو شوكة على طلاق زوجته اكراها شرعيا فطلق خوفا منه هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) نعم يقع عليه الطلاق والله أعلم (سئل) عن رجل طلق زوجته ثلاثا بعد مدة تصادق معها على الطلاق وانقضاء العدة فهل يعمل بتصادقهما أم لا (أجاب) يعمل بالتصادق مع احتمال المدة قال مولانا العمدة العلامة المرتب لهذه الفتاوى هذا الافتاء من شيخنا رحمه الله تعالى بناء على قول المتقدمين وأما الذي عليه المتأخرون من علمائنا أنها تعتد من وقت الاقرار الى أن تقوم بينة على ما تصادقا عليه كما في الفتاوى السراجية وغيرها من الكتب المعتمدة وهو أحوط والله أعلم (سئل) عن شخص عليه دين لآخر وحلفه

التجارات وسلطان أو قاض يقيم الحدود وينفذ الاحكام أي يقدر على ذلك ويكون فيه مفت ان لم يكن القاضي أو السلطان بنفسه مفتيا . في الفتاوى اذا وقع الشك في وجوده وتحققه ينبغي لاهله أن يصلوا بعد الجمعة أربعا بنية الظهر لما عرف . في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أهل مدينة حصرهم العدو فخرجوا اليهم من مدينتهم وعسكروا على ميلين أو ثلاثة لا يريدون سفرا فعليهم الجمعة في معسكرهم جعل للمكان الذي عسكروا فيه حكم المصر . اختار الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي وشيخ الاسلام خواهرزاده في تحديد فناء المصر أن يكون بينه وبين المصر قدر غلوة والصحيح في زماننا أن صاحب الشرط وهو الذي يسمى شحنة والوالي والقاضي لا يقيمون الجمعة لانهم لا يولون ذلك الا اذا جعل ذلك في عهدهم وكتب في منشورهم . في الفتاوى في السنة بعد الجمعة كثير من مشايخنا أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو المختار قال شمس الائمة الحلواني الافضل أن يصلي أربعا ثم ركعتين لكن الافضل تقديم الاربع لئلا يصير متطوعا بعد الفرض بمثله (الخ) اذا تذكر في الجمعة أن عليه فجر يوم ان كان بحال لو صلى الفجر يدرك ركعة من الجمعة يقطع بالاجماع وان كان بحال لو اشتغل بالفجر تفوته الجمعة (١) والظهر عن وقتها يمضي بالاجماع (الخ) اذا صعد الامام المنبر ولم يشرع في الخطبة أو فرغ من الخطبة أجمعوا أن صلاة التطوع تكره في هذين الوقتين وكذا بين الخطبتين . اذا أخذ في مدح الظلمة والدعاء لهم لا بأس بالكلام والذي عليه عامة مشايخنا أن على القوم أن يستمعوا وينصتوا من أولها الى آخرها لاطلاق الحديث المعروف (ج) الناقي عن الخطيب ان كان بحيث لا يسمع الخطبة لا يقرأ القرآن بل يسكت هو المختار (ظ) اذا سلم عليه رجل والامام يخطب رد عليه في نفسه ولا يجهر وكذا اذا عطس حمد الله تعالى في نفسه لان رد السلام واجب ويمكنه اقامة هذا الواجب على وجه لا يختل به الاستماع كذا قال أبو يوسف والاصح أنه لا يجب لانه يختل الانصات وعليه الفتوى ويكره البيع عند الاذان وجائز في الحكم والاذان المعتبر أذان الخطبة . اذا شرع في أربع قبل الجمعة ثم افتتح الخطيب ان صلى ركعة يضيف اليها أخرى ويسلم وان قيد الثالثة بالسجدة أضاف اليها الرابعة وسلم وخفف القراءة فيها وان لم يقيدها بالسجدة اختلف المشايخ فيه منهم من قال يعود الى القعدة ويقطع حملا للفظ الفراغ على اتمام ما شرع فيه وبه أفتى الصدر الهمام السعيد برهان الائمة الكبير رحمه الله تعالى كذا ذكره الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى . لا بأس للامام أن يجمع في مصر في مسجدين هكذا عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وعن محمد أنه لا يجمع في أكثر من مسجدين وعليه الفتوى وفي الفتاوى لو صلى الجمعة في قرية بغير مسجد جامع والقرية كبيرة لها قرى وفيها وال وحاكم جازت الجمعة بنوا المسجد أو لم يبنوه وان كان بخلاف ذلك لا يجوز وهذا قول أبي القاسم الصفار وهذا أقرب الاقاويل الى الصواب في تفسير المصر الجامع الذي هو شرط لجواز صلاة الجمعة . وسبب وجوب الجمعة الوقت وشرائط وجوبها الذكورة والعقل والبلوغ والحرية والاقامة وصحة البدن والمصر الجامع حتى لا تجب في ظاهر الرواية الاعلى من يسكن المصر والاراضي المتصلة بالمصر ولا تجب على السواد سواء كان قريبا أو بعيدا منه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان بحيث لو شهد الجمعة أمكنه أن يعود الى أهله قبيل الليل يوم الجمعة وكثير من مشايخنا أخذوا بهذه الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كان على مقدار فرسخ تلزمه الجمعة وعليه الفتوى وروى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ان كان بين ذلك

بالطلاق الثلاث أنه يوفيه له في الوقت الفلاني فمات الوقت وطالبه بالدين فادعى الايفاء له في الوقت المحلوف عليه ولم يصدقه على ذلك فهل يلزمه البيان أم يصدق بيمينه (أجاب) يصدق بيمينه في عدم وقوع الطلاق ولا يصدق في حق دائنه مع عدم البينة قال مولانا الاستاذ المرتب لهذه الفتاوى وفي الفصول العمادية صحح خلافه ونص عبارته لو قال الزوج بعثت النفقة اليها ووصلت اليها وأنكرت هي ينبغي أن يكون القول قول الزوج لانه مدعي الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العمدة رحمه الله تعالى هكذا سمعت من القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعي ايفاء حقه ويكون القول قولها وهو الاصح اه ونحوه في البزازية وقد نقل صاحب هذه الفتاوى ما ذكرناه من أنه الاصح في كتابه شرح الكنز المسمى بالبحر الرائق

(١) قوله والظهر عن وقتها كذا في الاصل ولعل فيه سقطا يؤخذ من معراج الدراية وعبارته ولو ذكر في الجمعة أن عليه الفجر فان كان لا يخاف فوت الجمعة يقطعها ويبدأ بالفجر ولو فات الوقت يتم الجمعة لسقوط الترتيب بضيق الوقت أما لو خاف فوت الجمعة لا الوقت فعندهما يبدأ بالفجر وعند محمد يتم الجمعة اه كتبه مصححه

الموضع وبين عمران المصر فرجة من مزارع ومراع كالقلع ببخارى لاجمعة على أهل تلك المواضع وان سمعوا النداء والغلوة والميل والاميال ليست بشرط وهو اختيار شمس الائمة الحلوانى رحمه الله تعالى وهذه الجملة فى جامع الاصول والمختار للفتوى أن من كان على قدر فرسخ من المصر يجب عليه حضور الجمعة (ق) الصلاة نصف النهار يوم الجمعة كان خلف رحمه الله تعالى لا يصلى وكان محمد بن سلمة يصلى قال السيد الامام رضى الله تعالى عنه ما قاله محمد ابن سلمة قول الشافعى وما قاله خلف قول أصحابنا وعليه الفتوى (س) لو تذكر يوم الجمعة أنه لم يصل الفجر والامام فى الخطبة يقوم ويقضى لقوله عليه الصلاة والسلام فليصلها اذا ذكرها . فى الفتاوى المستحب أن يقرأ كل جمعة يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا كذا روى عن أبى بكر محمد بن الفضل البخارى واختلفوا أن الافضل التباعد عن الامام أو الدنو منه والصحيح الدنو خير ولو أن الامام مصر مصرا ثم نفر الناس عنه لخوف عدو وما أشبهه ثم عادوا اليه فانهم لا يجمعون الا باذن مستأنف منه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فى الامالى لو أن اماما خرج من أهل المصر مقدار ميل أو ميلين لحاجة فحضر الجمعة جاز له أن يصلى بهم الجمعة لان فناء المصر بمنزلة المصر قال وبه نأخذ . والى مصر مات ولم يبلغ موته الخليفة حتى صلى بهم جمعة فان كان المصلى بهم خليفة الميت أو صاحبه أو القاضى جاز لانه فوض اليهم أمر العامة . اذا كبر الامام للجمعة والقوم حضور لم يشرعوا معه ذكر فى الاصل أنهم اذ كبروا قبل رفع الامام رأسه من الركوع صحت الجمعة والا استقبلها ولم يذكر خلافا وان كبروا قبل شروعه فى القراءة جاز فى قولهم جميعا (ع) لو خطب الامام والقوم حضور فكبروا أو لم يكبروا معه ثم ذهب كلهم وجاء آخرون لم يشهدوا الخطبة ودخلوا فى الصلاة فصلى بهم أجزأهم لانه خطب والقوم حضور فتحقق شرط جواز الجمعة والمختار فى الجلسة ما قاله شمس الائمة السرخسى أنه اذا تمكن فى مجلسه واستقر كل عضو منه فى محله (ق) لا يقرأ القرآن بل يسكت وقت الخطبة هو المختار لانه مأمور بالاستماع والانصات بالنص فان عجز عن أحدهما يأتى بالآخر وهذا هو المأخوذ به قال شمس الائمة الحلوانى من أصحابنا من كره الاشارة بالرأس واليد والعين فى تغيير منكر وسوى بين الاشارة والتكلم عبارة والصحيح أنه لا بأس له بتشميت العاطس ورد جواب السلام قال الصدر الشهيد حسام الدين الاصوب أنه لا يجيب ولا يأتى به لانه يخل الانصات وبه يفتى

(باب صلاة العيدين)

من الفتاوى المختار الذى عليه عامة المشايخ أنها واجبة والاختلاف فى عدد تكبيراتها عرف وعن ابن عباس رضى الله عنهما خمس روايات والمشهور منها روايتان احداهما عشر زوائد وثلاث أصلية فى الركعتين على السواء والثانية تسع زوائد خمس فى الاولى وأربع فى الثانية وعمل الامة اليوم على هاتين عملوا بالاولى فى الفطر وبالثانية فى الاضحى عملا بهما مع اعتبار الاقل فى الاضحى لاشتغال الناس بالقربان . فى الواقعات الصغيرة أهل منى لا تجب عليهم صلاة العيد لانهم مشغولون بأداء المناسك فالشرع أسقطها عنهم لئلا يحرجوا (الخا) تؤخر التكبيرات عن ثناء الافتتاح . فى الفتاوى الخروج الى الجبانة سنة وان كان يسعهم الجامع عليه عامة المشايخ والمجانز لا يخرجن فى زماننا لان الناس لم يعاينوا ذلك فى زماننا وربما يقعون فى شئ من الفتنة ويستحب أن يخرج من طريق ويرجع من طريق به ورد الاثر ويكبر فى

الطريق

والله أعلم (سئل) عمن فرض الحاكم لزوجته أو ولده نفقة فى كل يوم وأمرها أن تستدين عليه فمات الزوج بعد الاستدانة هل لها الرجوع بما أنفقته فى تركته أم لا (أجاب) نعم لها الرجوع بذلك فى تركته والله أعلم (سئل) عن المطلقة اذا ادعت أنها حامل من المطلق وأنكر المطلق الحمل هل يقبل قولها ولها النفقة أم يحتاج الى قابلة أو مضى مدة يظهر فيها الحمل (أجاب) القول قولها وتستحق النفقة ولا يحتاج فى ذلك الى قابلة ولا الى مدة يظهر فيها الحمل وينفق عليها الى انقضاء العدة والله أعلم (سئل) عن امرأة ليست برشيدة بلغت مفسدة سألت زوجها أن يطلقها على قدر معلوم من صداق أو غيره وطلقها على ذلك هل يلزمها ما سألت عليه ويكون الطلاق بائنا أم لا (أجاب) لا يلزمها ما سألت عليه ويكون الطلاق رجعيا والله أعلم (سئل) عن امرأة سألت زوجها أن يطلقها على النفقة بسبب الحمل أو نفقته بعد الوضع مدة وأجابها لذلك فظهر أنها لم تكن حاملا هل يرجع بالنفقة المسؤل عليها أم لا (أجاب) يرجع عليها بقيمة النفقة المسؤل عليها (سئل) عن رجل متزوج بامرأة فسأله آخر وقال له ألك امرأة فقال لا

الطريق فى الاضحى جهرا اتباعا للسنة ويقطعه اذا انتهى الى المصلى وهو المأخوذ به وفى الفطر المختار من مذهبه أنه لا يجهر وهو المأخوذ به قال أبو جعفر سمعت أن مشايخنا كانوا يرون التكبير فى الاسواق فى أيام العشر بدعة . كره بعضهم بناء المنبر والصحيح أنه لا يكره . المشى فى الجمعة والعيدين أفضل فى حق من يقدر . عن أبى بكر الرازى أن معنى قول أصحابنا انه ليس قبل صلاة العيد صلاة أى صلاة مسنونة أما لو صلى لا يكره والكرخى نص على الكراهة وهو المختار وهذا كله فى الجبانة . عامة المشايخ على أنه يكره صلاة الضحى قبل الخروج اليها (ن) اذا أردن صلاة الضحى يوم العيد يصلين بعد فراغ الامام لان التطوع قبل صلاة العيد للرجل يكره فى الجبانة وغيرها وهو المختار فكذا حكمهن تبعا كله فى الفتاوى (س) ينبغى أن لا يرفع يديه اذا أدرك الامام فى الركوع لان رفع اليدين سنة ووضعهما على الركبتين سنة أيضا وانهما فى محلها . فى بعض الشروح يسكت الامام بين كل تكبيرتين قدر ثلاث تسبيحات كذا روى عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى وبه أفتى مشايخنا . فى الاجناس اذا اقتدى بمن لا يرى رفع اليدين فى تكبيرات العيد يرفع هو لان هذه مخالفة يسيرة فلا تخل بالمتابعة . فى الفتاوى اذا سها الامام فى العيدين المختار أنه لا يسجد وكذا فى الجمعة وان قال محمد رحمه الله فى الاصل السهو فى العيدين والجمعة والمكتوبة والتطوع سواء وانما اختار هذا لئلا يقع الناس فى فتنة (الخا) اذا أدرك الامام فى صلاة العيد بعد ما تشهد الامام قبل أن يسلم أو بعد ما سلم قبل أن يسجد للسهو فدخل معه ثم سلم الامام فانه يقوم ويقضى صلاة العيد بالاجماع بخلاف الجمعة عند محمد رحمه الله تعالى ويقضى برأى نفسه والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب التكبير فى أيام التشريق)

التكبير واجب وقد سمى سنة وفسر بالواجب وهو المشهور المتعارف ومحل أدائها عقب الصلوات المفروضة قبل وجود القاطع لحرمة الصلاة والاختلاف فى ابتدائها وختمها معروف وعن على رضى الله تعالى عنه يبدأ من فجر يوم عرفة ويختم بعد الظهر من آخر أيام التشريق وفى رواية عنه يختم بعد الفجر من آخر أيام التشريق فأبو حنيفة رحمه الله تعالى أخذ بقول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه وهما أخذا بقول على رضى الله تعالى عنه وعليه الفتوى لابى حنيفة أن الجهر بالتكبير بدعة فلا يصار اليه الا من حيث انعقد الاجماع عليه ولهما أن التكبير عبادة وكان الاخذ بالاكثر أولى والتكبير يجب قصدا على الرجال الاحرار المقيمين فى الامصار عقب المكتوبات المؤديات بجماعة مستحبة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وعلى النساء اذا كن تبعا للرجال وعلى المسافرين اذا كانوا تبعا للمقيمين لابى حنيفة رحمه الله تعالى قوله عليه الصلاة والسلام لا جمعة ولا تشريق الا فى مصر جامع وأراد بالتشريق الجهر بالتكبير هكذا فسره نصر بن شميل وعن على رضى الله تعالى عنه أراد بالتشريق التكبير لا صلاة العيد (١) حيث عطف صلاة العيد على التشريق ولا يجب على أهل القرى لان المصر شرط ولا يجب عقب صلاة الوتر وصلاة العيد ولا عقب النوافل . التكبير متى فات عن أيام التشريق لا يقضى لان الجهر (٢) بالتكبير لم يعرف قربة الا فى زمان مخصوص فبقى ما عداه على أصل القياس كذا ذكره فى جامع الاصول وأيام النحر ثلاثة وأيام التشريق ثلاثة يمضى ذلك كله فى أربعة

هل يقع عليه الطلاق أو لا يقع (أجاب) ان قصد الطلاق يقع والا لا (سئل) عمن طلق امرأته على باقى صداقها عليه المعلوم ثم ظهر أنه لم يكن لها عليه شئ هل يقع الطلاق أو لا يقع (أجاب) يقع ويلزمها نظير ما سألته عليه ان كان لا يعلم بانه لم يكن عليه شئ فان كان يعلم فلا شئ له عليها والله أعلم (سئل) عن المطلقة هل تمكن من السفر بولدها من المطلق بدون رضاه أم لا (أجاب) ان قصدت السفر بولدها وقد كان تزوجها فيها فلها ذلك ولا تمنع وان لم تكن بلدها وكان قد تزوجها بغيرها فللاب منعها والله أعلم (سئل) عن امرأة سألت زوجها أن يطلقها فقال لها ان أبرأتينى فانت طالق فقالت له أبرأتك من الحقوق ولم تعين فهل يقع الطلاق وتصح البراءة وتكون بائنا أو رجعيا (أجاب) يقع الطلاق بائنا وتصح البراءة والله أعلم (سئل) عن رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الا أن يشاء الله هل يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) حيث كان استثناء متصلا ملفوظا به لا يقع عليه طلاق

(١) قوله حيث عطف صلاة العيد الخ كذا بالاصل وانظره وحرر اه مصححه

(٢) قوله لان الجهر بالتكبير الخ كذا بالاصل ولعل الصواب لان التكبير باسقاط لفظ الجهر كما هو واضح اه مصححه

أيام العاشر من ذى الحجة للنحر خاصة والثالث عشر للتشريق خاصة ويومان بينهما للنحر والتشريق جميعا والائمة فى زماننا يكبرون على مذهب ابن عباس رضى الله تعالى عنهما لان الخلفاء شرطوا عليهم ذلك والله أعلم

(باب أحكام الاموات * فصل فى الغسل)

من الفتاوى الاصح أنه يوضع كما تيسر وتوضع على عورته خرقة من السرة الى الركبة وهو الصحيح . فى جامع الاصول أنه يكتفى بستر عورته الغليظة هو الصحيح . ثم بعد التوضى يغسل ثلاثا فان زاد عليها جاز كما فى الحياة ويغسل أولا بالماء القراح ثم بالسدر ثم بالماء الذى جعل فيه شئ من الكافور والغسل بالماء الحار أفضل عندنا . والغسل لاجل الحدث والاقيس وهو اختيار أبى عبد الله الجرجانى وغيره من مشايخ العراق أنه لنجاسة الموت . فى جامع الاصول مات عن مدبرته لا تغسله بالاجماع ولو ماتت المرأة على الزوجية فليس لزوجها أن يغسلها بالاجماع لزوال الزوجية ولهذا يجوز له أن يتزوج باختها وبأربع سواها ولها أن تغسله (ح) قاتل النفس يغسل ويصلى عليه عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وبه كان يفتى الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلوانى وقال الاصح عندى أنه يصلى عليه وتقبل توبته ان كان تاب فى ذلك الوقت وقال ركن الاسلام على السغدى انه لا يصلى عليه وبه أفتى الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى . السقط لا يصلى عليه بالاتفاق وفى الغسل اختلاف المختار أنه يغسل ويحنط اذا نفخ فيه الروح قاله أبو جعفر رحمه الله تعالى (ن) ميت وجد فى الماء أو وقع فى البئر لابد من غسله لان الخطاب بالغسل لنا . ذكر الصدر الشهيد حسام الدين فى الواقعات أن الخنثى المشكل يجعل فى كوارة فيغسل ذكرها شمس الائمة الحلوانى قال وأظن أنها فى فتاوى قاضى صاعد النيسابورى رحمه الله تعالى . الصغير والصغيرة اذا لم يبلغا حد الشهوة يغسلهما الرجال والنساء . اذا مات الرجل بين النساء فى السفر يسقط الغسل ويكتفى بالتيمم وكذا حكم المرأة تموت بين الرجال والاجنبيات من وراء الثياب وذات الرحم بيدها تيمم (فى الشهيد) من قتل ظلما غسل اقامة للسنة فى أولاد آدم مطلقا ولا يصلى عليه تهاونا وامتناعا عن البر فى حقه لظلمه ومن قتل مظلوما فعلى عكس هذا والظالمون هم البغاة وقطاع الطريق والمكابرون والخناق الذى يقتل الناس خنقا اذا قتلوا وصلبوا الكل فى الفتاوى (ق) الباغى وقاطع الطريق اذا قتلا لا يصلى عليهما باتفاق الروايات وقال محمد يغسلان كيلا يلحقا بالشهداء فى شئ مما به كان يفتى السيد الامام أبو شجاع رحمه الله . اذا أوصى بأمور الدنيا والاهتمام لاولاده يغسل بالاجماع واذا أوصى بأمور الآخرة لا يغسل بالاجماع (ح) الوصية بالصلاة على الميت باطلة وعليه الفتوى . اذا صلى على ميت بتيمم ثم أتى بآخر ان لم يقدر ما بين ذلك على الوضوء صلى بذلك التيمم وعليه الفتوى (ح) صبى مات حمل فى سفط على الدابة وصلى عليه لا تجوز صلاتهم كالبالغ والفتوى على هذه الرواية . بعد غروب الشمس يبدأ بالمغرب ثم بصلاة الجنازة ثم بسنة المغرب كذا أفتى الحلوانى . فى جامع الاصول اذا لم يصل على الميت يصلى على القبر قبل مضى ثلاثة أيام وقيل المعتبر أكبر الرأى فى ذلك وهو الصحيح لاختلاف الحال والزمان والمكان

والله أعلم (سئل) عن ذمى تحته ذمية فاسلم هو ولم تسلم هى وعرض عليها الاسلام فابت فهل يبقى النكاح على حاله أم يفرق بينهما (أجاب) لا يفرق بينهما ويبقى النكاح على حاله مالم تمكن من محارمه والله أعلم (سئل) عن صغير لا يقدر على الجماع تزوج ببكر بالغة وزفت اليه هل تستحق عليه النفقة والكسوة أم لا (أجاب) نعم تستحق ذلك لعدم المانع من قبلها والله أعلم (سئل) عمن طلق زوجته بائنا وتزوجت بآخر بعد العدة فطلقها الآخر واعتدت منه وعادت الى الاول هل يملك عليها الطلاق الثلاث أم ثنتين (أجاب) يملك عليها الثلاث والله أعلم (سئل) عمن علق على نفسه لزوجته أنه متى نقلها من منزل سكن والدها أو والدتها بالمحل الفلانى بدون رضاها وحضرت الى حاكم وأخبرته بذلك وأبرأته من قدر معلوم من باقى صداقها عليه تكون طالقا فهل اذا دفع لها باقى صداقها ونقلها بنفسه أو بوكيله يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) ان نقلها بنفسه أو بوكيله بعد ما دفع لها باقى صداقها عليه لا يقع عليه طلاق والله أعلم (سئل) عن المطلقة اذا تزوجت بأجنبى وآل الحق الى الاب فى الحضانة هل يلزم بارسال

(فصل فى التكفين)

قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى تفسير كفن المثل ما قاله نصر بن يحيى أن ينظر الى مثل ثيابه حيا اذا خرج الى العيدين ويعتبر بذلك (انخا) اذا ماتت المرأة يجب الكفن على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى وليس فى كفن الرجل عمامة عندنا وقال بعض العلماء ان كان عالما معروفا أو من أشراف الناس يعم . المشى خلف الجنازة أفضل وذكر فى بعض الشروح الاولى أن تحمل الجنازة من جوانبها الاربعة من كل جانب عشر خطوات لما روى عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من حمل جنازة من جوانبها الاربع غفر له وقال عليه الصلاة والسلام من حمل جنازة أربعين خطوة كفرت له أربعون كبيرة حتما ومن كانت معها نائحة زجرت بأبلغ الوجوه نهيا عن المنكر فان لم تنزجر لا يترك المشى خلفها لان ترك السنة لبدعة الغير لا يجوز فى الفتاوى لو اجتمعت الجنائز عن أبى حنيفة ان وضعوا واحدا بعد واحد كان أحسن حتى يكون الامام قائما بازاء الكل اذ ليس البعض أولى من البعض فى قيام الامام بازائه كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شهداء أحد (ف) سئل الشيخ أبو الحسن عن صلاة الجنازة والجنازة خارج المسجد والناس فى المسجد هل يكره فقال كان مشايخ سمرقند لا يكرهون ذلك ويصلون فى الجامع والجنازة على بابه حتى ورد عليهم السيد الامام أبو شجاع فأنكر عليهم ذلك فقالوا مشايخنا استجازوا ذلك فقال لهم وقد تقدمهم مشايخ لم يجوزا ذلك فقالوا من هم قال امام الائمة أبو حنيفة وأصحابه رضى الله عنهم ونصوا على كراهة ذلك فى كتبهم قال فاتفقوا على أن يبنوا وراء المقصورة سقيفة توضع الجنازة فيها فيقوم الامام وصفوف من الناس ثم تتصل الصفوف التى فى الجامع وذكر الحلوانى فى شرحه أن القوم اذا كانوا جلوسا فجيء بالجنازة هل يقومون الصحيح أنهم لا يقومون . اختار كثير من مشايخ بلخ رفع اليدين فى هذه التكبيرات كما هو مذهبه ومشايخنا لم يأخذوا به قال مشايخ بلخ السنة أن يسمع الصف الثانى ذكر الصف الاول والثالث ذكر الثانى وهكذا والمختار انهم لا يجهرون فيها بشئ مما يقرؤنه وهو المتوارث (م) لادعاء بعد الرابعة فى ظاهر الرواية وقد اختار بعض مشايخنا ما تختم به سائر الصلوات وهو ربنا آتنا الى آخره (ط) الامام اذا كبر على الجنازة خمسا لا يتابعه المقتدى لانه منسوخ وعن أبى حنيفة فيه روايتان فى رواية يسلم للحال تحقيقا للمخالفة وفى رواية يمكث حتى اذا سلم يسلم معه فيصير متابعا فيما وجبت فيه المتابعة وعليه الفتوى (ظ) فان لم يكبر حتى كبر الامام اثنتين كبر الثانية معه ولم يكبر الاولى منهما حتى يسلم الامام لان الاولى ذهب محلها فكانت قضاء والمقتدى لا يشتغل بالقضاء قبل فراغ الامام فان لم يكبر حتى كبر الامام أربعا كبر هو قبل أن يسلم الامام لما قلنا ثم يكبر ثلاثا قبل أن ترفع الجنازة وعليه الفتوى وهذا كله اذا كان مع الامام عند التكبيرة الاولى ولم يكبر فلو أتى الامام وقد سبقه لا يكبر هو فى الحال وينتظر حتى يكبر ثانيا فيكبر معه فيكون هذا التكبير الافتتاح له فقد سبق بتكبيرة فيقضيها قبل رفع الجنازة (ظ) العبد اذا مات وله أب حر وأخ حر قال بعضهم الاب والاخ أولى بالصلاة عليه لانقطاع الملك بالموت وقال بعضهم المولى أولى لانه مات على حكم ملكه وعليه الفتوى وفى الفتاوى اذا أخطؤا فى وضع الجنازة عند الصلاة عليها فجعلوا الرأس فى موضع الرجلين جازت الصلاة وكذا ان تعمدوا ذلك لكن ههنا أساؤا ولا ينوى الامام الميت فى تسليمتى الجنازة ولكن

الولد الى أمه لتنظره أم لا (أجاب) لا يلزم بذلك واذا أرادت رؤيته عند أبيه لا تمنع من ذلك والله أعلم (سئل) عن امرأة العنين اذا فرق الحاكم بينهما بسبب العنة هل تستحق عليه نفقة العدة أم لا (أجاب) نعم تستحق عليه نفقة العدة والسكنى والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بكرا بالغة ولم يصل اليها لعنة به وهى مقيمة عنده فهل لها أن ترفع أمرها الحاكم ليؤجله سنة واذا مضت السنة ولم يصل اليها ولا قربها يفرق الحاكم بينهما ويلزمه المهر كاملا أم لا (أجاب) نعم لها أن ترفع أمرها الحاكم ليؤجله سنة اذا ثبت أنه عنين ولم يصل اليها فان قربها فى المدة والا يفرق الحاكم بينهما بعد مضيها بطلبها ويلزمه المهر كاملا حيث خلا بها خلوة شرعية والله أعلم (سئل) عمن علق على نفسه لزوجته انه متى تركها مدة معلومة بلا نفقة وأبرأت ذمته من قدر معلوم من صداقها عليه تكون طالقا فبعد المدة أبرأته من القدر المعلق عليه فادعى الانفاق عليها فى المدة وأنكرت ولا بينة لها فهل تصدق فى ذلك بيمينها أم لا بد من بينة وهل يقع عليه طلاق أولا وما الحكم (أجاب) يصدق بيمينه ولا يقع عليه طلاق وتصدق بيمينها فى عدم القبض والله أعلم (قال) مولانا وأستاذنا المرتب لهذه الفتاوى هكذا أفاد الحكم فى الخلاصة ثم قال رحمه الله وهكذا سمعت من

القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعي ايفاء حق ونحوه في الفصول وغيرها زاد في الفصول نقلا عن العدة فهو الاصح وينبغي التأمل عند الفتوى (سئل) عن أمهات الاولاد اذا مات سيدهن ومعهن أولاد هل يستحققن نفقة في التركة أم على أولادهن (أجاب) لا نفقة لهن في تركته ونفقتهن على أولادهن مع غناهم (سئل) عن المرأة اذا مات زوجها هل نفقتها في تركته الى حين انقضاء عدتها منه أم لا (أجاب) لا نفقة لها في تركته (سئل) عن الصبي اذا حلف بالطلاق هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق (سئل) عن رجل خلع زوجته بلا قصد الطلاق ولا عرض ولا مذاكرة طلاق هل تبين منه بذلك أم لا (أجاب) لا تبين منه بذلك والعصمة باقية (سئل) عن امرأة طلقت وأخبرت بانقضاء عدتها بعد أربعين يوما وأرادت التزوج فهل يقبل قولها في انقضاء العدة بالحيض في المدة وتحلف وتتزوج أم لا (أجاب) لا يقبل قولها في الانقضاء بالحيض في أقل من ستين يوما (سئل) عن المعتدة عن الخمس رطلت النفقة ولم يصدقها تزوج على الخمس هل تصدق بتزويجها أم لا بد من

في الاولى ينوي من عن يمينه وفي الثانية من عن يساره (ط) ويقدم الاب على الابن في الصلاة على الميت عند الكل في الصحيح . في الفتاوى هل يأتي بالاذكار المشروعة في قضاء التكبيرات الفائتة ذكر الحسن في المجرد ان كان يأمن رفع الجنازة يأتي بها وان كان لا يأمن لا يأتي بها بل يتابع بين التكبيرات ولو لم يفرغ من التكبيرات حتى وضعوها على الاكتاف ذكر الحلواني في شرحه أنه لا يأتي بها ولا بما بقي وعن محمد أنها ان كانت الى الارض أقرب فكانها على الارض فيكبر وان كانت الى الاكتاف أقرب فكانها حملت عليها فلا يكبر هو المختار (م) فيمن اشترى رقيقا من الصغار في دار الحرب فمن مات فيهما منهم فلا يصلى عليه . ذكر في السير الكبير اذا ابتلى المسلم بالقتل جبرا فانه يستحب أن يصلي ركعتين عند ذلك يستغفر بعدهما من ذنوبه رجاء لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ختم كتابه بالطاعة غفر له ما سلف روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز التيمم لمن ينتظره الناس فلو لم ينتظروه أجزأه قال الحلواني الصحيح رواية الحسن وبه نفتي (ن) تطيين القبور لا بأس به وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجصيص ولا تطيين وهكذا ذكر الكرخي في مختصره والاول أصح وعليه الفتوى احكاما للقبر وهو مطلوب لا زينة له لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مر بقبر ابنه ابراهيم عليه السلام فرأى فيه حصى فأفسده وقال من عمل منكم عملا فليتقنه . قال مشايخنا السنة في القبر أن يعمق في بعض روايات النوادر عن محمد أنه ينبغي أن يكون مقدار العمق الى صدر رجل وسط القامة وكل ما ازداد فهو أفضل وعن عمر رضي الله تعالى عنه مقدار قامة الرجل أفضل

(فصل في الدفن)

في الفتاوى لا يدفن الرجلان أو أكثر في قبر واحد وعند الضرورة لا بأس به ويقدم في اللحد أفضلهما فيجعل بينهما حاجز ويقول الواضع باسم الله وعلى ملة رسول الله أي باسم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله سلمناك . عن محمد الاخوال أحق بدخولها من بني الاعمام وبنو الاعمام أحق من الزوج ومن أخ الرضاعة لانهما يسامن النسب (ن) اذا ماتت ولا محرم لها فأهل الصلاح من جيرانها يلي دفنها لان مس الاجنبي اياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في الحياة فكذا في الممات . في الفتاوى ان نقل الميت من بلد الى بلد فلا اثم فيه لما روى أن يعقوب عليه السلام مات بمصر فحمل الى الشام وموسى عليه السلام حمل تابوت يوسف عليه السلام بعد ما أتى عليه زمان الى الشام من مصر ليكون مع آبائه . لا يسوغ اخراج الميت الا بعذر والعذر أن يظهر أن الارض مغصوبة أو أخذت بالشفعة لان كثيرا من الصحابة دفنوا في أرض الحرب ولم يحولوا لعدم عذر ان دفن في أرض غيره فالمالك ان شاء أمر باخراجه وان شاء سوى الارض لان لارض ظاهرها باطنها لملكه فله أن يسعى في استخلاص ملكه كيف شاء . وسئل شمس الائمة الحلواني عن التلقين بعد الدفن فقال قد فعله بعض مشايخنا فلا ينهى الناس عن ذلك ان فعلوا ولا يؤمرون به ان تركوا ولا حجة لمن يقول لا بد منه في قوله عليه الصلاة والسلام لقنوا موتاكم لا إله إلا الله ربما يشير المشيرون على الموت وتركبوا عليه شيأ للعلامة لا بأس به وقال في جامع فتاوى سمرقند من مشايخنا من كرهه ولو كان مكروها لما أجازوا ذلك ولما روى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه وضع حجر على قبر أبي دجانة وقال هذا لاعرف به قبر أخي . اذا كان في المقبرة خشب يجوز للمغتصب أن يحتطب منها لان الخشب اليابس لا يسبح فكان فيه تنقية المقبرة

(س) ولو وجد طريق في المقبرة ووقع في ضميره أنهم أحدثوه لا يمشي فيه . اذا كان خلف جنازة الكافر من قومه لا ينبغي لقريبه المسلم أن يتبعها حتى لا يكون مكثرا سوادهم ولكن يمشي ناحية منهم وان لم يكن خلفها منهم لا بأس للمسلم أن يتبعها . لو وجد قتيل في دار الحرب مختونا غير مقصوص الشارب لا يصلى عليه كذا نقل عن شمس الأئمة الحلواني (ن) واذا وجد قتيل في دارنا وعليه زنار وفي جحره مصحف لا يصلى عليه وان كان في دارهم يصلى عليه كذا ورد في متفرقات الحلواني عظام اليهود لها حرمة في قبورهم كحرمة عظام المسلمين حتى لا تكسر لانه نفسه محرم الايذاء في حياته لذمته فكذا بعد موته (س) يكره النوح والصياح لنهي النبي صلى الله عليه وسلم والبكاء لا بأس به لما روى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بكى على ابنه ابراهيم قال (١) به جواب ما قاله أبو بكر يا أبا بكر العين تدمع والقلب يحزن ولا نقول ما يسخط الرب وقال نعم وكان لا ينهى النساء يبكين ويقول دعوهن فان العهد حديث والعيون دامعة والصبر أفضل احراز الأجر الموعود . التعزية لصاحب المصيبة حسنة والمعزى مأجور وهي من حقوق الاسلام لقوله عليه الصلاة والسلام حق المسلم على المسلم أن يعزيه اذا أصابته مصيبة . الجلوس في المسجد ثلاثة أيام للمصيبة مكروه وفي غير المسجد جاءت الرخصة ثلاثة أيام للرجال وفوقها يكره وترك الجلوس أحسن قال عليه الصلاة والسلام من كنوز البر كتمان المصائب ولا ينبغي أن يجلسوا على باب الدار للمصيبة فان ذلك عمل أهل الجاهلية ولا يباح اتخاذ الضيافة عند المصيبة ثلاثة أيام لان الضيافة تتخذ عند السرور . في الفتاوى من مات فأجلس وارثه رجلا يقرأ القرآن على قبره كرهه بعضهم والمختار أنه ليس بمكروه وحكي عن الشيخ الامام أبي بكر العياضي أنه أوصى عند موته بذلك ولو كان مكروها لما أوصى به ولان فاعل هذا طالب أفضل الشفعاء للميت لقوله عليه الصلاة والسلام ما من شفيع أفضل منزلة عند الله تعالى يوم القيامة من القرآن العظيم لا نبي ولا ملك ولا غيره فيطلق له ذلك والله تعالى أعلم

(كتاب الزكاة)

(ط) اذا كان في الصغار مسنة تجب الزكاة بالاجماع لان الصغار تجعل تبعا للكبار (ظ) رجل لا تحل له الصدقة فالافضل أن لا يقبل جائزة السلطان لانها تشبه الصدقة ولا يحل له قبول الصدقة وهذا اذا أدى من بيت المال فان كان من مال موروث له جاز لانها لا تشبهها (ظ) ولا يعطى لمدبره ولا مكاتبه ولا أم ولده بالاتفاق (ن) تزوج أمة لا عن علم بذلك فدفع اليها المهر فمكث في يدها حولا ثم ردها المولى نكاحها ورد الالف عليه فلا زكاة على أحد لعدم الملك لمن كان له اليد حولا ولعدم اليد لمن كان الملك له وهو الزوج فكانه ضمار وكذا الوأقر لرجل بدين ودفعه اليه وحال الحول عليه عنده ثم تصادقا على أنه لم يكن فلا زكاة على واحد منهما (ع) أودع ماله عند من لا يعرفه فغاب ثم أصابه بعد سنين فلا زكاة عليه وان كان يعرفه ثم نسيه ثم تذكر بعد سنين فعليه الزكاة لما مضى لما عرف أن نسيان مثله نادر (ط) بدل الكتابة لا تجب فيه الزكاة بالاتفاق . في فتاوى الفضلي أنه لما جلس الحاكم لتجليل (٢) العامة ببخارى سئل عمن اشترى جارية بمائة للتجارة قيمتها ثلثمائة حال الحول عليها فاستحق نصفها قال لا تجب الزكاة فألح السائل عليه فرجع وقال دل من حاضر بنود يجب عليه خمسة دراهم لانه يرجع على بائعه بنصف الثمن وهو خمسون فيضم الى نصف قيمة ما بقي عنده فيرتفع النقصان ويكمل النصاب . في الواقعات

شهادة القوابل (أجاب) القول قولها ولها النفقة الى سنتين فان لم تضع وادعت أنها كانت تظن أنها حامل ولم تحض فلها النفقة الى أن تحيض ثلاث حيض (سئل) عن رجل طلق زوجته ولها منه ولد صغير قرر له فرضا في كل يوم قدرا معلوما ثم سافرت به مدة بغير اذن الاب فحضرت وطالبته بالنفقة المستحقة عليه بمقتضى أنه أذن لها في الاقتراض والانفاق فهل تسقط عن الاب النفقة في مدة سفرها أم لا تسقط وتستحقها وكذا أجرة حضانتها (أجاب) لا تسقط عنه النفقة ولا أجرة الحضانة بمقتضى سفرها به من غير اذنه وتستحق ذلك سواء كانت مقيمة أو مسافرة والله أعلم (سئل) عن الصغير اذا كان في حضانة الام أو الجدة فأراد الاب أخذه والسفر به هل يمكن من ذلك أم لا (أجاب) لا يمكن من ذلك بدون رضا من لها الحضانة والله أعلم (سئل) عن العنين اذا ادعى الوصول الى زوجته في مدة التأجيل ولم تصدقه فهل يقبل قوله في ذلك أم قولها (أجاب) ان كانت ثيبا قبل قوله

(١) قوله قال به جواب الى قوله وقال نعم كذا بالاصل وحرره اه مصححه

(٢) قوله لتجليل العامة كذا بالاصل ولعله محرف عن تعليم العامة وحرره اه مصححه

لابي العباس الناطفي لو عجل شاة عن أربعين الى المصدق فقال الحول والشاة في يده جاز هو المختار بخلاف ما لو أداها الى الفقير بنية الزكاة وباقي المسئلة بحالها فانه لا يجوز لانه ثمة زالت عن ملكه بالدفع الى الفقير ولهذا لو هلك النصاب قبل الحول لا يملك استردادها منه أما ههنا لم يزل عن ملكه بالدفع الى المصدق حتى يملك استردادها بهلاك النصاب قبل الحول فافترقا (ن) اذا استعجل المصدق عماله والقاضي رزقه قبل الوجوب ان رأى الامام أن يعطيه جاز لكن الافضل أن لا يأخذ لانه لا يدري أيعيش الى وقت الوجوب أم لا في الفتاوى كان لعمر بن عبد العزيز ابن يختلف الى الكتاب فقال يوما لابيه يا أبت اني لا أذهب الى الكتاب فان الصبيان يعيرونني بخلقان ثيابي فبعث أمير المؤمنين الى خازن بيت المال رقعة يستعجله رزقه وكتب ان رأيت أن توجه الي من رزقي الذي سيجب رأس الشهر مقدار ما أشتري به ثيابا للصبي فافعل فكتب اليه الخازن انا كنا نعمل لكم ما دمتم تأمروننا بالطاعة فاذا أمرتمونا بالجور فانا لا نعمل لكم ثم انك ان ضمنت لي نفسك بأن تعيش وتعمل للمسلمين الى رأس الشهر وجهت اليك ما سألت فلما نظر عمر ابن عبد العزيز في الكتاب استبصر وقال يا بني اذهب مع خلقانك وان عيرك الصبيان فان أباك لا يقدر على تجديد ثيابك (ن) من مات وعليه قرض استقرضه رجوت أن لا يؤاخذ به اذا كان من نيته قضاؤه بهذه النية خرج من أن يكون ماطلا . هشام عن محمد صدقة التطوع يسع للغني المتصدق عليه أخذها . ذكر الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى في الفتاوى الصغيرة له أن من كانت له دار يسكنها تحل له الصدقة وان لم يكن جميع الدار مستحقا لحاجته بأن كان لا يسكن الكل قال هو الصحيح (ق) قال نصير بن يحيى سألت الحسن بن زياد عن رجل له مائتا درهم فحال الحول عليها الا يوما فجعل من زكاته درهما ثم حال الحول على الباقي لا زكاة عليه فان مكث عنده بعد الحول ستة أشهر ثم استفاد درهما قال زفر رحمه الله تعالى اذا مضت ستة أشهر تماما من السنة الثانية زكاها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يستقبل لها حولا وعليه الفتوى (ق) ولو اشترى ابلا سائمة فلم يقبضها حتى حال الحول قال الفقيه لا تجب الزكاة بالاتفاق (ظ) اذا باع مال التجارة بعد الحول وهو يساوي ألف درهم بثمانمائة درهم لا يضمن زكاة المائتين جعل هذا القدر غبنا يسيرا وذكرها في الجامع الكبير وجعل الخمسين غبنا فاحشا وجعل زكاة المائتين مضمونة على البائع واختلفوا في الغبن الفاحش واليسير والصحيح ما روى عن محمد أنه قال اذا كان مما يدخل تحت اختلاف المقومين فانه يسير وان كان لا يدخل فهو فاحش (ق) عن عمر بن الحسن في رجل له حوانيت أو دار لها غلة لا تكفيه غلتها لقوته وقوت عياله وقيمتها ثلاثة آلاف درهم أو أكثر فهذا من الفقراء ويجوز أن يعطى الزكاة روى هشام عن محمد هكذا وأخذ محمد بن سلمة بقول محمد وعليه الفتوى . في الفتاوى اذا أخرجت الارض خمسة أوسق من أجناس شتى ثلاثة أوسق من حنطة ووسقين من شعير أو وسق حنطة ووسق شعير ووسق حمص ووسق عدس أو ثلاثة أوسق حنطة ومعها زعفران أو قطن أو شيء من أنواع يساوي الوزن ما يكمل به خمسة أوسق مع الحنطة ففيها العشر لانها بمنزلة نوع واحد هكذا روى عن أبي يوسف وهي احدى الروايات عن محمد وأدنى الموسقات الذرة ونحوها . في الفتاوى أرض تزرع في السنة مرتين فأخرجت كل مرة أربعة أوسق ففيها العشر لانه زرع سنة وروى عن أبي يوسف روايات أخر مخالفة لهذه الرواية والاظهر هذه الرواية وجواب أبي حنيفة رحمه الله تعالى على أصله ظاهر قال في الارض من أراضي العشر تقطع في كل أربعين يوما

وان كانت بكرا يزوجها القاضي النساء فان قلن هي بكر قبل قولها (سئل) عن رجل طلق زوجته ثلاثا وتزوجت بعد العدة بآخر غير كفؤ ودخل بها وطلقها واعتدت منه هل تحل للاول (أجاب) لا تحل للاول لانه ليس بنكاح صحيح على الصحيح والله أعلم (سئل) عمن له على آخرين خلفه بالطلاق انه ليقضينه دينه في يوم عينه فجاءه فيه فلم يجده ما خلاصه في عدم الحنث (أجاب) يدفع الدين الى القاضي أو الى من ينصبه القاضي ولا حنث عليه والله أعلم (سئل) عن رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها منه فدفع لها ما تنفقه في عدة المحلل يتزوج بها بعد انقضاء العدة فأبت أن تتزوجه هل له أن يرجع عليها بذلك أم لا (أجاب) ان أعطاها دراهم كان له أن يرجع ما لم يتبرع والله أعلم (سئل) عن رجل قال لامرأته أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا هل يقع عليه واحدة أم ثلاث (أجاب) ان كان سكوته لانقطاع النفس تطلق ثلاثا والا فواحدة والله أعلم (سئل) عن المصفية اذا فرض لها نفقة العدة أو فرضها الزوج وأخذها حتى انقضت العدة هل تسقط أم لا وتطيب

يؤخذ منها العشر كلما قطعت . في الفتاوى طعام أرض المعشر اذا وهبه صاحبه أو رهنه من رجل فأخذ السلطان العشر من ذلك لم ينتقض الرهن والهبة قالوا هو الصحيح . اذا كانت الارض عشرية فأخرجت طعاما وفي حمله الى الموضع الذي يعشر فيه مؤنة فانه يحمل اليه وتكون المؤنة منه (د) قرية خراجها على الماء ولم يكن لكرومها ماء ولم يؤخذ الخراج منها ينظران كانت من الابتداء كذلك باذن الخليفة لا يؤخذ منها شئ لانه صار كما لو وضع الامام عنهم وله ذلك وان لم يكن باذنه يؤخذ الخراج منها لانهم أخطؤا فيما فعلوا . في الواقعات الصغيرة أرض فيها أشجار مثمرة ملتفة لا يمكن الزرع بينها وقد أدركت فخراجها مثل خراج الكرم على كل جريب عشرة دراهم في قول أبي يوسف قال الصدر الشهيد الصحيح قول أبي يوسف لان الاشجار الملتفة وهذا كذلك والبستان بمعنى الكرم لان الكرم اسم لهذا فالنص الوارد في الكرم يكون واردا فيه . في بيوع فتاوى أبي بكر محمد بن الفضل البخاري أرض مات أربابها وعجز أهل القرية عن أداء خراجها فأرادوا تسليمها الى السلطان قالا ولي له أن يؤاجرها ويستوفي الخراج من أجرتها ويبقى لهم رقابها وتلك الاجرة تكون لأرباب الاراضي لكن يأخذها الامام بطريق الخراج فان تعذر اجارتها فله أن يبيعها وفي كتاب الخراج في مالك عجز عن زراعة أرضه فللامام أن يدفعها مزارعة ويأخذ الخراج من حصة الدهقانية ويدفع الفضل الى ربها ولو باعها جاز والثمن لصاحب الارض ويأخذ قدر الخراج قيل بأن جواز البيع قولهما لانهما يريان بيع مال المديون خلافا لابي حنيفة رحمه الله وقيل بأن هذا قول الكل . في الفتاوى الصغيرة السلطان اذا دفع الاراضي العجزيات وهي التي لا مالك لها الى قوم مزارعة ليعطوا الخراج جاز وطريق الجواز أن يقيمهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج ثم اذا جاز هذا الاعلك هؤلاء بيعها لانهم قاموا مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج لا غير وهم كالمستأجرين فلا يملكون بيعها . هشام عن محمد عامل الخراج اذا عزل فادعى عليه رجل أنه أخذ منه زيادة على ما عليه ينظران كانت زيادة عامة في الناس بأمر السلطان فالعامل بريء لان مثل هذه الزيادة عامة في حكم الاصل لانها تبع الاصل لكونها مؤنة تسلم لامر رأى السلطان ذلك فلم تصر مضمونة عليه كالاصل وان كانت خاصة على هذا ضمنها العامل لكونها ظلما قال الصدر الشهيد ذكر هذا في الزيادات من رواية الزعفراني في باب الاقرار قال صاحب جامع الفتاوى رأيت المسئلة في المنتقى وحاصله هذا ورأيت فيه أنه ما لم يعلم أن الزيادة من قبل العامل فلا ضمان عليه وان ادعى العامل أن هذا الفضل من الوزن والضرب ومن كذا من المؤنة فان كان ذلك عاما في أهل عمله فالقول قول العامل والا فلا . روى عن أبي حنيفة مذكور في السير الكبير بعد أحد وستين بابا أراض خراجية بعضها أكثر فأراد أهل القرية أن يسووا ليس لهم ذلك وتترك كما كانت لا تنقص ولا تزاد وكل بلدة وظف عليهم الامام في القديم لا تجوز الزيادة مذكور في مختصر عصام روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال عملت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر لي بعماله فقلت انما عملت لله تعالى وأجري على الله تعالى فقال لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا أعطيت شيأ من غير أن تسأل فكل وتصدق وفي رواية انما ذلك رزق ساقه الله اليك قال ابن مسعود لو وضع علم عمر في كفة وعلم أحياء العرب في كفة لرجح علم عمر رضي الله تعالى عنه

الزوج بها (أجاب) لا تسقط والمطالبة لها بها على الزوج (سئل) عن رجل حلف بالطلاق على فعل شئ وهو غير متزوج ثم تزوج وباشر المحلوف عليه هل تطلق زوجته أم لا (أجاب) لا تطلق والله أعلم (سئل) عن رجل قال حلال المسلمين علي حرام وله ثلاث زوجات ولم ينو طلاقا هل يلزمه طلاق أم لا (أجاب) نعم يلزمه الطلاق ويقع على كل واحدة منهن واحدة بائنة (قال) مولانا العلامة المرتب لهذه الفتاوى هذا هو المذكور في عامة الفتاوى وهو المشهور وفي شرح الكنز للامام الزيلعي ولو كان له أربع نسوة يقع على كل واحدة منهن طلقة بائنة وقيل تطلق واحدة منهن وعليه البيان وهو الاظهر والاشبه بالفقه انتهى وفي البحر للمصنف رحمه الله وفتوى الامام الاوزجندي على أنه يقع على واحدة وعليه البيان ورجح الكمال في شرح الهداية ما أفتى به شيخنا من وقوع الطلاق على كل واحدة فليتأمل عند الفتوى (سئل) عن شخص عليه نفقة مقررة لزوجته وكذا كسوة ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها طلاقا رجعيا هل

(فصل فى زكاة الرؤس)

وهى مذكورة فى كثير من المواضع تكلموا فى معرفة الغنى ووسط الحال والفقير المعتمل قيل من يملك قدر الدية عشرة آلاف فهو غنى ومن يملك المائتين وسط ومن يملك دون ذلك فقير والصحيح أنه يعتبر فى ذلك عرف كل بلدة فى كل زمان وكانوا الايعدون صاحب عشرة آلاف من المكثرين ببلخ فقس على هذا (م) عن محمد نصرانى يكتسب ولا يفضل عن عياله لايؤخذ من خراج رأسه (س) لو عجل الجزية لسنتين ثم أسلم يرد عليه خراج رأسه وان أدى لسنة ثم أسلم فى أولها لايرد عليه شئ لان فى المسئلة الاولى عجل للسنة الثانية قبل الوجوب فيرد عليه وفى المسئلة الثانية أدى لهذه السنة بعد الوجوب وهذا بناء على ماعرف أن الصحيح هو الوجوب عليه فى أول السنة وعليه الفتوى

(باب احياء الموات)

(ب) عن أبى يوسف اذا أحيا مواتا فى الجبال بالآبار والقناة أو السيل اعتبر فيه البلد الذى فى ناحيته قال الصدر الشهيد حسام الدين فى شرح الكافى فى باب العشر الارض العشرية ستة أنواع أرض العرب كلها وحددوها ماعرف والثانية أرض أسلم أهلها طوعا والثالثة اذا افتتحت عنوة وقسمت بين الغانمين والرابعة اذا أحييت بماء العشر والخامسة أرض خراجية انقطع عنها ماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر والسادسة اذا جعل المسلم داره بستانا فسقاه بماء العشر والخراجية ستة أيضا أرض فتحت عنوة وتركت فى أيديهم وضرب الخراج عليها كأرض العراق والثانية أرض الكفار طلبوا من الامام أن يضرب عليهم الخراج من غير قهر وفتح والثالثة أرض أحياها كافر أو اتخذ داره بستانا بأى ماء سقاه والرابعة أرض أحييت بماء الخراج والخامسة أرض عشرية انقطع عنها ماء العشر وصارت بحيث تسقى بماء الخراج والسادسة أرض مسلم اشتراها من الكافر وماء الآبار والعيون عشرى وان استنبط من أرض الخراج فهو خراجى ويعتبر الصوت من الدور لا من الارضين العامرة قال مشايخنا المعتبر فى الصوت أن يكون على قدر أذان الناس عادة . فى الفتاوى عن محمد فى قصور أو نواويس خربت قبل الاسلام فهى موات هو المختار وان كانت خربت بعد الاسلام وقد كان لها أرباب لايعرفون فليست من الموات . فى الفتاوى لو بنى فى أرض موات أو زرع فى ناحية منها فهو احياء له دون موضع آخر وان عمر أكثر من النصف فهو احياء للجميع وهذا قول أبى يوسف وقال محمد ان كان مابقى من الموات فى وسط ما أحياه فهو احياء للجميع وان كان منقطعا فى ناحية فلا . ذكر الصدر الشهيد حسام الدين فى شرح الكافى اذا حفر بئرا وسال اليها ماء ذكر فى خراج أبى شجاع عن أبى حنيفة رحمه الله أن هذا احياء زرعها أو لم يزرعها ولو حفر بئرا لم يكن احياء مالم يجر الماء وان أحرق فيها حشيشا لم يكن احياء وكذلك لو حصد منها حشيشا أو شوكا ووضعه جوانبه وروى الحسن البصرى عن سمرة بن جندب عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من أحاط حائطا على أرض فهى له (ن) امام أمر رجلا أن يعمر أرضا ميتة على أن ينتفع بها ولا يكون الملك له لايملكها من أحيا لان اذن الامام شرط عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى فان لم يأذن له بالتمليك لايملكها قالوا على قياس قولهما يملكها لان الشرط باطل كما اذا أمره أن يصطاد على أن لايملكه أو يحتطب على أن لايملك أو لا عن بين الزوجين على أن لايفترقا

يسقطان به أم لا (أجاب) نعم تسقط النفقة المفروضة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعى والله أعلم (سئل) لو عجل الزوج لزوجته نفقة وكسوة مدة معلومة ثم مات أحدهما قبل مضى المدة هل للزوج الرجوع بالباقى فى تركتها ان كان حيا أو ورثته عليها ان كان ميتا (أجاب) لا رجوع بما بقى من النفقة والكسوة والله أعلم (سئل) عن رجل مسلم فقير له ولد كافر غنى هل تلزمه نفقته واذا امتنع يجبر أم لا (أجاب) حيث كان الاب فقيرا لا كسب له والابن غنيا تلزمه نفقته واذا امتنع يجبره الحاكم والله أعلم (سئل) عن رجل أنفق على معتدة الغير ليتزوج بها بعد العدة فانقضت العدة وأبت أن تتزوجه هل له عليها رجوع بما أنفق أم لا (أجاب) اذا دفع اليها الدراهم لتنفق على نفسها رجع عليها والله أعلم (سئل) عن رجل متزوج بامرأة ويريد أن يغيب عنها ويتركها بلا نفقة فهل لها أن تطلب منه كفيلا بالنفقة ويلزمه أم لا (أجاب) يلزمه ذلك والله أعلم (سئل) عن شخص تزوج صغيرة لاتطيق الجماع وهى فى منزله هل يلزمه الانفاق عليها أم لا (أجاب) لايلزمه والله أعلم

لا يفترقا . في الفتاوى ليس للاغنياء في بيت المال نصيب هو المختار الا أن يكون عالما فارغ نفسه لتعليم الناس القرآن والفقه أو يكون قاضيا أو مفتيا وقد صح أن عليا رضي الله تعالى عنه أعطى فقراء حملة القرآن منه ومقدار ما يصرف الى كل مصرف مفوض الى رأي الوالي فلو قصر السلطان في شيء مما ذكروا يصير ظالما غاشما كذا ذكر الطحاوي وقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب الى أبي موسى الاشعري وهو والي البصرة أما بعد يا أحي ان أسعد الرعاة من سعدت به رعيته وان أشقى الرعاة من شقيت به رعيته واياك أن تحيف فتحيف عمالك فتكون عند ذلك مثل البهيمة نظرت الى خضرة الارض فوثبت عليها ترتعي للسمن وانما حتفها في سمنها والله أعلم

﴿ كتاب الصوم ﴾

وهو يشتمل على فصول . في جامع الاصول شهادة الواحد برؤية هلال رمضان اذا كانت السماء متغيمة تقبل اذا كان مسلما عدلا عاقلا بالغا رجلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا أو محدودا في القذف بعد التوبة قال الفضلي انما تقبل شهادة الواحد اذا كانت السماء متغيمة اذا فسر وقال رأيته خارج البلد في الصحراء أو رأيته في البلد في خلال السحاب في وقت يدخل في السحاب ثم ينجلي أما بدون هذا التفسير فلا وقال الطحاوي ان كان هذا الواحد جاء من خارج المصر أو من أعلى الاماكن في المصر تقبل شهادته وهذا ذكر في كتاب الاستحسان وذكر الكرخي وصححه في الاقضية رواية الطحاوي وفي قول يكتفى بظاهر العدالة أن يكون مستور الحال وبعض المتأخرين أخذوا بروايته مطلقا من غير تأويل وهو اختيار بعض المتأخرين من مشايخ سمرقند وأما هلال ذي الحجة ذكر في بعض المواضع حكمه حكم هلال شهر رمضان وفي بعض المواضع حكمه حكم هلال شهر شوال وهو المختار . اذا صاموا ثلاثين يوما بشهادة واحد ولم يروا هلال شوال لم يفطروا حتى يصوموا يوما آخر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد يفطرون وقال الحلواني هذا الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال شوال والسماء مصحية أما اذا كانت متغيمة فانهم يفطرون بلا خلاف (ع) اذا صاموا ثلاثين يوما بشهادة واحد عليه ولم يروا هلال شوال لا يفطرون حتى يصوموا يوما آخر لان رمضانيته في حق الفطر لا تثبت بهذه الشهادة كذا ذكره في (ح) عن أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى وروى نصر بن اسماعيل بن حماد عن محمد أنهم يفطرون اذا أتموا ثلاثين يوما ولا نأخذ بهذا (ع) ولو صاموا بشهادة شاهدين ولم يروا والسماء مصحية أفطروا عند كمال العدد لانه ثبتت الرمضانية بشهادتهما والتحق احتمال الغلط بالعدد لاتصال القضاء بما هو حجة تامة فصار كأنهم رأوا هلال رمضان وأتموا ثلاثين ولم يروا هلال الفطر والسماء مصحية وعن القاضي الامام على السغدي لا يفطرون وكذا في مجموع النوازل لكن الاول أصح وفي جامع الاصول لو شهد شاهدان على رؤية الهلال والسماء متغيمة وباقي المسئلة بحالها فانهم يفطرون بالاتفاق وان كانت مصحية فكذلك يفطرون واليه أشار في مختصر القدوري والمنتقى وهكذا حكى فتوى شيخ الاسلام أبي الحسن السغدي . في الفتاوى اذا صام أهل بلدة ثلاثين يوما للرؤية وأهل بلدة أخرى صاموا تسعة وعشرين يوما للرؤية فعليهم قضاء صوم يوم واحد ولا يعتبر اختلاف المطالع في ظاهر الرواية وبه كان يفتي الفقيه أبو الليث وشمس الائمة الحلواني (ظ) اذا رأوا

(سئل) عن رجل علق على نفسه لزوجته أنه متى تزوج عليها أو تسرى الى غير ذلك تكون طالقا ثم طلقها على عوض وأعادها وفعل المحلوف عليه فهل يقع الطلاق أم يبطل التعليق بالبينونة المذكورة (أجاب) لا يبطل التعليق بالبينونة المذكورة (سئل) عن شخص تجمد عليه نفقة لزوجته وكسوة مدة معلومة فطالبته عند الحاكم فاعترف وادعى أنه معسر عنهما فهل يقبل قوله في ذلك بمجرده أم لا بد من بينة وهل يحبس (أجاب) يقبل قوله بيمينه في الاعسار عنهما ولا بينة عليه وكذا لا يحبس ما لم يثبت غناه والله أعلم (سئل) عمن غاب عن زوجته مدة فأقامت بينة عند حاكم غير حنفي بغيبته وعدم الانفاق والمنفق وحكم الحاكم بالفسخ على قاعدة مذهبه بطريقه الشرعي ونفذه عند حاكم آخر فهل للحاكم الحنفي أن يزوجها بعد ذلك واذا زوجها وحضر الزوج الاول وأقام بينة بايصال النفقة اليها على يد زيد مثلا هل تقبل ويبطل التزويج الثاني أم لا (أجاب) نعم للحاكم الحنفي التزويج ولا تقبل البينة بايصال النفقة كما

هلال الفطر في النهار أتموا صوم ذلك اليوم سواء رأوا قبل الزوال أو بعده لان الهلال انما يجعل من الليلة المستقبلة هو المختار والمعتبر الرؤية بعد أن تغيب الشمس وفي فوائد نجم الدين النسفي سئل شيخ الاسلام أبو الحسن عن قاض قضى برؤية هلال رمضان بشهادة شاهدين عند الاشتباه في مصر هل يظهر حكمه في حق مصر آخر فقال لا لانه ليس تبعا له بخلاف قرى هذا المصر ومحاله وما ينسب اليه قيل لو شهد شاهدان عند قاضي مصر لم ير أهله الهلال أن قاضي كورة كذا شهد عنده شاهدان برؤيته فحكم بشهادتهما بالرؤية هل يجوز لهذا القاضي أن يقضي بهذه الشهادة فقال نعم قيل فيجب أن يكون هذا الجواب اذا لم يكن بينهما من البعد ما تختلف به المطالع (ك) عن نجم الدين النسفي أهل هلال رمضان يوم الاثنين بسمرقند وصاموا لذلك ثم شهد قوم عند القاضي يوم الاثنين وهو التاسع والعشرون أن أهل بلدة كش رأوا هلال الصوم ليلة الأحد وهذا اليوم آخر الشهر فقضى به ونادى المنادي في الناس أن هذا آخر يوم الصوم وغدا يوم العيد فلم يروا الهلال عشية هذا اليوم والسماء مصحية قال أفتى المحققون من علماء البلد وأفتيت أنا أن لا تترك التراويح هذه الليلة ولا يفطرون غدا وان قضاء القاضي بهذا لا ينفذ وقد عيدوا مع ذلك يوم الثلاثاء ولم يجزلهم صلاة العيد (س) صاموا ثمانية وعشرين يوما ورأوا هلال الفطر ينظران رأوا هلال شعبان وعدوه ثلاثين ثم صاموا رمضان قضوا يوما لانهم تيقنوا أن رمضان انتقص بيوم وقد يكون كذلك وان عدوا شعبان ثلاثين من غير رؤية هلال قضوا يومين لانهم لم يتيقنوا بالنقصان ولعلهم غلطوا (م) عن ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان غاب الهلال بعد الشفق فهو من الليلة الماضية وان غاب قبله فهو من ليلته . في الفتاوى اذا وصل الصوم الا في الايام المكروهة كرهه بعضهم لقوله عليه الصلاة والسلام اياكم والوصال والمختار أنه لا يكره وتأويل الحديث أنه لا يفطر في الايام المنهية . صوم الست بعد الفطر متتابعة كرهه بعضهم والمختار أنه لا بأس به لانه وقع الامن من الموجب للكراهة وهو التشبه بالنصارى بالزيادة في العدد لاستفاضة الشريعة (المختار) لمن يصوم يوم عاشوراء أن يصوم يوما قبله ويوما بعده مخالفة لهم (المختار) أن تكره المباشرة الفاحشة لمن لا يأمن على نفسه وان كان بينهما ثوب (م) لا يكره أن يبل ثوبه ويلتف به والمأخوذ به هذا وعن أبي حنيفة رحمه الله كره للصائم أن يغرغر بالماء

(باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده)

(الخا) لو قاء الصائم لا يفسد صومه ولو عاد الى جوفه ان كان ملء الفم وأعاده فسد صومه في قولهم جميعا وان عاد بنفسه فسد عند أبي يوسف وعند محمد لا يفسد هو الصحيح وان لم يكن ملء الفم فان عاد لم يفسد في قولهم وان أعاده فسد صومه عند محمد ولا يفسد عند أبي يوسف والصحيح قول أبي يوسف في هذا . صائم أكل الطعام فبقي اللحم بين أسنانه ان كان قليلا لا يفسد وان كان كثيرا يفسد والكثير قدر الحمصة ولو أدخل ذلك القدر في فيه فابتلعه متعمدا عليه القضاء والكفارة وان أخرجه وأخذه بيده ثم ابتلعه يجب أن يفسد وفي الكفارة أربعة أقاويل قال الفقيه والاصح أنه تجب الكفارة وعلى هذا رجل أخذ لقمة من الخبز ليأكل وهو ناس فلما مضغها ذكر أنه صائم فابتلعها وهو ذاكر ان ابتلعها قبل أن يخرجها من فيه عليه الكفارة وان أخرجها ثم أعادها فلا كفارة عليه وبه أخذ الفقيه ولو مضغ لقمة وأمسكها في فيه ليلا حتى نام

ذكر ولا يبطل التزويج الثاني بذلك والله أعلم (سئل) عن رجل له امرأة في منزله تمنعه عن وطئها هل تكون ناشزة بذلك أم لا (أجاب) لا تكون ناشزة بذلك وله وطؤها كرها عليها والله أعلم (سئل) عن المحل اذا أنكر الوطء وأقرت الزوجة به هل تصدق وتحل للاول أم يصدق المحل ولا تحل للاول (أجاب) تصدق المرأة وتحل للاول بعد الطلاق والعدة من الثاني والله أعلم (سئل) عن الزوجة اذا امتنعت من ارضاع الولد هل تجبر عليه أم لا (أجاب) لا تجبر الا أن لا يأخذ ثدي غيرها والله أعلم (سئل) عمن له ولد فقير وهو متزوج بامرأة والولد غني هل تلزمه نفقة والده وزوجته أم لا (أجاب) نعم تلزمه نفقتهما (سئل) عن المطلقة اذا كان معها ولد من المطلق غير رضيع وهو في حضانتها هل تستحق أجرة الحضانة على أبيه أم لا (أجاب) نعم تستحق أجرة الحضانة عليه والله أعلم (سئل) عمن طلق زوجته بائنا هل تستحق عليه نفقة العدة سواء كانت حاملا أولا وكذا السكنى (أجاب) نعم تستحق عليه نفقة العدة سواء كانت حاملا أولا وكذا السكنى والله أعلم (سئل)

واللقمة فى فيه ثم انتبه بعد ما طلع الفجر فابتلعها وهو ذاكر تجب الكفارة وفى العين لا كفارة وكذا فى أكل الدقيق عند أبى يوسف وبه أخذ الفقيه وعن الفقيه أبى جعفر اذا خرج البزاق على شفتيه ثم ابتلعه فسد صومه ذكره فى جامع الاصول وفى (الخا) لو شهد اثنان أن الشمس قد غربت وشهد آخران أنها لم تغرب فافطر ثم ظهر أنها لم تغرب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق وتقبل الشهادة على الاثبات ولا تعارضها الشهادة على النفى الاصل فى وجوب الكفارة أن الصائم اذا أكل متعمدا ما يتغذى به أو يتداوى به كالخبز والاطعمة والاشربة والادهان والالبان والهليلجة أو المسك أو الكافور أو الغالية أو الزعفران يجب عليه القضاء والكفارة عندنا وفى نسخة الشيخ القاضى الامام الاجل الاستاذ فى (الخا) ولو قال لامرأته انظرى أن الفجر طالع أو غير طالع فرجعت وقالت غير طالع فجامعها وجهها ثم ظهر أن الفجر كان طالعا اختلف المشايخ فى وجوب الكفارة عليه والصحيح أنه لا تجب عليه مطلقا وعلى المرأة الكفارة . المسافر اذا قدم من مصر وهو صائم فأفتى أن صومه لا يجزئه فأفطر بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه وان لم يفت فكذلك عند أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى وكذا لو أصبح المقيم صائما ثم سافر فافطر لا كفارة عليه وكذا المرأة اذا أفطرت ثم حاضت والصحيح اذا أفطر ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم تسقط الكفارة عند الثلاثة والاصل عندنا أنه اذا صار فى آخر النهار على صفة لو كان عليها فى أول النهار يباح له الفطر تسقط عنه الكفارة فى الظن . اذا أكل أو شرب أو جامع ناسيا فظن أن ذلك فطر فأكل متعمدا لا كفارة عليه فان كان بلغه الحديث وعلم أن صومه لا يفسد بالنسيان فعندهما أنه تلزمه الكفارة وعن أبى حنيفة رحمه الله لا تلزمه وهو الصحيح . ولو احتلم فى نهار رمضان ثم أكل متعمدا عليه الكفارة وان كان جاهلا فكذلك عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى فى ظاهر الرواية وعن محمد لو استفتى فقيها فأفتاه بالفطر ثم أكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه هو الصحيح . ولو اغتاب فظن أن ذلك فطر فأكل بعد ذلك متعمدا ان بلغه قوله عليه الصلاة والسلام الغيبة تفطر الصائم (١) ولم يعرف تأويله قال عامة العلماء عليه الكفارة على كل حال لان حديث الغيبة حديث لم يؤخذ به ونقلة الحديث حملوه على نفى الثواب فلم يورث شبهة ولو نظر الى محاسن المرأة فأنزل فظن أن ذلك فطر فأكل بعد ذلك متعمدا فهو كالقىء قال البعض ان كان عالما عليه القضاء والكفارة عند الكل وان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة . الصائم اذا أدخل اصبعه فى دبره لا يفسد صومه ولا غسل عليه هو المختار . فى الحاوى الصائم اذا عالج ذكره حتى أمنى عليه القضاء هو المختار ولو أفطر فى رمضان مرارا ان كفر الاولى تلزمه الأخرى بالاجماع وان لم يكفر الاولى تكفيه كفارة واحدة عندنا ولو جامع امرأته فى نهار رمضان ثم مرض فى ذلك اليوم تسقط عنه الكفارة وقيل لا تسقط والاول أصح ذكره فى (الخا) ولو جرح نفسه حتى صار بحال لا يقدر على الصوم قيل تسقط عنه الكفارة وقيل لا تسقط وهو الصحيح لان هذا العذر جاء من قبل العبد فلا يجعل عذرا لانه حصل من غير صاحب الحق فلا يؤثر فى سقوط الكفارة وفى (الخا) الامة اذا أفطرت فى شهر رمضان لضعف أصابها من عمل السيد من طبخ أو خبز أو غسل ثياب فان خافت على نفسها لو لم تفطر عليها القضاء لا غير وكذا المنكوحة اذا أفطرت لهذا أو الخادم الحر والذى ذهب لسد النهر أو لكرى النهر فاشتد الحر وخاف على نفسه الهلاك ينبغى أن لا تجب عليه الكفارة لو أفطر وفى فتاوى السيد الامام عن ابن المبارك اذا أفطر فى رمضانين قبل التكفير فعليه رقبة واحدة وقال الفقيه عليه كفارتان عند علمائنا

عن الصغيرة اذا زوجها أبوها وهى غير مشتهاة هل يسقط بذلك حق الام والجدة من الحضانة أم لا يسقط ونفقتها على الاب أم على الزوج (أجاب) لا يسقط بذلك حق الام والجدة من الحضانة ونفقتها على أبيها حيث لا مال لها والله أعلم (سئل) عن المطلقة اذا كان معها ولد من المطلق وأرادت أن تخرج به الى بلد قريب أو تسكن عند أهلها والبلد مصر هل للاب منعها من ذلك أم لا (أجاب) ان كان البلد المذكور قريبا بحيث يتمكن الاب من مطالعة ولده فى يومه ويرجع فيه ليس للاب منعها والله أعلم (سئل) عن المسلم اذا كان له أب أو جد ذمى فقير هل يلزم الولد الانفاق عليه واذا امتنع يجبره الحاكم عليه أم لا (أجاب) نعم يلزم الابن الموسر الانفاق على أبيه الكافر أو جده الفقير والله أعلم (سئل) عن المطلقة اذا قبضت النفقة لاولادها من والدهم لتنفقها عليهم فادعت الانفاق وادعى الوالد عدمه فهل

(١) قوله ولم يعرف تأويله الخ عبارة قاضيخان واعتمد على الحديث ولم يعرف تأويله ثم قال وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال اعتمد حديثا أو فتوى اه وراجعه كتبه مصححه

وبه نأخذ . وفي فتاوى السيد الامام ناصر الدين أبي القاسم السمرقندي الذباب اذا دخل حلقه لا يفطره ذكر في الاصل وقال محمد في نوادر محمد بن سماعة القياس أن يفطره وفي الاستحسان أن لا يفطره وبه نأخذ . وفي البقالي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن صب على حلقه وهو نائم أو جومعت نائمة أو مجنونة لا يفسد الصوم في هذه المواضع كما قال زفر ولو استاك فظن أن ذلك فطره ثم أكل بعد ذلك متعمدا عليه الكفارة عالما كان أو جاهلا ولو جامع بهيمة أو ميتة ولم ينزل فظن أن ذلك فطره فأكل بعد ذلك متعمدا عليه الكفارة ان كان عالما وان كان جاهلا لا كفارة عليه في الاصول (ح) اذا وجب عليه قضاء يومين من رمضان ينوي في القضاء أول يوم عليه وان لم ينو أجزأه لان الجنس واحد لكونهما من رمضان واحد والتعيين في مثله ليس بشرط وان كانا من رمضانين فان لم يعين كما قلنا عند بعضهم لا يجزئه والمختار أنه يجزئه لما مر وذكر الصدر الشهيد مع هذا كلما ينوي ينبغي أن ينوي أول يوم عليه احتياطا فيكتب في الفتوى هنا وكذا في قضاء الصلاة احتياطا بابنت جنين كند (ظ) لا بأس للصائم أن يستنقع الماء ويصب الماء على وجهه هو المختار . اذا صام يوم النوروز جاز من غير كراهة هو المختار (ظ) اذا أكل الشحم غير مطبوخ يلزمه القضاء بالاتفاق والمختار أنه تلزمه الكفارة وان أكل لحما غير مطبوخ يلزمه القضاء والكفارة بالاجماع . الصائم اذا عمل عمل قوم لوط في رمضان وجب عليه القضاء بالاتفاق والمختار أنه تجب عليه الكفارة بالاتفاق أيضا لان الكفارة في الزنا انما وجبت لانه قضاء الشهوة على الكمال وهذا المعنى موجود في اللواطة . المرأة اذا أكرهت زوجها في شهر رمضان على الجماع فجامعها مكرها قال بعضهم تجب عليهما الكفارة والقضاء لانه اذا جاء الانتشار زال الاكراه فقد نص محمد في الاصل أنه لا كفارة عليه وهذا أصح لان هذا افطار بعذر وبه يفتى والزوج اذا أكرهها على الجماع لا كفارة عليها بالاجماع (١) لان الزوج يجامعها وان كانت لا تجد اللذة في أوله . صائم اغتسل فدخل الماء أذنه لا شئ عليه لانه لم يجد الفطر لا صورة ولا معنى لان الماء مما يتعلق به صلاح البدن بوصوله الى الدماغ وان صب فيه عمدا قيل يفسد صومه والمختار أنه لا يفسد في الوجهين جميعا لان هذا وجه معنوي فاذا انعدم المعنى انعدم الاصل . اذا ابتلع سمسمة بين أسنانه لا يفسد صومه لانه قليل فيجعل بمنزلة البزاق وان ابتلعها من الخارج يفسد وتكلموا في وجوب الكفارة والمختار أنها تجب اذا ابتلعها ولم يمضغها لانها من جنس ما يتغذى به وفي (ذ) اذا ابتلع سمسمة كانت بين أسنانه لا يفسد صومه بالاجماع . رجل نظر الى صائم يأكل ناسيا هل يسعه أن لا يذكره اذا رأى فيه قوة يمكنه أن يتم الصوم الى الليل فالمختار أنه يلزمه اخباره ويكره تركه حتى يجوز صومه بيقين عند الكل وان كان بحال يضعف بالصوم واذا أكل يتقوى به على سائر الفرائض يسعه أن لا يخبره لان ما يفعله الصائم ليس بمعصية عند أكثر العلماء فالسكوت عنه لا يكون معصية . أجمعوا على كراهة صوم يوم العيد وأيام التشريق ولو صام يكون صائما وفي (س) فيمن أفطر في نهار رمضان متعمدا ثم أكره على السفر لا تسقط عنه الكفارة بخلاف المرض وفي قول أكثر العلماء تسقط عنه وعند أبي يوسف رحمه الله لا تسقط وبه نأخذ وفيه لو سافر في شهر رمضان ثم رجع الى أهله ليحمل شيأ نسيه فأكل في منزله ثم خرج القياس أنه تجب عليه الكفارة لانه رفض سفره قال الفقيه نأخذ به . وفيه مسافر قدم قبل الزوال ونوى الصوم ثم أفطر متعمدا عليه القضاء والكفارة سواء كان عالما أو جاهلا الا أن يكون جاهلا استفتى فأفتى بالافطار وعن محمد رحمه الله

لها البيان أم تصدق (أجاب) لا بينة عليها وتصدق لانها أمينة (سئل) عمن طلق زوجته طلاقا بائنا ومات في أثناء العدة فهل تبطل عدتها وتعتد عدة الوفاة أم لا (أجاب) لا تنتقل عدتها الى عدة الوفاة وعليها اتمام عدتها للطلاق المذكور (سئل) عن شخص حلف بالتلاق بالتاء أنه لا يفعل الشئ الفلاني قاصدا بذلك عدم الحنث وقد فعله فهل يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) نعم يقع عليه الطلاق ولو مع عدم القصد الا أن يشهد قبل الحلف أنه يريد أن يحلف بذلك من غير قصد الطلاق ويريد عدم الحنث (سئل) عن رجل له على آخرين فحلف بالطلاق أنه لا يخرج من البلدة التي هما بها الا باذنه فوفاه دينه وخرج من البلدة هل يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه طلاق لان اليمين مقيدة بحال قيام الدين فاذا أرفاه أو أبرأه بطلت اليمين (سئل) عمن قرر لزوجته قدرا معلوما في كل شهر في نظير كسوتها ولم ترض بذلك ومضى على ذلك مدة فطالبته بالقدر المفروض

(١) قوله لان الزوج يجامعها وان كانت لا تجد الخ كذا بالاصل فانظره فلعل فيه سقطا اه مصححه

تعالى ان كان فى أول النهار مسافرا لا كفارة بوجه من الوجوه وبه نأخذ (ظ) ولو نوى بعد الزوال لا يجوز فى الصيام كله بالاجماع

﴿ فصل فى النية ﴾

فى جامع الاصول وان نوى قضاء رمضان وكفارة اليمين لا يصير شارعا فى واحد منهما بالاجماع ولكن يصير متطوعا . المريض اذا نوى صوم التطوع قال مشايخنا رحمهم الله تعالى انه يقع عنه الفرض بخلاف المسافر لانه اذا قدر على الصوم صار كالصحيح أما المسافر فبقدرته على الصوم لا يخرج عن أن يكون مسافرا والسفر هو المرخص . اذا أصبح يوم الشك ناويا للافطار ثم تبين أنه من رمضان فنوى صومه قبل انتصاف النهار يجوز عندنا خلافا للشافعى رحمه الله تعالى فى صوم يوم الشك . فى الفتاوى صوم يوم الشك عن رمضان يكره فى ظاهر الجواب بالحديث ولو تبين انه من رمضان يجزئ عنه لوجود المأمور به فان كان يوم الشك هو اليوم الذى يعتاد صومه تطوعا فالافضل أن يصومه تطوعا وعن محمد رحمه الله تعالى لو كان شعبان كله مفطرا وصام يوم الشك تطوعا لا بأس به فى قولى وقول أبى حنيفة والمختار أنه يفتى فى زماننا للكل بجوازه تطوعا من غير كراهة ثم ان تبين أنه من رمضان فحكمه مر وفى الفتاوى الصغرى لا يعجل بالاكل يوم الشك فان ظهر أنه من رمضان صام ويجزيه عنه لما عرف وان قارب وقت الزوال ولم يأته الخبر أفطر وان نوى عن التطوع أجزأه وفى (ظ) قال بعضهم الافطار أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم وبه أفتى محمد بن سلمة وقال بعضهم الافضل أن يفطر الا اذا وافق يوما كان يصومه قبل ذلك وقال بعضهم يصبح يوم الشك متلوما غير آكل ولا عازم على الصوم فاذا تبين أن ذلك اليوم من رمضان عزم على الصوم لان النية فى صيام رمضان قبل الزوال جائزة وان لم يتبين أفطر لقوله عليه الصلاة والسلام أصبحوا يوم الشك مفطرين متلومين غير آكلين ولا عازمين على الصوم الا اذا كان صائما قبل ذلك فوصل يوم الشك فلا باس به والفتوى على هذا القول وفى (الخا) قال نصير الصوم أفضل وقال محمد ابن سلمة الفطر أفضل وهذا اذا لم يكن مفتيا أو قاضيا فان كان فالافضل أن يصوم عن التطوع ويفتى العامة بالتلوم والانتظار الى وقت الزوال فى (الخا) الاكل قبل الصلاة يوم الاضحى فيه روايتان والمختار أنه يكره ويكره صوم الوصال وهو أن يصوم السنة كلها ولا يفطر فى الايام المنهية والافضل أن يصوم يوما ويفطر يوما وأما صوم الوصال اذا أفطر فى الايام المنهية المختار أنه لا بأس به وعن أسد بن عبد الله قال كنت على باب الرشيد اذ خرج أبو يوسف يوم الشك وقال ان أمير المؤمنين أفطر فمن شاء أن يفطر فليفطر فقلت له ما حالك فقال هات أذنك فقال فى أذنى انى صائم من شعبان

﴿ باب الاعذار ﴾

الحرج مدفوع شرعا ومواضع الضرورة مستثناة عن قضية الاصول ولا عبرة لخوف المرض والسفر الذى يبيح الافطار ما يبيح القصر وهو ليس بعذر فى اليوم الذى أنشأ السفر فيه والمرض الذى يبيح الافطار ما يخاف بالصوم توقع الزيادة وقيل أن يصير صاحب فراش ومن العذر السفر والمرض الذى يزداد بالصوم أو يفضى الى الهلاك وحبل المرأة وارضاعها اذا أضر بالولد

عن المدة فهل يلزم الزوج ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه لعدم رضاها بما قرره لها (سئل) عن شخص حلف بالطلاق أنه لا يشكو فلانا لحاكم فهل اذا وكل وكيلا فى شكواه وشكاه للحاكم يقع الطلاق أم لا (أجاب) ان شكاه وكيله للحاكم لا يقع عليه الطلاق (سئل) عن رجل تزوج بامرأة وهى عند أبيها لم يحولها الى منزله هل يلزمه لها نفقة قبل أن يدخل بها أم لا (أجاب) نعم يلزمه لها ذلك مع عدم المانع من قبلها ولو كانت عند أبيها (سئل) عن الصبى اذا كان فى حضانة أمه وبلغ سبع سنين هل يأخذه الاب بلا تخيير للولد بين أمه وأبيه (أجاب) نعم يأخذه الاب اذا بلغ سبع سنين بلا تخيير (سئل) عن الزوجة اذا امتنعت من ارضاع الولد هل تجبر عليه أم لا (أجاب) لا تجبر الا أن لا يأخذ ثدى غيرها فتجبر (سئل) عمن قال لامرأته أنت على حرام ولم يقصد به وقوع الطلاق هل يقع به الطلاق أم لا (أجاب) نعم يقع عليه الطلاق والله أعلم (سئل) عن امرأة قالت لزوجها أبرأتك من المهر الذى لى عليك فطلقنى فلم يطلقها هل يبرأ أم لا (أجاب) لا يبرأ اذا لم يطلقها والله أعلم

الصوم والجوع الذي يخاف منه الهلاك والهرم المعجز عن الصوم أعذار مبيحة للافطار لان التكليف بالصوم لهؤلاء يؤدي الى الحرج والحرج مدفوع شرعا الا أن بين السفر والمرض نوع فرق فان المرض لا يبيح الافطار بنفسه وانما يبيح الافطار اذا خاف المريض على نفسه التلف أو ذهاب عضو من أعضائه أو زيادة المرض وانما يعرف ذلك باجتهاده أو باخبار الطبيب المسلم كالمصلي المتيمم وعنده كافر أعطاه الماء لا يقطع الصلاة بعد غرضه افساد الصلاة عليه كذا ههنا والسفر يبيح الافطار من غير هذا التفصيل ووجه الفرق أن العلة الاصلية في اباحة الفطر ليست نفس المرض بل العلة المشقة والمرض أنواع منها ما يوجب المشقة اذا صام ومنها ما لا يوجب المشقة اذا صام بل الكف عن الطعام خير من أكله فلا يصلح المرض علة لاباحة الافطار على الاطلاق وأما السفر فالصوم فيه يوجب المشقة في كل حال فيصلح أن يكون علة لاباحة الافطار والسفر ليس بعذر في اليوم الذي أنشأ السفر فيه وهو عذر في سائر الايام حتى لو أنشأ السفر بعد ما أصبح صائما لا يحل الافطار بخلاف ما لو مرض بعد ما أصبح صائما يحل الافطار لان العذر جاء من قبل الحق في الفصل الثاني دون الاول

(باب النذر بالصوم)

في الفتاوى لو قال بالفارسية اگر بافلان سخن نويم خدايرا برمن يك سال روزه ثم كلمه يجب عليه صوم سنة على ما عليه جواب الكتاب والفتوى أنه تجب عليه كفارة يمين ولو قال يك ساله روزه لا يجب عليه شئ لانه لما أدخل الهاء في سال صار عبارة عن سنة ماضية فصار كما لو قال لله علي صوم أمس وثمة لا يجب عليه شئ فكذا هذا في (الخا) أجمعوا على أن من أفطر خطأ بأن تمضمض فدخل الماء حلقه أو أكل متعمدا أو مكرها أو أفطر يوم الشك ثم ظهر أنه من رمضان يلزمه التشبه وأجمعوا على أنه لا يجب التشبه على الحائض والنفساء ولا على المريض والمسافر والاصل أن كل من صار على صفة في آخر النهار ولو كان عليها في أول النهار يلزمه الصوم كان عليه التشبه في بقية اليوم عندنا . في جامع الاصول لو التزم صوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره يصوم الخامس عشر والسادس عشر لان اليوم الخامس عشر من أول الشهر والسادس عشر من آخره . ولو صح المريض أياما ثم مات يلزمه القضاء بعدد ما صح من الايام في قول أصحابنا رحمهم الله تعالى . ذكر الطحاوي المسئلة على الاختلاف فقال عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يلزمه قضاء الجميع اذا صح يوما واحدا وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه بقدر ما أدرك وهذا غلط وانما نقل الطحاوي جواب مسئلة النذر وترك جواب هذه المسئلة وذكر أن المريض اذا قال لله علي أن أصوم شهرا فان مات قبل أن يصح لم يلزمه شئ فان صح يوما واحدا يلزمه أن يوصي بالاطعام لجميع الشهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد لا يلزمه الا مقدار ما صح فيه محمد رحمه الله تعالى قاس ايجاب العبد بايجاب الله تعالى وفي ايجاب الله تعالى لا يلزمه الا بقدر ما صح فكذا في النذر وهما فرقا ووجه الفرق أن الوسع والقدرة فيما وجب بايجاب العبد ليس بشرط لتوجه التكليف ألا ترى أنه لو التزم على نفسه ألف ألف حجة فانه يلزمه وان لم يكن في وسعه عادة ولا كذلك فيما وجب بايجاب الله تعالى لان الوسع فيه شرط لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها كذا ذكره في جامع الاصول وفي فتاوى الشيخ الامام أحمد السكتي لو قال لله علي صوم يومين في هذا اليوم يعني اليوم الذي هو

(سئل) عمن طلق زوجته ثلاثا ثم ادعى أنه طلقها قبلها طلقة وانقضت عدتها وصدقته على ذلك زوجته فهل يعتبر تصديقها ولا يقع عليه الطلاق الثلاث أم يقع ولا عبرة بالتصديق المذكور (أجاب) يقع الثلاث ولا عبرة بالتصديق المذكور (سئل) عن آكل الحشيش اذا طلق زوجته وهو سكران منه هل يقع طلاقه أم لا (أجاب) نعم يقع طلاقه زجرا له (سئل) عن رجل أعتق مستولدته هل عليها عدة وهل عليه لها نفقة العدة (أجاب) نعم عليها العدة ولا نفقة لها عليه بسببها والله أعلم (سئل) عمن طلق زوجته طلاقا بائنا دون الثلاث ثم تزوجها في العدة وطلقها قبل الدخول فهل لها عليه مهر كامل أم نصفه وهل عليها عدة أم لا (أجاب) لها عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة (سئل) عن رجل ادعت عليه زوجته أن يقرر لها نفقة القدر الفلاني بقدر يساره فادعى أنه معسر وعليه نفقة المعسرين فهل القول للزوج أم للزوجة (أجاب) القول للزوج حيث لا بينة للزوجة بيساره (سئل) عن رجل له آلة قصيرة لا يمكنه ادخالها داخل الفرج هل لها المطالبة بالتفريق (أجاب)

فيه فليس عليه الا صوم يوم ولو قال لله على حجتان في هذه السنة فتلزمه حجتان ولو قال لله على عشر حجات في هذه السنة فعليه عشر حجات في عشر سنين والفرق بين الصوم والحج أن اليوم معيار للصوم يتقدر به ويستوعبه فلا يسع صوم ان في يوم البتة والسنة ليست بمعيار للحج ولا يتقدر الحج ولا يستوعبها بل يؤدى في أيام مخصوصة منها وقد التزم عشر حجات مضافة الى سنة واحدة فصح الالتزام ثم لم يوجد الا الاداء لواحدة فبقى التسع عليه وفي جامع الاصول لو قال لله على أن أصوم شهر رجب أو قال لله على أن أحج سنة كذا فصام وحج قبل ذلك يجوز عند أبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز وان كانت عبادة مالية بأن قال لله على أن أتصدق في رجب فتصدق قبله جاز بالاجماع والفرق لمحمد بين العبادة البدنية والعبادة المالية أن هذا شروع له تعلق بالوقت ولا تعلق بالوقت للعبادة المالية وفي (ذ) في فصل النذر والكفارات اذا جعل لله تعالى على نفسه حجا أو عمرة أو صلاة أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة لله تعالى هذا على وجهين الاول أن يكون النذر مرسلا غير معلق بالشرط وفي هذا الوجه يلزم الوفاء بما سمى ولا تنفعه الكفارة بلا خلاف والوجه الثاني أن يكون النذر معلقا وأنه على وجهين أيضا ان كان شرطا يريد الحالف وجوده اما لجلب منفعة أو لدفع مضرة بأن قال ان شفى الله تعالى مريضي أو رد الله تعالى غائبي أو مات عدوي فعلي صوم سنة فوجد الشرط يلزمه الوفاء بما سمى ولا يخرج عن العهدة بالكفارة بلا خلاف أيضا وان كان شرطا لا يريد الحالف كونه فعليه الوفاء بما سمى في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجع عن هذا القول الى التخيير قبل موته بسبعة أيام وقال ان شاء خرج عنه بعين ما سمى وان شاء خرج عنه بالكفارة وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وبه يفتي بعض مشايخ بلخ نحو نصير بن يحيى وشاذان بن ابراهيم وهو قول عمر بن الخطاب وعائشة رضي الله تعالى عنهما وبه كان يفتي الشيخ الامام اسمعيل الزاهد وشمس الائمة السرخسي والصدر الشهيد فكانوا يقولون في هذا ضرورة وبلوى الناس وبهذا قال بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم . في جامع الاصول لا يصح النذر بعيادة المريض وتشييع الجنازة ونحوهما من العبادات التي ليس لله تعالى من جنسها ايجاب لان شرط صحة النذر أن يكون لله تعالى من جنس المنذور به ايجاب هذا هو المشهور وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أنه يصح لان شرط صحة النذر أن يكون المنذور به قربة وهذا لان الاصل أن يكون الانسان مكلفا بكل ما هو عبادة وقربة لانه خلق للعبادة لقوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون الا أنا وضعنا عنه بعض العبادات نظرا له فاذا التزم على نفسه فقد ترك النظر لنفسه فوجب أن يكلف لقضية الاصل ويصح النذر بالصوم والصلاة والصدقة والحج بالاجماع أما على ما روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أن شرط صحة النذر كون المنذور به عبادة فظاهر وأما في المشهور فكذلك لان لله تعالى من جنس هذه العبادات ايجابا كالحج على من استطاع والصلاة والصوم على المسلم العاقل البالغ والزكاة على الغني ولا يصح النذر بقراءة القرآن لانه ليس لله تعالى من جنسه ايجاب مقصود وفي الذخيرة رجل قال ان فعلت كذا فألف درهم من ماله صدقة ففعل وهو لا يملك الا مائة درهم فانه يلزمه التصدق بما يملك وهو قدر مائة درهم لا غير قال الصدر الشهيد في واقعاته وهو المختار وهذا لان المنذور فيما زاد على المائة لم يحصل في الملك ولا مضاف الى سبب الملك فلا يصح واذا قال لله أن أعتق هذه الرقبة وهي في ملكه فعليه أن يفي به فيما بينه وبين الله تعالى وان لم يف به

ليس لها المطالبة بالتفريق (سئل) عن المعتدة اذا أسقطت سقطا لم يبن خلقه هل تنقضي به العدة أم لا بد من ثلاث حيض (أجاب) لا تنقضي به العدة ولا بد من ثلاث حيض (سئل) عن رجل قال لامرأته ابعدي عني في غير غضب ولم يذكر الطلاق هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع الا ان نواه (سئل) عن رجل قال لامرأته لا أبيت معك في فراش واحد فهل يكون بذلك موليا أم لا (أجاب) لا يكون بذلك موليا الا بالنية والله أعلم (سئل) عن رجل قال لامرأته ان تزوجت عليك امرأة مادمت في نكاحي فانت طالق ثم أبانها وتزوجها بعد ذلك ثم تزوج عليها امرأة هل يقع عليه طلاق أم لا يقع (أجاب) لا يقع عليه طلاق لانقطاع اليمومة بالبينونة المذكورة والله أعلم (سئل) عن امرأة تزوجت برجل فوجدته مقطوع الذكر والخصيتين هل يثبت لها الخيار أم لا (أجاب) نعم يثبت لها الخيار ان شاءت رضيت وان شاءت رفعته الى الحاكم ليفرق بينهما (سئل) عمن طلق زوجته طلاقا بائنا ومهرها باق في ذمته ثم تزوجها على مهر آخر واختلعت منه عليه هل يبرأ منه أم

فهو آثم ولا يجبره القاضي عليه . نص في أيمان الكافي وفي الجامع الصغير فيمن حلف بصدقة جميع ماله ان فعل كذا فوهب جميع ماله مسكينا أو غنيا وفعل ذلك ولا مال له وكفر بالصوم ثم ان الموهوب له وهب جميع ماله له فقد خرج من نذره وكفارته . روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى في زيادات النوادر أنه لو قال لله علي أن أصوم يوم الفطر يفطر ولا قضاء عليه كما هو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى . في الفتاوى أنها لو قالت لله علي أن أصوم غدا وهي في اليوم حائض وهذا من أيام حيضها فلم تطهر غدا فعليها يوم مكانه لانا لا ندري لعل الدم ينقطع غدا

(باب الاعتكاف)

ذكر في بعض شروح الاصل لو كان المعتكف مؤذنا فصعد المئذنة من بابها وهو خارج المسجد أنه يفسد اعتكافه في قول أبي حنيفة رحمه الله وعند بعض مشايخنا وكذا ذكره الحسن عنه نصا وقال بعضهم لا يفسد ههنا في قولهم جميعا لانه معذور في هذا الخروج لاحتياجه الى سنة الاذان فصار هذا كسنة الصلاة (ع) الصائم تطوعا اذا نذر اعتكاف يوم صومه وذلك قبل نصف النهار أو بعده فلا اعتكاف عليه لان الاعتكاف المنذور لا يصح الا بالصوم فلو وجب الاعتكاف وجب الصوم وصوم هذا اليوم من أول النهار انعقد تطوعا فتعذر جعله واجبا في (ط) ما عظم من المساجد وكثر أهله فالاعتكاف فيه أفضل لان الصلاة فيه أفضل (ط) لا يجوز الاعتكاف الا بالصوم بالاتفاق . لو خرج الى عيادة المريض أو تشييع الجنازة أو الحج أو يتلقى الحاج فسد اعتكافه بالاتفاق ولو أوجب على نفسه اعتكاف شهر معين أو غير معين يدخل المسجد قبل غروب الشمس من اليوم الذي يتم به الشهر بالاتفاق . ولو قال لله علي أن أعتكف ليلتين يجب عليه ليلتان بيومهما فيدخل المسجد قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد أن يعتكف فيها فيعتكف فيها ثم يومها ثم الليلة الثانية ثم يومها ثم يخرج بعد غروب الشمس من اليوم الثاني بالاتفاق ولو قال لله علي أن أتصدق بهذه الدراهم في رجب جاز أن يتصدق في جمادى الآخرة بالاتفاق ولو قال في ذلك كله اذا جاء رجب لله علي أن أتصدق أو أصلي أو أصوم أو أعتكف لا يجوز ذلك الا في رجب بالاتفاق واذا علق هذه الاربعة بقدوم فلان من الغيبة لم يجز له تعجيلها قبل قدومه بالاتفاق لوقوع الشك في وجوبه

(باب صدقة الفطر)

الوقت المستحب لأدائها ما بعد الفجر قبل أن يصلي الامام لتصل الى الفقير فيصلي فارغ البال فهذا أفضل أوقاتها . في جامع الفتاوى أين يؤدي فطرة المماليك في ظاهر الرواية يؤدي حيث قال الحاكم وحكى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه رجع عن هذا وقال يؤدي حيث المماليك والروايات فيه مشهورة وذكره الصدر الشهيد حسام الدين في الواقعات في باب الأضحية بعلامة النون ونسب القول الاول الى أبي يوسف والثاني الى محمد ورجح قول أبي يوسف ترجيحا لمحل الوجوب دون سببه بخلاف الزكاة فانه يؤديها حيث المال لتعلق الوجوب بالمال ثمة حيث يؤدي من جزء النصاب ويسقط بهلاكه ولا كذلك هنا وفي جامع الاصول الولد بين الابوين اذا مات أحدهما أو أعسر فصدقة الفطر على الآخر بتمامها بالاجماع . وفيه

يبرأ من الاول والثاني (أجاب) يبرأ من المهر الثاني دون الاول (سئل) عن امرأة سألت زوجها أن يطلقها طلقة على باقي صداقها عليه وقدره معلوم عندهما فطلقها ثلاثا هل يقع عليه الطلاق ويبرأ من باقي الصداق أم لا (أجاب) نعم يقع عليه الثلاث ولا يبرأ من باقي الصداق عند الامام الاعظم (سئل) عن امرأة ادعت طلاقا على زوجها من مدة سابقة فأنكر وأقامت بينة وقضى بها هل عليها العدة من وقت الطلاق أم من وقت القضاء به (أجاب) عليها العدة من وقت الطلاق (سئل) عن المطلقة اذا دفعت الولد لابيه اختيارا منها هل لها أخذه منه بعد ذلك (أجاب) نعم لها أخذه منه بعد ذلك ويستمر في حضانتها الى نهايتها شرعا (سئل) عمن طلق زوجته فادعت أنها حامل هل تصدق بقولها أم لا بد من ثبوته واذا كانت تصدق بقولها هل يلزمه أن ينفق عليها الى أن تقر بانقضاء العدة (أجاب) نعم تصدق بقولها ويلزمه الانفاق عليها الى نهاية سنتين من حين الطلاق ما لم تقر بانقضاء العدة في المدة (سئل) عمن طلق زوجته وادعى بعد ذلك أنه طلقها وهو ذاهل العقل هل يقبل منه ذلك أم لا

صدقة الفطر لا تسقط بالتأخير وان طالت المدة وكذا الافتقار وهو المختار وفيه الاختلاف في تعجيل صدقة الفطر معروف ذكر في (ط) أنه يجوز تعجيلها اذا دخل شهر رمضان وهو اختيار الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وفيه اتفاق المشايخ على الجواز في خبز الحنطة والشعير واختلفوا في طريقه بعضهم قالوا يجوز بطريق العين اذا أدى منوين عن خبز الحنطة وبعضهم قالوا يجوز باعتبار القيمة وهو الاصح لان الخبز غير منصوص عليه وان كان نظير الحنطة في القوة الا أنه ليس نظيرها في القدر ولان الحنطة مكيلة والخبز موزون وفيه لا يجب على الجد اذا كان غنيا صدقة فطر ابن الابن حال عدم الاب في ظاهر الرواية لانه ليس له ولاية مطلقة فانه يجب بالاب كالاخوة وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها تجب عليه كالاب وان كان الاب حيا لكنه فقير وللاولاد جد لا تجب على الجد صدقة فطرهم بالاجماع لانتفاء السبب وهو الولاية (ط) المسافر أو المريض اذا أفطرا في رمضان لا تبطل عنهما صدقة الفطر لان سبب الوجوب موجود في حقهما وهو طلوع الفجر يوم الفطر

(كتاب الحج)

في فتاوى النصري عن جماعة من مشايخ بلخ أن الحج ليس بفريضة في زماننا قال صاحب جامع الفتاوى ذلك الزمان كان كما كان فاعرفه وانسبه الى زمانك وفي الجملة أمن الطريق من شرائط الوجوب بلا خلاف وخوف الطريق كعدم الزاد والراحلة والمختار ما قاله الفقيه أبو الليث لان الامن في الطريق اذا كان غالبا يجب والا فهو ساقط . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الحج تطوعا أعظم أجرا من الصدقة لما فيه من عناء البدن مع النفقة والصدقة أعظم أجرا من العتق لانه يستفيد به عوضا عاجلا وهو الولاء (ن) من حج مرة فأراد أن يحج أخرى فالمختار أن الصدقة أفضل لان نفعها متعد بخلاف الحج (ن) الحج راكبا أفضل من المشي كيلا يسوء خلقه بالجهد والمختار الطريق اذا كان قريبا فالافضل أن يحج ماشيا وان كان بعيدا فالافضل أن يكون راكبا

(في الجنايات)

لو لبس قميصا أو أكثر من غير ضرورة وأهرق دماله ثم تركه عليه بعدما كفر ولم ينزعه فهذا بمنزلة لبس مستقبل لا تجزئه تلك الكفارة في قولهم جميعا وعليه كفارتان . عن محمد عن أبي حنيفة ان وجد صيدا ذبحه محرم وميتة أكل الصيد لان هذا ميتة حكما والاخرى ميتة حقيقة (١) وهو قول وان أصاب لحم كلب وصيدا حيا يأكل لحم الكلب ويدع الصيد ولو وجد لحم انسان ميت وصيدا أو لحم خنزير وصيدا ذبح الصيد وأكله لانهما استويا في الحرمة لان لحم الانسان حرام حقا للشرع وحقا للعبد والصيد حقا للشرع وحرمة الخنزير أغلظ ولو وجد صيدا ومالا لانسان فانه يذبح الصيد ولا يأكل مال الانسان ترجيحا لحق العبد والخروج عن عهدة ذلك بيده ولا كذلك الخروج عن عهدة مال الغير مطلقا (ظ) أوصى بأن يعطى بعيره هذا رجلا ليحج عنه فدفع الى رجل فأكراه الرجل فأنفق الكراء على نفسه في الطريق وحج ماشيا جاز عن الميت استحسانا هو المختار ولو طاف الزيارة وهو جنب وطاف الصدر في أيام التشريق كان طواف الصدر للزيارة وعليه دم لترك طواف الصدر ودم بتأخير طواف الزيارة

(أجاب) ان كان يعرف أن ذلك قد أصابه كان القول قوله ولا يقع عليه الطلاق والا لا يقبل ويقع عليه الطلاق (سئل) عن المرأة اذا خرجت من منزل زوجها بدون اذنه بلا عذر شرعي ثم سافر الزوج وتركها على حالها ولها عليه نفقة مقررة فعادت الى منزله في غيبته هل تستحق النفقة من حين العود أم لا (أجاب) تستحق النفقة من حين العود ان استمرت في منزله (سئل) عمن حلف بالطلاق والعتق أنه لا يطأ زوجته الى أربعة أشهر فمضت المدة ولم يطأها فيها ما الحكم في ذلك (أجاب) الحكم في ذلك أنها تبين منه بطلقة واحدة (سئل) عن العبد اذا تزوج حرة وأراد طلاقها فما عليك من عدد الطلاق وما يلزمها من العدة ان كانت تحيض (أجاب) عليك ايقاع الثلاث وعدتها ثلاث حيض والله أعلم (سئل) عن الحر اذا تزوج أمة ما طلاقها وما عدتها (أجاب) طلاقها اثنتان وعدتها حيضتان (سئل) عن امرأة تزوجت برجل فوجدته مقطوع الذكر والخصيتين من مرض أصابه هل لها الخيار ان شاءت أقامت معه وان شاءت رفعت أمرها الى الحاكم ليفرق بينهما

(١) قوله وهو قول كذا في الاصل والذي في فتاوى قاضيخان أنه يأكل من أيهما شاء فراجعه كتبه مصححه

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان طواف الزيارة جنبا جعل في حكم العدم حتى لزمه القضاء ليقوم طواف الصدر مقام طواف الزيارة فيجب دم بترك طواف الصدر بالاجماع ودم بتأخير طواف الزيارة عن وقته (الخا) ان ملك الزاد والراحلة وهو صحيح البدن فلم يحج حتى صار زمنا أو مفلوجا لزمه الاحجاج بالمال بلا خلاف وأما الاعمى اذا وجد الزاد والراحلة أجمعوا أنه لا يلزمه الم يجد قائدا يقوده وهل يلزمه الاحجاج بالمال عند أبي حنيفة لا يلزمه وعندهما يلزمه . رجل أوصى بأن يحج عنه وهو في منزله ان بين مكانا يحج عنه من ذلك المكان بالاجماع ولو خرج من بلده يريد الحج فمات فأوصى أن يحج عنه يحج من حيث مات عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحج من وطنه وان خرج يريد التجارة والمسألة بحالها يحج من وطنه بالاجماع قال صاحب الفتاوى رأيت في فتاوى النصري عن الفقيه أبي جعفر أنه قال ان الحجر الاسود لما أخرج من الجنة ووضع في الركن فكل موضع بلغ ضوءه صار حراما . عن سعيد بن المسيب أنه كان اذا دخل أيام العشر لم يقلم اظفاره ولم يأخذ من شعر رأسه وشاربه تشبها قال ابن المبارك السنة لا يؤخر وبه أخذ الفقيه قال ألا ترى أنه يلبس المخيط فيها ولا يترك تشبها فكذا هذا وهو المأخوذ به . لا بأس بالعمرة في السنة كلها ما خلا خمسة أيام يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق (١) قال محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ وقول أبي حنيفة لان الصحيح أن المراد من يوم عرفة عشيته فأما غداة يوم عرفة فلا بأس بالعمرة فيها الى نصف النهار وجملة هذا في جامع الفتاوى . ذكر الفقيه أبو الليث ليس في المناسك دعاء مؤقت فأي دعاء دعا جاز هو المختار قالوا ويكثر الصلاة تطوعا ما استطاع في مسجد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم روى عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فاني آخر الانبياء وان مسجدي آخر المساجد (الخا) واختلفت عبارة مشايخنا في المأمور بالحج اذا حج قال الامام خواهرزاده عند أصحابنا رحمهم الله تعالى أصل الحج يقع عن المأمور وللآمر ثواب النفقة قال الامام السرخسي أصل الحج يقع عن الآمر والدليل على أنه لا يسقط الحج عن المأمور اذا ذبح المحرم صيدا وأكله قبل أن يؤدي جزاءه دخل ضمان ما أكل في ضمان الجزاء بالاجماع . العيب الفاحش في الهدايا والضحايا يمنع الجواز بالاجماع . اذا أحرم وفي يده صيد أمر بارساله بالاجماع . اذا قتل المحرم صيدا وضمن قيمته وهو يبلغ جذعا من الضأن وهو الذي تجزي به الاضحية أو نحوه فاشتراه وذبحه جاز بالاجماع . اذا نوى الحج عن الفرض وعن النفل أجمعوا أنه يقع عن الفرض كذا ذكر في الجامع الكبير

(كتاب النكاح)

في النوادر اذا قال جئتك خاطبا فقالت قد فعلت أو زوجتك نفسي كان نكاحا تاما (ن) طلب من امرأة زنا فقالت وهبت نفسي منك وذلك بين يدي الشهود فقبل لا يكون نكاحا لان هذا تمكين من الزنا بها بدلالة الحال لا هبة حقيقة . ولو قال لآخر بين يدي الشهود وهبت ابنتي منك فقبل كان نكاحا لعدم تلك الدلالة . في الفتاوى اذا قال عند الشهود لاجنبية راجعتك فقالت رضيت ينعقد النكاح لانه نص . في أيمان الجامع الكبير أنه لو قال لمطلقته بائنا أو ثلاثا ان راجعتك فعبدي حر ينصرف الى النكاح لانه قد يراد به النكاح والمحل ههنا لا يقبل الرجعة

(أجاب) نعم لها الخياران شاءت أقامت معه وان شاءت رفعته الى الحاكم ليفرق بينهما والله أعلم (سئل) عمن تزوج بأمة غيره ودخل بها ثم طلقها ثنتين واشتراها بعد ذلك هل له وطؤها أم لا (أجاب) لا يجوز له وطؤها حتى تنكح زوجا غيره بعد وفاء عدتها ويدخل بها ويبينها وتنقضي عدتها منه والله أعلم (سئل) عن امرأة سألت زوجها في مرض موته أن يطلقها طلقة على باقي صداقها عليه وقدره كذا وأجاب سؤالها لذلك ومات بعد ذلك وهي في العدة منه هل ترث من مخلفاته شيأ أم لا (أجاب) لا ترث والله أعلم (سئل) عمن قال لامرأته أنت طالق طالق ماذا يقع عليه (أجاب) يقع عليه طلقتان والله أعلم (سئل) عن امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال أنت طالق ماذا يقع عليه (أجاب) يقع عليه طلقة واحدة والله أعلم (سئل) عن رجل قال لامرأة أجنبية ان تزوجتك فانت طالق ثم تزوجها هل يقع عليه الطلاق أم لا وان وقع عليه الطلاق هل عليه شئ من المهر أولا (أجاب) نعم يقع عليه الطلاق ويجب عليه نصف الصداق اذا لم يدخل بها وان دخل بها فلها عليه مهر مثلها

(١) قوله قال محمد الخ كذا في الاصل ولعل في الكلام نقصا يشعر به التعليل بقوله لان الصحيح الخ فحرر كتبه مصححه

المعروفة فانصرفت اليه . اذا قال لرجل بالفارسية (دخترخويش مرادادى) فقال (دادم) فلانكاح بينهما مالم يقل الخاطب (پذيرفتم) . ولوقال (مرادة) على وجه الامر أوقال زوجى نفسك منى فقالت زوجت تم النكاح ولا يشترط جوابه بقبوله بعد ذلك لان الامر بالتزويج مقتضاه التوكيل والواحد يصلح وليا من جانب ووكيلا من جانب ومن كان بهذه المثابة ينعقد النكاح بقوله (دادم) لاغير وأما قوله (دادى) ليس بأمر بل استخبار فلا يثبت التوكيل مقتضاه فى الفتاوى كان نجم الدين النسفى رحمه الله تعالى يقول اختلفت المشايخ فى هذا الفصل وعندى يجعلون قولهم (خويشتن بوى بزنى دادى ازوى خريدى) بمنزلة الامر والامر يتضمن التوكيل . وسئل عمن قال لرجل (دخترخويش فلانه بمن دادى كفت دادم وى كفت پذيرفتم) أوقال لامرأة (خويشتن بمن دادى أوده) فقالت (دادم) فقال هو (پذيرفتم) هل ينعقد النكاح قال فيه اختلاف المشايخ عند بعضهم لا ينعقد حتى يقول (بزنى دادم) أو (بزنى ده) وعند بعضهم يكون نكاحا بدون ذكر ذلك وهو الاصح لان لفظ الاعطاء ينبئ عن التمليك والنكاح بلفظ التمليك جائز عندنا (الخا) تزوج امرأة بالعربية والزوج والمرأة يعرفان العربية والشهود لا يعرفون اختلف المشايخ فيه والاصح أنه ينعقد (ن) عن محمد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل شئ يكون فى الامة ملك رقبة هبة أوصدقة أونحوهما فهو نكاح فى الحرة وذكر فى الاصل لو قال أتزوجك بكذا فقالت فعلت صح ولا يحتاج فيه الى أن يقول الزوج قبلت (الخا) رجل وامرأة أقرا بالنكاح بين يدى الشهود بأن قالا فارسية (مازن وشوئيم) لا ينعقد النكاح بينهما هو المختار لان النكاح اثبات وهذا اظهار وهما غيران ولهذا لو أقر بمال لانسان كاذبا لا يصير ملكا له (ع) لو قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا وادعاها الرجلان فهى امرأة زيد فى قول أبى يوسف قال الصدر الشهيد حسام الدين وبه يفتى لان الاول اقرار فصح وما قالت بعد ذلك ابطال له فلا يصح (ن) اذا سميت المرأة فى الصغر باسم وفى الكبر باسم تتزوج بالاعرف حتى لو صارت معروفة بما سميت به فى الكبر فزوجت به جاز . خطب لابنه الصغير امرأة فقال أبوها لابى الزوج (دادم اين دخترا برنى بهزار درم) فقال أبو الزوج (پذيرفتم) يجوز النكاح على الاب لوجود الاضافة من الاب الى نفسه وان جرت بينهما مقدمات النكاح للابن هو المختار وهذا مما يحتاط فيه . فى فتاوى أبى بكر البخارى من له بنت واحدة اسمها فاطمة فقال وقت العقد زوجت بنتى عائشة منك لا يشير الى شخصها لا ينعقد لانه اذا لم يشر فيتعلق الحكم بالمسمى وينعقد العقد بالتسمية وليس له بهذا الاسم بنت . فى الفتاوى ولو كانت له بنتان فاطمة صغرى وعائشة كبرى فأراد أن يزوج الكبرى وعقد النكاح باسم فاطمة ينعقد النكاح على الصغرى . فى الفتاوى زوج ابنته بشهادة ابنيه ثم جحد الزوج فادعاه الاب والمرأة كبيرة فشهد ابناه له لا تقبل وقال محمد تقبل لانهما شهدا لهما لا للاب بخلاف ما اذا كانت البنت صغيرة لانهما يشهدان له ثمة لكنا نقول شهد اللاب بتنفيذ قوله فان أنكر الاب والمرأة والزوج يدعى فشهادتهما جائزة بالاجماع (س) اذا زوج بشهادة الله ورسوله لا ينعقد لعدم الشهود وعن أبى القاسم الصفار أن هذا كفر اعتقاد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يعلم الغيب . فى الفتاوى بعث الرجل خطابا الى أبى البنت فقال واحد منهم قبلت أو قبلت له لا ينعقد فان الكل خاطبون اذ المتعارف فى مثل هذه الصورة هذا وهو أن يتكلم واحد والباقون سكوت وكلهم يعدون خطابا والخطاب لا تصلح شاهدا فهذا نكاح بلا شهود والاصح أنه ينعقد وعليه الفتوى لانه لا ضرورة

والله أعلم (سئل) عمن قال لامرأته هذه بنتى وهى صغيرة ومعروفة النسب هل تقع عليه الفرقة بذلك أم لا (أجاب) لا تقع عليه الفرقة بذلك والله أعلم (سئل) عن شخص علق لزوجته أنه متى تركها بلا نفقة ثلاثة أشهر وأبرأته من قدر معين من حال صداقها عليه تكون طالقا ثم انها نشزت مدة تستغرق مدة التعليق وأبرأته عند الحاكم من القدر المعلوم المعلق على الابراء منه هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق لعدم استحقاقها للنفقة فى المدة المذكورة والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا طلقت تعتد بماذا (أجاب) تعتد بالشهور الثلاثة والله أعلم (سئل) عمن قرر لولده فى نظير نفقته وكسوته قدرا معلوما فى كل يوم فمضى مدة شهور ولم يدفع له ذلك هل لامه المطالبة عليه بذلك لكونه فى حضانتها وان امتنع عن الدفع يحبس أم لا (أجاب) لا مطالبة لها عليه بذلك لسقوطها عنه بمضى الزمان حيث لم يأذن لها فى الاستدانة عليه والانفاق لترجع عليه بنظيره والله أعلم (سئل) عمن تزوج صغيرة لا تطيق الجماع فطالبه أهلها بالدخول بها فامتنع لصغرها هل يلزمه لها نفقة وكسوة الى أن تطيق الجماع ويدخل بها أم لا (أجاب) لا يلزمه

الى جعل كلهم متكلمين خاطبين فيجعل المتكلم خاطبا والباقون شهودا بخلاف ما اذا قالوا قبلنا (ن) اذا تزوج المطلقة ثلاثا بنية التحليل ولم يشترط التحليل لا يكره بل يثاب عليه ذكره فى كتاب الحيل لانه لا طريق للتحليل الا هذا قالوا والوعيد الذى ورد فى الحديث على وجه شرط التحليل (س) تزوجها على ألفين بشرط الجمال وعلى ألف بشرط القبح صح الشرطان جميعا بالاتفاق فى (ق) فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين هذا وبين ما اذا تزوجها على ألف ان لم يخرجها وألفين ان أخرجها وجه الفرق أن ثمة وجدت المخاطرة فى التسمية الثانية لانه لا يدرى أيخرجها أم لا وههنا لا مخاطرة فى التسمية الثانية لان المرأة على صفة القبح أو الجمال لا محالة لكن لا يعرفها الزوج وجهله لا يوجب الخطر (ق) اذا تزوج أمته من رضيع فجاءت بولد فان ادعاه المولى يثبت نسبه لعدم الفراش واذا كان الزوج مجبوبا يثبت النسب من الزوج ولا يثبت من المولى وعلى الزوج كمال المهر فى قولهم جميعا . فى الفتاوى عن شيخ الاسلام أبى الحسن رحمه الله تعالى أنه قال لا تجوز المناكحة بين أهل السنة وأهل الاعتزال لانهم كفار لان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال القدرية مجوس هذه الامة وهم قدرية لانهم يقولون خالق أفعال العباد العباد فالخالق على زعمهم ليس بواحد فسموا مجوس هذه الأمة لهذا . اذا قبل أم امرأته أو امرأة ابنه أو امرأة أجنبية يفتى بحرمة المصاهرة مالم يتبين أنه قبل بغير شهوة لان الاصل فى التقبيل هو الشهوة بخلاف المس والمعانقة روى عن محمد رحمه الله تعالى أن الاشتهاء بالقلب بدون الانتشار لا يوجب حرمة المصاهرة وهو اختيار الشيخ الامام شمس الائمة السرخسى رحمه الله تعالى قالوا وهذا اذا لم يكن منتشرا قبل ذلك فان كان منتشرا فان ازداد قوة بالمس والنظر كان نظرا ومسا عن شهوة والا فلا وهذا كله فى حق الشاب فان كان شيخا أو عنينا فحد الشهوة فى حقه أن يتحرك قلبه بالاشتهاء اذا لم يكن متحركا قبل ذلك فان كان فبأن يزداد تحرك قلبه بالاشتهاء وهذه الجملة عن الشيخ الامام خواهرزاده رحمه الله تعالى حكاه عن القنى عن أصحابنا رحمهم الله تعالى والنظر الى سائر الاعضاء لا يوجب حرمة المصاهرة عند عامة العلماء . فى الفتاوى عن محمد بن الحسن أخبرنى رجل من أصحابنا عن الحسن البصرى أنه قيل له ان رجلا ليحل له أن يتزوج بابنته قال سبحان الله العظيم أيكون هذا قالوا نعم وصفوا له مخنثا فعل ذلك به قال لا يحرم ذلك قال محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ فى صرة الفقهاء لو قيل لك رجل جامع امرأة فلا يحرم عليه أمها وابنتها كيف يكون هذا فقل له هو جامع ميتة

﴿ فصل فى حرمة الرضاع ﴾

فى الفتاوى اللبن المخلوط بالطعام اذا أكله صبى واللبن غالب فالخلاف فيه بين أبى حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى معروف وأشار فى الواقعات الصغيرة أن الخلاف فيما اذا لم تمسه النار أما اذا مسته لا يثبت به الرضاع يثبت من جانب الآباء كما يثبت من جانب الامهات عند أصحابنا جميعا . فى الفتاوى فضمت البنت لسنتين أو أقل أو أكثر واستغنت عن اللبن ثم أرضعت لم يكن هذا رضاعا محرما كذا روى ابن زياد عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الخصاف عن أصحابنا قال الصدر الشهيد حسام الدين هذا خلاف قول أبى حنيفة على ظاهر الرواية لان مدة الرضاع عنده سنتان ونصف والرضاع فى مدة الرضاع محرم سواء فطم بالطعام قبل أو لم يفطم والفتوى على ظاهر الرواية وأجاب الاستاذ ظهير الدين المرغينانى كما قال الخصاف أنه لا تثبت حرمة الرضاع وزاد

فقال

ذلك ما دامت صغيرة لا تحتمل الجماع ولو سلمت اليه فى منزله ولا يدخل بها والله أعلم (سئل) عن الصغير اذا طلق زوجته أو طلق عنه وليه هل يصح ذلك أولا (أجاب) لا يصح ذلك والله أعلم (سئل) عن المريض اذا طلق زوجته ثلاثا من غير سؤالها ومات فى مرضه وهى فى العدة منه هل ترثه أم لا (أجاب) نعم ترثه والله أعلم (سئل) عن رجل حبس امرأته بدين عليها هل لها عليه النفقة وهى محبوسة أم لا (أجاب) نعم لها النفقة والله أعلم (سئل) عن رجل مات عن أم ولده الحامل منه هل لها النفقة فى ماله أولا (أجاب) نعم لها النفقة فى ماله حتى تضع والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا طلقت وتزوجت فى أقل من أربعين يوما هل يصح التزويج أولا (أجاب) لا يصح مالم تمض عليها ثلاثة أشهر ويفرق بينهما والله أعلم (سئل) عن امرأة سألت زوجها أن يطلقها على صداقها وعلى نفقة ولدها منه مدة معلومة ثم انها دفعت الولد لابيه وأنفق عليه مدة هل له الرجوع عليها أم لا (أجاب) نعم له الرجوع ان كانت المدة معلومة والله أعلم (سئل) عمن تزوج امرأة مضقة وضقها قبل الدخول

فقال لو مضت مدة الرضاع وهو لم يستغن بالطعام بل يشرب اللبن ويطلبه يثبت الرضاع وكان يقول العبرة للغذاء وضرب المدة لمعنى آخر وهو قطع الخصومة بقول من تشهد له المدة عند الاختلاف فى الفطام وعدمه فيقضى بقول من تشهد له المدة ومعنى الاستغناء هو الاكتفاء فهو المعتبر فى الباب فاذا تعود الطعام واكتفى به لا تثبت الحرمة برضاعه بعد ذلك قالوا والواجب للنساء أن لا يرضعن كل صبى من غير ضرورة فان فعلن فليحفظن وليكتبن احتياطا . فى الاجناس تزوج بامرأة ولم تلد منه قط ونزل بها لبن فهذا اللبن لها دون زوجها حتى لو أرضعت به صبيا لا يحرم على ولد هذا الرجل من امرأة أخرى فى الاجناس لا أجرة على والد الصبى بعد سنتين فى قولهم جميعا ولو كانت مدة الرضاع سنتين ونصفا عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى . من غريب المسائل رجل زوج ثلاث أخوات له نسبا وأمه من رجل فى عقدة جاز وهذا ولد جارية كانت بين ثلاث رجال فادعوه فثبت نسبه منهم وكان لكل واحد منهم بنت لان هذه الجارية أمه فصرن أخواته من النسب وهن لامه أجنبيات وكذا بعضهن لبعض فزوجهن جميعا وأمه من رجل . رجلان تزوج كل واحد منهما أم صاحبه فولدت كل واحدة ابنا فكل واحد من الابنين عم صاحبه ولو تزوج كل واحد بنت الآخر فولدت كل واحدة ابنا فكل واحد منهما خال صاحبه (م) اذا عرفت هذا لا يخفى عليك حكم النكاح . رجل تزوج امرأة وزوج امها ابنه فولدتا ابنين فان ابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال ابن الاب ولو تزوج الاب الام وزوج بنتها ابنه فان ابن الاب عم ابن الابن من قبل أبيه ويكون أيضا خالا من قبل أمه أما ابن الابن فانه ابن الاخ من قبل الاب وابن الاخت من قبل الام (ع) غلام أدرك صحيح العقل ثم جن جنونا مطبقا جاز فعل أبيه فى النكاح وغيره وفى عود الولاية اختلاف عند أبى يوسف لا تعود وعند محمد تعود وعن الفقيه أبى بكر الميدانى أن على قول علمائنا الثلاثة تعود ولاية الاب بلا خلاف الاب اذا جن أوعته لا تثبت الولاية للابن على ماله على قول الكل وهل تثبت ولاية التزويج عليه فعلى قول من يقول تعود الولاية للاب فى المسألة المتقدمة تثبت الولاية للابن هنا وهو الصحيح لقيام الحاجة والعجز . وفى فتاوى أبى بكر محمد بن الفضل البخارى القاضى يلى تزويج الصغيرة التى لا ولى لها ان شرط ذلك فى عهده والا فلا لانه مستفيد الولاية من السلطان فان زوجها ولم يكن فى عهده ثم أذن له السلطان فاجاز ذلك النكاح لم يجز قال الصدر الشهيد حسام الدين الصحيح أنه يجوز . اذا غاب الولى الاقرب للصغيرة غيبة منقطعة يزوجها الابعد لزوال المانع والاختلاف فى التقدير معروف والصحيح ثلاثة أيام وهى مسيرة سفر كذا ذكره الصدر الشهيد حسام الدين فى شرح مختصر الكافى قال ويفتى به وهو موافق لما قالوا انها مقدرة بعدم الانتظار لان الانتظار أياما قليلة معتاد وأياما كثيرة غير معتاد وأدنى مدة الكثير هذا

(نوع فى تزويج الاب والجد)

بالغة قال لها أبوها أزوجك ولم يذكر الزوج والمهر فسكتت فزوجها فقالت لا أرضى لا ينفذ النكاح عليها ولها أن ترد لان مع جهالتها لا يتم الرضا وان ذكرهما نفذ ولم يصح ردها بعده لانه تم الرضا وان ذكر الزوج دون المهر ان وهبها نفذ وان زوجها بمهر مسمى فلا لانه اذا وهبها فتمام العقد يكون بالتزويج والمرأة عالمة به فتم الرضا أما اذا زوجها بمهر مسمى فتمام العقد بالزوج وذكر البدل وهى غير عالمة بالبدل فلا يتم الرضا بهذا العقد هذا اذا أخبرها قبل العقد

وعادت الى الاول هل تعود بثلاث طلقات أو باثنتين (أجاب) تعود اليه باثنتين لان الزوج الثانى لا يهدم الا بالدخول ولم يحصل والله أعلم (سئل) عمن قال لزوجته أنت معى فى الحرام ماذا يلزمه بهذا القول (أجاب) تحرم عليه بذلك ويكون طلاقا بائنا والله أعلم (سئل) عمن زوج ابنته القاصرة من آخر وخلا بها الزوج فوجدته عنينا هل للولى أن يرفع الزوج الى الحاكم ليؤجله سنة أو ينتظر بلوغ الزوجة (أجاب) للزوجة المرافعة للحاكم اذا بلغت والله أعلم (سئل) عمن قال لامرأته أنت حرام على كامى وأختى هل تطلق زوجته أم لا (أجاب) ان نوى الطلاق طلقت وان لم ينو شيأ فهو ايلاء والله أعلم (سئل) عمن طلق زوجته وله منها ولد ثم تزوجت بأجنبى وطلبت الولد من الاب لتنظره فامتنع هل يجبر على ارساله لها أولا (أجاب) لا يجبر على ذلك والله أعلم (سئل) عن شخص طلق زوجته ثلاثا وتزوجت بغيره وطلقها فأراد الاول ردها فقالت له لم يطأنى الثانى هل يقبل قولها فى عدم الوطء ولا تحل للاول أولا يقبل وتحل (أجاب) نعم يقبل قولها فى عدم الوطء الثانى والله أعلم (سئل) عن النائم اذا

فلو زوجها ثم أخبرها فسكتت فان لم يذكر الزوج والمهر وهو الوجه الاول قال الفقيه أبو نصر ينفذ وفرق بينه وبين ما اذا أخبر على هذا الوجه ثم زوجها المختار أنه لا فرق بينهما فلا ينفذ في الوجهين . في الفتاوى قال لبنته البكر ان فلانا يخطبك فقالت لا تزوجني منه فاني لا أريده فزوجها منه فسكتت جاز هو الصحيح لان السخط في زمان لا يمنع الرضا بعده ولو قالت حين أخبرت قد كنت قلت لا أريد فلانا ولم ترد على هذا لم يجز النكاح لانها أخبرت عن إبائها . بالغة زوجها أبوها فبلغها الخبر فقالت لا أريد الزوج أو قالت لا أريد فلانا يعني الذي أخبرت أنها زوجت منه فالمختار أنه يكون ردا في الوجهين

﴿ نوع في تزويج غير الاب والجد ﴾ (ن) غير الاب والجد ولي حال عدمهما واذا زوج أحدهما فالاحتياط أن يعقد مرتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير تسمية لانه يحتمل أن يكون في المهر المسمى نقصان فلا يصح النكاح فيصح الثاني بمهر المثل ولان الزوج ربما حلف بطلاق امرأة تزوجها بلفظة ان تزوجت أو كل امرأة أتزوجها يصح الثاني فتحل المرأة له وكذلك المختار ان كان المزوج أبا أو جدا للعنين جميعا عندهما وعند أبي يوسف للعنين الثاني النساء اللواتي هن من قوم الاب لهن ولاية التزويج عند عدم العصبات باجماع أصحابنا كالاخت والعمة وبنت الاخ وبنت العم . مولى العتاقة يزوج وهو آخر العصبات ذكرا كان أو أنثى في قولهم جميعا . في التزويج الوليان اذا استويا فايهما زوج جاز ولا يفسخ الآخر ولو زوجا نفذ السابق وبطل الآخر قال عليه الصلاة والسلام اذا زوج الوليان فالسابق أحق واذا وقعا معا أو لا يدرى أيهما أول لم يجز شئ منهما لان السابق لا يعرف الا بالتحري وهو لا يجري في الابضاع . في جامع الفتاوى وأحاله الى (ن) غير الاب زوج الصغيرة من رجل جده معتق قوم أو كان كافرا ولها أبوان أو آباء أحرار مسلمون فادركت فأجازت لم يجز لان هذا النكاح لم يقع موقوفا لعدم كفاءة الزوج لها وغير الاب لا يملك التزويج من غير كفء . حر زوج عشر نسوة على التعاقب بغير اذنهن فبلغهن فأجزن لا يجوز الا نكاح التاسعة والعاشرة لان الموقوف ليس الانكاحهما لان الاقدام على الخامسة رد للانكحة الموقوفة في الاربعة الاولى وكذا الاقدام على التاسعة رد للاربعة الثانية . لو قالت بلغني الخبر يوم كذا فرددت فقال الزوج بل سكت فالقول قوله نظيره اذا قال الشفيع طلبت حين علمت بالشراء وقال المشتري ما طلبت فالقول قول الشفيع ولو قال الشفيع علمت منذ كذا فطلبت فقال المشتري ما طلبت فالقول قول المشتري والفرق في ذلك أن الشفيع اذا قال طلبت حين علمت فعلمه للقاضي ظهر في الحال وقد وجد الطلب للحال فكان القول قوله أما اذا قال علمت منذ كذا فقد ظهر علمه للقاضي منذ كذا باقراره وطلبه منذ كذا لم يثبت فلا بد له من الاثبات كذا ههنا . في (الخا) في المسئلة الاولى لو كان عندها قوم ولم يسمعوا منها رد اوهي بالغة لا يقبل قولها اني رددت النكاح حين زوجها الاب وهي بالغة وأقامت البينة على ذلك قال الصدر الشهيد الصحيح أن البينة لا تقبل . ولو زوج الصغيرة غير الاب والجد فقالت بعد ما أدركت قد اخترت نفسي حين أدركت لا يقبل قولها لانها تريد ابطال ملك ثابت عليها حالا وكانت مدعية صورة ومعنى لو أدركت فقالت لا أرضى ثم قالت قبل أن يفرق القاضي بينهما رضيت جاز وبقيا على النكاح بخلاف البكر البالغة اذا بلغها الخبر بالنكاح فردت ثم أجازت حيث لا يجوز لان الرد هناك قد تم لعدم الحاجة الى تفريق القاضي فبطل النكاح أما ههنا بخلافه (م) (١) رضا القلب لا يبطل خيار البلوغ . عن محمد بن الحسن ينبغي أن تختار

طلق زوجته في حال النوم هل يقع عليه طلاق أولا (أجاب) لا يقع طلاقه والله أعلم (سئل) عمن طلق زوجته طلاقا بائنا وصدر بينه وبينها اقرار بعدم الاستحقاق هل يدخل في ذلك نفقة العدة أولا (أجاب) لا تدخل وتلزمه والله أعلم (سئل) عمن قرر لزوجته في كل يوم قدرا معلوما في نظير نفقتها ورضيت منه بذلك فأراد الرجوع عن التقرير وأراد أن ينفق عليها ما تحتاج أصنافا فهل له ذلك أم لا (أجاب) له الرجوع في التقرير وله أن ينفق عليها بقدر الحال والكفاية والله أعلم ۞ قال العلامة المرتب لهذه الفتاوى الظاهر أن محل صحة رجوعه عن التقرير اذا تغير السعر بعد التقرير أما اذا لم يتغير فلا قال في الخانية ولو صالحت المرأة زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم ولا يلتفت اليه الا اذا تغير سعر الطعام ويعلم أن ما دون ذلك يكفيها هذا وقد ظهر الفرق لمولانا المرتب المذكور بين مسئلة هذه الفتوى ومسئلة قاضيخان فان مسئلة الفتوى فيما اذا أراد أن يطعمها بعد التقرير فانه صحيح لانه رجوع عن التقرير ومسئلة قاضي خان محلها ذا على عدم

(١) قوله رضا القلب كذا في الاصل وحرر المقام كتبه مصححه

To: www.al-mostafa.com

مع رؤية الدم حتى لو أدركت فى جوف الليل يجب أن تقول بلسانها فسخت وتشهد اذا أصبحت وتقول رأيت الدم بالليل وفسخت النكاح لانها لم تصدق لما مر (١) القاضى فلها الخيار على أظهر الروايتين وهى المأخوذ بها وهذه الجملة فى جامع الفتاوى . وفيها لو وكلت رجلا ليزوجها بألف فزوجها بخمسمائة وأخبرها به فقالت لا يعجبنى هذا فقال الوكيل لا يكون الامر الا كما تريدين فقالت عند ذلك رضيت صح بذلك المهر لان قولها لم يعجبنى لم يكن ردا فلما قالت رضيت صادف عقدا موقوفا فجاز (ن) وكل رجلا ليزوجه امرأة نكاحا فاسدا فزوجه جائزا لم يجز بخلاف ما لو وكل بالبيع الفاسد لان التوكيل بالنكاح الفاسد ليس بتوكيل بالنكاح الصحيح لان النكاح الفاسد ليس بنكاح حتى لا يفيد الحل ولا يجوز طلاقها ولا ظهارها الى غير ذلك فان لم يصر المأمور به وليا لم ينفذ تصرفه كأنه لم يأمره بتزويج قط وأما البيع الفاسد بيع لما عرف وصار الوكيل وكيلا بالبيع فاذا باع جائزا فقد خالف الى خير (س) لو قال لرجل زوج بنتى هذه رجلا ذا دين وعلم بمشورة فلان وفلان فزوجها من رجل بهذه الصفة بدون مشورتهما جاز لحصول ما هو المقصود

﴿ نوع فى النكاح بغير ولى ﴾ (ن) امرأة جاءت الى القاضى فقالت انى أريد أن أتزوج وليس لى ولى ولا يعرفنى أحد فللقاضى أن يأذن لها بالنكاح لانه لو كان لها ولى فله ان يأذن لها لما عرف فهذا أولى وأجاب القاضى الامام أبو على السغدى أن من ابتلى بهذا فالاولى أن يعقد ولا ينتظر حتى يرفع الامر الى القاضى لانه صح رجوعه عن محمد رحمه الله تعالى شفعوية المذهب زوجت نفسها من شفعوى أو حنفى بغير ولى يجوز وهذا أدب المفتى لو سئل ما الحكم عند الشافعى يكتب كذا عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى

﴿ نوع فى الفضولى ﴾ (ن) لو زوج رجلا امرأة فبلغه فقال نعم ما صنعت أو أحسنت أو أصبت بارك الله لنا فيها فهى اجازة هو المختار لان هذا يستعمل فى الاجازة غالبا فى الفتاوى قبول التهنئة وقبول المهر اجازة وقبول الهدية ليس باجازة . رجل زوج رجلا امرأة بغير أمرها فبلغها فقالت بالفارسية (بدنيست) هل يكون اجازة قال محمد بن سلمة ليس هذا باجازة وقال محمد أبو نصر هذا عندى اجازة قال أبو الليث وبه نأخذ . سئل أبو بكر عن امرأة تزوجها رجل بشهادة شاهدين ثم أنكرت المرأة النكاح وتزوجت بآخر ومات شهود الاول فهل للزوج الاول أن يخاصمها ويحلفها قال ليس له أن يخاصم المرأة دون زوجها لان اقرار المرأة للاول بعد ما تزوجت الثانى لا يجوز فلما لم يجز اقرارها ليس له أن يخاصمها ما لم يحلف زوجها الثانى على علمه فان حلف برئ وان نكل عن اليمين فله أن يخاصم المرأة ويحلفها قال الفقيه هذا الجواب على قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفى قول أبى حنيفة رحمه الله أنه لا يمين فى النكاح والفتوى على قولهما . عن أبى القاسم قال رأيت فى كتاب نصر بن يحيى عن أبى يوسف أن المال لا يعتبر فى الكفاءة قال أبو القاسم وأنا أفتى به قال الفقيه قول أبى القاسم أعجب الىّ وبه نأخذ . عن أبى بكر فى امرأة تزوجت بغير اذن وليها غير كفء قال النكاح قد انعقد ولا يحل للمرأة أن تمنع نفسها منه ولوليها أن يخاصم قال الفقيه وبه نأخذ (ن) عن أبى نصر فى رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا فجاءت بولد عن أى وقت يعتبر قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى من وقت التزوج الى ستة أشهر وفى قول محمد رحمه الله من وقت الدخول الى ستة أشهر قال الفقيه وبه نأخذ ولو كان النكاح صحيحا فجاءت به لستة أشهر فصاعدا من وقت التزوج يثبت النسب فى قولهم

الطاقة على فرضه لها أولا فبينهما فرق ظاهر (٢) فلا يحتاج الجواب للعلم عما زاد فيه بما ذكرنا (سئل) عن زوج المطلقة هل يلزمه الكسوة لمطلقته مادامت فى العدة مع النفقة أولا (أجاب) نعم تلزمه اذا كانت العدة طويلة ممتدة الطهر والله أعلم (سئل) عن رجل له أمة استولدها ومات عنها هل تتزوج بلا عدة أو عليها العدة (أجاب) عليها العدة منه وهى ثلاث حيض ان كانت تحيض والا ثلاثة أشهر والله أعلم (سئل) عمن مات عن زوجته وله منها ولد صغير فى حضانتها فارادت أن تسافر به الى بلد تسكن بها هل لها أن تسافر به أو يؤخذ منها ويعطى الى غيرها ممن له حق الحضانة (أجاب) ان أرادت السفر به الى بلدها وقد كان الزوج تزوج بها منها فلها أن تسافر به والا يؤخذ منها ويعطى لمن له حق الحضانة والله أعلم (سئل) عن امرأة توفى عنها زوجها وهى حامل فوضعت بعد وفاة الزوج فى يوم توفى فيه هل تنقضى عدتها بالوضع المذكور أولا (أجاب) نعم تنقضى عدتها منه بالوضع المذكور والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج امرأة غنية

(١) لعل هنا سقطا من الناسخ فان الكلام غير مرتبط بعضه ببعض والاصل الذى بيدنا سقيم فارجع الى أصل سليم كتبه مصححه

(٢) قوله فلا يحتاج الجواب الخ كذا فى الاصل ولعل فى العبارة تحريفا فانظر وحرر كتبه مصححه

ولها جوار ملكها هل يلزم الزوج الانفاق على الجوارى أولا (أجاب) يلزمه الانفاق على جارية واحدة ان كان غنيا والله أعلم (سئل) عمن يمتنع عن الانفاق على زوجته هل يحبسه الحاكم حتى يفرض لها ما يكفيها أم لا (أجاب) نعم للحاكم ذلك (سئل) عن رجل قرر لزوجته فى كل شهر قدرا معلوما فى نظير كسوتها عليه ورضيت منه بذلك وانفصل بحكم حاكم حنفى واختارت بعد ذلك أن ترجع وتطلب منه الكسوة أصنافا تناسبها فهل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها أن ترجع ولو بعد الحكم وتطلب كفايتها من الذى يناسبها بقدر الحال (سئل) عمن غاب عن زوجته وتركها بلا نفقة وله مال عند واحد وسألت القاضى أن يفرض لها فى ماله بقدر الكفاية ويأمر من عنده المال بدفع ذلك لها فهل يجيبها الحاكم الى ذلك أولا (أجاب) نعم يجيبها الى ذلك ان كان القاضى عالما بالزوجة وبالمال أو يصدق من عنده المال على ذلك حيث لم يكن فى علم القاضى ذلك (سئل) عن شخص طلق زوجته وله منها ولدان قرر لهما فى نظير ما يحتاجان اليه من اللوازم الشرعية فى كل يوم قدرا معلوما لمدة معلومة وأقامها حاضنة لهما

(١) قوله يكن الفائت كذا فى الاصل الذى بيدنا ولعل فيه نقصا وتحريفا ووجه الكلام والله أعلم ولم يكن الغائب واجبا الخ فحرر كتبه مصححه

جميعا سواء دخل بها أو لم يدخل . فى الفتاوى تعتبر الكفاءة فى الحرفة هو المختار قالوا الحسيب يكون كفأ للنسيب حتى ان الفقيه يكون كفأ للعلوى غير الفقيه لان شرف العلم راجع . القدرة على ايفاء جميع المهر ليست بشرط بلا خلاف . عن محمد رحمه الله تعالى المعتبر فى القدرة على النفقة نفقة سنة لان النبى صلى الله عليه وسلم كان يدخر لعياله نفقة سنة والقياس نفقة شهر مع القدرة على المهر اعتبارا لاقل ما يقضى به القاضى فى النفقات وهو المأخوذ به . اذا تزوجت بغير كفء فللولى رفع الامر الى القاضى ليفسخ وان لم يكن ذا رحم محرم منها كابن العم هو المختار لان حق الخصومة للولى دفعا للعار وهو ولى لها وفى الشروح فسخ النكاح لعدم الكفاءة لا يكون الا عند القاضى لانه يفسخ لنقصان يمكن فيه فأشبه الرد بالعيب وقبل التفريق أحكام النكاح قائمة فاذا فرق لعدم الكفاءة كانت الفرقة بغير طلاق لانه تفريق لدفع الضرر عن الاولياء بغير طلاق حقيقة ولا مهر لها ان لم يدخل بها

﴿ فصل فى تزويج الفضولى ﴾

فى فوائد نجم الدين النسفى رحمه الله تعالى عن استاذه شيخ الاسلام أبى الحسن أنه سئل عمن قال كل امرأة أتزوجها فهى طالق ثلاثا ان فعلت كذا وقد فعل ذلك قال يعقد له فضولى وهو يجيز بالفعل فلا يحنث قال وعلى هذا أدركنا مشايخنا وأساتذتنا رحمهم الله تعالى قال نجم الدين النسفى علماء السلف اختلفوا فى الجواب منهم من حنث بالقول والفعل ومنهم من لم يحنث بهما ومنهم من لم يحنث بالفعل لان الحالف لم يحنث نفسه الا بالعقد وانه غير عاقد اذا أجاز بالفعل أصلا لان الفعل ليس من جنس العقد فقد حكى نجم الدين الحكاية والمناظرة التى جرت بخارى بين الشيخ الامام أبى أحمد العياضى والشيخ الامام محمد بن ابراهيم الميدانى يومين وحاصلها اتفاق الجميع على عدم لزوم الحنث بالاجازة فعلا وهو بعث المهر اليها أو الى وليها اذا كانت صغيرة . ولو قال كل امرأة تدخل فى نكاحى فهى طالق ثلاثا قال بعضهم يجب أن تطلق وان أجاز نكاح الفضولى فعلا وقال بعضهم لا وهو المختار

﴿ فصل ﴾

(ن) تزوج امرأة على ألف درهم نقد البلد فكسدت فعلى الزوج قيمتها يوم كسدت هو المختار والمختار فى زماننا أن يكون العقد بالذهب أو الفضة لعدم تغيرهما . فى الفتاوى (ع) لو تزوجها على هذه الاثواب العشرة فاذا هى أحد عشر فان كان مهر مثلها أجود العشرة وزيادة فلها أجود العشرة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وبه يفتى لان المهر احدى العشرتين أجودهما أو ردئهما فصار كما لو تزوجها على أحد هذين العبدين وجوابه كذلك ثمة فان وجدها تسعة فلها التسعة لا غير عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وبه يفتى فرق بين هذا وبين ما اذا تزوجها على هذه الاثواب العشرة الهروية فاذا هى تسعة حيث كان لها التسعة وثوب آخر هروى وسط بالاجماع لان فى المسئلة الاولى الملفوظ ثوب مطلق وانه لا يصلح مهرا لجهالته حتى لو تزوج امرأة على ثوب مطلق يجب مهر المثل (١) يكن الفائت واجبا لعدم صحة تسميته وفى المسئلة الثانية الملفوظ ثوب هروى وانه يصح مهرا دينا فى ذمته ومتى وجب تنصيف المهر بالطلاق قبل الدخول وهو هالك تعتبر قيمته يوم قبضه بالاجماع فى جامع الاصول تزوج امرأة على عتق اختها أو على طلاق فلانة أو

قصاص له عليها يجب مهر المثل بالاجماع لان الموجب الاصلي في باب النكاح مهر المثل . اذا اختلف ورثة الزوجين في أصل التسمية قالوا يفتى بمهر المثل على قولهما في (الخانية) وانما يصار الى المسمى اذا كانت التسمية صحيحة من كل وجه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن وجه عندهما . الاختلاف متى وقع بين الزوجين في وصف المهر فالقول قول الزوج بالاجماع كما اذا اختلفوا في قيمة العبد المهور بعد موته . الزيادة المنفصلة المتولدة من المهر ان كانت بعد القبض لا تتنصف وتمنع تنصيف الاصل بالاجماع وعليها نصف قيمة الاصل يوم القبض . في خلوة الجامع العنة لا تمنع صحة الخلوة بالاجماع وكذا الجب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى . أجمعوا على أن الرجل اذا أخذ يداعر أته وهي جالسة بين النسوان وأدخلها في بيته ليجامعها والنساء يعلمن جاز ولم يكره قال بعض العلماء وجدت الرواية أنه يكره في هذه الصورة وان كان معها في البيت جارية المرأة اختلف المشايخ فيه والفتوى على أنها تصح وان كانت معها جارية الرجل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تصح الخلوة وقال محمد رحمه الله لا تصح . ولو قالت زوجت نفسي منك بألف فقال الزوج قبلت بالفين فعلى الزوج ألفان ان قبلت الزيادة وان لم تقبلها حتى تفرقا جاز النكاح بالالف ويجب أن يكون هذا على قولهما بناء على أن ألفين ألف وزيادة وعليه الفتوى (ع) تزوجها على ألف الى سنة ثم أراد الدخول قبل السنة قبل أن يعطيها شيأ فان شرط ذلك في العقد جاز وان لم يشرط فكذلك عند محمد كما في البيع وقال أبو يوسف القياس كذلك لكن في الاستحسان ليس له ذلك لانه أمر فاحش وهذا بخلاف ما اذا أدى المعجل من المهر فان له أن يدخل لان الدخول عند أدائه مشروط عرفا فيكون كالمشروط نصا أما اذا لم يؤد شيأ والكل يكون مؤجلا فالدخول غير مشروط لا نصا ولا عرفا فلم يكن له أن يبنى بها استحسانا على قول أبي يوسف والفتوى على هذا . في الفتاوى اذا سلمت المرأة نفسها بدون قبض المهر ثم أرادت أن تمنع نفسها حتى تقبض مهرها وقد دخل الزوج بها فالخلاف فيه معروف والمختار أنه ليس لها ذلك ولكن لها أن تطالب الزوج بالمهر المعجل كالبائع اذا سلم المبيع قبل قبض الثمن فانه لا يملك استرداد المبيع وله أن يطالبه بالثمن (ن) المختار أنه ليس له أن يخرجها من بلدها الى بلدة أخرى لفساد الزمان وله أن يخرجها من المدينة الى القرية ومن القرية الى المدينة (١) ثم في كل موضع يثبت من نقص المهر للاب أقلها . والمختار أنه ينظر الى معجل مثلها من مثله عرفا والتقدير بنصف المسمى غير مأخوذ به لانه قد يكون المهر خمسين ألف دينار ولا يعجل الا الاقل من الالف . والمختار أن ما كان من متاع البيت سوى ما يجب لها على الزوج فالقول فيه قول الزوج انه من المهر وما كان مما يجب عليه من الثياب ومتاع البيت فليس له أن يحسبه من المهر لان الظاهر يكذبه (س) تزوجها وبعث اليها هدايا وعوضته المرأة على ذلك ثم فارقها وقال اني بعثت اليها ذلك عارية وأراد أن يسترد فالقول قوله ولكل واحد منهما ما أعطى

(فصل في هبة المهر وابرائه)

(ب) اذا قال الزوج لامرأته غفر الله لك وجزاك خيرا وقد وهبت لي المهر فقالت أرى بخشيدم أرى بخشيدم فقال الزوج اشهدوا فقالت أرى كواديا شيد أرى كواديا شيد فهذا الكلام يحتمل الرد والتقرير ولا يفرق بينهما الا الشهود فبأي وجه شهدوا يقضى به كذا ذكر فيه والمختار أن

وأسقط حقه من طلبهما منها الطول المدة سواء كانت عزبا أو متزوجة هل اذا تزوجت للاب أخذهما مع عدم من يقدم عليها أو يمنع من ذلك الاشهاد عليه كما ذكر (أجاب) نعم له أخذهما ولا يمنع من ذلك الاشهاد المذكور (سئل) عن شخص غني له ولد بالغ فقير هل يلزمه أن ينفق عليه ويكسوه أم لا (أجاب) نعم يلزمه ان كان الابن عاجزا عن الكسب (سئل) عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يسكن مع فلان ما دام في هذه الدار فانتقل فلان مدة وعاد الى الدار هل له أن يسكن معه ولا حنث عليه (أجاب) نعم له أن يسكن معه ولا حنث عليه (سئل) عن امرأة طلقت فسألت من الحاكم أن يقرر لها ولولدها نفقة على زوجها في كل يوم قدرا معلوما فامتنع الزوج من ذلك وقال أنا أنفق عليهما بقدر الحال والكفاية فهل يجبره الحاكم على التقرير ويقرر عليه بدون رضاه (أجاب) لا يجبره الحاكم على التقرير ولا يقرر عليه

(١) قوله ثم في كل موضع يثبت من نقص المهر للاب أقلها كذا بالاصل وحرره من أصل صحيح اه مصححه

هذا يكون اقرارا الا اذا قامت دلالة الكره والاستهزاء . في الفتاوى لو وهبت مهرها من الزوج فقال هو بعد ذلك اشهدوا أن لها علي كذا من المهر فاختيار الفقيه رحمه الله تعالى أنه يجوز اقراره فيجعل كان الزوج زاد لها مهرا بمقتضى هذا الاقرار وهي قد قبلت تصحيحا لتصرفه عند امكان ذلك وانما شرطنا قبولها لان الزيادة في المهر لا تصح الا بقبولها . في الواقعات الصغيرة اذا أحالت المرأة انسانا على الزوج أن يؤدي المهر اليه ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح لانه صار حقا للمحتال له وهو من حيل أهل سمرقند . اذا ادعت ألفين والزوج ألفا وما ادعته مهر مثلها أو أقل منه فلها ما تدعيه فان كان مهر مثلها أقل مما ادعته وأقل مما أقر به الزوج فلها ما أقر به وان كان أقل مما ادعته وأكثر مما أقر به الزوج فلها ما بين بعد ما تحالفا ويبدأ بالتحالف من الزوج وعليه الفتوى وهو قولهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى . في فتاوى الصاعدي اذا مات وترك ابنا صغيرا فرباه الاب فلما كبر خاصمه في مهر أمه فقال الاب أنفقت عليك حصتك من مهر أمك صدق في مهر مثله

(فصل في الاختلاف بين الزوجين في المهر والنكاح)

(ن) تزوجت بزوج ثم أنكرت نكاحه وتزوجت بآخر وقدمات شهود الاول فليس للزوج أن يخاصمها لان المخاصمة للتحليف والمقصود منه النكول ولو أقرت صريحا بعد ما تزوجت بآخر لم يعتبر اقرارها على الزوج . في واقعات الناطفي أقام بينة عليها أنه زوجها أبوها منه قبل بلوغها وأقامت هي على أنه زوجها بعده من غير رضاها فبينتها أولى لانها تثبت أمرا حادثا وهو البلوغ فكانت أكثر اثباتا ثم يثبت فسخ النكاح ضرورة . في الفتاوى اذا أنفق على المطلقة ثلاثا في العدة بشرط أن تتزوج به بعد العدة ثم أبت ان شرط ذلك نصا ورضيت به فله أن يرجع عليها بمثل ما أنفق لانه أنفق بشرط فاسد وان لم يشرط نصا لكنه معلوم عرفا قال بعضهم يرجع وبعضهم لا قال الصدر الشهيد الصحيح أنه لا يرجع لانه أنفق على قصد التزوج عادة لا على شرط التزوج وذكر في الواقعات الصحيح أنه يرجع عليها (ن) لو زعم الاب بعد موت البنت أن الجهاز المبعوث معها كان عارية والزوج ينكر فالبينة على الاب لان الظاهر شاهد للزوج والمختار للفتوى أن ينظر الى العرف فان كان العرف مستمرا بأن يبعث الاب الاشياء جهاز الا عارية كما في ديارنا يحكم به وان كان العرف مشتركا فالقول قول الاب

(فصل في نكاح الارقاء)

لو تزوجت بغير اذن مولاها فوطئها المولى فقد انفسخ وكذا لو قبلها بشهوة علم به أو لم يعلم (ك) سئل نجم الدين النسفي عمن له معتقة وطلب منه عبده أن يزوجها منه فأبى ثم بعد أيام شفعوا اليه أن يأذن لعبده في التزوج فقال دستوري دادمش كه كسي را بزني خواهد ولم يعين امرأة فتزوج بتلك المعتقة وقال المولى لا أرضى بهذا العقد أجاب بأن النكاح صحيح لان الاذن العام يرفع النهي الخاص أولا (ح) رجل اشترى جارية ثم زوجها قبل القبض ان تم البيع جاز النكاح وان انتقض بطل في قول أبي يوسف خلافا لمحمد والمختار قول أبي يوسف لان البيع متى انتقض قبل القبض ينتقض من الاصل معنى فصار كأنه لم يكن فكان النكاح باطلا والله تعالى أعلم

بدون رضاه مع وجود الانفاق منه بقدر الحال والكفاية والله أعلم

(كتاب الاعتاق)

(سئل) عن رجل قال في مرض موته لجاريته هذه أم ولدي هل تصير بذلك أم ولده وتعتق من جميع المال أولا (أجاب) ان كان معها ولد حين القول تعتق من جميع المال وتصير أم ولد له وان لم يكن معها ولد تعتق من الثلث (سئل) عن رجل زوج مستولدته من آخر فولدت ولدا هل يملكه السيد ويبيعه أم لا (أجاب) نعم يملكه كأمه ولا يبيعه لان حكمه حكم أمه يعتق معها بموت السيد (سئل) عمن قال لعبده أعتقك الله ولم يقصد بذلك عتقا هل يعتق بذلك أم لا (أجاب) نعم يعتق بذلك وان لم يقصد به العتق (سئل) عن شخصين بينهما عبد أعتق أحدهما نصيبه منه فهل يعتق كله ويضمن لشريكه قيمة نصيبه أم لا (أجاب) نعم يعتق كله ويضمن لشريكه قيمة نصيبه ان كان موسرا واختار الشريك تضمينه (سئل) عمن أعتق عبد الله في مرض موته ولا مال له سواه هل يعتق كله أو ثلثه (أجاب) يعتق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته مع عدم الاجازة من الورثة

﴿ فصل فيما يسع الزوج أن يفعل أو لا يفعل وكذا الزوجة ﴾

فى الفتاوى للزوج أن يضرب المرأة على أربع خصال وما هو فى معنى الاربع ترك الزينة المشروعة والزوج يريدها وترك الاجابة اذا دعاها الى فراشه وترك الصلاة والغسل والخروج من البيت ولا يمنعها من زيارة الوالدين فى كل جمعة ولا من زيارة غيرهما من المحارم فى كل سنة فى الفتاوى يسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يطلقها بغير ذنب منها اذا سرحها باحسان وهو أن يعطيها مهرها ونفقة عدتها (ع) اذا لم تصل المرأة فله أن يطلقها وان كان لا يقدر على ايفاء مهرها فرارا من صحبتها قال أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى لأن يلقى الله تعالى ومهرها فى عنقه أحب من أن يطأ مثلها . له أن يتسرى و يتملك من الجوارى ما شاء وعن الحسن بن مطيع قال لو كان له ألف جارية وأربع نسوة فاشترى جارية أخرى فلا مه انسان يخشى عليه الكفر أى على اللائم لقوله تعالى فانهم غير ملومين قالوا لو كان جالسا مع القوم فأخذ بيد جاريته وأدخلها بيتا وأغلق الباب وعلموا أنه يطؤها يكره ذلك فان الله تعالى قال فى كتابه سرا فى الفتاوى لا يحل لها قطع شعرها كما لا يحل له قطع لحيته فان فعلت فعليها التوبة والاستغفار فان أذن الزوج فى ذلك فكذلك لقوله عليه الصلاة والسلام لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق ولانها تصير متشبهة بالرجل لقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله المتشبهات بالرجال ولانه نوع مثلة . فى أدب القاضى للخصاف تملك المرأة مطالبة الزوج بالجماع بعد الخلوة لان الخلوة ليست بجماع حقيقة وان تأكد بها المهر . ذكر الخصاف أن لها أن تقول لا أسكن مع والدتك وأقر بائك فى الدار وأفرد لى دارا وهذا محمول على الموسرة والشريفة . فى الكافى ومختصر عصام اذا أقام الرجل عند احدى امرأتيه شهرا فليس للاخرى أن تطالبه بأن يقيم عندها أيضا شهرا لان القسم لا يصير دينا فى الذمة لكن يستقبل القسم و يعدل و يسوى . فى الفتاوى يكره أن تسافر يوما الا ومعها زوج أو محرم والثلاثة أشد كراهة والصحيح عنهما أن ما دون الثلاثة أهون منها . لا تسافر مع عبدها خصيا كان أو فحلا (س) لو سلمها الى الزوج ثم ذهبت ولا يدرى أين ذهبت فليس للاب أن يأخذ الزوج بطلبها لان الطلب ليس من حقوق النكاح . فى الفتاوى حامل اعترض الولد فى بطنها ولم يوجد سبيل لاستخراجه الا أن يقطع ارباارباان كان ميتا لا بأس وان كان حيا لا يفتى بجواز القطع لان هذا قتل نفس لصيانة نفس أخرى وهذا غير مشروع

﴿ باب النفقات ﴾

ذكر الخصاف فى أدب القاضى فى الجامع الكبير فى الباب الثانى من القضاء اذا سلمت المرأة الى بيت الزوج وهى صغيرة لا تستحق النفقة حتى تبلغ مبلغ الجماع والمختار فى وقت ذلك اذا بلغت تسعا قالوا وان كانت بنت سبع أو ست وهى ضخمة ذات جثة فهى ممن تجامع وأما الكبيرة اذا طلبت النفقة وهى لم تزف الى بيت الزوج بعد فلها ذلك اذا لم يطالبها الزوج بالنقلة ومن مشايخ بلخ من قال لا تستحقها اذا لم تزف الى بيته والفتوى على الاول وكذا ان طالبها الزوج بالنقلة وتباعدت بحق استيفاء المعجل من المهر وان كان بغير حق بان استوفته أو وهبته فلا نفقة لها والناشزة هى الخارجة من منزله على كره وان كانت فى ناحية من بيته فليست بناشزة وشرط الخصاف أن تكون مانعة نفسها منه ولو كان المنزل ملكها فمنعته من الدخول فهى ناشزة .

(سئل) عمن له جارية يطؤها فجاءت بولد فادعت أنه من السيد وأنكره هل يقبل قول السيد بيمينه ويحل له بيعها وبيع ولدها ولا عبرة بقول الجارية مع عدم ثبوت اقرار السيد (أجاب) نعم يقبل قول السيد بيمينه ويحل له بيعها وبيع ولدها ولا عبرة بقول الجارية مع عدم ثبوت اقرار السيد بالولد والله أعلم (سئل) عمن قال لعبده أنت حر قبل موتى بشهر ثم مات السيد بعد شهر هل يعتق العبد من ثلث المال أم من جميعه (أجاب) يعتق من جميع المال والله أعلم (سئل) عمن قال لامته أعتقك الله هل يقع عليه عتق بذلك سواء نواه أو لم ينوه (أجاب) نعم يقع عليه العتق مطلقا (سئل) عمن ملك أخاه من الزنا هل يعتق عليه أم لا (أجاب) ان كان الاخ من أمه عتق عليه وان كان من أبيه لا (سئل) عن المحجور عليه البالغ اذا أعتق عبدا له هل يعتق أم يتوقف على اجازة الحاكم (أجاب) يعتق وعلى العبد أن يسعى فى فكاكه (سئل) عن شخص قال لعبده يا بنى هل يعتق بذلك أم لا (أجاب) لا يعتق على الصحيح كذا صرح به فى الخلاصة (سئل) عن مريض ملك زوجته جارية له وقبضتها وأعتقتها ثم مات

لو غصبها غاصب وهرب بها أو حبست ظلما ذكر الخصاف أنها لا تستحق وذكر بعض المشايخ أنها تستحق قال الصدر الشهيد حسام الدين الفتوى على قول الخصاف لما مر أن المعتبر في سقوط النفقة على زوجها فوات الاحتباس من جهة الزوج وهي رواية الاصل والجامع . وللمريضة النفقة اذا مرضت في بيت الزوج فان زفت اليه مريضة ذكر السرخسي في شرحه أنه يردها الى بيتها حتى تبرأ فظاهر الجواب عنهم أنها تستحق وعليه الفتوى ولا يسوى في النفقة بينها وبين خادمها وليس في التفاوت تقدير لازم لان التسوية منفية بخلاف الامة والحرة المنكوحتين حيث يسوى بينهما . في الفتاوى اذا أراد الفرض والزوج موسر يأكل الخبز الحواري واللحم المشوى والمرأة معسرة أو على العكس اختلفوا فيه والصحيح أنه يعتبر حالهما حتى اذا كانت موسرة والزوج معسر يفرض لها فوق ما لو كانت معسرة ودون ما لو كانا موسرين ولو كانت معسرة والزوج موسر يفرض لها دون ما لو كانت موسرة وفوق ما لو كانا معسرين هذا معنى اعتبار حالهما هذا في الاصل . لو سألت حبسه للنفقة لا يحبسه أول مرة فان عادت مرتين أو ثلاثا حبسه لظهور ظلمه وليس للحبس وقت مؤقت بل هو على الابد الا أن يؤدي أو يظهر كونه معسرا فاذا ظهر فقد استحق النظر الى الميسرة والمختار أن يسأل القاضي عن حاله بعد ما حبسه ولا ينتظر في ذلك مدة حبسه (ن) لو كانت له عمامة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة كما في الديون وفي (ب) عن أبي يوسف يقال لها خذي عمامته وأنفقيها والاول هو المختار . في أدب القاضي للخصاف اذا كان الزوج معسرا ولها ابن موسر يقال للابن أقرضه ويجبر على ذلك فان أبى تفرض نفقتها عليه وشرح المسئلة أن نفقتها على الزوج لان الزوجية تسقط النفقة عن المحارم الا أن الزوج لما كان معسرا وأبى الابن أن يقرض كان الزوج بمنزلة الميت فتفرض على الابن . في الفتاوى لو صالحت زوجها على نفقة لا تكفيها ثم رفعته الى القاضي فانه يزيدها حتى يبلغ بها ما يكفيها ويبطل ذلك الصلح لان صلحها لا يكون أقوى من فرض القاضي ولو لم يكفها نفقة لها أن تطالبه الى كفايتها . امرأة بعد ما حلفها القاضي أنه لم يعطها النفقة قبل أن يغيب وأعطاها بكفيل ثم حضر الزوج وأقام البينة أنه كان أوفاها أمرت بردما أخذت وله الخيار ان شاء استرد من الكفيل وان شاء منها فان لم يعلم القاضي بالنكاح بينهما لا يقبل البينة منها على النكاح ولا يعطيها النفقة عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى خلافا لزفر وما يفعله القضاة في زماننا من قبول بينة المرأة على النكاح والفرض على الغائب قضاء في محل الاجتهاد أخذوا بقوله وقضوا به لمساس الحاجة الى ذلك . سئل نجم الدين النسفي عمن زوج بنته ولا شئ لها والزوج لا يحملها لعدم جهازها الى بيته ويطلب جهازها هل لها أن تطلب نفقتها قال نعم (ن) قالت للقاضي ان زوجي يريد أن يغيب فخذ لي منه كفيلا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لها ذلك لعدم وجوبها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخذ لها منه كفيلا لنفقة شهر استحسانا وعليه الفتوى . اذا طلق صغيرة المدخول بها وهي بحيث تجامع فان كانت غير مراهقة ينفق عليها ثلاثة أشهر وان كانت مراهقة فاختير رئيس الامام أبو بكر محمد بن الفضل يدر عليها النفقة حتى يظهر فراغ رحمها من الحبل

(فصل في الكسوة وفرضها ومقدارها)

الصحيح في ذلك أنه يعتبر حالهما كما في النفقة ويفرض لها في الشتاء جبة أو نحوها ويفرض لها

الواهب هل يكون العتق نافذا وتضمن القيمة للورثة أم لا (أجاب) نعم يكون نافذا وتضمن القيمة للورثة (سئل) عمن قال لعبده ياسيدي هل يعتق بذلك أم لا (أجاب) لا يعتق بذلك سواء نوى العتق أولا (سئل) عمن تزوج بمستولدته رجل وأتت منه بولد هل يكون حرا أو مرقوقا (أجاب) يكون تبعا لامه يعتق بعتقها والله أعلم (سئل) عن رجل له جارية فأقر في مرض موته أنها أم ولده هل يصح اقراره بذلك وتصير أم ولده أم لا (أجاب) نعم يصح اقراره بذلك فان كان معها ولد تعتق من جميع ماله وان لم يكن معها ولد تعتق من الثلث كالمدبرة (سئل) عن رجل أعتق جارية له وملكها أمتعة معلومة وتسلمتها ثم أراد الرجوع في التمليك هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له الرجوع مع بقاء العين المملكة في يد المتملكة على حالها (سئل) عن المولى اذا أعتق عبده وفي يده مال وثياب هل للمولى أخذها أم لا ويكون ذلك للعبد (أجاب) للمولى أخذ ذلك ولا حق للعبد فيه لعدم ملكه وللمولى أن يتخير ثوبا يعطيه له يستر عورته به (سئل) عمن دبر عبده تدبيرا شرعيا ثم ان العبد ظهر منه مفاسد هل لسيده أن يبيعه ويشتري

السراويل فى ديارنا مطلقا لا محالة وان طلبت لحافا فى الشتاء أو قطيفة ان لم يكن يحتمل لحافا وطلبت فراشا تنام عليه ألزمه القاضى من ذلك ما يلزم مثله أى ما يستطيع مثله . اذا مات أحد الزوجين بعد استحجال نفقة شهر أو سنة قبل مضى المدة والنفقة قائمة أو مستهلكة يسترد ما بقى من المدة عند محمد وقالا لا يسترده وعليه الفتوى لان النفقة والكسوة صلة والصلات لا تصير دينا (ب) اذا مات ولا مال لها يجبر الزوج على كفنها اعتبارا بحال الحياة خلافا لمحمد والفتوى على قول أبى يوسف رحمه الله تعالى (ن) سئل شيخ الاسلام الرستغفنى فى العجز عن النفقة عمن غاب غيبة منقطعة عن امرأته ولم يخلف نفقة لها فرفعت الى القاضى فكتب القاضى الى عالم يرى العجز عن النفقة موجبا للتفريق ففرق بينهما فقال يصح اذا تحقق العجز قيل له اذا كان للزوج عقار وأملاك هنا هل يتحقق العجز فقال نعم اذا لم يكن شئ من جنس حقها لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء للنفقة لكونه بمنزلة القضاء على الغائب وسئل مرة أخرى عن شافعى المذهب فرق بينهما بهذا السبب وقضى بذلك ونفذ القاضى قضاءه هل يصح فقال لا فقيل ولم والمسئلة مجتهد فيها قال لانهم قد يفعلون ذلك من غير تحقق العجز ور بما يرتشون ولو تحقق ذلك وكان قد خلا من الرشوة جاز قال صاحب جامع الفتاوى والاحتياط فى زماننا سد الباب لفساد الزمان وفشو الكذب والفتوى اليوم على هذا

(فى المفقود)

ذكر الصدر الشهيد حسام الدين أن الفتوى فى موت المفقود على قول شيخ الاسلام أبى بكر محمد ابن الفضل والشيخ الامام أبى بكر محمد أنه يؤخر الى سبعين سنة فتجب النفقة الى هذا الوقت ولا يعتبر موته بموت الاقران كما هو جواب الكتاب . فى الفتاوى محتاج له أولاد صغار محاويج وله ابن كبير موسر أجبر على نفقة أبيه وعلى نفقتهم أيضا لان الاب كالميت لفقده ولو مات فنفقتهم عليه كذا هنا . الاب اذا غاب واحتاجت امرأته الى النفقة فلها أن تطالب ولد زوجها بها كذا ذكر الشيخ أبو الحسن الرستغفنى والله أعلم

(فصل فى نفقة ذى الرحم المحرم)

فى الفتاوى لا تجب الا على الموسر واختلفوا فى قدره قال أبو يوسف هو النصاب المغنى الذى يترتب عليه وجوب الزكاة وأشار الصدر الشهيد الى أن المأخوذ به قول أبى يوسف قال ومن انتقص ملكه بنفقة الاقارب عن النصاب لا يجبر عليها وان كان يعمل ويكتسب وان كان لا ينتقص يجبر عليها قال وبه يفتى لا محالة (س) من له كفاف وفضل عن قوته فلا نفقة عليه لذى الرحم المحرم منه حتى يكون له مائتا درهم فصاعدا الان الوجوب على الموسر ونهاية اليسار لا حد له فيعتبر أقله وهو المقدر بالنصاب الموجب لا المحزم لاخذ الصدقة هو الصحيح قالوا وهكذا طالب العلم اذا كان لا يهتدى الى الكسب لا تسقط نفقته عن الاب وان كبر لما قلنا . ومن لا تجب عليه نفقته حيا ولا يجبر عليها لا يجبر على كفنه بعد الموت ومن يجب ويجبر على نفقته يجبر على كفنه كذوى الارحام أو العبد مع المولى أو الزوج مع الزوجة وهذا قول أبى يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول أبى يوسف وقدمر فى أدب القاضى اذا تزوج العبد باذن مولاه فان كانت حرة فنفقتها عليه يباع فيها لظهور الوجوب فى حق المولى لانه أمر بذلك فان ولدت منه

بدله و يدبره عوضه أولا وهل اذا كان على السيد دين ولا مال له سواه له بيعه فى الدين باذن الحاكم أولا (أجاب) لا يباع المدبر فى الصورتين (سئل) عمن له جارية يطؤها و يعزل عنها فجاءت بولد هل يلحق به أم لا (أجاب) ان اعترف به ثبت نسبه منه والا لا (سئل) عن ذمى دبر أمته تدبيرا شرعيا على يد حاكم حنفى وحكم بصحته فبعد مدة أسلمت هل تعتق بالاسلام أولا تعتق وهل عليها سعاية أولا (أجاب) لا تعتق بالاسلام وتسعى فى قيمتها وتعتق بأدائها (سئل) عن شخص قال لعبده يا ابنى أو يا أخى هل يعتق بذلك أولا (أجاب) لا يعتق بذلك

(كتاب الايمان)

(سئل) عن رجل علق على نفسه أنه متى تزوج على زوجته تكون طالقا فاذا تزوج بعد ما طلقها رجعيا أو بائنا يقع عليه الطلاق أولا (أجاب) اذا تزوج عليها فى عدة الرجعى يقع وفى عدة البائن لا يقع (سئل) عن شخص له على آخر دين حلف بالطلاق أنه يدفعه له فى أوقات الفلانى فدفعه له آخر بغير اذنه فى غيبته هل يقع عليه الطلاق أولا يقع ويبر فى يمينه بالدفع

أولادا فنفقتهم على الام ان كانت ذات يد والافعلى من يرث الاولاد من قرابتهم يعتبر الاقرب فالاقرب لانهم أحرار تبعالها ونفقة الحر وان كان محتاجا لاتجب على العبد لكون العبد أحوج من الحر لاستحالة ولا يليق ايجاب دفع حاجة المحتاج على الاحوج بخلاف نفقتها لانها تجب بسبب العقد كفاية لها لالعلة الحاجة

(فصل فى حضانة الولد وبيان من هو أولى به)

اذا امتنعت الوالدة عن امساك الولد ولازوج لها اختلفوا فى جبرها على الامساك واختيار الفقيه أبى الليث أنها تجبر وينفق عليها من مال الصبية ان كان لها مال والافعلى الاب قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار أنها لاتجبر لانها عسى لاتقدر على الحضانة وهو حقها فلا تجبر على استيفاء ذلك وعليه الفتوى وعلى هذا اذا امتنعت خالة الصبية التى لازوج لها عن امساكها تجبر على ذلك على قول الفقيه وعلى ماهو المختار لاتجبر . الوالدة أحق بامساك الولد وتربيته بالنفقة المفروضة من العمة وان ربته مجانا وانما يبطل حق الام اذا طلبت أكثر من أجرة مثلها كذا ذكر فيه وذكر الصدر الشهيد حسام الدين أن المختار أن يقال للام اما أن تمسكيه بغير أجرة كالعمة أو تدفعيه اليها . فى جامع الفتاوى فى ارضاع الطفل ونفقته فى جبر الام على ارضاع الولد اختلاف من مشايخنا قال شمس الائمة الحلوانى ظاهر الرواية عن أصحابنا أنها لاتجبر وان لم يأخذ الولد لبن غيرها وعن أبى حنيفة وأبى يوسف فى النوادر أنها تجبر فى هذا الوجه كيلا يتلف الولد وجه ظاهر الرواية أنه يتغذى بالدهن وغيره فلا يتلف وقال شمس الائمة السرخسى رحمه الله تعالى تجبر مطلقا والصحيح المختار أنه اذا لم يكن للصبى أو للاب مال تجبر الام على ارضاعه وان كان له مال لاتجبر والله سبحانه أعلم

(فصل فى العنين)

فى الفتاوى اذا أقر الرجل أن الحال كما قالت ولم يصل اليها لايخيرها القاضى أول مارفعته بل يؤجله سنة من يوم رفعت ويشهد على وقت تأجيله اياه احتياطا . لو أجلته المرأة سنة باصطلاحها أو بتوسط الناس فلما مضت أبى أن يخيرها فرفعته الى القاضى فانه يؤجله سنة أخرى ولا يلتفت الى مافعلت لعدم المخاصمة بينهما عند القاضى ويؤجل سنة قمرية لاشمسية فى الفتاوى ان حبست هى بحق ولم تمكنه الخلوة والمبيت معها لاتحسب عليه أيام حبسها . فرق بين أيام المرض ونحوه وبين أيام الحيض ورمضان فانه لايجعل مكان رمضان شهر آخر ولا بمقدار أيام حيضها أيام أخر والفرق أن الصحابة لما قرروا الاجل بسنة مع علمهم بتحقق الامرين لامحالة علم أنهم ماجعلوا زمان الامرين مستثنى من السنة بخلاف المرض ونحوه والفقه فيه أن الاتيان فى رمضان ليلا ممكن فلولا العجز بسبب النعنة لاتاها ولان الصوم مانع شرعا لاطبعا وحسا وكذا الحيض (ع) لو قامت معه بعد مضى الاجل مطاوعة فى المضاجعة لم يكن ذلك رضا منها لان الرضا دلالة انما يثبت بالاقدام على فعل لايكون الا برضاها وهذا ليس كذلك لان النكاح قائم بينهما ولم يفرق بينهما كذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى للخيرة بهذا السبب المجلس حتى لو قامت منه قبل أن تختار فلا خيار لها كذا عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى . عن الخصاف رحمه الله تعالى اذا اختارت نفسها ففرق بينهما ثم تزوجت به ثانيا مع العلم بحاله فان

المذكور أم لا (أجاب) نعم يقع عليه الطلاق مع عدم الدفع منه فى الوقت المحلوف عليه (سئل) عن رجل حلف غريمه بأن يأتيه فى وقت معلوم ويريه وجهه فأتى فى الوقت فلم يجد الطالب هل يحنث أم لا (أجاب) لايحنث (سئل) عمن له على آخر دين فحلفه بالطلاق أنه يقتضيه دينه فى يوم عينه فجاءه فيه فلم يجده فاخلاصه فى عدم الحنث (أجاب) يدفع الدين الى القاضى أو الى من ينصبه القاضى ولا حنث عليه (سئل) عن رجل قال لله على أن أتصدق بدراهم معلومة فى يوم معين فتصدق بها فى يوم غيره هل يجزيه ذلك أم لا (أجاب) نعم يجزيه ذلك (سئل) عمن حلف أن لايسكن فلانا داره فسكن من غير اذنه هل يحنث أم لا (أجاب) ان سكت بعد علمه ولم يأمره بالخروج يحنث وان أمره ولم يخرج لايحنث (سئل) عن رجل له على آخر دين فحلف له أن يعطيه له فى يوم معين فعوضه فى تطيره شيأ معلوما هل يبر بذلك أم يحنث (أجاب) لايحنث ويبر بذلك (سئل) عن رجل حلف لايساكن فلانا فسافر الحالف وترك أهله فى المنزل فسكن المحلوف عليه مع أهل الحالف هل يحنث أم لا (أجاب) لايحنث

قالت وعدني الوصول الى وزوال العنة عنه لم يقبل قولها وهذا بخلاف ما اذا تزوج بامرأة أخرى قد سمعت بحاله لان العجز عن امرأة لا يوجب العجز عن أخرى فلم يوجد منها دليل الرضا ببطلان حقها بخلاف المرأة التي جربته كذا ذكر الخصاف وكذا في (ع) قال وهذا خلاف رواية النكاح أنه لا خيار لها قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى والفتوى على رواية النكاح لانها رضيت بالمقام معه لما علمت بحاله . من له امرأتان يصل الى احداهما دون الاخرى أو الى جارية دون المنكوحة فهو في حقها عنين . ولا بأس أن ينظره أمين القاضي اذا ادعت أنه مجبوب لان الموضع موضع الضرورة فأبيح النظر والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿كتاب الطلاق وفيه فصول وأنواع﴾

(فصل في الايقاع ن) قال لامرأته طلقك الله أو لملوكه أعتقك الله وقعا وان لم ينوهما لانه لا يطلقها الله تعالى الا وهي طالق وذكر في (ع) عن محمد رحمه الله تعالى أنه شرط النية والاول هو المختار (ق) اذا قال لامرأته لست لي بامرأة لا يقع وان نوى يقع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه نأخذ اذا نوى (ع) لو قال نساء أهل الري طوالق وهي منهم أو نساء الدنيا لم تطلق امرأته الا أن ينوي بها كذا عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وذكر في (س) أنها تطلق امرأته والاول هو المختار (ع) في الروضة لو قال دمك طالق أو مرتك أو بلغمك يقع وفي الدم روايتان . اختلاف المشايخ في الظهر والبطن معروف قال شمس الائمة السرخسي في شرح الكافي الصحيح عندي أنه لا يقع لان محمدا ذكر في باب الظهار لو قال ظهرك علي كظهر أمي لا يصير مظاهرا ولو كان ذكر الظهر كذكر البدن يصير مظاهرا (الخا) أجمعوا أنه لو أضاف الطلاق الى جزء شائع يقع وكذا العتق

﴿فصل في اختلاف الاسم والنسبة والتسمية﴾

في الواقعات للناطفي لو قال بنت فلان طالق ولم يسمها باسمها وقال لم أعن امرأتي وماذكره اسم أبيها طلقت امرأته لان ما ادعاه خلاف الظاهر فصار كما لو قال عمرة طالق وله امرأة اسمها عمرة وقال ما عنيتها وكذا لو نسبها الى أمها أو ولدها ولم يسمها طلقت لما قلنا . في فتاوى أبي بكر محمد بن الفضل قال طلقت امرأتي فلانة بنت فلان وسماها بغير اسمها لا تطلق امرأته الا أن ينوي بها لان الغالب يعرف بالاسم

﴿فصل فيما يكون بالفارسية صريحا وما لا يكون﴾

ذكر الصدر الشهيد في الواقعات عن الشيخ الامام محمد بن ابراهيم الميداني قوله بهشتم فارسية طلقتك عن أبي نصر أحمد بن سهل أنه فارسية قوله خليت وقوله بله كردم اورها كردم بمنزلة قوله بهشتم فعلى قول هذا القائل تكون هذه الالفاظ من جهة الكنايات فاما قوله باكشاده كردم تفسير قوله طلقتك بالاجماع قال السيد الامام الشهيد المرحوم رحمه الله تعالى لو قال بهشتم تراونحوه لا يكون صريحا في عرف بلادنا وما روى عنهم عرف ديارهم قال ولو قال رها كردمت عرف ديارنا طلاق الا اذا قرن به ما يدل على عدم الطلاق قوله رها كردمت لزين كار وما أشبه ذلك وما قاله رحمه الله تعالى عنه ظاهر وكان يفتي به . في الفتاوى تراسه قال أبو القاسم

الحالف بذلك والله أعلم (سئل) عن رجل عليه دين لآخر حلف بالطلاق أنه يدفعه له في وقت معين فمضت الوقت ولم يدفعه له فادعى عليه عند الحاكم بوقوع الطلاق عليه بالمقتضى المذكور فادعى دفع الدين الى ربه قبل مضي الوقت هل يصدق في ذلك ويمتنع عليه الوقوع أم يقع عليه الطلاق ولا عبرة بدعواه الدفع بلا بينة (أجاب) نعم يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين بذلك ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه (قال) المرتب لهذه الفتاوى وفي الفصول العمادية لو قال الزوج بعثت النفقة اليها وأنكرت هي ينبغي أن يكون القول قول الزوج لانه مدعي الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العمدة هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعي ايفاء حق ويكون القول قولها وهو الاصح انتهى ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الاصح لكن ما أفتى به شيخنا هو الموافق لما عليه المتون وعامة الشروح من أنه اذا اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا فيما لا يعلم الا من جهتها فان القول لها

رحمه الله تعالى لا يقع شئ وان نوى اذ ليس في الفارسية اضمار وهذا لا يستقيم بدونه قال الصدر الشهيد المختار عندي أنه يقع وعليه الفتوى لا بطريق الاضمار بل بالتعيين بالنية لان اسم الثلاث يقع على الطلقات وغيرها فاذا نواها فقد عينها بالنية . في مجموع النوازل قالت لزوجها من بريق بطلاقم فقال الزوج هم چنان كير اختلف المتقدمون والمختار أنها تطلق . سألت الطلاق فقال يك طلاق دادمت ودو طلاق دادمت طلقت ثلاثا لان هذا بالفارسية عطف بمنزلة قوله واثنين عربية . قالت لزوجها مرا حامن وكيل توهستم فقال الزوج هستى فقالت قد طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج تو بر من حرام كشتى ما راجد أبايد شد ثم تفرقا ثم أراد الزوج أن يراجعها فانه يسأل عن نيته ان نوى بالتوكيل الطلاق دون العدد طلقت واحدة رجعية وان نوى بالتوكيل المفارقة ولم ينو العدد طلقت بائنة قال الصدر الشهيد حسام الدين هذا الجواب مستقيم على قولهما أما على قول أبي حنيفة فينبغي أن لا يقع شئ لان المأمور بالواحدة اذا أوقع الثلاث لا يقع شئ والمختار للفتوى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (لـ) لو قالت من برتوسه طلاق أم فقال توچه سه طلاقه صدهزار لم يكن طلاقا لانه ليس بايقاع ولا باقرار به انما معناه لا أبالي بطلاقك . لو قال لها هزار طلاق تو يكي كردم يقع الثلاث لان معناه طلقتك ألفا واحدة أي بدفعة واحدة . في الاجناس أجمعوا أنه لو قال لها الانكاح بيني وبينك ولا سبيل لي عليك يقع اذا نوى . قال نوزن من نيستى لا يقع وان نوى هو المختار في (الخا) والله لست لي بامرأة لا يقع وان نوى وكذا لو قال على حجة ان كانت لي امرأة فهذا بالاجماع

﴿فصل في الكنايات والاضمار﴾

لو قال ما تزوجتها قط لا تحرم ولا يصح القضاء بالحرمة بلا خلاف كما في قوله ما أنت لي بامرأة وفي قوله لم أتزوجك . في فوائد نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى ظن الزوج أن النكاح الذي جرى بينه وبين امرأته وقع فاسدا فقال بناء عليه تركت هذا النكاح الذي بيني وبين امرأتي ثم ظهر أنه كان صحيحا لا تطلق بما قاله (ز) قال لها أربع طرق عليك مفتوحة لا تطلق وان نوى ما لم يقل خذي أي طريق شئت فاذا قاله ونوى يقع كذا كتب محمد رحمه الله تعالى جوابا لما كتب اليه شداد يسأله عن هذا وان قال لم أنو فالقول قوله لان المذكور يصلح جوابا وردا كذا ذكر الامام خواهر زاده في شرحه (ص) قالت لزوجها دست بازدار زمن فقال بازداشتم كيرفت سه بار فقال بارداشتم كير طلقت ثلاثا جعل جوابه عقيب قولها سه بار بمنزلة النية . من له امرأتان فقال لاحداهما سه طلاق ان ديكرى ترا دادم نواين سه طلاق بوى دهزن گفت كه من أن سه طلاق بوى دادم لا تطلق تلك ولا هذه لان كلامه تفويض وكلامها أيضا رد بوجه ما التعليق من المفوض اليها . الكنايات لا تلحق المختلعة بالاجماع أما الكنايات التي تقع رجعية فانها تلحق المختلعة كما لو قال بعد الخلع أنت واحدة ونوى به الطلاق فانه يقع طلقة أخرى ولحقه فيه ان صحة هذه اللفظ بالاضمار أي أنت طالق طلقة واحدة واذا كان كذلك يصير هذا بمنزلة الصريح لكن لا بد من النية لانها المضمرة اذا ثبت هذا فههنا اذا نوى بقوله سه بمنزلة قوله مختلعة دادمت سه طلاق وهو يقع بالاجماع وان كانت رشيدة كان شهيدا

(فصل

في حق نفسها فليكن المعول عليه لان المتون والشروح موضوعة لنقل المذهب (ش) عن رجل حلف بطلاق الثلاث أنه لا يفعل شيئا لفلاني ثم ان طلقها بائنا وفعل المحلوف عليه في العدة ثم أعادها وفعله أيضا هل يقع عليه طلاق أم لا يقع وتحل اليمين بالبينونة المذكورة (أجاب) لا تحل اليمين بالبينونة المذكورة ويقع عليه الطلاق الثلاث (ش) عن حلف لا يبيع فوكل من باع عنه هل يحنث ثم لا (أجاب) ان كان ممن يتولى البيع بنفسه لا يحنث بالتوكيل وان كان ممن لا يتولى البيع بنفسه كالامير ونحوه يحنث بتوكيل (ش) اذا حلف البائع مع المشتري في الثمن فقال المشتري ان كنت اشتريته الا بكذا فامرأتي طالق وقال البائع ان كنت بعته الا بكذا فامرأتي طالق فهل البيع لازم أم لا وهل يحنث أحدهما بالطلاق أم لا وهل يلزمه شئ من الثمن ما أقر به المشتري لانه منكر للزيادة (ش) عن رجل له على آخرين مال حلف أحدهما بالطلاق أن يرد به له في يوم معين ثم ان الحاضر منهما

(فصل فى تحريم حلال الله ونحوه وسائر ألفاظ التحريم)

(ن) لوقال حلال الله علىّ حرام أوقال ذلك بالفارسية وليست له امرأة فى الحال فهو يمين لانه تعذر صرفه الى ماهو المتعارف وتحريم الحلال يمين قالوا حتى لوقال بالفارسية حرامست مرا باتو سخن كفتن يكون يمينا ولو كانت له أربع نسوة وباقى المسئلة بحالها طلقت كل واحدة منهن تطليقة وان نوى أن تطلق واحدة بدين فيما بينه وبين الله تعالى لافى القضاء واختيار المتأخرين على أن تطلق احداهن والبيان الى الزوج ولو كانت له امرأتان تقع على كل واحدة تطليقة (لـ) ولوقال هرچه بدست راست كيرم برمن حرام فهذا كقوله حلال خداى برمن حرام ويكون طلاقا بائنا ولا يصدق فى عدم نية الطلاق وارادة شئ آخر لغلبة العرف فى زماننا وبدست چپ لا ينصرف الى الطلاق الا بالنية والقول فيه قوله لعدم العرف (لـ) عن نجم الدين النسفى هرچه بدست راست درفتم برمن حرام كه فلان كارنكنم وكرد لا تطلق امرأته لان العرف فى قوله كيرم لافى قوله كرفتم وهذا أقيس وأشبه وقيل تطلق والاول هو المختار وسئل عمن قال ان فعلت كذا فحلال واحد من حلال الله على حرام ثم قال عنيت به لحم الابل وكذا وله امرأة ثم فعل ما حلف عليه فكتب زن طلاق شده ست واستوارند ارندش ردلنج ميكريد عن الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين أن قول هرچه مرا حلال است برمن حرام أو حلال برمن حرام من غير ذكر خداى أو اين ينصرف الى الطلاق ولا تشترط النية لان الناس تعارفوا استعمال هذا فى الطلاق كما تعارفوا استعمال ذلك حكى شيخ الاسلام على الاسبيجابى أنه كان يقول فى جنس هذه المسائل ينبغى للمفتى أن ينظر فى سؤال المستفتى ان كان يسأل انى قد قلت كذا هل يكون طلاقا يكتب نعم ان نويته وان كان يسأل انى قد قلت كذا كم يقع يكتب تقع واحدة ولا يتعرض للنية قالوا هذا حسن ومأخوذ به . فى الفتاوى الصغرى رجل قال لامرأته ترا تلاق ههنا خمسة ألفاظ تلاق وتلاغ وتلاك وطلاك وطلاق عن الامام أبى بكر محمد بن الفضل وبه كان يفتى فى الالفاظ الخمسة أنه يقع وان تعمد وقصد أن لا يقع لا يصدق قضاء وصدق ديانة الا اذا أشهد قبل أن يتلفظ به ويقول ان امرأتى تطلب منى الطلاق لا ينبغى لى أن أطلقها فتلفظ قطعا لقيلها وشهدوا بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق بينهما وكان فى الابتداء يفرق بين العالم والجاهل كما هو جواب شمس الائمة الحلوانى ثم رجع الى ما قلنا وعليه الفتوى لان العالم المميز قلما يميز حالة المشاجرة والمغاضبة والحال كذلك (م) عن ابن سماعة سمعت محمدا يقول عربى قال لامرأته أنت طالق فسمعه عجمى فظن أن ذلك سب أو لطف فقال مثل ذلك لامرأته طلقت حكى عن الشيخ القاضى الامام محمود الاوزجندى أنه سئل عمن لقنته امرأته طلاقها وهو لا يعلم به فقال كذلك وقعت عندنا هذه المسئلة فتشاورنا واتفقت آراؤنا أن لا يفتى بوقوع الطلاق صيانة لاملاك الناس وحقوقهم عن الابطال (س) جئ بامرأة متلففة وقيل لرجل هذه المتلففة امرأتك ثم قيل احلف بثلاث طلقات أنه لم يكن لك امرأة سوى هذه فحلف بثلاث تطليقات أنه ليس له امرأة سوى هذه وتلك امرأة أجنبية قال أبو نصر محمد بن سلام لا تطلق امرأته وقال أبو القاسم الصفار تطلق جواب أبى نصر مذهب أبى يوسف وجواب أبى القاسم مذهب محمد قيل ومذهب محمد أصح قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار للفتوى أنها تطلق قضاء لا ديانة (لـ) عن شيخ الاسلام أبى الحسن رحمه الله تعالى من له امرأتان فطلبت احداهما طلاق الاخرى اليوم المحلوف عليه أو أبرأه منه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث (سئل) عن رجل حلف لآخر أنه يأتيه صلاة الظهر فهل ينصرف الى كامل الوقت أو الى أوله (أجاب) ينصرف الى كامل الوقت (سئل) عن رجل عليه دين لآخر فحلف له بالطلاق أنه يدفعه له فى غد ثم تيسر له ودفعه له الحالف قبل مجيء الغد هل يحنث أو لا يحنث وبطلت اليمين (أجاب) لا يحنث وبطلت اليمين (سئل) عن رجل حلف لا يدخل دار فلان فأدخله انسان مكرها هل يحنث أو لا واذا دخلها بعد ذلك مختارا هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث فى الصورتين (قال) المرتب المذكور أما عدم الحنث فى الصورة الاولى لا كلام فيه وأما فى الثانية فعدم الحنث قول أبى شجاع والاصح أنه يحنث قال الكمال فى فتح القدير فان خرج بعد دخوله مكرها أو محمولا ثم دخل هل يحنث أو لا اختلفوا قال السيد أبو شجاع لا يحنث وهكذا فى شرح الطحاوى وقال القاضى الامام الاصح أنه يحنث انتهى وفى البحر الرائق لشيخنا صاحب هذه الفتاوى رحمه الله ذكر مسئلة ما اذا أخرجه مكرها وتفاصيلها ثم قال واذا لم يحنث فيها لا تحل فى

وضاق عليه الامر فتزوج امرأة باسم تلك المرأة وقال طلقت امرأتي فلانة يعني الجديدة لاما تريد الضرة طلاقها لانطلق التي تريدها الضرة وهذا من المخارج والحيل المشروعة ووجه آخر أن يكتب اسم تلك المرأة واسم أبيها على كفه اليسرى ويشير بيده اليمنى الى المكتوب و يقول طلقت فلانة بنت فلان هذه فتتوهم المحلفة أنه طلق التي تطلب طلاقها فيندفع الشر عنه وكان يحكي مثل هذا عن القاضي أبي الحسن الماتريدي حين علم أن ملك عهده قصد أن يحلفه ومشايخ عصره أنهم لا يخالفونه فكتب على كفه اليسرى اسم الملك وقال عند التحليف لا أحالف هذا الملك ولا أخرج عليه وكان يشير بيمينه الى يساره والله أعلم

(فصل في وقوع الطلاق بالكتابة والرسالة)

ان كتب الى امرأته بطلاقها في رسالة وأقر أنه كتابه وقال لم أعن به الطلاق طلقت ولم يصدق أنه لم ينو كما لو قال أنت طالق ثم قال لم أنو به وذكر بعد هذا خلاف هذا الجواب أنه يصدق ديانة لانه لم يتكلم به والصحيح ما مر . في الفتاوى لو كتب رسالة اليها وفيها اذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق ثم حبسه و بعث به اليها فان كان صدر الرسالة أو أكثرها على ما يكتب الناس على حاله فالطلاق لازم بها

(فصل في طلاق السكران تنجيزا أو تعليقا)

(ع) لو أكره على شرب مسكر فشرب حتى ذهب عقله فطلق أو أعتق يقع لانه وان غلب عليه لكن ذهب عقله بلذته . في شرح الشافي ان بيع السكران وتزوجه وجميع تصرفاته صحيحة وردته ليست بردة بالاجماع وعن الشيخ أبي الحسن الرستغفني عن الشيخ أبي منصور رحمه الله تعالى السكران اذا ارتد لم يكن ذلك ارتدادا ولكن تطلق امرأته كما أن الاكراه يبطل البيع ولا يبطل الطلاق والعتاق فاعتبر لاكراه في حق البيع دون العتق والطلاق وكذا الردة لا تعتبر في حق الاسلام وتعتبر في البينونة والفتوى على أنه لا تبين امرأته لان البينونة انما تثبت أن لو وجدت الردة وانردة لم توجد منه لان ما يقوله السكران لا يشعر هو به فلا يكون ما يقوله السكران عن اعتقاد . في الفتاوى شرب البنج فارتفع الى رأسه فطلق امرأته ان كان حين شرب علم ما هو طلقت وان لم يعلم به فليس بشئ وفي شرح الطحاوي ان شارب البنج والصبي والمجنون والمغمى عليه والمبرسم والمعتوه سواء قالوا أرادبه اذا شرب لا عن قصد فيكون موافقا لما ذكرنا . في الذخيرة اذا وكل بطلاق امرأته فسكر الوكيل فطلق الصحيح أنه يقع (ن) صاحب البرسام طلق فلما صح قال طلقت امرأتي ثم قال بعد ذلك انما قلت هذا لاني توهمت أن ذلك الطلاق قد وقع فان كان اقراره في غير حالة المذاكرة لما كان منه حال برسامه لا يصدق و يقع الطلاق لانه صحيح عاقل أقر بالطلاق مرسلا فيؤاخذ به وان كان في حال مذاكرة الطلاق على ارادة ذلك فلا يقع كذا ذكره في التيسير (ع) ان رجلا عرف مجنونا مرة قالت امرأته طلقني البارحة ثلاثا وقال تزوجت مجنونة والقول قوله لان الجنون عارض لازم فلما يبرح . طلاق المعتوه كطلاق المجنون والمعتوه الذي يختلط كلامه وفعاله على السواء والمجنون هو الذي لا تستقيم أفعاله وأقواله الا نادرا والعاقل على ضده وقيل ان المعتوه هو الذي يفعل ما تفعله المجانين أحيانا لكن عن قصد أي مع ظهور وجه الفساد فيه والعاقل أيضا

الصحيح لعدم فعله وقال السيد أبو شجاع تحل وهو أرفق بالناس ويظهر أثر هذا الخلاف فيما لو دخل بعد هذا الاخراج هل يحنث فمن قال انحلت قال لا يحنث وهذا بيان كونه أرفق بالناس ومن قال لا تحل قال حنث و وجبت الكفارة وهو الصحيح انتهى وهكذا وقع تصحيح أنه يحنث في عامة المعتبرات فقد ذكر شيخنا رحمه الله في بحره أيضا عن الظهيرية أنه لو أدخل مكرها ثم دخل مختارا يحنث وعليه الفتوى والظاهر أن الموجب لعدول شيخنا عن الافتاء بالحنث فيما اذا خرج ثم عاد مختارا كونه أرفق (سئل) عمن حلف لا يدخل دار فلان فنزل بها من حائط هل يحنث بذلك أم لا (أجاب) نعم يحنث بذلك (سئل) عن شخص حلف أنه لا يؤجر فلانا المكان الفلاني فوكل من أجره هل يحنث أولا (أجاب) لا يحنث بالتوكيل (سئل) عمن حلف لا يأكل من هذا القمح فأكل من خبزه هل يحنث أولا (أجاب) نعم يحنث (سئل) عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يسكن في دار عينها وكان الحلف بالليل فخشي الخروج خوفا من الوالي أو غيره فانتقل من غد هل يحنث أولا (أجاب) لا يحنث

يفعل ما يفعله المجانين أحيانا لكن لا عن قصد أي يفعله على خفاء وجه الامر وظن الصلاح فيه والله سبحانه أعلم

(فصل في الايقاع عددا)

(ن) لو قال أنت طالق عدد ما في الحوض من السمك وليس فيه سمك تقع واحدة وكذا لو قال بعدد كل شعرة على جسدا بليس لانه اذا لم يكن فيه سمك ولا على جسده شعر أي لا يعلم بوجوده وعدمه صار كما لو قال أنت طالق ولم يزد عليه (قال) صاحب جامع الفتاوى استفتى أستاذنا علاء الدين رحمه الله تعالى عمن قال لامرأته أنت طالق بعدد شعر ابليس فأجاب أنه يقع واحدة رجعية لما ذكرنا وكذا عدد شعر بطن الكف (م) ولو قال بعدد الشعر الذي على ظهر كفي وقد تنور ولم يبق عليه شعر لا يقع لان ظهر الكف يكون عليه شعر فيقع على عدد الشعر النابت فاذا لم يوجد الشعر لا يقع شئ بخلاف ما سبق لان بطن الكف لا شعر عليه (نوع منه) في فتاوى أبي بكر محمد البخاري لو قال أنت طالق لا قليل ولا كثير المختار أن تقع الثلاث لانه لما قال أولا لا قليل والقليل هو الواحد فقد قصدا يقاع الثلاث لان الكثير هو الثلاث فلا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك فعلى هذا القياس لو قال لا كثير ولا قليل تقع واحدة (م) لو قال لها أنت طالق نصف تطليقة وثلثها وربعها يقع تطليقتان هو المختار لانك اذا جمعت بين هذه الاشياء زاد الحاصل على تطليقة . في الفتاوى من له أربع نسوة فقال أنت ثم أنت ثم أنت ثم أنت طالق لم تطلق الا الرابعة لانه لم يذكر الخبر الا لها . لو قال طلقت زينب حتى عمرة لم تطلق عمرة لانها غاية الا اذا جعل حتى بمعنى واو العطف فيكون كانه قال حتى عمرة طلقتها فيصير كانه قال طلقت زينب وعمرة ولو قال حتى عمرة بالرفع لا تطلق عمرة ولو قال الى عمرة يريد بالى مع تطلق عمرة وانه جار كما في قوله تعالى أموالهم الى أموالكم أي معها . لو قال أنت طالق ليلة القدر ان كان المتكلم عاميا حنث لسبع وعشرين من رمضان لان ارادته بدلالة الحال نظرا الى العرف المستمر بين العامة لا يعدوها واللفظ محتمل لذلك

(فصل في التعليقات بحروف الشرط ومعرفتها وكلماتها عربية وفارسية)

حروف الشرط ان واذا واذا ما ومتى ومتى ما وكل وكلما ففي هذه الالفاظ لا يتكرر الحنث الا في كلمة كلما وفارسيتها هر وهمى وهركاه وهر زمان وهر بار المختار أنه لا يقع في هركاه وهر زمان الا مرة وفي هر بار يقع في كل مرة (ن) قال لامرأته ان دخلت وان فعلت كذا فطلاقك على واجب أو لازم أو ثابت أو فرض فدخلت فيه أقاويل المختار أنه يقع الطلاق في الكل كذا ذكره الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى لان نفس الطلاق لا يكون واجبا ولازما وثابتا وفرضا وانما يكون حكمه كذلك وحكم الطلاق لا يلزم ولا يجب ولا يثبت الا بالوقوع . قال لامرأته ان تزوجت عليك ما عشت فحلال الله علي حرام ثم قال ان تزوجت فالطلاق على واجب ثم تزوج عليها طلقت الجديدة والقديمة كل واحدة منهما تطليقة وتقع أخرى بصرفها الى أيتهما شاء لان اليمين الاولى تنصرف الى الطلاق عرفا وتنصرف الى كل واحدة منهما لما ذكرنا أن من قال حلال الله علي حرام وله أربع نسوة طلقن جميعا والثانية بين بطلاق واحدة منهما واذا تزوج امرأة انحلت اليمينان فوقعت بالاولى على كل واحدة تطليقة وبالثانية تقع أخرى يصرفها

(سئل) عمن حلف لا يدخل دار فلان فباعها ودخلها الحالف بعد ذلك هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث (سئل) عن رجل حلف لا يكلم زيدا فسلم على جماعة وهو فيهم هل يعد ذلك كلاما منه له ويحنث به أم لا (أجاب) نعم يعد كلاما منه له ويحنث (سئل) عمن علق على نفسه بالطلاق من زوجته أنه لا ينقلها من عند أبويها الا برضاهما فأراد أخذها من عندهما لضرورة حصلت فهل اذا رفع أمره الى الحاكم لينقلها له ونقلها بلا رضاهما والديها هل يقع عليه الطلاق أولا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق المعلق (قال المرتب) وبما أفتى به مولانا صرح في الصيرفية حيث قال عمن حلف بالطلاق لا ينقل أهله الى بلدة كذا فرفع الامر الى القاضي فبعث رجلا باذنه فنقل أهله لا يحنث لانهما لم يصيرا مأمورين برفع الامر اليهما (سئل) عمن له على آخر دين حلف له أن يدفع له الدين في يوم معين فمات رب الدين قبل الوقت المحلوف عليه هل يحنث الحالف أم لا (أجاب) لا يحنث عند الامام الاعظم (سئل) عن شخص علق على نفسه برضاء انه متى تزوج على زوجته أو تسرى

الى أيتهما شاء قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى المختار أنه لا يحنث ما لم يؤخر الختان عن اثنتى عشرة سنة فيما لو قال ان بلغ ولدى الختان فلم أختنه فامرأته كذا الان هذا أول أوان حلمه والحكم ببلوغه به

﴿نوع فى الحرام﴾

اتهمته امرأته بالحرام فقال اكرمن تايك سال حرام كنم فانت طالق لا يقع الطلاق عليها الا بمعاينتها نفس الجماع بتداخل الفرجين وتعرف بانها البست بزوجة له ولا مملوكة أو شهد عندها أربعة من العدول لانه يراد بهذا فى العرف الزنا وهو لا يثبت الا باحد هذين الامرين . اذا قالت له تريد تتزوج امرأة أخرى فقال كل امرأة أتزوجها فهى طالق ثم طلق ثم هذه ثم تزوجها ذكر الفقيه أن بقول أبى يوسف نأخذ وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى أن الفتوى على قولهما فى التعليق ما يكون صحيحا ومالا يكون . فى الفتاوى لو قال اكر مرا بزنى دهند وباقى المسئلة بحالها طلقت قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى المختار أنها لا تطلق فى الوجهين لانه حنث بنفس التزويج قبل تمامه وقبل الدخول فى نكاحه فصار كما لو قال لامرأة ان جلست فى نكاحك فانت طالق فجلس ثم تزوجها لم تطلق لانه حنث قبل التزوج ولو قال هر كدام را بزنى منم فالمختار أنه يقع على واحدة لانه فارسية قوله أى امرأة

﴿نوع فى تعليق طلاقها بأفعال منها كالدخول والخروج والذهاب والصعود ونحوها﴾

لو قال ان دخلت دار فلان فانت طالق فمات فلان فدخلتها فان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحنث لما عرف وان كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلمة يحنث وقال الفقيه لا يحنث وعليه الفتوى لان الورثة وان لم تملكها فى هذا الوجه لكنها لم تبق ملكا للمالك حقيقة لعدم أهلية الملك وانما يبقى ملكه منها حكما فلم تدخل دار فلان مطلقا . ذهبت الى منزل والدها فى قرية أخرى فتبعها الزوج ليعيدها فأبت فحلف الزوج بالثلاث ان لم تذهب الى منزله بتلك الليلة فخرجت معه وذهب بها كرها فى منزله قبل انفجار الصبح فالمختار أنه لا يحنث وان كان ذلك بعدما كان أكثر الليلة بتلك القرية . لو قال أنت طالق ان دخلت هذه السكة الى شهر فأدخلها كرها ثم دخل هو الدار بغير كره لا يحنث لانه لم يدخل السكة وانما أدخل . فان لم يدخل فى السكة ولكن دخل دارا فيها من طريق السطح ولم يخرج الى السكة قال الفقيه أبو الليث الى الحنث أقرب وقال أبو بكر الاسكاف الى عدمه أقرب قال الصدر الشهيد الفتوى على أنه لا يحنث . لو قال ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح ونزلت فى دار الجار ذكر فى كتاب الحيل أنه لا يحنث قال أبو نصر الدبوسى رحمه الله تعالى وهذا غلط بل يحنث لان الكل أبواب هذه الدار كما لو قال ان خرجت من هذه الدار فخرجت من أعلاها وفيما اذا حلف لا تخرج من باب هذه الدار مصقاولا نية له فخرجت منها من أى موضع خرجت يحنث هو المختار وعليه الفتوى لان مثل هذا يذكر ويراد به الخروج منها عرفا . قال لها لا تخرجى الا باذنى تحتاج فى كل خرجة الى الاذن ولو قال عنيت به مرة واحدة دين قضاء وديانة لانه نوى حقيقة كلامه لان قوله لا تخرجى يتناول خروجا واحدا وعن أبى يوسف رحمه الله لا يدين فى القضاء لانه خلاف الظاهر

عرفا

عليها بنفسه أو بوكيله أو بفضولى وأبرأته من خمسة أنصاف مثلا من باقى صداقها عليه تكن طالقا طلقة واحدة تملك بها نفسها ثم انه تزوج عليها وادعت عليه عند الحاكم بذلك وأبرأته من القدر المذكور فادعى دفع الصداق لها وعدم الوقوع بمقتضى ذلك ولم تصدقه هل يقبل منه دعوى الدفع ولا يقع عليه الطلاق أو لا يقبل منه ويقع عليه الطلاق (أجاب) نعم يقبل منه دعوى الدفع بيمينه بالنسبة لعدم الوقوع ويقبل منها عدم القبض بيمينها بالنسبة لاستحقاقها المبلغ المذكور (سئل) عمن حلف لا يدخل دار فلان فباعها فلان المحلوف عليه من الحالف ودخلها الحالف هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث (سئل) عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يسكن مع فلان ما دام فى هذه الدار فانتقل فلان مدة وعاد الى الدار هل له أن يسكن معه ولا حنث عليه (أجاب) نعم له أن يسكن معه ولا حنث عليه

﴿كتاب الحدود﴾

(سئل) عن رجل أقر عند الحاكم انه شرب الخمر طوعا أو سكر من غيره ثم رجع عن اقراره هل يصح رجوعه ولا حد عليه أو لا (أجاب)

عرفا فلا يصدق وعليه الفتوى . لو حلف أن لا تخرج الا باذنه ثم قال لها اخرجي في هذا الفصل تحتاج الى الاذن في كل خرجة والحيلة في ذلك أن يقول لها كلما شئت الخروج أو كلما أردت الخروج فقد أذنت لك فيغنيها عن الاذن في كل خرجة ثم ان أراد أن ينهاها بعد ذلك هل يعمل نهيه اختيار أبي بكر محمد بن الفضل أنه يعمل مذكور في الجامع . أذن لها بخرجة ثم نهى عن تلك الخرجة بالاجماع يعمل نهيه

﴿نوع في اليمين على الشتم من أحدهما لصاحبه﴾

من الفتاوى دعته بأسفله قال ان كنت سفلة فانت طالق وأراد به التعليق فقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن السفلة هو الكافر وعن أبي يوسف من لا يبالي بما قال وما قيل له وعن محمد من يلعب بالحمام ويقامر وعن خلف حامل الزلة من طعام دعي اليه قال الصدر الشهيد الفتوى على ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وقال غيره من المتأخرين المختار هو الذي يأتي بالافعال الدنيئة . دعته كوسجا فقال ان كنت كوسجا فأنت طالق وأراد به التعليق فالمختار أن يرجع فيه الى عرف الناس فان كان خفيف اللحية بحيث يسمونه كوسجا يقع والا فلا وقلتبان وبغالة فارسية الديوث ابله ريش وخريطه ريش الذي طالت لحيته وعرضت كاوريش وريش كاوالذي اضطجعت لحيته على الصدر (ش) تشاجر مع أخيه وأخته فقال لهما اكرمن شمارا بكون خراندرنكنم فامرأته طالق تكلموا فيه والمختار أنه يحنث في الحال لتحقق العجز الا أن ينوي القهر والغلبة وتضييق الامر عليهما فحينئذ تصح نيته ولا يحنث الا بموت الحالف أو المحلوف عليه قبل أن يفعل ما نواه وعليه الفتوى . هندي معتوه له امرأة فقالت له يا كداى فقال اكرمن كدايم توازمن كذا طلقت لان أكثر مشايخنا حملوا هذا على التحقيق والمجازاة

﴿نوع في اليمين﴾

من الفتاوى لو قال اكر كسي را أردمن دهي ونوى أمها خاصة صحت نيته فيما بين الله تعالى وبينه ولو قال اكر هيچ كس را لم تصح نيته لان قوله كسي لفظ خاص مطلق فتناول باطلاقه كل واحد فاذا نوى صح وقوله هيچ كس را لفظ عام فاذا نوى الخاص لم يصح وعلى قياس قول الخصاف لا فرق بينهما لان عنده تصح نية الخاص في العام أيضا حتى ان من حلف فقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال نويت به من بلد كذا ولو كانت اليمين على الاماء وقال نويت الروميات تصح عنده وعلى ظاهر المذهب لا وكذا من غصب دراهم انسان وحين حلفه الخصم كه تراعين چيزى دادنى نيست ونوى ان ليس عليه دنانير أو حنطة لا يصح في ظاهر الرواية وقال الخصاف يصح والفتوى على ظاهر المذهب لكن من وقع في يد الظلمة وأخذ بقول الخصاف في جنس هذا فلا بأس به ثم جواب ظاهر الرواية في الكتاب مذكور مطلقا والمراد من عدم الصحة في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى تخصيص العام صحيح

﴿نوع ما يكون سرقة وما لا يكون﴾

(ن) حلف بطلاقها أنه لا يسرق فان كان أكارا أو وكيلا فأخذ العنب والفاكهة ولصاحب الكرم نصيب فيه ولم يخبره فان كان أكل وحمل الى منزله للاكل عادة لا يحنث وان أخذ سوى ما يحمل

نعم يصح رجوعه ويسقط عنه الحد (سئل) عمن أقر بالسرقة ورجع عن اقراره هل يقبل رجوعه ويسقط عنه الحد أم لا (أجاب) نعم يقبل رجوعه ويسقط عنه الحد ويلزمه المال (سئل) عمن ادعى على آخر أنه شرب الخمر أو سكر من غيره فأنكر هل يحلف أو لا (أجاب) لا يحلف (سئل) عمن ادعى على آخر بسرقة وأقر بها ثم رجع عن اقراره هل يصح رجوعه ويسقط عنه القطع أولا (أجاب) يصح رجوعه ويسقط عنه القطع وعليه المال (سئل) عن الذمي اذا صدر منه ما يوجب الحد فقبل اقامته عليه أسلم هل يستوفى منه أو يدرأ عنه (أجاب) اذا ثبت عليه باقراره أو بشهادة مسلمين عدلين يقام عليه الحد وبشهادة ذميين لا يقام عليه ويسقط عنه (سئل) عن العبد اذا سرق من أجنبي نصابا من حرز بلا شبهة هل حكمه حكم الحر في القطع (أجاب) نعم حكمه حكم الحر في القطع (سئل) عمن وجد منه رائحة الخمر بحدا أو يعزر (أجاب) يعزر ولا يحد ما لم يثبت شربه من الخمر بطريقه الشرعي (سئل) عمن دخل بيت انسان وسرق منه دجاجا أو اوزا وقيمة ذلك أكثر من نصاب

لذلك ولم يخبر صاحب الكرم ولم يكن من رأيه أن يخبره يحنث لان هذا يعد سرقة والاول لا . لو حلف لم يسرق ولم يره وقد كان رآه قبل ذلك فالمختار أنه لا يحنث لان الحال أوجبت تقييد الرؤية بحال السرقة

السرقة هل يقطع في ذلك أولا (أجاب) لا يقطع في ذلك (سئل) عن امرأة أتت امرأة وفعلت بها حتى أتت أربها فاذا يجب عليهما (أجاب) يجب عليهما التعزير (سئل) عن السكران اذا أقر أنه سكر من الخمر طائعا هل يحد أولا (أجاب) لا يحد حتى يصحو منه وتقوم عليه البينة (سئل) عمن قال لآخر يا زاني فقال له بل أنت الزاني هل عليهما حد أم على أحدهما فقط (أجاب) يجب الحد عليهما لان كلا منهما قاذف الآخر (سئل) عمن شهد عليه ثلاثة بالزنا هل يلزمه حد أم لا (أجاب) لا حد عليه بمقتضى عدم تمام النصاب وعلى الشهود حد القذف (سئل) عن رجل زنى بأمة الغير ثم اشتراها وهي حامل منه فولدت قبل الشراء هل تصير أم ولد بذلك له ويمتنع عليه بيعها أولا (أجاب) لا تصير أم ولد له بذلك ولا يمتنع عليه بيعها بذلك (سئل)

(١) قوله والظاهر أنه يحنث الزوج الذي في الخانية بعد قوله لا أعلم هذا والذي ينبغي أن يحنث كل منهما وآخر ما قال فانظره اه مصححه

﴿نوع من التعليق والاهانة ودخول الغيرة والاغتصاب والتعيير والضرب ونحوه﴾

(ن) لو قال ان اشتريت جارية فيدخل عليك من ذلك الغيرة فأنت كذا فهو على دخول الغيرة عليها عقب الشراء فان دخلت بعد ذلك بزمان لا تطلق لانه علق الطلاق بدخول الغيرة عقب الشراء قضية حرف الفاء وعلامة ذلك أن تظهرها بلسانها بقول قبيح أو مخاصمة ونحو ذلك فأما ما يكون من ذلك في قلبها لا تطلق ولا يعتبر به لانه لا يراد باليمين عادة اذ لم يمكن الاحتراز عنه وهذا كما لا يعادى فلانا فيعاديه بقلبه ويحفظ لسانه وجوارحه فانه لا يحنث وكذا في المحبة (س) دعا امرأته الى الفراش فقالت ما تصنع بي وتكفيك فلانة فقال ان كنت أحبها فأنت طالق المختار أنها لا تطلق ما لم يخبر هو أنه يحبها وان كان لا يحبها حقيقة لان الطلاق معلق بالاخبار عن المحبة

﴿نوع في اليمين على لبس غزلها﴾

(ن) حلف لا يلبس من غزلها فلبس ثوبا خيط بغزلها لا يحنث ولو لبس تكة من غزلها حنث عند أبي يوسف وعند محمد لا قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى وبه يفتى لانه لا يسمى اتخاذ التكة لباسا ولا يعد بها لابسا ولو أخذ من غزلها قدر شبرين ووضعه على عورته لا يحنث لانه لا يسمى لابسا وذكر في بعض النسخ ثم علم باليمين فرمى بها لا يحنث وكان الصحيح هذا وهو اختيار صاحب الملتقط رحمه الله تعالى . لو قال اكر ريشته تو بتن من بر ايد فأنت طالق فوضع يده على غزلها أو خاط به قميصا لا يحنث لان المراد به اللبس عرفا ولم يوجد ووقعت هذه المسئلة في آخر عهد أبي مطيع فأومأ برأسه أن لا يقع وفيه دليل على أن المفتي اذا حرك رأسه بلا أو بنعم فهو كالقول منه بخلاف ما اذا أشار الشاهد برأسه فانه لا يكون ذلك شهادة وكذا المريض اذا أشار برأسه في الوصية لا تكون وصية لانهما متعلقان باللفظ والاشارة لا تقوم مقامه الا عند العجز فأما جواب المفتي لا يتعلق باللفظ انما اللفظ طريق معرفة الصواب عنده فاذا حصلت المعرفة بطريق آخر فقد حصل المقصود كما لو حصل بالكتابة . لو قال اللعب بالشطرنج لتشحيذ الخاطر ليس بحرام واكر حرامست در كتاب يادر خبر يادر قياس درست زن وى طالق طلقت امرأته لانه حرام بآثار الصحابة وبقياس صحيح في الفتاوى حلف كل واحد منهما أن فرجه أحسن من فرج صاحبه فان كانا قائمين وقت الحلف برت وحنث وان كانا قاعدين برو حنثت وان كان قائما وهي قاعدة قال الفقيه أبو جعفر لا أعلم هذا الفصل (١) والظاهر أنه يحنث الزوج (س) رجلان حلف كل واحد منهما ان لم يكن رأسي أثقل من رأسك فامرأته طالق فانهما يدعيان اذا ما فيهما يكون أسرع جوابا فرأس الآخر أثقل من رأسه

﴿نوع في التعليق﴾

(ح) قال لها ان لم أطلقك اليوم ثلاثا فأنت طالق ثلاثا فأراد أن لا تطلق امرأته فالحيلة أن يقول

لها

لها في اليوم أنت طالق على ذا وهي لا تقبل فلا تطلق كذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال الصدر الشهيد رحمه الله عليه الفتوى لان ذلك وان كان تطليقا مقيدا لكن المقيد يدخل تحت المطلق فانعدم شرط الحنث . في فتاوى أبي بكر البخاري لو قال ان حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم قال أنت طالق ان شاء الله طلقت عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد لا تطلق بناء على أن قوله أنت طالق ان شاء الله ليس بيمين وعند أبي يوسف يمين لكن تتوقف على مشيئة الله تعالى ولا علم لنا بها فلا يحنث والفتوى على قول أبي يوسف . حلف بطلاقها أن لا يطلقها فآلى منها فمضت المدة حنث ووقع عليها طلاقان ولو حلف هكذا وهو عنين ففرق القاضي بينهما لا يقع طلاق آخر هو المختار لان هنا لم يقع الطلاق بفعله حقيقة وان جعل مطلقا شرعا وثمة وقع بفعله وهو الايلاء (ك) عن الشيخ أبي الحسن رحمه الله تعالى ان أكلت الحرام فأنت طالق فأخذ خبزا من حانوت خباز غصبا أو سرقة وأكل لا تطلق لان يمينه تنصرف الى حرام لعينه وهذا ليس كذلك والمختار أنها تطلق

﴿ نوع في الاستثناء ﴾

طلق واستثنى لكن قدمه بأن قال ان شاء الله تعالى فأنت طالق أو ان شاء الله تعالى فوالله لا أدخل الدار كان الاستثناء صحيحا لان تقديمه وتأخيره سواء كما في التعليقات فلو لم يذكر الفاء بأن قال ان شاء الله أنت طالق تطلق في القضاء في قول محمد وقال أبو يوسف لا هو المأخوذ به قال ان شاء الله وهو لا يدري معناه لا تطلق لانه لا يتحقق الايقاع مع الاستثناء وعلمه وعدم علمه في ذلك سواء كما في سكوت البكر (ن) قال لها أنت طالق فجرى على لسانه ان شاء الله من غير قصده وكان قصده الايقاع جزما لا يقع لوجود الاستثناء حقيقة كما لو قال متصلا أو غيره طالق ولو شرط مشيئة من لا يعرف مشيئته بان قال ان شاء جبريل والملائكة صلوات الله على نبينا وعليهم والشيطان كان استثناء لان الوقوف على مشيئتهم لا يتصور . عن نجم الدين النسفي في الطلاق انه لا يصدق الا ببينة لانه خلاف الظاهر وقد فسدت أحوال الزمان فلا نأمن التلبيس والكذب

﴿ نوع فيما يكون فاصلا وما لا يكون ﴾

أجمعوا أنه لو قال هرزني كه بكندو بود وباشد أو قال هرزني كه بخواهد وبودو باشد أن اليمين لا تنعقد وتصير هذه الالفاظ فاصلة . في الفتاوى لو قال أنت طالق ثلاثا ان شاء الله فظاهر الرواية لا يقع شئ فينصرف الاستثناء الى الكل وهو الصحيح ولو قال يا طالق أنت طالق ثلاثا ان شاء الله تعالى تقع واحدة بقوله يا طالق بلا خلاف وفي فوائد نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى قالت له اى ناجوان نردواى قلنبان واى كذا وكذا فقال اكر من چنينم توازمن سه طلاق طلقت ثلاثا ويكون هذا مجازاة لا تعليقا باعتبار العرف ذكره مطلقا . استفتى الشيخ أبو الحسن عمن قال لامرأته انك تفعلين كذا وكذا فقالت نعم فقال اكر چنين است كه تو ميكوئى بهزار طلاق فكتب اكر كفت كه توازمنى سه طلاق أو توازمن بهزار طلاق سه طلاق شده است قال وترك هاتين الكلمتين تلبيس من المفتي فيجب في مثل هذه الفتوى أن يزاد في الجواب الكلمة المتروكة دفعا لاحتيالهم ويكتب حاصل الجواب وكان يكتب في هذه المسئلة شده است والله أعلم

عمن وهب لزوجته شيأ وتسلمته منه بعد ذلك والشئ في يدها هل له الرجوع فيه أولا (أجاب) لا رجوع له فيه (سئل) عمن سرق لآخر شيأ وذهب به ثم أعاده الى مكانه ووضعه فيه من غير علم صاحبه فضاع هل يضمنه أولا (أجاب) نعم يضمنه (سئل) عن السكران اذا أقر بالسكر من الخمر أو غيره في حال سكره هل يحد أولا (أجاب) لا يحد بذلك لاحتمال كذبه في اقراره (سئل) عن شخص له حمامات يطيرها فوق السطح وينظر الى عورات الناس هل يمنع من ذلك ويعزر (أجاب) نعم يمنع من ذلك وان عاد يعزر (سئل) عن الذمي اذا قذف ذميا مثله هل يحد أولا (أجاب) لا يحد بسبب القذف ولكن يؤدب عليه (سئل) عمن ضرب آخر بغير حق وضربه المضروب أيضا هل عليهما التعزير أولا (أجاب) نعم يعزران ويبدأ باقامة التعزير على البادئ منهما (سئل) عن المسلم الذي يأكل الربا ماذا يلزمه (أجاب) يعزر على ذلك (سئل) عن السوقي الذي يشتري السلعة الجيدة ويخص بها أهل الذمة دون المسلمين ويخص المسلم بالسلعة الرديئة وهو مستمر على ذلك واذا طلب المسلم من الجيدة ينكرها أولا

(باب الأمر باليد والتوكيل واثبات الخيار والمشيئة)

فى الفتاوى قال لها أمرك بيدك فاختارت نفسها فالمختار أنه يقع لانه أبلغ فى التفويض من قوله أمرك بيدك (١) قال لها أمرك بيدك اليوم وغدا فردت فى اليوم فلها الخيار فى الغد لانهما أمران ولو قال اليوم غدا فردت فى اليوم كان ردا أصلا لانه جعل أمرها بيدها فى وقت واحد وكان أمرا واحدا وذكر فى الجامع الصغير أنه ليس لها أن تختار فى الغد فى المسئلة الاولى وهو الصحيح وعليه الفتوى بخلاف ما لو قال أمرك بيدك اليوم وأمرك بيدك غدا لانهما أمران لما عرف (س) قال له رجل تريد أن أطلق امرأتك ثلاثا فقال نعم فطلقها ثلاثا طلقت كذا ذكر فيه مطلقا والمختار أنه ان عنى به التفويض يصير الامر فى يده والافلا (نوع منه) فى الفتاوى لو قال لها أمرك بيدك مادمت امرأتى فهذا على النكاح ويبطل بابانتها بخلاف ما اذا طلقها رجعيا وبخلاف ما اذا جعل أمرها بيدها مطلقا ولم يقل مادمت امرأتى ثم أبانها ثم تزوجها حيث يكون الامر بحاله فى أظهر الروايتين وعليه الفتوى (ق) لو قال لامرأتين له والله لا أقربكما لا يكون موليا بالقياس من قبل أن يطأ أحداهما فان وطئ احداهما تعينت الاخرى وهو قول زفر وفى قول علمائنا الثلاثة يكون موليا بينهما استحسنوا ذلك وبه أخذ الفقيه

(فصل فى الخلع بالبيع والشراء)

(ن) لو قال بعت منك طلاقك بمهرك الذى لك على فقالت طلقت نفسى ثلاثا طلقت بائنا بمهرها كما لو قالت اشتريت لان هذا يصلح جوابا وابتداء ويجعل جوابا فيحمل عليه وهو المختار للفتوى وان كان فى موضع خلاف هذا . قال لها بعت منك ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت مجيبة له بعت ولم تقل اشتريت قال الفقيه أبو بكر الاسكاف يقع الطلاق بائنا لانها صارت كانها قالت بعت مهرى ونفقة عدتى بهذه التطليقة وقال الفقيه أبو الليث لا يقع قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان كلامها ليس بجواب لكلام الزوج فصار ابتداء ولو قال بعت منك تطليقة أو بعت طلاقك فقالت اشتريت يقع الطلاق رجعيا وهو الصحيح . قالت خويشتن خريدم از تو بعدت وكابين فقال منك أحد لا يكون جوابا ولا يصح الخلع ولا يكون طلاقا هو الاصح

(فصل فى نوع من الخلع)

(ن) قال لها ابتعت منى أى اشتريت ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت اشتريت لا يقع ما لم يقل الزوج بعت هو المختار الا اذا أراد به التحقيق دون السوم وهذا بخلاف ما اذا أمرها بشراء ثلاث تطليقات بمهرها ونفقة عدتها بان قال اشترى فاشترت لان الامر يتضمن تفويض الخلع اليها والواحد يتولى الخلع من الجانبين اذا كان البدل مذكورا معلوما فى أصح الروايتين وهو المختار وأما ههنا لم يوجد الامر فلم يكن تفويضا والخلع الذى هو معاوضة لا يتم بركن واحد . فى الفتاوى قال لها أزمن خويشتن خريدى فقالت خريدم فقال الزوج فروختم بانت لوجود ركنى العقد والخلع طلاق بائن والمختار أنها لا ترد المهر على الزوج ان

يعطيه ولو بأكثر من قيمتها فهل للحاكم أن يمنعه من ذلك ويعزره تعزيرا لائقا به أم لا (أجاب) نعم للحاكم أن يمنعه من ذلك ويعزره تعزيرا لائقا به على ذلك (سئل) عن يهودى قذف يهوديا بالزنا هل يلزمه حد القذف أم لا (أجاب) لا يلزمه حد القذف وانما يلزمه التعزير (سئل) عن شخص ادعى على آخر بما يوجب التعزير من شتم أو سب فانكره ولا بينة له هل يحلف أولا (أجاب) نعم يحلف بطلب المدعى (سئل) عمن قال لآخر يا ابن الزناهل يلزمه الحد أولا (أجاب) نعم يلزمه الحد (سئل) عمن قذف امرأة أجنبية بالزنا ولها أخ شقيق هل له المطالبة على القاذف بالحد أم لا (أجاب) ليس له المطالبة بالحد (سئل) عن رجل تزوج بأخته ودخل بها هل عليه حد أم لا (أجاب) نعم عليه الحد (سئل) عن ذمى زنى بذمية وثبت عليهما بطريقة شرعية هل يحدان أولا (أجاب) نعم يحدان

(١) قوله من قوله أمرك بيدك كذا بالاصل ولا يخفى أنه تحريف من الناسخ أو فى الكلام سقط والذى فى الخانية كان هذا الكلام فوق تفويض الطلاق اليها اه فانظر وحرر

قبضت وان لم تقبض برئ الزوج منه لان الخلع اذا كان معاوضة يوجب البراءة فاذا كان عليه شئ برئ والا فلا شئ عليه . لو قال (خويشتن بخر بمهرك ونفقة عدتك) أو قال لها بالعربية اشترى نفسك منى بمهرك ونفقة عدتك فقالت اشتريت يصح الخلع وان لم يقل (فروختم) على ماهو المختار . قال خلعت نفسك منى بكذا فقالت فعلت ولم يقل الزوج شيأ فالمختار للفتوى أنه لا يصح الا اذا أراد به التحقيق لانه سوم ظاهر الا تحقيقا (ن) لقنها بالعربية حتى قالت اختلعت نفسى منك بالمهر ونفقة العدة وأبرأتك عن ذلك وهى لا تعلم ذلك فيه أقوال والمختار ماذهب اليه بعض المشايخ أنه لا يصح ولا تقع البراءة لان الخلع معاوضة كالبيع والعوام لو قالوا بعنا واشتريناوهم لا يعلمون لا يصح فكذا هذا بخلاف الطلاق والعتاق والتدبير لانها ليست فى معنى المعاوضة بل هى اسقاط والبراءة عن المهر وان كانت اسقاطا لكنها اسقاط يحتمل الاقالة والفسخ فاشبهت البيع لا الطلاق ذكره الصدر الشهيد ونص على أن الفتوى على أنه لا يصح الخلع أصلا وكذلك الابراء اذا لقنها أن تبرئ الزوج من المهر على هذا ولو ادعى الاستثناء فى الخلع وكذبته المرأة فالقول قوله فان شهد الشهود على أنه لم يستثن قبلت وهذه المسئلة من المسائل التى تقبل الشهادة فيها على النفى . فى الواقعات الصغيرة قالت لزوجها (هرحقى كه مرا بتوست من خويش خريدم مرد كفت فروختم) لا يكون خلعا بذلك المال ولو قالت (بهر حقى) يكون خلعا قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى كذا أفتيت ولو جرت العادة أنهم يريدون بقولها (هرحقى بهرحقى) يجب أن يصح لان المتعارف كالمذكور لكن يجب للمفتى أن يطلق الجواب أنه لا يصح الا اذا كتب فى الفتوى والعادة جرت بأن يراد بقولها هرحقى بهر حقى فالآن يفتى بأنه يصح الكل فى الفتاوى . فى فتاوى الصاعدى قالت أبرأتك عن مهرى فقال الزوج بجوز وأراد به ايقاع الطلاق بمهرها وقع الطلاق وسقط المهر ومعنى المسئلة أن يكون ذلك عند مذاكرة الطلاق وسؤالها الطلاق منه . ذكر فى الواقعات الصغيرة طلق امرأته قبل الدخول بها على ألف ولها عليه ثلاثة آلاف درهم مهر يسقط ألف وخمسمائة ويجب لها عليه ألف وخمسمائة قضية الطلاق قبل الدخول ويجب عليها ألف بالخلع فيتقاصان فهل ترجع المرأة على الزوج بخمسمائة قال أبو بكر البلخى لا وقال غيره من المشايخ ترجع قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى والفتوى على هذا بناء على أن صريح الطلاق بالمال المسمى هل يوجب براءة كل واحد منهما عن صاحبه من المهر عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى فعند أبى بكر البلخى يوجب وعند غيره لا وعليه الفتوى ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده فى كتاب الاكراه وهذا بخلاف لفظ الخلع فانه يوجب براءة كل واحد منهما عن الآخر بالاجماع (ن) قال لآخر طلق امرأتى فطلق المأمور بمهرها ونفقة عدتها أو خالعها على ذلك وهى مدخولة أو غير مدخولة قال الفقيه أبو جعفر يجوز فى الوجهين لان الغالب من عادات الناس أنهم يريدون بالتوكيل بالطلاق بجعل قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وذكره فى موضع آخر وفصل وقال ان كانت مدخولة فلا يصح لانه خالف الى شر لانه أمره بطلاق لا يقطع النكاح وقد أتى بطلاق قاطع وان كانت غير مدخولة يصح لانه خالف الى خير لأنه أمره بطلاق قاطع مجانا وقد أتى به ببدل وهو الصحيح وبه قال الفقيه ابراهيم وغيره وهو المختار للفتوى . وفى الفتاوى قال لآخر طلق امرأته على شرط أن لا تخرج من المنزل شيأ ففعل ثم اختلفا فقال الزوج أخرجت وهى تنكر فالقول قوله لانه ينكر شرط الطلاق وأشار الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى الى

بالجلد لا بالرجم (سئل) عن رجل زنى بامرأة فحملت منه ثم تزوجها فولدت ولدا هل يثبت نسبه منه أولا (أجاب) ان جاءت به لستة أشهر فأكثر ثبت نسبه منه والا فلا الا أن يدعيه ولم يقر أنه من الزنا (سئل) عن العبد اذا قذف حرا فطالبه المقذوف بعد عتقه وثبت عليه الحد هل يقام عليه حد الاحرار أم حد العبيد (أجاب) يقام عليه حد العبيد (سئل) عن الضيف اذا سرق من بيت مضيفه شيأ يساوى أكثر من عشرة دراهم هل يلزمه القطع (أجاب) لا يلزمه القطع (سئل) عن المقذوف اذا عفا عن القاذف هل له الطلب بالحد بعد العفو أولا (أجاب) نعم له الطلب (سئل) عن رجل زنى بأمة الغير ثم اشتراها هل يسقط عنه الحد بذلك أولا (أجاب) لا يسقط عنه الحد بذلك (سئل) عمن وجب عليه الحد هل يضرب ممدودا على مقعدته ورجليه كما يفعله القضاة الآن أم يضرب على صفة غير هذه (أجاب) يضرب قائما ويفرق الضرب على جميع أعضائه الا وجهه ورأسه وفرجه ولا يضرب على الصفة المذكورة (سئل) عمن نظر الى وجه أجنبية بشهوة وخلا بها فى محل خال عن الناس

أن مراد المسئلة اذا قال له علق طلاقها بشرط أن لا تخرج شيأ فأما اذا كان المراد قل لها أنت طالق على أن لا تخرجي شيأ فالصحيح من الجواب أنها اذا قبلت أن لا تخرج يقع الطلاق أخرجت بعد ذلك شيأ أو لم تخرج لان الشرط قبول عدم الاخراج لا وجوده (ق) لو قال لها بعت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم فقالت اشتريت ثم قال بعت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم فقالت اشتريت ثم قال ثالثا فقالت اشتريت والزوج يقول أردت تطليقة واحدة ولم أرد ثلاثا قال يقع ثلاث تطليقات في القضاء وبه أخذ الفقيه وقال لا يجب على المرأة الا الثلاثة آلاف درهم . في الفتاوى قوم جاؤا الى رجل وزعموا أن امرأته وكلتهم باختلاعها منه فاختلعها معهم على ألفين فأنكرت التوكيل فان كانوا ضمنوا المال للزوج فالطلاق واقع والبدل عليهم لان خطاب الخلع متى جرى بين الزوج والفضولي كان هو العاقد اذا وجد منه الضمان فيشترط منه قبوله وان كانوا لم يضمنوا فان لم يزعم الزوج أنها وكلتهم لم يقع الطلاق لانه تبين أن الخلع موقوف على قبولها ولم تقبل وان زعم انها وكلتهم يقع الطلاق لانه أقر به ولكن لم يجب المال لما مر وهذا اذا خالع الزوج أما اذا باع منهم تطليقتها بالف درهم قال أبو القاسم الصفار وقعت وان لم يضمنوا الان لفظ الشراء لفظ ضمان فكأنهم ضمنوا وقال أبو بكر الاسكاف هذا والخلع سواء وعليه الفتوى وفي فوائد نجم الدين النسفي سئل شيخنا عمن قال ان غبت وأتى على غيبتي كذا فامرأتي بيد فلان فيخلعها بكذا أيكون هذا توكيلا أم تفويضا قال يكون توكيلا حتى لا يقتصر على المجلس لانه وان ذكر الامر باليد فقد فسر بما هو توكيل مطلق وهو الخلع كذا أجاب ثم كتب هو وغيره من مشايخ سمرقند وبخارى في جواب الفتوى أنه أمر باليد ويقتصر . لو وكل رجلا بالخلع على كذا فقال الوكيل خلعت فلانة من زوجها على كذا جاز وان لم يكن هو بحضرتها وذكر بعد هذا أنه لا يجوز أن يكون الواحد وكيلا من الجانبين وهذه المسئلة دليل على أنه يجوز قال الحاكم أبو الفضل وهو الموافق لرواية الاصل وهو الصحيح لان حقوق العبد لا ترجع اليه في مثل هذا فصلح الواحد وكيلا من الجانبين . ولو قال لرجل اخلع امرأتي لا يكون له أن يخلعها الا بمال وعن ابن سماعة في نوادره عن محمد أنه يكون هذا أمرا بطلاق بائن بلا مال والصحيح هو الاول اعتبارا للعرف في مواضع من الاصول الخلع والمبارأة كلاهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يوجبان براءة كل واحد منهما من صاحبه من المهر وعند محمد كلاهما لا يوجبان وعند أبي يوسف المبارأة توجب والخلع لا وأجمعوا على ان الطلاق على مال لا يوجب والله أعلم

﴿ باب طلاق المريض من يكون فارا ومن لا يكون ﴾

(ن) لو قال ان مرضت فأنت طالق ثلاثا يكون فارا لان المرض هو المرض الذي يخاف عليه الهلاك به ويموت منه غالبا وذا مرض الموت فكأنه علقه به صريحا . وفي وصايا الاصل اذا وهبت صداقها في حال الطلق لا يصح بلا خلاف لانها مريضة مرض الموت وان لم تستفرش لكونها على خوف الهلاك غالبا وهذا كما لو خرج للمبارزة أو قدم ليقتل فانه في حكم المريض حتى لو طلق في هذه الحالة يعتبر فارا لما ذكرنا فكذا هي والمختار ما ذكرنا ونص الشيخ الامام السرخسي في شرحه ان صاحبة الطلق بمنزلة المريضة في وصايا الفتاوى اذا قال المريض كنت طلقتك في صحتي وانقضت عدتك وصدقته المرأة ثم مات فلا ميراث لها بالاجماع . لو طلق الصبي امرأة انسان بحكم الامر الذي قد جعل الزوج أمرها بيده صح ولا يكون للزوج أن يخرج الامر من يده ويقتصر على المجلس كما في البالغ والمجنون بمنزلة الصبي

(فصل

هل يحرم عليه ذلك ويعزر أم لا (أجاب) نعم يحرم عليه ذلك ويعزر (سئل) عن جماعة شهدوا على رجل أنه أقر بالزنا هل تقبل شهادتهم عليه ويلزمه الحد أولا (أجاب) لا تقبل شهادتهم عليه بذلك ولا يلزمه الحد (سئل) عمن قال لآخر في حال المخاصمة أنت لست لابيك وانما أنت ابن لغيره وهو معروف النسب منه هل عليه حد القذف أولا (أجاب) نعم عليه حد القذف (سئل) عمن وجب عليه الحد فحده القاضي ومات من ذلك الضرب هل على القاضي ضمان بسببه أم على الضارب باذن القاضي (أجاب) لا ضمان على واحد منهما (سئل) عن رجل أخرس قدم الى الحاكم وهو سكران فثبت عليه السكر من الخمر والنبيذ عند الحاكم بالبينة الشرعية بطريقه هل يحده الحاكم أولا (أجاب) لا يحده الحاكم (سئل) عمن قال لآخر يا فاسق وأراد أن يثبت فسقه بالبينة ليدفع التعزير عن نفسه هل تسمع بينته بذلك أم لا (أجاب) لا تسمع بينته بذلك

﴿ كتاب السير ﴾

(سئل) عن نصراني قال أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله

﴿ فصل فى الايلاء ﴾

اذا حلف لايقربها أبدا ثم قال لم أعن به الطلاق لايصدق قضاء ولو حلف لايقربها وهى حائض لم يكن موليا لاقتصار مدة الحيض . لو قال (أكر دست برتو دراز كنم تايك سال) فعلى كذا فتركها أربعة أشهر بانت لانه يراد به الجماع المعروف عرفا فكأنه نص عليه . لو قال ان قربتك الى سنة فأنت طالق ثلاثا فالحيلة فيه أن يتركها أربعة أشهر حتى تبين بواحدة ثم يمكث تمام السنة ثم يتزوجها فلا تطلق باليمين لعدم الشرط ولا بالايلاء لانتهائه فان قال ان قربتك أبدا فأنت طالق ثلاثا فلا حيلة لهذا لانه ان قربها طلقت ثلاثا باليمين وان لم يقرب فكذلك بالايلاء . لو آلى من امرأته ثم لحق مرتدا بدارهم ثم مضت أربعة أشهر لا تبين بالايلاء لزوال الملك ووقوع البينونة بالردة وفى بطلان الايلاء والظهار بالردة روايتان والمختار هذا وجملة هذا فى الفتاوى . ولو آلى من امرأته ثم قال للاخرى أشركت هذه فى الايلاء لم يصح الاشراك لانه لو صح يتغير حكم التصرف لانه لو صح لا يحنث مالم يقربهما بعد أن كان بحال يحنث بقربان الاولى فلا يصح صيانة له عن التغير وهذا بخلاف الظهار فانه لو أشرك الثانية مع الاولى يصح لانه لا يتغير حكم ذلك التصرف وهو حرمة وطء الاولى الى وقت التكفير وهى مسئلة الاصل

﴿ فصل فى الظهار ﴾

ولو شبهها بامرأة تزنى بها أبوه أو ابنه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ظهارا وهو الصحيح هكذا ذكر فى الفتاوى . وفيها لا يصح الظهار فى المبانة وان كان طلاقا صحيحا لان الظهار لتحريم الفعل وانه ثابت قبله فلا يتصور تحريمه به بخلاف الطلاق . لا ينبغى أن تدعى لقربها أو تقبيلها حتى يكفر لثبوت حرمة الوطء بدواعيه ولها أن تطالبه وتجبره الى الحاكم حتى يكفر لدفع الضرر عنها وفى (م) هشام عن محمد يجبر المظاهر على التكفير ليقربها فان أبى حبسه وان أبى ضربه أما فى الدين أحبسه ولا أضربه وان قال كفرت صدق ولا يمين عليه ويسعها أن تصدقه مالم يعرف بالكذب والله سبحانه أعلم

﴿ فصل فى الكفارة ﴾ فى جامع الاصول ولو جامع فى خلال الصوم غير امرأته التى ظاهر منها نهارا عامدا يستقبل الصوم بالاتفاق لانقطاع التتابع بافساد الصوم ولو جامع فى خلال الاطعام لا يلزمه الاستقبال بالاجماع ولو طلق المظاهر امرأته موصولا بالظهار لا كفارة عليه اجماعا لانتفاء العود والمعتبر فى الطعام أكلتان مشبعتان ستون مرة سواء كان من فقير أو من ستين فقيرا لكل فقير أكلتان وسواء كان مأدوما أو غير مأدوم ونصف صاع من الحنطة أو صاع من الشعير أو التمر يقوم مقام الاكلتين المشبعتين . فى جامع الاصول وان أطعم عن ظهار وعن افطار أجزأه عنهما بالاجماع وأجمعوا على انه لو أعتق عن ظهار وقتل لم يجزء عن أحدهما . لو أعتق عبده عن كفارة غيره بغير أمره لا يجوز عنه بالاتفاق . ولو دخل ذو رحم محرم منه فى ملكه بلا صنع منه فانه لا يجوز عن كفارته اجماعا ولو دخل فى ملكه بصنعه ان نوى عن كفارته وقت وجود الصنع منه يجوز عن كفارته عندنا وعند الشافعى لا يجوز والله تعالى أعلم

﴿ فصل فى اللعان ﴾ لو قذفها فكفت عن مرافعته الى الحاكم فهى امرأته لان الحرمة معاولة باللعان لا بالقذف . ولو قال لها أنت طالق ثلاثا يا زانية حد لان القذف صادفها وهى

هل يحكم باسلامه أولا (أجاب) لا يحكم باسلامه مالم يتبرأ عن كل دين يخالف دين الاسلام (سئل) عن ذمى جالس فى حانوته فورد عليه شخص من أهل العلم لحاجة له عنده هل يلزمه القيام له أولا (أجاب) لا يلزمه (سئل) هل يجوز للذمى أن يعلى بناءه على بناء المسلمين (أجاب) لا يجوز له ذلك وان فعله يهدم حتى يساوى بناء المسلمين (سئل) عن الذمى اذا أسلم وله ولد صغير هل يتبعه فى الاسلام أولا (أجاب) يتبعه فى الاسلام (سئل) عن النصرانى اذا أسلم فى حال سكره هل يصح اسلامه أولا (أجاب) لا يصح اسلامه (سئل) عن الذمى اذا قرأ الفاتحة أو غيرها من القرآن هل يحكم باسلامه أولا (أجاب) لا يحكم باسلامه (سئل) عن اسلام السكران هل يصح أولا (١) (أجاب) نعم يصح اسلامه كالصاحى (سئل) عن رجل حنفى قال مذهب الشافعى ليس بحق ولا يجوز العمل به هل يكفر بذلك أولا (أجاب) لا يكفر بذلك (سئل) عن الايمان والاسلام هل هما واحد أم بينهما فرق (أجاب) نعم هما واحد عند أئمتنا (سئل) عن الايمان هل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية

(١) قوله أجاب نعم يصح الخ كذا فى الاصل وهو مناقض للجواب السابق قريبا عن مثل هذه المسئلة ولعلهما قولان فى المسئلة فحرر كتبه مصححه

أجنبية ولو قال لها يازانية أنت طالق ثلاثا فلا حد ولا لعان لانه قذفها وهي منكوحة ثم بانت فيسقط اللعان لحصول المقصود وهو الفرقة . ولا يجب اللعان اذا أقامت شاهدين بعد ما قذفها أنه أكذب نفسه وحد كما لو عاينا اكذابه لو التعنا وكلا بالفرقة وغابا يفرق بينهما الكل في الفتاوى . لا يجوز وطؤها بعد اللعان قبل التفريق كما في النصرانية تحت النصراني أسلمت . في جامع الاصول أحكام الزوجية بعد التلاعن قبل القضاء بالفرقة قائمة كلها عندنا خلافا للزفر والاستمتاع بها يحرم بعد التلاعن اجماعا

﴿ فصل في الردة والفرقة تقع بها أو لا تقع ﴾ (ن) اذا ارتدت كان أبو القاسم وأبو نصر يفتيان بعدم الفرقة زجرا لها لئلا تحتال بهذه الحيلة وكذا بعض مشايخ سمرقند ذكر في نكاح (س) وجواب ظاهر الرواية أنها تقع وهو الصحيح لان النكاح لا يبقى مع المنافي ولكن تجبر على الاسلام والنكاح زجرا لها وحسما لباب المعصية بالاحتيال بهذه الحيلة للتخلص عنه وعليه الفتوى ولا تنقص من العدد . اذا علق طلاقها بشرط ثم ارتد ولحق بدار الحرب ثم وجد الشرط لا تطلق وكذا لو آلى منها ثم لحق ثم مضت المدة لانه لم يبق أهلا لذلك والطلاق لا يقع بدونه . في الفتاوى ان طلقها في دار الحرب بعد ما لحق مرتدا بها لم يقع بلا خلاف وان كانت في العدة . عبد قال لامرأته الحرة أنت طالق للسنة ثم اشترته طلقت اذا طهرت وعلى قياس قول أبي يوسف فيما اذا اشترت زوجها وأعتقته وطلقها وهي في العدة لا يقع والفتوى على هذا والحر لو قال ذلك لامرأته الامة ثم اشتراها لم يقع الطلاق بالاتفاق

﴿ فصل في الفرقة ﴾ اذا تيقنت المرأة أنه طلقها ثلاثا وسافر الزوج وهو ينكر الطلاق ولم تقم البينة لا يحل لها التزوج بآخر في القضاء وأفتى السيد الامام الاجل أبو شجاع رحمه الله تعالى أنه يجوز لها ذلك فيما بينها وبين الله تعالى اذا تيقنت

﴿ باب العدة والرجعة ﴾

(ن) أقر أنه طلقها منذ خمس سنين فان كذبته في الاسناد أو قالت لا أدري تجب العدة من وقت هذا الاقرار لان اقراره في هذين الوجهين جعل انشاء الطلاق للحال وان صدقته قال محمد تجب العدة من وقت الطلاق . والمختار للمشايخ أنها تجب من وقت الاقرار أيضا (١) بناء لانه لما طلق وكتم تجب العدة من وقت الاقرار زجرا له . امرأة تعتد بأربع عدات كيف يكون هذا فقيل هي أمة صغيرة طلقت بعد الدخول فعدتها شهر ونصف شهر فلما تقارب الانقضاء بلغت فانتقلت عدتها الى الحيض فتعتد بحيضتين فلما تقارب الانقضاء أعتقت فصارت عدتها بثلاث حيض فلما تقارب الانقضاء مات الزوج فلزمتها العدة بأربعة أشهر وعشر . المختلعة بنفقة عدتها المختار في حقها أن لا تخرج في حوائجها بالنهار لانها هي أبطلت حقها في النفقة فلا يعتبر ابطالها فيما يرجع الى ابطال حق الشرع وهي حرمة الخروج نهارا وهذا في جامع الفتاوى

﴿ فصل في الرجعة ﴾ تعليق الرجعة بالشرط باطل كتعليق النكاح قياسا للاستبقاء على الاثبات ابتداء . اذا تزوج المطلقة رجعيا المختار أن يصير مراجعا عملا بمجازه يجعل النكاح مجازا عن الرجعة لانه محتمل فقد تعذر العمل بالحقيقة في جامع الاصول الخلوة بالمطلقة الرجعية لا تكون رجعة لانها تباح في الجملة فصار بمنزلة النظر الى فرجها لا عن شهوة وفي

سرمة

(أجاب) لا يزيد ولا ينقص (سئل) عن ذمي قال ان فعلت كذا أكون مسلما فهل اذا فعله يكون مسلما (أجاب) لا يكون مسلما بذلك (سئل) عن الساحر هل يستتاب وتقبل توبته أولا (أجاب) لا يستتاب ولا تقبل توبته (سئل) عن الكافر اذا أكره على الاسلام هل يصح اسلامه واذا ارتد يقتل أولا (أجاب) نعم يصح اسلامه واذا ارتد لا يقتل بل يحبس حتى يعود الى الاسلام (سئل) عمن تصدق على فقير بمال حرام راجيا بذلك الثواب هل يكفر أولا (أجاب) نعم يكفر (سئل) عمن قال لمسلم يا كافر هل يكفر بذلك أولا (أجاب) لا يكفر بذلك ويعزر ان طلب تعزيره (سئل) عمن اعتذر لآخر في أمر بينهما ومن جملة الاعتذار قال له كنت كافرا وأسلمت هل يكفر بذلك أولا (أجاب) لا يكفر بذلك (سئل) عن الرافضي اذ فضل عليا على أبي بكر وعمر هل يكفر بذلك أولا (أجاب) لا يكفر بذلك ولكن يكون مبتدعا

﴿ كتاب الشركة ﴾

(سئل) عن جماعة بينهم فرس على سبيل الشركة الشرعية وهي تحت يد أحدهم باذن الباقين فماتت هل عليه ضمان في حصة

(١) قوله بناء هكذا في الاصل ولعل الكلمة من زيادة الناسخ كتبه مصححه

حرمة المصاهرة بالخلوة الصحيحة روايتان (١) لو طلقها في هذه العدة اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يقع . لو قال لها أنت امرأتي وأراد به الرجعة يكون رجعة كما لو قال جعلتك امرأتي وهذا اختيار أبي نصر وهو المأخوذ به اذا راجع المطلقة طلاقا رجعيا ثم طلبت منه العوض أو المهر على الرجعة ليس لها ذلك لان المهر شرط عند التمليك لا عند استبقاء النكاح . في الفتاوى لو أسقطت سقطا لم تستبن خلقته لا تنقضي به العدة لانه لم يوجد وضع الحمل انما هي نطفة متغيرة وان اختلفا في استبانته فالقول قوله فان لم يدع شيأ ولكن لم يأتمنها وطلب حلفها حلفت بالله لقد كان كما قالت والصحيح أن هذا قولهم جميعا . وسئل الشيخ الامام أبو الحسن الرستغفني عن المطلقة الرجعية انه اذا مست زوجها بشهوة قال يكون ذلك رجعة أطلق الجواب وذكر في مختصر الكافي في الشرح في باب الخيار أنه اذا اشترى جارية بالخيار فقبلته الجارية بشهوة وأقر المشتري أنها قبلته بشهوة سقط الخيار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا في خيار الرؤية والعيب وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون اجازة وقال وكذا المطلقة الرجعية اذا فعلت ذلك بزوجها يصير مراجعا قال محمد رحمه الله تعالى لا يصير مراجعا والصحيح على أن اقرار الزوج بذلك شرط ماذكرناه والله تعالى أعلم

﴿ فصل في فسخ اليمين وحكم القاضي الشافعي والحاكم المحكم في الطلاق المضاف وما يتعلق بذلك ﴾

يجوز للقاضي الحنفي أن يبعث الى شافعي ليبطل نكاحا جائزا عندنا باطلا عنده كما اذا زوج غير الاب والجد الصغيرة أو كان النكاح بشهادة الفسقة وقد غاب الزوج غيبة منقطعة أو مست الضرورة من وجه آخر انما يجوز قضاء الشافعي بتقليد القاضي الحنفي اذا خلا التقليد والقضاء عن الرشوة فان قضى بالرشوة لا يصح وكذا القاضي الحنفي اذا أخذ الرشوة وقضى لا ينفذ قضاؤه لانه عامل لنفسه لا لله تعالى . في الواقعات الصغيرة في تعليق الطلاق بالملك ونحوه (٢) ينفذ حكمه فيما بينهما كالقاضي المولى اذا قضى بينهما قالوا ولا يتهيأ عليهما ههنا أظهر ولكن هذا يعلم ولا يفتى به على هذا أكثر المحققين من مشايخنا رحمهم الله تعالى نص عليه شمس الائمة الحلواني وحكى عن استاذه هكذا وقال رحمه الله تعالى قد روى عن أصحابنا ما هو أوسع من هذا وهو أن صاحب الحادثة اذا استفتى فقيها عدلا من أهل الفتوى فأفتاه ببطلان اليمين وسعه اتباع فتواه وامساك المرأة . في جامع الفتاوى لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فضحت اليمين في خصومة امرأة تنفسخ أصلا هو المختار

﴿ كتاب العتاق وفيه أبواب ﴾

نص في المنتقى انه لا عتق في النداء الا في قوله يا حر يا حرة يا مولاي يا مولاتي وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان في قوله يا ابني يعتق غير مأخوذ به في المنتقى أنه لا يعتق وهو الصحيح . لو قال أعتقك فلان فهذا ليس بشئ لان اعتاق الفضولي لا ينفذ . لو قال أنت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء لا محالة ولا يصدق فيه ان زعم أنه لم يرد العتق لان تخصيص الحرية لا يصح ويصدق ديانة قال الفقيه أبو الليث هذا عرفهم وفي عرفنا لا يعتق . في الفتاوى قال لعبده هذا مولاي أو يا مولاي أو لامته مثل ذلك ثم قال عنيت الباقين أولا (أجاب) لا ضمان عليه في حصتهم (سئل) عن أرض بين جماعة على سبيل الشركة في أحدهم فيها أو غرس بغير أذن الباقين فهل لهم القلع أولا (أجاب) ان لم يرضوا بذلك تقسم الارض فان وقع نصيبه فيما بنى أو غرس فهو له على حاله وان وقع فيما خص الباقين قلعه وضمن ما نقصت الارض بذلك (سئل) عن شريكين في حانوت ملك سكن أحدهما به مدة فطالبه شريكه باجرة حصته في المدة هل يلزمه له أجرة أم لا (أجاب) لا يلزمه له أجرة (سئل) عن شريكين في حائط انهدم فاراد أحدهما أن يبني وامتنع الآخر هل يجبر على البناء أم لا (أجاب) ان هدم بصنع صاحبه يجبر وان انهدم بلا صنع في الرفع لا يجبر (سئل) عن أحد الشريكين اذا ادعى على الآخر خيانة فطلب يمينه أنه ما خانه في شئ من الربح وغيره هل يلزمه اليمين أم لا (أجاب) اذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم عينه حالة الدعوى وأنكره يحلف والا فلا (سئل) عن رجل له جمل وآخر له

(١) قوله لو طلقها الخ كذا في الاصل وهي نسخة سقيمة فحرر المسئلة من الاصول السليمة كتبه مصححه

(٢) قوله ينفذ حكمه الخ كذا في الاصل وانظر على ماذا يعود ضمير حكمه ولعل في الكلام سقطا فحرر كتبه مصححه

به الناصر اختلفوا فيه منهم من قال يصدق لانه ليس بصريح محض فلا يعتق من غير نية وقال بعضهم لا يصدق و يعتق بدونها وهو الصحيح لانه كالصريح لقوله عليه الصلاة والسلام هو أخوك ومولاك أى معتقك ولغلبة الاستعمال المشهور فيه فصار كالصريح . فى الفتاوى قال عتقك على واجب لا يعتق لان العتق بمعنى الاعتاق فلا يجب فقصر اللفظ عن افادة الحرية حالا وهذا بخلاف ما لو قال طلاقك على واجب حيث تطلق لان نفس الطلاق لا يجب وانما يجب حكمه بعد وقوعه فاقتضى هذا وقوعه فافترقا لو قال لعبده ياسيدى أو ياسيد (أو ياأزادمرد كجايودى أو ياأزادمردمن) أو للامة ياسيدة أو ياسيدتى (أو أزادزن أو أزادزن من أو ياقربانوا أو ياقربانوى من) ففى هذه الالفاظ العشرة ان لم ينو العتق اختلفوا فيه والمختار أنه لا يعتق لانه يراد ببعضهم الرفق والتلطف وببعضها الانشائية (١) قصد بقوله مولاه وببعضها المواساة وحسن المعاشر فان نوى العتق تعتق لانه نوى ما يحتمله لفظه فى جميعها . لو قال لعبده (ياأزادمرد اسقنى أو كجامودى) لا يعتق نوى أو لم ينو كذا روى عن أبى بكر الاسكاف والمختار أنه يعتق اذا نوى لمر قال صاحب جامع الفتاوى استفتى استاذنا الشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام علاء الدين عمن كان يضرب جاريته فقال الشفعاء (بيش مزن فقال أز بهر شما ها ازادش كردم) فباحث فى ذلك أصحابه واتفقوا على انه يعتق لصدق اللفظ الصالح له وهذا موافق لما ذكرنا فيمن قال أنت حر اليوم من هذا العمل

(فصل فى الكنايات)

قال هذا عمى أو خالى يعتق هو المختار ولو قال أنت لله فالخلاف فيه معروف والروايات مضطربة فيه والمختار أنه لا يعتق ولو قال أنت عبد الله لا يعتق بلا خلاف . ولو قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبيده بالاجماع ولو قال عبيد هذه الدار أحرار وعبده فيها عتق بالاجماع . قال عبيد أهل بلخ أو بلد كذا أحرار ولم ينو عبيده أو قال كل عبد فى الارض أو عبيد أهل الدنيا قال أبو يوسف فى النوادر وعصام لا يعتق وقال شداد يعتق (م) قال كل مملوك فى هذا المسجد يعنى المسجد الجامع يوم الجمعة فهو حر وفيه عبده لا يعتق اذا لم ينوه وذكر محمد أنه يعتق فى هذه الوجوه ولو كان مكان العتاق طلاق فهو على هذا الاختلاف والمختار للفتوى قول أبى يوسف وعصام لان هذا أمر فاحش أى عام أفحش العموم بخلاف ما اذا ذكر الدار لكون ذلك خاصا وعلى هذا لو قال كل من دخل هذه الدار فامرأته طالق (١) ولو لم ينو نفسه لا تطلق امرأته على ما هو المختار وهو قول أبى يوسف رحمه الله تعالى (ق) فيمن قال لمكاتبه ان كنت عبدى فانت حر لا يعتق قال وبه نأخذ . فى الفتاوى قيل لرجل وفى يده عبده أعتقت فاومأ برأسه أى نعم لا يعتق لان ثبوت العتق بالعبارة والاشارة لا تقوم مقامها عند القدرة عليها ولو قيل هو ابنك والمسئلة بحالها يثبت النسب لان ثبوت النسب لا يتعلق بالعبارة فجاز أن يثبت بالايماء . قال لعبده ان بعتك فى هذه البلد أبدا فانت حر ثم باعه فان كان صحيحا لا يعتق وان كان فاسدا يعتق قال أبو بكر الاسكاف ويجبنى أن يسلمه الى المشترى ثم يبيعه حتى لا يعتق فى الوجهين

(فصل فى التدبير والوصية)

قال أعتقوا العبد الذى هو قديم الصحبة فالمختار أن قديم الصحبة من تكون صحبته سنة لقوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم والعرجون ما ثبت على النخل من العذق وينقطع فى كل سنة طريا

فا

راوية واشتركا على أن صاحب الجمل يستقى الماء من البحر على جمله و يكون الكسب بينهما هل تصح الشركة أولا (أجاب) لا تصح الشركة والكسب كله للذى يستقى الماء وعليه أجرة مثل الراوية

(سئل) عن رجلين بينهما دابة مشتركة هل لاحدهما أن يستعملها بدون اذن شريكه أولا واذا استعملها وعطبت من استعماله يضمن قيمة حصة شريكه أولا (أجاب) ليس له أن يستعملها بدون اذن شريكه وان عطبت من استعماله يضمن قيمة حصة شريكه

(كتاب الوقف)

(سئل) عن ناظر وقف آجره سنة اجارة شرعية باجرة المثل ونحل الاجرة ثم تقابل مع المستأجر أحكام التواجر فهل تصح الاقالة أولا (أجاب) لا تصح الاقالة (سئل) عن المسجد اذا خرب وليس له مال يعمر به هل يعمر بانقاضه مسجد آخر أولا (أجاب) ان عرف (٣) ما اسمه أو وارثه له أخذ الانقاض والانتفاع بها وان لم يعرف فيعمر بها مسجد آخر ﷺ قال

(١) قوله قصد بقوله مولاه هكذا فى الاصل وانظر موقع هذه الجملة وحرر كتبه مصححه

(٢) قوله ولو لم ينو الخ كذا فى الاصل ولعل نو من زيادة الناسخ ليناسب قوله لا تطلق كتبه مصححه

(٣) قوله ما اسمه أو وارثه كذا فى الاصل ولعل فى الكلام تحريفا والصواب بانيه أو وارثه الخ فحرر كتبه مصححه

فامنه على النخل ويعوج يابسا يسمونه كذلك . صحيح قال لعبده أنت حر قبل موتي بشهر فمضى شهر فمات يعتق بالاجماع لكن من الثلث عند أبي بكر الاسكاف وقال أبو القاسم من جميع المال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو الليث وهو الصحيح . مات عن مدبر ووجبت السعاية عليه في القيمة فالمختار أن قيمته مدبرا نصف ما لو كان قنا لان الانتفاع بالمملوك نوعان بعينه وببدله (١) والثمن والاول باق والثاني لا وقضية ذلك ما ذكرنا هكذا اختيار الفقيه وفي هذا الفصل اختلاف المشايخ لكن الصحيح ما اختاره الفقيه وهو اختيار شيخ الاسلام خواهرزاده ذكر في شرح كتاب الدعوى وفي الواقعات الصغيرة لو قال هذه أمتي أن احتجت الى بيعها أبيعها وان بقيت بعد موتي فهي حرة فباعها جاز قال صاحب الفتاوى وكذلك أفتيت أنا ومشايخ سمرقند

﴿ فصل في العتق المبهم وما يتصل بذلك ويدخل فيه حذي يسار المعتق الموسر ﴾ (ن) قال لامتيه احدا كما حرة ثم قال لم أعن هذه عتقت الاخرى ثم قال لم أعن هذه عتقت الاولى فعتقتا جميعا لاقراره بالكلامين لعتقهما (ن) الموسر الذي يجب عليه الضمان فيما اذا أعتق العبد المشترك بينهما هو الذي له مال يساوي نصف قيمة المعتق سوى المنزل والخادم ومتاع البيت وثياب الجسد

﴿ فصل في النذر بالعتق وأمر العبد غيره بشرائه من مولاه ﴾ في الحاوي عن أبي القاسم لو نذر باعتاق عبد فاعتق آبقا لا يجوز وقالا يجوز قال الفقيه وقياس قول علمائنا جميعا ينبغي أن يجوز لانه ذكر في كتاب جعل الآبق اذا أعتق آبقا عن كفارة يمينه جاز اذا كان وقت الاعتاق حيا (ع) عن أبي يوسف روى عن الحسن البصري في عبد أعطى أحدا مالا وقال اشتر لي من مولاي فاعتقني ففعل قال الحسن البيع باطل والعتق مردود ولا يفعل هذا الا فاسق وكذا قال ابن سيرين وعن ابراهيم أن البيع والعتق نافذان وعلى المشتري الثمن مرة أخرى وبه أقول وبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومعنى المسئلة اذا أطلق المأمور ولم يبين أنه يشتريه للآمر (م) أعتق عبدا وله مال فماله كله للسيد الا ثوبا واريه أي ثوب شاء المولى لكن قوته عليه قالوا وهذا في الحكم والرد اليه أولى وأحب روى أن عمر رضي الله تعالى عنه كتب الى أبي موسى الاشعري بالعراق أن يبتاع له جارية من سبي جلولاء حين فتح الله تعالى عليه العراق على يد سعد بن أبي وقاص فابتاع وبعثها الى المدينة فأبصرها عمر واستحسنها ورغب فيها ثم دعاها وأعتقها وأحسن اليها وقال ان الله عز وجل يقول لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وعن نافع أنه قال ما مات ابن عمر حتى أعتق ألف انسان أو زاد وأحسن اليهم مع ذلك

﴿ كتاب الايمان وهو مشتمل على فصول ﴾

باسم الله لا أفعل كذا المختار أنه لا يكون يمينا لعدم العرف بالحلف به الا اذا نوى ولا نأخذ بما قال أبو بكر الاسكاف وبما ذكر في (م) عن محمد أنه يكون يمينا (ب) الطالب الغالب ان فعلت كذا يعني بكسر الباء ففعل فعليه كفارة لان هذا يمين قد تعارف أهل بغداد الحلف بهذا . في جامع الفتاوى قال سئل شيخنا عمن حلف بالله أو والله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها أو رفعها فقال يكون يمينا ولا عبرة للخطأ في الاعراب بعد ما أتى بحرف القسم . ولو قال الله يشترط كسر الهاء ليكون يمينا كذا قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الطلاق في قوله الله لا أقربك ومن

المرتب لهذه الفتاوى هذا بناء على قول محمد وأما عند الامام وأبي يوسف فلا يعود الى ملك الباني ويبقى مسجدا أبدا وفي الحاوي المقدسي وعليه الفتوى وقد رجحه صاحب هذه الفتاوى في بحره فليراجع ويروى عن أبي يوسف نحو ذلك وأنه يصرف أنقاضه الى مسجد آخر كما في الاسعاف (سئل) عن ناظر على وقف لم يشترط الواقف له معلوما هل للحاكم أن يفرض له معلوما أولا (أجاب) نعم للحاكم ذلك (سئل) عن واقف شرط في وقفه عدم الاستبدال فصار الوقف بصفة مسوغة للاستبدال فهل يصح استبداله أولا يصح لعدم اشتراط الواقف ذلك وما الحكم (أجاب) نعم يصح الاستبدال باذن الحاكم ولو منع الواقف (سئل) عن جامع في بلد أو حوض أو مسجد خرب وتفرق الناس عنه وله أوقاف تصرف غلتها في مصالحه فهل تصرف أوقافه الى مسجد آخر عامر قريب منه أو جامع أو حوض أو نحو ذلك وما الحكم (أجاب) نعم تصرف أوقافه الى جامع أو مسجد أو حوض آخر (سئل) عن شخص وقف وقفا شرعيا وعليه ديون وشرط أن يوفى دينه من ريع الوقف المذكور هل يصح أولا (أجاب)

(١) قوله والثمن والاول باق كذا في الاصل وحرر العبارة كتبه مصححه

المشايخ من لم يشترط ذلك وأجراه على الطلاق والاول أصح لانه لابد من حرف القسم أو اعرابه قال (أكرما فلان سخون كويد خدا را برمن بكسال روزه) ثم كله فعليه صوم سنة قال الصدر الشهيد حسام الدين كذا ذكرهنا والفتوى على أنه تجب كفارة اليمين ومن قال (بكساله) لايجب عليه الصوم لان بادخال حرف الهاء عليه تصير عبارة عن سنة ماضية

﴿ نوع في التبرى ﴾ (ن) لو قال ان كلمت فلانا فأنا برىء من الله تعالى أو كافر وهو يعلم أنه كاذب اختلفوا في كفره وتكلموا في ذلك كثيرا والمختار في جنس هذه المسائل ما اختاره شمس الائمة السرخسي أن الحالف ان كان يعتقد ويظن أن مثل هذه اليمين كاذبا كفر يكفر لان الاقدام عليه بهذا الاعتقاد رضا منه بالكفر وان لم يعتقد ذلك لايكفر . ان فعلت كذا فانا برىء من القرآن وهو يعلم أنه كاذب يخاف عليه أن يكفر كذا ذكره والمختار فيه ما قاله شمس الائمة وقدمر (س) قال ان فعلت كذا (ازره قبله بتر ازم) ففعل لاشيء عليه لان البراءة عن القبلة لايكون يمينا كذا ذكر في موضع منها وذكر في موضعين منها أنها تكون يمينا وهو المختار . في الفتاوى لو قال (هرجه خداى كفت دروغ) ان فعلت كذا اتفق المتأخرون على أنه يفتى بأنه يمين بالمتعارف وعن نجم الدين النسفي متعاديان دعى أحدهما الى صلح الآخر فقال (ربت راسجده كنم وباوى اشتى نكنم) فانه يكفر وتبين امرأته بسبب الردة فلا تكون يمينا لانه لم يعلق بل أطلق فيجرى على اطلاقه

﴿ فصل في التحريم والاستحلال ﴾ لو قال هذه الخمر على حرام ثم شربها في (ن) المختار للفتوى أنه ان أراد به التحريم تجب الكفارة يعني منع نفسه عن شربها ثم شرب وان أراد به الاخبار أو لم ينو شيأ لايجب شيء لانه أمكن تصحيحه اخبارا (ن) من في يده دراهم فقال هذه الدراهم على حرام ان اشترى بها حنث وان تصدق بها أو وهبها لا (١) لانه في (م) ليس له أن ينتفع بها بوجه ما من الوجوه وليس لهذه حيلة الا أن يجيء انسان فيأخذها من يده فيفعل بها ما يشاء والمختار ما ذكرنا لان عرف الناس أنهم يريدون به تحريم الشراء بها ونحوه

﴿ فصل فيما يكون يمينين أو يمينا واحدا ﴾

في الاجناس وغيره قال والله العزيز الحكيم لأفعل كذا فهذا يمين واحد (٢) والعزيز الحكيم ثلاثة ايمان في الجامع الصغير لأفعل كذا فهذا يمين واحد وهكذا روى عن أبي حنيفة وهو المختار لان هذا واو القسم فكأنه قال والله وسكت ثم ابتدأ والرحمن لأفعل كذا فهذا يكون يمينا واحدة فكذا هذا (ق) كل يمين فالنية فيها للحالف اذا كان مظلوما وللمستحلف ان كان الحالف ظالما ان كانت اليمين بالله تعالى وبه أخذ أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وما كان من طلاق أو عتاق فالنية للحالف وعن الشيخ أبي الحسن لو حلف القاضي فالنية نية القاضي ولو حلف السلطان الجائر ونحوه فالنية نية الحالف ينوى كما يشاء لان القاضي انما يحلفه لحقوق العباد ولو جعلنا النية نية الحالف ينوى كما يشاء فلا يحنث ولا يحصل احياء حقوقهم بخلاف السلطان لظلمه فان الحالف ثمة يحلف للتخلص عن ظلمه فجعلنا النية نية الحالف كيلا يتضرر به (ع) لو قال ان كفلت بمال أو نفس فلله على أن أتصدق بفلس وكفل لزمه الوفاء بالنذر وهذه حيلة لمن أراد أن لا يكفل بشيء يقول لطالب الكفالة انى حلفت أو نذرت أن لا أكفل فان أراد بعد ذلك أن يكفل كفل وتصدق بفلس (ق) نصب في الصبي المأذون اذا

نعم يصح الشرط ويوفى الدين من ريع الوقف (سئل) عن ناظر الوقف اذا آجره مدة ومات في أثنائها هل تنفسخ الاجارة أولا (أجاب) لاتنفسخ الاجارة في الوقف بموت المؤجر ولا المستأجر (سئل) عن المتولى على الوقف اذا آجره مدة طويلة لغير ضرورة توجب ذلك هل تنفسخ الاجارة أولا وهل تصح الاجارة في جميع المدة أم في ثلاث سنوات وتبطل فيما عداها (أجاب) لاتصح الاجارة وينفسخ العقد في جميع المدة (سئل) عن ناظر وقف احتاج الى ما يصرفه في عمرة الوقف وليس في يده شيء من غلة الوقف فهل له ان يستدين على الوقف ويوفى من غلته (أجاب) ان أمره الواقف بالاستدانة فله ذلك وان لم يأمره يرفع الامر الى القاضي حتى يأمره بالاستدانة ثم يرجع في الغلة (سئل) عن وقف العين المرهونة أو المستأجرة هل يصح أولا (أجاب) نعم يصح فيهما والاجارة

(١) قوله لانه الخ كذا في الاصل وفي العبارة تحريف فان التعليل هنا غير مستقيم كتبه مصححه

(٢) قوله والعزيز الحكيم الى قوله فكذا هذا هو هكذا في الاصل وهي عبارة لاتخلو من التحريف والنقص فحررها كتبه مصححه

أنكر لا يمين عليه لانه لا يحنث قال الفقيه قال علماؤنا في كتاب الاقرار الصبي المأذون يحلف وبه نأخذ ألا ترى أنه يقضى عليه بالنكول والصبي ينكل ويصح اقراره (س) التحليف بالطلاق والعتاق والايمان المغلظة لا يجوز لانه خلاف ما وردت به السنة ومنهم من رخص في ذلك وهكذا أفتى أبو علي بن الفضل بسمرقند صيانة للحقوق ولقلة مبالاة الناس بالحلف بالله تعالى والمختار أنه يفتي بأنه لا يجوز عملا بالسنة فان ألح المستفتي يفتي بأن الامر مفوض الى القاضي ورأيه . في (انخا) في الفصل السابع في اليمين لو حلف بالطلاق فنكل فقضي بالمال لا ينفذ

(نوع منه) مات عن ابن وعن دين له على رجل فخاصم الابن الغريم فحلف انه ليس له علي شئ ان لم يعلم بموت الاب أرجو أن يكون في سعة ولا يحنث وان علم بموته فالمختار أنه يحنث لانه نفاه أصلا وهو كاذب في ذلك

(في الاستثناء) وفي البصري عن أبي نصر فيمن استثنى في نفسه ولم تسمع أذناه لكن حرك لسانه كفاه كذا روى عن ابراهيم النخعي وأبي يوسف وأبي مطيع وقال أبو نصر اذا أسمع نفسه فذلك أوثق وأجدر وبه نأخذ . رجل أكره امرأته على هبة مهرها ثم ادعى الزوج عليها الهبة هل يسعها الحلف بانها لم تهب فالمختار ما قاله الفقيه أبو الليث أنه ينبغي للمرأة أن تقول للحاكم سله أن يدعي هبة الطوع أو الكره فان ادعى الهبة بالطوع فلها أن تحلف بأنها لم تهب طوعا لانها صادقة وبها يعرف جواب كثير من المسائل

(نوع في معرفة الاوقات) لو قال ان رزقني الله تعالى امرأة . وافقة فعلي كذا فالمرأة الموافقة هي التي ترضى بما ينفق عليها وتطاوعه فيما يريد من التمتع المشروع . قال ان وقع الثلج فعلي كذا فهو أن يقع الثلج بحيث يحتاج الى كنسه فلا يعتبر ما يظهر في الهواء ولا ما يستبين على رأس حائط أو على حشيش فان لم تكن له نية أو نوى وقت وقوعه يعتبر فيه العرف قالوا وهو أول سهر يقال له (أذار ماه) حلف لا يكلم فلانا الى الصيف أو غيره من الفصول فالمختار أنه ان كان في بلد لاهله حساب يعرفون به الشتاء والصيف مستمر ينصرف اليه والا فيعتبر فيه العرف والصحيح أنه على الاطلاق وأول الشتاء اذا يبسوا الحشو والفرو وآخره حين يستغنون عنهما وأول الصيف اذا يبس العشب . حلفت ان كلمت فلانا فعليها صوم كصوم رمضان فنشت فهي مخيرة بين الصيام متتابعا ومتفرقا وبه نأخذ . عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الرجل والله لا أكلمك مادمت في هذه الدار لا تسقط يمينه الا أن ينتقل منها وان بقي له فيها شئ من قصب أو وتد فهذا انتقال وتحويل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه نأخذ وهذا اذا كان الحالف كدخدا . في الفتاوى ولو حلف لا يكلم فلانا عاما فهذا قال ذلك الى غرة المحرم ولا يقع على سنة كاملة لو قال بالفارسية اكر امسال در بخانه باشم فكذا فسكن الا يوما بقي من السنة فذهب ولم يسكن ذلك اليوم اختلفوا فيه والصحيح أنها تطلق لان ذكر السنة لتوقيت اليمين وشرط الحنث مطلق السكنى وقد وجد وانصرفت اليمين الى بقية السنة (ن) لو قال أنت طالق ليلة القدر وهو جاهل باختلاف العلماء فيها يحنث ليلة السابع والعشرين من رمضان من هذه السنة . قال اذا بلغ ولدي الختان فلم أختنه فامرأته كذا قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار أنه لا يحنث ما لم يؤخر عن اثنتي عشرة سنة لان هذا أدنى وقت اذا احتلم الصبي يحكم ببلوغه

على حالها الى نهاية المدة فاذا انقضت كان وقفا على ما شرطه وكذا المرهون على حاله في يد المرتهن حتى يفتكه الراهن فان افتكه فالوقف نافذ على شرطه وان لم يفتكه حتى مات ان كان له مال افتكه الوارث أو الوصي وان لم يكن له مال يباع في وفاء الدين (سئل) عمن وقف دارا أو أرضا وعليه ديون كثيرة وليس له مال سوى ما وقفه هل ينفذ أولا ينفذ (أجاب) لا ينفذ الوقف ويبيعه القاضي في الدين ويقسم الثمن بين الغرماء بقدر ديونهم (سئل) عن ناظر وقف وهو مستحق لريعه آجره بدون أجرة المثل هل تصح الاجارة أولا (أجاب) لا تصح الاجارة (سئل) عن الناظر اذا طالبه مستحق بمعلومه بالوقف فادعى دفعه اليه هل يصدق بلا بينة (أجاب) نعم يصدق بيمينه في الدفع اليه (سئل) عن وقف الدراهم والدنانير هل يجوز أولا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن وقف جاموس أو ثور على أهل بلده وغيرهم للانزاء على بقراتهم وجاموسهم هل يجوز أولا وهل له بيعه أولا (أجاب) لا يجوز وله بيعه (سئل) عن رجل يملك عقارا فباعه من آخر وباعه المشتري من آخر ومضى على ذلك مدة سنين

(ثمانية مسائل لم يقطع فيها أبو حنيفة رحمه الله تعالى بجوابها)

احداها الدهر لا أدري ذكر في الجامع الصغير والثانية في أطفال المشركين أهم في الجنة أو في النار وكذلك قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الا أن محمدا قال أعلم أن الله تعالى لا يعذب أحدا الا بذنب ذكره في نوادر هشام الثالثة سؤر الحمار لم يقطع بنجاسته ولا بطهارته وهو في فتاوى صلاة الاصل الرابعة وقت الختان ذكره أبو بكر بن يعقوب في اختلاف الفقهاء من تصنيفه الخامسة اذا بال الخنثى من الفرجين معا وقف فيه ذكره في كتابه دعوى الاصل السادسة الملائكة أفضل أم الانبياء صلوات الله تعالى عليهم ذكره في اختلاف الفقهاء أبو بكر ابن يعقوب السابعة متى يصير الكلب معلما لم يقدر فيه بوقت ذكره في كتاب الصيد الثامنة الابل الجلالة لا تؤكل الى أن يطيب لحمها

(فصل في البيع والشراء)

حلف لا يبيع فباع ميتة أو دما لا يحنث بلا خلاف وكذا لو حلف لا يشتري فاشترى ميتة أو دما لا يحنث بلا خلاف ولو اشترى مكاتبا أو مدبرا أو أم ولد لا يحنث ولو اشترى شيأ من هؤلاء حكى عن بعض مشايخنا أنه يحنث وقال بعض المتأخرين الصحيح أنه لا يحنث (ق) حلف لا يشتري طعاما فاشترى حنطة يحنث في الايمان بناء على عادتهم وعندنا لا يحنث ما لم يشتر المأكول وعليه الفتوى . حلف لا يشتري خبزا فاشترى رقاقا يتخذ منه الميسر ونحوه لا يحنث كذا عن أبي نصر والمختار أنه يحنث . وعن أبي نصر الدبوسي قال لجاريته ان لم أبعك الى شهر فأنت حرة ثم ظهر بها حبل منه يحل له أن يطأها فاذا جاءت بولد لاقل من ستة أشهر سقطت اليمين فيحل له أن يطأها وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يحل له أن يطأها بعد شهر اجماعا . حلف لا يشتري بنفسجا فاشترى دهن بنفسج حنث لان دهن البنفسج يسمى بنفسجا في العرف وهذا في عرف أهل الكوفة أما في عرفنا لا يحنث وهو الصحيح . في العارية عن أبي يوسف حلف لا يعير ثوبه من فلان فبعث فلان وكيلا اليه فاستعاره فأعاره اختلف زفر ويعقوب قال أحدهما يحنث قال الصدر الشهيد وبه يفتى لان الوكيل رسول في باب الاستعارة . وفي النكاح في شرح القدوري حلف ليتزوجن هذه المرأة اليوم ولها زوج فانه يقع على النكاح الفاسد لانه لا يتصور الصحيح فيها في ذلك اليوم مطلقا . لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ونوى من بلد كذا أو من جنس كذا لا تصح نيته في ظاهر الرواية لما عرف أن تخصيص العام بالنية في ظاهر الرواية لا يصح وقال الخصاف يصح وهذه حيلة لدفع ظلم الظلمة اذا أرادوا التحليف على أمر ظلما وفي الشرح اذا قال لامرأة لا تحل له أبدا ان تزوجتك فعبدي حر فتزوجها حنث لان يمينه على صورة التزوج وقد وجدت ولو قال لا أتزوج من بنات فلان وليست له بنت ثم ولدت له بنت فتزوجها يحنث هو المختار

(فصل في اليمين بالعبادات كالصلاة والصوم والقراءة)

في الواقعات للناطفي حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر فيها حتى أتى الى آخرها لا يحنث بالاتفاق وأبو يوسف رحمه الله تعالى سوى بين هذا وبين ما اذا حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر فيه وفهمه

ثم أظهر البائع الاول مكتوبا شرعيا يشهد له بايقاف العقار قبل البيع فهل تسمع دعواه وبينته واذا ثبت بطل البيع أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه وبينته واذا ثبت بطل البيع (سئل) عمن اشترى دارا وسكنها مدة فظهر أنها وقف هل تلزمه الاجرة علم أو لم يعلم (أجاب) نعم يلزمه أجرة المثل لطول مدة سكناه علم بالوقف أو لم يعلم (سئل) عن الوقف اذا خرب وليس له مال يعمر منه هل تباع أنقاضه باذن الحاكم ويشترى بثمنه ما وقف بدله أولا (أجاب) نعم ان أمكن والا فيصرف للفقراء ان لم يكن للواقف ورثة فان كان له ورثة فالانقاض لهم (سئل) اذا رجع الواقف عما وقفه قبل الحكم بلزومه ووقفه على جهة أخرى وحكم الحاكم بصحة الرجوع والوقف الثاني ولزومه هل يصح الثاني ويبطل الاول (أجاب) نعم يصح الثاني ويبطل الاول تأكده بحكم الحاكم (قال المرتب لهذه الفتاوى) وبهذا أفتى سراج الدين قارئ الهداية وهو شاهد بصحة ما أفتيت به من أن الواقف لو باع الوقف غير المسجد وحكم بصحة البيع حاكم نفذ البيع وان صح المشايخ قولهما في الوقف لوقوع

ومحمد فرق فقال المقصود من قراءة كتاب فلان هو الفهم وقد حصل والمقصود من قراءة القرآن عين القراءة اذ الحكم معلق بها ثم عند محمد فى قوله لا يقرأ كتاب فلان فقرأ كتابه الى آخره حنث وان قرأ سطرا حنث وان قرأ نصف سطر لا يحنث لان نصف السطر لا يكون مفهوم المعنى غالبا والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

﴿ فصل فى الاكل ﴾

(ق) حلف لا يأكل خبزا فأكل قرصا أو ما يسمى كليجه أو جوزينجا أو ميسرا فارسية نواله بريده قال الفقيه فى القرص والميسر يحنث وفى الفتاوى المختار فى الجوزينج لا يحنث (ع) لا يأكل من طعام فلان وهو يبيع الطعام فاشترى منه وأكل حنث لانه (١) عرف به عندهم دلالة الدليل عليه وكذا لا يلبس من ثياب فلان والمسئلة بحالها . فى النصرى حلف لا يأكل هذا الدقيق فاتخذ منه خبيصا وأكله أخاف أن يحنث . حلف لا يأكل هذا الدقيق فأكله بعينه كما هو لا يحنث لانها عقدت على أكل الخبز أو ما يتخذ منه لا عينه وقال بعضهم يحنث والاول هو المختار وعلى هذا اللحم . فى الفتاوى حلف لا يأكل لحم شاة فأكل لحمه غير مطبوخ فجواب الجامع يحنث لكون الشاة اسم جنس وذكرهنا أنه لا يحنث سواء كان الحالف قرويا أو مصريا هو المختار لان الكل يفرقون بينهما عادة . قالوا لو حلف لا يأكل لحم بقر فأكل لحم جاموس حنث ولو كان على العكس لا يحنث لان البقر اسم جنس والجاموس اسم نوع وفى الجامع الكبير يحنث وبه أخذ الفقيه (ع) حلف لا يأكل شهدا فأكل عسلا لا يحنث لان العسل هو الصافى من لعاب النحل واسم الشهد للمختلط . من حلف لا يأكل ملحا فأكل طعاما ان كان مما يسمى شور بالفارسية يحنث لان الملح هو المملوح وان لم يكن لا والمختار فى الملح لا يحنث ما لم يأكل عينه مع الخبز أو غيره لانه مأكول بنفسه وهذا اذا لم يكن له وقت اليمين دلالة على ارادة الطعام المالح وان كانت يحنث (انحا) حلف لا يشرب من بيت فلان فأكل فيه يحنث اذا كان قصده المبالغة فى المنع من جميع المأكولات فانه يقال بالفارسية من نان نخورم در خانه فلان ويراد به ما ذكرنا قال الصدر الشهيد المختار عندى أنه لا يحنث الا اذا نوى ذلك لان الالفاظ فى الايمان مرعية فلا يحنث بالاكل فى يمين الشرب الا أن ينوى فيحنث لانه نوى ما يراد به فى العرف . حلف لا يأكل من هذه الحنطة شيأ فان نوى أن يأكلها حبا كما هو فأكل خبزها وسويقها لم يحنث لانه نوى حقيقة كلامه فصحت نيته وان لم تكن له نية فأكل من خبزها لم يحنث أيضا فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقالا يحنث وان أكل من عينها حنث عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما روايتان والاصح أنه يحنث (ق) عن أبى القاسم فيمن حلف فى شهر رمضان أن لا يتعشى ليلته فأكل بعد انتصاف الليل لا يحنث لانه يسمى سحورا لا عشاء كمن حلف لا يتغدى فأكل بعد انتصاف النهار لا يحنث . حلف لا يأكل اداما ولا نية له فأكل الخل والزيت وما أشبه ذلك مما يلتزق بالخبز ويصطبغ به حنث بالاجماع (ط) وان أكل بطيخا أو عنبا الصحيح أنه ليس بادام لانهما يؤكلان وحدهما غالبا فلا يكونان اداما (ط) حلف لا يأكل من هذا السويق فشربه لا يحنث لان الشرب غير الأكل فان الاكل ما جاوز الحلق مضغا ومن المتأخرين من قال هذا الفرق فى العربية أما فى الفارسية كلاهما واحد وبه يفتى . حلف لا يأكل من هذا الطعام اليوم ان مات الحالف قبل مضى اليوم لا يحنث بالاجماع حتى

القضاء فى محل الاجتهاد وقد صرح بذلك الامام البزازى فى كتاب الوقف فليراجع (سئل) عن رجل تعدى على أرض وبنى فيها بناء وغيره هل لناظر الوقف أن يأمره بالهدم ويطالبه باجرة الارض فى الماضى (أجاب) نعم للناظر أن يأمره بالهدم لما بناه تعديا ان كان لا يضر بالارض فان كان يضر بالارض يتملكه بقيمته مقلوعا لجهة الوقف من ريعه وله مطالبته بالاجرة فى مدة استيلائه (سئل) عن المريض اذا وقف داره أو أرضه وعليه دين محيط بماله هل ينفذ الوقف أولا (أجاب) لا ينفذ الوقف ويباع فى الدين ويبطل الوقف (سئل) عن رجل اشترى دارا ووقفها وله شفيع طلب الشفعة هل يقضى له بها أم يمنعه منها ايقاف المشترى (أجاب) نعم يقضى له بالشفعة ويبطل الوقف (سئل) عن الناظر اذا قبض مال الوقف ومات ولم يبين ما صنع به هل يضمن ويؤخذ ذلك من تركته أولا (أجاب) لا يضمن (سئل) عن البناء والغراس فى الارض المحتكرة هل يجوز بيعه ووقفه أولا (أجاب) يجوز بيعه ووقفه وعلى المشترى

(١) قوله لانه عرف به عندهم الخ كذا بالاصل وحرره اه مصححه

لاتجب الكفارة (ن) حلف على طعام لايمكنه أكل كله في مجلس واحد يحنث بأكل بعضه قال الفقيه وبه نأخذ في الشرب (ع) لو قال اكرمن نبيذ جوزم فكذا ذكرهنا أن هذا على الني من ماء العنب لان الصالحين يسمون شربة الخمر نبيذ خوار كان والمختار أنه يحنث بالسكر من ماء العنب نيأ كان أو مطبوخا لما ذكرنا من التسمية عرفا . حلف لايشرب مسكرا فصب المسكر في غيره وشرب منه فان كان هذا المختلط يفنى هذا الممتزج بحال لو شرب منه الكثير يسكر يحنث لانه شرب مسكرا وان لم يكن فلا . عن نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى لو قال اكرمن خورم بابدست كيوم فكذا فتناول اناء منها ولم يشرب حنث قال وسمعت بي يقع على الني من ماء العنب اذا صار مسكرا قال وأنا أفتي ان نوى المسكر يحنث بشرب كل مسكر . في الفتاوى لو قال اكرمن بافلان شراب خورم فكذا فاجتمعا في بيت الشرب وفلان شرب في البيت فاذا انتهى الدور الى الحالف خرج من البيت وشرب ثم دخله يحنث لان شربه مع فلان اجتماعهما في بيت الشرب وقد وجد

﴿فصل في اللبس﴾

(ق) لو حلف لايلبس هذا الثوب فألقى عليه وهو نائم ورفع عنه وهو نائم قال محمد رحمه الله أخشى أن يحنث والمختار أنه لايحنث وكتب نصر هذا الى أبي عبد الله البلخي وكتب ان هذا ليس بشئ وانما هذا ملبس لا لابس وأخذ الفقيه بقوله . في الفتاوى لايلبس من غزل امرأة فلبس قباء ظهارته من غزلها وبطانته من غير غزلها يحنث ولو لبس ثوبا فيه من غزل فلانة قدر ذراعين حنث لان هذا القدر منفردا يتزر به فلو كان أقل منه لايحنث لكن المختار ماذكرناه في الطلاق أنه لايحنث . في الفتاوى حلف لايلبس كذا فألبس مكرها لايحنث فان قدر على نزعه ولم ينزعه فهو لابس له (ط) في التكة حنث عند أبي يوسف وعند محمد لا وبه يفتى لان شرط الحنث اللبس ولا يسمى لابسا بالتكة فيمن حلف لايلبس من غزل فلانة فرق بين هذا وبين ما اذا لبس تكة من الحرير فانه يكره (١) بالاتفاق والتكة الواحدة لاعبرة لها وانما يعتبر البعض وعليه الفتوى

﴿فصل في سكنى الدار وما يتعلق بها﴾

(ن) من الفتاوى لايسكن هذه الدار فأراد الخروج فوجد الباب مغلقا بحيث لايمكنه الفتح أو قيد ومنع عن الخروج منهم من قال يحنث في الوجه الاول وفي الثاني لا والمختار أنه لايحنث فيهما بخلاف مسئلة ذكرت في فتاوى الفضلي أن من قال ان لم أخرج من هذا المنزل اليوم فكذا فقيد ومنع حنث وكذا لو قال لامرأته وهي في بيت والدها ان لم تحضري الليلة منزلي فكذا فمنعها الوالد يحنث والفرق أن في قوله لايسكن شرط الحنث فعله وهو السكنى وانما يحكم بوجوده اذا كان باختياره وفي قوله ان لم أخرج أو ان لم تحضري شرط الحنث عدم الفعل وعدم الفعل يتحقق بدون الاختيار وفي موضع أنه لايحنث أيضا على هذا لايحتاج الى الفرق . عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لامرأته ان سكنت هذه الدار فأنت كذا وكان باب الدار مغلقا ولم تدر حائط فهي معذورة حتى يفتح الباب وليس لها أن تنقب الدار قال الفقيه وبه نأخذ . حلف لايسكن هذه الدار والباب مغلق فلم يجد المفتاح الا بعد ساعة لايحنث مادام في طلب

أو الواقف أجرة الارض الحاملة لذلك (سئل) عن وقف الاشجار بدون الارض هل يصح أولا (أجاب) نعم يصح ان كانت الارض وقفا ولو لغير الواقف (سئل) عن الوقف في المرض هل يجوز أولا (أجاب) يجوز ان كان يخرج من الثلث فان لم يخرج وأجازه الورثة فكذلك وان لم يجيزوه بطل فيما زاد على الثلث فان أجازوا البعض جاز بقدر ما أجازوا وبطل في الباقي (سئل) عن شخص له استحقاق في وقف طالب الناظر فادعى دفعه له ولم يصدقه عليه فهل على الناظر البيان وعلى المستحق اليمين مع عدم البينة أولا (أجاب) القول للناظر في الدفع للمستحق بيمينه ولا بينة عليه (سئل) عن الواقف اذا آجر ما وقفه مدة معلومة باجرة المثل ومات قبل مضي المدة هل تنفسخ الاجارة أولا (أجاب) لاتنفسخ الاجارة (سئل) عن الواقف اذا شرط في وقفه أن لايؤجر أكثر من سنة واحدة هل للمتولي أن يؤجره أكثر منها (أجاب) نعم له ذلك اذا دعت الضرورة اليه لمصلحة الوقف (سئل) عن أولاد البنات هل

(١) قوله فانه يكره مالاتفاق أي لانه مستعمل للحرير ولو لم يكن لابسا كما في الخانية اه مصححه

المفتاح لان هذا المكث مستثنى عن اليمين دلالة . فى الفتاوى قال لها ان سكنت هذه الدار فأنت طالق واليمين بالليل فهى معذورة حتى تصبح ولو قال ذلك لرجل لا يعذر فى المكث ليلا لانه ليس فى معنى المكرهة هو المختار لانها تخاف وهو لا والله سبحانه أعلم

﴿فصل فى الدخول والخروج والذهاب والمساكنة والصعود والزيارة وما أشبهها﴾

فى الفتاوى حلف لا يدخل هذه السكة فدخل مسجدا فى السكة أو دارا فيها من طريق السطح لا يحنث وقد مر فى الطلاق أن المختار لا يحنث . حلف لا يدخل دار فلان فارتقى شجرة أغصانها فى داره حتى لو كان بحال لو سقط لسقط فيها فان كان عريانا حنث وان كان عميانا لان العجم لا يعدون هذا دخولا فى الدار كما لو صعد سطحها أو حائطا من حوائطها وفتوى القاضى الامام على بن الحسن السغدى وشمس الائمة الحلوانى أنه يحنث وقال الشيخ الامام الاستاذ المرغينانى المختار انه لا يحنث اذا صعد أو قام على الحائط أو على السطح قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل فى الحائط يشترط أن يكون كله ملكا لفلان فان كان مشتركا لا يحنث كما فى الدار (ق) حلف لا يدخل والآخر لا يخرج فقاما على سطح حائطها لا يحنث واحد منهما اعتبارا للعرف وهذا كما لو وضع كل واحد منهما احدى قدميه فى الداخل والاخرى فى الخارج لا يحنثان فكذا هذا قال نصر وبه نأخذ

﴿نوع فى الركوب﴾

(ق) حلف لا يركب مركبا فركب سفينة حنث رواه هشام وقال الحسن فى المجرد لا يحنث وعليه الفتوى (ع) لا يدخل بغداد فمر بها فى سفينة الفتوى على قول أبى يوسف انه لا يحنث دون قول محمد لانه وان كان داخلا بغداد حقيقة حتى لو كان بغداد يا قدم من الموصل يتم الصلاة اذا حضرته فى هذه الحالة لكن لا يسمى داخلا بغداد عرفا . حلف لا يدخل هذا الفسطاط وهو مضروب فى موضع فنقض عنه فضرب فى موضع آخر فدخله حنث لوجود الشرط وكذا القبة يعنى الخيمة الصغيرة (ق) حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا بين فلان وغيره وفلان يسكنها حنث لان بعضها مضاف اليه ملكا وكلها سكنا (الخا) قال لامرأته ان ركبت ثانيا توبا بين خانه دربا بد فأنت طالق فدخل من كان قريبا له وقريبا لها يحنث والاصح أنه على التفصيل ان دخل لاجل الزوج لا يحنث وان دخل صلة لها يحنث

﴿نوع فى الخروج﴾

(الخا) قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فأنت طالق فصعدت السطح فنزلت فى دار الجار لا يحنث وهو الاصح ذكره فى الحيل . فى الفتاوى حلف لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من عمارات مصر ماشيا ثم ركب يحنث لانه وجد الشرط لما ذكرنا . فى الفتاوى حلف لا يخرج من موضع كذا فأخرج مكرها لم يحنث ومن ذلك اذا حمل مكرها أما اذا أكره فخرج برجله يحنث ثم فى ذلك الوجه اذا لم يحنث هل تنحل اليمين قال السيد الامام أبو شجاع رحمه الله تعالى سئل شيخنا عن هذا فقال تنحل وغيره من مشايخنا قالوا لا فان حمله غيره بغير أمره وهو يقدر على الامتناع فلم يمتنع ورضى به قالوا يحنث وأشار فى الاصل الى أنه لا يحنث وهكذا

يدخلون فى الوقف على الذرية والنسل والعقب (أجاب) لا يدخلون (قال) المرتب لهذه الفتاوى هذا افتاء مولانا رحمه الله تعالى واذا قال الواقف أوقفت على أولادى وأولاد أولادى لا يدخل أولاد البنات وعليه الفتوى واختاره الامام الطرسوسى فى فوائده من احدى الروايتين عن أبى حنيفة لكن رجح شيخ الاسلام عبد البر فى شرح المنظومة الدخول فاعلم ذلك (سئل) عن شخص وقف وقفا ومات ولم يعين له ناظرا فهل تكون الولاية للمستحق أولا (أجاب) لا ولاية للمستحق بلا شرط من الواقف والولاية للحاكم يولى من يختار (سئل) عمن اشترى دارا من آخر وأثبت البائع أنه لم يزل مالكا لها الى حين البيع ووقفها المشترى وقفا شرعيا وحكم به حاكم حنفى فبعد مدة ادعى البائع أنه وقف الدار قبل البيع وأقام بينة بذلك فهل تسمع دعواه وتقبل بينته ويحكم الحاكم بالوقف أم الوقف من المشترى المحكوم به هو المعمول به (أجاب) نعم تسمع بينته بالوقف واذا ثبت يحكم الحاكم بموجب الوقف ويصحته ويبطل البيع وما صدر من الوقف من المشترى (سئل) عمن وقف وقفا شرعيا وشرط فيه

ذكر في المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح لان فعل غيره لا ينتقل اليه بمجرد الرضا وانما ينتقل اليه بالامر ولم يوجد (ط) قال لامرأته لا تخرجي الا باذني تحتاج في كل خرجة الى الاذن ولو قال عنيت مرة واحدة دين قضاء عند علمائنا لانه نوى حقيقة كلامه لان قوله لا تخرجي يتناول خروجا واحدا حقيقة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية أخرى أنه لا يدين في القضاء لانه خلاف الظاهر فلا يصدق وعليه الفتوى . في الفتاوى حلف لا يزور فلانا حيا وميتا فزاره ميتا يحنث وان شيع جنازته لا هو المختار لان هذا لا يعد زيارة الميت . حلف ليزورن فلانا غدا أو ليعودنه فأتاه فلم يأذن له لم يحنث واذا أتاه ولم يستأذن يحنث والفرق هو أن في الوجه الاول لم يتصور البر وفي الوجه الثاني يتصور هكذا ذكره في موضع من المواضع والمختار أنه يحنث في المسئلتين

(مسائل السكنى)

(ع) حلف لا يساكن فلانا فسكنا في حانوت في سوق يبيعان فيه لم يحنث لان المساكنة عادة أن يكونا في منزل من المنازل التي يكون المأوى فيها ليلا (ط) حلف لا يساكنه في هذه الدار فسكن كل واحد في حجرة حنث بالاجماع في الفتاوى حلف لا يساكن فلانا فسافر الحالف وسكن المحلوف عليه مع أهل الحالف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحنث وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وعليه الفتوى لان الحالف لم يساكنه حقيقة فان قدم الحالف وعلم به ولم يحولهم عنها حين علم فهو حانث اجماعا . حلف لا يساكنه فنزلا منزلا وسكنا فيه يوما أو يومين لا يحنث حتى يقيم معه في منزل خمسة عشر يوما فصاعدا قال نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى ذكر في الجامع الكبير أن المساكنة لا تكون الا بالمخالطة بالنفس والمتاع ولم يشترط الامتداد خمسة عشر يوما ذكره في (لـ) وذكر أيضا أنه لو قال بالفارسية اكربا فلان باشم فكذا فهو فارسية الاقامة ويشترط له ما يشترط في الاقامة . حلف لا يسكن سكة كذا فسكن مسجدا فيها الفتوى على أنه لا يحنث لانه ليس بسكون في السكة لان الناس يمرون بينهما لو قال اكر ابن ماه در ديه باشم فكذا كفتند بشهر باشي كفت بشهرنين نباشم اكر بشهر باشد لا تطلق لانه لم تدخله في اليمين تأمله تعرفه

(نوع في عدم الفعل)

حلف ليكونن في هذه الدار (١) والتخلية يكون فيها بالادخال والاخراج . في الفتاوى لو قال ان تركتني أدخل دارك فلم أشترك حليا فكذا فتركه فدخل فلم يشتر على الفور حليا ففيه اختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى والمختار أنه يحنث لان المراد هو الفور عادة (م) حلف لا يدع فلانا يمر على هذه القنطرة فان كان لا يملك من المنع الا القول فقال له لا تفعل فقد خرج عن يمينه . عن نجم الدين النسفي وردت علينا مسئلة من بخند اكر نونيه بزيرخانه درامد مكر كسي كه من او رادست كيرم ودراورم فكذا ودست بكي كرفت ودراورد يك بار باز بعد يقفله كسي بي وي در آمد فكتب انه لا يحنث وكذا كتب مشايخهم وهو الصحيح اكر نونيه باين خانه درايد هكذا كسي رادست كيرم اندر آرم فكذا فأدخل الحالف رجلا ثم دخل هو مرة أخرى يحنث ولو قال مكر كسي كه من اندر آرم ولم يقل دست كيرم لا يحنث خرج من أفريكذ ونحوها الى سمرقند

النظر لنفسه يسنده ويفوضه ويوصي به لمن يشاء فان مات عن غير وصية ولا استاد ولا تفويض منه يكون النظر لولده فمات الواقف ولم يسند النظر الى أحد وآل الى ولده فهل التفويض منه صحيح أولا (أجاب) لا يصح التفويض منه حال حياته بلا تفويض الواقف على سبيل العموم وان فوض عند موته صح (سئل) عمن وقف وقفا شرعيا وجعل ولايته لنفسه ومن بعده لزيد ثم أراد أن يعزل زيدا ويجعل الولاية الى غيره فهل له ذلك مع عدم أن يشرط ذلك لنفسه في مدة الوقف (أجاب) نعم له أن يعزله عن ذلك ويجعل الولاية الى غيره ولو لم يشرط ذلك لنفسه في مدة الوقف (سئل) عن الوقف القديم المشهور الذي ضاع كتابه واشتبه على المتولي مصارفه كيف يصرفه على مستحقيه (أجاب) ينظر الى المعهود من حاله في الزمن السابق في الاستمارات والمحاسبات الصادرة في زمن النظار على الوقف قبله كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفون من أرباب الوظائف فيبني عليه ذلك (سئل) عن الناظر على الوقف اذا عزل نفسه هل ينعزل أولا (أجاب) ان كان من جهة الواقف أو من جهة القاضي فلا بد

(١) قوله حلف ليكونن في هذه الدار الخ كذا بالاصل وحرره اه مصححه

فشيعه رجل حتى خرج من دربها ورجع ثم استخبر عن الذاهب فقال انه ذهب الى سمرقند وحلف عليه وكان الذاهب قد رجع الى أفريكذ وهو فيها ولم يشعر به الحالف يجب أن يحنث على قول من يجعل الذهاب كالاتيان فان كانت المقالة بالليل فقال المشيع هو الليلة بسمرقند وباقي المسئلة بحالها يحنث بالاجماع . في الفتاوى حلف لا يقيم بهذه البلدة أكثر من هذا اليوم وله فيها دار ومتاع وأهل ينبغي أن يبيع الدار والمتاع من أمين ثم يخرج هو مع امرأته قبل مضي اليوم فهذا هو الحيلة له (م) حلف لا يدخل دار فلان أو منزله وهما في السفر فهو على الفسطاط والخيمة

(فصل في الكلام والشتم)

(ط) حلف لا يكلم فلانا فأم الحالف قوما والمحلوف خلفه لا يحنث بالتسليمة الاولى ولا بالثانية هو المختار للفتوى (ن) حلف لا يكلم فلانا فقرع فلان الدار فقال كشي تو يحنث ولو قال كيست لا يحنث هو المختار لوجود الخطائمة وعدمه هنا حلف لا يتكلم فقرأ القرآن ان كانت يمينه بالعربية وقد قرأ خارج الصلاة حنث وان قرأ فيها لا هو المختار وان كانت بالفارسية لا يحنث بها مطلقا لان العجم لا يعدونه متكلما . لو قال ان لم تكلمني هذه الليلة فكذا فشتم أباها فقالت بل أنت بر الزوج لانها كلمته . في الفتاوى حلف لا يكلم فلانا فنادى فلان رجلا آخر فقال الحالف لبيك يحنث لانه كلمه حيث خاطب بالكاف فكذا لو قال بالفارسية لبي بغير كاف كما هو عرف العامة لان مراده الخطاب وان ترك الكاف لان معنى قوله لبي اجابة على ما عرف فقد أتى بما هو خطاب واجابة له دلالة . حلف لا يكلم فلانا وفلانا ان نوى أن يحنث بكلام واحد منهما فكلم أحدهما يحنث لانه نوى ما يحتمله كلامه وذلك بادخال الجزاء بين شرطين فيصير كانه قال ان كلمت فلانا فكذا وفيه تغليظ على نفسه فيصدق وذكر في أيمان (ع) خلاف هذا والفتوى على هذا لما ذكرنا من الفقه وان نوى أن لا يحنث حتى يكلمهما فهو على ما نوى لانه نوى حقيقة كلامه وان لم تكن له نية فكذلك لا يحنث ما لم يكلمهما قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يجب أن يحنث في هذا الوجه بكلام واحد منهما ولا ينوى لان العرف في هذا أن لا يراد الجمع فيعتبر كلامه والصحيح ما ذكرنا أنه لا يحنث لان هذا متعارف أيضا (ن) قال ان كلمت فلانا أمس فهو برىء من الله تعالى وهو يعلم أنه كاذب قال هو كافر بالله تعالى قال أبو الليث وهكذا روى عن محمد بن مقاتل وروى عن أبي عبد الله البلخي أنه قال لا يكفر وبه نأخذ وقد مرت هذه المسئلة (ع) قال كلام فلان وفلان على حرام فكلم أحدهما حنث روى الحسن ذلك عن أبي حنيفة نصا وهذا موافق لقول الصفار في قوله لا أكلم فلانا وفلانا لان تحريم الحلال يمين فصار هذا وذاك سواء والمختار للفتوى ما مر ونص أبي حنيفة محمول على ما اذا نوى ذلك (ع) قال هذا الرغيف على حرام فأكل لقمة منه حنث وهذا مخالف لما ذكر في قوله لا آكل هذا الرغيف فثمة لا يحنث الا بأكل كله والفتوى على ذلك (ظ) قال كلام هؤلاء القوم أو كلام أهل بغداد على حرام فكلم انسانا منهم حنث وهذا مخالف لما ذكرنا . قال والله لا أكلم هذين الرجلين أو بالفارسية باسن دوتن سخن نكويم لا يحنث بالاتفاق وهو المختار للفتوى

(نوع في الكذب والشتم والكناية)

(ن) حلف لا يكذب فرئي رأسه بالكذب لا يحنث لان الكذب بالكلام ولم يوجد . حلف

من علمهما بالعزل وقبله لا ينعزل وتصرفه صحيح كالوكيل (سئل) عن شخص غرس شجرة في المسجد هل تكون للمسجد أو للغارس (أجاب) نعم تكون للمسجد لا للغارس (سئل) عن الناظر على الوقف اذا بنى في الارض الموقوفة هل يكون له أم للوقف (أجاب) اذا بنى من مال الوقف فهو للوقف واذا بنى من مال نفسه لنفسه وأشهد بذلك يكون له واذا لم يشهد بذلك فهو للوقف (سئل) عن المستأجر اذا بنى في أرض الوقف باذن الناظر على أن يرجع في الاجرة هل يكون البناء للوقف ويرجع بما أنفقه في العمارة (أجاب) نعم يكون البناء للوقف ويرجع بما أنفقه للعمارة (سئل) عمن وقف وقفا وعليه ديون ولا مال له هل يصح الوقف أولا يصح وهل يوفى من غلته الديون أولا (أجاب) الوقف صحيح فان وقفه على نفسه وشرط أن يوفى دينه من غلته يصح الشرط ويوفى الدين من غلته وان لم يشرط يوفى من الفاضل عن كفايته بلا سرف وان وقفه على غيره وجعل الغلة له فهي لمن جعلها له خاصة (سئل) عن الناظر اذا أجر الوقف مدة ثم عزل في أثناء المدة قبل قبض الاجرة

لايقذف أولايشتم أحدا فقذف أوشتم ميتا حنث لوجود الشرط . حلف لايقذف فلانا فقال له يا ابن الزانية ونحو ذلك المختار أنه يحنث لانه فى العرف يعد قاذفا

(نوع فى الضرب والتعذيب)

فى الحاوى حلف ليضربن ابنته ونحوها عشرين سوطا لايفتى له أنه يكفر ولا يضرب الا أن يقع العجز بالموت ولكن يفتى له بشمراخ على ماعرف . فى الفتاوى لو قال ان لم أضرب لك اليوم فأنت طالق فقالت هى ان مس عضولك عضوى فعبدها حر فالحيلة له فى ذلك أن تبيع عبدها من أمين فيضربها الزوج ضربا خفيفا فيبر فى يمينه وتسقط يمينها وقد قيل لاحاجة لان الزوج اذا ذكر الضرب مطلقا فسبيله أن يضربها بالخشب ولا يلزمها حنث ويحتاج الى الحيلة اذا قال ان لم أضرب لك بيدى (ك) حلف لايؤذيها فقال لها اغسلى ثوبى عن النجس فأبت فقال زهره ودلت بدر دبايد شدن لايحنث لان المراد ايحاشها وايذاؤها من غير سبب وهذا سبب تستحق الايذاء بمثله . ذكر فى الاصول حلف ليضربنه مائة سوط فضربه مائة وخفف بر قالوا ويشترط أن يكون مؤلما (ق) عن أبى بكر الاسكاف فيمن حلف لا يطلق امرأته فآلى منها وطلقت بالايلاء عن الفقيه أبى جعفر أنه قال لايحنث وبه نأخذ وعليه الفتوى لانه طلاق حكمى ولا يعرف طلاقا فى العرف ولو قذفها بزوجها فلا عن وفرق بينهما قال أبو بكر الاسكاف يحنث فى يمين الطلاق عندهما وعند أبى يوسف لايحنث لان عنده هذه حرمة مؤبدة قال الفقيه يجوز أن يقال لايحنث بلا خلاف وبه نأخذ كالعنين اذا أجل ثم فرق بينهما طلقت بالتفريق ولا يحنث

(فصل فى الجماع والقربان صريحا وكناية وفعل الحرام منه ومنها وما يناسب ذلك)

(ن) حلف لايقرب امرأته فاستلقى على قفاه فاتته فقضت حاجتها منه الصحيح أنه يحنث ذكره فى الحدود وعليه الفتوى (ح) ان لم أجامعك مع هذه المقنعة فكذا ثم قال ان وطئتك مع هذه المقنعة فكذا يطؤها بغير مقنعة ولا يحنث مادامت المقنعة وهما حيان لانه اذا وطئها بدونها لم يتحقق شرط الحنث فى اليمين الثانية والوقت لليمين الاولى متسع (الخا) قال لها اكرتو با كسى حرام كنى فانت طالق فاباتها فجامعها فى العدة طلقت عندهما وعلى قياس قول أبى يوسف لا تطلق وعليه الفتوى (ق) عيسى بن أبان عن محمد فيمن قال لامرأته ان لم تجيئى الليلة حتى أغشاك فانت طالق فاتته ولم يغشاها لاحنث عليه وكذا لو قال لعبده ان لم تأتنى حتى أضربك فانت حر فأتاه فلم يضربه لايحنث قال السيد الامام ناصر الدين رحمه الله تعالى وبه نأخذ (س) حلف لا يقبل فلانا فقبل يده أو رجله المختار أنه لو عقد اليمين بالعربية ان عقد على تقبيل ملتح يحنث وان عقد على تقبيل أمرد لا هو على الوجه خاصة وان عقد بالفارسية لايحنث بهذا مطلقا لانه لا يتفاهم الناس من التقبيل بالفارسية الا على الوجه (الخا) حلف بطلاق امرأته ان لم يذهب بها الى منزله ليلة كذا وهى قد ذهبت الى بيت والدها فى قرية أخرى فخرجت وذهبت الى منزله قبل انفجار الصبح المختار أنه لايحنث (ق) لو قال ان فعلت الحرام بفلانة فامرأتى طالق ينصرف الى الجماع دون الدواعى وماذكره أبو يوسف رحمه الله تعالى قياس وهذا استحسان وعليه الفتوى

من المستأجر فهل للمتولى قبض الاجرة من المستأجر أم للمعزول (أجاب) نعم للمعزول قبض الاجرة حيث وجبت بعقده (سئل) عن قاضيين ببلدة أقام كل منهما ناظرا على وقف فى ولايته هل تجوز الولايتان وهل لكل منهما أن يتصرف بمفرده وهل لاحد القاضيين أن يعزل من ولاه الآخر ان رأى المصلحة فى عزله (أجاب) تجوز الولايتان ولكل منهما أن يتصرف بمفرده ولاحد القاضيين أن يعزل من ولاه الآخر ان رأى المصلحة فى عزله (سئل) اذا أقام الواقف ناظرا على وقفه هل يملك القاضى عزله (أجاب) نعم يملك القاضى عزله ان كان خيرا للوقف (سئل) عمن وقف وقفا بشروطه على وقف قبل أن يثبت أو تربه هل يصح الوقف (أجاب) نعم يصح الوقف (سئل) عن المسلم اذا وقف داره أو أرضه على قرابته وهم من أهل الذمة ثم من بعدهم على المساكين هل يجوز الوقف أولا (أجاب) نعم يجوز الوقف (سئل) عن الذمى اذا وقف وقفا وجعل غلته للفقراء المسلمين هل يجوز الوقف أم لا (أجاب) نعم يجوز الوقف وتصرف غلته على فقراء المسلمين (سئل) عن الناظر على الوقف اذا ادعى أنه ملكه

﴿ فصل فى قضاء الدين ﴾

فى الفتاوى لوقال ان لم أقض مالك غدا فكذا فغاب المحلوف عليه واراد دفعه الى القاضى ولا يحنث لانتصاب القاضى نائبا عنه نظرا للحالف ولا حاجة الى نصب القاضى وكيلا عنه هذا هو المختار دون ماذكره الناطفى فى الواقعات وفى فتاوى سمرقند والخصاف فى أدب القاضى ان كان فى موضع لا قاضى هناك يحنث قال الصدر الشهيد حسام الدين فى الواقعات الصغيرة والاعتماد على هذا ويفتى به . فى الفتاوى لوحلف بالفارسية (تافلان روزده درم راست كنى بمن فلان جائى واكرنه كنى هرزنى كه بكنى تادسال) فكذا فجاء الحالف بالدراهم فلم يجده ثمة فمضى ذلك اليوم فتزوج امرأة لا تطلق والمختار ماذكرنا أنه يدفع الى القاضى فيبر وعليه الفتوى (س) ولوقال ان لم آخذ منك غدا حقى فكذا فقال المطلوب ان أعطيت غدا فكذا فالحيلة فى أن لا يحنثا أن يمنع المطلوب حقه والطالب يأخذ منه جبرا ولا بأس بان يعلم الانسان هذه الحيلة ان لم يعلمها . فى الفتاوى حلف المغصوب منه أن لا يقبض المغصوب من الغاصب فجاء به وقال سلمت اليك فقال المغصوب منه لا أقبله لا يحنث لعدم شرطه وبر الراد لوجود الرد ألا ترى أنه لوحلف لا يؤدى زكاة ماله فرّ على العاشر فأخذ منه الزكاة جاز عن زكاته ولا يحنث . فى الحلوانى عن الجامع الاصغر ان خليت غريمى مالم أقبض حقى فكذا فكفل عنه رجل فخلاه يحنث وان هرب الغريم لا

﴿ نوع من هذا الباب فى الافعال ﴾

فى الفتاوى حلف بالفارسية (كى زن نيارم) اختلفوا فيه قال الشيخ أبو يعقوب هذا على العقد لانه هو المتعارف لا على الفعل وهو (أوردن) بنفسه حقيقة قال الصدر الشهيد والفتوى على ماذكره أبو يعقوب . فى الفتاوى حلف (كه مقامرى نكنه دست عاديت داد) يحنث (واكر مجاهرى كند) لا وهو الصحيح لانه ينفى اسم القمار عنه . فى الفتاوى عن الشيخ أبى الحسن لوقال المرأة التى هى فى منزلى طالق ان فعلت كذا وليست امرأته فى منزله بل هى فى منزل أبيها أو فى منزل الجار طلقت امرأته لانه يراد بهذا فى ملكى وفى نكاحى قال الا أن يريد الاحتيال لدفع الظلم فيأتى بأجنبية ويحبسها فى منزله وينويها بالحلف لينجو من ظلمه فاذا كان كذلك انصرفت نيته اليها ولا تطلق امرأته

﴿ فصل فى الكفارة ﴾

لوأعطى مسكينا واحدا عشرة أيام كل يوم طعام مسكين واحد كان أبو يوسف يقول مرة يجوز ومرة لا يجوز وكان يقول مسكين واحد لا يكون عشرة مساكين والصحيح أنه يجوز

﴿ كتاب الحدود ﴾

(ط) من تزوج بمحرمه ودخل بها يجب الحد عند أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى ونحن أيضا نأخذ بهذا القول اتباعا لقوله والولد غير ثابت النسب ولا يرث منه . فى الفتاوى زنى بجارية أبيه أو أمه أو جده أو جدته وقال ظننت أنها تحل لى وقالت علمت أنه حرام درئ عنهما بلا خلاف لانه

وأنذر الوقف هل اذا ثبت الوقف يخرج من يده ويسير بذلك خائنا ويولى عليه من يوثق به أولا (أجاب) نعم اذا ثبت الوقف يصير خائنا بانكاره ويخرج من يده ويولى عليه من يوثق به (سئل) عن شخص ناظر على وقف ادعى أرضا أنها جارية فى وقف فلان المشمول بنظره وطالب واضع اليد عليها برفع يده عنها فكلفه البيان فأقام شهودا من مستحقى الوقف شهدوا بجريانها فى الوقف هل تقبل شهادتهم أولا (أجاب) نعم تقبل (سئل) عن متولى الوقف اذا آجره بشرط الخيار له ثلاثة أيام هل تصح هذه الاجارة بالشرط المذكور وان شاء فسخها فى المدة وهل له ذلك أولا (أجاب) نعم تصح الاجارة بشرط الخيار وله الفسخ فى المدة ان شاء (سئل) عن الناظر اذا أبرأ المستأجر من شئ من الاجرة هل يصح ابراؤه ويسرى على الوقف أولا (أجاب) لا يسرى ابراؤه على الوقف ويضمن (سئل) عن شخص وقف وقفا فى مرض موته على أولاده ثم على جهات عينها بكتاب وقفه هل يصح وقفه أولا (أجاب) نعم يصح الوقف ان خرج من ثلث ماله وان لم يخرج وأجازه الورثة فكذلك والا بطل فيما زاد على

الثلث (سئل) عن الوقف فى المرض اذا لم يخرج من الثلث وأجازه بعض الورثة دون بعض ما حكمه (أجاب) ينفذ فى حصة المجيز دون غيره فانه يبطل فى حصته (سئل) عمن استأجر دارا وقفا فى مدة معلومة فاستبدلت بطريق شرعى فى أثناء المدة هل تفسخ الاجارة بذلك أولا (أجاب) لا تفسخ الاجارة ويستمر المستأجر واضعا يده على الدار المؤجرة الى نهاية مدته حيث لم يجز البيع (سئل) عن الواقف اذا شرط فى وقفه أن لا يؤجر أكثر من سنة واحدة فاحتاج الوقف الى العمارة فجاء راغب يستأجر مدة طويلة ويعمره باجرة يعجلها عن المدة هل للناظر أن يؤجره باذن الحاكم المقتضى المذكور أولا (أجاب) نعم للناظر أن يؤجره باذن الحاكم المقتضى المذكور (سئل) عن وقف على جماعة أرادوا قسمته بينهم لكل منهم قطعة ينتفع بها فى الزراعة وغيرها فهل لهم ذلك (أجاب) لا يقسم الوقف بين مستحقيه لان حصتهم ليست فى العين (سئل) عن رجل وقف وقفا على أولاده الذكور والاناث ومن بعدهم على أولادهم ثم على جهة عينها بكتاب وقفه فبعد مدة وقف الموقوف على أولاده الذكور

(١) قوله لكنه يغرم كذا فى الاصل ونعل فيه تحريفا من الناسخ والوجه لكنه يعزر كتبه مصححه

بظنه تمكنت الشبهة فى تمكينها لكونه تبعا لفعله وكذا فى عكس هذا عندهما أما عند أبى حنيفة رضى الله عنه يجب الحد عليه ودرئ عنها لان فعله ليس بتبع لتمكينها فلا تمكن الشبهة فى فعله بظنها الموجب للشبهة فى حقها

(فى الاقرار بالزنا)

الاقرار الموجب للحد أربع مرات فى أربع مجالس المقر لا القاضى هو الصحيح (ع) لو أقر عند القاضى فى مقام واحد أربع مرات لا يحد حتى يرده ويقر أربع مرات مع الرد فى كل مرة فان والى ذلك فى مكان واحد بعد رده أربع مرات وان كان فى ساعة واحدة فعليه الحد كذا رواه هشام عن أبى يوسف وعن أبى حنيفة رحمه الله تعالى ان المجالس المختلفة أن يذهب المقر حتى يتوارى عن نظر القاضى ثم يرجع فيقر اقرارا مستقلا . فى الواقعات للناطفى أقر بالزنا أو بشئ من الحدود فى سكره لا يحد بخلاف ما اذا أنشأ لان الانشاء غير محتمل والاقرار محتمل . فى نوادر ابن رستم عن محمد اذا أقر فى سكره أنه قذف يحد والاول هو المختار ولا يسأله متى زنيت ويسأل ذلك من الشهود فى الشرح والاصح أن يسأله فى الاقرار أيضا متى زنا فر بما فعل فى صغره واقراره عند غير القاضى ليس بشئ والمحبوب لا يحد بالاقرار وبالشهادة والخصى يحد والشروط التى يتعلق بها احصان الرجم ستة فى أربع منها اجماع وهى البلوغ والحرية والاصابة بحكم نكاح صحيح والعقل واثنان فيها اختلفوا أحدهما أن يكون كل واحد منهما مثل صاحبه وقت الاصابة والثانى الاسلام وكلاهما شرط عندنا خلافا للشافعى رحمه الله تعالى . اذا قال شهود الاحصان تزوج امرأة حرة ودخل بها اكتفى بقولهم عند أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا وأجمعوا أنهم لو قالوا تزوج امرأة حرة وجامعها أو باضعها يكتفى به ويثبت الاحصان محمد يقول الدخول اسم مشترك يراد به الوطء والملاقاة فعلى القاضى أن يسألهم ليكون اقدامه على الامر على بصيرة وهما يقولان الدخول المضاف الى النساء بحرف الباء يراد به الجماع لقوله تعالى من نسائكم اللاتى دخلتم بهن (ظ) لو كانت المرأة أمة ودخل بها زوجها ثم أعتقها المولى فلم يدخل بها بعد العتق لا يكمل الاحصان بالاتفاق (ظ) اذا شهد الشهود عليه بالزنا وهو منكر ثم أقر بطلت الشهادة فيؤخذ بحكم الاقرار لانها تقبل على المنكر فاذا أقر فقد عدم شرط القبول وقال محمد دائما يقر أربع مرات لا تبطل الشهادة فاذا أقر أربع مرات بطلت الشهادة ويؤخذ بحكم الاقرار حتى لو رجع يصح رجوعه وبه أخذ الطحاوى رحمه الله تعالى (ط) رجل زنى بامرأة وأفضاها ان كانت المرأة صغيرة لا يجامع مثلها فان كان الافضاء افضاء يستمسك معه البول لا حد عليه (١) لكنه يغرم وعليه ثلث الدية والعقر بالاجماع وان كان افضاء لا يستمسك معه البول فلا حد عليه وعليه دية كاملة بالاجماع . الذمى اذا زنى بحربية مستأمنة يجب الحد على الذمى بالاجماع . المكره اذا زنى بطاوعة لا يجب الحد على المكره بالاجماع . البالغ العاقل اذا زنى بصبية أو مجنونة يجب الحد على الرجل بالاجماع

(فى الشرب والسكر) قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى السكر الذى يوجب الحد هو ما لا يعرف به الارض من السماء والفرو من القباء والذكر من الانثى وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى حده أن لا يستطيع قراءة قل يا أيها الكافرون فقيل له فى ذلك فقال أليس تحريم الخمر نزل من قبل رجل سكر فلم يستطع قراءة قل يا أيها الكافرون . فى الفتاوى ولو جاؤا به

من مكان بعيد تذهب الرائحة فى مثل ذلك الوقت (١) يقبل بالاتفاق

﴿ فى القذف ﴾ فى الفتاوى قذف امرأته ثم جحد فشهد عليه شاهدان بالقذف يلاعن عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى لان الثابت بالبينة كالثابت بالاقرار . قالت لزوجها يازانى فقال الزوج زنيت بأملك فان صدقته أمها يحد وان كذبته لا يحدلان فى ثبوت زناه بها شكا ولا لعان لانه لم يقذف امرأته وبانت منه فى الوجهين لانه أقر بحرمة المصاهرة . لو قال لغيره اذهب الى فلان وقل له يازانى فلا حد على المرسل والرسول ان أداه على وجه الرسالة فكذلك وان أطلقه حد (ط) لو قال لامرأته يازانى بغير الهاء يجب الحد على القاذف بالاجماع

﴿ فى التعزير ﴾ فى الواقعات للناطفى لو قال يادبوث أو يافاسق أو ياخنث يعزر من واحد الى تسعة وثلاثين والتقدير الى الامام لانه نسبه الى معصية وألحق الشين به . لو قال يا أبله أو يا ناكس فلا شئ عليه وكذا لو قال يا كلب ياخنزير ياحمار عن الفقيه الهندوانى فى قوله يا كلب أنه يعزر والصحيح ما مر . لو قال له يامسخرة ياضحكة يامقامر لا يعزر قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى الظاهر أنه يعزر . ولو قال يامن يعمل عمل قوم لوط يعزر عنده وعندهما يحد بخلاف ما لو قال يالوطى فانه لا يجب شئ . ولو قال لمستور الحال ياشارب الخمر يعزر (م) عن محمد رحمه الله تعالى رجل يشتم الناس ان كان له مروءة وعظ وان كان دون ذلك حبس وان كان شتاما ضرب وحبس (ظ) يعزر فى ازار واحد فاذا عزره الامام فيما يجب عليه التعزير فمات من ذلك لم يجب فيه شئ لان التعزير واجب اذا علم الامام أنه لا ينزجر الا به والواجب لا يتقيد بشرط السلامة مما لا يمكن الاحتراز عنه (٢) بين أبو يوسف بضرب الناس سوطا أو سوطين وعن أبى بكر الاسكاف فى عبد أساء الادب لا يعزره المولى ولكن يرفع الى الحاكم حتى يعزره قال الفقيه هذا خلاف قول أصحابنا أنهم قالوا المولى لا يقيم الحد على مملوكه وله أن يعزره تعزيرا لا يجاوز الحد وبه نأخذ

﴿ فصل فى استيفاء الحد وسقوطه ﴾

ميت قذف وله ابن وابن ابن وابن بنت فلم يطالب الابن وطلب ابن الابن أو ابن البنت فله أن يأخذ به فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى لان العار بالقذف ألحق بالكل فان لم يأخذ الاقرب كان لكل واحد منهما أن يأخذ وكذا عند أبى يوسف رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى لا يأخذ ابن البنت بحد القذف والاول هو المختار (ظ) وان كان المطالب بالحد قاتلا للميت ممن يحرم الميراث قتله فله أن يطالب لان الحد لا يجب بطريق الارث لان المطالبة بالحد انما تكون لدفع العار وكل من يلحقه العار كان له أن يطالب باقامة الحد وان كان المقذوف حيا غائبا لم يكن لاحد من هؤلاء أن يأخذ بالحد لان الغائب يرجع أو ينصب وكيلا ليطالب وان مات هذا الغائب قبل أن يرجع لم يحد أيضا لان حد القذف لا يورث وان قضى لا يجوز عن الشيخ أبى الحسن رحمه الله تعالى زنى بامرأة فأخذ فقال هى امرأتى ولها زوج معروف للحال سقط الحد عنهما وعليها العدة (٣) وأما المهر باقراره

﴿ فصل فى الساحر والساحرة ﴾ الساحر ثلاثة ساحر يدعى انه خالق ما يفعل فهذا كافر متى تاب وقال الله تعالى خالق كل شئ وتبرأ مما كان يقوله تقبل توبته ولا يقتل لانه كافر أسلم وان لم يتب يقتل وساحر بالامتحان والتجربة غير معتقد لذلك فهو ليس بكافر ولا يقتل وساحر

دون الاناث وثبت كل من الوقفين لدى حاكم وحكم بموجبه بعد موت الواقف ولم يشرط لنفسه فى وقفه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل فهل له ذلك بدون شرط أولا والوقف الاول هو الصحيح أم الثانى (أجاب) ليس له فعل ذلك بدون الشرط والوقف الاول هو الصحيح (سئل) عمن وقف وقفا على أولاده الثلاث وسماهم ثم من بعدهم على أولادهم ثم على ذريتهم الى آخرها فمات اثنان من الاولاد عن غير ولد هل ينتقل ما يخصهما فى ريع الوقف لاخيهما أم للفقراء (أجاب) لا ينتقل الى أخيهما وانما ينتقل للفقراء (سئل) عن رجل وقف وقفا وشرط فيه السكنى لزوجته فلانة بعد وفاته ما دامت عزبا فمات الواقف وتزوجت الزوجة وطلبت السكنى فهل لها السكنى بالمكان الموقوف أو ينقطع حقها بالتزوج المذكور (أجاب) ينقطع حقها من السكنى بالتزوج المذكور (سئل) عمن وقف وقفا على ولده وقرابته فبعد مدة أثبت الولد أو

(١) قوله يقبل أى الشهادة عليه بالشرب والسكر كما فى فتاوى قاضيخان كتبه مصححه

(٢) قوله بين أبو يوسف الخ كذا فى الاصل وحرر المسئلة كتبه مصححه

(٣) قوله وأما المهر الخ كذا فى الاصل وحرر العبارة فانها لا تخلو من نقص وتحريف كتبه مصححه

يسحر وهو جاحد لا يدرى كيف يفعل ولا يقر به فهذا لا يستتاب ويقتل اذا أخذ وثبت ذلك منه كذا ذكر والصحيح أنه يستتاب وهو الاحوط . الساحرة تقتل بريدا اذا كانت معتقدة لذلك كما ذكرنا لانها تصير مرتدة وانما تقتل وان كانت المرتدة لا تقتل للاثر وهو ما روى عن عمر رضى الله تعالى عنه انه كتب الى عماله أن اقتلوا الساحر والساحرة وذكر فى الملتقط الساحر الذى يقتل ليس هو المشعبذ الذى يلعب ولا صاحب الطلسم ولا الذى يعتقد الاسلام وانما هو الذى يعتقد ما يكفر به ثم يضر الناس فى أزواجهم وأبدانهم بسحره فيقتل لردته ودفع ضرره . وفى النصيرى من ارتد فاذا أخذ تاب فاذا ترك عاد اليه يقتل كذا أفتى أبو عبد الله الشلمى فى نصرانيين كانا ببغداد بهذه الصفة . وفى الاجناس من قال لغيره أنت تلعب بالصبيان يجب التعزير وروى عن أبى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال من قبل غلاما بشهوة لعنه الله وان صافحه بشهوة لم تقبل صلاته وان عانقه بشهوة ضرب بسياط من نار وان فسق به أدخله الله النار والله سبحانه أعلم

(كتاب السرقة)

وهو يشتمل على فصول

(فصل فى المسروق ونصابه) قالوا المعتبر عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل كما ذكرنا فى الزكاة والاصح أن المعتبر عشرة دراهم من النقرة المضروبة خالصة حتى لو سرق عشرة مغشوشة والفضة غالبة لا يقطع فى ظاهر الرواية وهو الأصح ويقطع فى الجواهر كلها وما روى عن محمد رحمه الله تعالى خلاف جواب الاصل فلا يؤخذ به (س) سرق فقمة فيها ماء تساوى عشرة لا يقطع لان هذا الاخذ غير موجب من وجه من حيث انه أخذ للماء ولو شرب الماء الذى فى الاناء فى الدار ثم أخرجه فارغا قطع لان الاناء صار أصلا . فى الفتاوى أفرز زكاة ماله ليؤدى الى الفقراء فسرقها غنى أو فقير قطع لبقائه على ملكه هو المختار ولا نأخذ بما قاله شداد . سرق تمرا يقطع فى اليابس وفى الرطب لا وهو المختار فى فتاوى أبى بكر محمد بن الفضل وفى (ظ) سرق طبلا للغزاة يساوى عشرة لا يقطع هو المختار لانه كما يصلح للغزوة يصلح لغيرها فتمكنت الشبهة (م) رجل ادعى على رجل سرقة كان على المدعى البينة وعلى السارق اليمين (ع) سئل محمد ابن مقاتل عن لص معروف بالسرقة وجده رجل وهو ذاهب فى حاجة وليس هو متعرضا للسرقة فى تلك الساعة هل له أن يقتله أو يأتى به الامام قال له ان يأخذه ويأتى به الامام ليحبسه حتى يتوب وليس يسعه أن يقتله وسئل شداد عن رجل استقبله اللص هل يحل له أن يقاتله قال لا يسعه أن يقاتله فيما دون العشرة وذكر عن غيره أنه يجوز وبه نأخذ

(فصل فى الحرز) دخل حانوت رجل باذنه فسرق متاعه ورب المتاع يحفظ لا يقطع لان الحرز هو الحانوت وقد أذن له بالدخول فيه وكذا لو دخل الحمام وسرق متاع رجل وهو يحفظه لان الحمام حرز فى الجملة فلا يصير محرزا بالمالك وقد ثبت الاذن بالدخول فى الحمام وعن أبى حنيفة رحمه الله تعالى سرق من حمام ان كان جالسا عليه فسلبه من تحته يقطع وقال محمد لا يقطع وعليه الفتوى . فى الفتاوى نقب رجل حائطا فدخله سارق لا يقطع ولا يضمن الناقب هو المختار لانه مسبب والسارق مباشر فصار كما لو فتح باب القفص فطار ما فيه . فى الفتاوى المسافر اذا جمع متاعه وبان عليه فسرق منه قضع قيل بان هذه اشارة الى أنه انما يكون

القرابة الاستحقاق بالوقف وقضى له به هل يستحقه من حين القضاء أو من حين الوقف عليه (أجاب) يستحقه من حين الوقف عليه (سئل) عمن وقف وقفا فى مرض موته فأجازه بعض الورثة لعدم المخلف عن الميت من المال وبعض الورثة قاصر فمات القاصر وآلت حصته الى الورثة المجيزين هل يكتفى بالاجازة المذكورة أو لا بد من اجازة فى الحصة المنتقلة اليهم بالارث الشرعى عن القاصر المذكور (أجاب) لا بد من اجازة فى الحصة المذكورة لحدوث الملك فيها (سئل) عن الموقوف عليه اذا تصادق مع الواقف فى وقف دار أو أرض وعليه ديون تحيط بماله هل ينفذ الوقف أولا (أجاب) لا ينفذ الوقف ويباع فى الدين ويبطل الوقف (سئل) عن شخص عليه ديون كثيرة وله عقارات وقفها قبل موته ولا مال له سواها فهل للحاكم بيعها أولا (أجاب) حيث كانت الديون مستغرقة ثمن العقارات وطلب الغرماء بيعها فى ديونهم فللحاكم بيعها ووفاء الديون من ثمنها فان لم يف فبالحصص بينهم (سئل) عمن استأجر دارا وقفا من مؤجر شرعى مدة معلومة باجرة معلومة باجرة المثل ثم ان المستأجر تعدى على بناء

To: www.al-mostafa.com

محرزا فى حال نومه اذا كان تحت جنبه وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسى رحمه الله تعالى فى شرحه الصحيح أنه لا يلزمه القطع بكل حال لان المعتبر أصل الاحراز المعتاد . فى الجامع وفى مواضع لو سرق ثوبا فشقه فى الدار نصفين ثم أخرجه قطع روى عن أبى يوسف أنه لا يقطع وهذا اذا لم تنقص قيمته عن عشرة بسبب القطع فان نقصت لا يقطع بالاجماع وأجمعوا على أن السارق اذا سرق من السارق بعد قطع يد السارق الاول لا يقطع بخصومة السارق الاول لان عصمة المحل قد اختلت بقطع يد السارق الاول (س) قال أنا سارق هذا الثوب قاله بالرفع من غير تنوين وبكسر الباء يقطع ولو رفع القاف ونونها ونصب الباء لا يقطع والفرق أن لفظه الاول يدل على السرقة الماضية مثال الاول أنا قاتل زيد أى قتلته وفى الثانى أنا قاتل زيدا أى أقتله (ظ) لو سرق من بيت زوجة ابنه أو زوج ابنته أو من بيت زوجة أبيه أو بيت زوج أمه ان كان يجمعهما منزل واحد لم يقطع فى آخر سرقة الحاوى . فى الفتاوى رفعت سرقة بجوزجان الى قاضى بلخ وقد تغلب على جوزجان خارجى لم يكن لقاضى بلخ أن يقيم عليه القطع لان السرقة لم توجد فى ولايته فعلى هذا لو سرق بخوارزم لم يكن لقاضى بخارى أن يقيم عليه القطع وقس على هذا والمعتبر أن تكون السرقة فى ولايته . فى الجامع السارق أخذ المتاع ولم يخرجه من الدار لم يقطع فان هلك فى يده فى الدار هل يضمن الصحيح أنه يضمن لانه وجد النقل فكان غاصبا (س) ادعى رجل على آخر سرقة وقدمه الى السلطان يطلب منه أن يضربه ليقر فضربه مرة أو مرتين وأعيد الى السجن فخاف المحبوس التعذيب فصعد خوفا وسقط ومات ولحقه من هذا الحبس غرامة وظهرت السرقة فى يد غيره كان لورثته أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أبيهم و بالغرامة التى أدى الى السلطان لان الكل حصل بتسبيبه وهو متعد فيه . سارق وجب عليه القطع فرفع الى الحاكم فلم يقطع أثم لان القطع حق الله تعالى فيأثم بتركه . فى الفتاوى عشر نسوة قطعن الطريق وقتلن وأخذن المال قتلن و يضمن المال أما القتل لانهن محاربات لان المرأة اذا حاربت وأسرت لا تقتل وانما يقتلن ههنا لقتلهن وأما الضمان فلاخذهن (ظ) لو سرق حديدا أو نحاسا أو صفرا أو ما أشبه ذلك فجعله أوانى ينظر ان كان بعد الصناعة يباع وزنا فعلى الاختلاف وان كان يباع عددا يكون للسارق بالاجماع و يقطع المعين والمباشر فى ظاهر الرواية لان هذا جزاء الحراب وهما سواء وكذا فى استحقاق الغنيمة لان استحقاقها جزاء الجهاد وهما فيه سواء لان الجهاد ليس يقتصر على القتال أو القتل فيتحقق من المعين كما يتحقق من المباشر والقتل قصاصا لا يجب على المعين وليس هو كالمباشر لان القصاص جزاء مباشرة القتل ولم يباشره . وفى الجنايات من املاء أبى يوسف يقطع المباشر دون المعين وان سل سيفه اذا لم يجرح والصحيح جواب ظاهر الرواية والله سبحانه أعلم

(كتاب السير)

وفيه ألفاظ الكفر

من الفتاوى الرباط الذى جاءت بفضله الآثار هو الموضع الذى لا يكون وراءه اسلام هو المختار من الآثار الواردة فيه ما روى عن سلمان رضى الله تعالى عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من رابط يوما وليلة فى سبيل الله كان له كعدل صيام شهر وقيامه لا يفطر

الدار وهدمه وعمر غيره بحسب ما أراد فهل يلزمه هدم بنائه واعادة العين الموقوفة كما كانت عليه أولا (أجاب) ان كان ما عمره فيه نفع لجهة الوقف من كثرة الريع يبقى باجرته وهو لجهة الوقف ولا رجوع له بما أنفقه وان لم يكن فيه نفع مطلقا يلزمه هدمه واعادة الوقف الى ما كان عليه (سئل) عن وقف ملك غيره على جهات عينها بدون علمه هل يصح الوقف أولا (أجاب) يتوقف على اجازته ان أجازه نفذ وان رده بطل

(كتاب البيع)

(سئل) عن مسلم اشترى من ذمى خمرا وشربه هل يلزمه ثمنه أولا (أجاب) لا يلزمه ثمنه (سئل) عن رجل باع عبدا أو جارية وألبسه ثوبا للعرض هل يدخل فى البيع أم لا (أجاب) لا يدخل فى البيع (سئل) عن شخص له على آخرين فجعله سلما على قمح الى أجل معلوم بوفيه له فى محل معلوم هل يصح السلم أولا (أجاب) لا يصح السلم المذكور (سئل) عن رجل اشترى دابة فوجد بها عيبا فأراد الرد على البائع فوجده غائبا ففسخ البيع بحضرة جماعة وأودعها عند آخر حتى يحضر البائع فماتت فحضر البائع بعد ذلك فهل

يصح الفسخ المذكور ويرجع عليه بالثمن أولا (أجاب) لا يصح الفسخ بغيبة البائع ولا رجوع له عليه بالثمن (سئل) عمن باع أرضا أو دارا فبعد مدة ادعى أنها وقف له أو وقف عليه وله بينة بذلك هل تسمع ويقضى بالوقف أولا (أجاب) تسمع بينته بالوقف واذا ثبت يقضى به ويبطل البيع (سئل) عمن اشترى جارية يظن أنها مسلمة فظهر أنها يهودية هل له الرد أولا (أجاب) نعم له الرد (سئل) عن بيع الحشيش هل يجوز أولا (أجاب) لا يجوز بيعه (سئل) عن أكل الحشيش هل يحرم وما يجب على أكله (أجاب) نعم يحرم ويعزر آكله (سئل) عن رجل اشترى عبدا فبعد مدة ادعى المشترى على بائعه أنه أعتق العبد وأقام بذلك بينة فهل تقبل ويحكم بعتق العبد ويرجع بالثمن أولا (أجاب) نعم تقبل البينة بذلك واذا ثبت حكم بالعتق ويرجع بالثمن على بائعه (سئل) عن رجل اشترى من آخر شيأ معتمدا في ذلك

(١) قوله في حين يقضى كذا في الاصل ولعله محرف وصوابه حتى يقضى الخ فحرر الرواية كتبه مصححه

(٢) قوله فاذا باع ما لا يملكه الخ هكذا في الاصل وانظر أين جواب الشرط ويظهر أن في العبارة تحريفا ونقصا فتحرر كتبه مصححه

ولا ينتقل من صلاته الا لحاجته ومن توفى في سبيل الله أجرى الله له أجره (١) في حين يقضي بين أهل الجنة والنار . في الشرح كل سفر لا يؤمن فيه الهلاك لا يحل له الا بالاذن من والديه لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قدم بر الوالدين على الجهاد حيث قال أفضل الاعمال الصلاة لمواقيتها ثم بر الوالدين ثم الجهاد في سبيل الله تعالى . في الفتاوى صلحاء خرجوا الى الغزو ومعهم قوم من أهل الفساد يخرجون ومعهم مزامير فان أمكن للصلحاء الانفراد في الذهاب آمنين فعلوا ذلك وان لم يمكنهم الخروج الا معهم يخرجوا معهم وعلى المفسدين الوزر ولهم الاجر ولا يترك الحق لمجاورة الباطل . أهل البغي اذا قاتلوا أهل العدل فعلى كل من هو من أهل العدل أن يقاتل البغاة حتى تفيء الى أمر الله كما في الآية وأما الحديث الذي روى في هذا أن القاتل والمقتول في النار فمحمول على ما اذا كانا باغيين يقتتلان لاجل الدنيا والملك (ذ) الرهابين وأهل الصوامع اذا أطبقوا الايوان على أنفسهم ولم يخالطوا الناس لا يقتلون بالاجماع

﴿ فيما يكره لعسكر المسلمين أو يجوز ﴾ جند نزلوا قرية فنزل رجل منهم منزل رجل وصاحبه كاره ان كانوا في غزو فلا بأس به . لا يجبر الامير أحد رجلين بينهما فرس أو فرسان وأراد أحدهما المهايأة وأبى الآخر اتهايؤ بالركوب للقتال بالاجماع وكذا بالركوب لغير القتال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يستحق كل واحد منهما حصة فارس لعدم قدرته على القتال فارس وقال محمد رحمه الله تعالى يجبران على أن يتهايآ على الركوب لغير الحرب . في وقف الواقعات لو كتب الخليفة الى أمير المصر أنا قد ولينا فلانا جازلا ول أن يصلي بهم اذا وصل اليه الكتاب

﴿ في بيع الحربي ﴾ (س) باع الحربي ابنه أو ابنته من مسلم مستأمن بطوع قال أكثر مشايخنا بان البيع باطل وذكر الكرخي أنهم ان كانوا لا يرون جواز البيع بطل وان كانوا يرون جوازه جاز لانهم يبيعون بطريق القهر والغلبة فيملك بالقهر والمختار هو الاول لما مر انه ان ملكه بالقهر عتق (٢) فاذا باع ما لا يملكه لكن رؤيتهم جواز البيع يظهر في أمر آخر بنيته واذا بطل البيع وأخرجه المشتري الى دار الاسلام تكلموا في عتقه وفي ملكه والصحيح أن الحربي البائع اذا كان يرى جواز هذا البيع يملك المشتري مطلقا وحل له وطؤها وكل تصرف لانه أخذه قهرا ما باع البائع قهرا فملكه بالقهر وان كان البائع يرى جوازه ان اشتراه المسلم وأخرجه قهرا فكذلك لانه ابتدأ بالقهر على الحربي في دار الحرب فيملكه وان أخرجه وهو طائع لم يملكه لانه لم يوجد منه القهر عليه في دار الحرب . وفي الحاوي في باب صلح الملوك والمودعة مسألة تدل على أنه يجوز اذا رأى البائع جوازه قيل هو المختار . في الفتاوى وكثير من المواضع أقر أهل بلدة بالاسلام وهم يأتون بشعائره ويعبدون الاوثان فسباهم المسلمون بالقهر فان كانوا مقرين بالعبودية لملكهم ملكوا جميعا وجاز البيع والشراء عليهم لانهم أقروا بملوكيتهم وان لم يقروا بها جاز شراء النساء والصغار وبيعهم لانهم مرتدون بعبادة الاوثان بعد الاقرار بالاسلام . اذا قيل لنصراني ان محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم بحق قال نعم انه لا يصير مسلما وهو الصحيح لانه يمكنه أن يؤول فيقول نهم رسول الحق الى العرب لا الى بني اسرائيل . اذا ندت الدابة اليهم فاخذوها ملكوها بالاجماع والعبد الآبق اليهم لا يملكونه بالاجماع قبل الاخذ وبعد الاخذ (ن) متغلب في بلاد الترك قهرهم ثم اسلموا ان قهرهم واستذلهم على وجه السخرية واستخدمهم في أمور لا على وجه الاستعباد فهم أحرار لانه لم يملكهم وان استرقهم واستعبدهم فهم عبيد لانه يملكهم (ن) عبيد أهل الذمة لا يؤخذون بالكستيجات هو المختار لان علامتهم

القلنسوة والزنار والكستيج علامة المجوس يشدونه على الاوساط (ن) الاسير المسلم اذا قالوا له حين أرادوا قتله مذا العنق يكره له أن يمد عنقه الا اذا ظن أنه ان لم يفعل قتلوه أسوأ قتلة فحينئذ لا يكره أن يمد . وفى الملتقط قالوا فى الواحد والاثنين والثلاثة من المسلمين اذا وقعوا فى أيدى العدو فقاتلوا حتى قتلوا كان ذلك أحب الينا كما فعل عاصم بن ثابت رضى الله تعالى عنه . الكافر اذا أذن فى وقت الصلاة صار مسلما وان أذن فى غير وقتها لا يحكم باسلامه لانه يحتمل السخرية هو المختار فى هذا الباب (الخا) توبة اليأس المختار أنها مقبولة والمكره على الاسلام مسلم . الرافضى اذا كان يسب الشيخين ويلعنهما كافر وان كان يفضل عليا على أبى بكر رضى الله تعالى عنه لا يكون كافرا لكنه مبتدع وفى (م) سئل أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه عن مذهب أهل السنة والجماعة قال من فضل أبا بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما وأحب عثمان وعليا رضى الله تعالى عنهما والمعتزلى مبتدع الا اذا أراد باليد الجارحة حينئذ يكفر

﴿ نوع يثبت به الكفر والردة ﴾ (ن) لو قال طالب الدين (أكر روى خداى جهانست أو خداى ان جهانست بستانم) كفر ويضرب عنقه ان لم يرجع . قيل له فى خصومة (حكم خداى حين أست) فقال (حكم دانم) يكفر كذا لو قال (خداى حامنى را أو خاملى من انساند) لو قال (كافرى أو كبرى به ازين كار) وهو يريد تقبيح الفعل فأشد من الكفر هو المختار (هروزمن أركل ده حون توكتم) ان أراد التحليق يكفر وان أراد به ضعفه لا . ولو قال لمؤذن أذن كذبت كفر (أكر فلان بيغامبر بودى) يعنى رسول (خداى بودى نكرو تدمى) يكفر وكذا لو قال ان أمرنى الله تعالى بامر لا أفعل أولا أومن به أو قال لو كانت القبلة من هذه الناحية لم أصل اليها أو قال لو أمرنى الله تعالى بعشر صلوات كل يوم وليلة فانى لا أفعل يكفر فى هذه الوجوه ولا ينظر الى استحالتها وقوعا . قيل له فى غضبه ألا تخشى الله فقال لا كفر وبانت منه امرأته . لو قال امرأتى أحب الىّ من الله يستتاب ويجدد النكاح وكذا كل شئ من خلق الله تعالى فى هذا كالمرأة . أراد أن يسلم عند رجل فقال كن حتى تذهب الى فلان فتسلم عنده قال الفقيه أبو جعفر لا يكفر وبه نأخذ . لو تمنى حل الزنا أو الكفر أو الظلم أو القتل بغير حق كفر ولو تمنى الخمر لا . من أذن امرأة أو أمرها أن تكفر لتبين من زوجها فهو كافر لانه رضا بكفرها وكذا روى عن ابن المبارك قال مشايخنا الرضا بكفر العدو مع استقباح نفس الكفر لا يكون كفرا لقوله تعالى واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا وانما الرضا بالكفر مع استحسان الكفر كفر . امرأة ارتدت لتفارق زوجها تجبر على الاسلام وتضرب خمسة وسبعين وليس لها أن تتزوج الا زوجها الاول وبه أخذ الفقيهان . لو قال ان كان الله يعلم أنى عملت كذا فالله غير عالم وقد عمل وهو كاذب فى انكاره قيل يكفر والمختار أنه لا يكفر . استحلال جماع المنكوحة فى الحيض كفر . أجمعوا أنه لا يحل الجماع فى الفرج حالة الحيض عن أبى بكر العياضى قال لآخر (بيا تا يعلم رويم اى يعلم شنيدن) أو بمجلس علم فقال لآخر (من علم حد دانم) يكفر المجيب لانه استخف بالعلم . ولو قال خداى لمخلوق يكفر . قالوا فيمن تزوج فى السر وقال (خداى ورسول را كودنهادم) يكفر لانه اعتقد أن الرسول يعلم الغيب . من قال لسلطان ظالم انه عادل كفر والمختار أنه لا يكفر لانه يعدل فى شئ ما . لو قال فى مرضه ان شئت توفنى مسلما وان شئت كافرا كفر وكذا لو قال أخذت مالى وولدى فماذا بقى وماذا تفعل ونحو ذلك قال الامام عبد الكريم فى هذا وأشباهه يكفر لان مثل هذه الكلمات لا تقال من غير

على قوله انه باشئ الفلانى وان فلانا أعطى فيه كذا فاشترى بذلك فظهر أنه لا يساوى ذلك وان فلانا لم يعطه ذلك فهل له الفسخ أولا (أجاب) حيث ان البائع غره واشترى بما ذكره له معتمدا فى ذلك على صحة قوله فظهر له خلاف ما قاله وهو لا يساوى ذلك له الفسخ وان كان ماذكره هو القيمة ليس له الرد (سئل) عمن اشترى من آخر دينارا ذهبا بمبلغ معلوم هل يصح البيع أولا (أجاب) نعم يصح البيع حيث قبض المشترى الدينار (سئل) عمن أسلم آخر دنانير فى قمح أو غيره واستوفى منه شروط السلم وطالبه به بعد حلول الاجل فادعى انه لم يقبض رأس المال وانه أقر كاذبا هل يقبل منه دعوى الكذب فى الاقرار ويحلف رب السلم أولا (أجاب) نعم يحلف رب السلم بطلبه أنه لم يكن كاذبا فى اقراره (سئل) عن بناء مشترك بين اثنين باع أحدهما حصته لاجنبى هل يجوز البيع أم لا (أجاب) لا يجوز البيع من الاجنبى ومن الشريك يجوز (سئل) عمن باع شيأ بثمن ثم باعه بعد ذلك بثمن أزيد منه هل يصح البيع الثانى أم لا (أجاب) نعم يصح وينفسخ الاول (سئل) عن البائع اذا ادعى البيع مكرها وادعى المشترى

البيع طوعا فالقول لمن وان أقاما بينة تقدم بينة الطوع أم الكره (أجاب) القول للمشترى وتقدم بينة البائع فى الكره (سئل) عن دلال دفع له آخر عبد ليبيعه فأخذه منه وتركه عند شخص آخر يريد شراءه فهرب هل يلزم الدلال أم الآخر (أجاب) لا يلزم الدلال شئ لسيده وأما الآخر فكذلك حيث لم يعين له الثمن ولم يفرط فان عين له الثمن يلزم قيمته (سئل) عن شخص اشترى جارية من آخر فبعد اعترافها له بالرق ظهر أنها حرة وغاب البائع فهل للمشترى الرجوع بالثمن على الجارية أم لا (أجاب) ان غرته فى الشراء بان قالت له اشترنى فأنا مرقوقة له الرجوع عليها بالثمن ان كان البائع غائبا غيبة منقطعة ولا يعرف مكانه وهى ترجع عليه بذلك اذا أدته (سئل) عن البائع والمشترى اذا اختلفا فى مقدار الثمن فادعى البائع أكثر مما أقر به المشترى ولكل منهما بينة فتقدم بينة البائع أم بينة المشترى (أجاب) تقدم بينة البائع (سئل) عن الذمى اذا اشترى عبدا مسلما أو جارية مسلمة هل يصح شراؤه ويبقى فى ملكه أم لا (أجاب) نعم

(١) قوله والعسلى كذا فى الاصل وعند ضبط هذه اللفظة كتبه مصححه

(٢) لعل هنا سقط من الناسخ والساقط لفظ فقال أو نحوه فحرر كتبه مصححه

قصد فى (ى) قال لمن رآه فى نعمة أو بلية (فراست كرده خداى) فهذا كفر ولو قال (هركه علم من أموزد ستانها وحيلها مى أموزد) وأراد به الاستخفاف والازدراء بالشريعة يكفر . أعاد الاذان على وجه تقبيح الصوت والسخرية يكفر وكذا لو قال (خوش كارست بى عارى) لو قال (ما بقيامت ومحشر چه كارست) يكفر . لو قال (لله ان أوردى مرا كه كافر حوستم شله) يكفر . ولو كانت له على آخر عشرة دراهم وطالبه بها فطله فقال أستوفى منك يوم القيامة فقال المطلوب (ده درم دبكر بده تا بقيامت بتو بازدهم) يكفر . قال لامرأته يا كافرة يا يهودية فقالت (هم چنينم اوزياد هم چنينم چه ميكنى) كفرت . من عادى عالما لكونه عالما بالشريعة لا لمعنى وقع يكفر . لو قال لدابته (اى كافر خداوند) كفر لانه أقر على نفسه بخلاف ما لو قال لولده كافر بجه لاحتمال انه أراد أمه لا نفسه . لو قرأ آية من القرآن بمزمار يكفر أو شد الزنار أو اتخذ (١) العسلى جادا أو هازلا على وجه تقبيح فعلهم يكفر الا اذا فعل خديعة فى الحرب سئل محمد رحمه الله تعالى فى امرأة خاصمت الزوج فى وطء الجارية فقال تعلمين الغيب فقالت نعم فكتب أنها بانت منه . قيل له (كافر وزنت حرام شد قال شده كير) وكذا لو قيل له (كافر شدى) حين فعل ذلك فقال (دل راست بايد) . وفى الملتقط لبس السواد فى زماننا ولبس السراعيج وتعليق البائزة وهى اللوح الصغير الذى يشد على الوسط من أى شئ كان علامة التميز فشئ من ذلك لا يوجب الكفر لان ذلك أمارة وعلامة ملكية ولا يتعلق الدين بشئ منه كاصناف القلانس لاصناف الناس فانها لا تتعلق بالملة وعن نجم الدين النسفى رحمه الله تعالى فيمن لاموه على فساده (٢) (بعد از آن همه كارها مغار برسرنهم) يكفر . قالت لزوجها (كافر بودند ازما وتو بودن) قيل كفرت . نظر الى فتوى فقال (چند بار نامه فتوى آوردى) ان أراد الاستخفاف بالشريعة يكفر . قالت (لعنت برشوى دانشمند باد) كفرت (ق) اذا قال (بازخداى من) كفر وقال أبو نصر الدبوسى لا يكفر ويأثم وقال الصدر الشهيد وعليه الفتوى (ق) لو تنازعا فقال أحدهما (زبان بنه باسمان بروباخداى جنك كن) قال أبو بكر العياضى وغيره لا يكون كفرا وعليه الفتوى (ق) القائل بخلق القرآن كافر عند الاكثر . فى الفتاوى لو جلس فى مجلس الشرب على مكان مرتفع وذكر يستهزئ بالمذكر فضحكوا كفر وكفروا وفى (الخلا) جلس على مكان مرتفع ويسألون منه مسائل بطريق الاستهزاء ثم يضربونه بالوسائد وهم يضحكون يكفرون وكذا مجرد الاستهزاء بدون أن يجلس على مكان مرتفع . لو نادى (مسلمانم) فقال (لعنت برتو ومسلمانى) كفر وكذا لو قال (برمسلمانى تو) قال صاحب جامع الفتاوى الاظهر عندى أنه لا يكفر قال فاسق لمصلحين (بيانيت يامسلمانى بينيت) يشير الى مجلس الفسق يكفر . قال (أكر پيغامبران وفرشتكان كواهى فلان راسيم نيست استوار بلازم) كفر لو قال (فعل كافران همانست وفعل دانشمندان همان) قيل يكفر (اين ظلم دا بار خدايا بيسند) يكفر ان اعتقد ان الله تعالى يرضى بظلمه قال (تو يك چند نمازى بكن تا حلاوت بى نمازى بينى) يكفر اذا أراد به الاستهزاء . ولو قال (جندس كاه نما كفت چه برسر اوردم) أو خاطب انسانا كفر قل هو الله رادوست دارى كفر تفسله بخور قال الله تعالى فتفشلوا أو قال سى بدهان مرده اندرنه) أو قال (الهيكم سر بينى يك كن) يكفر بهذه الاشياء ان أراد بها استهزاء . فى الاجناس قال لغيره والنزاعات نزعا أو تزعا يكفر وكذلك كل كلمة هى استهزاء بالقرآن أو بالشريعة (بارى مرا از نماز روزه أسباب كرفت) كفرا الا اذا أراد به ملالة طبعه . قيل لظالم

تراحتی همسایه نمی باید قال فی قیل حق خدای نمی بایدلا) کفر قیل انك تصبح وتوفی الله تعالی خلقه کل یوم فقال (خوش آرمی) یکفر لوقال (هرکه می نخورد وی مسلمان نیست) یکفر مر علی سکة النصاری فرأی المعازف فقال (ماره رسومی باید برمیان بستن وما ایشان درزده ودینار أخوش خورده) وأولئك القوم نصاری کفر . معلم غضب وقال ان الیهود خیر من المسلمین حیث یقضون حقوق معلمی صبیانهم یکفر ویحبط عمله . قیل لفاسق (لاتؤذأمك) فقال (وی أزمن کافر ترست) یکفر قیل لرجل (باری بازن بس نیامدی) فقال (خدای بازنان بس نیامدمن چکونه بس آیم) یکفر امرأة نظرت الی یهودی وقالت (نفر جهودی کاشکی من جهودمی بودم تا أورانخواستمی) تکفر . امرأة جاءت من مجلس علم فقال الزوج (ان کنشت آمدی) یکفر . قیل أول من نسج آدم فقال (فاسق بس باهمه جولاها بهمکار بودیم) کفر بالله للاستخفاف قیل لرجل (اینچنین مکن ای کافر بدی) فقال (من با کافر بیرم) کفر بالله للرضا بالکفر . قالت (زنار برمیان بندم واین شوی رانخواهم) قیل کفرت والاظهر أنها لاتکفر لان المراد تبعید نکاحه . لوقال ان کان غدا کذا کذا والا الکفر یکفر . أراد القاضی أن یحلف المدعی علیه فقال المدعی حلفه بالطلاق قیل یکفر والمختار أنه لایکفر قیل بین یدی رجل کان رسول الله صلی الله علیه وسلم یحب القرع فقال رجل لکنی لاأحبه یهدد بالسیف حتی یتوب ولایکفر کذا عن أبی یوسف والمختار ماذکرنا فی (س) أنه ان قال ذلك علی ارادة أنه أحبه رسول الله صلی الله علیه وسلم وأنا لاأحبه مخالفة له یکفر لانه استخف به . اذا قال المجوسی لرجل اعرض علیّ الاسلام فقال لاأدری أیّ الاسلام فاذهب الی فلان حتی یعرض علیك یکفر لانه أقر أنه لیس بمسلم . لایشکل أن اللفظ الشنیع والشبیه بالشنیع یصان اللسان عنه لقوله علیه الصلاة والسلام من کان یؤمن بالله والیوم الآخر فلیقل خیرا أولیصمت وعن أصحابنا جمیعا کل من یکفر بلسانه طائعا وقلبه علی الایمان فانه کافر بالله لاینفعه ما فی قلبه ولایکون مؤمنا عند الله تعالی وروی الطحاوی عن أبی حنیفة وعن أصحابنا أنه لایخرج الرجل عن الایمان الا بجحود ما أدخله ثم یتیقن بانه ردة یحکم بها ومایشك فی أنه ردة لاتثبت الردة به لان الاسلام الثابت لایزول بالشك مع أن الاسلام یعلو وأورد فی الملتقط ینبغی للعالم اذا رفع الیه شیء من هذا الباب أن لایبادر بتکفیر أهل الاسلام مع أنه یقضی باسلام المکره تحت ظلال السیوف وهذه البلیة الواقعة فی زماننا باستیلاء الکفار علی بعض دیارنا لابد من معرفة حکمها والحق فی ذلك أن ما فی أیدیهم من بلاد المسلمین فهو دار الاسلام بلاشك لانها غیر متاخمة متصلة ببلادهم ولانهم لم یظهروا فیها أحکامهم بل القضاة والحکام مسلمون باحکام الملة کیف وهم یرجعون الی علماء هذه الملة ویتحاکمون الیهم ومن وافقهم من المسلمین فهو فاسق لامرتد ولا کافر وتسمیتهم کافرین من أکبر الکبائر لانها تنفیر عن الاسلام وتقلیل لسواده واغراء علی الکفر وأما الملوك الذین یطیعونهم عن ضرورة فهم علی صحة الاسلام والحمد لله وان کانت طاعتهم لامن ضرورة فکذلك لکنهم فساق فکل بلد فیه وال مسلم من جهتهم تجوز فیه اقامة الجمعة والاعیاد وله أخذ الخراج وتقلید القضاة وتزویج الیتامی وطاعته لهم نوع موادعة أو مخادعة وأما البلاد التی علیها ولاة الکفار من بلاد المسلمین فانه یجوز للمسلمین اقامة الجمع والاعیاد ونصب القاضی بتراضی المسلمین ویجب علی المسلمین أن یلتمسوا منهم والیا مسلما والمعلوم من حالهم أنهم لایضایقون بذلك وعسی الله أن یأتی بالفتح أو أمر من عنده

یصح شراؤه ولا یبقی فی ملکه ویجبره الحاکم علی بیعه (سئل) عن البیع بالتعاطی من غیر ذکر الایجاب والقبول فی الخسیس والنفیس هل یصح فی الخسیس والنفیس أم فی الخسیس فقط (أجاب) نعم یصح فی الخسیس والنفیس (سئل) عن شخص ساوم شیأ لیشتریه ثم ادعی أنه ملکه وله بینة به فهل تسمع دعواه وبینته أم لا (أجاب) لاتسمع دعواه ولاتقبل بینته (سئل) عن رجل تعدی علی مال الغیر واشتری به شیأ لنفسه هل یملکه أم لا (أجاب) نعم یملکه بقبضه وعلیه لصاحب المال نظیر ما أخذه (سئل) عن النصرانی اذا اشتری جاریة نصرانیة هل له وطؤها بلا استبراء (أجاب) نعم له وطؤها بلا استبراء (سئل) عمن آجر عقاره أو عبده ثم باعه وسلمه للمشتری فحضر المستأجر فی غیبة المؤجر وادعی الاجارة علی المشتری هل تسمع دعواه علیه وتقبل بینته (أجاب) نعم تسمع دعواه علی المشتری وتقبل بینته علیه بالتواجر السابق علی البیع واذا ثبت تؤخذ العین من المشتری وتسلم للمستأجر حتی تنتهی مدة اجارته (سئل) عن الوکیل بالبیع اذا أبرأ المشتری من الثمن هل یصح ابراؤه أولا (أجاب)

نعم يصح ابراؤه ويضمن الثمن للموكل (سئل) عن السمسار اذا باع السلعة باذن المالك وامتنع عن استيفاء الثمن من المشترى هل يجبر عليه أم لا (أجاب) ان باع باجرة يجبر عليه وبغير أجرة لا يجبر ولكن يقال له وكل المالك باستيفاء الثمن (سئل) عمن اشترى أرضا أو دارا ببلد من آخر والمبيع فى بلد آخر وبين البلدين مسافة يوم فأكثر وخلى البائع بين المشترى والمبيع ليتسلمه فاعترف المشترى بالتسليم هل يصح ذلك ويكون قبضا (أجاب) لا يصح ذلك مالم تمض مدة يتمكن المشترى من الذهاب فيها والتسليم الشرعى الكافى فى مثل ذلك (سئل) عن البائع اذا قبض الثمن ثم جاء الى المشترى وأراد أن يرد عليه شيأ منه زاعما أنه زيف وأنكر المشترى أن يكون ذلك من دراهمه فهل القول للبائع أم للمشترى (أجاب) ان أقر باستيفاء حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشترى عوض ذلك ولكن ان طلب يمين المشترى على نفى العلم يجاب فان أنكر لزمه الرد (سئل) عن درع مشترك بين رجلين باع أحدهما نصيبه بدون رضا شريكه هل يصح البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع (سئل) عن المبيع اذا هلك عند البائع قبل القبض بآفة سماوية

﴿ كتاب الاستحسان والكراهية ﴾

و يسمى كتاب الحظر والاباحة والآداب وهو يشتمل على فصول

﴿ فصل فى التسبيح والتهليل والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم ﴾ (ن) حارس يسبح أو يهلل فى أثناء شغله أو يصلى على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم أو فقاعى قال ذلك عند فتح الفقاع يأثم لانه يأخذ بذلك ثمنا ولا يؤجر به وبه أخذ الفقيه بخلاف العالم والغازى اذا قالا كبروا (س) من ذكر الله تعالى أو سبحه فى مجلس الفسق فان نوى به أنهم مشتغلون بالفسق فانا أشتغل بالتسبيح فهذا حسن وهو أفضل من أن يسبح وحده كمن يسبح فى السوق وينوى به هذا عند اشتغال الناس بامور الدنيا وكذا ان سبح على وجه الاعتبار أو التعجب بغفلتهم وتعاطيهم وان سبح على أنه يعمل عمل الفسق أثم كتاجر سبح أو صلى على النبى عليه الصلاة والسلام عند فتح متاعه للمشترى يريد به اعلام جودة متاعه . فى الفتاوى يجب على من سمع اسم الله تبارك وتعالى أن يعظمه ويقول سبحان الله وتبارك الله ولو سمع اسم النبى صلى الله تعالى عليه وسلم لا تجب عليه الصلاة عند كل سماع . القائل اذا قال بحق الله تعالى أو بحق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أن يعطيه كذا لا عليه فى الحكم والاحسن بالمرء أن يعطيه وهو المختار

﴿ نوع فى الدعاء ﴾ (ن) رجل يدعو وهو ساهى القلب ولا يمكنه احضار القلب فالدعاء أفضل من تركه . مسح الوجه باليدين اذا فرغ من الدعاء قيل ليس بشئ وكثير من مشايخنا اعتبروا ذلك هو الصحيح وبه ورد الخبر . فى الفتاوى الكافر اذا دعا الله تعالى اختلفوا فيه أنه هل يقال ان دعاءه يستجاب قال الشيخ أبو الحسن الرستغفنى وقوم لا يجوز لانه فى الحقيقة لا يدعو الله تعالى لان ما يزعمه الكافر الها ليس بالله وما فى الحديث ان دعوة المظلوم مستجابة وان كان كافرا فالمراد منه والله تعالى أعلم كافر النعمة لا كافر الديانة كما فى قوله من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر المراد منه كفران النعمة ومنهم من قال يجوز أن يقال ذلك به قال الشيخ أبو القاسم الحكيم وأبو نصر الدبوسى وعليه الفتوى . القارئ اذا سمع نداء الصلاة اذا كان مسجد حيه فالافضل أن يمسك ويسمع النداء لورود الآثار به

﴿ نوع فيما هو من عمل القلب ﴾ (ن) من يعمل عمل البر ويقع فى قلبه أنه ليس بمؤمن ان كان يقع ذلك فى قلبه من حيث ان سيرته ليست بسيرة المؤمنين وليس هو كما جاءت به الاخبار فى صفة المؤمنين فهذا مؤمن صالح وان وقع فى قلبه أنه ليس بمؤمن لانه لا يعرف الله تعالى فان استقر قلبه على ذلك فهو كافر أما اذا خطر ذلك بباله ثم وجد من نفسه انكار ذلك ورد الخاطر فهو المؤمن وبه ورد الخبر

﴿ الفصل الثانى فى العلوم الاسلامية وغيرها ﴾

(ن) تعلم الكلام والنظر والمناظرة فيه وراء قدر الحاجة مكروه لما روى أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى نهى ابنه حمادا عنه فقال يا أبت رأيتك فيما هو خير تنهانى فقال يا بنى كنا نتكلم فيه وكل واحد منا كأن على رأسه الطير مخافة أن يزل صاحبه وأنتم اليوم تتكلمون وكل واحد منكم يريد أن يزل صاحبه وهذا كارادة أن يكفر صاحبه ومن أراد هذا فقد كفر قبل أن يكفر صاحبه والمختار من الجواب فى هذه المسئلة أن المكروه كثرة المناظرة فيه والمبالغة فى المجادلة لان ذلك

يؤدى الى اثارة البدع والفتن وتشويش العقائد وهذا مكروه . تعلم علم الشريعة ليعلمه للناس أفضل من تعلمه للعمل به لان نفعه أكثر وذلك التعليم عمل منه ودخل تحت قوله تعلموا ما شئتم فلن تؤجروا حتى تعلموا الحديث . يجب على المولى أن يعلم عبده القرآن قدر ما يحتاج اليه للصلاة قال أبو سلمة الفقيه كان مشايخنا يكرهون الجلوس للعامة وأنا أراه واجبا في زماننا لان عوام سمرقند لا يتعلمون العلم الا في المجلس العام . مما يكره لما فيه من الاستهانة باسم الله تعالى وبالقرآن والعلم كتابة الرقاع في أيام النوروز والزاقها بالابواب حرام للاهانة . من به رعاف فكتب بالدم فاتحة الكتاب على جبهته للاستشفاء لا يكره ولو كتب بالبول ان علم أن فيه شفاء لا بأس به لان الحرمة تسقط عند الاستشفاء . في الفتاوى يستحب أن يجمع أهله وولده عند ختمه ويدعو لهم بالبركة والمغفرة . وقراءته نظر المن يقرأ ظاهرا أفضل . وردت الاخبار بتفضيل آية الكرسي ونحوها ثم معنى الافضلية أن ثواب قراءتها أكثر وقيل بأنه للقلب أيقظ وهذا أقرب الى الصواب وبهذا المعنى يقال بأن القرآن أفضل من سائر الكتب المنزلة والافضل أن لا يفضل بعض القرآن على بعض أصلا وهو المختار كيلا يترك الناس بعضه مهجورا

﴿ الفصل الثالث في السلام وجوابه ﴾

اذا أتى الرجل باب غيره فاذا أذن له ودخل يسلم لان به ورد الاثر في كتاب الله تعالى هذا في البيوت وفي الفضاء والصحراء يسلم أولا ثم يتكلم لقوله عليه الصلاة والسلام السلام قبل الكلام . لا يجب جواب السلام للسائل على الباب لانه شعار للسؤال لا للتحية . لا يسقط فرض جواب السلام الا بالاسماع كما لا يجب الا بالسماع (ع) لا يسلم على قارئ القرآن لئلا يشغله عنه فان سلم فالمختار أنه يجب رده عليه بخلاف جواب السلام والتشميت عند الخطبة السلام في الحمام جائز بالاتفاق اذا كانوا مستورين وان كانوا في سفينة يسلم عليهم بلا خلاف لا بأس برد السلام على أهل الذمة لكن لا يزيد على قوله وعليكم والمختار كراهية الابتداء . في الفتاوى ولا يسلم على صاحب الخلاء والبول ولا يجب عليهما الرد واذا أمر رجلا أن يقرأ سلامه على فلان يجب عليه ذلك

﴿ نوع في ملاقاة الملوك ﴾ في سير الواقعات اذا قيل للمسلم اسجد للملك والا قتلناك فالافضل أن لا يسجد لانه كفر والافضل أن يحترز عما هو كفر وان كان مكروها والمختار أن من سجد للسلاطين على وجه التحية لا يكفر واذا سجد لغير الله تعالى معتقدا يكفر . تقبيل الارض بين أيديهم تعظيما لهم ليس بكفر لانه تحية الاعياد . تقبيل يد العالم والسلطان العادل جائز ولا رخصة في تقبيل يد غيرهما هو المختار . رجل يدعوه الامير ويسأله عن أشياء فان تكلم بما يوافق الحق يناله مكروه منه فانه لا ينبغي أن يتكلم بخلاف الحق ولا يحل له أن يتكلم بما يوافقه لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر وقال عليه الصلاة والسلام من تكلم عند ظالم بما يرضيه بغير حق غير الله قلب الظالم عليه وسلطه عليه وعن أبي الليث الحافظ انه كان يكره الدخول على السلاطين ويفتي بذلك ثم رجع وأفتى باباحته . الاستخبار عن الاخبار المحدثة مرخص فيه عند البعض دون الاخبار والمختار أنه لا بأس بذلك لما فيه من الحاجة

أو بفعل البائع هل ينفسخ أم لا (أجاب) ينفسخ البيع ولا شئ على المشترى من الثمن (سئل) عن شراء البيض الذي يكسبه المقامرون من بعضهم أو البندق هل يجوز أولا (أجاب) لا يجوز شراؤه (سئل) عن رجل باع عبدا فبعد مدة ادعى انه أعتقه قبل البيع هل تسمع دعواه وبينته بذلك أولا (أجاب) نعم تسمع دعواه وبينته بذلك (سئل) عن بيع المغيب كالقصب والجزر والبصل هل يصح بيعه أم لا (أجاب) نعم يصح (سئل) عن شخص أخذ من تاجر شيأ على سوم الشراء فهلك عنده هل يضمن الثمن أو القيمة (أجاب) ان عين له الثمن عند الاخذ يضمن قيمته وان لم يعين لا يضمن وكذا ان عين له البائع الثمن ورضي به يضمن قيمته (سئل) عمن يملك فسخ البيع أو الاجارة في المرهون (أجاب) يملكه القاضي بمرافعة المشترى أو المستأجر للراهن بطلب التسليم (سئل) عن بيع المرهون صحيح أم غير صحيح (أجاب) البيع موقوف على اجازة الراهن (سئل) عن رجل اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم الى أجل معلوم فتراضيا بعد ذلك على أجل آخر بعد الاول فهل يصح ذلك أولا (أجاب) نعم

يصح ذلك (سئل) عن رجل مات وعليه ديون وخلف تركة فتصرف فيها الورثة بالبيع فهل ينفذ أولا (أجاب) لا ينفذ البيع ان كانت الديون مستغرقة للتركة الا برضا الغرماء وان لم تكن مستغرقة ينفذ البيع وتأخذ الغرماء ديونهم من الورثة (سئل) عن رجل اشترى أمة وولدت منه فادعى عليها بائعها أنه أعتقها قبل البيع وأقام بينة على ذلك فهل تقبل ويجبر البائع على رد الثمن للمشترى وتصير الجارية حرة أم لا (أجاب) نعم تقبل البينة ويجبر البائع على رد الثمن للمشترى وتصير الجارية حرة (سئل) عن رجل اشترى من آخر جميع ما في حانوته من قماش من غير تعيين هل يصح البيع أم لا (أجاب) نعم يصح فان كان معلوما عند المشترى لا خيار له والا له الخيار اذا رآه ان شاء رضي وان شاء رده (سئل) عن شخص رأى ثوبا عند تاجر فساومه عليه فقال له ما أبيعه الا بكذا فأخذه وقطعه وخاطه وطالبه بالثمن فقال له ما أعطيك الا أقل مما سميته لي فهل له ذلك أم يلزمه ما عينه له (أجاب) يلزمه ما عينه له من الثمن لان أخذه منه وانتصرف فيه دليل على رضاه بالثمن المطلوب (سئل)

﴿الفصل الرابع في أكل مال الغير وثماره وتناول ذلك﴾

(ن) دعا قوما الى طعامه وفرقهم على الاخونة ليس لاهل هذا الخوان أن يتناولوا من خوان آخر لانه أبيح لاهل كل خوان ما عليه (ع) رفع الزلة حرام بلا خلاف الا اذا وجد الاذن والاطلاق من المضيف (ع) المختار أن ما يكون من الثمار الباقية تحت الاشجار كالجوز واللوز في الامصار لا يحل أخذه والتناول منه البتة وما كان مما لا يبقى اختلفوا فيه والمختار أنه لا يأكل منه أيضا ما لم يعلم أن أربابها رضوا بذلك الا اذا كان ذلك في الرساتيق فحينئذ لا بأس باخذه وأكله ما لم يوجد النهي صريحا هذا كله فيما تحت الاشجار لا ما عليها والافضل أن لا يأخذ في موضع ما الا بالاذن الا أن يكون موضعا كثير الثمار فحينئذ يسعه أن يأكل ولا يحمل (ن) رفع الطين من طريق المسلمين من الردغ والاوحال تنقية للطريق مستحب ورفع ما تلبد حتى صار كالارض فان كان يضر ذلك بالمارة لا يسعه لما فيه من الضرر بالعامة

﴿نوع في أكل المضطر وغيره﴾ (م) المضطر لا يتزود ولا يشبع من الميتة ومتى وجد غنى عنها طرحها (ع) الجدي المربى بلبن الاتان أو الخنزيران علف أياما يؤكل لانه بمنزلة الجلالة والحكم ثمة هذا والاكل يوم الاضحى قبل الصلاة فيه روايتان والمختار أنه لا يكره لكن يستحب أن لا يفعل لان الامساك مستحب

﴿نوع في أكل طعام المملوك وقبول الهدايا وأكل الشيء المباح وما يتصل به﴾ (س) دخل على السلطان فقدم اليه من المأكول ان اشتراه السلطان بالثمن أو لم يشتر ولكن لا يعلم أنه مغصوب حل له أكله . في الجامع الاصغر اشترى بالدراهم المغصوبة طعاما من غير اشارة الى ما في يده ثم قضى ثمنه منها حل له ولغيره أكله وان أشار اليها في الشراء يكره له ولغيره تناوله (ن) المستقرض اذا أهدى الى المقرض فالافضل أن لا يقبل منه اذا كان لا يهدي من قبل ولو قال كل انسان تناول من مالي فهو له حلال اختلف المشايخ فيه جعل محمد بن سلمة هذا ابراء عن الضمان لمن تناوله لكن لا يجوز للمجهول جائزة وعليه الفتوى . ولو قال جميع ما تأكل من مالي فقد جعلتك في حل فهو حلال بالاتفاق ولو قال جميع ما تأكل من مالي فقد أبرأتك ذكر في مواضع أنه لا يبرأ عن الضمان والصحيح أنه يبرأ عند الشيخين محمد بن سلمة وأبي نصر باعتبار أنه ابراء المعلوم عن دين يلزمه . في الفتاوى النهبة اذا أذن فيها صاحبها تجوز لما روى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نحر يوم الاضحى خمسة أبعرة ثم قال من شاء فليقطع . احتاج الى مال ولده وهما في المصر لفقره أكله بغير شيء وان كان في المفازة واحتاج اليه لانعدام الطعام معه وله مال أكله بالقيمة لقوله عليه الصلاة والسلام الاب أحق بمال ولده اذا احتاج اليه بالمعروف والمعروف أن يتناول بغير شيء اذا كان فقيرا أو بالقيمة اذا كان موسرا . حكي عن أبي الليث الحافظ أنه قال كنت أفتي بثلاثة أشياء فرجعت عنها كنت أفتي بانه لا يحل للعلم الاجرة على تعليمه وأنه لا ينبغي للعالم أن يدخل على السلطان وأنه لا ينبغي لصاحب العلم أن يخرج الى القرى فيذكرهم ليجمعوا له شيأ فرجعت عن ذلك كله تحرزا عن ضياع القرآن والحقوق والعلم

﴿فصل في الضيافات والولائم﴾

(ق) واذا بنى بامرأته ينبغي أن يولم وذلك سنة حسنة وتفسيره أن يدعو الجيران والاقرباء

والاصدقاء ويصنع لهم طعاما ويذبح لهم ان قدر . ضرب الدف فى النكاح اعلانا وتشهيرا سنة لقوله عليه الصلاة والسلام أعلنوا النكاح ولو بالدف وانما أمر بالاعلان لانتفاء تهمة السفاح بالكلية ويجب أن يكون بلا سخابات وجلاجل . لا بأس بالاكل متكئا قال النخعى كرهوا ذلك أن تعظم بطونهم (ن) يكره الاكل باليمين والشمال موضوعة على الارض (س) اذا اجتمعت كسرات الخبز ولا يأكلها أهلها فالافضل أن يطعمها الدجاج والشاة والبقر ولا يلقيها فى النهر والطريق الا لاجل النمل

(جنس آخر) اذا عزل عن الزوجة بغير اذنها خوفا من الولد السوء فظاهر الجواب أنه لا يسعه وذكر فى الفتاوى أنه يسعه لسوء الزمان واليه أشار النبى صلى الله عليه وسلم بقوله (١) وعند ذلك حلت له العزوبة . لا بأس بالاكتحال فى يوم عاشوراء هو المختار للحديث المشهور ويستحب خضاب الشعر واللحية بالحناء والوسمة ولا يخضب يد الصبى ولا رجله لانه تزيين وهو للنساء (ع) ويأخذ من شاربه حتى يصير مثل الحاجب سئل أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه عن هذا فأجاب هكذا وعلى هذا الوتوضأ ولم يصل الماء تحت شاربه يجوز لانه لما رخص فى مقدار الحاجب ثم لو لم يصل الماء الى ما تحت الحاجب يجوز فكذا هذا وبه نأخذ وعليه الفتوى ويكره حلق الشارب أصلا قالوا ولا بأس بطول الشارب للغزاة ليكون أهيب فى عين العدو (س) فى جواز صلاة المرأة مع شعر غيرها الموصول اختلاف بينهم والمختار أنه يجوز (ق) ولا بأس بثقب اذن البنت الطفلة لانهم فعلوا ذلك فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ولم ينكره

(نوع فى التنعم والتزين) يستحب التنعم بالقيلولة لقوله عليه الصلاة والسلام قيلوا فان الشياطين لا تقيل . لبس الثياب الجميلة مباح اذا كان لا يتكبر بها وتفسير ذلك أن يكون معها كما كان قبلها وكان على أبى حنيفة رحمه الله تعالى سنجاب وعلى الضحاك قلنسوة سمور (س) ارخاء الستر على الباب مكروه نص محمد عليه فى السير الكبير لانه زينة وتكبر والحاصل أن كل ما يكون على وجه التكبر يكره وان فعل لحاجة وضرورة لا يكره هو المختار . الزيادة على أربع أصابع فى عمل الثوب من الابريسم والكتابة فى الثوب من الذهب على هذا واتخاذ الخاتم من الفضة وفصه من عقيق أو فيروزج أو ياقوت أو زمرد نقش عليه اسمه أو ما بد الله من أسماء الله تعالى لا بأس به لان الناس تعاملوا ذلك من غير نكير والاستجمار بجمرة الذهب والفضة يكره كالاكل والشرب فى آنية الذهب والفضة

(فصل فى جراحات الآدمى والحيوان وقتلهما)

ان كان لا يمكن خروج الحى من بطن الام الا بقطعه ارباربا لا يفتى بتأريبه لان قتل الحى لابقاء الحى مما لم يرد به الشرع . مخالطة الخنث والمجبوب الذى جف ماؤه مع النساء الاصح أنه لا يحل ذكر شمس الائمة الحلوانى فى الفتاوى النملة اذا ابتدأت بالاذى فلا بأس بقتلها ولا يكره هو المختار واتفقوا أنه يكره لقاؤها فى الماء وقتل القملة يجوز بكل حال فى (س) احراقها واحراق العقرب يكره لقوله عليه الصلاة والسلام لا يعذب بالنار الا ربها وفى الحديث انه نهى عن التوليه والتبريح وفسر التبريح بالقتل السوء وهو القاء السمكة حية فى الشمس حتى تموت أو القاء القملة فى النار والتوليه هو التفريق بين الام وولدها وصيرورتها والهة بذلك وقتل الجراد يحل لا سيما اذا عم ضرره والهرة المؤذية لا تضرب لكنها تذبح بسكين حادة . اذا كثر الكلاب

عمن اشترى أرضا على أن ليس عليها شئ من المغارم فوجد عليها حماية الديوان ومغرما للعربان هل له فسخ البيع أم لا (أجاب) نعم له أن يفسخ البيع ويرد على البائع (سئل) عمن باع شيأ من آخر بثمن معلوم مؤجل بشرط أن يرهنه تحت يده على الثمن رهنا معلوما هل البيع صحيح أم فاسد (أجاب) البيع صحيح (سئل) عن رجل باع من آخر سلعة بفلوس رائجة وقبضها وسلمه السلعة ثم ان ولى الامر أبطل المعاملة بالفلوس ثم تقايلا فهل للبائع رد الفلوس المقبوضة أم يدلها (أجاب) نعم له رد الفلوس ولا يلزمه غيرها (سئل) عن البائع اذا أغرى المشترى بان قال له متاعى يساوى الثمن الفلانى أو قيمته كذا فاشتراه ظانا صحة قوله فظهر بخلافه هل له رده عليه أم لا (أجاب) نعم له رده عليه ان شاء (سئل) عمن باع أرضا له فيها أشجار لم تذكر فى البيع هل هى للبائع أم للمشترى (أجاب) هى للمشترى لدخولها فى بيع الارض بطريق التبعية (سئل) عمن باع شيأ ولم يشرط البراءة من

(١) قوله بقوله كذا بالاصل باسقاط ألفاظ الحديث فانظره اه مصححه

في قرية وتضرر أهلها بها يؤمر أربابها بقتلها فان أبوا يرفع الامر الى ذى الامر ليأمرهم بذلك لانه نصب لدفع المضار ولا ينبغى اقتناء الكلب فى الدار لما ورد فيه من الحديث الا أن يكون حارسا ماله فى الفتاوى من له كلب عقور يعض من عبر عليه فلأهل القرية أو السكة أن يقتلوه فان عض أحدا ان لم يتقدموا الى صاحبه قبل العض فلا ضمان لان فعله هدر وان تقدموا اليه ضمن بمنزلة الحائط المائل قال الصدر الشهيد حسام الدين وفيه نظر

(فصل فى الغيبة والأمر بالمعروف)

اغتياب أهل قرية لا يكون غيبة (س) ذكر مساوى أخيه المسلم على وجه الاهتمام لا بأس به لان الغيبة على وجه النقيصة لو كان الرجل يصلى ويصوم ويضرب الناس يدا ولسانا فذكره بما فيه ليس بغيبة بالحديث (ن) رأى منكرا وهو يرتكبه أيضا يلزمه أن ينهى عنه ليكون آتيا بأحد الواجبين (س) أظهر الفسق يتقدم اليه الامام أولا ابلاء للعذر فان لم يكف ان شاء الامام حبسه وان شاء أدبه سياطا وان شاء أزعجه عن داره لان الكل يصلح للتعزير . فى فوائد نجم الدين النسفى رحمه الله تعالى ذكره فى العيون أن من أتلف خمور المسلمين وكسر دنانها وشق زقاقها فلا ضمان وكذا لو فعل ذلك بخمور أهل الذمة ودنانها وزقاقها اذا أظهروها فيما بين المسلمين بطريق الأمر بالمعروف . سئل أبو القاسم عن رجل اتخذ داره اصطبلا وكان فى القديم مسكنا وفى ذلك ضرر بجاره فأجاب ان كان وجه الدواب الى جدار داره لا يمنعه وان كانت حوافرها الى جداره له أن يمنعه . فى الجامع الاصغر عن أبى القاسم عن أبى نصر أنه يمنع الخبازون أن يتخذوا حانوتا فى سوق البزازين وكذا فى كل ضرر عام فاحش ثبت حق المنع فى الفتاوى محتسب نهى قطانا عن وضع القطن على طريق العامة ومنعه عن ذلك ثم رآه قد فعل مثله فأوقد النار على قطنه مبالغة فى الزجر فانه يضمن مثل قطنه الا اذا علم فسادا فى ذلك فرأى المصلحة فى احراقه فحينئذ لا يضمن ككسر الدنان وشق الزقاق واحراق بيت الخمار المعروف . رجل وابنه فى المفازة أو فى موضع غور الماء فالابن أحق بالماء (١) (ن) ثواب حسنات الصبى قبل جريان القلم عليه له لا لابويه لانه ليس للانسان الا ما سعى وللاب ثواب التعليم ان علمه (س) الشفقة فى حق الاولاد للاب اذا أراد من ولده أمرا أن يقول خوب آيداى پسر اكراين كار كنى يا كنى لانه لو أمره جزما فربما يعارضه بالرد فيصير عاقا وانما قال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم رحم الله والدا أعان ولده على البر . الصبى اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال فان كان صبيحا فهو فى حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه قال صاحب الملتقط يعنى لا يحل النظر اليه عن شهوة فاما النظر لا عن شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر بالنقاب وفى حكم الصلاة كالرجال

(نوع فى المتفرقات) (س) الادب فى غسل الايدى أن يبدأ قبل الطعام بالشبان وبعده بالشيوخ وينتظر الشبان . رؤية الله تعالى فى المنام أكثر مشايخ سمرقند على أنها لا يجوز أن يقال بها حتى قال أبو منصور ان قائل ذلك شر من عابد الوثن وقال غيره أشد من هذا قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى السكوت أحسن فى هذا . لا يكره الفرار الى الفضاء لمن فى البيت عند الزلزلة بل يستحب لما روى أن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم مر بحائط مائل ويروى بهدف مائل فأسرع المشى لا بأس بوضع الجماجم على الزروع والفواكه والاصل فى ذلك ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة قال يا معشر قريش انكم تحبون

العيوب فى صلب العقد ثم قال المشترى بعد البيع أبرأتك من العيوب هل يصح ذلك ويبرأ البائع من العيوب أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويبرأ البائع من العيوب (سئل) عمن ادعى على آخر شيئا وأقام به بينة فباعه المدعى عليه قبل القضاء به للمدعى هل ينفذ بيعه أولا (أجاب) لا ينفذ البيع المذكور (سئل) عن المسلم فى الباذنجان عددا هل يصح أولا (أجاب) نعم يصح لانه عددى متقارب (سئل) عمن باع شيأ وأخذ رهنا من المشترى عن الثمن ثم أحال غريماله على المشترى بالثمن ورضيا بالحوالة هل للمشترى أخذ الرهن من البائع أم للبائع حبسه حتى يوفى المشترى الثمن للمحتال (أجاب) للبائع حق حبس الرهن وليس للمشترى أخذه منه (سئل) عن شخص اشترى عبدا فوجده يكذب كثيرا هل يكون ذلك عيبا يرد به أم لا (أجاب) نعم يكون عيبا يرد به (سئل) عمن باع مال ولده الصغير لمصلحته فادعى الولد بعد بلوغه على المشترى أن الاب باعه منه بأقل من القيمة فالقول لمن منهما (أجاب) القول للمشترى لطول المدة فان أقاما بينة فالمثبتة للزيادة تقدم (سئل) عن بيع الفرد هل يجوز

(١) قوله فالابن أحق بالماء كذا بالاصل وحرره اه مصححه

الماشية فأقلوا منها فانكم بأقل الارض مطرا حترثوا فان الحرث مبارك وأكثروا فيه من الجاجم وروى ان امرأة أتت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت انا أهل حرث وانا نخاف العين عليه فأمرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن تجعل فيه الجاجم وقال يحيى بن محمد بن مينا رأيت سعد بن ابراهيم يجعلها في حرثه ومامر بها الا ويقول انها ترد العين قالوا تأويل الاحاديث عند أهل السنة أن العين حق في الجملة كما نطق به الحديث أي الاصابة بها ولذا شرع وضع الجماجم في الحرث حتى اذا نظر الناظر اليه وعينه ضارة تقع على الجاجم أولا لارتفاعها فنظره بعد ذلك في الحرث لا يضره اما الاشتراك النظر أولان الشئ انما يعجب في مجاري العرف في أول نظرة فهذا معنى رد الجاجم مضرة العين واضافة الرد اليه بطريق السبب كما عرف وعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه نهى عن ذبائح الجن قيل معناه أن الرجل يستخرج العين أو يشتري شيأ فيعجبه فيذبح لذلك ذبيحة مخافة أنه لو لم يفعل ذلك تؤذيه الجن فكان هذا من عادتهم في الجاهلية فأبطله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ونهى عن ذلك قالوا وكذلك الحكم فيما شاكله من احراق الطيب ونحوه للجن مما هو من أمر العوام الكل في الجامع الاصغر . واتخاذ المرأة التعويذ ليحبها الزوج حرام روى أن امرأة أتت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت ان لي بعلا وهو يبغضني فمرني أن أصنع فأمرها بتقوى الله فقالت اني صنعت كذا لأتحبب به اليه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أف لك قالها ثلاثا لقد قلت قولا عظيما لقد آذيت أهل السموات وأهل الارض ثم أمر بها فأخرجت ثم أمر بها فتصبح المكان الذي كانت فيه ثم بلغ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن تلك المرأة تابت وتعبدت وحسنت عبادتها . رخص بعض المشايخ التحليف بالطلاق والعتاق والايمان المغلظة لفساد الزمان وأهله والمختار أن يفتى بعدم جوازذلك (ن) مات وعليه دين نسيه فان كان من تجارة يرجى أن لا يؤخذ به لان النسيان مرفوع وان كان من غصب يؤاخذ به لانه كان في أوله قطع مال رجل ظلما والافضل لصاحب المال أن يحلله لانه لو رآه في نار الدنيا فأنقذه منها كان مكتسبا أجرا عظيما فكذا اذا أنقذه من نار الآخرة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب اللقطة)

يشتمل على فصول (الفصل الاول) في الالتقاط وتصرف الملتقط فيه أي شئ كان عرضا أو حيوانا مايجوز من ذلك ومالا يجوز (الفصل الثاني) في التعريف (الفصل الثالث) في الانفاق

(الفصل) الاول (ع) ترك اللقطة أفضل من رفعها ليطلبها المالك حيث سقطت فيجدها ظاهرا ورفع اللقيط أفضل من تركه كيلا يضيع قالوا والمختار في اللقطة أن رفعها أفضل لانه لو تركها لا يأمن عليها من يدخانثة . في الفتاوى لقطة لا قيمة لها له أن يأخذها وينتفع بها للاذن دلالة . في الفتاوى وجد جوزة ثم أخرى حتى بلغت عشرة فان وجدها منفرقة بحيث لو جمعها كانت لها قيمة اختار أنها كاللقطة أيضا بخلاف النواة لانها ترمى في العادة . اذا كانت الجوزة تحت شجرة الجوز وقت الخريف وقد علم أن صاحبها تركها كما هو معتاد . الزارع اذا التقط السنابل بعد الحصاد وجمعها فهي له لانه لو لم يلتقطها لالتقطها صاحب الارض . ثوب رجل رمى به لم يكن لاحد أن يأخذه الا أن يقول الرامي يأخذه من شاء لانه باق على ملكه وسرقين

أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن رجل اشترى جارية على أنها ثيب فوجدها بكرا هل تكون له بالثمن ولا خيار للبائع أم له الخيار (أجاب) نعم تكون له بالثمن ولا خيار للبائع (سئل) عن الاقالة من الوصي فيما باعه من مال اليتيم هل تجوز أم لا (أجاب) ان باعه بأكثر من القيمة لا تجوز (سئل) عمن باع شيأ بشرط الخيار له ثلاثة أيام ثم أراد الفسخ بحكم الخيار في غيبة المشتري هل يجوز له ذلك أم لا وا ذا قلتم بعدم الجواز هل له خلاص أم لا (أجاب) لا يجوز الفسخ عند غيبة المشتري وخلاصه أن بيع المبيع من آخر فيجوز وينقض البيع الاول (سئل) اذا كان الخيار في المبيع للبائع أو للمشتري وأراد الفسخ في غيبة الآخر هل له ذلك واذا فسخ هل ينقض البيع أم لا (أجاب) ليس له الفسخ بغيبته واذا فسخ لا ينقض البيع ما لم يرض الآخر في مدة الخيار (سئل) عمن باع من آخر شيأ وسلمه له ومضى على ذلك مدة فقال البائع للمشتري أنت بالخيار ثلاثة أيام هل يجوز ذلك ويكون له الخيار ثلاثة أيام أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك ويكون له الخيار ثلاثة أيام ذكره في البحر وغيره (سئل) عمن اشترى قمحا

الدواب فى الخان لمن أخذه لا لصاحب الخان اذا عرف أن صاحب الخان لا يطلبه عادة فان كان يطلبه فهو له ويمنع من أراد أخذه هو المختار . فى الفتاوى من سيب دابته فالتقطها انسان فأصلحها فجاء صاحبها فان كان قال عند التسييب هى لمن أخذها فلا سبيل له عليها لانه أباح التملك ولو لم يقل ذلك فله الاسترداد لانها ملكه قال الصدر الشهيد كذا اختيارنا فيمن أرسل صبيا له ولم يقل ذلك

(الفصل الثانى فى التعريف) والروايات فى التعريف معروفة وروى الحسن فى المجرد الصحيح أن التعريف ليس بلازم والمختار للفتوى أنه يعرف الى أن يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد هذا كذا ذكره شمس الائمة السرخسى رحمه الله تعالى فى شرحه ولا شك أن فيما لا يبقى يعرف الى أن يخشى عليه الفساد (م) لو عجز عن تعريفها أمر غيره ليعرفها (س) عرفها كما هو المشروط ثم باعها وأنفق ثمنها على نفسه وهو معسر ثم أيسر فليس عليه أن يتصدق على الفقراء مثل ما أنفق هو المختار لانه وضعه موضعه قال أبو أحمد عيسى بن النصر ونرجو أنه لا يعاقب فى الآخرة (س) غريب مات فى دار رجل وليس له وارث معروف وخلف مالا يساوى خمسة دراهم وصاحب الدار فقير فله أن يتصدق بها على نفسه لانه بمنزلة اللقطة

(الفصل الثالث) فى الانفاق وفى المتفرقات (ع) أخذ شاة أو بعيرا فأمره القاضى بالنفقة عليه فأنفق ثم هلكت الدابة يرجع بالنفقة على المالك لان أمر القاضى بها كامر المالك (الخا) ويشترط أن يقول القاضى للملتقط أنفق عليه على أن يكون دينا عليه هو الاصح (ط) التقط لقطة وقال التقطت لقطة أو عندى شئ فمن سمعتموه يطلب شيأ فدلوه علىّ ثم قال هلكت عندى فلا ضمان عليه لان ما قاله اشهاد وكذا لو وجد لقطتين فقال هذا (ظ) اذا هلكت اللقطة فى يد الملتقط ان أشهد عند الاخذ على الرد لا يضمن لانه ثبت أخذها للمالك وان لم يشهد ان صدقه المالك لا يضمن وان كذبه عندهما ضامن وعند أبى يوسف غير ضامن وعليه اليمين أنه ما أخذها الا ليعرفها هذا اذا اتفقا على كونها لقطة أما اذا اختلفا فى كونها لقطة قال صاحب المال أخذتها غصبا وقال الملتقط كانت لقطة وقد أخذتها لك فالملتقط ضامن بالاجماع أبو يوسف يقول الظاهر شاهد للملتقط لان الظاهر من حال العاقل أن لا يشتغل بما يضره والاخذ لنفسه مما يضره وهما يقولان بأن الملتقط أقر بالسبب الموجب للضمان وهو أخذ مال الغير وادعى ما يبرئه وهو الاخذ للمالك فلا يصدق فى دعوى البراءة وهذا اذا كان متمكنا من الاشهاد فان لم يتمكن لعدمه أو لخوف أن يأخذها منه ظالم فالقول قوله مع اليمين بالاجماع ولا ضمان عليه (ز ق ر ح) سئل ابن زياد عن رجل مات فى البادية هل لصاحبه أن يبيع حماره ومتاعه ويحمل الدراهم الى أهله قال نعم قال نصير وبه نأخذ . فى الفتاوى اذا باعها الملتقط بغير أمر القاضى وسلمها فهلكت فى يد المشترى ولم يجز صاحبها بيعها وضمنه ينفذ البيع من البائع فى ظاهر الرواية وهو قول عامة المشايخ (الخا) اذا تصدق الملتقط ثم حضر المالك ان لم ينفذها وهى فى يد الفقير يأخذها منه وان كانت هالكة يضمن الفقير ان شاء لانه قبض ماله بغير اذنه ثم لا يرجع هو على الملتقط وان شاء ضمن الملتقط ولا يرجع هو على الفقير وعن القاضى الامام أبى جعفر لا ستروشنى يضمن الملتقط اذا تصدق لا بأمر القاضى وان تصدق بأمره فلا ضمان عليه أصلا والله سبحانه أعلم

أو دقيقا واستهلك بعضه بالاكل لا بالبيع ثم وجد به عيبا شرعيا هل له رد الباقى والرجوع بنقصان عيب ما تصرف فيه بالاكل (أجاب) نعم يرد ما بقى بحصته من الثمن ويرجع بنقصان العيب بحصة ما استهلكه (سئل) عن الذمى اذا كان له عبد كافر فأسلم عنده هل يبقى عنده فى خدمته أم يجبر على بيعه (أجاب) يجبر على بيعه (سئل) عمن اشترى سلعة بثمن معلوم من الفلوس الرائجة الى أجل معلوم فقبل مضى الاجل أبطل ولى الامر التعامل بها وصارت لا ترويج ولا يتعامل بها وصار التعامل بغيرها فهل يلزمه ما وقع عليه العقد من الفلوس أم بما صار التعامل به (أجاب) يلزمه قيمة الفلوس يوم البيع من الذهب أو الفضة (سئل) عن المبيع اذا هلك قبل قبض الثمن ثم اختلف البائع مع المشترى فى الثمن هل يتحالفان ويرجع الى القيمة (أجاب) لا يتحالفان والقول للمشترى فى الثمن مع يمينه (سئل) عن الاب أو الوصى اذا باع شيأ من مال الصغير بشرط الخيار له فبلغ الصغير فى مدة الخيار هل يتم البيع ويبطل الخيار أم ينتقل الخيار الى الصغير (أجاب) ينتقل الخيار

(كتاب اللقيط)

لا ولاية عليه للملتقط في ظاهر الرواية على ما عرف حتى كانت جنايته على بيت المال . أنفق على اللقيط فهو متطوع اذا كان من مال نفسه الا أن يأمره القاضي به على أن يكون دينا عليه والصحيح أنه لا رجوع به عليه لان الأمر المطلق يحتمل الترغيب في اتمام ما شرع فيه من التبرع (س) الملتقط اذا أمر بختان الصبي فهلك يضمن لانه ليس له هذه الولاية

(كتاب المفقود)

متى يحكم بموت المفقود اختلفت فيه الاقاويل واختيار الشيخ أبي بكر بن حامد والامام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمهما الله تعالى سبعين سنة وعليه الاعتماد قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان الاعصار بموت الاقران خرج وأعمار هذه الامة قصيرة بشواهد الاحاديث فالغالب عدم البقاء بعد هذه المدة (ظ) هل للاقارب أن يبيعوا أشياء من ماله لحاجتهم الى النفقة أجمعوا أن ماله ان كان عقارا لا يكون لهم حق البيع لحاجتهم الى النفقة سواء كان القريب أبا أم غيره وان كان ماله منقولا ليس من جنس حقهم كالخادم وغير ذلك أجمعوا أنه ليس لغير الاب من الاقارب بيع ذلك بالنفقة واختلفوا في الاب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى له أن يبيع منقولات ابنه الكبير حال الغيبة لحاجة النفقة وقالا ليس له ذلك وأجمعوا أنه ليس للاب ولاية بيع المنقول لحاجة النفقة حال حضرة الابن

(كتاب الآبق)

أخذ الآبق لمن يقدر عليه أفضل من تركه ثم اختار بعضهم أن يأتي به الى السلطان أو نائبه وذكر شمس الائمة الحلواني أنه بالخيار في حفظه بنفسه أو دفعه الى الامام أو نائبه وكذلك حكم الضالة في هذا والارفق أن يرده الى الامام أو نائبه لان آخذ الآبق قلما يقدر على حفظه عن الاباق ثانيا لتمرده بخلاف اللقطة فان لم يأت به الى السلطان وأمسكه بنفسه بماله من الخيار في ذلك كما قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى فان أنفق عليه من عنده يرجع على مالكه اذا حضر ان أنفق عليه بأمر القاضي والا فلا هو المختار . السلطان اذا أخذ العبد الآبق فرده الى مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فلا جعل له لان هذا عليه واجب قال الفقيه وبه نأخذ وهو كأوصي اذا أخذ عبد اليتيم ورده عليه وكذا (راعي بان وشحنه وكاروان) اذا أخذوا المال من قطاع الطريق فردوا على الملاك (ظ) وان أخذه في المصر أو خارج المصر أقل من مسيرة سفر يستحب له الجعل على قدر الغناء والمكان والصحيح أنه يجب الرضخ . بما ذا يقدر الرضخ اختلف المشايخ والصحيح أنه مفوض الى رأي القاضي وذكر في جامع الفتاوى أن عليه الفتوى وفي المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا أخذه في المصر فلا شيء له والصغير والكبير في الجعل سواء ويرضخ في الكبير أكثر مما في الصغير لان أكثر مؤنة ومرتة والمراد من الصغير غير العقل لا الاباق ولا فهر ضال ولا جعل فيه (ظ) واذا وجد الرجل عبدا آبقا فادعاه رجل وأقر العبد فدفعه اليه بغير أمر القاضي فهلك عنده ثم استحق حر سنة فله أن يضمن أيهما شاء لان الدافع غاصب بالتسليم والقابض بمنزلة غاصب غصب بالقبض فان ضمن الدافع رجع به على القابض هو الصحيح (ظ) رجل أخذ الرجل عبدا آخر أو الى الصغير فان اجاز البيع في مدة الخيار نفذ وان رده بطل (سئل) هل يشترط معرفة المتبايعين أم يكفي معرفة المشتري به (أجاب) يكفي معرفة المشتري به (سئل) عمن اشترى دارا في غير بلد العقد أو أرضا وخلى البائع بين المبيع والمشتري ليتسلمه هل يكون قابضا للمبيع بالتخلية أم لا (أجاب) ان كان محل المبيع قريبا من المشتري بحيث يتصور القبض الحقيقي في الحال يكون قبضا والا فلا (سئل) اذا باع أحد الشريكين في البناء والغراس في الارض المحتكرة حصته من أجنبي هل يجوز البيع أم لا (أجاب) نعم يجوز وكذا من الشريك (سئل) عن بيع البادنجان أو البطيخ أو الثمار وقد ظهر بعضه دون بعض هل يصح البيع أولا يصح الا فيما ظهر (أجاب) نعم يجوز البيع ويجعل الموجود أصلا في البيع ويحدث تبعا ﷺ قال مولانا وشيخنا المرتب لهذه الفتاوى وهذا خلاف ظاهر الرواية أفتى به بعض تسهيلا للامر على الناس أما في ظاهر الرواية فلا يجوز البيع وهو الاصح كما في الهداية والخلاصة وغيرهما من الكتب المعتمدة (سئل) عمن اشترى عبدا على أنه يحسن الخياطة

فوجده لايحسنها هل له رده أم لا (أجاب) له رده ان شاء (سئل) عن بيع الفلس بالفلسين بأعيانهما أو بيع البيضة بالبيضتين أو التفاحة بالتفاحتين أو الجوزة بالجوزتين هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن شخص يريد شراء عبد من غائب فكتب اليه كتابا اشتريت عبدك فلانا بكذا فقال عند وصول الكتاب اليه بعت هل يتم البيع بذلك أم لا (أجاب) نعم يتم البيع بذلك ويلزم (سئل) عمن اشترى دابة على أنها صغيرة السن فاذا هي كبيرة السن هل له الرد أم لا (أجاب) نعم له الرد (سئل) عمن اشترى شيأ فوجد به عيبا قبل قبضه فقال البائع رددته هل يرد برده أم لا (أجاب) نعم يرد برده (سئل) عمن اشترى جاريه فوطئها ثم وجد بها عيبا هل له رد هو سواء كانت بكرا أو ثيبا ويرجع بنقصان العيب أم لا (أجاب) لايجوز (سئل) عمن اشترى شجرة للقرار لا لقطع هل يدخل ما تحتها من الارض في البيع أم لا (أجاب) نعم يدخل (سئل) عن رجل اشترى جارية وولدت منه فاستحقها رجل بالبينة الشرعية هل له أخذها وأخذ الولد وبماذا يرجع المشترى على البائع (أجاب) يأخذ الجارية وقيمة الولد ويرجع المشترى على بائعه بالثمن وبقيمة الولد يوم الخصومة (سئل) عمن اشترى جارية ومكثت عنده مدة ثم باعها من آخر فوجد بها عيبا قديما فردها

أخيه أو عبد ابنه أو أبيه أو عبد امرأته أو امرأة أخذت عبد زوجها أما اذا وجد عبد أبيه وهو في عياله أو ليس في عياله لاجعل وكذلك الزوج والزوجة أما فيما عدا له لايجب الجعل اذا كان في عياله ويجب اذا لم يكن في عياله وهو الصحيح لان رد الآبق على أبيه من جملة خدمته وخدمة الاب على الابن واجبة (م) رجل قال لرجل عبدي قد أبق فان وجدته فرده فقال نعم فاصابه المأمور على مسيرة سفر جاء به ورده عليه فلا جعل له لانه استعان المولى به وهو قد وعد الاعانة ووفى به والله سبحانه أعلم

﴿كتاب الغصب والضمان﴾

وانه يشتمل على فصول الفصل الاول فيما يصير به غاصبا أولا الفصل الثاني في تغير المغصوب بنفسه أو فعل الغاصب الفصل الثالث في الاتلاف تسببا الفصل الرابع في الزرع في أرض الغير وابنيته فيها وضمان ذلك الفصل الخامس في حقوق العامة وحقوق الجيران وفيما يناسب ذلك الفصل السادس فيما يصير غاصبا به وما تتعلق به الديون وأحكامها في الآخرة الفصل السابع في الابراء والتحليل وما يناسب ذلك الفصل الثامن في المتفرقات

﴿الفصل الاول﴾ فيما يصير به غاصبا أولا . في الفتاوى ركب دابة الغير لا باذنه ثم نزل فماتت الصحيح أنه لا يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يحركها من موضعها ليتحقق الغصب بالنقل هو المختار . دخل الدكان باذن صاحبه فأخذ شيأ لينظر فيه فسقط من يده لا يضمن وتأويله أنه اذا أخذ باذنه نصا أو دلالة والشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقول ينبغي أن يكون الجواب فيمن دخل دار انسان باذنه فأخذ متاعه منه لينظر فيه كما في المسئلة الاولى يضمن الآخذ الا اذا أخذ باذنه صريحا أو دلالة (س) دلال دفع ثوب أحد الى غيره على سوم الشراء ثم نسيه لا يضمن وهذا اذا كان مأذونا من المالك بالدفع على سوم الشراء فان لم يأذن به ضمنه وماذكر في (م) أنه يضمن الدلال محمول على هذا (الخا) غصب المشاع هل يتحقق ذكر ركن الدين أبو الفضل الكرماني أنه لا يتحقق وقال القاضي الامام المختار أنه يتحقق وفي الاقضية أيضا غصب المشاع يتحقق . ارتهن خاتما وجعله في خنصره اليسرى فضاع ضمن وكذا لو جعله في اليمنى لانه معتاد لبعض الناس وفي البنصر كذلك اختلفوا فيه ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهرزاده أنهما سواء بخلاف غيرهما من الاصابع وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يضمن لانه ليس بتختم معتاد فلا يصير به غاصبا ويحمل على أنه حافظ وهو اختيار المتأخرين وفي الوسطى ليس باستعمال بلا خلاف من المشايخ وفي حق نساء يجب أن يكون الحكم بخلاف هذا . السلطان اذا أخذ عين الغير ورهن عند الغير والمرتهن ضائع به فهلك بخير المالك في تضمين السلطان والمرتهن وعلى هذا (باركردت وهمه محلت) اذا أخذ شيأ وهو ضائع فيه ضمنه فان دفع ورهن عند آخر والمرتهن ضائع فالجواب كما ذكرنا أن مالك بالخيار (س) سفينة فيها أحمال وبعض أربابها غائب رست واستقرت على جزيرة ثقلها فرفع رجل بعض الاحمال وأخرجه لتخف السفينة فضاع شيء أو خيف الغرق عليه لا يضمنه والا ضمنه . في الفتاوى عن محمد رحمه الله تعالى من عنده ثياب وديعة فجعل فيها ثوبا نسي طلبها منه صاحبها فدفعها كلها اليه فضاع ثوب المستودع ضمنه الآخذ قال وكل من أخذ شيأ على أنه له ولم يكن له ضمنه

(فيمن تصرف فى ملك نفسه فيصير به غاصبا أولا) . فى الفتاوى أخرج دابة الغير عن زرع نفسه ولم يسقها فجاء ذئب فأكلها لم يضمن وان ساقها بعد ما أخرجها باشارة أو بخشبة فجاء ذئب وأكلها يضمن سواء ساقها الى مكان أمن منها فيه العود الى زرعه أو أكثر هو المختار وعليه الفتوى لان حقه فى الاخراج لا غير (س) لو هدم دار نفسه فانهدم بذلك جدار جاره لا يضمن لانه غير متعد وهل يجبر جاره على بناء داره المختار أنه ليس لهم ذلك لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه (ن) الافضل للمصلى أن يصلى على الطريق دون الارض المزروعة للغير اذ لا حق له فيها وكذلك ان لم تكن مزروعة لكنها للكافر وان كانت لمسلم فالافضل أن يصلى فيها لوجود الاذن من المالك دلالة وسروره به لانه ينال أجر امنه وفى الطريق لا إذن له من الكافر وهو ذو حق فيه الاحسن أن لا يصلى فى بيت مسلم الا باذنه عملا بالحديث فان لم يستأذنه وصلى لا بأس به

(الفصل الثانى فى تغير المغصوب)

(ع) غصب جارية ناهدة فانكسر ثديها فى يده فهو عيب وللمالك أن يأخذها ونقصان ذلك وكذلك اذا صارت عجوزا عنده وفى الغلام الامرد اذا خرجت لحيته لا يغرم شيأ (ع) غصب عبدا قارئا أو خبازا فنسى القرآن أو الحرفة ضمن نقصانه واذا رده مع ضمان النقصان (١) فى يد غيره ثم زال النقصان فى يد غيره كما اذا ابيضت عين الغلام عنده فرده على المالك مع الارش ثم باعه رب العبد فانجلت فى يد المشترى رجع الغاصب على المالك بالارش المدفوع اليه . اذا كان المغصوب غير منقول كالدار والارض والعقار والاشجار فانهدمت بآفة سماوية أو جاء سيل فذهب بالبناء والاشجار ان غلب السيل على الارض فبقيت تحت الماء فانه لا ضمان عليه عند أبى حنيفة وأبى يوسف وعند محمد (٢) وهو قول أبى يوسف وقول الشافعى يضمن وأجمعوا على أنها لو تلفت من مساكنته ضمن لانها تلفت بصنعه فصار كما اذا تلفت بالهدم وغيره وكذلك لو قطع الاشجار ضمن ما قطع بالاجماع ولو اغتصب من رجل جارية أو غلاما قيمته ألف درهم فازدادت قيمته سعرا أو بدنا أو انتقص ثم هلك عنده ضمن قيمته وقت الغصب بالاجماع واذا ولدت الجارية المغصوبة ولدا فالولد أمانة عندنا وعند الشافعى مضمونة ولو استهلكه الغاصب ضمن قيمته بالاجماع ويخير نقصان الولادة عندعلمائنا بقيمة الولد وعند زفر لا يخير ويغرم الغاصب ما انتقص من الام بالولادة وانما يخير النقصان بالولادة عندنا اذا رد الولد على المغصوب منه فاما اذا هلك الولد فى يد الغاصب فلا يخير باجماع الكل فى شرح الطحاوى وفى (ع) غصب غلاما قيمته خمسمائة فخصاه فصار يساوى ألفا تكلموا فيه نص هناك عن محمد أن صاحب الغلام بالخيار ان شاء ضمنه قيمته يوم الخصاء خمسمائة وان شاء أخذ الغلام ولا شئ له وقال بعض المشايخ يقوم العبد بكم اشترى للعمل قبل الخصاء ويقوم بعد الخصاء ويرجع بفضل ما بينهما وهذان الجوابان خلاف ما حفظنا فى المسئلة لمختلفة انما المحفوظ أن صاحب العبد بالخيار ان شاء ترك العبد وضمنه قيمته خمسمائة وان شاء يقوم العبد قبل الخصاء للعمل ويقوم بعد الخصاء للعمل فيرجع بنقصان ما بينهما لان هذه الزيادة حدثت بناء على رغبات الناس بسبب هو حرام فيتأمل عند الفتوى . فى الفتاوى غصب دابة فقطع يدها فان كانت مأكولة فصاحبها بالخيار (٣) لانه استهلكها من كل وجه

عليه بقضاء القاضى هل له أن يردها على بائعها أم لا (أجاب) نعم له الرد على بائعه حيث لم يطلع قبل التصرف بالبيع (سئل) عن رجل اشترى جارية على أنها بكر فوجدها ثيبا هل له ردها أم لا (أجاب) له الخيار ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ردها (سئل) عمن اشترى فرسا أو بغلا مسرجا فابى البائع أن يسلمه السرج مع الفرس هل يدخل فى البيع ويجبر على دفعه للمشترى أولا (أجاب) لا يدخل السرج فى البيع وكذا اللجام (سئل) عن رجل دفع الى دلال سلعة ليبيعها له فعرضها على التجار بالسوق فساومه شخص منهم بثمن معلوم فتركها عنده وذهب ليساوم صاحبها فامره بالبيع بالثمن المذكور فحضر اليه ليقبضه فلم يجده هل يضمن الدلال قيمة السلعة أولا (أجاب) لا يضمن على الصحيح (سئل) عمن اشترى بقرة من آخر على أنها تحلب فى كل يوم

(١) قوله فى يد غيره هكذا فى الاصل وهو غير مستقيم لان النقصان فى المثال انما حصل فى يده فلعل فى الكلام تحريفا من الناسخ وأصله فى يده

(٢) قوله وهو قول أبى يوسف كذا فى الاصل وعليه سقط من الناسخ لفظ ثانى وثلاثة آخر أو نحو ذلك تقدم قوله مع أبى حنيفة

(٣) قوله لانه استهلكها الخ هكذا فى الاصل وهذه العلة لا تناسب المأكولة فلعل هنا شيأ سقط من الناسخ فحرر كتبه مصححه

﴿ الفصل الثالث فى الاتلاف تسبيبا وما يتعلق بذلك ﴾

(الخا) أجمعوا على أنه لو شق الزق فسال الدهن والدهن سائل يضمن لان الفاتح هو المسيل بحل الرباط لان طبعه كذلك ولو قطع الحبل حتى تلف القنديل يضمن وفى فتح باب القفص أو باب الاصطبل أو الزق والسمن فيه جامد فذاب وسال أو رفع القيد من رجل الغلام فأبق وهو مجنون أو مفيق لا يضمن فى هذا كله عند أبى حنيفة لانها تخللت بينهما واسطة دون فعله فلا يضاف التلف الى فعله ولو حل سفينة مشدودة فى يوم شديد الريح فغرقت ان كانت ثبتت بعد الحل سويعة وان قلت ثم سارت لا يضمن لانها اذا ثبتت وان قل ذلك لا يضاف غرقها الى فعله وان لم تقف بعد ما حلها ضمن لان الغرق مضاف اليه . فى الفتاوى من له غريم ثم أخذه فانتزعه أحد من يده حتى فر يعزر لانه جنى عليه بما فعل ولكن لا يضمن المال لانه ليس بمتلف له (ق) غصب عجولا فاستهلكه فبلس لبن أمه بذلك ضمن قيمة العجول وما نقص من ارتفاع اللبن كذا أفتى بعضهم . لو جلس على الطريق فصدمه انسان أو وقع عليه ولم يره فمات الجالس لا يضمن المار قال الفقيه رحمه الله تعالى وروى عن أصحابنا رحمهم الله تعالى خلاف ذلك فمن أفتى بما روى عنهم لا بأس به وأشار الى أن المفتى فى هذا الموضع ينبغى أن يفوض الى رأى القاضى قال الصدر الشهيد حسام الدين وبه يفتى وفى الفتاوى سكة رمى فيها الثلج فتزلق به أحد فلا ضمان أصلا لما تلف بسراء كائن نافذة ولم تكن لعموم البلوى والضرورة . استفتى قاضى القضاة شمس الائمة محمود الاورجندى عن اصطبل بين رجلين لكل واحد منهما بقر فيه فدخل أحدهما الاصطبل وشد بقر صاحبه لئلا يضرب بقره فاضطرب البقر وتخنق بالرباط فافتى أنه لا ضمان عليه ان لم يحوله عن مكانه لانه لم يتلفه لا مباشرة ولا تسبيبا وفى (ب) مر بنار فى موضع ليس له أن يمر فيه فهبت الريح بشئ منها فضمن ما احترق من ذلك

﴿ نوع فى السعى الى السلطان ﴾ سعى بأحد الى سلطان بغير ذنب أصلا ضمن كذا اختيار مشايخنا رحمهم الله تعالى وهو بمنزلة المودع اذا دل انسانا على السرقة ولا أخذ بقول من قال بان الساعى آثم ولا شئ عليه أما اذا كان محقا بان كان طالبا للدين أو دافعا للظلم منه بان يؤذيه ولا يمكنه دفعه بنفسه فرفع الى السلطان فغرم السلطان من رفعه اليه شيأ فلا ضمان على الرافع وما ذكرنا من قبل فهو فيما اذا كان الساعى بغير حق من كل وجه وما اختاره الشيخ فيه قول محمد كتبه نصا وشهر قول رفر رحمه الله تعالى وعليه فتوى كثيرة لسعة فى زماننا جرا

﴿ نوع فى الامر بالاتلاف ﴾ اذا أمر غيره بأخذ مال الغير فالضمان على الآخذ ولا رجوع على الآمر لان الامر لم يصح كذا فى كل موضع لا يصح الامر فالضمان على المأمور من غير رجوع . قال لرجل اسرق هذا الطريق فانه آمن فسلك فقطع عليه أو قال كل هذا الطعام فانه حلال فاذا هو مسموم فاكل فمات من أكله فلا ضمان على الآمر فيهما . اذا قال لعبد غيره ارتق هذه الشجرة وانثر مشمشها كله ففعل فسقط منها وماتت لم يضمن . فى الفتاوى خرق أصبع انسان فشمى قيمته مكتوما وهو لا يعلم به أتلف نصف فيضمن قيمته ولا ينظر الى المال حتى لو كان لا تتلف نفسه وعلى هذا الخريق دفاتر الحساب وان كان مالكها لا يدرى كم حسناتهم أعطى . استأجر رجلا ليقلع له ضرسا فقلعه فمات لان زيادة القيمة بذات السبب لا عبرة بها حجر تنور فى نصب فيه انسان ساء ضمن قيل ينظر الى قيمته مسجورا وغيره فيضمن

(١) [illegible]

فضل مابينهما فيجوز تفاوت مابينهما وهذه العبارة أظهر وكذلك بئر الماء اذا بال فيها انسان
(س) اذا فتح رأس تنور مسجور انسان حتى برد فعليه الحطب قدر ما يسجر التنور ويمكن أن
يفتى بان ينظر بكم يستأجر التنور المسجور فيضمن ذلك . السرقين ليس بمثلي لا يكال ولا يوزن
وانما يحمل أوقارا فيضمن القيمة في الاستهلاك والله أعلم

﴿ نوع في اختلاط ملك الانسان ﴾ الاختلاف في خلط الحنطة والشعير معروف عنده يكون
المخلوط ملكا للخالط للانتفاع به وعلى قولهما للمالك أن يضمنه مثل حقه أو يشاركه فيه وذكر
الحسن أن الجواب في هذا الوجه عنده كقولهما والفتوى فيه عند الاكثرين على قولهما . في
الفتاوى صب ماء في طعام غيره فافسده وزاد كيله فلصاحب الطعام أن يضمنه قيمته قبل الصب
لا طعاما مثله وكذا لو صب ماء في دهنه لان الطعام المثلي أو الدهن الذي صب الماء فيه لا مثل له
فيغرم قيمته ولا وجه أن يغرم مثل كيله قيل فيه لانه لم يكن فيه غصب متقدم حتى لو غصب ثم
صب الماء عليه غرم مثله وفي مسئلة القرع عظم في حب رجل بحيث لا يمكن اخراجها الا بكسر
الحب أو قطع القرع فأيهما أكثر قيمة يقال لصاحبه أد قيمة الاخرى وتملك عليه وان باعا كلاهما
يضرب لكل واحد منهما في الثمن بقيمة سلعته ومن ابتلع درة انسان ومات لا عن مال لا يشق
بطنه لان ابطال حرمة الاعلى أي النفس لما هو الادنى وهو المال لا يجوز بخلاف الحامل اذا
ماتت وفي بطنها ولد يضرب على زعمهم حيث يشق بطنها لعدم ما ذكرنا من الترجيح

﴿ نوع فيما يضمن المثل أو يعتبر ويلحق به ما يقع به الرد والبراءة من الضمان ﴾ مكيل أو موزون
وجب ضمانه وضمان مثله لانه أعدل من القيمة فان كان لا يقدر عليه بان ينقطع عن أيدي الناس
فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تجب قيمته يوم القضاء لان حقه في المثل في ذمة الغاصب والذمة
قائمة ووهم الوجود ثابت وانما ينتقل حق الملك عن المثل الى قيمته بالقضاء فيعتبر قيمته يوم القضاء
وعند أبي يوسف يوم الغصب لانه لما انقطع المثل ألحق بما ليس بمثلي وعنه تجب قيمته يوم الغصب
بالاجماع كذا هنا وأجمعوا أنه اذا لم يكن من المكيل والموزون تجب قيمته يوم الغصب لان سبب
وجوب القيمة هنا هو المغصوب فتعتبر قيمته يوم الغصب (ط) اذا غصب جارية تساوي ألف
درهم فان زادت قيمتها حتى تساوي ألفي درهم ثم باعها وهي كذلك فهلكت عند المشتري
فلصاحبها أن يضمن الغاصب ألف درهم يوم البيع والتسليم ولو كان مكان البيع والتسليم
استهلاك يضمن قيمة المغصوب يوم الاستهلاك ألفي درهم بالاجماع هذا اذا كان المغصوب عبدا
أو جواري وضمان المثل أو القيمة انما يجب اذا تعذر رد المغصوب لان الضمان خلف
ونقصان المغصوب في يده يوجب ضمان النقصان مع رد عينه ويقوم صحيحا ويقوم وبه النقصان
فيضمن تفاوت مابينهما مع رد العين ولا خيار للغاصب في امساكه في اليسير وله الخيار في
الفاحش والحد الفاصل بينهما أن الفاحش ما يفوت بعض العين وبعض المنفعة ويبقى بعض
العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت بشئ من جنس المنفعة وانما دخل النقصان فيها
الكل في الفتاوى (ن) لو غصب طعاما واستهلكه فوجد المالك الغاصب في بلدة أخرى
وسعره في تلك البلدة أقل أو أكثر فهو مخير بين ثلاثة شئ أخذ منله للحال أو قيمته يوم يختصمان
في بلدة غصب فيها أو يصبر حتى يرجع الى تلك البلدة ويأخذ منه مثله واختيار التقويم بقاضي
في تضمين الغاصب بالقيمة في مختصر الكافي في باب الغصب ذكر الصدر الشهيد حسام الدين
رحمه الله تعالى يقضي بما هو أنفع للمالك

دقيقا فعجن بعضه وخبزه فوجده مر اهل له أن يرد باقيه ويأخذ حصته من الثمن ويرجع بنقصان ما خبزه وتصرف فيه أم لا (أجاب) نعم له أن يرد الباقي بحصته من الثمن ويرجع بنقصان ما خبزه (سئل) عن رجل وكل آخر في بيع شئ فباعه من آخر فحضر له الموكل وطالبه بالثمن في غيبة الوكيل هل له أن يمتنع من دفعه اليه حتى يحضر الوكيل أم ليس له ذلك (أجاب) نعم له أن يمتنع من الدفع الى الموكل ولكن ان دفعه اليه جاز وبرئ من الثمن (سئل) عمن باع بقرة ولها تبيع هل يدخل في البيع بلا ذكر أم لا (أجاب) نعم يدخل في البيع بلا ذكر (سئل) عمن اشترى بزر البطيخ أو الخيار وذكر له النوع الذي طلبه منه أنه هو فزرع فبان غيره فاذا يلزم المشتري والبائع (أجاب) يلزم البائع رد الثمن ويلزم المشتري رد مثل البزر (سئل) عمن دبر عبده وباعه من آخر ثم ادعى التدبير يريد ابطال البيع هل تسمع دعواه بذلك ويبطل البيع بمجرد قوله وتقبل الدعوى بمجرد قوله أولا (أجاب) لا تسمع دعواه بمجرد قوله وتقبل الدعوى من المدعي (سئل) عمن اشترى ثوبا وقطعه وخاطه فوجد به عيبا هل له رد أولا (أجاب) ليس

﴿ نوع يقع به الرد أو لا يقع ﴾ (الخا) فى الوديعة وغصب العين الرد يتحقق بالتخلية حتى برئ بالوضع بين يدى صاحبه ولو وضع فى حجر المالك وهو لا يعلم أنه ثوبه فجاء انسان وأخذه من حجره وذهب وهلك فالمختار أنه يبرأ عن الضمان . ركب سفينة غصبا فلحقها صاحبها فى وسط البحر فليس له أن يسترد ها من الغاصب لكن يؤاجرها منه من ثمة الى الساحل رعاية للجانبين جميعا وكذا لو غصب دابة فلحقها صاحبها فى المفازة المهلكة يؤاجرها منه (ن) أراضى الجور يطيب نصيب الاكرة منها اذا أخذوها مزارعة أو اجارة وأما من الكروم والاشجار ان كان يعرف أربابها لا يطيب شئ منها لا لهم ولا لغيرهم وان كان لا يعرف طاب للاكرة لان التدبير فى معاملتها الى السلطان فصارت هى بمنزلة أرض بيت المال أما نصيب السلطان يجب عليه التصدق به وان لم يفعل فلا اثم عليه من طريق الحكم وأما الاحتياط فقد روى عن خلف أنه يجتنب عن الشبهة قالوا وفى هذا الزمان الاجتناب عن الشبهات متعذر حتى قيل اتق الحرام العين أى اجتنب عن حرام العين وكفاك . رجل غصب دراهم واشترى بها طعاما أو جارية حل له أكلها ووطؤها لان الدراهم لا تتعين فلو استحقت لا يبطل الشراء ولو غصب ثوبا واشترى به لا يحل قبل أداء الضمان لان الثوب يتعين ولو استحق يلزم رد ما اشتراه ولو تزوج بذلك الثوب يحل له وطؤها لانه لو استحق لا يبطل النكاح

﴿ نوع منه ﴾ الشبهة الى الحرام أقرب هكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لانه لو لم يكن حقيقة يجعل كذلك احتياطا وأما المكروه فالمختار فيه ما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى فيما رواه الحسن وهو قول أبى يوسف أنه الى الحرام أقرب كيف وقد روى عن محمد رحمه الله تعالى نصا أن كل مكروه حرام ما لم يقم الدليل بخلافه

﴿ الفصل الرابع فى الزرع فى أرض الغير والبناء فيها وضمان ذلك ﴾

فى الفتاوى لو زرع الغاصب فى الارض المغصوبة فالخارج له ويضمن نقصان الارض بالاجماع . زرع أرضا مغصوبة سنين فانتقصت ينظر بكم كانت تستأجر بغير هذا النقصان وبكم تستأجر معه فيضمن فضل ما بينهما وبه أفتى أبو نصر الدبوسى رحمه الله تعالى . غصب أرض الغير فزرع فيها أو بنى فقلع صاحب الارض الزرع أو هدم البناء لا يضمن بشرط أن لا ينكسر خشب الغاصب وأدواته (ع) غصب أرضا وزرعها ثم اختصما والبذر لم ينبت بعد ففى تفريغ الارض اختلاف والمختار أنه يضمن للغاصب قيمة بذره مبذورا فى أرض غيره ووجهه أن تقوم لارض غير مبذورة وتقوم مبذورة ببذر الغير وله حق التضمين والقلع اذا نبت (ب) غرس شجرة على جنبة نهر عام فجاء من ليس بشريك فى النهر ليقلعها فان كان ذلك يضر بأكثر الناس فله قلعها الان الحق للعامة والاولى أن يرفعه الى الحاكم حتى يأمره بالقلع (ن) قلع ثالثة من أرض رجل وغرسها فى ناحية أخرى منها فكبرت فهى للغارس لانها صارت شجرة بصنعه وعليه قيمة الثالثة يوم قلعها ويؤمر الغاصب بقلعها تفريغا للارض وان كان القلع يضر بالارض يعطيه صاحب الارض قيمة الشجرة قال الصدر الشهيد لكن مقلوعة

﴿ الفصل الخامس فى حقوق العامة وحقوق الجيران وفيما يناسب ذلك ﴾

(ع) كنيف أو ميزاب أو ظلة شرعت الى طريق نافذ فمن جاء وخاصم صاحب ذلك فله قلعه على

له رده ويرجع بنقصان العيب (سئل) عمن اشترى فرسا فوجده يميل المخلاة عند أكل العلف هل له الرد بذلك أم لا (أجاب) نعم له الرد بذلك (سئل) عمن اشترى حناء من آخر فى غرائرها بعد ما رأى شيأ منها وتسلمها فوجدها تغيرت عليه هل له الخيار فى الاخذ والرد (أجاب) نعم يثبت له الخيار فى الاخذ والرد (سئل) عمن اشترى بطيخا فكسر بعضه فوجده لا ينتفع به فى الاكل هل له الرجوع بثمنه (أجاب) نعم له الرجوع بحصته من الثمن (سئل) عن بيع الصغير الذى يعقل البيع والشراء اذا باع واشترى هل يصح منه ذلك أولا (أجاب) نعم يصح ويتوقف على اجازة أبيه أو جده أو وصيه أو الحاكم (سئل) عمن باع دارا بها حائط مركب عليه جذع الجار ولم يعلم المشترى بذلك حالة البيع له هل يكون ذلك عيبا يرد به أم لا (أجاب) ان لم يعلم وقت الشراء له الرد ان لم يرض وان كان يعلم لا يكون له الرد (سئل) عمن باع شيأ من آخر ثم ادعى انه لغيره وباعه بغير أمره هل تسمع دعواه بذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه (سئل) عمن أسلم آخر فى قمح معلوم سلما شرعيا فبعد حلول الاجل عرض المسلم اليه على رب السلم فى نظير القمح مبلغا زائدا على رأس مال السلم هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك (سئل)

كل حال يضرّ بالناس أولا يضر فى قول أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه لانه تصرف فى حق العامة ولكل واحد منهم حق نقضه وكذا ان كان قائما لان طريق العامة قديم أيضا فلا يتصور لاحد حق فى طريق العامة وقال محمد رحمه الله تعالى ان لم يكن يضر على أحد لم يهدمه (ع) اتخذ كنيفا فى داره وأشرع الى طريق المسلمين أو كان له داران وبينهما طريق المسلمين فبنى عليه أى على الهواء ظلة وهى تضر بالطريق لم يسعه ذلك وان لم تكن تضر وسعه ومن خاصم من المسلمين قبل البناء فله منعه وبعد البناء فله أن يهدم لان الحق لهم فى الحاوى عن الجامع الاصغر سكة غير نافذة لم يكن لواحد من أهلها أن يخرج ميزابا أو جناحا اليها أو يغرس غرسا على شط النهر الا باذن جميع أهله ومتى أذنوا كان ذلك منهم كالاعارة له ولهم الرجوع عنه كذا أفتى عبد الكريم ابن محمد (ن) سكة نافذة فى وسطها من بلة فاراد واحد منهم تفريغ من بلة بيته وتحويله الى هذا والجيران يتأذون به فلهم ولكل واحد من الناس منعه لان من أحدث فى سكة نافذة ما يتضرر به العامة كان لكل واحد منهم حق المنع وأهل السكة انما يختص بسكة غير نافذة (ن) خشاب يدخل الاخشاب فى منزله فى سكة نافذة يضعها عن ظهر الدواب وضعا ليس لهم منعه وان كان يطرحها طرحا وهن بنيانهم ويضرّ بهم فلهم ذلك . جدار بين رجلين انهدم ولاحدهما (١) عودات لا يجبر الآخر على بناء الحائط ولا على الاعانة قياسا واستحسن بعضهم أنه يجبر وهو المختار والمأخوذ به

﴿الفصل السادس فيما يصير غاصبا به وما تتعلق به الديون وأحكامها فى الآخرة﴾

(ن) غصب مالا فغصب منه ذلك المال غريم المغصوب منه فللمغصوب منه فيه خيار أن يضمن الاول أو الثانى لان الاول غاصب والثانى غاصب الغاصب فلو ضمن الغاصب أى اختار تضمينه صار قضاء لدينه وبرئ الاول وان ضمن الاول لا يبرأ الثانى لعدم ما يوجب براءته . من له على آخر دين فأخذ من ماله مثل حقه صار غاصبا لانه أخذ بغير اذنه ويصير ما أخذه قصاصا بماله عليه قال الصدر الشهيد المختار انه لا يصير غاصبا لانه أخذ باذن الشرع ولو أخذ ذلك غير صاحب الدين أولا ودفعه اليه قال محمد بن سلمة المغصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الآخذ وان شاء ضمن صاحب الدين لان الاول غاصب والثانى غاصب الغاصب أو غير غاصب لكن المال مضمون عليه فان اختار تضمين الاول الآخذ لم يصر قصاصا بدينه وان اختار تضمين صاحب الدين صار قصاصا وقال نصير رحمه الله تعالى لا خيار ويجعل الآخذ كالمعين لصاحب الدين على أخذه حقه وما قاله نصير أليق بالقول المختار الذى ذكرناه وعليه الفتوى

﴿نوع﴾ فى أحكام الآخرة (ن) من له خصم ومات ولا وارث له يتصدق الحصم الحى عن صاحب الحق الميت مقدار ذلك ليكون وديعة عند الله تعالى فيوصله الى خصمه يوم القيامة . غصب أو سرق من ذمى شيأ يخاصمه الذمى يوم القيامة ويعاقب المسلم به والظلم عليه أشد منه على المسلم وظلامته على المسلم أصعب لانه من أهل النار ويقع له التخفيف فى النار باظلامات التى له قبل الناس فلا يرجى منه العفو ولا وجه أن يعطى ثواب طاعة المؤمن وأن يوضع وبال كفره على المؤمن فتعين عقاب المؤمن بما جنى ولهذا قالوا خصومة الدابة على الآدمى أشد من خصومة الآدمى عليه (ن) سرق شيأ من أبيه ثم مات أبوه لم يؤاخذ به فى الآخرة أما عدم المؤاخذة فلان الدين هو ضمان المسروق انتقل اليه وأثم بالسرقة لانه جنى على المسروق منه

عن البائع اذا امتنع من الاشهاد على البيع هل يجبر أولا (أجاب) ان رفعه الى الحاكم ورأى أن يأمره بالاشهاد كان له ذلك وان أحضر اليه شهودا وطلب منه أن يقر بالبيع بحضرتهما ليس له أن يمتنع (سئل) عمن اشترى عبدا وتسلمه ثم أقر أن البائع كان أعتقه قبل البيع وأنكر البائع وحلف ولا بينة هل يعتق العبد على المشترى باقراره أولا يعتق (أجاب) نعم يعتق على المشترى باقراره (سئل) عمن اشترى جارية من آخر وذكر له أنها ما ولدت قط فظهر أنها كانت ولدت هل له أن يردها على البائع أولا (أجاب) نعم له أن يردها على البائع (سئل) عمن اشترى من آخر شيأ وشرط أن يحضر له الثمن فى غد تاريخه وان لم يحضر له الثمن فيه فلا بيع على هذا الحكم هل ذلك صحيح أولا واذا مضى الغد ولم يحضر له الثمن فيه هل يبطل البيع أولا (أجاب) نعم البيع صحيح واذا مضى اليوم المذكور ولم يحضر له الثمن فيه يبطل البيع (سئل) عن السلم فى اللبون عددا هل يصح اذا ذكر شرائط السلم فيه أم لا (أجاب) نعم يصح (سئل) عمن اشترى ثوبا على أنه مصبوغ بالملك فوجده مصبوغا بالبقم هل له الرد أم لا (أجاب) نعم

(١) قوله عودات كذا فى الاصل ولا يخفى أن عودا لا يجمع بالالف والتاء قياسا كتبه مصححه

(س) من له على آخر دين فمنعه المديون ظلما فمات من له الدين لا يكون له حق الخصومة عند أكثر المشايخ لان الخصومة بسبب الدين وقد انتقل عنه وقال بعضهم له الخصومة والمختار أن الدين للوارث وللاول الخصومة في الظلم بالمنع الى الموت لا في الدين لان الدين انتقل الى الورثة . لو مات وترك عينا ودينا وغصبا في أيدي الناس ولم يصل شئ من ذلك الى الورثة فالقياس أن يكون الثواب بذلك في الآخرة للورثة لانهم ورثوا منه وفي الاستحسان ان نوى الدين وتم التوى قبل الموت فالثواب له لان التاوى لا يجرى فيه الارث وان توى بعده فالثواب للوارث لانه يجرى فيه الارث لقيامه وقت الموت والله سبحانه أعلم

﴿ الفصل السابع في الابراء والتحليل وما يناسب ذلك ﴾

(ن) بلغ رب الدين ان المديون مات فجعله في حل أو قال وهبت الدين منه ثم ظهر أنه حي فليس له أن يأخذه منه لان الهبة غير مقيدة بالشرط والتحليل كذلك (ع) غصب مالا وهو قائم بعينه فابرأه عنه المالك صح لان الابراء عن سبب الضمان صحيح فصار كالوديعة (ن) قال لآخر حللني من كل حق لك علي ففعل ان كان الطالب عالما بما له عليه من الحقوق برأ المطلوب ديانة وقضاء وان لم يكن عالما برأ حكما لا ديانة عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف يبرأ مطلقا وعليه الفتوى لان الابراء اسقاط وجهالة الساقط لا تمنع الاسقاط وصار كالمشتري اذا أبرأ البائع عن العيوب ولم يفسرها عن نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى سئل شيخي عمن غصب ساحة وأدخلها في بنيانه أو تالة فغرسها في أرضه فقال المالك للغاصب وهبتها لك فقال يبرأ الغاصب من الضمان وان انقطع ملك المالك عنهما الى ضمان لما عرف فقد أضيفت الهبة اليهما لان هذا من حيث المعنى ابراء عن الضمان الواجب وهو كاعتاق الورثة مكاتب المورث حيث يكون ذلك ابراءه عن بدل الكتابة لا اعتاقا حقيقة فانهم لم يملكوه كذا هذا (ن) قال لخصمه جعلتك في حل الدنيا أو جعلتك في حل في ساعة يصير في حل الدارين وفي الساعات جميعا

﴿ الفصل الثامن في المتفرقات ﴾

في الفتاوى غاصب المدبر والمكاتب اذا ماتا في يده ضامن بلا خلاف بخلاف أم الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خدع امرأة رجل أو ابنته الصغيرة وأخرجها من منزل زوجها أو أبيها فانه يحبس حتى يأتي بها أو يعلم أين حالها سرق صبيا فسرق منه ولم يستبن له موت ولا قتل فالجواب كذلك في الفتاوى اذا تم الغاصب على ما صنع ولم يظفر بالمالك قال مشايخنا يسلك المغصوب الى أن لا يطمع في مجيء صاحبه فاذا أيس تصدق به ان شاء بشرط أن يضمن ان لم يجز صدقته والاولى أن يرفع الامر الى القاضي لان الامر في أموال الغيب اليه كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده في السير الكبير (قال العبد) وفي هذا نظر وان كان ذكرهنا (١) لا سيما يأخذون في مثل هذه الحوادث مجانا ويستحلون الاخذ استدلالا على أنهم أخذوا القضاء بالمال ويؤدون الى أعوان الديوان وكل ذلك باطل لظهور ظلم قضاة هذه البلاد وتعديهم على أموال الناس . عن محمد غصب عبدا فضمن رجل للمغصوب منه أن يدفعه اليه غدا فان لم يفعل الغصب أي فان لم يدفعه اليه فعليه ألف وقيمة العبد خمسون درهما فلم يدفع الغاصب اليه غدا رد عليه أيضا من قبله خمسون درهما وبطل الاصل فان اختلفا في قيمته فالقول قول المغصوب

منه

له الرد لفساد البيع (سئل) عمن اشترى سمنا في جرة وقبضها المشترى وفيها مسدود ففتحها فوجد فيها فارة ميتة فأراد ردها على البائع بذلك العيب فانكر أن يكون ذلك من عنده هل القول له أو للمشترى (أجاب) القول للبائع (سئل) عن رجل اشترى من آخر شيأ بثمن معلوم من الفلوس النحاس ثم ان البائع وجد المشترى في بلد لا يتعامل فيها بتلك الفلوس فطالبه بالثمن المذكور فاعترف به وادعى عدم وجود الفلوس هل يمهل الى أن يأتي له بالفلوس من بلد العقد أم يلزمه من معاملة البلد التي صدر فيها الطلب ما الحكم (أجاب) يلزمه أن يغرم له قيمة الفلوس من معاملة البلد التي حصل فيها الطلب (سئل) عن بيع السوار الذهب المرصع بالجواهر اذا بيع بالدنانير الذهب هل يجوز أولا (أجاب) ان كان الثمن أكثر مما في السوار من الذهب يجوز والا فلا (سئل) عن رجل اشترى من آخر حصة

(١) قوله لا سيما يأخذون الخ كذا في الاصل وحرر العبارة فلعل فيها نقصا وتحريفا وقوله استدلالا لا لعله محرف عن اتكالا كتبه مصححه

منه مع يمينه فيما بينه وبين ألف والقول قول الكفيل فيما زاد على ذلك فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى قال محمد وفى قولى القول قول الغاصب فى القيمة وضمان الالف من الكفيل باطل فى الفتاوى خيار المالك بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب قدم وأيهما ضمنه إما الغاصب أو غاصب الغاصب أو مودع الغاصب يبرأ الآخر عن ضمانه بلا خلاف اذا اختار المالك تضمين الغاصب وغاصب الغاصب جميعا بان يضمن كل واحد منهما نصف المغصوب فله ذلك ذكر الشيخ الامام أبو بكر المعروف بخواهرزاده فى باب الرهن اتخذ كوزا من تراب غيره فالكوز له لانه صير مالا ما ليس بمال فيكون له كمن اتخذ عبدا آبقا وآجره فان الاجرة تكون له لانه صير ما ليس بمال مالا لان المنافع لا تأخذ حكم المالية الا بالعقد فكذا ههنا . وجد دابة فى كرمه أو زرعه فأخذها وحبسها فى منزله فهلكت ضمن قيمتها

(نوع آخر فى السعى الى السلطان)

ذكر القاضى الامام صدر الاسلام أن السعاية على ثلاثة أوجه أحدها بحق نحو أن يؤذيه أحد ولا يكف عنه الا بالرفع الى السلطان وههنا لا ضمان عليه والثانى أن يرفع رجل الى السلطان ان فلانا وجد كنزا فى موضع كذا (٢) وقدر عطف تقى ونحوه فان كان السلطان يغرم الناس جزافا من غير تثبت ضمن الساعى والا فلا الثالث أن تكون السعاية بغير حق أصلا وقدم ذلك بالاشباع وفى (ن) فتاوى المتأخرين من علمائنا أن الساعى ضامن الا اذا كان مظلوما يتظلم وعن نجم الدين عن أستاذه أن عبد انسان اذا سعى بغير حق على انسان الى السلطان حتى أخذ منه قال ضمن العبد ويؤخذ منه بعد العتق فى الفتاوى واذا أرى الجابى العوان وأخذ من المطالبين ولم يأمره بشئ أو الشريك أراه بيت شريكه حتى أخذ المال أو الرهين من بيته وضاع الرهين من يد العوان فالشريك والجابى لا يضمنان شيأ بلا شبهة وهذا أظهر لان اراءة البيت ليست بموجبة للضمان ودفع العوان ممكن فى الجملة . دابة رجل دخلت دار الغير فماتت فاخراجها على صاحب الدابة لان ملكه شغل دار غيره وكذا طير لرجل مات فى بئر غيره فاخراجه على صاحبه وليس عليه نزح الماء لتطهير البئر وعن نجم الدين النسفى عن أستاذه سئل عن رفع عمامة مديون عن رأسه رهنا بدينه وأعطاه منديلا صغيرا ألف على رأسه وقال اذا جئت بدينى أردها عليك فجاء المديون بدينه وقد هلكت العمامة فى يد الآخذ قال تهلك هلاك المرهون لا المغصوب لانه أخذها رهنا وترك غريمه وذهابه رضا منه بكونها رهنا وعنه ثوب فى يد الدلال ليبيعه فظهر انه مسروق وقد كان الدلال رده الى من دفعه فطلبه منه المسروق منه فقال الدلال رددته الى من دفعه الىّ برئ والله سبحانه أعلم

(كتاب الوديعة)

وهو مشتمل على فصول الفصل الاول فى حفظ الوديعة الفصل الثانى فى جحود الوديعة وتجهيلها الفصل الثالث فى المسافرة بالوديعة الفصل الرابع فى طلب الوديعة وتأخيرها الفصل الخامس فى الاختلاف بين المودع والمودع

(الفصل الاول فى حفظ الوديعة)

(ن) المودع اذا دفعها الى عبده أو أجيره مشتهرة أو مسانهة ساكنا معه أو الى ابنه الكبير فى عياله أو أبيه الذى فى عياله لا يضمن وتنسير كونه

من عقار معلوم بثمن معلوم وتسلمها فبعد مدة استحق آخر بعضها بطريق شرعى هل يبطل البيع ويرجع بالثمن أولا يبطل الا فيما استحق ويرجع بقدر ثمنه (أجاب) يبطل البيع فيما استحق ويخير فى أخذ الباقى بحصته من الثمن ويرجع بقدر ثمن ما استحق أو فى الرد ويرجع بكامل الثمن (سئل) عمن اشترى عبدا فوجده يشرب الخمر ويتبع الزوانى هل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده (سئل) عمن اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم وتسلم بعضها وهلك الباقى عند البائع قبل تسلمه هل يسقط عن المشترى ثمنه ويلزمه ثمن ما تسلم أم لا (أجاب) ان كان بفعل البائع سقط عن المشترى حصة النقصان من الثمن ويخير فى الباقى ان شاء أخذه بحصته من الثمن وان شاء ترك (سئل) عمن اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم ومات البائع والمشترى قبل قبض الثمن واختلف ورثتهما فى مقدار الثمن فالقول لمن (أجاب) القول لورثة المشترى فى مقدار الثمن (سئل) عمن اشترى شجرة بشرط القطع فغاب وتركها مدة كبيرة حتى صارت فى نهاية الغلظ

(١) قوله وقدر عطف تقى ونحوه كذا فى الاصل وحرر الكلمات والظاهر أنها محرفة كتبه مصححه

والطول فأراد قطعها بعد ذلك فامتنع البائع من تمكينه منه لكون القطع يضر بالارض هل للمشترى القطع ولو بلا رضا البائع أو للبائع منعه ونقض البيع (أجاب) للبائع منعه ونقض البيع ودفع الثمن اليه ان كان قبضه منه وكان القطع يضر بالارض والشجرة (سئل) عمن اشترى دارا فظهر انها مؤجرة على الغير هل له الفسخ أم لا واذا رضى هل له الاجرة أم للمؤجر ومتى يسوغ له التسليم (أجاب) نعم له حق الفسخ ولكن لا يملكه الا الحاكم بالمرافعة اليه وان رضى فلا يسوغ التسليم الا بعد نهاية المدة والاجرة للمؤجر لا له (سئل) عمن اشترى من آخر عبدا وتسلمه فبعد مدة ساومه آخر عليه ليشتريه منه فاتفقا على بيعه له وأخبره بانه لا عيب فيه فبدا له أن لا يشتريه فوجد المشترى به عيبا كان به عند البائع فأراد رده عليه فتمسك باخباره للمساوم بانه لا عيب فيه وبعد ذلك رضى بالعيب هل يمنع الرد بذلك أم له الرد بذلك العيب (أجاب) نعم له الرد بالعيب الحادث عند البائع ما لم يرض به صريحا أو دلالة ولا يمنع من ذلك الاخبار المذكور اذا قصد به رواج السلعة كما هو العادة عند الناس (سئل) عمن اشترى شيأ

(١) قوله والحاصل فى كون الخ كذا فى الاصل وفى العبارة خلل ظاهر ولعل وجه الكلام والحاصل أنه يشترط فى كون الخ فتأمل كتبه مصححه

فى عياله أن يكون فى نفقته ويساكنه وهو المعول عليه ويضمن بدفعه الى من يجرى عليه النفقة كل شهر ولا يساكن ويسمى (أجرى خوار) والاجير الذى يعمل من الاعمال مياومة

(فى الحريق الغالب) قال الشيخ الامام المعروف بخواهرزاده رحمه الله تعالى انه ان أحاط الحريق الغالب داره فنادوا لها جارا له لا يضمن وان لم يكن أحاط ضمن واشتراط هذا الشرط فى الفتوى أحق وأنظر ولا يضمن بالدفع الى ولده الصغير الذى ليس فى عياله ولا مساكنا له بشرط أن يكون الصغير قادرا على الحفظ حتى لا يكون بالدفع مضيعا لان الصغير فى يد الاب وان لم يكن فى عياله وكذا اذا دفع الى امرأته وهى لا تساكنه بان كانت فى محلة أخرى (١) والحاصل فى كون الشخص فى عياله المساكنة معه الا فى الولد الصغير والزوجة . قالوا فى مسئلة الخلط انما يضمن اذا لم يجعل على ماله علامة حين خلط بمال الوديعة أما اذا أعلم لا يضمن ولو قال ابتداء لا أدرى كيف ذهبت اختلفوا والصحيح أنه لا يضمن ولو كانت الوديعة صوفا أو نحوه مما يخاف عليه الفساد وصاحبها غائب فالاولى أن يرفع الى القاضى ليبيعه فان لم يرفع وترك حتى فسد فلا ضمان عليه لانه حفظ الوديعة قدر ما أمر به وفى رفعه الى القضاة نظر لما ظهرت الاطماع الفاسدة فى قضاة البلاد ويأخذون من مثل هذه الحوادث مجانا فظهر ما ظهر . الخفاف اذا ترك الخف الذى دفع اليه ليصلحه فى الحانوت ليلا فسرق ان كان فيه حافظ أو فى السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغينانى يفتى بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ ولا فى السوق حارس ضمن وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يتركون الحوانيت من غير حافظ ولا حارس هنالك فلا ضمان وان كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى وفى الشرح اذا نام وجعل الوديعة تحت رأسه أو جنبه فضاعت لا يضمن وكذا اذا وضعها بين يديه هو الصحيح وهو اختيار السرخسى قالوا عنى به اذا وضعها بين يديه ونام قاعدا أما اذا نام مضطجعا ضمن وفى السفر لا ضمان عليه نام مضطجعا أو قاعدا (ن) أودع فاميا ثيابا فوضعها فى حانوته فجاء موكل السلطان لاخذ وظيفة وطفها على الناس وأخذ الوديعة ورهنها بما يطلب فالمرتهن ضامن ان ارتهنها طائعا لانه غاصب الغاصب فيخير صاحبها فى تضمينه وتضمين الآخذ وعلى هذا الجابى أى (بايكار) اذا أخذ رهنا وهو طائع فى ذلك أو أخذ الدراهم طائعا كان ضامنا وكذا الصراف اذا أخذ تلك الدراهم من الجابى طائعا ويصيران مجروحين فى الشهادة

(الفصل الثانى فى جحود الوديعة وتجهيلها)

(ع) سئل مودع انسان هل عند ماله فلان فقال لا لا يضمن اذا هلكت لان هذا جحود فى غيبة المالك فلا يكون انكارا للعقد وقال زفر رحمه الله تعالى يضمن اذا جحد مطلقا فان جحد بحضرته ومواجهته ضمن بلا خلاف (ن) اذا مات المودع فقال ورثته قد ردها فى حياته لم يقبل قولهم وضمانها فى تركته لانه مات مجهلا لها فان أقام الورثة البينة على أن الميت قال ذلك فى حياته يقبل لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة . فى الاجناس ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت بحكم التجهيل الا فى ثلاثة مواضع أحدهم متولى الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال الغلات التى أخذها من الوقف حال حياته ولم يبينها فلا ضمان على ورثته والامام اذا أودع بعض الغنيمة

عند غاز ولم يبين عند من أودع والثالث أحد المتفاوضين اذا مات وفي يده مال الشركة ولم يبين حال المال الذي كان في يده لم يضمن نصيب شريكه

(الفصل الثالث في المسافرة بالوديعة) من الفتاوى قد عرف الاختلافات والتفاصيل فيها في مواضع والمخلص أنه اذا لم يعين له مكان الحفظ ولم ينهه عن الاخراج نصا بل أمره بالحفظ مطلقا فسافر بها فان كان الطريق مخوفا فهلكت ضمن بالاجماع وان كان آمنا ولا حمل لها ولا مؤنة لا يضمن بالاجماع وان كان لها حمل ومؤنة فان كان المودع مضطرا في المسافرة بها كما شية لا يضمن بالاجماع وان كان له بد من المسافرة بها فلا ضمان عليه قربت المسافة أو بعدت وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان بعدت يضمن وان قربت لا هذا هو المخلص والمختار وهذا كله اذا لم ينهه عنها ولم يعين مكان الحفظ نصا وان نهاه نصا وعين مكانه فسافر بها وله منه بد ضمن وان لم يجد بدا منه ولا يمكنه حفظها في المصر المأمور بالحفظ فيه مع سفر لا يضمن فان أمكن ذلك بأن كان في عياله من يحفظها بيده فخرج بها ضمن

(الفصل الرابع في طلب الوديعة وتأخيرها) ذكر في وديعة الكافي أن العبد المحجور اذا أودع انسانا شيأ فجاء مولاه وطلبه فمنع فهلك في يده لا يضمن لانه ليس لمولاه ولاية استرداد ذلك وفي فوائده رحمه الله تعالى أمة أو عبدا اشترى عينا بمال اكتسبه في بيت مولاه فأودعه انسانا قد علم بذلك فطلبه مولاه فمنع المودع أو لم يطلبه حتى هلك في يده ضمن لان العين ملك المولى ووقع الايداع بغير اذنه فكان المودع غاصبا

(مسئلة ايداع الثلاثة وقد قالوا لا تدفع الى أحدنا) والاختلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه معروف والخلاف في المكيل والموزون والثياب والعبيد واحد عند بعض المشايخ وعند بعضهم في الثياب والعبيد ليس للمودع أن يدفع حصة الحاضر اليه بلا خلاف قالوا وهذا أقرب الى الصواب . في الفتاوى رجلان أودعا ألفا ثم قال أحدهما ادفع الى شريكي مائة أو قال مائتين الى مادون النصف فدفعها ثم ضاعت البقية سلم المأخوذ للآخذ حتى لا يرجع شريكه بشئ عليه ولو قال له ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف الباقي رجع الآخر على شريكه بنصف ما أخذ لان في الوجه الاول ما وجد منه ليس أمرا بالقسمة لان القسمة ما تقطع الشركة وهذا ليس كذلك بل هو مجرد اذن بالدفع اليه والآخذ أخذ بعض حقه فيسلم له وأما في الثاني فقد أمره بدفع النصف وهو شائع والقسمة هي التي تقطع الشركة فتوجب الافراز فلا يصح أمره بالدفع اليه قسمة مع بقاء الشيوع فبقي المأخوذ على الشركة ضرورة (ق) رجلان أودعا شيأ فأخذه السلطان من المودع ظلما ثم حضر أحد المودعين وادعى على المودع أن شيأ من الودائع بقي في يده وأراد أن يحلفه له ذلك بلا خلاف لان أبا حنيفة يرى له حق الاستحلاف وان كان لا يرى حق الاسترداد ولو أن أحد المودعين يقيم البينة على المودع على أن الوديعة كلها له أو على اقرار صاحبه وقت الايداع بذلك عليه لا يسمع وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهرزاده في شرح كتاب الوديعة أن الوديعة اذا كانت عند رجلين وهي مما يقسم فاصطلحا على أن تكون عند أحدهما حتى يحضر صاحبها جاز ولم يذكر خلافا

(الفصل الخامس في الاختلاف بين المودع والمودع ومع ورثة أحدهما) اذا اختلف الطالب وهو المودع مع ورثة المودع فقال الطالب قد مات ولم يبين فصارت دينا في ماله وقال

ووجد به عيبا فقال المشتري ان لم أرده عليك اليوم فقد رضيت به ففات اليوم وطلب رده بعده هل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده ما لم يرض بالعيب أو يحصل منه ما يدل على الرضا ولا يمنع من ذلك القول المذكور (سئل) عمن اشترى ثوبا بعلبكيا ففسله فوجد به عيبا هل له رده أم لا (أجاب) ليس له رده حيث كان الغسل عيبا ينقص الثمن (سئل) عن شخص دفع لدلال جارية ليبيعها له فأعطاها الدلال لآخر لينظرها ويشتريها فماتت عنده هل يلزمه القيمة أم لا (أجاب) تلزمه القيمة اذا ذكر الثمن عند الاخذ من الجانبين أو من جانب المشتري والا فلا (سئل) عمن أسلم آخر في قناطير من العجوة الموصوفة جديدة عامها واستوفى في العقد الشروط الشرعية ومضت المدة وطالبه بذلك هل السلم صحيح ويلزم بدفع المسلم فيه أم غير صحيح (أجاب) السلم المذكور غير صحيح (سئل) عمن اشترى من آخر شيأ معلوما عندهما في غير مجلس العقد وذهب ليستلمه من وكيل البائع فسلمه البعض وحضر الى البائع وأخبره بذلك فادعى أنه تسلم الكل بجميع الثمن هل القول قول المشتري فيما قبضه من البائع ويلزمه من الثمن بقدره

الورثة كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحيح لان الوديعة صارت دينا فى تركته ظاهرا فلا يقبل قول ورثته عن الفقيه أبى جعفر أودع عند رجل صكّ ضيعته والصكّ ليس باسمه ثم جاء الذى الصكّ باسمه وادعى على الضيعة والشهود الذين بذلوا خطوطهم أبوا أن يشهدوا حتى يروا خطوطهم فالقاضى يأمر المودع حتى يريهم الصكّ ليروا خطوطهم ولا يدفع الصكّ للمدعى وعليه الفتوى المأمور بنثر السكر ليس له أن يحبس لنفسه شيأ ويدفع لغيره بل ينثر ولا يلتقط عند أبى بكر الاسكاف وقال بعضهم له ذلك بخلاف الدراهم لان مبناه على الاستقصاء قال السيد الشهيد بقول أبى بكر نأخذ وعليه الفتوى (ن) الصبى اذا استهلك الوديعة عند أبيه أو العبد عند مولاه وديعة ضمن بالاتفاق (ف) والعبد اذا استهلك وديعة عنده ضمن بالاتفاق غير أنهم اختلفوا عند أبى يوسف فى الحال وعندهما بعد العتق والمكاتب يضمن فى الحال باستهلاك الوديعة ولو كانوا مأذونين من جهة المولى بأخذ الوديعة أو الوالد أو الوصى أو الجد يجب الضمان بالاتفاق وعن الفقيه أبى الليث أودع رجلا ألفا وغاب المودع فلا يدرى أحىّ أم ميت فعليه أن يمسكها حتى يعلم موته ولا يتصدق بها بخلاف اللقطة (ن) المودع اذا أودع عند غيره وفارق الاول الثانى ثم تلفت فالاول ضامن لها بالاتفاق (ذ) ان نقلها فى بلدة من محلة الى محلة كانت مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق (ن) لو قال احفظها فى دارك هذه ولا تحفظها فى دار أخرى فى تلك السكة أو فى سكة أخرى فحفظها فى الدار المنهية فهلكت ضمن بالاتفاق كما لو قال احفظها فى هذه البلدة ولا تحفظها فى بلدة أخرى فحفظها فى البلدة المنهية ضمن بالاتفاق ولو قال احفظها فى صندوقك هذا ولا تحفظها فى هذا الآخر فى هذا البيت فحفظها فى المنهى لا يضمن بالاتفاق

(كتاب العارية)

فى الفتاوى اختلفوا فى أن المستعير هل يملك الايداع أشار فى وديعة الاصل أنه لا يملك حتى لو رد المستعير الدابة على يد أجنبى فضاعت ضمن وهذا دليل على انه لا يملك الايداع اذ لو ملكه لما ضمن بهذا واليه أشار أيضا فى السير الكبير واختيار مشايخ العراق انه لا يضمن وبه أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ أبو بكر محمد بن الفضل وبه كان يفتى الصدر الاجل برهان الائمة عبد العزيز . استعار دابة الى مكان كذا فذاهبا الى غير فجاوز بها عنه ثم عاد اليه فهو فى الضمان حتى يردها على المالك بلا خلاف لان العقد ليس بباق أصلا كالمودع موقتا اذا خالف ثم عاد الى الوفاق بعد الوقت فانه لا يبرأ الا بالرد حقيقة فان استعارها ذاهبا وجائيا ثم عاد الى الوفاق يبرأ كالمودع مطلقا وقال بعضهم لا يبرأ المستعير والمستأجر وان كانت الاستعارة والاستئجار ذاهبا وجائيا الا بالرد الى المالك بخلاف المودع والاول أصح وهو المختار . فى الفتاوى استعار دابة ونام فى المفازة ومقودها فى يده فقطعها انسان وذهب لم يضمن لانه لم يضيع ولو مد المقود من يده وذهب بها ولم يشعر هو بذلك يضمن لانه مضيع حيث نام بصفة أمكن مده من يده قال الصدر الشهيد وتأويله اذا نام مضطجعا فان نام جالسا وليس المقود فى يده لا يعد مضيعا قالوا واذا نام مضطجعا انما يضمن فى الحضر وفى السفر لا والمتأخرون أفتوا بناء على هذا فيمن استعار مرا ليسقى به أرضه ففتح النهر ووضعه تحت رأسه ونام مضطجعا فسرق منه بعدم الضمان قالوا وكذا الوضع المستعار تحت رأسه أو جنبه ونام مضطجعا لم يضمن (ط) اذا استعار دابة يوما أو يومين فاذا مضت المدة ولم

أو القول للبائع وما الحكم (أجاب) القول للمشترى بيمينه فى قدر المقبوض مع عدم البينة ويلزمه من الثمن بقدر ما قبضه (سئل) عمن اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم لاجل معلوم ومضى الاجل وحصل بينهما اختلاف فى الثمن بعد ما تصرف المشترى فى المبيع هل القول للبائع فى الثمن أو للمشترى وليس هناك بينة تشهد بالثمن (أجاب) القول للمشترى بيمينه والله أعلم (سئل) عن شخص باع آخر فرسا على أنها حامل فظهر خلاف ذلك هل له الرد أم لا (أجاب) له الرد لعدم صحة البيع (سئل) عن رجل عليه لآخرين فى ذمته من القمح فاشترى ما عليه بمبلغ معلوم من الفضة يدفعه له فى وقت معين هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك الا مقبوضا قبل التفرق من مجلسهما (سئل) عمن باع شيأ من آخر ثم باعه ثانيا من آخر قبل التسليم للاول هل يصح الاول أم الثانى (أجاب) البيع الاول صحيح نافذ والثانى موقوف على رضا الاول ان أجازه نفذ وان رده بطل (سئل) عن اسلم فى الرقيق اذا سمى جنسه وعمره وطوله كما يفعل الجلابة هل يصح أولا (أجاب) لا يصح (سئل) عمن اشترى عبدا فوجد له سبع أصابع

يردها مع امكان الرد حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه هلكت فيه كذا ذكر في الاصل من مشايخنا من قال بان هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن ومنهم من قال يضمن على كل حال وفرقوا بين العارية والوديعة فان الوديعة اذا كانت مؤقتة فأمسكها بعد مضى الوقت فهلكت عنده لا يضمن ما لم ينتفع وكذا المستأجر اذا أمسك المستأجر بعد مضى المدة لا يضمن ما لم ينتفع (١) ولكن الفرق ظاهر والاول هو المختار ثم لا فرق بين أن تكون العارية مؤقتة نصا أو دلالة حتى قيل بان من استعار قدوما ليكسر حطبا فكسره وأمسك حتى هلكت عنده ضمن

﴿ نوع في رد العارية ﴾ لو رد العارية على عبد المالك عبد يقوم عليها أو لا يقوم يبرأ قياسا واستحسانا واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الاصل أما الوديعة اذا ردها على عبد صاحبها فهي كالعارية عند الشيخ الامام خواهرزاده والمختار أن المودع اذا ردها الى عبد مالكها يضمن على كل حال كذا ذكره القدوري وشمس الائمة السرخسي والفقيه أبو الليث والحاصل أن المستعير بالرد الى من يقوم عليه ومن لا يقوم يبرأ والمودع اذا ردها الى عبد صاحبها أي عبد كان يضمنها . لو أراد رب الارض أن يعطيه بذره ونفقته و يأخذ الارض مع الزرع منه ورضي المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز لانه بيع الزرع قبل الخروج وان كان بعده يجوز وهو المختار . اذا كانت العارية مؤقتة وأراد اخراجه قبل الوقت يضمن قيمة البناء والاشجار قائمة يوم الاسترداد باتفاق الروايات . لو استعار دابة للحمل مطلقا فانه يحمل عليها ما تطيق اعتبارا للمتعارف وليس له أن يستعملها الى الليل بلا علف وضمن ان استعملها الى الليل من غير علف (ط) لو استعار الثوب ولم يسم من يلبسه فأعار غيره لم يضمن لان الاعارة مطلقة في حق اللابس مقيدة في حق اللبس ولو لبس بعد ذلك بنفسه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يضمن وبعضهم لا يضمن والصحيح أنه يضمن المستعير يعير فيما لا يتفاوت ولا يؤاجر وهل له أن يودع فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى والصحيح أن له أن يودع وعليه الفتوى

﴿ كتاب الشركة ﴾

في الفتاوى اذا وقتا هل تتوقت بالوقت المذكور روى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى أنها تتوقت والطحاوي ضعف هذه الرواية استدلالا بمسئلة ذكر في الوكالة أن من وكل غيره ليبيع له عبدا اليوم وقال ان الوكالة لا تتوقت وصححها غيره من المشايخ وقالوا في مسألة الوكالة جوابا في الشركة وجواب الشركة جواب في الوكالة وهو الصحيح . اذا لم يذكرا لفظ الشركة ولكن قال أحدهما للآخر ما اشتريت اليوم من شئ فهو بيني و بينك و وافقه الآخر هل تكون شركة لم يذكره محمد في الاصل وروى أبو سليمان عن محمد انه يجوز وتثبت الشركة بهذا القدر ألا ترى أنهما لو ذكرا الشراء من الجانبين يجوز وان لم يذكرا لفظ الشركة باعتبار ذكر حكمها فكذا هذا وهو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء وليس لاحدهما أن يبيع حصة الآخر مما يشتري الا باذن صاحبه لانهما اشتركا في الشراء لا في البيع

هل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده بذلك (سئل) عمن اشترى شيأ ووجد به عيبا فلم يرده فورا وسكت مدة وأراد رده على البائع هل له ذلك أم يسقط حقه من الرد بالتأخير (أجاب) لا يسقط حقه من الرد بالتأخير وله رده ما لم يتصرف فيه تصرفا يدل على الرضا ولو طالت المدة (سئل) عن شخصين بينهما زرع مشترك باع أحدهما حصته من أجنبي قبل أن يدرك الزرع هل يصح البيع أولا (أجاب) لا يصح البيع المذكور (سئل) عن البائع والمشتري اذا اختلفا في الثمن بعد هلاك المبيع عند المشتري فالقول لمن منهما وهل على واحد منهما اليمين أولا (أجاب) القول للمشتري في الثمن و يحلف بطلب البائع

﴿ كتاب الكفالة ﴾

(سئل) عن رجل له على آخرين وبه كفيل فاحال رب الدين رجلا بالدين على المديون برضاه فهل يبرأ الكفيل بذلك من الكفالة أم لا يبرأ و يطالبه المحتال عليه (أجاب) نعم يبرأ الكفيل بذلك ولا يطالبه المحتال عليه (سئل) عن شخص ضمن

(١) قوله ولكن الفرق ظاهر كذا في الاصل ولعل فيه سقطا والاصل غير ظاهر كتبه مصححه

احضاره الآخر الى ثلاثة أيام ومتى مضت المدة ولم يحضره كان عليه مايلزمه له بالطريق الشرعي و يبرأ من احضاره فهل يلزمه (أجاب) نعم يلزمه ماثبت عليه شرعا ولا يبرأ من ضمان النفس (سئل) عن جماعة من التجار سافروا بمركب ومعهم أحمال من القماش وغيره فهاج البحر عليهم وقوى الريح وتحققوا الغرق ان لم يلقوا بضاعتهم أو بعضها فالقوا بعضها في البحر فما الحكم في ذلك هل يكون ما القي على صاحبه أم على الجماعة (أجاب) اذا تراضوا على الالقاء فالغرم على الرؤس (سئل) عن شخص ضمن احضار آخر لآخر فحضر المضمون الى المضمون له في غيبة الضامن هل يبرأ من احضاره بعد ذلك (أجاب) لا يبرأ مالم يقل سلمت نفسي لك عن ضمان فلان (سئل) عن رجل كفل بالدرك في المبيع فاستحق المبيع هل يطالب الكفيل بالثمن بمجرد الاستحقاق للمبيع أم لا بد من قضاء القاضي على البائع أولا بالثمن ثم يطالب به الكفيل بعد ذلك (أجاب) لا يطالب الكفيل بالثمن بمجرد استحقاق المبيع بل لا بد من قضاء القاضي أولا بالثمن ثم يطالب به الكفيل بعد ذلك (سئل) عمن

﴿ أنواع الشركات ﴾

منها المفاوضة ومن خصائصها اشتراط التلفظ بلفظ المفاوضة حتى لو تركها كانت عنانا كذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال شمس الائمة السرخسي تأويل هذا أن أكثر الناس لا يعرفون جميع أحكامها عادة فلا يتحقق منهما الرضا بأحكام المفاوضة فيشترط تصريحهما ليقوم ذلك مقام الرضا حتى لو كانا عارفين أحكامها صح العقد بينهما اذا ذكرا معنى المفاوضة وفسراها وان لم يصرحا بها بلفظها ذكر في الاصل لاحد المتفاوضين أن يعير مال المفاوضة وأن يودعه وأن يهدي من مال المفاوضة و يتخذ دعوة منه ولم يقدر بشيء والصحيح أن ذلك منصرف الى المتعارف وهو ما لا يعده التجار سرفا

﴿ في العنان ﴾ في الفتاوى أحد شريكي العنان اذا أقر أنه يستقرض من فلان ألفا لتجارتهما فان أذن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة حتى كان للمقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه هو الصحيح لان التوكيل بالاستقراض باطل فصار وجود الاذن وعدمه سواء يدفع كل واحد منهما المال مضاربة هو الصحيح عند أكثر المشايخ وان لم يشترط أن يعمل كل واحد منهما برأيه وهذا بخلاف شركة المضاربة لان المضاربة دون الشركة لان المشاركة تثبت بينهما في المضاربة في الربح لا غير وفي الشركة تثبت فيه وفي الوضيعة وفي رأس المال (ح) تجوز شركة العنان بين المسلم والذمي اجماعا (ن) اذا فاوض البالغ مع الصبي لم يجز بالاتفاق . اذا فاوض المسلم مع المرتد يجوز بالاتفاق . أحد المفاوضين اذا أقر بدين بنظران أقر لاجنبي صح ذلك على شريكه بالاتفاق وللمقر له أن يأخذ أيهما شاء وان أقر لامرأته بالمهر لم يجب على شريكه بالاتفاق وان أقر لها بالمهر ينفذ عليهما عند هما ولو أقر لعبده المأذون أو مكاتبه لم يجز على شريكه بالاتفاق (ظ) لو كفل أحد المفاوضين بنظران كفل بالنفس لا يؤخذ به صاحبه بالاجماع وفي الفتاوى الشركة بالمكيلات والموزونات والعدديات لا تجوز قبل الخلط في قولهم جميعا لانها تتعين في العقد والشراء بها يقع بمال صاحبها خاصة وأما بعد الخلط والجنس واحد قال أبو يوسف لا تصح الشركة أيضا وانما هي شركة أملاك وقال محمد تصح والربح بينهما على الشرط وان كانا جنسين لا تصح بالاجماع لان الشركة لا تتحقق لامتياز أحدهما عن الآخر فكأن الخلط لم يوجد (ن) اذا كان الدين بين المفاوضين وأقر أحدهما جاز على صاحبه بالاتفاق

﴿ نوع في الشركة على تقبل الاعمال ﴾ من الفتاوى قال شمس الائمة السرخسي هذا العقد تطير عقد السلم من حيث انه مرخص فيه كما في السلم للحاجة ثم هي تكون صحيحة وتكون فاسدة والصحيح في طريق جوازها ما ذكره الصدر الشهيد حسام الدين في شرح الشركة ان طريق جوازها أن يجعل كأنهما اشتركا في التقبل وفي العمل جميعا ثم يتقبل أحدهما و يعمل الآخر فيجوز و يصح عندنا اذا اتفقت أعمالهما كالقصارين والخياطين أو اختلفت كالقصار والخياط وعند زفر رحمه الله تعالى ان اختلفت لا يصح وعند الشافعي في الوجهين لا يصح . معلمان اشتركا لحفظ الصبيان وتعليم الكتابة والقرآن ما هو المختار أن الاستئجار لتعليم القرآن جائز فيجوز هذا لانه شركة عمل (ن) أعطى بذر الفيلق يعني (تخم بيله) من يقوم عليه بأوراقه على أن ما يحصل فهو بينهما فقام عليه حتى حصل الفيلق فهو لصاحب البذر المتولد منه وللذي

قام عليه قيمة أوراقه وأجر مثل عمله وعلى هذا لو دفع بقرته الى رجل بالعلف ليكون ما يحصل لصاحب البقرة منها من الولد والسمن والمصل بينهما ويسمى هذا (نيم سودى أو نيم كن) وكل ما يحصل لصاحب البقرة فللآخر أجر مثل علفه أو قيمة ذلك وأجر مثل القيام عليها وهو الصحيح لانه اتخذ ذلك بأمره وعلى هذا اذا دفع الدجاجة الى رجل بالعلف ليكون البيض بينهما فالحيلة فى جواز هذه المسئلة أن يقرض له نصف البذر أو يبيع منه نصفه بثمن معلوم وكذا يبيع نصف البقرة ونصف الدجاجة حتى تصير هذه الاشياء مشتركة بينهما فيكون الحادث على ملكهما

﴿ نوع فى الشركة فى الاعيان والاملاك ما يضمن أحدهما وما لا يضمن ﴾ (ن) بعير بين شريكين حمل عليه أحدهما باذن الآخر فسقط ولا ترجى حياته فنحره لا يضمن لان حفظ نصيب شريكه فى هذه الحالة بالنحر فكان اذنا له به وان كان ترجى حياته يضمن فان نحره أجنبى بأمره وكان ترجى حياته أو لا ترجى ذكر فى كتاب الغصب ما قال بعضهم أنه لا ضمان على أحد اذا كان بحال لا يعيش الى أن يأتى صاحبه وقال صاحب جامع الفتاوى ههنا انه يضمن قال الصدر الشهيد حسام الدين هو المختار لانه غير مأذون فى الامر والاذن بالنحر لانعدام ما يدل على الاذن به وهو الامر بالحفظ فى حقه بخلاف نفسه قال وعلى هذا اذا ذبح شاة انسان يضمن وان كان لا يرجى حياتها هو المختار والراعى والبقار لا يضمنان لوجود الاذن به دلالة ههنا وانعدامه ثمة . فى الفتاوى طعام أو دراهم بين اثنين غاب أحدهما واحتاج الآخر الحاضر فأخذ منه نصفه قال محمد أرجو أن لا بأس به قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ . سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم فيها دار غير أن لاحدهم دارا فى سكة أخرى لا طريق لها الى هذه السكة ليس له أن يفتح بابا الى هذه السكة به أفتى أبو القاسم والفقيه أبو جعفر وأبو الليث وهو الصحيح (م) لو تصرف أحد الورثة فى التركة المشتركة وربح فالربح للمتصرف وحده . لو قال أحد الشريكين للآخر نفسى ومالى لك لم يكن هذا القول شيأ . اذا اشتركا بالعروض أو المكيل أو الموزون فاشتريا بها فلكل واحد منهما فيما اشترى من الملك قدر قيمة متاعه يوم الشراء حتى لو كانت قيمة متاعهما على السواء كان المشترى بينهما نصفين وان كانت مختلفة فبحساب ذلك فان باعا المشترى قسما الثمن بينهما على اعتبار ملكهما والمشترى فى ذلك بقدر قيمة ماليهما يوم الشراء فيما اذا وقعت الشركة بما لا مثل له كالعروض أو بماله مثل كالمكيل والموزون والعددى المتفاوت هو الصحيح والمأخوذ به . ولشريك العنان والمستبضع والمضارب أن يسافر بالمال هو الصحيح من قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى

﴿ كتاب الصيد والذبائح والضحايا ﴾

وهو ينقسم الى فصول وأنواع

﴿ الفصل الاول ﴾ فى الصيد وفيما يحل أكله وما لا يحل صيدا كان أو غيره فى الفتاوى كراهة لحم الفرس كراهة تحريم هو الصحيح (ظ) الحمار الوحشى حلال بالاتفاق (ن) من له دجاجة علفها نجاسة أو شاة أو ابل كذلك فالدجاجة تحبس ثلاثة أيام والشاة أربعة والابل والبقر عشرة هو المختار لان الظاهر أن طهارتها تحصل بهذه المدة (ن) الجدى اذا كان يرتضع لبن أتان أو خنزير ان علف أياما فلا بأس بأكله لانه بمنزلة الجلالة والحكم فيها هذا

كفل بنفس شخص الى مدة معلومة هل يصح ويطالب به قبل مضى المدة أو بعدها (أجاب) نعم تصح الكفالة ويطالب به بعد مضى المدة (سئل) عن رجل له على آخر دين وله كفيل ثم ان رب الدين أحال على المديون رجلا برضاه هل يبرأ الكفيل من الكفالة بذلك أم لا يبرأ ويطالبه المحتال بالكفالة (أجاب) نعم يبرأ من الكفالة بالحوالة المذكورة (سئل) عمن له على آخر حق فطالبه به فقال شخص ان غاب عن البلد فعلى الحق الذى عليه فغاب عن البلد فهل يصير كفيلا بذلك ويلزمه الحق الذى عليه (أجاب) نعم يصير كفيلا بذلك ويلزمه الحق الثابت عليه (سئل) عمن ضمن آخر فى غيبته ضمان ذمة فطالبه المضمون له بالقدر المضمون فيه فأنكر الدين ولم يثبت عليه فهل يلزم الضامن ما ضمن فيه أم لا (أجاب) لا يلزمه لعدم ثبوت الدين على المضمون (سئل) عن العبد اذا لزمه مال بسبب الكفالة أو غيرها هل يطالب به فى حال رقه ويدفعه عنه السيد أم بعد العتق ولا شئ على السيد بسببه (أجاب) يطالب به بعد العتق ولا شئ على السيد بسببه (سئل) عمن له دين على آخر فقال

﴿ نوع منه ﴾ رمى جرادة أو سمكة فأصاب صيدا فعن أبي يوسف روايتان والمختار أنه يؤكل وان أرسل الى ما يظن أنه شجرة أو انسان فاذا هو صيد فأصابه يؤكل هو المختار لانه تبين أنه أرسل الى الصيد . وان أرسل على ظن أنه صيد فاذا هو ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لا يؤكل هذا في المجرد الكلب المرسل اذا جرح الصيد وبقي فيه من الحياة كما يبقى في المذبوح من الاضطراب ونحوه فوصل اليه المرسل ولم يذكه حل وان كان أكثر من ذلك ولكن لا يتأتى فيه الذبح لضيق الوقت فقد اختلفت أقاويل المشايخ والروايات فيه والمختار أنه يحل وبه أخذ الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى واتفقوا أنه ان كان لا يتمكن من الذبح لفقدان الآلة لا لضيق الوقت لا يحل . اذا رمى صيدا ثم أخذه المالك ولم يكن من الوقت مقدار ما يقدر المالك على ذبحه يؤكل وهو استحسان وبه قال الحسن بن زياد وهو المختار لانه اذا لم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه صار كأنه لم يقدر على الذكاة أصلا بان لم يبق فيه من الحياة الا مقدار ما يبقى في المذبوح وفي قول علمائنا الثلاثة لا يؤكل والاول هو المأخوذ به

﴿ نوع فيما يدخل فيه الشك ﴾ اذا وقع المرمى على شئ ومات ينظر ان كان ذلك الشئ مما لا يقتل كالارض بان وقع على سطح أو آجر مفروش يؤكل وان كان مثل حد الرمح والقصبة المنصوبة المحددة وحد الآجر لا يؤكل قالوا وهذا اذا كانت الجراحة التي أصابته بحيث تجوز السلامة منها بان أصابت يده أو رجله فان كانت بحيث لا يسلم منها لكن بقي فيه من الحياة كما في المذبوح يؤكل ولا يحرم بالاجماع . ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهرزاده في شرحه أنه اذا رمى طيرا مائيا ووقع فيه والجراحة فوق الماء يحل أكله بكل حال وان كانت تحته أو يكون الصيد بريا والجراحة فوق الماء أو تحته يحتمل أن يكون موته بسبب الماء فينظر في صفة الجراحة ان كانت بحال لا يسلم منها بان بقي فيه من الحياة كما في المذبوح لا يحرم بالاجماع وان كان أكثر من ذلك فهو على ما هو للاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

﴿ نوع فيما يصير به الاهلي متوحشا ﴾ بعير ند أو ثور أو شاة في المصر ففي البعير والثور ان علم أنه لا يقدر على أخذه الا بجماعة فله أن يرميه لانه قد لا يقدر على الذكاة الاختيارية فيهما بنفسه لصيال البعير ونطح الثور وفي الشاة ليس له أن يرميها لانه يقدر عليها ظاهرا وحد الندود أن لا يقدر عليها الا بجماعة قالوا والمعتبر في هذا ما يقع في نفس صاحبه

﴿ نوع منه ﴾ اذا ضرب البازي بمنقاره أو مخلبه الصيد حتى أثخنه أو جرحه الكلب فجاء صاحبه وتمكن من أخذه ولم يأخذه حتى ضربه البازي أو الكلب مرة أخرى فمات فعند عامة مشايخنا لا يحل أكله (ق) يكره الطافي لا لانه حرام بل لكونه متغيرا لا يطيب وينفر عنه الطبع ولعل هذا قولهم جميعا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى السمكة اذا قتلها حر الماء أو برده لا تؤكل وهو كالطافي وقال محمد تؤكل وعليه الفتوى . في الفتاوى لو أرسله من له ملة وزجره من لا ملة له فانزجر بزجره واصطاد يؤكل ولو كان على العكس لا يؤكل اعتبارا للارسال واسقاطا لاعتبار الزجر لكن في الوجه الاول انما يؤكل اذا زجره من لا ملة له وهو على ذهابه بعد فان كان واقفا عن السير فانزجر بزجره لا يؤكل أيضا كذا ذكر شمس الائمة السرخسي وهو المأخوذ به . اذا توارى الكلب والصيد عنه بعد الارسال ثم وجد الصيد بعد وقت مقتولا وليس به أثر غير والكلب عنده يؤكل استحسانا قال مشايخنا كون الكلب عنده شرط لازم للحل حتى لو لم يكن عنده لا يؤكل قياسا واستحسانا . لو اشتغل المرسل عنه بعمل آخر حتى اذا كان قريبا من

له شخص الدين الذي لك على فلان أنا أدفعه لك فهل يكون كفيلا بذلك أم لا (أجاب) لا يكون كفيلا بذلك (سئل) عن رجلين لهما على آخرين ضمن أحدهما للآخر حصته في الدين هل الضمان صحيح أم لا واذا كان غير صحيح وأدى الى صاحبه بحكم الضمان هل له الرجوع بما أداه أم لا (أجاب) الضمان المذكور غير صحيح وله الرجوع عليه بما أداه بحكم الضمان (سئل) هل تصح الكفالة بالمجهول (أجاب) نعم تصح (سئل) عمن ادعى عبدا في يد آخر أنه ملكه ولم يصدقه واضع اليد على دعواه وخرج ليحضر بينة وكفل شخص بنفس العبد فمات قبل البينة هل يبرأ الكفيل أم لا (أجاب) لا يبرأ ويضمن قيمته لمستحقه (سئل) عن رجل قال لآخر مهما بعته من فلان فالثمن علي هل تكون هذه كفالة له صحيحة أم لا (أجاب) تكون الكفالة صحيحة (سئل) عن الكفيل بالنفس اذا طوالب باحضار الغريم فادعى أنه غائب عن البلد ومقيم ببلدة أخرى هل يقبل قوله في ذلك بمجرده ويمنع الطلب عنه ما دام غائبا في ذلك أم لا بد أن يثبت عند الحاكم ذلك ببينة (أجاب) لا بد أن يثبت ذلك

الليل طلبه فوجده ميتا والكلب عنده وبه جراحة ولا يدرى أنه من الكلب أو غيره قال فى الاصل كره أكله واختلفوا فى أنه تحريم أو تنزيه والصحيح أنه تحريم وهو المأخوذ به . لو أكل الكلب بعد الحكم بتعليمه خرج من كونه معلما والخلاف فيما مضى من الصيود معروف قال بعضهم الخلاف فيما قرب عهده من صيوده فأما ما مضى عليه شهر ونحوه من صيوده وقد فقده صاحبه لم يحرم بلا خلاف وقال شمس الائمة السرخسى الاظهر أن الخلاف فيما سواه واتفقوا أن ما لم يحرزه المالك من صيوده بعد يحرم عندهم جميعا والحاصل أن عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى يأكله بحكم كونه جاهلا مستندا وعندهما مقصورا عليه . الكلب المعلم ونحوه اذا قتل الصيد من غير جرح خنقا أو نحوه اختلفت الروايات والعبارات فيه والمختار ماذكر فى الزيادات أنه اذا قتله من غير جرح لا يحل . فى كل موضع وجد العطع والبضع هل يشترط الادماء مع ذلك اختلفوا فيه فاشترط بعضهم ذلك فى الجراحة الصغيرة والكبيرة لا . ذكر الشيخ الامام الرستغفنى أن فى التذكية الاضطرارية اذا وجد الجرح ولم يسل الدم قال بعضهم لا يؤكل كما فى الاختيارية اذا ذبحت ولم يسل فانها لا تؤكل وقال بعضهم تؤكل كما فى الاختيارية أنها تؤكل وان لم يخرج الدم لكن بشرط أن تكون الجراحة كجراحة الاوداج قاتلة فى العادة قال صاحب جامع الفتاوى انه يحل اذا وجد الجرح الصالح كما ذكرنا وهو المختار . الاولى أن لا يؤخذ الطير بالليل ذكر فى الاصل أن من أخذ صيدا أو فراخه من دار انسان أو أرضه فهو للآخذ الا أن يحضر صاحبها لياخذه ويصير منه بحيث يقدر على أخذه من غير صيد أى من غير معالجة كثيرة كالشبكة والرمى ونحوه هذا هو الصحيح قال مشايخنا اذا اتخذ دارا أو شجرة ليفرخ الصيد فيها فافرخ له

﴿القسم الثانى من كتاب الذبائح﴾ وان قطع الحلقوم والمرىء والاكثر من أحد الودجين يحل والا فلا هو الصحيح من الروايات والمختار وكذلك لو قطع أحد الودجين معهما (ن) شاة مرضت وبقى من الحياة ما يبقى فى المذبوح بعد الذبح فعندهما لا تقبل الذكاة حتى لو ذكاها لا تحل واختلفوا على قول أبى حنيفة ونص الطحاوى بانها تقبل وتحل اذا ذكاها وذكر الفقيه فى مختلف الرواية هكذا وعليه الفتوى . لو شق الذئب بطن شاة وبقى فيها من الحياة ما ذكرنا فهو على هذا الاختلاف والمختار أنها تقبل الذكاة . ذبح الشاة وقطع الحلقوم والاوداج الا أن الحياة فيها بعد فقطع انسان بضعة منها تحل لانها البست مبانة من الحى

﴿نوع فى التسمية﴾ (ب) المستحب أن يقول باسم الله والله أكبر وذكر شمس الائمة الحلوانى فى شرحه المستحب أن يقولها بغير واو . اذا قال باسم الله وباسم فلان لا يحل هو المختار

﴿القسم الثالث فى الاضحية﴾ تجب التضحية بالنذر ولا تجب بمجرد النية أصلا وبالشراء بنية التضحية من الغنى باتفاق الروايات وأما الفقير فقد اختلفت الروايات فيه جدا والمختار أنه لو اشتراها بنية التضحية فى أيام النحر تصير التضحية واجبة فى حقه وان لم يقل بلسانه شيأ فى جواب ظاهر الرواية هكذا اختاره الصدر الشهيد حسام الدين فى شرح أضاحى الزعفرانى وعليه الفتوى فان لم تكن النية مقارنة بشرائه لا تجب بالاجماع وان صرح بلسانه وقت الشراء أنه يشتريها ليضحى بها تصير واجبة بلا خلاف (ح) مصرى وكل وكيلا بأن يذبح شاة له وخرج الى السواد فأخرج الوكيل الاضحية الى موضع لا يعد من المصر وذبحها هناك فهذا على وجهين اما ان كان الموكل فى السواد أو عاد الى المصر ففى الوجه الاول جازت أضحيته عنه

عند الحاكم بالبينة ويكون فى علم الحاكم فان أثبته يؤجل مدة الذهاب والاياب ويتوثق منه بكفيل بالنفس فان أحضره والا حبس (سئل) عمن ادعى على آخر مالا بطريق الكفالة عن فلان فأنكره فأقام عليه بينة به ثم أقر المدعى أنه لا حق له قبل الاصيل هل يبرأ الاصيل والكفيل بذلك أم لا (أجاب) نعم يبرأ الاصيل بذلك وكذا الكفيل لان براءة الاصيل توجب براءة الكفيل (سئل) عن رجل له على آخرين شرعى وبه كفيل فهل له المطالبة بالدين على الاصيل والكفيل وحبسهما عليه أم لا (أجاب) نعم له ذلك (سئل) عن المديون اذا أحال رب الدين بدينه على مديون له برضاه وضمنه فى ذلك هل يصح الضمان ويطالب أيهما شاء (أجاب) نعم الضمان صحيح وله أن يأخذ المال من أيهما شاء (سئل) عن رجل ضمن آخر فى دين له عليه ثمن مبيع أو أجرة لازمة عليه ثم ان رب الدين أجله على الكفيل الى مدة معلومة هل يصير مؤجلا عليه وحده وعلى الاصيل حالا أم مؤجلا عليهما (أجاب) يصير مؤجلا عليهما كما صرح به المقدسى فى الحاوى (سئل) عمن كفل آخر فيما يقر به لرب الدين

وفى الوجه الثانى المسئلة على قسمين اما ان كان الوكيل يعلم بقدوم الموكل أو لا يعلم ففى القسم الاول لم تجز الاضحية عن الموكل بلا خلاف وفى القسم الثانى اختلف أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى والمختار قول أبى يوسف انه يجزئه (ب) ذبح عن ميت فهذا على وجهين اما ان ذبح بأمره أو بغير أمره ففى الوجه الاول لا يتناول من لحمه هو المختار لان الاضحية تقع للميت وفى الوجه الثانى يتناول هو المختار أيضا لان الذبح حصل على ملكه والثواب للميت ولهذا لو كان على الذابح أضحية واجبة تسقط عنه . فى الحاوى صاحب العقارات والمستغلات الكثيرة يعتبر فى الفضل عن حاجته نزل الضيعة والمستغل هو المختار حتى لو كان يفضل من نزل ضيعته ومستغله عن حاجته سنة ما يبلغ مائتى درهم فعليه الاضحية والا فلا هكذا ذكر أستاذنا الشيخ الامام ظهير الدين المرغينانى قال وهذا اختيار الشيخ الامام أبى بكر محمد بن الفضل وغيره من المشايخ يعتبر باعتبار قيمة الضياع والمستغل على ما عرف . المرأة تعتبر موسرة بالمهر المعجل وهو (دست بيمان) اذا كان زوجها مليئا عندهما خلافا لابى حنيفة ولا تعتبر موسرة بالمؤجل منه بالاجماع . فى الفتاوى وفى الوجوب على الاب الموسر عن الولد المعسر خلاف وكلام كثير وجواب ظاهر الرواية عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنها لا تجب بخلاف صدقة الفطر فانها تجب عليه وعنه والفرق ما عرف وفى الجامع الصغير أن الغنى يضحى عنه والمختار ما مر جواب ظاهر الرواية فلو ضحى عنه من مال نفسه وان لم تكن واجبة عليه يفعل بها ما يشاء وعن القاضى أبى جعفر الاستروشنى يفعل بها ما يفعل بقربان نفسه وهو الصحيح وأما الصبى الموسر هل تجب فى ماله على الاب أو الوصى اختلفت الروايات والاقاويل فى ذلك قال بعضهم تجب عندهما وقال محمد وزفر لا تجب فى ماله فى ظاهر الرواية فى قولهم جميعا فروى الحسن عن أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى أنها تجب فى ماله على الاب والوصى وكذا اختاره القاضى أبو جعفر قال تجب الاضحية فى ماله ويقوم بها الاب أو وصيه أو الجد ولا يطعم منها أحدا بل يطعم الصبى وخدمه والاوان يأكلان منه استحسانا ويجوز أن يشتريا بذلك اللحم للصغير مطعوما ولا يشتريان به شيأ آخر ولا ضمان على الاب فيما فعل على كل حال وأما الوصى فقد اختلفوا فيه فبعضهم فرقوا بينه وبين الاب وقالوا يضمن الوصى ما لا يأكل الصبى لعدم النفع للصبى ظاهرا وكان أبو يعقوب الاستروشنى يقول بان الاضحية بمال الصغير لا مسالك والحفظ عليه لا للتصدق بها واذا تصدق الوصى بلحمها ضمنه وقال بعضهم لا ضمان على الوصى أيضا على كل حال كالاب وهو المختار وعليه الفتوى

﴿ نوع فى وقتها الى آخر ما فيه ﴾ ولو ذبح المصرى بعد تشهد الامام قبل سلامه اختلفوا فيه وذكر فى الحاوى روايتين فيه وقال صاحبه والاصح أنه يجزئه من غير اساءة وكذا قال أستاذنا الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله انه الاصح وهو المختار لان الصلاة قد تمت ولهذا لو صحك لا تنقض صلاته ولو ترك المقتدى الامام فى هذه الحالة وذهب جاز ولو ترك أهل مصر صلاة العيد لفتنة أو لعدم الوالى أو لعدم الامير فالمسئلة مذكورة فى كثير من المواضع مع الاختلاف فى الجواب والمختار أنه لا تجوز التضحية فى اليوم الاول قبل الزوال وتجوز بعده وفى اليوم الثانى والثالث . فصلى الامام بهم العيد وصحوا ثم أخبر أنه كان على غير طهارة وتفرق الناس أو لم يتفرقوا فهى جائزة مطلقا علموا بذلك أو لم يعلموا بعد التفرق أو قبله وقد روى عن أبى يوسف أنهم ان علموا قبل أن يتفرقوا تعاد الاضحية والاول هو المختار والمأخوذ به لان التضحية

فأقر بمال عليه لرب الدين هل يكون ضامنا لذلك بمقتضى اقراره أم لا بد من ثبوته (أجاب) نعم يكون ضامنا لما أقر به (سئل) عمن ضمن احضار آخر لشخص فقبل أن يحضر له قال لا حق لى قبل المضمون هل يبرأ من احضاره أم لا يبرأ (أجاب) لا يبرأ وعليه تسليمه (سئل) عن المريض اذا ضمن آخر فى مال معلوم ومات هل ضمانه صحيح ويؤخذ المال من تركته أم لا (أجاب) نعم ضمانه صحيح ويؤخذ من ثلث ماله

﴿ كتاب الحوالة ﴾

(سئل) عن رجل أحال رجلا بماله عليه على ان المحتال بالخيار هل تجوز الحوالة أم لا (أجاب) نعم تجوز (سئل) اذا شرط للمحتال فى الحوالة أنه متى شاء رجع على المحيل هل تصح الحوالة والشرط (أجاب) نعم تصح الحوالة والشرط والمحتال بالخيار يرجع على أيهما شاء (سئل) عمن احتال على آخر بمال حوالة شرعية بشرط الخيار على أنه متى شاء رجع على المحيل هل الشرط جائز معمول به الخيار فى مصيبة المحيل والمحال عليه أم لا

وجدت بعد صلاة جائزة فى الجملة اما بالاجماع ان لم يكن الامام عدلا وعلى قول الشافعى ان كان عدلا لما عرف من مذهبه فلا يكون هذا تضحية قبل الصلاة قطعا بل كان بعد صلاة معتبرة فى الجملة وهل تعاد الصلاة ان لم يتفرقوا ولم تزل الشمس والمختار أنها تعاد ان كان الامام عدلا والافلا . اذا مضت أيامها ولم يضح وهو غنى روى الحسن أنه لا شئ عليه لانها قربة مؤقتة فصارت كصلاة العيد والصحيح أنه يلزمه التصدق بعينها أو قيمتها

﴿ نوع فيما يجزئ من الاضحية وما لا يجزئ ﴾ ان خلقت بلا أذنين ففيه روايتان والفتوى أنها لا تجزئ . المختار أن الفائت اذا كان أكثر من الثلث لا تجزئ وفائت الثلث أو أقل يجزئ فى جميع هذه الاعضاء والاشياء وعليه الفتوى غير أن فى مقطوعة الاذن والطرف والذنب ونحوها يمكن معرفة قدر الفائت حسا فينظر فى ذلك والشطور لا تجزئ وهو من الشاة ما انقطع اللبن عن أحد ضرعيها لان لها ضرعين فيكون الفائت أكثر من الثلث ومن الابل والبقر ما انقطع عن ضرعيهما لان لكل واحدة منهما أربعة أضرع . ان تعيبت بشئ من العيوب المانعة حالما يعالجها للذبح ذكر فى (ع) أنه ان ذبحها على الفور أو ترك ثم ذبحها من الغد جاز فى الوجهين لانها مستحقة للاتلاف بجميع أجزائها فتقديمه باتلاف بعضها على البعض لا يمنع وهو المختار وعليه الفتوى لان أيام الاضحية كوقت واحد وهذه الحوادث من ضرورات التضحية . ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى فى شرح الاضحية فى الفتاوى رجل ضحى بشاتين تكلموا قال محمد بن سلمة لا تكون الاضحية الا واحدة والمختار أن تكون الاضحية بهما والدليل عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحى كل سنة بشاتين وضحى عام الحديبية بمائة بدنة . فيما يضحى به اذا اختلفا فى القيمة أو اللحم فالزائد قيمة أو لحما أفضل واذا استويا قيمة ولحما فأطيبهما لحما أفضل واذا استويا فى هذا كله قال الاستاذ ظهير الدين المرغينانى بان المتفق على وقوعه أضحية أولى والبقرة أولى وأفضل من الشاة اذا استويا فى الثمن لكونها أعظم وأكثر لحما والشاة أفضل من سبع البقرة اذا استويا فى القيمة واللحم لان لحم الشاة أطيب فان كان سبع البقرة أكثر لحما فهو أفضل والذكر من الضأن والانثى اذا استويا قيمة ولحما فالذكر أفضل لانه أطيب لحما والانثى من البقر والابل أفضل اذا استويا لانهما أطيب وكان الاستاذ يقول ان الشاة السمينة العظيمة التى تساوى بقرة قيمة ولحما أفضل من البقرة لان جميع الشاة تقع فرضا بلا خلاف واختلفوا فى البقرة قال بعض العلماء يقع سبعها فرضا والباقى تطوعا وما لا اختلاف فى جزء منها أولى مما فيه خلاف

﴿ نوع فى الانتفاع بالاضحية ما يجوز أكله وما لا يؤكل من الاضحية وما يستحب له من ذلك ﴾ فيطعم منها الغنى والفقير ويهب منها ما شاء لغنى وفقير ولمسلم وذمى وان أكل الكل أو أطعم الكل كان جائزا واسعا والصدقة أفضل الا أن يكون معيلا فالافضل أن يدعه لعياله ويوسع عليهم وهذه الجملة فى الاضاحى . الزعفرانى فى حلبها وجز صوفها الموسر والمعسر الذى اشترى للاضحية سواء وهو الصحيح لو باع جلدها بشئ لا ينتفع به الا باستهلاكه كالدراهم أو بالمحم لا يجوز وهو المختار ويضمن قيمته ويتصدق بها ولو أراد بيع لحم الاضحية أطلق جرب فى الاجناس أنه لا يجوز بيعه أصلا سواء باعه بما ينتفع بعينه أو لا ينتفع الا باستهلاكه بخلاف الجلد والمختار ما ذكره الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده أن الجواب فيه كما فى الجلد

(أجاب)(١) نعم الشرط جائز وله الخيار فى مطالبة أيهما شاء (سئل) عمن باع شيأ وأخذ رهنا من المشترى على الثمن ثم أحال غريمه على المشترى بالثمن ورضيا بالحوالة هل للمشترى أخذ الرهن من البائع أم للبائع حبسه حتى يوفى المشترى الثمن للمحتال (أجاب) للبائع حق حبس الرهن وليس للمشترى أخذه منه (سئل) اذا أحال المشترى البائع على غريمه بالثمن هل له أخذ الرهن أم للبائع حبسه حتى يستوفى حقه (أجاب) للبائع حبس الرهن حتى يستوفى حقه (سئل) عن شخص باع من آخر شيأ وأحال بثمنه شخصا آخر حوالة شرعية ثم تقايلا البيع هل تبطل الحوالة أم لا (أجاب) لا تبطل الحوالة بالاقالة ويلزم المحال عليه دفع المبلغ للمحتال ويرجع المحال عليه بنظيره (سئل) عن شخص احتال بدين على آخر برضاه فطالبه به فادعى الفقر وأثبته بطريقه الشرعى هل له الرجوع على المحيل بدينه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع على المحيل بدينه (سئل) عن رجل اشترى من آخر شيأ بثمن معلوم وتسلم المبيع وطالبه البائع بالثمن فادعى أنه حلفه على فلان غائب وأقام بينة بذلك هل تسمع

(١) قوله أجاب نعم الشرط جائز الخ هذا جواب سؤالين كائنين قبلهما معنى وان كان فى بعضها زيادة ونقص فى اللفظ وكذا وقع فى النسخ فليتأمل اه مصححه

﴿فصل فى التضحية عن الغير وبشاة الغير﴾

لو ذبح أضحية غيره عن المالك بغير أمره صح يحايقع عن المالك ولا ضمان على الذابح استحسانا أطلق هنا ولم يقيد بما اذا أضجعها المالك للتضحية وقيده فى الاجناس والمختار هو الاول . غصب أضحية الغير وذبحها عن نفسه متعمدا فاذا أجاز المالك وأخذها مذبوحة جاز عن المالك فيما اختاره محمد بن مقاتل والغاصب كالمعين و يضحى عن نفسه مرة أخرى ان كانت عليه وان ضمنه المالك تقع عنه وتصير الشاة ملكاله من وقت الغصب هو المختار قال مشايخنا ان ذبح شاة الوديعة لا يخلو عن مقدمات أخذها بنية الذبح واخراجها له وشد قوائمها وبها يصير غاصبا فيصح منه اذا ضمنه المالك كما فى المغصوبة وهذا كما قالوا فى المودع اذا باع الوديعة فضمنه المالك فانه ينفذ بيعه على ما هو المختار ولو كان مكان المغصوب استحق بأن ذبح الشاة فاستحقها رجل بعده فان ضمنه قيمتها ذكر فى الاجناس أنه يجزئه فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى وهو الصحيح والمختار مامر

﴿نوع فى الشركة فى الضحايا﴾ لا تجوز شركة ما فوق السبعة لانه لا أثر فيه والقياس ينفيه (ن) الجاموس يجزئ عن سبعة هو المختار . فى الفتاوى (١) ابل بين اثنين ضحيا به فان كان لاحدهما سبع أو سبعان أو نحو ذلك والباقى للآخر يجوز بلا خلاف فان كان بينهما نصفين على السواء اختلفوا فيه والمختار أنه يجوز جعلا لنصف السبع تبعا لثلاثة أسباع

﴿نوع فى المتفرقات﴾ اذا اشترى شاة وهو فقير يوم النحر للتضحية وضحى بها ثم أيسر فى هذه الايام فعليه أن يعيد كذا ذكره الشيخ الامام محمد الخزمولى وقوم من المتأخرين قالوا لا يعيد وهو المختار والمأخوذ به

﴿كتاب الوقف وهو مشتمل على أبواب وفصول﴾

(الباب الاول بما فيه) يجب أن يعلم أن ذكر الصدقة وحدها لا يكفى ولا ينعقد به الوقف وذكر الوقف وحده أو الحبس معه يثبت به الوقف على ما هو المختار وهو قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد والخصاف وهلال وعامة المشايخ لا يجزئه ولا يكون وقفا قالوا وان ذكر الحبس مع ذلك بأن قال موقوفة محبوسة أو حبس وكان مشايخ بلخ أفتوا بقول أبى يوسف قال الصدر الشهيد حسام الدين ونحن نفتى بقوله أيضا لمكان العرف . فى الفتاوى لو قال موقوفة محرمة حبس أو موقوفة حبيس محرمة لا تباع ولا توزث ولا توهب كل ذلك على هذا الاختلاف والمختار فيها ما ذكرنا من قول أبى يوسف . اذا ذكر الصدقة وجاء بكلام يكون حبسا لها ما ذكرنا . الابد ليس بشرط عند عامتهم وهو شرط عند الخصاف وجماعة والمختار قول العامة لاتفاقهم على أنه لو ذكر الفقراء والمساكين كان ذلك كذكر التأبيد وكذا اذا لم يذكرهم لان ذكر الصدقة والوقف ذكرهم دلالة لما عرف (ع) لو قال أرضى موقوفة على فلان أو على ولدى أو على قرابتى وهم يحصون ولم يذكر آخره للفقراء ولا وجه من البر لم يجز عندهم والعرق لابى يوسف بين هذا وبينما اذا قال موقوفة ولم يعين أحدا أنه اذا لم يعين يمكن أن يجعل وقفا على الفقراء فيجعل كذلك اعتبارا للظاهر فأما اذا عين لا يمكن ذلك . لو قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله أبدا ولم يزد على هذا فان غلتها جارية على المساكين بلا خلاف

البينة بالحوالة فى غيبة المحال عليه ويقضى بلزوم المال واذا حضر وأنكر قبول الحوالة لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج الى اعادة البينة (أجاب) نعم تسمع البينة بالحوالة فى غيبة المحال عليه ويقضى بلزوم المال عليه ولا عبرة بانكاره اذا حضر ولا يحتاج الى اعادة البينة عليه (سئل) عن مديون أحال رب الدين على آخر بدينه ورضى المحال عليه بالحوالة ومات فقير اهل للمحتال الرجوع على المحيل بدينه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع عليه ان مات فقيرا

(كتاب الوكالة)

(سئل) عن شخص وكله آخر فى قبض حق على آخر فقبضه ودفعه فأنكر هل يكلف بينة أم يصدق (أجاب) يصدق بيمينه فى الدفع الى الموكل ولا بينة عليه (سئل) عن شخص وكله آخر فى قبض مبلغ من آخر فات الموكل فطالب الورثة الوكيل بما قبضه لمورثهم فادعى دفعه له فى حال حياته فهل يصدق فى الدفع له ببينة أم بيمينه (أجاب) لا يصدق

(١) قوله ابل بين اثنين الخ لو قال بعير أو بسنة كما قال غيره لان الابل اسم جمع لا مفرد كما لا يخفى كتبه مصححه

﴿نوع في الصحة والشيوع﴾ التسليم الى المتولى شرط عند محمد رحمه الله تعالى ولا يصح بدونه ويورث عنه بعد الموت فيجوز بيعه وعند أبي يوسف ليس بشرط ويكتفى بالاشهاد ولا يجوز بيعه ولا يورث عنه ومشايخ بلخ أفتوا بقول أبي يوسف ومشايخ بخارى أفتوا بقول محمد رحمهم الله تعالى قال الصدر الشهيد حسام الدين وبه يفتى . اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده ولم يجعل آخره للفقراء لم يكن وقفا وعند أبي يوسف قد اختلفت الروايات فيه والاكثر على أن التأبيد شرط عنده والاصح والاظهر من مذهبه أنه لابد أن يأتى بما يدل عليه بان يجعل آخره للمساكين ويجوز ذلك هو المختار وأجمعوا على أن الوقف على الولد بدون النسل باطل أصلا . وقف ضيعة له على أن يبيعها ويصرف ثمنها الى حاجته فالوقف والشرط باطل هو المختار لانه ينعدم به التأبيد . جامع الفتاوى أجمعوا أن الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحته أما فيما يحتملها فعند محمد رحمه الله تعالى يمنع وبه أخذ مشايخنا وعلى قول أبي يوسف لا يمنع وبه أخذ مشايخ بلخ . أجمعوا أن ضيعة لو كانت موقوفة على الارباب بان وقف رجل على الارباب أو بان وقف رجل على بنيه فأرادوا القسمة أو أحدهم ليدفع نصيبه مزارعة لا يجوز وليس للارباب أن يعقدوا على الوقف عقد مزارعة وانما ذلك للقيم لان الولاية له وصحة العقد تفتقر الى الولاية . وقف أرضه أو داره ثم استحق نصفها أو نحو ذلك شائعا بطل الوقف فيما بقى عند محمد وهو المختار (١) وفى الاصل اذا كانت الارض لرجلين فتصدقا بها صدقة موقوفة على الفقراء ودفعاها الى وال يقوم بها جاز وان تصدق كل واحد منهما بنصيبه مشاعا على حدة صدقة موقوفة وسلم الى وال يقوم على ذلك لا يجوز وان تصدق كل واحد بنصفها على حدة وجعلا الوالى والقيم رجلا واحدا وسلما اليه جميعها جاز

﴿فصل فى الموقوف ما يجوز به الوقف من المنقول وغيره وما لا يجوز﴾ ان وقف الكتب تكلموا فيه والمختار أنه يجوز لمكان التعارف . ولو قال هذه الشجرة للمسجد لا تصير له حتى يسلمها الى قيم المسجد لما عرف من اشتراط التسليم على ما هو المختار . ذكر الخصاف أن الثمر لا يدخل فى وقف الاشجار بدون الذكر وعليه أكثر المشايخ وهو الصحيح اذا جعل ظهر دابته أو غلة عبده فى المساكين لا يصح فى قول علمائنا جميعا . فى وقف هلال وقف البناء بدون الاصل لم يجزه والمختار . البقعة الموقوفة على جهة اذا بنى رجل فيها بناء ووقفه على تلك الجهة يجوز بلا خلاف تبعا لها فان وقفها على جهة أخرى اختلفوا فى جوازها والاصح أنه لا يجوز . فى الوقف على أقرباء الرسول عليه الصلاة والسلام اختلاف والحاصل أن فى جواز الوقف عليهم وفى صدقة التطوع روايتان والمختار أنه يجوز الوقف عليهم وكذا صدقة التطوع . اذا وقف على أمهات أولاده يجوز ولا شك أن الوقف عليهن كالوقف على نفسه والجواب المختار فى المسئلة قول أبي يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ قال الصدر الشهيد حسام الدين ونحن نفتى أيضا بقوله ترغيبا للناس فى الوقف . ولو قال أرضى موقوفة على فلان ومن بعده على أو قال على وعلى فلان أو على عبيدى وعلى فلان فهو على هذا الاختلاف والمختار أنه يصح

﴿فصل فى الوقف على أولاده وأولاد أولاده الى ما توالدوا وتناسلوا﴾ ولد الاولاد يقسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الاناث لانه أوجب لهم على السوية وأولاد البنات يدخلون فيه فى رواية الخصاف ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده ومن بعده على المساكين صح ويدخل فيه الولد الموجود يوم حدوث الغلة وهذا قول هلال وبه أخذ مشايخ بلخ وهو المختار عنه لان

فى ذلك بيمينه ولا بد من بينة شرعية تشهد له بالدفع (سئل) عمن وكل آخر وكالة دورية بان قال له وكلتك فى الشئ الفلانى وكلما عزلتك عنه فأنت وكيل فأراد عزله هل يملكه أم لا (أجاب) نعم يملك عزله بصيغة قوله عزلتك من الوكالة المعلقة ورجعت عن الوكالة المنجزة (سئل) عن الوكيل اذا عزل نفسه بغيبة الموكل هل ينعزل وتصرفه صحيح حتى يعلم الموكل بعزله (أجاب) لا ينعزل بمجرد عزل نفسه وتصرفه صحيح فيما وكل فيه حتى يعلم الموكل بعزله (سئل) عن الوكيل بقبض الدين أو العين اذا ادعى دفع ذلك لموكله هل يصدق بيمينه أو لا بد من بينة مع انكار الموكل (أجاب) يصدق بيمينه (سئل) عن الوكيل اذا وكل فى بيع أو طلاق أو غيرهما وامتنع من فعله هل يجبر عليه أم لا (أجاب) لا يجبر عليه وهو مخير فى فعله (سئل) عمن ادعى على آخر بدين لموكله فاعترف به وادعى دفعه لموكله وبينته غائبة ولم يصدقه الوكيل هل يمهل الى أن يحضر

(١) قوله وفى الاصل اذا كانت الارض لرجلين الخ الفرق بين هذه المسئلة والتى بعدها ذكره فى الخانية فراجعه اه مصححه

الوقف ايجاب عند حدوث الغلة لان الموقوف عليه لا يملك الرقبة وانما يملك الغلة والغلة قبل حدوثها معدومة وتمليك المعدوم لا يصح فلا يكون الوقف ايجابا بالهبة بل هو ايجاب وقت حدوثه

(نوع) ذكر شمس الائمة السرخسي في شرح السير الكبير اذا ذكر أهل البيت في الوقف والوصية يرجع الى مراده ان أراد بيت السكن فأهل بيته من يعوله وينفق عليه في بيته وان لم يكن بينهما قرابة وان أراد بيت النسب فأهل بيته جميع أولاد ابنه المعروفين به ذكر القاضي الامام علي السغدي أن الواقف ان كان له بيت نسب مثل بيوت العرب فأهل بيته جميع أولاد ابنه وان لم يكونوا في عياله وان لم يكن في بيت نسب فأهل بيته من يعوله في بيته وينفق عليه ولا يدخل غيرهم فيه وان كان بينهما قرابة والمختار هذا والآل كاهل البيت فاعرفه لو وقف على أهله لا يدخل فيه الا امرأته وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونص هلال على قوله في وقفه في الاستحسان يدخل فيه كل من هو في عياله ونفقته ويضمه بيته لقوله تعالى فأسر بأهلك واقوله ونجيناه وأهله والمراد من يعوله ويضمه اليه وهو المختار . ولو وقف على جيرانه فعلى قولهما جاره كل من جمعهم مسجد المحلة وهو المختار وذكر في الزيادات أن الشرط هو السكن بملك أو بغيره عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية هو المختار . وقف وقفا على الفقراء وأقربائه قال نصير الوقف بين الفقراء والقرابات نصفان قال داود ذهب بعض المتأخرين الى أن هذا يكون اذا كان الاقرباء لا يحصون فان كانوا يحصون فلكل واحد منهم سهم وللفقراء سهم والصواب ما قال نصير لانه مراد الواقف وبه يفتى . قال في الصحة أرضي صدقة على الفقراء بعدي وهي تخرج من الثلث أو كان ذلك في المرض ومات وله ابنة صغيرة لا يجوز الصرف اليها وهذا التفصيل مذكور عن أبي القاسم قال الصدر الشهيد حسام الدين وبه يفتى وذكر فيه بعد هذا أنه لو وقف على الفقراء في الصحة فاحتاج بعض ورثته يعطى وهو أولى من سائر الفقراء لكن انما يجوز بأحد الشرطين اما أن يصرف البعض اليه والبعض الى الاجانب أو الكل اليه لكن في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم دائما ربما يقع عند الناس أنها وقف عليهم وبطول العهد ربما يتخذونه ملكا . عن هلال رحمه الله تعالى لو وقف على الفقراء مطلقا جاز صرفه الى ولده ان احتاج وهذا بخلاف الزكاة لان الوقف يسلك به مسالك الصدقة النافلة وفي هذه المسئلة للمشايخ أقاويل والمختار ما قاله هلال لكن يعطى أقل من مائتي درهم وان أعطى مائتي درهم جاز ويكره كما في الزكاة والله تعالى أعلم

(الباب الثاني في الولاية في الوقف وتصرفات المتولي والقيم)

(ن) وقف ولم يشرط الولاية فيه لنفسه ولا لغيره فالوقف جائز والولاية له وهكذا ذكر هلال والخصاف لانه أقرب الناس اليه فكان أحق قال الصدر الشهيد هذا انما يتأتى على قول أبي يوسف لان التسليم الى المتولي ليس بشرط عنده ولا يتأتى على قول محمد وبه يفتى . لو أوصى اليه في الوقف خاصة فهو وصي في الاشياء كلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية وهو الصحيح

(فصل في التصرفات في الوقف من المتولي والقيم)

في الفتاوى لو آجر دار الوقف أكثر من سنة فان شرط الواقف أن لا يؤاجر أكثر منها لم يجز الا اذا

البينة أو يؤمر بالدفع الى الوكيل (أجاب) يؤمر بالدفع الى الوكيل وان حضرت بينته أقامها على الوكيل قبل الدفع أو على الموكل والا فيحلف الوكيل (سئل) عن الامين في المال كالوكيل والوديع والشريك اذا ادعى ايفاءه بحضرة شهود في مرض موته أو تنفسه ومات بعد ذلك هل تبرأ الورثة اذا أقاموا البينة (أجاب) اذا طولب الورثة بذلك فادعوا أن مورثهم رده الى مستحقه قبل موته وأقاموا بينة على اقراره بذلك أو على اقراره بالتلف تقبل ويبرؤن من ذلك (سئل) عن شخص وكل آخر في قبض دين له على مديون فتهاون حتى تسحب المديون من البلد هل يلزم الوكيل شئ بسببه أم لا (أجاب) لا يلزمه شئ بسبب ذلك (سئل) عن رجل وكل رجلا في مطالبة آخر فمات المديون فهل له المطالبة في تركته بتلك الوكالة أم يحتاج الى توكيل آخر (أجاب) نعم له المطالبة على الورثة ليوفوه من تركة مورثهم ولا يحتاج في ذلك الى توكيل آخر (سئل) عن دفع لدلال شيأ ليبيعه له فطالبه مدة فادعى رده عليه هل يصدق بيمينه أم ببينة (أجاب) يصدق بيمينه (سئل) عن دلال دفع لآخر سلعة

رأى المصلحة فى ذلك ورأى القيم ذلك جاز وان لم يشترط شيأ تكلموا فيه أجاز الشيخ الامام أبو حفص الكبير فى الضياع ثلاث سنين وفى غيرها لم يجز أكثر من سنة قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار أن يفتى بالجواز وفى غيره بعدم الجواز فيما زاد على سنة الا اذا كانت المصلحة فى الجواز وكان القاضى الامام أبو على النسفى يفتى بأن المتولى لا ينبغى له أن يؤاجر أكثر من ثلاث سنين ولو آجر جازت الاجارة وهذا قريب مما هو المختار لان فعله يدل على رؤية المصلحة . ذكر هلال وغيره اذا آجر القيم دار الوقف بأقل من أجر المثل قدرما لا يتغابن الناس فيه لم تجز الاجارة فان سكنها المستأجر فعليه أجر المثل بالغا ما بلغ كذا اختاره المتأخرون من مشايخنا (س) المتولى اذا رهن الوقف بدين لا يصح لما فيه من تعطيل منافعه وكذا أهل الجماعة اذا رهنوا وقف المسجد أو أحد منهم فلو سكن المستأجر فعليه أجر المثل بالغا ما بلغ معدة كانت للاستغلال أو لم تكن قال الصدر الشهيد حسام الدين هو المختار للفتوى وكذا الوباع متولى وقف المسجد ثم رفع الى القاضى وأبطل البيع فعلى المشترى أجرة ما سكن قال السيد الامام الشهيد فى الملتقط الاليق بمذهب أصحابنا أن لا تجب الاجرة على الساكن فى المسئلتين وان كانت معدة للغلة . لو أجر القيم دار الوقف بعرض جاز عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى قال بعض المشايخ انما يجوز فى الوقف ما تعارفه الناس أجرة من العروض فى الاجارات مثل الحنطة والشعير فأما الثياب والعبيد ونحوهما فلا تجوز بالاجماع قالوا أما الاب أو القاضى اذا أجر دار اليتيم بعرض يجوز بلا خلاف لانهما يملكان شراء العرض له فأما القيم لا يجوز شراؤه العرض على الوقف فافترقا (ى) اذا آجر من فقير بيتا من وقف الفقراء وترك ما وجب عليه من الاجر بحساب ماله جاز لان الرواية المحفوظة عندنا أن من له حق فى بيت المال يترك عليه خراج أرضه لمكان حقه

﴿نوع فى تصرف القيم﴾ اختلف المشايخ فى المشترى للمسجد بماله هل يلحق بالوقف المختار أنه لا يلحق ويجوز بيعه (ن) اذا طلب من القيم الخراج والجبايات ولا شئ فى يده من مال الوقف فان كان أمره الواقف بالاستدانة فله ذلك وان لم يكن أمره فالمختار ما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان لم يكن من الاستدانة بد يرفع الامر الى القاضى حتى يأمره بها ثم يرجع فى الغلة لان للقاضى هذه الولاية قالوا وليس قيم الوقف فى الاستدانة على الوقف كالوصى فى الاستدانة على مال اليتيم ولو استدان على الوقف ليجعل ذلك فى ثمن البدل بأمر القاضى يجوز بالاجماع وان فعل لا بأمره ففيه روايتان (قال العبد) وفى هذا نظر يتأمل عند الفتوى لظهور تعدى قضاة هذه البلاد وتغلبهم (ن) مات رجل وترك ابنين وفى يد أحدهما محدود زعم أنه وقف عليه خاصة من أبيه والابن الآخر يقول هو وقف علينا كان القول قول هذا وهو وقف عليهما هو المختار لانهما تصادقا أنه كان فى يد أبيهما ولا ينفرد أحدهما بالاستحقاق الا بحجة . فى الفتاوى اذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله تعالى على الفقراء أو على قوم باعيانهم ومن بعدهم على الفقراء وسلمها الى المتولى ثم أرجعها من يده وزرعها ببذره فأخرجت زرعا كثيرا فقال زرعتها لنفسى وقال أهل الوقف زرعتها للوقف فالقول قوله والزرع له لان البذر له ولا يستحق عليه الا بالشرط وهو منكر ولا يخرجها القاضى من يده وان سأل أهل الوقف ذلك وقالوا انه زرعها لنفسه لم يكن له ذلك بل يقول له ازرعها للوقف لا لنفسك فان فعل المتولى ذلك يخرجها من يده ويضمنه ما نقصت الارض قال الصدر الشهيد حسام الدين لكن هذا الفرق عسى يتأتى

يريد أن يشتريها فأخذها وهرب هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها مع الاذن له من المالك بالدفع الى من يريد الشراء (سئل) عن الوكيل اذا أبرأ المشترى عن الثمن هل يصح ابراؤه أم لا (أجاب) نعم يصح ابراؤه ويضمن الثمن للموكل (سئل) عن شخص أمر آخر أن يدفع عنه لفلان قدرا معلوما تطير دينه الذى عليه ليرجع بذلك عليه فادعى المأمور الدفع وصدقه الآمر فجاء رب الدين وطالبه بدينه وأنكر قبضه من المأمور فقضى له القاضى بدفع الدين فدفعه له فهل له الرجوع على المأمور بما دفعه أم يمنع من ذلك بتصديقه على دفع المال لرب الدين (أجاب) نعم له الرجوع على المأمور ولا يكون تصديقه مانعا له من الرجوع عليه بالمال (سئل) عن شخص عليه دين لآخر فأذن له رب الدين أن يدفعه الى زيد فادعى دفعه اليه وهو ينكره فهل يصدق بيمينه فى الدفع أم لا بد من بينة شرعية تشهد له بالدفع (أجاب) لا يصدق فى ذلك بل لا بد من بينة عادلة لانه يريد الخروج عما لزم ذمته من الدين والله أعلم (سئل) عمن ادعى على آخر بطريق الوكالة عن غائب وانه يعلم بوكالته فانكر هل يحلف على عدم علمه بالوكالة أم لا

على قول من لا يشترط التسليم أما على قول من يشترطه وهو المختار للفتوى على ما مر لا يتأتى هذ
ويخرجها من يد الواقف أيضا في دعوى الوقف واقامة البينة والاستحلاف . من باع أرضا ثم قال
كنت وقفتها أو قال هي وقف علي ان لم يقم بينة على ذلك وأراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك
لان سبق الدعوى الصحيحة شرط التحليف وقد انعدم لامكان التناقض منه وان أقام البينة
فالمختار أنها تسمع لان الدعوى وان بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من
غير دعوى كما في عتق الامة . وقف مشهور فالمختار أنه تجوز الشهادة عليه بالشهرة لانه لو لم تجز
أدى الى استهلاك الاوقاف القديمة . الفتوى في الدور والاراضي المغصوبة بالضمان نظرا
للوقف كما أن الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان نظرا له . مسجد اتخذ لصلاة الجنازة أو
العيد يجنب كما يجنب المسجد كذا ذكر مطلقا قالوا ان هذا فيما يتخذ لصلاة الجنازة أما ما يتخذ
لصلاة العيد فالمختار أنه مسجد في حق جواز الاقتداء وان لم تتصل الصفوف فأما فيما وراء
ذلك فلا رفقا بالناس كذا ذكره الصدر الشهيد حسام الدين . في فوائد نجم الدين النسفي
أهل مسجد اشتروا عقارا بغلة المسجد للمسجد ثم باعوه لعمارته اختلف المشايخ في جواز بيعهم
والصحيح أنه يجوز (١) لان في صيرورة المشترى وقفا في تحقق الشرائط التي يصير الوقف بها لازما
بحيث لا يجوز فسخه وابطاله كلام كثير ولم يوجدهنا . عن الخصاف عن محمد رحمه الله
تعالى اذا علق قنديلا أو بسط حصيرا وقد خرب المسجد واستغنى عن ذلك عادت الاشياء كلها
الى ملك صاحبها والصحيح من قول أبي يوسف أنها لا تعود الى ملكه بل تحول الى مسجد آخر أو
تباع ويصرف ثمنها الى مصلحة مسجد آخر وهو المختار (د) حشيش المسجد ان كان له قيمة
لا يجوز أن يطرح والاصل أن يبيعوه في مصالحه كذا ذكره في كراهيته (س) قال الصدر
الشهيد حسام الدين المختار أن يرفعوا الامر الى الحاكم ويبيعوه بأمره لان البيع يعتمد الولاية
ولا ولاية لهم بدون أمره . في الوقف على المسجد (ن) وقف أرضا على مسجد ولم يجعل
آخره للمساكين تكلموا فيه والمختار أنه يجوز في قولهم جميعا (ن) لو وقف ضيعة على مسجد
على أن ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد غير محتاج للعمارة للحال قال
الفقيه عندي أنه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والضيعة الى العمارة يمكن عمارتهما
من ذلك وتبقى زيادة تصرف الزيادة الى الفقراء للحال ليكون جمعا بين شرط الواقف وصيانة
الوقف قال الصدر الشهيد حسام الدين هو المختار للفتوى . تكلموا في نصب المؤذن والامام
(٢) والمختار أن الباني أولى الا اذا أراد القوم من هو أصلح ممن اختاره فحينئذ هم أولى لان مرجع
النفع والضرر اليهم . أمر القاضي تكلموا فيه كثيرا قال الصدر الشهيد حسام الدين
الاصح أنه لا تصح التولية منهم بناء على المسئلة المتقدمة عن شيخ الاسلام أبي الحسن أنه قال كان
مشايخنا يحيون أنهم اذا نصبوا متوليا جاز ان أذن القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والاستاذ
ظهير الدين أن الافضل أن ينصبوا متوليا ولا يعلموا القاضي به لما عرف من اطماعهم في
الاوقاف (قال العبد) هذا في زماننا فكيف في زماننا وقد تحقق وقوع ما كان محتملا
الفساد فوجب الاخذ بفتوى المتأخرين وقول الاستاذ (س) مسجد فيه شجرة التفاح
يباح للقوم أن يفطروا عليه قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار أنه لا يباح لانه صار للمسجد
فلا يصرف الا الى مصالح المسجد . أراد أن يجعل داره وقفا على الفقراء أو يبيعها ويتصدق
بثمنها أو يشتري بثمنها عبدا ويعتقه أي ذلك أفضل ذكر هذه المسئلة مرتين والمختار أنه لو

(أجاب) نعم يحلف بطلب الوكيل
اذا ثبت (سئل) عمن ادعى على
آخر لموكله بدين شرعي فاعترف به
وادعى دفعه للموكل ولم يصدقه الوكيل
فطلب يمينه على العلم هل يحلف
أم لا (أجاب) لا يحلف الوكيل
على العلم ويؤمر بدفع الدين اليه
ويتبع الموكل (سئل) عن الوكيل
اذا كان لموكله تحت يده مال وعليه
دين طولب به فامتنع عن أدائه
فهل يحبس عليه أم لا (أجاب)
ان أمره الموكل بالدفع لمستحقه وامتنع
أو كان كفيلا به فانه يحبس وان لم
يكن فلا يحبس (سئل) اذا صدر
الاشهاد على جماعة في حادثة وكتب
الموثق ووكلوا في ثبوته وطلب
الحكم به كل مسلم فحضر الشهود الى
الحاكم ونصبوا رجلا وقبل الوكالة
وفعل ما وكل به هل يجوز التوكيل
المذكور أم لا (أجاب) لا يجوز

(١) قوله لان في صيرورة الى قوله ولم يوجد هنا كذا بالاصل ولا يخفى ما فيه وعبارة قاضيخان لان المشترى لم يذكر شيئا من شرائط الوقف فلا يكون ما اشترى من جملة أوقاف المسجد اه مصححه

(٢) قوله والمختار أن الباني أولى أي فيما لو تنازع أهل السكة في نصب الامام والمؤذن فالباني أولى بالتعيين الا اذا أراد الخ كما في قاضيخان

جعل الدار رباطا وجعل لعمارته وقفا فهو أفضل لأن منفعته أعم وأدوم فان لم يجعل له وقفا فلا

(كتاب الهبة وفيه فصول)

الفصل الاول فى شرط الهبة الفصل الثانى فى هبة الدين الفصل الثالث فى الهبة الفاسدة ومسائل الشيوع الفصل الرابع فى الصدقة والهبة

(الفصل الاول بانواعه) (ن) أبو الصغير غرس شجرا أو كرما ثم قال جعلته لابنى فهو هبة لان الجعل اثبات فيكون تمليكا ولو قال جعلته باسم ابنى فكذلك هذا هو الاظهر وعليه أكثر مشايخنا . عن ابن مقاتل فيمن له شجرة فقال من أكل منها فهو فى حل لا باس أن يأكل منها الغنى والفقير وهذا هو المختار . قال لآخر ادخل كرمى وخذ من العنب ولم يزد على هذا فالمختار أن يأخذ منه شبعه . فى الفتاوى لو قال بالفارسية (اين غلام ترا) يكون هبة حتى لا يتم الا بالقبض لانه جعل فى المستقبل هذا هو المفهوم من هذا اللفظ وتمام الهبة بالتخلية ولو قال (اين غلام تراست) فهو اقرار لانه أخبر بكونه له وقت التكلم هذا هو المفهوم ولن يكون له الا اذا كان اقرارا

(فصل فى شرط الهبة) (ن) امرأة وهبت لزوجها على شرط أن يمكث معها وسلمت اليه اختلفوا فيه والصدر الشهيد حسام الدين مال الى قول ابن مقاتل ونصير وقال ان المختار أنه لا يكون هبة . المختار فى هبة المرأة للزوج مهرها بشرط أن لا يظلمها أو على أن كل امرأة يتزوجها يجعل أمرها بيدها فقبل ثم خالف أن المهر يعود

(نوع فى الهبة فى المرض) فيمن وهب جاريته فى مرضه فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق لا شك أنه ترد الهبة ويجب على الموهوب له العقر بالوطئ هو المختار كذا ذكره الصدر الشهيد رجل وهب عبد غيره بغير أمره لرجل ثم ادعى مولاه أنه عبده وأنكر الواهب ذلك فأقام المولى المستحق البينة ثم أجاز الهبة قال هذا لا تجوز اجازته عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وأحال الى الخصاف وهذا الجواب من الخصاف بناء على أن البيع على المستحق ينفسخ بنفس الاستحقاق وكذا الهبة وعلى ظاهر الرواية لا ينفسخ البيع والهبة بنفسهما وتمام هذا مذكور فى الزيادات واذا كان كذلك تصح الاجازة من المولى والفتوى على هذا . والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض . نص فى المضاربة انه اذا كان دفع الى آخر ألفا وقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لك فهلكت الالف فى يده ضمن المضارب حصة الهبة والمختار أنه لا يثبت الملك للموهوب له بالقبض

(فصل فى هبة الدين) ذكر شمس الائمة السرخسى هبة الدين ممن عليه الدين تصح ولكن لا تتم من غير قبول والابراء يتم من غير قبول ذكر عامة المشايخ فى شروحهم أن هبة الدين ممن عليه كالابراء فى أنها تتم من غير قبول وترتد والاظهر هذا عتبار المعنى لا للفظ وهو اختيار ولو وهب الغريم الدين من الوارث صح بالاجماع ويجوز أن يرتد . ذكر فى المأذون الكبير فى باب هبة العبد التاجر من له دين على عبد رجل فوهبه لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغرق أو لم يكن وهل يرتد بالرد قيل بأنه يرتد اجماعا هو اختيار (ن) قال فى مكاتبه رهبت مالى عليك فقبل المكاتب لا قبل عتق ولا مال عليه وهذا بناء على ما مر

ذلك لانه توكيل مجهول (سئل) عن شخص له على آخرين فقال له من جاءك بالعلامة الفلانية فادفع اليه مالى فجاءه شخص وذكر له العلامة فدفعه له هل يبرأ أم لا (أجاب) لا يبرأ مع عدم التصديق بوصول الدين من المدفوع اليه (سئل) عن شخص طالب آخر بمبلغ معلوم فقال له انظر صيرفيا ينقد لك هل يكون ذلك اقرارا منه أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك اقرارا منه (سئل) عن رجل وكلته امرأة فى التزويج فزوجها من نفسه هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عمن وكل آخر فى الدعوى على فلان بدين فادعى عليه وأثبت الحق عليه هل يملك قبض الدين منه بحكم التوكيل المذكور أم لا (أجاب) لا يملك عند زفر وعليه الفتوى (سئل) عن رجل دفع الى آخر مالا ليدفعه الى آخر فادعى دفعه اليه ولم يصدقه الآمر ولا المأمور بالدفع اليه هل القول للوكيل أم لهما (أجاب) القول للوكيل بيمينه فى الدفع فى حق براءة نفسه (سئل) عن الوكيل اذا ادعى دينا على آخر لموكله فأقر به وادعى أن الموكل أبرأه منه ولم يصدقه الوكيل وطلب يمينه على أنه ما يعلم

أن المختار قول عامة المشايخ في هبة الدين وابرائه أنهما يصحان من غير قبول ويرتدان بالرد فلم يظهر انتقاض الهبة وارتدادها بالرد في حق انتقاض العتق

﴿فصل في الهبة الفاسدة ومنها مسائل الشيوع﴾

هبة المشاع فيما يحتمل القسمة صحيحة عندهما فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى غير باطلة حتى تفيد الملك عند القبض هو المختار ذكره الصدر الشهيد . اذا وهب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى فسدت الهبة عنده ثم قبضا يثبت الملك لهما ملكا فاسدا قال وبه يفتى . الشيوع من الطرفين مانع صحة الهبة وتمامها بالاجماع كما لو وهب نصف الدار من رجلين وأما من طرف الموهوب له فعلى الاختلاف المعروف (ن) لو وهبت المرأة مهرها الذي لها على الزوج لابنها الصغير من هذا الزوج فقبل الاب لا يصح هو المختار لانها هبة غير مقبوضة الاب اذا وهب دارا من ابنه الصغير وفيها متاع الواهب فانه يحوز وهو المأخوذ به وعليه الفتوى . صغيرة عند لزوج لا يجامع مثلها لا يملك الزوج قبض الهبة لتقييد جواب الكتاب والصحيح أنه يملك اذا كان يعولها ولكن لا يجب عليه أن يعولها اذا كانت لا تجامع فان عالها مع ذلك جاز قبضه عليها (في تناول الاب مال ولده الصغير ن) أهدى للصغير مأكولا نص محمد رحمه الله تعالى أنه يباح لوالديه وشبهه بدعوة العبد المأذون وأكثر مشايخ بخارى على أنه لا يباح لان الاكل ليس من ضرورة التجارة فالاحوط أن لا يأكله (س) اذا أهدى الفواكه الى الصغير يحل لهما أكلها لان الاهداء اليهما وذكر الصغير لاستصغار الهدية

﴿في الرجوع﴾ (ن) لو علم الموهوب له الجارية القرآن أو الكتابة أو المشط فلا رجوع لحصول الزيادة وهذا عندهم في ظاهر الجواب وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يرجع وأشار الى أن ما يحصل ليس بزيادة حتى لا يجعل على رأس المال في بيع المرابحة ولا نأخذ بهذا والاول هو المختار

﴿فصل في الصدقة والهبة﴾

الصدقة على الغني هبة وان ذكرت لفظة الصدقة والهبة من الفقير صدقة وان ذكرت لفظة الهبة وأحدا اللفظين جائز بذكر ويراد به الآخر لكون كل واحد منهما تبرعا ثم هنا ثلاثة أحكام حكم الشيوع وحكم شرائط القبض وحكم الرجوع أما حكم الشيوع فالصدقة على غنيين كالهبة في جواز مع الشيوع عند أبي حنيفة فيما يحتمل القسمة والهبة من فقيرين جائزة معه لانها وقعت لله تعالى والفقير نائب عنه في القبض لما عرف فكأن الهبة وقعت لواحد وفي قضاء وكيلان بخلاف الغنيين لان الموهوب له ثمة متعدد هذا هو الصحيح وأما اشتراط القبض في تمامه لتصرف فهو ثابت بالاجماع نص عليه في الأصل

﴿في متفرقات﴾ اشترى ثوبا وهبه قبل القبض جاز بالاجماع بخلاف ما اذا باعها قبل القبض فانه لا يجوز عند محمد لان هبته لا تتم الا بالقبض والله سبحانه أعلم

﴿كتاب البيوع بفصوله وأنواعه﴾

(الباب الاول فيما ينعقد به البيع) أجمعوا أنه لا ينعقد الا بلفظ الماضي عربية أو فارسية

بالابراء هل يحلف أم لا (أجاب) لا يحلف ويؤمر بالدفع اليه الى أن يثبته بطريق شرعي (سئل) عن رجل دفع لآخر مبلغا ليوصله الى فلان بالحل الفلاني ثم ان المأمور دفع المبلغ الى آخر وأمره بالدفع الى فلان المذكور وضاع المبلغ منه بلا تفريط هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن (سئل) عن رجل وكل آخر بطلاق امرأته فامتنع الوكيل عن التطليق هل يجبر أم لا (أجاب) لا يجبر (سئل) عمن قال لآخر وكلتك في جميع أموري هل له أن يطلق زوجته أو يبيع عقاره (أجاب) ليس له ذلك (سئل) عن صبي وكله رجل في طلاق امرأته وطلقها الصبي من موكله هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) نعم تطلق امرأة الموكل (سئل) عمن قال لآخر اذا جاء غد فأنت وكيلي في كذا هل يكون وكيلا في الغد أم لا (أجاب) نعم يكون وكيلا عنه فيما سماه له (سئل) عمن وكل آخر في بيع سلعة فباعها وكيل من آخر له على الموكل دين مثل الثمن هل يصير الثمن قصاصا وهل يشترط في ذلك رضا الموكل أم لا (أجاب) نعم يصير الثمن قصاصا دون رضا الموكل (سئل) عن وكيل شراء ذ أقال البائع بدون علم الموكل هل

أونحوهما أجمعوا على أن المتعاقدين كلاهما في مجلس البيع شرط (س) لوقال لآخر اشتريت عبدك هذا بألف فقال البائع قبلت أونعم أوقال هات الثمن صح البيع لان هذا جواب فسو وابينهما فصار فيه عنهم قولان وقال بعض المتأخرين الصحيح أنه ينعقد وذكر المسئلة في الحاوي . لوقال جعلت لك عبدي هذا بألف وقال المخاطب قبلت تكلموا في انعقاد البيع ذكر في الجامع الكبير ما يدل على أنه ينعقد فانه قال فيمن مات ولم يترك الا عبدا قيمته ألف وعليه ألف دين وقال القاضي لغريمه هذا العبد جعلته لك لدينك كان بيعا قال شمس الائمة السرخسي هذا هو الصحيح وكذا لوقال هذا العبد بيع لك بدينك فقبل الآخر ينعقد البيع بينهما . في الفتاوى البيع ينعقد بدون لفظ الايجاب والقبول في التعاطي عندنا باتفاق الروايات وذكر الكرخي أنه ينعقد في الاشياء الخسيسة والنفيسة ومسائل الكتب تدل على هذا هو الصحيح (الخا) رجل قال لآخر بعني عبدك هذا فقال بعت بكذا وقال المشتري اشتريت ولم يسمع البائع قول المشتري للبائع أن ينقض هذا البيع وهذا بناء على أن سماع كل واحد من العاقدين كلام الآخر شرط صحة البيع بالاجماع وفي النكاح المختار أنه شرط أيضا وفي الخلع كذلك (د) لوباع كرباسا لم ينسج بعد لم يجز بالاتفاق . عن شمس الائمة الحلواني أنه أفتى أن التعاطي باحد الجانبين لا يكون بيعا

(فصل في الثمن) لواشترى بدرهم فلوس ذكر في مختلف الرواية على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز لكونه معلوما كدانق فلوس وذلك جائز عندنا وعند محمد لا يجوز اذ لا تعارف فيه بخلاف دانق فلوس قال الصدر الشهيد الفتوى على قول محمد في درهم فلوس لعدم التعارف ولقلته فيؤخذ بالقياس فيه بخلاف دانق فلوس . من اشترى بالفلوس شيئا ثم كسدت قبل القبض بطل الشراء ولورخصت لا ولم يذكر في كتاب الصرف خلافا وذكر القدوري أن هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يفسد وكذا أشار في (م) فانه قال اذا كسدت الفلوس فعلى المشتري قيمتها في قول أبي يوسف واليه أشار محمد أيضا في كتاب الرهن فانه قال لورهن فلوسا تساوي عشرة فكسدت فهي رهن على حالها حتى لوهلكت بعده هلكت العشرة ولو كان الكساد هلاكا يسقط الدين بمجرد الكساد كما لوهلكت حقيقة والمتأخرون من المشايخ اختلفوا فيه صحح الشيخ شمس الائمة السرخسي رواية كتاب الصرف واعتبر الكساد هلاكا وقال بفساد العقد والشيخ الامام المعروف بخواهرزاده صحح رواية كتاب الرهن ولم يعتبره هلاكا

(نوع في قبض المبيع) في الفتاوى التخلية بين المبيع والمشتري تسليم وتسلم عندنا اذا كانت على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل وكذا التخلية في جانب الثمن خلافا للشافعي رجل باع خلا في دن وخلى بينه وبين المشتري في داره وختم المشتري على الدن وتركه في الدار على حاله ثم هلك الخل هلك على المشتري هو المختار لان المشتري بختم الدن وتركه في الدار صار قابضا . اذا اشترى حنطة بعينها فخلى البائع بينها وبين المشتري في بيت البائع لا يصير قابضا في قول أبي يوسف حتى لوهلكت هلكت على البائع وعلى قول محمد يصير قابضا والتخلية في بيت البائع ليست بصحيحة عند أبي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول محمد وفي بيع [illegible] يصير المشتري قابضا بالتخلية كما يصير قابضا في البيع الصحيح (س) [illegible] أخرى ولم يسلم اليه [illegible] [illegible] وامتنع المشتري عن تسليم [illegible] بيع

تصح اقالته أم لا (أجاب) لا تصح اقالته (سئل) عمن أمر آخر أن يشتري له قماشا على سوم الشراء وأعطاه للموكل لينظره فلم يوافق غرضه فرده على الوكيل فهلك عنده قبل أن يرده على صاحبه هل يكون من ضمان الوكيل أو الموكل (أجاب) يكون من ضمان الوكيل بالقيمة ولا يرجع بها على الموكل الا أن يأمره بالاخذ له على السوم فيرجع عليه والله أعلم (سئل) عمن وكل آخر بشراء شيء فاشتراه وسلمه اليه ثم ان الموكل رأى به عيبا هل له الرد على الوكيل أو على البائع (أجاب) له الرد على الوكيل والوكيل يرد على البائع (سئل) عمن وكل آخر في جميع أموره فاعتق عبده أو وقف داره هل يصح ذلك من الوكيل (أجاب) لا يصح ذلك من الوكيل (سئل) عن الوكيل والموكل اذا اختلفا فقال الموكل وكلتك في بيعه بالقدر الفلاني وادعى الوكيل أنه وكله في بيعه بأقل منه فالقول لمن منهما (أجاب) القول للموكل (سئل) عن شخص دفع لآخر سلعة ليبيعها بالسدة السلطانية ويأتيه بالثمن فباعها وأحضر له الثمن ودفعه له فمات بعد مدة وطالبه ورثته بالثمن وادعى دفعه لموكله هل يقبل قوله

بخيار الرؤية له ذلك لان تسليم الثمن عليه انما يجب اذا كان البائع قادرا على تسليم المبيع وهو غير قادر عليه في الحال لكون المبيع تبعد منهما فيؤمر ليخرج مع المشتري الى تلك البلدة أو يبعث وكيلا معه ليسلم الدار ويقبض الثمن هـ الك دلت هذه المسئلة على أن بالتخلية لا يقع القبض واشارات الخصاف في الحيل تدل على أن بالتخلية يقع القبض وان كان المعقود عليه تبعد منهما . قال شمس الائمة الحلواني ذكر في النوادر أن مر باع ضيعة وخلى بينها وبين المشتري ان كانا بقرب منها بصير المشتري قابضا وان كانا ببعد لا قال رحمه الله تعالى والناس عنها غافلون لانهم يبيعون الضيعة في السواد ويقرون بالبيع والتسليم في المصر وهي تبعد منها ولا يثبت القبض بهذا الا في رواية شاذة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى غير مأخوذ بها . اشترى فرسا والبائع متمسك بعنانه فضاع ضاع على المشتري لانه صح التسليم لان تسليم الفرس يكون كذلك وامساك البائع بعنانه ساقط الاعتبار لوجود الامر منه بالاخذ . لو باع بقرة في المرعى فقال للمشتري اذهب واقبضها فان كانت البقرة نفرت من المشتري بحيث يتمكن المشتري من قبضها لو أراد فهو قابض هو الصحيح . في شرح المأذون الكبير للشيخ الامام المعروف بخواهرزاده رحمه الله تعالى اشترى دهنا معينا فدفع الوعاء اليه وأمره بأن يزن فيه فوزن البائع بحضرة المشتري صار قابضا وان كان ذلك هو دكان البائع أو بيته لان الامر قد صح وانتقل وزن البائع الى المشتري وان كان المشتري غائبا اختلفوا فيه والصحيح أنه يصير قابضا ولو كان الدهن غير معين لا يصير قابضا ولا مشتريا سواء وزن بغيبته أو بحضرته لان الشراء الاول لم يصح ولو قبض بعد ذلك حقيقة فالآن يصير مشتريا قابضا حتى لو هلك هلك عليه بالاتفاق وهل يحل للمشتري التصرف فيه كالبيع اختلف المشايخ فيه والمختار للفتوى أنه لا يحل له ذلك كذا ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى . لو اشترى حنطة واشترى من البائع الجوالق وأمره بكيله فيه اختلاف أما لو دفع المشتري اليه وعاء نفسه أو استعار وعاءه وقبضه ثم دفعه اليه فكال فيه بأمره يصير قابضا بلا خلاف . اذا اشترى جارية فوطئها المشتري قبل القبض فمنعها البائع منه له ذلك فان هلكت عنده تنقض البيع ولا يجب على المشتري العقر بالاتفاق لانه وطئ ملك نفسه . في الفتاوى قال ما يكون على البائع ومالا فمطلق العقد يقتضي وجوب التسليم حيث يكون المعقود عليه وقت العقد لا حيث يوجد العقد وهذا جواب ظاهر الرواية حتى لو اشترى في المصر حنطة في السواد يجب تسليمها في السواد وقيل حيث يوجد العقد والصحيح ظاهر الرواية (١) وفي عامة الروايات على المشتري مطلقا وعليه الفتوى

﴿نوع منه﴾ (ح) اشترى بيتا من منزل بحدوده وحقوقه والبائع يمنعه عن الدخول في المنزل ويأمره بفتح باب الى السكة واذا كان بين له البائع طريقا معلوما ليس له منعه وان لم يبين فمن المشايخ من قال له منعه لان قوله بحقوقه ينصرف الى حقوق هذا البيت في السكة حتى لا يمنع عن المرور في السكة بعضي ومنهم من قال ليس له منعه وهو المختار لان الباب الاعظم دخل بذكر الحقوق . ذكر الحاكم الجليل السمرقندي في شروطه اذا ذكر في بيع الضيعة والنخيل بكل قليل وكثير هو فيه ومنهم من ذكر الحقوق والمرافق يدخل الثمر والزرع على الروايات كلها وان لم تذكر هذه الجملة بل ذكر الحقوق والمرافق لا غير ففيه خلاف والمختار ما ذكر . في (د) اذا باع أرضا بكل حق هو لها لا يدخل فيه الزرع والثمر لانهما ليسا من حقوقها (ن) اشترى أرضا مبذورة وترك البائع بعد ذلك في البيع ولو نبت ولم تصر له قيمة لا يدخل فيه أيضا قال الصدر الشهيد

في الدفع له بيمينه أو لا بد من ثبوته (أجاب) لا يقبل قوله في الدفع له حال حياته ولا بد من الثبوت (سئل) عن الوكيل اذا عزله الموكل في غيبته ولم يعلم بالعزل وتصرف فيما وكل فيه هل يصح عزله ويبطل تصرفه أم لا (أجاب) لا يصح عزله وتصرفه صحيح نافذ حتى يعلم والله أعلم

﴿كتاب القضاء﴾

(سئل) عن امرأة ادعت على زوجها بحل صداقها ونفقتها المقررة عن مدة معلومة فأجاب بالاعتراف وبانه معسر عن ذلك فهل يصدق بيمينه أم لا بد من بينة تشهد له بالاعسار عن ذلك (أجاب) القول له بيمينه في الاعسار عن ذلك ولا بينة عليه ما لم يثبت غناه (سئل) عن قاض تولى القضاء بشفاعة شخص عالم أو أمير هل تنفذ قضيته أم لا (أجاب) لا تنفذ (سئل) عن شخص ادعى على آخر بحق عند حاكم شرعي وأقام به شاهدا واحدا ولم يكن عنده آخر فاختار أن يرفع الطلب ويذهب الى قاض آخر يرى الشاهد واليمين فهل له ذلك أم لا (أجاب) له ذلك ما لم يسأل الحاكم الحكم (سئل) عن الثبوت المجرد عن الحكم هل يكون حكما أم لا (أجاب) يكون حكما

(١) قوله وفي عامة الروايات على المشتري مطلقا الذي في الاصل ولا يخفى أن هذا قاصر في العبارة فحرر من أصل صحيح اه مصححه

الشهيد حسام الدين الصواب أنه يدخل نص عليه القدوري كذا في شرح الاسبيجابي . القطن لا يدخل فيه من غير ذكر لانه كالثمر وأما أصله فالصحيح أنه لا يدخل فيه أيضا الا أن يكون في بلاد يعتاد تركه (م) قال بعتك هذا الكرم أو هذه النخيل وفيه عنب وتمر ينظر الى الثمن فان كان ثمنا للعنب والتمر أي يصلح لهما لا غير فهو على العنب والتمر (١) وان كان ثمنا للنخيل والكرم هو الصحيح . في بيع الشجر والثمرة (ح) باع أوراق الشجرة وقد ظهرت عليها بثمن معلوم وسلمه ولم يأخذ المشتري الورق حتى ذهب وقته فأراد الرجوع بالثمن ان اشتراها بأغصانها وموضع القطع معلوم فليس له أن يرجع به لانه قادر على قبض المبيع بالقطع الا أن يكون في القطع فساد الشجرة فحينئذ يخير البائع بين أن يرضى بالقطع أو ينقض البيع هو المختار (ن) باع شجرة بشرط القلع اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يجوز وليس للمشتري أن يحفر الى ما تتناهى اليه العروق بل ما عليه العرف والعادة . اذا قطعها أو قلعها فنبتت من أصلها أو من عروقها شجرة فالنابت لمن يكون ذكر في (ط) أنه ان كان بشرط القلع فهو للبائع وان كان بشرط القطع من وجه الارض فهو للمشتري فان لم يشرط شيأ يقطع من الاصل لان الشجرة اسم لجميعها والمختار أنه لا يدخل ما تحتها من الارض وهو قول محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف مذكور في الطحاوي وفي القسم والاقرار يدخل ما تحتها بالاتفاق وأجمعوا أن ما تحت الشجرة من الارض يدخل تحت القسم (ب) باع شجرا وعليه ثمر أدرك أو لم يدرك جاز وعلى البائع قطع الثمر من ساعته تفريغا لملك المشتري وكذا الوصي بنخل لرجل وعليها بسر تجير الورثة بقطع البسر هو المختار

﴿بيع الزرع وأنزال الكرم ما يصح وما لا يصح﴾ (د) اشترى زرعا وهو يقدر على أن يقطعه فأرسل دابته فيه لتأكل جاز وبه نأخذ . ان اشترى على أن يتركه حتى يدرك لا يجوز لانه شرط لا يقتضيه العقد بخلاف الاول وكذا اذا اشترى رطبة فارسيتها سبست زار فهو على هذا به أخذ الفقيه وهو المختار . بيع الثمرة بعد الظهور يجوز وان لم يصر منتفعا به هو الصحيح مذكور في الجامع في باب الاجارة والمراد من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث حتى يبدو حتى يظهر ومن قوله صلاحها صلاحية الانتفاع . لو اشترى حمارا موكفا يدخل الاكاف والبرذعة فيه فان كان غير موكف فكذلك هو المختار كذا ذكره الصدر الشهيد حسام الدين (٢) وان نزعه ولبى اكاف متفاتح البائع دفع ولا تكون له حصته من الثمن وقال بعض المشايخ اذا باعه عريانا لا يدخل شئ من ذلك في البيع بخلاف الغلام والجارية اذا بيعا بلا ثياب تدخل ثياب المثل في العقد وان لم تكن عليه واذا باع فرسا عليه سرج فلا رواية لهذا في شئ من الكتب قالوا وينبغي أن لا يدخل السرج الا بالتنصيص عليه أو يكون الثمن كثيرا لا يشترى ذلك الفرس عاريا بمثل ذلك الثمن . في الحاوي اذا باع ثورا لا يدخل الجلش وكذا المجول في بيع البقر الا بالذكر وكان أبو سهل رحمه الله تعالى يقول ان المجول تدخل بغير ذكر والجلوش لا اعتبار العرف والاول هو المختار

﴿نوع في بيع الفلوس ونحوها﴾

بيع فلس بغير عينه بفلسين بغير أعيانهما لا يجوز بالاتفاق وبيع فلس بعينه بفلسين بعيانهما مختلف فيه وحكم الدراهم والعدد الى في زماننا كذلك لكونهما فلوسا حتى لو باع واحدا منها

اذا صدر من الحاكم بعد دعوى شرعية من خصم شرعي على وجه شرعي واستوفى المستوفيات الشرعية (سئل) عن القاضي هل يملك عزل نائبه بجنحة وبغير جنحة (أجاب) نعم له ذلك (سئل) عن القاضي اذا قضى في حادثة بعد الدعوى الصحيحة واقامة البينة العادلة ثم قال رجعت عن قضائي أو أبطلت حكمي أو ظهر لي تلبيس الشهود هل يقبل منه ذلك ويبطل حكمه أم لا (أجاب) لا يقبل منه ذلك ولا يبطل حكمه (سئل) عن الحاكم اذا أخبره حاكم آخر بقضية هل باخباره يسوغ له الحكم بذلك أم لا بد من شاهد آخر معه (أجاب) لا يكتفى باخباره ولا بد من شاهد آخر معه (قال) مولانا شيخ الاسلام المرتب لهذه الفتاوى قد تبع شيخنا فيما أفتى سراج الدين قارئ الهداية ولا شك أن هذا قول محمد رحمه الله وأما الشيخان ففقد لا يقبول اخباره عن اقراره بشئ مطلقا اذ كان لا يصح رجوعه عنه ووافقهما محمد ثم رجع عنه وقال لا يقبل الا بضم رجل آخر عدل

(١) قوله وان كان ثمنا الخ كذا بالاصل وليس فيه جواب الشرط فحرره كتبه مصححه

(٢) قوله وان نزعه الى قوله من الثمن كذا بالاصل وهو سقيم فحرره من أصل صحيح كتبه مصححه

باثنين يجوز بعد أن يكون يدا بيد هذا هو المختار للفتوى . المتصار فان اذا تقاصا بدل الصرف بدين وجب قبل الصرف جاز استحسانا (١) وأما اذا تقاصا بدين وجب بعد الصرف (م) وصورته أن يشترى دراهم بدنانير وينقده ولم يقبضها حتى اشترى مشترى الدراهم من بائعها ثوبا بدراهم فقال بائع الدراهم لمشتريها اجعل الدراهم التى لى عليك بالدراهم التى وجبت على بعقد الصرف وتراضيا عليه يجوز فى رواية أبى سليمان وفى رواية أبى حفص لا يجوز وهو الاصح والمسئلة مذكورة بالحجج فى الجامع فى أول البيوع . اذا اشترى دراهم أكثرها غش وأقلها فضة بدراهم من هذا الجنس وأحدهما نسيئة لا يجوز ان كانت رائجة لان الفضة وان قلت فهى معتبرة وكذلك اذا اختلفا جنسا لا يجوز اذا كان أحدهما نسيئة وكذلك اذا كان المنقود رائجا والنسيئة كاسدة مردودة فيها وهى معتبرة (ع) اشترى شيأ بثمن الى سنة فمنعه البائع حتى مضت السنة فالاجل السنة المستقبلة عنده خلافا لهما بخلاف ما اذا اشترى الى رمضان فمنعه حتى دخل رمضان كان المال حالا بالاجماع

(التحرز عن الشبهة) لمن لا بد له من شراء شئ من الاشياء ولا يستقر قلبه أن يشتريه بعد السؤال والتصرف بمحافة الشبهة فان كان فى بلد غلب فى سوقهم الحلال لا يسأل عملا بالظاهر حتى يوجد المعارض وان كان فى بلد غلب فى سوقهم الحرام أو كان فى وقت غلب فى أسواقه الحرام وكان البائع مختلط الحال يكتسب من حلال وحرام لا بأس بالسؤال وهو حسن . اكتسب دراهم من حرام ثم اشترى شيأ ان دفع تلك الدراهم أولا الى البائع ثم اشترى منه بها شيأ فانه لا يطيب له ويتصدق به وان اشترى بها قبل الدفع بتلك الدراهم ودفع غيرها أو اشترى بدراهم مطلقا ودفع تلك الدراهم أو اشترى بدراهم أخر ودفع تلك الدراهم اختلفوا فى هذه الوجوه الاربعة قال أبو نصر يطيب له ولا يجب عليه التصدق وهو قول الكرخى وبه أخذ الفقيه أبو الليث فالحاصل أن عند أبى يوسف رحمه الله تعالى يطيب ولا يجب التصدق الا فى الوجه الاول قال لصدر الشهيد المختار اليوم ما قاله أبو نصر ويفتى بقوله دفعا للحرج عن الناس لكثرة الحرام . دفع المال مضاربة الى جاهل فباع واشترى وربح حل للدافع أخذ نصيبه من الربح ما لم يعلم أنه اكتسب من الحرام تمسكا بالظاهر والله سبحانه أعلم

(الفصل الثانى فى بيع المرهون والمستأجر والمغصوب)

اختلفت عبارات الكتب فى بيع المرهون والصحيح أنه موقوف حتى لو قضى الراهن الدين أو أبرأه المرتهن من الدين ورد الرهن عليه أو أجاز ورضى به تم البيع ولا يحتاج الى تجديد العقد وبيع المستأجر عندعامتهم كذلك وعقد ليس بفاسد بل هو موقوف هو الصحيح قال الصدر الشهيد حسام الدين بيع المرهون يفتى فيه أنه يصح ولا ينفذ وكذا المستأجر (ق) اشترى أرضا مستأجرة فان لم يعلم به وقت شراءه فله الخيار اذا علم ان شاء رفض وان شاء رفع الى القاضى فصلب بتسليم فاذا عجز يفسخ القاضى بينهما وان علم بذلك فكذا الجواب فى ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانه انما اشترى مع العلم به رجاء أن يجيز المستأجر فيقدر البائع على التسليم فاذا لم يكن كذلك يفسخ وذكر القاضى الامام الاسبيجابى أن المشترى اذا كان عالما بكونه مرهونا أو مستأجرا وقت الشراء فلا خيار له فى ظاهر الرواية قال الصدر الشهيد الصحيح أن جواب ظاهر

الروايه

وهو المراد بقول من روى عنه أنه لا يقبل مطلقا ثم صحح رجوعه الى قولهما كما فى البحر الرائق ثم قال وأما اذا أخبره القاضى باقراره عن شئ يصح رجوعه عنه كالحد لم يقبل قوله بالاجماع وان أخبر عن ثبوت الحق بالبينة فقال قامت بذلك بينة وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك يقبل فى الوجهين جميعا انتهى كلامه (سئل) عن القاضى اذا كان به صمم هل يجوز قضاؤه ولا يمنعه من ذلك الصمم أم يكون صممه مانعا من القضاء (أجاب) نعم يصح قضاؤه ولا يمنعه من ذلك الصمم (قال) مولانا وأستاذنا المرتب لهذه الفتاوى هذا هو الصحيح من الروايتين (قال) فى الاختيار وكل من كان من أهل القضاء ومالا فلا وقال لا يجوز ولاية الصبى والمجنون والعبد لانهم لا ولاية لهم ولا الاعمى لانه ليس من أهل الشهادة لوجود الالتباس عليه فى الصوت وغيره والاطروش يجوز لانه يفرق بين المدعى والمدعى عليه ويميز بين الخصوم وقيل لا يجوز لانه لا يسمع

(١) قوله وأما اذا تقاصا الخ جواب أما محذوف تقديره ففيه خلاف ولعله حذف لعلم به من التصوير بعد كتبه مصححه

الرواية ماذكرناه وله الخيار وان كان عالما به هذا كله حكم المشترى فأما المستأجر فليس له حق فسخ هذا البيع واختلفوا فى المرتهن قال بعضهم له ذلك وقال بعضهم لا وهو الصحيح

﴿نوع فى المغصوب﴾ اذا باع المغصوب من غير الغاصب فهو موقوف هو الصحيح فان أقر الغاصب تم البيع ولزم وان جحد وللمغصوب منه بينة فكذلك وان لم تكن له بينة ولم يسلمه حتى هلك فى يد الغاصب تكاموا فيه وفى نوادر بشر عن محمد من اشترى المغصوب من المغصوب منه وهو فى يد الغاصب وانه جاحد يجوز ويقوم المشترى فى دعواه مقام المالك وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وفى نوادر ابن سماعة عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وقال أبو يوسف قلت أنا البيع جائز واتفقت الروايات منهم على أن بيع المغصوب من غير الغاصب وهو مقر أو جاحد وللمالك بينة يجوز (س) دخل الاتراك دار رجل وذهبوا بثوب منها وعجز المالك عن استرداده فاستغاث بذى حرمة ليسترده فقال ذلك المحترم بعه منى وأنا أسترده منهم فباعه بثمن معلوم منه فطلبه المحترم منهم وقال انه ثوبى فكذبوه وحلفوه بالطلاق فحلف أنه ثوبه لا يحنث لان شراء المغصوب اذا كان الغاصب مقرا أو جاحدا وللمالك بينة صحيح مفيد للملك كذا ذكره الكرخى وهو مذكور فى شرح الشيخ الامام المعروف بخواهرزاده فى المأذون الكبير

﴿نوع فى الآبق﴾ باع آبقا فعاد عن الاباق فسلمه الى المشترى روى عن محمد أنه يجوز وبه أخذ الكرخى وجماعة وذكر القاضى الامام الاسبيجابى فى شرحه أنه يجوز وأيهما امتنع اما البائع عن التسليم أو المشترى عن القبض يجبر عليه ولا يحتاج الى بيع جديد الا اذا كان عوده بعد فسخ القاضى العقد بطلب المشترى التسليم وعجز البائع عنه وروى عن محمد رواية أخرى أنه لا يجوز ذلك البيع ولا بد من بيع جديد وبه أفتى جماعة من مشايخنا لفوات القدرة على التسليم وقت البيع فهذا كما لو باع خمرا فصارت خلا فى المجلس وسلمه أو طيرا فى الهواء أو سمكا فى الماء أو حشا فى الفضاء ثم أخذه وسلمه فكذا هنا قالوا والمختار هذا وتأويل الرواية الاولى أنهما يتراضيان عند عود العبد فينعقد بينهما بالتعاطى بيع جديد . بيع فرس عاند لا يؤخذ الا بحيلة لا يجوز

﴿الفصل الثالث فى بيع الوفاء﴾

بيع المعاملة وبيع الوفاء واحد وانه فاسد يفيد الملك عند القبض كسائر البياعات الفاسدة فى فوائد نجم الدين النسفى عن الشيخ الامام أبى الحسن الرستغفنى أن البيع الذى تعارفه أهل زماننا وسموه بيع الوفاء احتيالا للربا رهن فى الحقيقة والمشترى مرتهن لا يملكه ولا يطلق له الانتفاع به الا باذن مالكه وهو ضامن لما أكل من ثمره واستهلك من عينه والدين ساقط بهلاكه فى يده اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه فى الزيادة اذا هلكت من غير صنعه وللبائع استرداده اذا قضى دينه متى شاء لانهم يريدون به الرهن يقول البائع رهنت والمشترى رتهنت والناس يسمونه الرهن والعبرة للمقاصد لا للالفاظ كما كفى بشرط براءة الاصيل حوالة واخوانه بشرط أن لا يبرئ كفالة وهبة المرأة نفسها بحضرة زوجها مع تسمية المهر نكاح أفتى القاضى الامام السغدى بهذا ففرح أبو شجاع لموافقة فتواه هذا تلخيص ما أورده الشيخ الامام نجم الدين النسفى فى فوائده هذا كله لتقبيحهم أمر ربا فى الشريعة وشدة حرمته قال بعض مشايخنا رحمهم الله اذا كان الوفاء غير مشروط فى البيع يجعل هذا بيعا صحيحا فى حق المشترى

الاقرار ورجوعه اينكر اذا استعاده فتضيع حقوق الناس وقد صرح العلامة ابن وهبان بان الاول وهو جواز تولية الاطروش هو الصحيح

(سئل) عن المديون اذا أقام بينة بفقره وأقام رب الدين بينة بغناه فأى البينتين تقدم (أجاب) تقدم بينة رب الدين (سئل) عن القاضى اذا أنكر القضاء فى حادثة وقال الشهود قضيت فالقول للقاضى أو للشهود (أجاب) القول للقاضى مالم ينفذ قضاءه قاض آخر مخالف لمذهبه فحينئذ القول للشهود (قال) مولانا المرتب المذكور وبهذا التفصيل صرح فى البحر الرائق (سئل) عن رجل سافر وغاب غيبة منقطعة وله جارية لا تجد من ينفق عليها وخافت الفساد هل للحاكم أن يزوجها أو يبيعها (أجاب) للحاكم أن يبيعها ولا يزوجها (سئل) عن المديون اذا أطلقه القاضى من الحبس بعد ما ثبت عنده اعساره فادعى عليه آخر بمال وثبت عليه فادعى أنه موسر هل يحبسه القاضى أم لا (أجاب) لا يحبسه حتى يعلم غناه (سئل) عن المدعى عليه اذا قال للقاضى أخذت الرشوة من خصمى وقضيت له على هل للقاضى أن يعزره على ذلك (أجاب) نعم

حتى يحل له الانتفاع بالمشترى كما يحل بسائر أملاكه ولا ضمان عليه ويجعل رهنا فى حق البائع حتى لا يتمكن المشترى من بيعه ولا يورث عنه واذا جاء البائع بالمال يؤمر المشترى باخذه من يومه ورد المبيع عليه فيجوز أن يكون للعقد الواحد حكمان وهو كثير النظير والفتوى فى زماننا على جوازه من الوجه الذى ذكرنا . عن الشيخ الامام أبى الحسن الرستغفنى لو هلك المبيع بيع الوفاء سقط الدين لانه رهن هلك فى يده . استفتى المتأخرون من مشايخ سمرقند عمن باع كرمه وفاء فلما دنا ادراك الغلات أراد أن يفسخ البيع ويدفع مال المشترى هل يجبر القاضى المشترى على أخذه فأجاب بعضهم بلا مطلقا وبعضهم بنعم مطلقا وكتب بعضهم نعم بشرط أن يعطيه حصة ما مضى من المدة من دينه وهو المأخوذ به فان كان البيع على هذا الوجه فى الدار والمستغل فللبائع ذلك فى أى وقت شاء ويجبر المشترى على الاخذ . لو استهلك المشترى بسكناه يضمن قيمة ما استهلك وقال بعضهم لا يضمن والاول هو المأخوذ به . المشترى شراء جائزا اذا باع ما اشتراه بيعا باتا أو وفاء أو رهنه لا يجوز وكذا أفتى المتأخرون من غير خلاف . المشترى شراء جائزا اذا مات لا ينفسخ البيع بموته ولا يصير المبيع ميراثا للورثة ويبقى فى يدهم كما كان فى يد المورث . وفى فوائد نجم الدين النسفى عمن شيخه باع داره من آخر بثمن معلوم بيع الوفاء وتقابضا ثم استأجرها البائع من المشترى بشرائط الاجارة وقبضها ومضت المدة لا يلزمه الاجر لانه رهن عنده . الراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لم يجب عليه الاجر كذا هذا وعلى ما ذكرنا أنه اعتبر بيعا فى زماننا الفتوى بجواز الاستئجار وتجب الاجرة . اذا اختلف المتعاقدان فادعى المشترى بيعا باتا وادعى البائع جائزا فالقول قول البائع لان المشترى يدعى زوال ملكه عنه والبائع ينكر وكذا أفتى بان القول قول مدعى البات قال صاحب الملتقط كان الاول قياسا وهذا استحسان

(نوع فى المكره) اذا اختلفا فى الطوع والكره قال الصدر الشهيد حسام الدين كنا نقول القول قول من يدعى الكره لانه منكر والآن نقول القول قول من يدعى الصحة والجواز ووجوده بالطوع وكذا فى فتاوى الشيخ الامام نجم الدين النسفى رحمه الله تعالى قال وبه يفتى فان أقاما البينة كنا نقول البينة بينة من يدعى الطوع استدلالا بمسئلة الجامع الصغير وهكذا أفتى بعض مشايخنا قال والآن نقول بان بينة الاكراه أولى وبه يفتى

(الفصل الرابع فى بيع الحيوان وغيره)

بيع النحل يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى (ح) بيع الفيل يجوز وهو قول محمد لاحتياج الناس وهو المختار واستأجر من يرسل الفيل عليه جاز بلا خلاف لان العقد يرد على العمل بيع دود القز يجوز عند محمد رحمه الله تعالى ان لم يظهر القز فيه لمكان العادة والحاجة وعليه الفتوى وبيع بذره يجوز عندهما خلافا لابى حنيفة رحمه الله والفتوى على قولهما لمكان الحاجة والعادة ويجوز السلم فيه ولا يضمن بالهلاك بلا خلاف عند أبى حنيفة خلافا لهما والفتوى على قولهما . بيع كلب غير معلم قال شمس الائمة السرخسى الصحيح أنه يجوز لانه يقبل التعليم فيكون مالا منتفعا به والانتفاع بشعر الخنزير يجوز لكن لا بالبيع عن أبى يوسف كره تجارة الخراز بن أيضا وعن بعضهم انه كان لا يلبس مكعبا ولا خفا اذا خرز به والفتوى على الجواز

(الفصل

له أن يعزره على ذلك (سئل) عن المدعى عليه اذا أنكر ولزمه اليمين وطلب خصمه يمينه بالطلاق أو العتاق هل يجبره الحاكم على الحلف به أم لا (أجاب) لا يجبره على ذلك وان امتنع عن الحلف لا يقضى عليه بالنكول (سئل) عن القاضى اذا حكم فى حادثة فى محل ولايته ثم أشهد على حكمه فى غير ولايته فهل يصح الاشهاد حتى ان للشهود أن يشهدوا عليه بالحكم فى غير ولايته عند حاكم آخر لينفذ حكمه أم لا (أجاب) لا يصح الاشهاد عليه بالحكم فى غير ولايته (سئل) عن شخص عليه دين لآخر ورب الدين غائب فى بلدة أخرى فحضر المديون الى القاضى وأخبره أن رب الدين استوفاه منه وأبرأه ويريد أن يتوجه الى تلك البلدة التى بها رب الدين ويخاف أن يطالبه رب الدين وينكر الاستيفاء والابراء ولا بينة هناك وطلب من القاضى أن يقيم له عنده بينة بذلك ويكتب به كتابا لقاضى تلك البلدة هل يجيبه القاضى الى ذلك (أجاب) نعم يجيبه القاضى الى ذلك (سئل) عن شرائط قضاء القاضى (أجاب) شرائط قضاء العقل والبلوغ

والاسلام والحرية والنظر والنطق والسلامة من حد القذف

(سئل) عن النصراني اذا شهد على اليهودي أو عكسه هل تقبل (أجاب) نعم تقبل (سئل) اذا كان بين المسلم والذمي عداوة مانعة لقبول الشهادة هل تقبل شهادته عليه أم لا (أجاب) لا تقبل شهادته عليه (سئل) عن الزوج اذا طلق زوجته طلاقا بائنا وشهد لها وهي في العدة منه هل تقبل شهادته

أم لا (أجاب) لا تقبل (سئل) اذا ادعى المشهود عليه الاكراه على الاشهاد عليه وادعى صاحب الحق أنه أشهد عليه طائعا وأقام كل منهما البينة على ما ادعاه فمن تقبل بينته منهما (أجاب) تقبل بينة صاحب الحق (قال) مولانا العلامة المرتب لهذه الفتاوى تبع الشيخ في ذلك صاحب القنية (قال) شيخ الاسلام عبد البر في شرح الوهبانية

وبينتا كره وطوع أقيمتا

فتقديم ذات الكره صحح الاكثر وفي بعض الفتاوى وعليه الفتوى (سئل) عن شخص ادعى على آخر بحق عند حاكم فأثبته عليه وحبسه ثم استوفاه منه أو أطلقه بلا استيفاء فهل يكون ذلك مانعا من قبول شهادة المدعي عليه على المدعي أو عكسه (أجاب) لا يكون ذلك مانعا من قبول الشهادة بينهما (سئل) عن تزكية الوالد لولده أو عكسه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل (سئل) عن الشاهد اذا شهد عند الحاكم في حادثة وزكى ثم شهد عنده في حادثة أخرى هل للقاضي أن يكتفي بتلك التزكية أم لا بد من تزكية أخرى (أجاب) ان كان العهد قريبا يكتفي بتلك التزكية والا فلا (سئل)

(الفصل الخامس في بيع المجمدة والماء)

باع مجمدة أي الجمد الذي فيها دون الرقبة المختار أنه يجوز سواء سلم أولا ثم باع أو باع ثم سلم في يومين وان سلم بعد مامضى اليوم الثالث بطل لان النقصان اليسير لاحظ له من الثمن فلا يعتبر والفاحش معتبر اذ يقابله والحد الفاصل بينهما ثلاثة أيام فما يحصل بثلاثة أيام فهو فاحش وما يحصل بعادونه يسير هذا هو المختار وعليه أكثر مشايخ بلخ وماوراء النهر . في شرح شيخ الاسلام خواهر زاده أن الحوض اذا كان مجصصا أو كان من نحاس أو صفر جاز بشرط أن ينقطع الجرى حتى لا يختلط المبيع بغير المبيع لان صاحب الحوض محرز للماء بمثل هذا الحوض فيجوز بيعه وان لم يكن الحوض بهذه الصفة فقد اختلفوا فيه والمختار أنه ان سلم أولا على سوم البيع ثم باعه بعده جاز وان باع أولا ثم سلم لا يجوز

(الباب الثاني في البيوع الفاسدة وفيه فصول (١))

(الفصل الاول) كل شرط لا يقتضيه العقد أي لا يجب من غير شرط ولا يلائم أي لا يؤكد موجبه ولم يرد الشرع بجوازه ولا يكون متعارفا ولأحد العاقدين فيه منفعة أو للمعقود عليه فيه منفعة وهو من أهل أن يستحق حقا على الغير فهو شرط فاسد يفسد العقد به ومايقتضيه العقد أو يلائمه أو ورد به الشرع أو هو متعارف ولا منفعة فيه لاحد العاقدين أو للمعقود عليه بالصفة التي قلنا لا يفسد العقد به . اذا شرط تسليم المبيع على البائع أو الثمن على المشتري جاز لانه شرط يقتضيه العقد اذ هو واجب بدون الشرط . لو باع بشرط أن يعطي المشتري كفيلا بالثمن والكفيل معلوم بالاشارة أو التسمية حضر في مجلس العقد فقبل أو غاب فبلغه قبل أن يتفرقا فقبل جاز استحسانا لانه شرط أن يوكل بتسليم الثمن مكان العقد فيجوز كما لو باع بشرط أن يعطيه بالثمن رهنا واذا لم يكن الكفيل مسمى ولا مشارا اليه فالعقد فاسد وان كان حاضرا وأبى أن يقبل أو لم يأب ولكن لم يقبل حتى افترقا واختلف المجلس فالبيع فاسد استحسانا قبل بعد ذلك أو لم يقبل . في نوادر ابن سماعة باع عبد الله بدس للمشتري على فلان وهو ألف ورضي به فلان فهو جائز والمال للبائع على الذي عليه الدين للمشتري (ب) لو باع عبدا بكذا درهما حالا على أن يؤديه في بلد آخر فهو فاسد لانه شرط أجلا مجهولا لان ذكر البلد للتأجيل هنا فان كان الثمن مؤجلا الى شهر مثلا فالبيع جائز والشرط باطل فيجب أن يؤديه اليه حيث طالبه لانه لم يشترط أجلا مجهولا لان ذكر بلد آخر هنا ليس بتأجيل وانما ذكر البلد لاشتراط مكان الايفاء لكنه غير مفيد فيما لا مؤنة له فيلغو حتى لو كان الثمن شيأ له مؤنة يعتبر ويصح . اشترى حنطة على أنها كر فوجدها تنقص قفيزا يفسد العقد في الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو

(١٩ - الفتاوى الغياثية) عن المدعى عليه اذا أنكر الحق المدعى به عليه وأقام المدعي بينته به وأقام المدعى عليه بينة على اقرار المدعي أن شهوده فسقة هل تقبل بينته بذلك وتبطل الشهادة عليه أم لا (أجاب) تقبل بينته بذلك وتبطل الشهادة عليه (سئل) عن رب الدين اذا شهد لمديونه بدين له على آخر بعد موته هل تقبل شهادته أم لا (أجاب) لا تقبل (سئل) عن الشاهد اذا شهد عند حاكم على

(١) قوله وفيه فصول لم يترجم بفصل الا الفصل الاول كتبه مصححه

خصمه بشئ وقبله الحاكم فمات بعد الاداء قبل الحكم هل للحاكم أن يحكم على الخصم بشهادته أم لا (أجاب) نعم للحاكم الحكم على الخصم بشهادته حيث ثبت المحكوم به عند الحاكم على الخصم ولا يمنع من ذلك موت الشاهد قبل الحكم (سئل) عن الشاهدين اذا رجعا عن الشهادة عند القاضي بعد ثبوت الحكم هل يبطل القضاء بذلك أم لا وهل عليهما ضمان المال الذي شهدا به (أجاب) لا يبطل القضاء وعليهما ضمان المال الذي شهدا به سواء قبضه المقضي له أو لم يقبضه صرح به في الخلاصة (سئل) اذا ادعى المشهود عليه رجوع الشاهدين من بعد الحكم عليه بالحق بشهادتهما وأنكرا الرجوع وأراد أن يقيم عليهما بينة بذلك أو يحلفهما على ما عليه هل تقبل بينته وعليهما اليمين (أجاب) لا تقبل بينته عليهما بالرجوع ولا يمين عليهما ان طلب يمينهما (سئل) عن الشاهد اذا رجع عن الشهادة في غير مجلس القاضي هل يصح رجوعه أم لا (أجاب) لا يصح رجوعه (سئل) عن رجل دفع لآخر مالا على أن لا يشهد عليه هل له أن يرجع عليه بما دفعه له وهل للشاهد أن يشهد عليه في تلك الحادثة وغيرها (أجاب) نعم له أن يرجع عليه بما دفعه له على الوجه المذكور ولا تقبل شهادة الشاهد عليه في تلك الحادثة ولا غيرها ولا على غيره الا بعد توبة (سئل) عن الرجل اذا طلق زوجته بائنا فشهد لها بحق هل تقبل شهادته لها أم لا (أجاب) نعم تقبل (قال) شيخنا المرتب لهذه الفتاوى المصرح به في القنية عدم قبول شهادته لها أي لعتدته ولو من بائن ونص عبارته بعد أن علم بعلامة الشيء شهد لبنت امرأته أو لمطلقته تقبل منه وهذا بعد انقضاء العدة ثم علم بعلامة الشيء طلقها ثلاثا وهي في العدة لا تجوز شهادته لها ولا شهادتها له انتهى فيحمل ما أفتى به شيخنا على ما اذا انقضت عدتها ويدل عليه ما تقدم من افتائه بعدم القبول لمعتدة من بائن (سئل) رحمه عن شاهدين شهدا بعتق عبد وقضى به ثم رجعا عن الشهادة هل يضمنان قيمته (أجاب) يضمنان قيمته (سئل) عن الشاهدين اذا شهدا بدين أو عين واختفى في الزمان هل تقبل شهادتهما (أجاب) تقبل شهادتهما (سئل) عن الامير اذا تحمل الشهادة بين جماعة هل تجوز الشهادة على شهادته اذا كان في بلد من يحكم بها (أجاب) تجوز الشهادة على شهادته اذا كان في البلد من يحكم بموجبها

الصحيح ذكره شمس الائمة الحلواني لانه فسد العقد في البعض لعلة الفوات ففسد في الكل لوجود المفسد مقارنا للعقد وهذا أصل مطرد في جنس هذه المسائل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

(د) لو اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فوجده تسعة ونصفا أخذه بتسعة دراهم ان شاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو المختار لان الذرع وصف وانما صار أصلا بالشرط وما زاد على التسعة لم يوجد فيه الشرط وهو مقابلة الدرهم به لعدمه لانه مقابل بالذراع وليس كذلك . لو اشترى قباء أو قلنسوة على أن حشوها قطن فاذا حشوها صوف جاز البيع هو المختار لان الحشو تبع فتغيره لا يبطل البيع ويرجع بالنقصان لتعذر الرد . اشترى جرابا على أن فيه عشرين ثوبا فاذا هو أحد وعشرون ثوبا وغاب البائع عزل المشتري ثوبا من ذلك واستعمل البقية لانه ملكها وهذا استحسان أخذ به محمد رحمه الله تعالى نظرا له

(نوع منه) باع جارية ظنا على أنها ذات لبن ذكر الشيخ الامام محمد بن الفضل أن البيع فاسد وذكر عن الفقيه أبي جعفر أنه جائز لان هذه بمنزلة الصناعة يقال بالفارسية (من دايكرا) فصار كما لو اشترى عبدا على أنه كاتب أو خباز وثمة يجوز كذا ههنا وهو الصحيح وعليه الفتوى (ح) لو اشترى ناقة أو شاة على أنها حلوب أو لبون يعني (شيرناك وبسيارشير) ذكر الحسن رحمه الله تعالى في المجرد أنه يجوز وكذا في (ط) وبه أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الامام السرخسي بخلاف ما لو قال انها تحلب كذا وذكر الكرخي أن البيع فاسد وبه كان يفتي الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين المرغيناني لانه لا تضر كثرته (ع) اشترى جارية على أنها مغنية فالبيع جائز ولا يردها سواء كانت مغنية أو لم تكن لان هذا عيب يبرأ منه البائع (د) اشترى جارية على أنها تغني كذا كذا صوتا فاذا هي لا تغني جاز ولا خيار له قالوا وهذا اذا ذكر هذه الصفة على وجه التبري عن العيب وفي الفتاوى ان البيع بهذا الشرط فاسد في قول أبي حنيفة واحدى الروايتين عن محمد رحمهما الله تعالى والمأخوذ به هو الاول قالوا وعلى هذا بيع الكبش النطاح والديك المقاتل اذا كان شرط ذلك على وجه التبري عنه يجوز أيضا (س) باع كرما فيه مسجد قديم وقد أطلق البيع فان كان عامدا فسد البيع فيما عداه لان المسجد ليس بمحل للبيع اجماعا فكان الفساد قويا فيتعدى الى ما عداه . ثم عند مشايخنا المختار من قول أبي حنيفة في مسئلة الاغنام انه لو علم عدد الاغنام في المجلس أو بعده كان كما لو كان معلوما عند العقد وقال شمس الائمة السرخسي الاصح عنده أنه على قوله لو علم عدد الاغنام ونحوها في المجلس أو بعده لا ينقلب العقد جائزا (الخ) رجل اشترى العنب كل وقر بكذا والوقر عندهم معروف ان كان عنبهم من جنس واحد يجب أن يجوز في وقر واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما في بيع الصبرة كل قفيز بدرهم وان كان العنب أجناسا مختلفة لا يجوز البيع أصلا عند أبي حنيفة

(سئل) عن الشهادة على الشهادة ماصفتها وهل تكفي شهادة واحد على شهادة واحد أم لا (أجاب) صفة الشهادة على الشهادة أن يقول شاهد الفرع أشهد على شهادة فلان أنه يشهد على فلان بن فلان بكذا أو على اقراره وقال لي شهد على اشهادتي بذلك ولا يكفي شهادة واحد على شهادة واحد ولا بد من شهادة اثنين على واحد واثنين على اثنين (سئل) عن شهود التزكية اذا رجعوا عن شهادتهم هل يضمنون بالرجوع أم لا (أجاب) نعم يضمنون (سئل) عن شاهدين شهدا بعتق عبد وحكم القاضي بعتقه بموجب شهادتهما ثم رجع أحدهما هل عليه ضمان في ذلك أم لا (أجاب) نعم يضمن نصف قيمة العبد (سئل) عن تفسير العدل ما هو (أجاب) هو من تغلب حسناته على سياآته ولا يكون صاحب كبيرة ولا يصر على صغيرة (سئل) عمن ادعى على آخر بدين وأثبته عليه ببينة فأقام المدعى عليه بينة بان الشهود قالوا ليس لنا عليك شهادة هل تقبل ويمتنع على المدعى عليه الدفع بموجب ذلك أم لا (أجاب) لا تقبل ويلزم المدعى عليه بدفع ما ثبت عليه للمدعي (سئل) عمن شهد عند الحاكم بثبوت الحكم فعرض للشهود أمر كمرض أو غيره يمنعهم الحضور الى الحاكم الذي يريد صاحب المستند أن يوصله به هل تجوز الشهادة على شهادتهم ويقبلها الحاكم ويمضي حكم الاول أولا (أجاب) نعم تجوز الشهادة على شهادة من شهد على الحاكم ويقبلها الحاكم الآخر ويمضي حكم الحاكم الاول (سئل) عن الشاهد اذا رجع عن الشهادة قبل الحكم بها هل يصح رجوعه ويسأل عليه تعزير أم لا (أجاب) نعم يصح رجوعه ويلزمه التعزير (سئل) اذا شهد من يغني للناس في طريق مرتفع فيه هل تقبل شهادته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادته ما لم يتب وتظهر توبته (سئل) اذا شهد شاهدان في حادثة وزكاهما اثنان فظهر أنهما شاهدا زور فهل على من زكاهما ضمان أم تعزير (أجاب) لا ضمان ولا تعزير على من زكاهما (سئل) عن ذميين شهدا على ذمي أنه أسلم وهو ينكر هل تقبل شهادتهما عليه بذلك ويحكم باسلامه أم لا (أجاب) لا تقبل شهادتهما عليه بذلك ولا يحكم باسلامه بشهادتهما (سئل) عن الشاهد اذا قال لا شهادة لي على فلان وان شهدت عليه تكن باطلة فشهد عليه بعد ذلك هل

رحمه الله تعالى وعندهما يجوز اذا كان جنسا واحدا في كل العنب كل وقر بما قال وكذا اذا كان الجنس مختلفا هكذا أورد الصدر الشهيد والفقيه أبو الليث جعل الجواب فيما اذا كان العنب من جنس متفقا وان كان من أجناس مختلفة مختلفا وأخذ الفقيه يفتي بقولهما لتيسير الامر على المسلمين وعليه الفتوى (ح) رجل اشترى جارية على أنها ذات لبن اختلف الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الفقيه أبو جعفر رحمهما الله تعالى قال الشيخ الشراء فاسد ذكره في فتاويه وقال الشيخ الفقيه الشراء جائز لان هذا بمنزلة الصناعة . في الفتاوى اذا باع نصيبه من هذه الدار ولم يبينه اختلفت الروايات فيه جدا والمختار ما ذكر محمد في آخر شفعة الاصل على أن قوله يجوز اذا كان البائع والمشتري يعلمان نصيب البائع كم هو وان كانا لا يعلمان لا يجوز وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وان كانا لا يعلمان نصيب البائع كذا ذكره الشيخ الامام أحمد الطواويسي في شرحه وكذا لو قال بعت كل حق هو لي في هذه الدار ولم يعرف كم هو فالجواب المختار فيه أيضا ما ذكر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى . ولو قال بعتك عبدا لي وله عبد واحد فان قال في مكان كذا جاز وان لم يقل اختلف المشايخ فيه شمس الائمة الحلواني وعامتهم على أنه لا يجوز وهو الصحيح (في رؤية البعض كرؤية الكل) رؤية الحافر والناصية والذنب لا تكفي هو الصحيح . العدديات المتقاربة كالجوز والبيض والمكيل والموزون اذا كان الكل في وعاء واحد يكفي رؤية البعض وان كان في وعاءين فرأى ما في أحدهما ورضي به ثم رأى الآخر وهو مثله أو فوقه فلا خيار له وقد لزم العقد فان كان دونه فهو على خياره هو الصحيح (في الاختلاف في الرؤية) الرسول في القبض رؤيته ليست كرؤية المرسل ولا يبطل خياره بالاتفاق والوكيل بالشراء رؤيته كرؤية الموكل بالاتفاق بخلاف الرسول بالشراء فان رؤيته لا تكون كرؤية المرسل ولا يبطل خياره بالاتفاق

(في بيان حكم خيار الشرط وسقوطه)

اذا كان الخيار للبائع يسقط باجازته صريحا وان لم يكن المشتري حاضرا ولو أطلق فيها فهو على خياره هو الصحيح نص عليه في المأذون وان سكر من الخمر أو البيع في المدة الصحيح أنه على خياره ولو وهبه ولم يسلم لا يكون فسخا واذا آجر ولم يسلم ذكر في بعض الروايات أنه يكون فسخا وهو اختيار أكثر المشايخ . قص حوافر الدابة وجز عرفها ليس برضا بلا خلاف . اشترى رحى ماء فضمن بها لم يعرف مقدار طحنها لا يبطل خياره وان زاد على يوم وليلة سقط خياره وهو المختار . اشترى كتابا بالخيار ثم انتسخه بنفسه وغيره لا يبطل خياره قوس لم يقبض يبطل بالانتساخ دون الدراسة فله وجه قال وبه نأخذ . وينظر الى الفرج بشهوة كلمس

تقبل شهادته (أجاب) نعم تقبل شهادته عليه اذا كان عدلا (سئل) عن شاهدين شهدا على رجل بوقف شرعي وثبت عند الحاكم وحكم به ثم رجعا عن الشهادة هل يضمنان قيمة الموقوف للمشهود عليه و يبطل الوقف أم لا (أجاب) نعم يضمنان قيمة الموقوف يوم حكم به ولا يبطل الوقف ويجرى عليه من عينت له النظارة (سئل) عن الشهود اذا شهدوا بيسار المدين هل يشترط تعيين المال أم لا (أجاب) لا يشترط تعيين المال ويكفي ذكرهم

بأنه غني قادر على وفاء الدين

(كتاب الدعاوى)

(سئل) عن شخص ادعى على آخر بدين فأنكره فأقام عليه بينة وثبت عند الحاكم فادعى الدفع له وأقام بينة بذلك فهل تسمع بينته بعد انكاره ويبرأ أم لا (أجاب) نعم تسمع بينته بالدفع واذا ثبت يبرأ (سئل) عن شخص ادعى على آخر بحق عند حاكم شرعي وأقام به شاهدا واحدا ولم يكن عنده آخر فاختار أن يدفع الطلب ويذهب الى قاض آخر يرى الشاهد واليمين هل له ذلك أم لا (أجاب) له ذلك مالم يسأل الحاكم الحكم له (سئل) عن رجل له على امرأة حق فطلب من زوجها أن يحضرها عند الحاكم ليدعي عليها فامتنع من ذلك فهل يلزمه احضارها أم لا (أجاب) لا يلزمه احضارها مالم يكن لها ضامنا (سئل) عن رجل ادعى على آخر بحق شرعي فأنكره فوجب عليه اليمين هل له أن يحلفه بعد ذلك أم لا (أجاب) نعم له ذلك لان اليمين لا تسقط بالتأخير (سئل) عن رجل ادعى على آخر بدين فأنكره فقال المدعي للقاضي حلفه وان تذكرت عليه بينة أقمتها بعد اليمين فحلفه فأتى ببينة تشهد عليه فهل للقاضي أن يقبلها بعد اليمين ويحكم عليه بالحق أم لا (أجاب) نعم للقاضي أن يقبل البينة بعد اليمين ويحكم على الغريم بدفع الحق اذا ثبت عليه (سئل) عن شخص ادعى على آخر بما يوجب حد القذف فأنكره هل يحلف له لعدم البينة أم لا (أجاب) لا يحلف (سئل) عن رجل له دين على ميت فادعى به على بعض الورثة وأثبته وحلف هل للحاكم أن يحكم له به وينفذ حكمه على جميع الورثة (أجاب) نعم ينفذ (سئل) عن رجل ادعى على آخر بحق فأظهر وثيقة بخط شهود وتعذر حضورهم فهل يحلف أن هذا

نشهوة ونظرها الى فرج المشترى بشهوة ومسها وتقبيلها اياه بشهوة وقد علم المشترى به ومكنها منه ففعلت فهو مسقط بالاجماع . والمعتبر في ذلك اقرار المشترى بانها فعلت بشهوة والله سبحانه أعلم

(الباب الثالث في العيوب والخصومات)

من الفتاوى لو اشترى جارية فوجدها قد ولدت عند البائع أو عند بائع البائع ولم يكن بسبب الولادة نقصان ظاهر ترد على رواية المضاربة لان الولادة عيب لاستحالة حصول التكسر بنحو ذلك بها والفتوى على هذه الرواية . وجد بالطعام المشترى عيبا فعرض نصفه على البيع يلزمه النصف وله أن يرد الباقي عند محمد كما لو باع النصف اعتبارا للعرض بحقيقة البيع والفتوى على قوله . لو اشترى عبدين أو ثوبين فقبضهما ثم باع أحدهما ثم وجد بهما أو بالثاني عيبا رد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع بالاجماع (د) لو اشترى دقيقا فخبز بعضه ثم تبين أن الدقيق مرور رد ما بقي بحصته من الثمن فيرجع بنقصان العيب بحصة ما استهلك وهو المختار للفتوى . اشترى سمنا ذائبا فأكله ثم أقر البائع بوقوع الفأرة فيه يرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى كما في الطعام اذا علم العيب بعد ما أكله فانه يرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى . لو لبس الجبة المشتراة حتى نقضها ثم وجد فيها فأرة ميتة يرجع بنقصان العيب لتعذر الرد وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع بنقصان العيب في هذه الوجوه والفتوى على قولهما . لو حلب لبنها فأكل أو باع فهو رضا و يمنع الرد لان اللبن جزء منها واستيفاء جزء منها دليل الرضا بالعيب ولو حلب ولم يأكل ولم يبع الصحيح أنه رضا (س) اشترى بردونا وخصاه بعد القبض وذلك لا ينقصه ثم وجد به عيبا يرد به لانه لم يعبه وكان أستاذنا الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بخلافه (ى) اشترى غلاما وكان بركبته ورم فقال البائع انه حديث أصابه ضرر فتورم وليس بقديم أو زاد وقال ان كان قديما فعلي فاشتراه على ذلك ثم ظهر أنه قديم فلا رد له لأنه رأى العيب ورضي به وكل عيب قديم حديث في أوله غاية ما في الباب أن البائع غره لكن لما اغتر به صار راضيا وهذه المسئلة مما تعم بها البلوى قس على هذا فقد وقع هذا بخارى . باع فرسا باحدى رجليه قرحة هي شبيهة الختام فقال البائع هي غير الختام واشترى المشترى على ذلك ثم ظهر أنه كان ختاما فأفتى أستاذنا الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني أنه لا يرد المشترى وقاسه على مسئلة الورم اشترى منشارا فعدده واطلع على عيب به ثم رده الا برضا البائع أفتى بذلك قاضي القضاة محمود الاوزجندي رحمه الله تعالى . لو اشترى عشر جوزات فوجد فيها خمسة خاوية قال بعضهم يجوز العقد في الخمسة ذات اللب بنصف الثمن بالاجماع وقال بعضهم يفسد في الكل بالاجماع وقال بعضهم

فاسد

المسطور ما كتب عليه أم يحلف أنه ما يستحق عليه ما ادعى به (أجاب) يحلف على عدم استحقاق ما ادعى به عليه (سئل) عن ذمي ادعى على ذمي آخر بثمن خمر معلوم بينهم ما وثبت عليه ببينة أو بتصديقه هل يحكم عليه الحاكم بدفعه وان امتنع يحبسه عليه أم لا (أجاب) نعم يحكم الحاكم عليه بدفعه وان امتنع من دفعه حبسه عليه (سئل) عن رجل ادعى على رجل بحق وقال ان حلفت انه لك على دفعته اليك فحلف فدفعه له هل له أن يرجع عليه بما دفعه له بمقتضى حلفه (أجاب) نعم له أن يرجع عليه به

(سئل) عن شخص عليه لزوجته باقي صداقها ولها عليه نفقة مقررة فاستمر يدفع لها مدة وهي تعلم أنه من النفقة فادعى بعد ذلك أن ما دفعه من الصداق لا من النفقة فهل يقبل منه ذلك أم يقبل من المرأة أنه من النفقة (أجاب) يقبل قوله انه من الصداق (سئل) عن رجل ادعى على آخر عند حاكم بما يوجب الحد أو غيره فأنكره وعجز عن اثبات ما ادعاه هل يجب على المدعى شئ (أجاب) لا يجب على المدعى شئ بسبب ذلك (سئل) عن مدعى الاعسار في الديون هل تقبل بينته قبل الحبس أو بعده (أجاب) لا تقبل قبل الحبس (سئل) عن شخص ادعى على آخر بدين فاعترف به وادعى أنه معسر وله بينة بذلك فهل تسمع بينته بالاعسار قبل الحبس أو بعده (أجاب) لا تسمع بينته بالاعسار قبل الحبس (سئل) عن امرأة مات زوجها فادعت على الورثة بحقوقها وميراثها فصدقوها على ذلك ودفعوا لها حقها ثم بعد ذلك ادعوا طلاقها وأقاموا بينة على الطلاق فهل تسمع البينة ويرجعون عليها بما أخذته أم لا تقبل لوجود التصديق المذكور (أجاب) نعم تسمع البينة ويرجعون عليها بما أخذته من الحقوق والميراث ولا يمنع من ذلك التصديق المذكور حيث ثبت أنها برأت الزوج المذكور من حقوق قبل موته (سئل) عن شخص ادعى على آخر بدين فاعترف به وادعى الدفع فلم يصدقه على ذلك فذكر أن له بينة غائبة فهل يمهل الى حضورها ويحضرها بعد ذلك أم لا (أجاب) لا يمهل ويؤمر بدفع الدين الى مستحقه واذا ثبت الدفع بعد ذلك يرجع بما دفعه (سئل) عمن ادعى على آخر بانه تسلم منه كذا كذا دينارا من غير سبب التسليم فأنكر المدعى عليه ذلك فهل هذه الدعوى صحيحة أم لا وهل يجبر المدعى

فاسد في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح في الخمسة ذات اللبن بنصف الثمن وهو الاصح

(في الاختلاف بين البائع والمشتري) اذا ادعى المشتري عيبا يرده لا تسمع دعواه وخصومته ما لم يثبت قيام العيب للحال ثم ما يدعيه من العيب اما أن يكون ظاهرا قديما كالاصبع الزائدة ونحوها وقد نظر القاضي اليه ورآه أو كان حادثا لا يحتمل الحدوث من وقت البيع الى هذه المدة عادة كأثر الجدري ونحوه في الوجهين تسمع الدعوى والخصومة وللمشتري أن يرده الا أن يدعي البائع سقوط حقه في الرد والابراء والتصرف فيه بعد العلم به والقول قول المشتري في انكار ذلك مع يمينه فيحلف اذا طلب البائع يمينه باتفاق الروايات فان نكل ثبت ما ادعاه البائع من رضاه وابرائه ونحو ذلك فلا يحلف بدون طلب في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يحلف وان لم يطلب البائع والفتوى على ظاهر الرواية ثم كيف يحلف روى عن أبي يوسف أنه يحلف بالله ما علم العيب حين اشتراه ولا رضي به منذ علمه ولا عرضه على البيع والصحيح أنه يحلف ما سقط حقك في الرد في الوجه الذي يدعيه لا نصا ولا دلالة وفي كيفية تحليف البائع أقاويل والصحيح أنه يحلف بالله ماله قبلك حق الرد بسبب يدعيه المشتري وعليه الفتوى . اشترى جارية فدار تفع حيضها لا بسبب الاياس كم ينتظر لوطئها قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار أنها مقدرة بشهرين وخمسة أيام وكان الاستاذ ظهير الدين المرغيناني يقول اذا كان القاضي من أهل الاجتهاد كان له أن يأخذ بأي رواية شاء من روايات أصحابنا ويقضي بها وان لم يكن يأخذ بأكثر ما قيل وهو قول زفر رحمه الله تعالى (س) باع عقارا وابنه حاضر أو امرأته أو بعض أقاربه حاضر مع العلم به وتقابضا وتصرف المشتري فيه زمانا ثم ان ذلك الحاضر عند البيع ادعى على المشتري أنه ماله ولم يكن ملك البائع وقت البيع اتفق المتأخرون من مشايخ سمرقند أنه لا تصح هذه الدعوى فيجعل سكوته عند البيع كالافصاح بالاقرار بكون المبيع ملكا للبائع قطعا للاطماع الفاسدة وسدا لباب التلبيس وأفتى مشايخ بخارى أنه تصح الدعوى ولم يجعل السكوت كالافصاح بكونه ملكا للبائع لكونه محتملا قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى ان كان المفتي ينظر في المدعي ويفتي بما هو الاحوط كان الاحسن وان لم يكن كذلك يفتي بقول مشايخنا . في الواقعات الصغيرة استأجر دابة الى سمرقند فاستحقها عليه رجل ولم يصدقه أنه استأجرها لا يكون للذي أجرها منه أن يرجع على بائعه . ولو استحق المبيع من المشتري فأراد أن يرجع على بائعه فأنكر بائعه بيعه منه فأقام المشتري البينة أنه باعه وقضى القاضي للمشتري بالرجوع كان للبائع أن يرجع على بائعه وان أنكر هو البيع ولم يكن للمشتري بينة وحلف القاضي البائع فنكل وقضى عليه بنكوله ورد المبيع عليه فليس له أن يخاصم بائعه المقضي عليه بالنكول هكذا حكى الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى فتوى بعض مشايخنا

على بيان سبب التسليم ويلزم الشهود ذلك (أجاب) نعم الدعوى صحيحة ولا يجبر المدعى على بيان السبب وكذا لا يلزم الشهود ذكره في شهادتهم ويقضى للمدعى بما ادعاه اذا ثبت (سئل) عن العبد اذا أقر بالرق لسيده ثم ادعى أنه أعتقه قبل الاقرار هل تسمع دعواه وتقبل بينته أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته بذلك (سئل) عن رجل ادعى على آخر بانه قذفه فأنكر فالتمس يمينه فامتنع هل يلزمه الحد أم لا (أجاب) لا يلزمه الحد بمقتضى النكول ولكن ان ثبت عليه القذف بطريقه الشرعي لزمه الحد والا لا يلزمه ولا يحلف (سئل) عن الوارث اذا أقر أنه قبض من الوصي ما كان تحت يده من تركة مورثه ولم يبق له قبله حق من تركة مورثه ولا دعوى ولا طلب ولا قليل ولا كثير ثم وجد في يد الوصي شيئا فادعى أنه من تركة مورثه وأقام بينة فهل تسمع دعواه وتقبل بينته واذا ثبت قضى له به أم يمنع من ذلك الاقرار المذكور (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته واذا ثبت قضى له به (سئل) عمن ادعى على آخر بحق فلم يجب بجواب كاف أو اقتصر على السكوت هل للحاكم أن يجبره على رد الجواب ولو بالحبس أم لا (أجاب) نعم يجبره بالحبس ليجيب عما ادعى عليه به (سئل) عن شخصين صدر بينهما ابراء عام مطلق من سائر الحقوق ثم ادعى أحدهما على الآخر بحق له عليه صدر بعد الابراء فأنكره وقال كان قبل الابراء وقد سقط به فهل يقبل منه ذلك أم يقبل قول المدعى (أجاب) القول قول المنكر مع يمينه حيث لا بينة تشهد للمدعى بالحق بعد الابراء (سئل) عن المدعى اذا قال للمدعى عليه بعد ما أنكر دعواه احلف وأنت برىء من ذلك فحلف ثم أتى ببينة هل تقبل ويقضى عليه بالحق أم يبرأ منه (أجاب) نعم تقبل البينة بعد الحلف واذا ثبت يقضى عليه بالحق (سئل) عن المرأة المخدرة ما هي (أجاب) هي التي لم يكن لها عادة بالخروج الى السوق ولم يتقدم لها مخاصمة بين يدي حاكم (سئل) عن المدعى عليه اذا أقام بينة على اقرار من شهد عليه انه لم يحضر المجلس الذي كان فيه اقرار المدعى عليه بالحق المدعى به أو المجلس الذي شهد فيه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل (سئل) عن المرأة اذا كان لها عادة بالخروج الى حاجتها

وعليه الفتوى . دلال دلالى كردوتم البيع وتقابضا ثم استحق المبيع من يد المشترى ان كان الدلال هو الذي باشر البيع وتلفظ بلفظه فالرجوع عليه والا فعلى البائع (سئل) القاضي الامام شمس الائمة الاوزجندي عن اشترى جارية ثم ظهر أنها حرة وقدمات البائع ولم يترك وارثا ولا وصيا وبائع الميت حاضر هل يرجع عليه قال يجعل القاضي وصيا حتى يرجع المشترى عليه ثم يرجع هذا الوصي على بائع الميت . بيع الاب مال نفسه من ولده الصغير وشراؤه ماله لنفسه في القياس لا يجوز لان الواحد لا يصلح عاقدا من الطرفين في المعاوضات وفي الاستحسان يجوز بالطريق الذي عرف والصحيح أنه يتم العقد بقوله بعت هذا من ولدي بكذا واشتريت هذا من ولدي لنفسي بكذا ولا يشترط أن يقول بعت واشتريت لقيام عبارته مقام عبارتين . اذا جن الابن ان كان قصيرا لا يجوز بيع الاب عليه لانه كالاغماء وان طال يجوز كما قبل البلوغ والفاصل بينهما شهر في قول أبي حنيفة وما دونه قصير لان الشهر عاجل وما فوقه آجل هذا هو المختار وهذه الجملة في الفتاوى . اذا مات البائع والمشترى والسلعة قائمة ثم زاد وارث أحدهما وارث الآخر جاز في قولهم جميعا

(الباب الرابع في السلم بفصوله وأنواعه)

لا يجوز السلم الا مؤجلا والاجل أدناه ثلاثة أيام وقيل زيادة على مجلس العقد ولو ساعة وعند محمد أدناه شهر وعليه الفتوى . في الفتاوى السلم في لحم الحيوان وزنا اذا أتى بشرائطه يجوز وهو المختار لحاجة الناس اليه وقول من قال بانه لا يوقف على حد الوصف وطوله وعرضه غير مأخوذ به لكن يحتاط عند القبض ليقبض من الجنس الذي سمى تحرزا عن الاستبدال بالمسلم فيه . أسلم فلوسا في صفر أو سيفا في حديد لا يجوز لانه وجد أحد وصفي علة الربا في النقد وهو المجانسة واذا أسلم الدراهم في الذهب لا يجوز لوجود الوزن في الثمنين بخلاف ما اذا أسلم الدراهم في الزعفران فانه يجوز لانه وجد الوزن في ثمن ومثمن لا في ثمنين ومثمنين . ادعى رب السلم الاجل وأنكر المسلم اليه فالقول قول رب السلم بالاتفاق . لو أسلم في شيء ليس لحمله مؤنة كمن من الزعفران ونحوه صح من غير بيان مكان التسليم ويتعين مكان العقد . باع دارا أو عبدا بكر حنطة دينا لا بد من بيان مكان التسليم عنده وعندهما لا يشترط وقال بعضهم لا يشترط التسليم هنا بالاجماع لان التسليم واجب في الحال فيتعين مكان العقد مكان وجوب التسليم . لا يشترط في الكرباس ذكر الوزن لانه لا يختلف بالوزن وفي الحرير اختلف المشايخ والصحيح أنه يشترط ذكره شمس الائمة السرخسي واختاره الصدر الشهيد حسام الدين لانه يختلف بالوزن (د) أسلم في كندم سكو وقال تيك أو قال سره يجوز هذا هو الصحيح والمأخوذ به لانه يراد بهذه الالفاظ

الالفاظ الجيد . في الفتاوى يجوز السلم في الآجر واللبن اذا اشترط من ذلك شيأ معلوما أي ملبنا ومكانا معلوما وفي المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو اشترى مائة آجرة من أتون لم يجز من غير اشارة وانما اختلف الجواب في مسئلة الشراء لانه لم يذكر الملبن وفي الاتون يوضع اللبن في الملابن المختلفة فكان المشترى مجهولا ومسئلة السلم موضوعة فيما اذا كان من ملبن واحد فاذا الافرق بينهما هذا هو الصحيح من وجه التوفيق . عن الفقيه أبي جعفر ان ذكر المدة في الاستصناع ان كان من قبل المستصنع فهو استعجال فلا يصير سلما وان كان من قبل الصانع فهو استمهال ويصير سلما وهذا كله على قول أبي حنيفة فأما على قولهما بضرب الاجل لا يصير سلما ويبقى فيه استصناعا اذا كان فيه تعامل أما فيما لا تعامل فيه كالثياب ونحوها يصير سلما بضرب الاجل بالاجماع وتكلموا بان الاستصناع فيما فيه تعامل اذا جاز يجوز معاقدة أو مواعدة والصحيح أنه معاقدة . الصانع اذا مات قبل تسليم العمل بطل الاستصناع ولا يستوفى المصنوع من تركته بناء على أن الاستصناع على ما هو الصحيح المختار ينعقد اجارة ابتداء وبيعا انتهاء قبل التسليم بساعة واذا انعقد اجارة ابتداء فاذا مات قبل تسليم العمل بطلت لان الاجارة تبطل بموت العامل الا أنه ينعقد بيعا قبل التسليم بساعة لا عند التسليم ولهذا يكون للمستصنع خيار الرؤية . الروايات مختلفة في لزومه وعدمه والمختار ما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى أنه ليس بلازم من الجانبين حتى لا يجبر الصانع على العمل ولا المستصنع على قبوله اذا أتى به بل يخير كل واحد منهما . في باب حقوق المشترى من الفتاوى اشترى أرضا بجوار بيها ثم اشترى ماء وأراد أن يجريه الى الارض المشتراة من نهر قرية أخرى لا يجوز بالاتفاق اذ لا حق له وان أراد أن يجريه من نهر هذه القرية قال محمد بن سلمة له ذلك للتعامل وعامتهم على أنه ليس له ذلك وهو المختار لان له حق سوق الماء في مجاريها بقدر ما هو سوق هذه الارض من هذا النهر والله سبحانه أعلم

﴿الباب الخامس في الاستبراء والبيوع المكروهة﴾

من الفتاوى قالوا من لا يرى الاستبراء فهو عاص وكذا الذي يرى ولم يعمل به . ارتفع حيضها لا بأياس بل لعلة فكم يستبرئها فيه أقاويل مختلفة عن أصحابنا عرفت قالوا والمختار أنه يتركها حتى يستبين أنها غير حامل وهو قول أبي حنيفة وفسرها أبو يوسف بثلاثة أشهر وهو تفسير ما قال أبو حنيفة فهذا قولهما وهو المختار . اشتراها وهي ذات زوج ولم يدخل بها فطلقها الزوج قبل قبض المشترى ذكر في كتاب الحيل أنه لا استبراء عليه اعتبارا بوقت الشراء وهي مشغولة بحق الغير وهو الزوج ثلاث حالة فلم يكن التمكن من الوطئ ثابتا للمشترى في هذه الحالة وفي رواية

وطلب منه الزكاة هل تسمع دعواه بذلك ويحكم الحاكم بدفع الزكاة له أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه عليه بذلك ولا يحكم الحاكم عليه بالدفع للمدعي المذكور (سئل) عن رجل في يده دار ادعاها آخر فأنكر المدعى عليه ثم اصطلحا على أن يسكنها المدعى عليه مدة ويدفعها بعد ذلك للمدعي هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عمن ادعى عبدا في يد آخر أنه ملكه ولم يصدقه المدعى عليه فأقام المدعي شاهدين شهد له أحدهما انه ملكه وشهد الآخر أنه كان ملكه هل تقبل هذه الشهادة أم لا (أجاب) نعم تقبل (سئل) عن رجل ادعى أرضا انها وقف عليه هل تسمع دعواه بذلك أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى الا من المتولي على الوقف (سئل) عمن عليه دين لآخر فادعى عليه عند الحاكم أنه أوفاه له وطلب من الحاكم أن يسأله ذلك فان اعترف يسجل عليه ذلك ويكتب له حجة بيده وان أنكر يقيم عليه البينة هل يجيبه الحاكم الى ذلك أم لا (أجاب) نعم يجيبه الحاكم الى ذلك ويكتب له حجة بيده (سئل) عمن ادعى على آخر أنه ارتشى منه قدرا معلوما هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه ان فسر الوجه الموجب للرجوع والا فلا (سئل) عن رجل ادعى دينا على ميت ولم يخلف شيأ وادعى به على وارثه لاجل اثبات دينه هل تقبل دعواه وبينته (أجاب) نعم تقبل دعواه وبينته (سئل) عن رجل له على آخر دين لمدة معلومة فقال لرب الدين تركت لك الاجل هل يصير المال حالا بذلك أم لا (أجاب) نعم يصير حالا بذلك (سئل) عمن مات وخلف تركة وعليه دين مستغرق للتركة فقسمت بين الورثة فجاء رب الدين يطلب دينه فوجد واحدا من الورثة هل له الطلب عليه بكمال دينه أم يأخذه من التركة

(أجاب) له أن يأخذ منه جميع ما أخذه من التركة (سئل) عن الوارث اذا ادعى دينا على مورثه بعد قسم التركة هل تسمع دعواه وتقبل بينته أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته واذا ثبت نقض القسمة (سئل) عن الوارث اذا أقر أنه قبض جميع ما على الناس من ديون والده ثم ادعى على رجل دينا هل تسمع دعواه بذلك أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه عليه ولا يمنع الاقرار المذكور (سئل) عمن قال لمديونه ان مت فأنت بريء من حق الذي لي عليك فمات هل يبرأ (أجاب) نعم يبرأ (سئل) عمن بيده دابة ادعى آخر عليه بها أنها ملكه ونتجت عنده وأثبت ذلك عند الحاكم وقضى له بها ثم ان المدعى عليه أقام بينة أنها ملكه ونتجت عنده هل تسمع بينته ويقضى له بها ويبطل القضاء الاول (أجاب) نعم تسمع بينته ويقضى له بها ويبطل القضاء الاول (سئل) عمن ادعى على آخر بدين فأقر به وادعى أنه مؤجل عليه ولم يصدقه المدعي هل يقبل قوله في الاجل أم القول قول المدعي في عدمه (أجاب) القول قول المدعي بيمينه في عدمه حيث لا بينة (سئل) عمن مات وله ديون على أقوام وليس له وارث معلوم فأخذ المتكلم على بيت المال الديون من الاقوام ثم ظهر له وارث يستحق ذلك هل له الطلب على الغرماء أم على القابض المذكور (أجاب) له الطلب على الغرماء لدفعهم بغير حق (سئل) عمن بيده أرض بها أشجار فادعى خارج أن الارض له وأنه غرس ما فيها من الاشجار وأقام على صاحب اليد بينة بذلك هل يقضى بذلك للخارج أم لصاحب اليد (أجاب) يقضى بذلك للخارج (سئل) عن شخصين كان بينهما معاملات وانفصلا منها وصدر بينهما ابراء مطلق بعدم الاستحقاق ثم بعد مدة ادعى أحدهما على الآخر بمبلغ لم يذكر في الابراء بمقتضى أنه كان نساه ولم يتذكره حالة الابراء خلاف هل تسمع دعواه بذلك بعد الابراء العام المطلق ويحلف على النسيان ويستحقه أم لا ويمنعه من ذلك الابراء المذكور (أجاب) لا تسمع دعواه بذلك والابراء المذكور مانع لما تقدم (سئل) عمن له على آخر دين مكتتب بسجل محكمة وأشهد رب الدين على مديونه شهود المحكمة أنه لا يدفع له دينه لا بالمحكمة أو غيرها من المحاكم بشهادة شهودها ومتى ادعى دفع ذلك أو شيء منه في غير المحكمة وأقام

الاصل يجب اعتبارا لوقت القبض وهو الصحيح المختار فان طلقها الزوج بعد قبض المشتري ولم يكن دخل بها فلا استبراء على المشتري . لو أراد أن يبيع أمة وكان يطؤها يستحب أن يستبرئها ثم يبيعها وكذا ان أراد أن يزوجها قالوا والصحيح أنه هنا يجب واليه مال شمس الائمة السرخسي والفرق أن ثمة يجب على المشتري الاستبراء فيحصل المقصود وهو التعرف أما في النكاح لا يجب فست الحاجة الى ايجابه على البائع . لو باعها والخيار له ثم نقض البيع فلا استبراء عليه بالاجماع وان كان للمشتري فردها بعد القبض فكذا عنده خلافا لهما . لو اشترى أحد الشريكين نصيب صاحبه من الامة المشتركة فعليه الاستبراء

﴿نوع في اسقاطه﴾ (ذ) لو اشترى أمة فاحتال لاسقاط الاستبراء فان كان البائع وطئها ثم باعها قبل أن تحيض لا يحل للمشتري أن يحتال له لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر أن يجتمعا على امرأة واحدة في طهر واحد وان حاضت عنده وطهرت ولم يقربها في ذلك الطهر حل للمشتري ذلك لانعدام ما قلنا ثم الحيلة أن يتزوجها قبل الشراء ان لم يكن تحته حرة ثم يشتريها فيبطل النكاح و يحل له وطؤها وان كانت تحته حرة فيتزوجها غيره ثم يشتريها و يقبضها ثم يطلقها الزوج أو يشتريها أولا ثم يزوجها من رجل قبل القبض ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج

﴿في البيوع المكروهة﴾ قالوا بيع الملعب المفضض للرجال يكره . من يبيع و يشتري على الطريق ولم يضر قعوده الناس لسعة الطريق لا بأس به وان أضر بهم فالمختار انه لا يشتري منه لانه اذا لم يجد مشتريا لا يقعد فكان الشراء منه اعانة على المعصية . لو لم يبين عيب سلعته و باعها قال بعضهم يصير فاسقا مردود الشهادة ولا نأخذ به

﴿في الاحتكار﴾ اذا اشترى في بلده واحتكر فيه وذلك يضر بأهل المصر فهو مكروه وداخل تحت الحديث واذا اشترى من مكان قريب من المصر فحمل طعامه الى المصر وحبسه وذلك يضر بأهله فهو مكروه أيضا لانه اذا كان قريبا من المصر فهو كفنائه وقد تعلق به حق أهله وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا اشترى في غير المصر وحمله اليه فلا بأس به وان كان المكان قريبا والمختار قول محمد رحمه الله تعالى

﴿الباب السادس في الاستقراض﴾

الخلاف في استقراض الخبز معروف عن الحسن وعن أبي يوسف يجوز وزنا لتعامل الناس فيه قال هو المعروف من قوله وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز عددا لا وزنا لان العادة جرت به عددا قال محمد الوزن في قرضه داء والعدد أحب الي قالوا وما قاله في القليل لانه سفساف بلا

شهودا من غير شهود هايكون لاتسئله بما يشهدون له به من الدفع هل اذا ادعى دفع شئ من الدين أوكله وأقام بينة بذلك من غير شهود المحكمة تقبل شهادتهم به أم لا تقبل ويمنع من ذلك الاشهاد المذكور (أجاب) نعم تقبل اذا كانوا عدولا ولا يمنع من ذلك الاشهاد المذكور (سئل) عمن باع شيأ بحضرة آخر فبعد مدة ادعاه لنفسه هل تسمع دعواه وتقبل بينته (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته العدول (سئل) عن رجل فقد له عبد فوجده عند آخر فادعى عليه وأقام بينة بجريانه فى ملكه وزكيت البينة فادعى المدعى عليه أنه اشتراه من شخص بحضرة المدعى وأعذر له فيه بعدم الدافع والمطعن فصدقه على ملكه وأحضر بينة بذلك وشهدوا على المدعى بذلك فى تاريخ معين فذكر المدعى أنه لم يكن حاضرا بالبلد فى التاريخ المذكور وانما كان ببلاد السودان وله بينة بذلك فهل تقدم بينته أو بينة الاعذار عليه كما ذكر (أجاب) نعم تقدم بينة الاعذار المذكور لا بينته لان بينته بينة نفى وبينة الاعذار بينة اثبات فتقدم بينة الاثبات على بينة النفى (سئل) عمن ادعى على آخر متاعا له أنه ملكه منذ سنة وأنه واضع يده عليه بغير حق فأجاب المدعى عليه أنه ملكه وله فى يده سنتان وأقام كل منهما البينة فأى البينتين تقدم (أجاب) تقدم بينة واضع اليد (سئل) عمن اشترى أسيرا مسلما من الكفار بدار الحرب بغير أمره وطالبه بما دفعه من الثمن عنه عند حاكم شرعى هل يلزمه أن يدفع له ذلك (أجاب) لا يلزمه أن يدفع له ذلك لانه متطوع (سئل) عن رجل ادعى على آخر عند حاكم حنفى أنه اشترى منه هو ورجل آخر غائب عبدا بثمن معلوم وطالبه بحصته من الثمن فأنكر الشراء فأقام عليه وعلى الغائب

خلاف والفتوى على قول محمد هذا الاعلى قوله الآخر أنه يجوز وزنا وعددا لكن فى القليل وفى الكثير الفتوى على قول أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وزنا لا عددا ذكر فى الاصل اذا استقرض الدقيق وزنا لا يرده وزنا ولكن يصطلحان على القيمة كما لو استقرض الحنطة وزنا عن أبى يوسف فى رواية يجوز استقراضه وزنا استحسانا اذا تعارف الناس ذلك وعليه الفتوى . فى التهذيب الاعتبار فى الكيل والوزن فى المنصوصات النص وان ترك الناس المعاملة حتى لو باع مائة من حنطة بمائة من قيل لا يجوز لانه مجازفة وقيل يجوز وعليه الفتوى لعموم البلوى

﴿نوع فيما يكره ويحرم﴾ باع من رجل متاعا يساوى عشرين بدينار بعين ثم يقرضه سنتين حتى صار له عليه مائة وحصل للمستقرض ثمانون ذكر الخصاف أنه يجوز وبه قال محمد بن سلمة البلخى وكان يفعل ذلك فى بلده وكثير من المشايخ كرهوا ذلك لانه قرض جر منفعة ومنهم من قال ان كانا فى مجلس واحد يكره لان اتحاد المجلس كالشرط فى العقد وان كانا فى مجلسين لا يكره وكان شمس الأئمة الحلوانى يفتى بقول الخصاف فيما فعله محمد بن سلمة وكان يقول ليس هذا اقراضا جر منفعة بل هو بيع جر منفعة . عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لآخر أقرضنى ألفا على أن أعيرك أرضا تزرعها ما دامت الدراهم عندى ففعل المقرض يكره ولا يلزمه أن يتصدق بشئ منه

﴿نوع فى استقراض الفلوس﴾ من استقرض فلوسا فكسدت فصارت لا تنفق أو غلت ورخصت وان رخصت فعليه مثل ما قبض ولا ينظر الى الغلاء والرخص لكن استقرض الحنطة فارتفع سعرها وغلا أو رخص واتضع فان كسدت بحيث لا تنفق فعند أبى حنيفة يرد عينها ان كانت قائمة لانها أعدل من قيمتها ومثلها بهرجة ان كانت هالكة وأما على قولهما اختلفت الروايات والمذكور من قولهما فى أكثر الروايات وهو الصحيح أن عليه قيمتها دانيرسواء كانت قائمة أو هالكة لانها أعدل لكن على قول أبى يوسف قيمتها يوم الاستقراض وعلى قول محمد يوم كسدت آخر ذلك ولو بساعة وفى الفلوس المغصوبة ان كانت قائمة يردها عليه بلا خلاف وان اصطلحا على شئ يدا بيد جاز هو المختار والجواب فى هذه العدديات كما فى الفلوس بلا تفاوت أكثر مشايخنا أفتوا بقول محمد وبه أفتى الصدر الشهيد حسام الدين والمتأخرون أفتوا بقول أبى يوسف وقالوا هذا فى زماننا أوفق وأقرب الى الصواب الكل فى الفتاوى

﴿فصل فى المتفرقات﴾

لو دفع أرضه معاملة بالنصف على أن (١) الغرس للعامل فيها فغرس ثم باع صاحب الارض أرضه

 بينة بالشراء هل يقضى عليه وعلى الغائب بالشراء حتى لو حضر لا يكلف لى اقامة بينة ثانيا أم لا يقضى الا على الحاضر بحصته من الثمن واذا حضر الغائب تعاد البينة بحضرته ويقضى عليه بحصته من الثمن أولا (أجاب) يقضى على الحاضر بحصته من الثمن واذا حضر الغائب يقضى عليه بما عليه (سئل) عمن ادعى عينا بحق فانكره فأقيمت عليه بينة ثم ادعى

(١) قوله على أن الغرس للعامل فيها الخ كذا فى الاصل والنظر وحرر كتبه مصححه

الابراء فهل تقبل بينته به ولو بعد الانكار أم لا (أجاب) نعم تقبل (سئل) عن شخص له دين على آخر فمات قبل وفائه وخلف تركة وأولادا قاصرين وله وصي فادعى على الوصي بالدين وأثبته هل يلزمه أن يقيم بينة تشهد بانه باق في ذمته الى حين وفاته أم لا (أجاب) حيث أثبت دينه على الميت لا يلزمه مع الثبوت الا اليمين على عدم الاستيفاء وعدم المسقط للدين عن ذمة الميت (سئل) عن شخص يملك حصة في فرس وهو واضع يده عليها فادعى آخر أن الفرس ملكه وأثبتها بالطريق الشرعي وحكم على واضع اليد بتسليمها له هل يكون حكمه على واضع اليد حكما على باقي الشركاء أو لا يكون الا قاصرا عليه ولا يسري على الغائبين (أجاب) لا يسري الحكم على الغائبين في حصتهم ويكون الحكم قاصرا على المحكوم عليه (سئل) عن رجل ادعى على آخر بحق فانكره فالتمس المدعي يمينه فقال له احلف أنت وأنا أدفعه لك فهل اذا حلف المدعى استحق ما ادعى به أم لا (أجاب) لا يستحق ذلك بيمينه ولو رضي المدعى عليه به (سئل) عمن ادعى على آخر بدين فأجابه بانه لا يستحق قبله حقا هل هذا الجواب كاف فيه أم لا (أجاب) نعم هذا الجواب كاف (سئل) عن رجل ادعى على آخر بحق فانكره فأقام عليه البينة به فقبل أن يقضي القاضي عليه توجه من المجلس واختفى أو سافر فهل للقاضي أن يحكم عليه في غيبته بما ثبت عليه بالبينة أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يحكم عليه في غيبته (سئل) عمن عليه ديون لآخرين منها ما هو بكفيل ومنها ما هو برهن فادعى أنه دفع من ذلك قدر الرب الدين وعينه من الدين الذي بالكفيل أو بالرهن وقال رب الدين لا أحسبه الا من غيره فهل يقبل قوله في ذلك أم لا (أجاب) يقبل قول المديون في التعيين اذا كان موافقا لذلك الدين (سئل) عن رجل ادعى النصف

ونصيبه من الاغراس بعد مضي المدة صح ولو باع هذا المشتري من آخر فسد هذا البيع لانه باع ما اشتراه قبل القبض لانها مشغولة بنصيب العامل ويجب أن يكون هذا الجواب قول محمد رحمه الله تعالى كما عرف أما على قولهما يصح وعليه الفتوى . أخذ الدلال الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بالعيب بقضاء أو بغير قضاء لا تسترد منه الدلالة وقال الصدر الشهيد حسام الدين به أفتى والدي ولو باع نصيبه بقيمته أو بأكثر مما يتغابن الناس فيه أو بما لا يتغابن لاجل زيادة أو نقصان في القيمة وذلك العاقد حر عاقل بالغ رشيد عينا من أعيان ماله مشارا اليه يجوز بيعه بالاتفاق اذا كان طائعا راغبا في بيعه غير مكره بقيد أو حبس أو خوف ولو باع كرباسا ينسج بعد لم يجز بالاتفاق (١) ولو كان قال في البيع في باب الصبرة اشتريت منك هذه الصبرة عائة درهم كل قفيز منها بدرهم جاز بالاتفاق بيع الخنزير باطل كبيع الخمر هكذا أفتى القاضي أبو علي النسفي . بيع السمن الذي ماتت فيه الفأرة وهو جامد فانه يقور وتلقى الفأرة ويجوز بيعه وأكله بالاتفاق . اذا اشترى بقرا أو بلا أو عدل قطن أو جراب هروى كل اثنين منها بكذا فالبيع فاسد بالاتفاق من المثمنين جميعا . اشترى شيأ وقبضه فلم ينقد الثمن حتى باعه من بائعه باقل مما اشترى لم يجز عندنا ولو باعه بدراهم أو دنانير ثم اشتراه بثوب قيمته أقل من ثمنه يجوز بالاتفاق . ولو اشتراه عبده المأذون أو مكاتبه أو هو بنفسه لولده الصغير لم يجز بالاتفاق ولو كان المبيع عند المشتري ثم اشترى بأقل مما باع بعد نقد الثمن جاز بالاتفاق ولو اشترى بألف نسيئة الى سنتين لم يجز بالاتفاق وان كان الخيار للبائع ولا يملكه المشتري ولا تجب الشفعة بالاتفاق (ن) وصي الاب اذا باع مال الصغير من أجنبي بمثل قيمته أو بأكثر أو بأقل مما يتغابن الناس فيه يجوز بالاتفاق ولو باع بأقل من قيمته مما لا يتغابن فيه لم يجز بالاتفاق ولو باع مال اليتيم الذي تحت يده من عبد نفسه المأذون عليه دين أو لا دين عليه أو من مكاتب نفسه أو أم ولده أو من ابنه الصغير لم يجز بالاتفاق ولو باع من نفسه بأقل من قيمته مما يتغابن فيه أو بما لا يتغابن لم يجز بالاتفاق

﴿ كتاب الشفعة ﴾

(ن) الشفيع اذا سلم على المشتري لا تبطل شفعته هو المختار لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم السلام قبل الكلام وقال عليه الصلاة والسلام من كلم قبل أن يسلم فلا تجيبوه (ى) الشفيع اذا علم بالبيع وهو في التطوع فجعلها أربعا أو ستا ذكر عن محمد رحمه الله تعالى أنه على شفعته والمختار أنها تبطل لانه غير معذور بخلاف ما اذا كان في الاربع قبل الظهر فأتمها أربعا لانها هي المسنونة دل على الفرق أنه لو طلب مواثبة وترك طلب الاشهاد وافتتح التطوع تبطل شفعته ولو افتتح الركعتين بعد الظهر أو الاربع بعد الجمعة لا تبطل . لو اشترى دارا فقال له الشفيع قد سلمت لك شفعتها فاذا هو قد اشتراها لغيره فهو على شفعته لانه رضي به لا بذلك (٢) لان طلب تسليم

---

(١) قوله ولو كان قال الخ كذا في الاصل ولعل في الكلام تحريفا فحرر (٢) قوله لان طلب تسليم النصف الخ كذا في الاصل وهي علة لشيء سقط من قلم الناسخ ويؤخذ من فتاوى قاضيخان وعبارته وذكر الناطفي رحمه الله رجل اشترى دارا في جنب الشفيع فجاء الشفيع وقال سلم لي نصفها بالشفعة فأبى المشتري لا تبطل شفعته وهو الصحيح لان طلب تسليم النصف لا يكون تسليما للباقي اه كتبه مصححه

على آخر بحق فأجاب بعدم الاستحقاق وحلف بالتماس المدعي وتوجه الى الحاكم ثم أقام عليه بينة بالحق فصدق عليه وادعى أنه قاصصه به من دين له عليه فهل يلزمه تعزير على الحلف أم لا (أجاب) لا يلزمه تعزير على ذلك (سئل) عن المديون اذا وجب عليه الحبس في الحقوق الشرعية هل يحبسه مدة مقدرة (أجاب) التقدير مفوض الى رأي الامام لاختلاف أحوال الناس فان حبسه مدة يراها وسأل عن حاله ان ظهر له فقره أطلقه الى حال سبيله وان ظهر له غناه أيد حبسه حتى يوفي ما عليه (سئل) عن شخص ادعى على آخر بحق فانكره فالتمس يمينه فقال للمدعي احلف وأنا أدفع لك ما ادعيت به فحلف هل يلزمه أن يدفع له ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه أن يدفع له ذلك بمجرد يمينه ولكن له أن يقضي عليه بالنكول والا فيحلف على عدم الاستحقاق حيث لا بينة (سئل) عن ذمي هلك وله امرأة أسلمت قبل موته وادعت الاسلام بعده فالقول لها وتستحق الميراث أو للورثة ولا تستحق (أجاب) القول للورثة ولا تستحق الميراث (سئل) عن الوصي اذا ادعى دينا للميت على مديونه فادعى المديون أن الميت استوفاه منه في حال حياته ولم يصدقه الوصي على ذلك فطلب من القاضي يمينه على نفي علمه هل يحلف أم لا (أجاب) لا يحلف على ذلك (سئل) عن المدعى عليه اذا وجب عليه اليمين للمدعي فقال أسقطت حقي في اليمين هل له أن يحلفه بعد ذلك (أجاب) نعم له أن يحلفه ولا يسقط عنه بالاسقاط المذكور (سئل) عمن أقام بينة على آخر أنه أقر له بدين في الوقت الفلاني بالمحل الفلاني وأقام الآخر بينة أنه في الوقت المذكور كان مقيما معه في محل آخر فهل تقبل بينته أم بينة المدعي بالحق (أجاب) تقبل بينة المدعي بالحق المثبتة له بالاقرار ولا عبرة ببينة الآخر الشاهدة بالنفي والله تعالى أعلم

﴿ كتاب الاقرار ﴾

(سئل) عن شخص ادعى عليه آخر بدين فأنكره فاحضر له شخصا ليشهد عليه فقال ان شهد على الشخص المذكور بشيء فهو حق فشهد عليه ذلك الشخص بالدين المذكور بلا آخر معه فكذبه فهل يلزمه الحق بشهادته ويكون ما قاله تصديقا منه أم لا يلزمه (أجاب) لا يلزمه الحق بشهادته وحده ولا بمن آخر معه بشرط العدالة ولا يكون القول تصديقا منه على الحق (سئل) عن الوارث اذا أقر بعين لبعض

النصف لا يكون تسليما للباقي (ن) طلب الشفعة فقال المشتري هات الدراهم وخذ شفعتك فان أمكنه احضارها ولم يحضرها ثلاثة أيام روى عن محمد رحمه الله أنها تبطل وكذا عن أبي القاسم وبه أخذ الفقيه أبو الليث قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى المختار انها لا تبطل لان الشفعة متى ثبتت لا تبطل ما لم يسلم بلسانه قال صاحب جامع الفتاوى ان الفتوى اليوم على قولهما وانه اذا ترك الاشهاد شهرا ينبغي أن لا تبطل شفعته واذا ترك الاداء شهرا اختلفت الروايات عن أبي يوسف ومحمد والفتوى على أنه مقدر بشهر

﴿ فصل في دعوى الشفعة ﴾

واذا قال المشتري لا أعرف لمدعي الشفعة دارا يستحق بها فالقول قوله فان أراد الشفيع أن يحلفه حلفه على البتات عند محمد وعلى العلم عند أبي يوسف وعليه الفتوى لان هذا تحليف على ملك دار ليست في يده فكان التحليف على فعل الغير

﴿ في حيل ابطالها ﴾ (ن) الحيلة في ابطالها بعد ثبوتها تكره بالاتفاق لانها ابطال لحق واجب أما الحيلة قبل ثبوتها لا بأس بها وهو المختار لانه ليس بابطال وكذا الحيلة لمنع وجوب الزكاة وكذا الحيلة لدفع الربا بان باع مائة درهم وفلسا بمائة وعشرين درهما وما اصطلحوا عليه من الاجارة والاستئجار في بيع الوفاء الذي يسمونه بيعا جائزا في زماننا من هذا القبيل فاعرفه (ن) استأجر من آخر ثوبا يلبسه يوما الى الليل بجزء من مائة جزء ونحو ذلك من دار بعينها ثم باع المستأجر بقية الدار منه بأي ثمن كان فلا شفعة للشفيع أصلا أما في الجزء الاول فلانه ليس ببيع بل هو اجارة وأما في الباقي فلانه صار خليطا وهذه حيلة ما فيه ثبوت حق الشفعة . دار بناؤها يساوي خمسمائة وساحتها أيضا خمسمائة فاشترى رجل بناءها بمائة ليقلعه وينقله ثم اشترى ساحتها بتسعمائة جاز البيعان ولا شفعة في الفتاوى وكذا لو اشترى الساحة أولا ثم البناء وهذه أيضا حيلة لدفع الشفعة

﴿ نوع ﴾ الوكيل بطلب الشفعة اذا سلمها للمشتري جاز عندهما خلافا لمحمد وهو نظير الاختلاف في تسليم الاب والجد شفعة الصغير والفتوى على قولهما في الفتاوى أرض بين قوم اقتسموها بينهم فرفعوا طريقا بينهم وجعلوها نافذة ثم بنوا دورا بينهم وجعلوا أبواب الدور شارعة الى السكة فباع بعضهم دارا منها فالشفعة بينهم سواء لان ما فعلوه من الطريق وان كان نافذا فكأنه غير نافذ لان لهم أن يرجعوا ويسدوا الطريق هو المختار فان قالوا جعلنا هذا طريقا للمسلمين فكذا الجواب لان لهم أن يرجعوا ويسدوا الطريق هو المختار . دور مكة هل يصح بيعها لتجب الشفعة فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان ذكر في الجامع الصغير أنه لا يجوز بيع أرضها وانما يقع البيع على البناء ولا شفعة فيها وروى الحسن عنه أنه يجوز وللشفيع الشفعة

ورثته هل يصح اقراره له ويأخذه من تركته أم لا (أجاب) لا يصح الاقرار الا أن يجيزه باقي الورثة فان لم يجيزوه وأثبته بطريق شرعي أخذ من تركته والا فلا (سئل) عمن أقر مختارا بجميع ما في يده من قليل وكثير لفلان هل يصح الاقرار واذا اختلف المقر مع المقر له في شيء من المقر به انه كان في يد المقر وقت الاقرار فالقول لمن منهما (أجاب) نعم يصح الاقرار المذكور والقول للمقر (سئل) عن شخص أقر في مرض موته بأخ وصدقه على ذلك ثم رجع عن اقراره وأنكر الاخوة فهل يصح رجوعه ويقبل منه انكاره أم لا (أجاب) نعم يصح رجوعه عن الاقرار المذكور ويقبل انكاره (سئل) عن المريض اذا أقر لوارثه بدين فصدقه باقي الورثة ثم مات المريض هل يكتفى بالتصديق الذي كان في حياة المورث أو يحتاج الى تصديق آخر بعد موته (أجاب) لا يحتاج الى تصديق آخر بعد موت المورث (سئل) عن صبي أقر عند حاكم شرعي أنه بالغ وأشهد عليه في حادثة ثم قال بعد ذلك لم أكن بالغا فهل اقراره صحيح معمول به ولا اعتبار بانكاره أم يقبل قوله في عدم البلوغ (أجاب) ان كان حال الاقرار مراهقا صح اقراره وعمل بموجبه ولا اعتبار بانكاره البلوغ بعد ذلك وان لم يكن مراهقا لا يصح اقراره اذا كان دون اثنتي عشرة سنة (سئل) عن امرأة لها على زوجها صداق أقرت أنه ملك لفلان ولا حق لها فيه وأنه يستحقه دونها وصدقها على ذلك ثم سألت زوجها أن يطلقها عليه وأجابها وأبرأته منه هل يسقط بالطلاق أو الابراء المذكورين أم لا يسقط لتعلق حق المقر له به ويسوغ له المطالبة به (أجاب) نعم يسقط بالطلاق وكذا بالابراء ولا عبرة باقرارها المذكور (سئل) عن رجل أقر لوارث من ورثته بدين أو بعين ومات بعد مدة فاختلف المقر له مع باقي الورثة في الاقرار فالقول للمقر له أم لباقي الورثة (أجاب) القول لورثة حيث لا بينة للمقر له (سئل) عمن أقر أنه ليس له مع فلان شيء وله عليه ديون هل يبرأ منها بذلك أم لا (أجاب) لا يبرأ من الديون ويبرأ من الامانات (سئل) عمن قال لآخر لي عليك القدر الفلاني فقال له ولي عليك مثله هل يكون ذلك اقرارا منه أم لا (أجاب) لا يكون ذلك اقرارا في ظاهر الرواية (سئل) عن امرأة قالت لزوجها في مرض موته

الطالب

وهو قولهما وعليه الفتوى (ع) اشترى دارا ولم يكن رآها ثم باع بجنبها أخرى فأخذها بالشفعة لم يبطل خياره هو المختار من الروايات بخلاف خيار الشرط والفرق ان هذا دليل الرضا ولو قال رضيت لا يبطل خيار الرؤية ويبطل خيار الشرط

(كتاب القسمة)

العقار الموروث اذا كان كله في أيديهم يقسم بينهم باقرارهم من غير بينة اجماعا لانه لا منازع لهم ولو كان بعض العقار في يد الغائب أو مودعه أو الصغير لا يقسم باقرار البالغين الحاضرين اجماعا لانه لا يصح اقرارهم في ذلك القدر ولا ينتصبون خصما عنهم . لو أراد أن يفتح بابا لداره في موضع ليس له حق المرور فيه قال الشيخ الامام خواهرزاده له ذلك وقال شمس الائمة السرخسي ليس له ذلك وظاهر ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل على هذا قال الصدر الشهيد حسام الدين وبه يفتي اقتسما ووقع البناء لاحدهما والساحة بجنبه بلا بناء لآخر وأراد صاحب الساحة أن يبني فيها بناء يسد به الشمس والريح على صاحب البناء له ذلك في ظاهر الرواية وليس للآخر منعه قال الصدر الشهيد حسام الدين الفتوى على ظاهر الرواية حكي عن بعض مشايخنا أنه لو بنى تنورا للخبز الدائم أو رحا للطحن أو مدقا للقصارين لم يجز وان اتخذ تنورا صغيرا جاز ولا يمنع وكان أبو عبد الله الضمري تارة يفتي بانه لو بنى في ملكه في وسط البزازين تنورا له ذلك وتارة يفتي بانه ليس له ذلك والقياس في جنس هذه المسئلة ما هو جواب ظاهر الرواية لانه تصرف في ملكه فلا يمنع عنه وان تعدى ضرره وقيل بالمنع مطلقا وبه أخذ كثير من مشايخنا قال المتأخرون وعليه الفتوى (س) مات عن امرأة وبها حبل ان كانت قريبة الولادة ينتظر لتقع القسمة عن علم وان بعدت لا تحرزا عن تأخير حقوق أربابها ويوقف ميراث ابن واحد بقول أبي يوسف وعليه الفتوى وعلى هذا خرج صرح في (الحا) في مسئلة الميراث على أربعين سهما بين ابن وبنت وامرأة حبلى للحبلى خمسة أسهم والباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين في الذخيرة والحسامي والسراجي (ن) باع شيأ فضمن غير البائع بالدرك ثم مات الضامن قسم ماله لعدم المانع فلو قسم فباع كل وارث نصيبه بعد القسمة ثم أدرك الميت درك يرجع الى الورثة وينقض بيعهم لان هذا بمنزلة مقارن للموت في رواية وهو المختار . بيت بين اثنين لأحدهما منه كثير وللآخر قليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة كانتفاع البيت ان طلب صاحب الكثير من القاضي القسمة وأبى صاحب القليل يقسم كذا ذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل وان طلب صاحب القليل القسمة ذكر الكرخي في مختصره أنه لا يقسم وبه أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الامام شمس الائمة السرخسي والقاضي الامام لأجل الاسبجابي رحمهم الله تعالى وذكر الحاكم في الكافي أنه يقسم واليه ذهب الشيخ الامام أبو بكر خواهرزاده قال الصدر الشهيد في الواقعات وعليه الفتوى لان

(١) قوله وعلى هذا خرج صرح الخ كذا في الاصل ولا يخلو الكلام من تحريف فحرر تنبه مصححه

ان مت من مرضك هذا فانت في حل من حق الذي لي عليك فمات هل يبرأ من حقوقها أم لا يبرأ وتطالب به في تركته (أجاب) لا يبرأ ولها المطالبة بذلك في التركة (سئل) عن رجل له عبد صغير وعليه دين أقر في مرض موته أنه ابنه ثم مات هل يؤاخذ باقراره ويصير ابنه ويرثه أم لا (أجاب) نعم يؤاخذ باقراره ويصير ابنه ويرثه حيث لم يكن له نسب معروف (سئل) عن امرأة أبرأت زوجها في مرض الموت من صداقها عليه ومن دين آخر هل يصح الابراء أم لا (أجاب) لا يصح الابراء بدون اجازة باقي الورثة (سئل) عن شخص له على آخر دين فأقر أنه ليس معه شئ هل يبرأ من الدين بذلك أو لا (أجاب) لا يبرأ من الدين بذلك (سئل) اذا أقر المريض لوارثه بدين ثم برئ من مرضه هل يصح اقراره أم يبطل (أجاب) لا يبطل اقراره (سئل) عن السكران اذا أقر بدين لآخر حال سكره وصدقه المقر له هل يؤاخذ باقراره أم لا (أجاب) يؤاخذ باقراره

الطالب رضي بما يلزم وليس على الآبي في هذا فوات منفعة كانت له من نصيبه قبل القسمة لان القسمة انما ينتفع بها صاحب الكثير بالمهايأة بنصيبه فلم تكن القسمة في حقه اتلافا وتفويتا لشئ كان له بل كانت قسمة والطالب وهو صاحب القليل راض بما يلزم فيستحق القسمة بطلب الطالب والاصح ما ذكر الخصاف وهو أن ضرر القسمة لو دخل على أحدهما بان لا يبقى نصيبه منتفعا به بعد التسليم لقلته وينتفع الآخر بكثرة نصيبه بالقسمة فالقاضي يقسم بطلب صاحب الكثير اذا أبى صاحبه ولا يقسم بطلب صاحب القليل اذا أبى صاحبه لان صاحب القليل متعنت لا متظلم فلا يجيبه القاضي اذا اقتسما غير ذوات الامثال كالحيوانات والثياب من نوع واحد برضاء لا بقضاء ولم ير أحدهما قسمه الذي وقع له فانه يتخير اذا رآه بين الرد والامضاء وسواء كان المقسوم بالميراث أو بالشراء في رواية أبي سليمان وهو الصحيح لانها مبادلة ومبايعة حقيقة والحكم في المبادلة هذه القسمة ان كانت في غير ذوات الامثال كالثياب من نوع واحد والحيوانات فيثبت خيار العيب وكذا خيار الرؤية والشرط على رواية أبي سليمان قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى

﴿ فصل في الاختلاف والدعاوى والخصومات ﴾

ان كانت القسمة بقضاء صحت دعوى الغلط أي تسمع الدعوى وان كانت برضا فلا ذكره في الاصل وقال الفقيه أبو جعفر ان قيل لا تسمع فله وجه وان قيل تسمع فله وجه (١) بخلاف الغرس في البيع وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل أنها تسمع كما لو كانت بقضاء وقال الصدر الشهيد حسام الدين لا تسمع وهو الصحيح وعليه الفتوى . في الاصل ان كل قسمة في جنس واحد يجبر الآبي عليها لا يثبت فيها حكم الغرور وكل قسمة لا يجبر الآبي عليها يثبت فيها حكم الغرور والدار الواحدة كذلك بالاجماع ويجري فيها الجبر بخلاف الدارين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه لا يجبر الآبي عليها ولا يقسمان قسمة واحدة بان يجمع نصيب أحدهما في احداهما جبرا الا أن يتراضيا بذلك وكانت مبادلة مطلقا كالبيع وقالا للقاضي ذلك في الدارين أيضا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى يجوز أن يكون المذكور في الكتاب قول الكل لان عندهما لا يقسم القاضي الدارين حتما بل ان رأى الصلاح في ذلك يفعل والا فلا . اذا استأجروا رجلا ليبني حائطا مشتركا بينهم أو ليطين سطحا مشتركا أو لاصلاح قناة بينهم فالاجر عليهم على قدر الانصباء بالاجماع واذا استأجروا رجلا لكيل طعام مشترك أو لذرع ثياب مشتركة فان كان الاستئجار للقسمة فهو على الخلاف وان كان على نفس الكيل والذرع ليكون الكل معلوم القدر والاجر على قدر الانصبة بالاجماع . أكروا رحنطة بين قوم على التفاوت فكيل وحوسب لهم فأجر عمل الكيس على الانصباء بلا خلاف والله سبحانه أعلم

﴿ كتاب الصلح ﴾

(سئل) عن شخص ادعى على آخر دينا فأنكره وحلف ثم صالحه على قدر معلوم ثم بعد ذلك ادعى أنه وفاه دينه قبل الصلح وأقام بينة بذلك فهل تسمع دعواه وتقبل بينته أم (أجاب) لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته (سئل) عمن ادعى على آخر بحق فانكره ثم صالحه بقدر معلوم دفعه له ثم بعد ذلك أقر بما كان ادعى عليه به هل ينقض الصلح ويرد له القدر المذكور ويرجع عليه بما أقر به (أجاب) لا ينقض الصلح بهذا الاقرار المذكور ولا رجوع عليه بما كان ادعى به عليه لان الصلح اسقاط لحقه (سئل) عمن ادعى على آخر دينا واعترف به وادعى أنه وفاه ثم صدر بينهما الصلح على قدر معلوم دفعه له فبعد مدة وجد بينة تشهد له بالايفاء هل تقبل بينته بعد ذلك بالايفاء ويسترد منه ما دفعه له أولا (أجاب) نعم تقبل بينته بالايفاء ويسترد منه ما دفعه له

﴿ كتاب المضاربة ﴾

(سئل) عن شخص دفع لآخر مالا ليتجر فيه وما حصل من الربح يكون بينهما وان حصل خسران فهو على المضارب هل شرط الخسران على المضارب صحيح لازم أم باطل (أجاب) الشرط المذكور باطل (سئل)

(١) قوله بخلاف الغرس الخ كذا في الاصل وحرره كتبه مصححه

اذا اختلف المضارب مع رب المال فقال المضارب أقرضتنى المال والربح لى وقال رب المال دفعته لك مضاربة فالقول لمن منهما وان كان ثم بينة لهما فأيهما تقدم بينته (أجاب) القول لرب المال وتقدم بينة المضارب (سئل) اذا كان للرجل دين وقال لمديونه اتجر فيما لى عليك من الدين والربح بيننا نصفين هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك وما اشتراه المأمور الذى هو المديون يقع لنفسه ولا يبرأ من الدين (سئل) عن رجل دفع لآخر مالا ليتجر فيه والربح بينهما فادعى العامل رد المال الى صاحبه فأنكره هل يصدق العامل فى رده اليه بيمينه أم ببينة (أجاب) يصدق بيمينه (سئل) عن المضارب اذا باع مال المضاربة ثم افترقا قبل قبضه هل يجبر المضارب على اقتضائه أم لا (أجاب) ان كان المال ربح أجبر والا لا يجبر ويوكل رب المال فى قبضه (سئل) عن رب المال اذا ادعى على المضارب الخيانة هل يحلف (أجاب) اذا ادعى عليه خيانة فى مقدار معلوم وأنكره يحلف فاذا حلف برئ وان نكل يقضى عليه بذلك (سئل) عن المضارب ورب الدين اذا اختلفا فى المال فقال المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب المال قرضا فالقول لمن منهما (أجاب) القول لرب المال

﴿ كتاب الاجارات ﴾

ذكر شمس الأئمة الحلوانى أن فى انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشايخ والاظهر انها تنعقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت لان الاجارة نوع بيع كما عرف . آجر دارا كل شهر بدرهم فدخل الشهر الثانى لزمته الاجارة وله الفسخ فى اليوم الاول والليلة الاولى من الشهر الثانى قال صاحب الملتقط هو المختار (ن) خان نزل فيه رجل فنزوله باجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر لكون الخان معد للاكتراء فسكناه يكون رضا بالاجر به قال أكثر المشايخ وعليه الفتوى فى الجامع الاصغر اذا مات مؤاجر الدار وسكنها المستأجر فعليه الاجر لان هذا مضى على تلك الاجارة قال نصير هو غاصب فى الشهر الاول بعد موته لانه لم يوجد عقد الاجارة لا نصا ولا دلالة وانما توجد الدلالة اذا طولب بالاجر فى الشهر الثانى فسكنها والفتوى على القول الاول وكذا فى موت المستأجر

﴿ فيما يجوز من الاجارة وما لا يجوز ﴾ فى الفتاوى آجرها بالخراج أو بكذا على أن يكون الخراج على المستأجر فهو فاسد لان الخراج مجهول لانه تضم اليه نوائبه وعوارضه فيصير باعتباره مجهولا وقال بعضهم اذا كان الخراج خراج وظيفة يجوز بخلاف خراج المقاسمة والمختار أنه لا يجوز مطلقا لما ذكرنا من انضمام المؤن اليه وثبوت الجهالة . استأجر حمارا ليحمل عليه الحنطة ولم يعين مقدارها ولا أشار اليها قال الشيخ أبو بكر المعروف بخواهرزاده فسدت وذكر شمس الأئمة الحلوانى أنه يجوز فينصرف الى المعتاد وهذا أظهر وأشبه وعليه الفتوى . استأجر دابة من سمرقند الى بخارى اختلف مشايخ بخارى فيه قال شمس الأئمة السرخسى الاظهر أنه لا يجوز لان من كر مينية الى بخارى يسمى بخارى قال الصدر الشهيد حسام الدين لكن فى عرفنا يجوز وبه يفتى . ذكر شمس الأئمة الحلوانى فى شرح الشروط فى الاصل لو تكارى دابة الى فارس فهو فاسد واعلم أن فارس وخراسان وشام وفرغانه وسغد اسم الولاية بالاجماع (١) وفى النصير عن نصير أن الاستئجار على تعليم القرآن والفرائض وحساب الوصايا جائز وانما يكره على تعليم القرآن على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لقلة حملته قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ قال فى الروضة كان شيخنا أبو عبد الله الجزاجزى يقول فى زماننا يجوز للامام والمؤذن والمعلم أخذ الاجرة وقد استحسنوا جبر الد الصبى على المبرة المرسومة كان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يقول يجبر المستأجر على دفع الاجرة ويحبس لها قال وبه يفتى وكذا جواز الاستئجار على تعليم الفقه ونحوه والمختار للفتوى فى زماننا قول هؤلاء . استأجر الذمى مسلما ليحمل له ميتة أو دما يجوز عندهم جميعا لانه للابقاء استأجر كلبا ليصيد به أو باز يا يجوز . وبه نأخذ (ع) دفع ثوبا اليه وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بينى وبينك قال أبو يوسف ان باعه بعشرة أو لم يبعه فلا أجر

﴿ كتاب الهبة ﴾

(سئل) عمن وهب أجنبيا شيأ وأسقط حقه من الرجوع فى الهبة فهل يمتنع عليه الرجوع بالاسقاط المذكور أولا (أجاب) له الرجوع فى الهبة حيث كان الموهوب باقيا ولا يمنع من ذلك اسقاط حقه من الرجوع فى الهبة (سئل) عن الواهب اذا أسقط حقه من الرجوع فيما يسوغ له الرجوع فيه فهل يبطل حقه بذلك أم لا (أجاب) لا يبطل حقه من الرجوع بذلك (سئل) عن رجل له على آخرين وهبه منه هل تصح الهبة وله الرجوع أم لا (أجاب) نعم تصح الهبة وله ويكون فى معنى الابراء ولا رجوع له فيه (سئل) عمن وهب آخر شيأ فاراد الواهب الرجوع فى الهبة فادعى الموهوب له هلاك الموهوب هل عليه البيان أم يصدق بيمينه (أجاب) يصدق فى قوله من غير يمين (سئل) عمن وهب لزوجته شيأ وطلقها وهو قائم فى يدها فأراد الرجوع فيه هل له ذلك (أجاب) ليس له الرجوع (سئل) عن امرأة لها على زوجها صداق وهبته من أبيها هل تصح الهبة (أجاب)

(١) قوله وفى النصير عن نصير هكذا فى الاصل وحرر اسم الكتاب كتبه مصححه

نعم تصح ان أمرته بالقبض (سئل) عمن أبرأ وارثه من دين له عليه فى حال مرضه هل يصح إبراؤه أولا (أجاب) لا يصح الابراء (سئل) عن رجل يملك جارية وهبها من امرأته وقبلت الهبة والجارية مقيمة عندها فى الدار هل يحتاج الى تسليم أو يكفى مجرد القبول (أجاب) ان كانت حاضرة بحضرتها حالة الهبة صحت ولا يحتاج الى التسليم (سئل) عن رجل فى يده شئ طلبه منه آخر هبة على وجه المزاح فقال له وهبته لك فقال قبلت وسلمه اليه هل يكون هبة صحيحة أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك هبة صحيحة (سئل) عمن (١٥٩) وهب لآخر دابة حاملا فولدت عند الموهوب له فأراد الواهب الرجوع فى الاصل والتبع هل له ذلك أم لا (أجاب) له الرجوع فى الاصل (سئل) عمن وهب لزوجته شيأ وتسلمته منه بعد ذلك والشئ فى يدها هل له الرجوع فيه أم لا (أجاب) لا رجوع له فيه (سئل) عمن وهب شخصا آخر شيأ ثم ان الموهوب له باع الهبة من آخر ثم اشتراها منه هل للواهب رجوع فى الموهوب بعد ذلك أم لا (أجاب) لا رجوع له (سئل) عن رجل وهب لزوجته شيأ وأراد الرجوع فيه هل له الرجوع فيه أم لا (أجاب) لا رجوع له فيه (سئل) عن شخص أعتق جارية له وملكها أمتعة معلومة وتسلمتها منه ثم أراد الرجوع فى التمليك هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له الرجوع فيه مع بقاء العين المملكة عند المملك على حالها (سئل) عن رجل وهب لاجنبى شيأ وسلمه له وضاع منه فأراد أن يرجع عليه ببدله هل له ذلك أم لا (أجاب) لا رجوع له بذلك (سئل) عمن وهب لاخيه من الرضاع شيأ وأراد الرجوع فيه هل له ذلك مع بقاء الموهوب أم لا (أجاب) نعم له الرجوع (سئل) عن الموهوب له اذا ادعى هلاك الهبة هل يصدق بيمينه أم بلا يمين (أجاب) يصدق بلا يمين (سئل) عن رجل عليه دين لآخر مقسط عليه فى كل شهر قدرا معلوما وأشهد عليه اذا مضى الشهر ودخل فى الشهر الثانى نصفه ولم يوف قسطه كان لاحق له فى التقسيط ويكون المال حالا فهل هذا الاشهاد صحيح ويعمل بموجبه أولا (أجاب) نعم الاشهاد صحيح ويعمل بموجبه (سئل) عن رجل له على آخرين ثمن مبيع على حكم الحلول ثم أنظره به لمدة معلومة هل يصح ذلك أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك (سئل) عن رجل له على آخرين وهو يعلم بجميعه فقال المديون أبرأتنى مما لك على فقال الدائن أبرأتك وقبل هل يبرأ بذلك أم لا (أجاب) نعم يبرأ ولا مطالبة له عليه بشئ مسه (سئل) عن الفقير المديون اذا مات هل

له وان تعب فى ذلك ولو باعه باثنى عشر أو أقل أو أكثر فله أجر مثل عمله وقال محمد له أجر مثل عمله باع أو لم يبع اذا تعب فى ذلك والفتوى على قول أبى يوسف (ن) لو قال اعرض ضيعتى على أنك ان بعتها فلك من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على اتمام الامر فباعها دلال آخر قال أبو القاسم الصفار ان ذهب الاول فى شغلها وعرضها ذاهبا يعتد به فله أجر مثله بقدر عمله وعنائه قال الفقيه أبو الليث هذا قياس وفى الاستحسان لا يجب له الأجر وعليه الفتوى

﴿ نوع فى الشيوع ﴾ لو آجر أحد الشريكين نصيبه من شريكه جاز بلا خلاف سواء كان يحتمل القسمة أو لا يحتمل . لو آجر داره وفيها متاعه يجوز ويجبر المؤاجر على التفريغ والتسليم كذا ذكر الشيخ الامام أبو بكر المعروف بخواهرزاده واختاره الصدر الشهيد (الخ) أجمعوا على أنه لو آجر داره من رجلين يجوز وأجمعوا أنه لو آجر داره ثم تفاسخا فى النصف لا تبطل فى الباقى وكذا لو مات أحد المستأجرين بطلت فى حصة الميت . فى حيل شمس الائمة لو كان البناء لرجل والعرصة لرجل آخر آجر صاحب البناء بناءه من صاحب العرصة اختلف المشايخ فيه قال والفتوى على أنه يجوز (الخ) رجل استأجر دارا شهرا فسكن شهرين أو حماما شهرا فسكن شهرين لا أجر عليه فى الشهر الثانى وقال الامام خواهرزاده روى عن أصحابنا أنه يجب وعن الكرخى ومحمد بن سلمة أنهما كانا يوفقان بين الروايتين بين المعد للاستغلال وغير المعد من غير تفصيل بين الدار والحمام قال الصدر الشهيد وبه يفتى

﴿ فى الأجير الخاص والمشترك ﴾ الأجير الخاص ما هلك فى يده من غير صنع منه لا يضمن به متعديا ومستهلكا فلا ضمان عليه اجماعا والاجير المشترك ما هلك فى يده من غير صنع لا ضمان عليه عنده وما هلك بصنعه كما لو هلك الثوب بدق القصار والخرق أو بالقاء الثوب فى النورة فتخرق أو غرقت السفينة بعد الملاح أو بعثور الجمال فهو ضامن عند الثلاثة . فى الفتاوى الصغرى رجل استأجر دارا للسكنى كل شهر بكذا جاز ولزمه فى الشهر الذى يليه ولا يلزمه فى سائر الشهور بالاجماع (الخا) رجل آجر داره من رجل وسلمها اليه ثم بعد ذلك آجرها من آخر لا يجوز ولو انفسخت الاولى لا يلزمه أن يسلم الى الثانى بخلاف ما لو باع المستأجر فانه لو انفسخت الاجارة ينعقد البيع هو المختار وان كان أجير مشترك كراعى الاغنام فمات منها عنده وتصادقا على ذلك لا يضمن بالاجماع أما لو استعجل عليها فى السوق فعثرت وانكسرت رجلها ضمن عندنا خلافا للزفر رحمه الله تعالى . اذا شرط على الراعى ضمان ما عطب بفعله جاز ولا يفسد به العقد لانه شرط يقتضيه العقد وان شرط ذلك بعده لم يصح الشرط ولا يفسد العقد هو الصحيح والمختار . فى الفتاوى أهل قرية يرعون دوابهم بالنوبة فذهبت بقرة فى نوبة أحدهم وضاعت قال ابراهيم بن يوسف هو ضامن فى قول من يضمن الأجير المشترك قال الفقيه رحمه الله تعالى عندى أنه لا يضمن فى قولهم جميعا لان

يطالب يوم القيامة أم لا (أجاب) ان كان من قصده الاداء لا يؤاخذ به يوم القيامة (سئل) عمن عليه دين مؤجل ومات هل يحل بموته أم لا (أجاب) نعم يحل بموته (سئل) عن رجل عليه دين مؤجل وأراد أن يسافر هل لرب الدين أن يمنعه من السفر حتى يعطيه كفيلا أو رهنا أو ليس له ذلك (أجاب) ليس لرب الدين أن يمنعه من السفر ولا يطالبه بكفيل ولا رهن مادام الاجل باقيا (سئل) عن عليه دين حال سوى القرض وبه كفيل فأجله صاحب الدين أجلا معلوما هل يصح ذلك أولا وهل يتأجل على الكفيل أولا (أجاب) نعم يصح التأجيل على الكفيل (سئل) عمن اقترض من آخر مبلغا معلوما من ذهب أو فضة وأجله عليه مدة معلومة فهل التأجيل لازم ولا يطالب الا بعد مضي الاجل المذكور أم ليس بلازم (أجاب) التأجيل ليس بلازم ويطالب بالمبلغ حالا (سئل) عمن له على آخرين فظفر بمال المديون هل له أن يأخذه من دينه (أجاب) نعم له أن يأخذه من دينه اذا لم يكن مؤجلا وأن لا يكون من خلاف جنس دينه (سئل) عن رجل أقرض صغيرا مالا فتصرف فيه هل له المطالبة على وليه أو عليه بعد البلوغ (أجاب) لا مطالبة له على وليه في حال صغره ولا على الصغير بعد كبره (سئل) عمن له على آخرين مؤجل فعوضه في نظيره شيأ وقبضه منه ثم وجد به عيبا شرعيا فرده عليه بحكم القاضي هل يعود الاجل الى حاله أم يبطل (أجاب) نعم يعود الاجل الى حاله (سئل) عمن له على آخرين من الدنانير أو الفضة ودفعه له وشرط أن يخرج منها ولا يردها فأخرج منها البعض وبقي البعض هل له رده (أجاب) نعم له رده والله أعلم

(كتاب الاجارة)

(سئل) عن رجل استأجر رزقة من آخر باجرة معلومة لمدة سنة وآجر المستأجر ما استأجره من آخر المدة وغاب فاستحقت الاجرة فطالب المؤجر الاول (نوع المستأجر الثاني بالاجرة التي على المستأجر منه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس للمؤجر الاول أن يطالب المستأجر الثاني بماله على المستأجر منه من الاجرة (سئل) عن اجارة المشاع في الملك والوقف من غير الشريك هل تصح أم لا (أجاب) لا تصح سواء احتمل القسمة أولا (سئل) عن رجل استأجر عقارا وآجره من آخر ومات في اثناء المدة هل تنفسخ الاجارة أم لا (أجاب) تنفسخ الاجارة الاولى والثانية (سئل) عن

كل واحد في الرعي في نوبته متبرع لانه لا وجه أن يحمل هذا على المبادلة وعليه الفتوى . استأجر راعيا ولم يبين مكان الرعي فان كان مشتركا فرعاها في موضع فهلكت واحدة منها بغرق أو افتراس سبع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك أن ترعى غنمي في غير هذا الموضع فقال الراعي بل شرطت هنا فالقول قول صاحبها بالاجماع لانه منكر شرط هذا الموضع والبينة بينة الراعي وان كان أجيرا وحد واختلفا كما قلنا فالقول قول صاحبها وان أقام الراعي البينة فلا ضمان عليه بالاجماع . دفع الى المكاري حملا وشرط عليه أن لا يسير ليلا فسار ليلا فضاعت الدابة مع الحمل فان كان المكاري ضيع بترك الحفظ ضمن بلا خلاف قال مشايخنا وينبغي أن لا يضمن اذا كان رب المتاع يسير معه بلا خلاف . استأجر جمالا ليحمل حقيبته الى مكان معلوم وانشقت الحقيبة بنفسها وخرج ما فيها قال الفقيه أبو بكر ضمن الجمال كما لو انقطع حبله وقال الفقيه أبو الليث في قياس قول أبي حنيفة لا يضمن الجمال وبه يفتي بخلاف انقطاع الحبل لان التفريط ثمة من قبل الجمال أما ههنا من قبل المالك . الفتوى في مسئلة الثيابي على قول أبي حنيفة أنه لا يضمن الا بما يضمن المودع . في الجامع الاصغر قال للحمامي أين أضع ثيابي فاشار الى موضع فوضع فيه ودخل ثم خرج رجل وأخذ الثياب فلم يمنعه الحمامي ظنا منه أنه صاحب الثياب قال أبو نصر الدبوسي يضمن الحمامي وهو قول محمد بن سلمة . لو نزع الثياب بين يدي الحمامي ولم يقل بلسانه شيأ وتركها عنده ودخل ثم خرج فلم يجدها فان لم يكن للحمامي ثيابي يضمن الحمامي ما يضمن المودع لان الوضع بين يديه استحفاظ وكذا قال محمد بن سلمة قال الشيخ الامام خواهرزاده وبه يفتي ذكر الصدر الشهيد لو دفع الثياب الى الحمامي واستأجره للحفظ واشترط عليه الضمان ان ضاعت فضاعت كان الفقيه أبو بكر يقول يضمن الحمامي اجماعا وكان يقول الأجير المشترك انما لا يضمن عنده اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا اشترط يضمن

(نوع في النساج) قال الفقيه أبو الليث النسج بالثلث والربع لا يجوز عند علمائنا رحمهم الله تعالى لكن مشايخ بلخ استحسنوا وأجازوا لتعامل الناس قال وبه نأخذ قال السيد الامام الشهيد لا نأخذ باستحسان مشايخ بلخ وانما نأخذ بقول أصحابنا المتقدمين لان التعامل في بلدة لا يدل على الجواز وانما يدل على الجواز ما يكون على الاستمرار من الصدر الاول ليكون ذلك دليلا على تقرير النبي عليه الصلاة والسلام اياهم على ذلك فيكون شرعا منه فاذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان ذلك من الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجماعا والاجماع حجة ألا ترى أنهم لو تعاملوا على بيع الخمر أو على الربا يفتي بالحل فكذا هذا لو دفع الى نساج غزلا لينسجه فدفع الى غيره فسرق من الآخر ان كان الآخر أجيرا للاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجيرا له ضمن الاول اجماعا

جماعة بينهم دار ملك فسكن واحد منهم في كامل الدار مدة فطالبه باقي الشركاء باجرة حصصهم أو عدة في مقابلة ماسكن هل يلزمه ذلك أولا (أجاب) لايلزمه ذلك (سئل) عن استئجار الارض للزراعة بقدر معلوم من الغلة هل يجوز أولا (أجاب) نعم يجوز اذا لم يعين من الخارج من الارض المؤجرة (سئل) عن رجل سكن مع زوجته في دار لها مدة من غير أن تصرح له بالاباحة فطالبته بالاجرة هل تلزمه أولا (أجاب) لاتلزمه الاجرة لما سكن برضاها (سئل) عمن استأجر دارا ليسكنها (١٠١١) مدة معلومة وأخذ مفتاحها ومضت المدة هل تلزمه الاجرة (أجاب) نعم تلزمه الاجرة لوجود التسليم (سئل) عن شخص ربط دابته بخان واستحفظ الخاني ودفع له أجرة وتوجه الى حاجته وحضر ليأخذ دابته فلم يجدها فهل يضمنها الخاني أولا (أجاب) ان ضاعت بتفريط منه يضمنها والافلا (سئل) عن رب السفينة اذا استأجر ملاحا باجرة معلومة ذهابا وايابا فسافر معه فانكسرت السفينة أو غرقت في بعض الطريق هل يستحق شيأ من الاجرة أم لا (أجاب) نعم يستحق من الاجرة بقسطها (سئل) عن الموقوف عليه اذا آجر الوقف بالزلا بمدة وقبض أجرتها ومات في أثنائها فانتقل الوقف الى غيره هل تنفسخ الاجارة أم لا (أجاب) تنفسخ ويرجع الذي انتقل الاستحقاق اليه على المستأجر باجرة باقي المدة (سئل) عن رب الدار اذا أذن المستأجر بالبناء ليحسبه من الاجرة فبنى وأنفق عليه واختلفا في مقدار النفقة فالقول لمن (أجاب) القول لرب الدار وعلى المستأجر البينة (سئل) عن الخاطبة هل تستحق أجرة (أجاب) تستحق أجرة مثلها (سئل) عن رجل استأجر دارا وحانوتا يسكن فيه وحده هل له أن يسكن غيره (أجاب) نعم له ذلك (سئل) عمن استأجر

﴿نوع في القصار﴾ لو دفع الى قصار ثوبا ليقصره ولم يسم له أجرا قال أبو حنيفة لا أجر له مطلقا وهو متبرع وقال محمد ان أخذ كانا وانتصب لعمل القصارة ولقبول ذلك من الناس بالاجر وذلك هو المعتاد له تجب الأجرة والفتوى على قول محمد ذكره الشيخ الامام خواهرزاده (الخا) أحد العاقدين اذا قال للآخر فاسختك هذه الاجارة رأس الشهر صح بالاجماع

﴿في فسخ الاجارة﴾ في أيام الفسخ لاتشترط حضرة صاحبه ولا علمه في شروط الحاكم السمرقندي قيل هذا قول أبي يوسف وهو المختار والقاضي الامام الاجل يفتي أنه يشترط علم صاحبه كما هو قولهما قيل في هذه المسئلة المفتي بالخيار ان شاء أفتى بقولهما وان شاء أخذ بقول أبي يوسف (ن) المستأجر اذا آجر المستأجر من الآجر يجوز وبطلت الاجارة الاولى قال شمس الائمة عند عامة المشايخ لاتجوز الثانية ولا تبطل الاولى وهو الاصح وتأويل ماذكره في النوازل أن الآجر قبض المستأجر من المستأجر ولو قبضه بدون الاجارة سقط الاجر عن المستأجر فهذا أولى ولو آجره المستأجر من آخر ثم ان المستأجر الثاني آجر من الآجر الاول الصحيح أنه لايجوز وهو المروي عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى . المستأجر اذا آجر المستأجر من آخر ثم انفسخت الاولى يجب أن تنفسخ الاجارة الثانية اتحدت المدة أو اختلفت هو الصحيح

﴿كتاب القضاء﴾

في الكبرى الفتوى على أن من تقلد القضاء بالرشوة لاينفذ قضاؤه أصلا لان الامام انما قلده رشوة ارتشاها هو أو قومه وهو عالم به لم يصح تقليده كقضاء القاضي فيما ارتشى فيه في الفتاوى الصغرى تعليق التحكيم بالخطر ومضافا الى وقت في المستقبل قال محمد يصح وقال أبو يوسف لايصح وعليه الفتوى (الخا) لو أخذ القضاء بالرشوة لايصير قاضيا ولو قضى لاينفذ . السلطان اذا ولى قضاء بلدة رجلا ولم يعزل الاول نقل عن القاضي صدر الاسلام انه لاينعزل في شرح الطحاوي قال المفتي بالخيار ان شاء أخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان شاء أخذ بقولهما وفي الاقضية عن عبد الله بن المبارك ينبغي أن يأخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان اثنان فيهم أبو حنيفة يأخذ بقولهما ولا يشكل . القاضي هل يفتي فيه أقاويل في الاقضية الصحيح أنه لابأس به في مجلس القضاء وغيره من المعاملات والمرافعات . يجب الدعوة اذا كانت عامة الاصح ان صاحب الدعوة لو كان بحال يمتنع ذا علم أن القاضي لايحضر فهي خاصة والقريب والاجنبي سواء . لو قال انه قد توارى عني في منزله وطلب لهجوم يبعث القاضي أمينين معهم أعوان القاضي ونساء فيقوم أعوان القاضي حول البيت من جانب نسكة وتسطح وتدخل النساء ثم الاعوان وعلى هذا قالوا مشايخنا اذا سمع صوت الفساد في بيت انسان لابأس بالهجوم عليه وعامة أصحابنا يجوزون الهجوم . في أدب القاضي للخصاف قضايا بعضها التي ترفع الى القاضي

بتقاضاها بلده أن يسافر هل له أن يفسخ الاجارة بعذر السفر (أجاب) له الفسخ بذلك (سئل) عمن استأجر شيأ فغصب منه هل له فسخ الاجارة بعذر الغصب (سئل) عن المتأجرين فرحمها عيسى بالسكنى لينفسخ حتى مضت المدة هل تلزمه الاجرة أم لا (أجاب) نعم تلزمه الاجرة (سئل) عن رجل مستأجر أرضا ليزرعها مدة معلومة ثم بدا له أن يترك الزرع أصلا هل له فسخ الاجارة أم لا (أجاب) نعم له الفسخ بذلك (سئل) عمن تعدى على دار انسان وسكنها مدة هل تلزمه

آجرتها أم لا (أجاب) ان كانت الدار معدة للاستغلال أو وقفا أو ليتيم تلزمه أجرة المثل (سئل) عن رجل له دار مشغولة بامتعة المؤاجر أو الساكن هل تصح اجارتها أم لا (أجاب) نعم تصح الاجارة وللمستأجر مطالبة صاحب الامتعة برفعها (سئل) عن المسلم هل يجوز له أن يخدم الكافر باجرة أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عمن استأجر عكاما أو ملاحا الى بلد معلوم فحصل الاختلاف فى استيفاء العمل فادعى المستأجر عدم الوفاء وادعى الاجير الوفاء فالقول لمن منهما (أجاب) القول للمستأجر بيمينه وعلى الاجير البيان

(سئل) عن اجارة الوقف مدة طويلة لعمارته هل تصح أم لا (أجاب) نعم تصح باذن الحاكم (سئل) عن المستأجر اذا خرج من الدار المؤجرة وفيها تراب أو غيره هل عليه اخراجه من ماله واذا قال المستأجر استأجرت الدار وهو فيها ولم يصدقه المؤجر هل يقبل قول المستأجر أو المؤجر (أجاب) نعم على المستأجر اخراجه والقول قوله أنه استأجر الدار والتراب فيها (سئل) اذا نقب حانوت رجل فى السوق وسرق ما به من نقد وقماش وللسوق غفراء يحرسونه باجرة هل يضمنون ما سرق منه أم لا (أجاب) لا يضمنون ذلك (سئل) عن رب السفينة اذا وضع فيها أمتعة للناس وسافر بها فقوى عليها الريح مع الموج الشديد فقال له مالك الامتعة اربط السفينة فى البر حتى يذهب الريح والموج فامتنع واستمر سائرا بها حتى غرقت هل يضمن الامنعة لاربابها أم لا (أجاب) نعم يضمن (سئل) عمن استأجر دارا مدة فمضت المدة فطالبه مالكها بالخروج منها فأبى فاشهد المؤجر على المستأجر أنه اذا أقام بها شهرا أو أكثر فعليه أجرها فى كل شهر كذا ثم انه أقام بها مدة شهر أو أكثر فهل تلزمه أجرة المثل أو ما سماه له عند الاشهاد (أجاب) يلزمه ما سماه له عند الاشهاد (سئل) عن الكحال اذا صب الدواء فى عين رجل فذهب ضوءها هل يضمن دية العين أم لا (أجاب) لا يضمن (سئل) اذا استأجر شيخ السوق رجلا ليحرس الحوانيت فى السوق

لا تخلو عن ثلاثة أوجه إما أن تكون جورا تخالف الكتاب أو السنة أو اجماع العلماء أو تكون فى محل الاجتهاد واجتهد فيه العلماء والفقهاء أو بقول مهجور ففى الوجه الاول القاضى الذى رفعت اليه القضية ينقضها ولا ينفذها حتى لو نفذها ثم رجع الى قاض ثالث فالثالث ينقضها لانه متى خالف الكتاب أو السنة أو الاجماع كان باطلا وضلالا والباطل لا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضى الثانى أن ينقضها وفى الوجه الثانى اذا قضى بقول البعض وحكمه بذلك ثم رفع الى قاض آخر يرى خلاف ذلك فانه ينفذ هذه القضية ويمضيها حتى لو قضى بابطالها ونقضها ثم رفع ذلك الى قاض آخر فان القاضى الثالث ينفذ قضاء الاول ويبطل قضاء الثانى لان قضاء الاول كان فى موضع الاجتهاد والقضاء فى المجتهدات نافذ بالاجماع فكان الثانى بقضائه ببطلان الاول مخالفا للاجماع ومخالفة الاجماع ضلال وباطل وفى الوجه الثالث ينقضها ولا ينفذها لان القول المهجور ساقط الاعتبار فى مقابلة الجمهور فمن قضى بقوله كان القضاء حاصلا فى موضع الخلاف والقضاء فى موضع الخلاف باطل . قضاء الفاسق اذا رفع الى قاض آخر ينقض وهو اختيار الطحاوى وأما عند عامة مشايخنا الفاسق يصلح قاضيا ولا ينعزل بالفسق لكن يستحق العزل والمحدود فى القذف اذا قضى قبل التوبة فالقاضى الثانى يبطل قضاءه لا محالة حتى لو نفذه ثم رفع الى قاض ثالث فله أن ينقضه لانه لا يصلح قاضيا بالاجماع فكان القضاء من الثانى مخالفا للاجماع فكان باطلا . ولو أن رجلا وطئ أم امرأته أو ابنتها فخاصمته زوجته الى قاض يرى أن الحرام لا يحرم الحلال فقضى بالمرأة لزوجها ثم رفعت الى قاض آخر يرى أن ذلك يحرمها على زوجها فليس للثانى أن يبطل قضاء الاول بل ينفذه لان هذا اختلف فيه الصحابة والعلماء فاذا قضى نفذ قضاؤه بالاجماع فلا يكون لاحد خلاف بعد هذا فاذا قضى الثانى بخلاف ذلك كان هذا القضاء مخالفا للاجماع فكان باطلا . فى السير الكبير اذا طلقها بلفظة الكناية فرفع الى قاض (١) يرى أن تلك الكناية رواجع فقضى له بالرجعة حل له أن يراجعها وان كان رأيه خلاف ذلك فعلم أن هذا الاختلاف فى غير رواية الاصول وفى الاصول وفى ظاهر الرواية ينفذ من غير خلاف محمد رحمه الله تعالى يقول أجمعنا انه لو كان جاهلا ينفذ فكذا اذا كان عالما لان القضاء يلزم فى حق كافة الناس بخلاف الفتوى لانها ليست بملزمة فجاز أن يفرق الحال بينهما وأبو يوسف يقول بان هذا القضاء له والقاضى مخطئ فى هذا القضاء فى زعمه فلا يمسك به كما لو شهد شاهدان على رجل انه قتل ولى هذا عمدا وقضى له القاضى عليه بالقود والولى يعرف أن الشهود شهود زور لا يحل له أن يقتله وكذلك فى الطلاق المضاف قال ان تزوجت فلانة فهى طالق ثلاثا ثم تزوجها فخاصمته امرأته الى قاض لا يرى ذلك القول يعمل شيأ فأجاز النكاح وأبطل الطلاق ثم خاصمته الى قاض يرى الطلاق واقعا بحكم التعليق فان الثانى ينبغى له أن ينفذ قضاء القاضى ويمضيه لان المسئلة مختلفة بين العلماء وكان القضاء فى محل الاجتهاد فكان نافذا بالاجماع فالقاضى الثانى بالرد يكون مخالفا

---

(١) قوله يرى أن تلك الكناية رواجع الخ كذا فى الاصل ولعل فى هذه العبارة تحريفا فارجع الى الاصول السليمة فان النسخة التى بيدنا سقيمة كتبه مصححه

ويغلق أبوابه بأجرة معلومة هل تكون الاجرة على أصحاب الحوانيت سواء رضوا بذلك أولم يرضوا أم على المستأجر (أجاب) الاجرة عليهم ان رضوا أو كرهوا (سئل) عن رجل دخل الحمام فوضع له الحارس فوطة ليضع ثيابه عليها فنزع ثيابه ووضعها على الفوطة ودخل واغتسل وخرج فلم يجد عمامته ولا جوخته هل يضمنهما الحارس أم لا (أجاب) نعم يضمنهما لانه استحفظه وقد قصر في الحفظ (سئل) عن رجل معه دابة أدخلها خانا وأعطاها الخاني ليربطها له فربطها وذهب صاحبها لحاجته وعاد الى الخاني يطلب دابته فلم يجدها هل يضمنها الخاني أم لا (أجاب) نعم يضمنها حيث قصر حتى ضاعت (سئل) عن رجل استأجر أرضا وقام الناظر مدة معلومة هل له أن يغرس فيها الاشجار بغير اذن الناظر أم لا بد من اذنه (أجاب) نعم له أن يغرس بدون اذن الناظر اذا لم يضر الغراس بالارض (سئل) عن اجارة المرهون هل تصح أولا (أجاب) نعم تصح وتتوقف على اجارة المرتهن أو الوفاء (سئل) عن رجل يملك أرضا آجرها من آخر وبها أشجار ساقاه عليها ثم فسخت الاجارة بطريق شرعي هل ينفسخ عقد المساقاة تبعا أم لا (أجاب) لا ينفسخ تبعا (سئل) عن الحمام المشترك اذا انهدم بعضه واحتيج الى عمارته وأبى بعض الشركاء العمارة وهو غني هل يجبر عليها أولا (أجاب) نعم يجبر (سئل) عن الطحان اذا ترك الخطة التي يضمنها للناس في الطاحون وذهب الى حاجته ولم يغلق الباب وسرقت هل يضمنها له أولا (أجاب) نعم يضمنها (سئل) اذا حصل بالدار المستأجرة عيب يضر بسكنى هل

مخالفا للاجماع والزوج ان كان جاهلا يسعه المقام معها من غير شبهة وان كان عالما فعلى الاختلاف الذي مر وعلى هذا القضاء بجواز السلم في الحيوان وطلاق المكره والقضاء بقول القافة والقضاء بالعتق بالقرعة في اعتاق المريض عبدا بغير عينه ومنها القضاء برد المنكوحة بالعيوب الخمسة فالقضاء في هذه المواضع ينفذ سواء قضى بالجواز أو بالرد لانه مجتهد فيه فان رفع الى آخر فانه ينفذ قضاء الاول ويمضيه ولو قضى بشاهد ويمين أو بقتل بقسامة أو ببيع أم ولد ثم رفع الى آخر فان هذا مما لا ينبغي له أن ينفذه أما الاول فلانه مخالف للكتاب لقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان والقضاء بشاهد ويمين مخالف للكتاب ولم يقض به الامروان ابن الحكم وفعله مما لا يؤخذ به والقتل بقسامة يريد به أن القتيل اذا وجد في محلة وبينه وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة والعهد قريب من حين الدخول في المحلة الى أن وجد فتيلا فعين ولي القتيل رجلين في المحلة انهما قتلاه وحلف على ذلك عند مالك رحمه الله تعالى وهو قول الشافعي في القديم يقضي القاضي له بالقود وعندنا لا فاذا قضى ثم رفع الى آخر ينقضه لان هذا القضاء مخالف للاجماع لان ما لم يكن في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم فلا يكون قوله معتبرا لان أول من قضى بالقود بالقسامة معاوية رضي الله عنه ولم يكن مختلفا بين الصحابة فكان القضاء مخالفا للاجماع (١) والثالث قول محمد وأما على قولهما لا ينقض لان الصحابة اختلفوا في جواز بيعها ثم أجمع المتأخرون على أنه لا يجوز ولو قضى بمال بقسامة للثاني أن يبطله ولا ينفذه لانه مخالف للاجماع فكذا متعة النساء في النكاح الى أجل (٢) رفع الى آخر أبطله لانه مخالف للاجماع هذا لفظ المتعة فقال تزوجتك الى شهر عندنا يبطل النكاح وعند زفر يصح ويبطل الوقت فكان هذا موضع الاجتهاد وللثاني أن يمضيه ولو قضى ببيع نصف المعتق المشترك والمعتق معدم ثم رفع الى قاض لا يرى ذلك فانه يبطل البيع والقضاء لانه مخالف لاجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين . قضى برد عبد على البائع بغير اقرار ولا بينة ثم رفع الى آخر أبطله لان بعض العلماء وان قال بان المشتري اذا جن في يد المشتري له حق الرد لان الجنون انما يهون النقصان تمكن في أصل الخلقة فاذا وجد في يد المشتري يستدل به على انه كان ذلك النقصان في يد البائع لكن هذا قول مهجور فالقضاء به مخالف للاجماع فللآخر أن يبطله وكذلك اذا طلق امرأته ثلاثا وهي حبلى أو حائض أو قبل أن يدخل بها فقضى بابطال ذلك وابطال بعضه والثاني لا يرى ذلك يبطله وينفذ على الزوج ما أوقع لان على قول أهل الزيغ لا يقع أصلا في هذه الاحوال وعلى قول الحسن البصري وكلا القولين باطل لانه مخالف لكتاب قوله تعالى فلا تحل له الآية ولو قضى في العنين أن لا يؤجل حولا فالثاني يبطله . اذ تخاصم رجلان فقال أحدهما أنا ملست بزان فعند عمر يحد وعند علي لا لكن قول عمر ههنا مهجور لانه مخالف لكتاب قوله تعالى والذين يرمون المحصنات والرمي يوجد والثاني يمضي القضاء ويبطل شهدة . وقيت

---

(١) قوله والثالث قول محمد الخ كذا في الاصل وفي العبارة خلل واضح ولعله سقط من الناسخ وتمامه والثالث مسئلة بيع ام ولد ولعل وجه الكلام والثالث ينقض في قول محمد الخ كتبه مصححه (٢) قوله رفع الى آخر الخ كذا في الاصل وفي العبارة نقص وتحريف وعبارة قاضيخان ولو أن قاضيا قضى في متعة النساء بالحل ثم رفع الى قاض آخر لا يرى ذلك فانه يبطل قضاء الاول لان متعة النساء منسوخة هذا اذا كان ذلك بلفظ المتعة بان قال أمتع بك الى شهر أما اذا تزوج الى شهر لا يصح هذا النكاح وقال زفر يصح النكاح ويبطل التوقيت فان قضى القاضي بجواز هذا النكاح نفذ قضاؤه اه كتبه مصححه

للمستأجر لفسخ بحضرة المؤجر أم بغيبته (أجاب) ليس له الفسخ بغيبته (سئل) عمن استأجر دارا ثم باعها المؤجر وسلمها للمشترى وغاب هو
للمستأجر أن يدعى الاجارة على المشترى ويقيم البينة بها فى غيبة المؤجر (أجاب) نعم للمستأجر الدعوى على المشترى بالاجارة واذا أقام بينته
قبلت ولو فى غيبة المؤجر (سئل) عن الدلال اذا أخذ أجرته فى البيع ثم رد المبيع على البائع بسبب شرعى هل يرجع عليه بما قبضه من
الاجرة أم لا (أجاب) لا يرجع عليه بذلك لانها عوض فى مقابلة العمل (سئل) عن رجل استأجر رجلا ليبنى له حائطا فى ملكه
ففعل ثم سقط الحائط هل عليه
اصلاحه ثانيا أم لا يلزمه ويستحق
الاجرة (أجاب) لا يلزمه اصلاحه
ثانيا ويستحق الاجرة (سئل) عمن
استأجر دارا أو أرضا مدة معلومة ثم
آجره بعد ذلك من آخر قبل التسليم
واثنه أن يتسلم هل تصح الاجارة أم لا
(أجاب) لا تصح الاجارة (سئل)
عن رجل سكن دار آخر برضاه
وأذن له أن يصرف فى عمارة ما منها
من الاجرة ليحاسبه بذلك ففعل
وصدقه رب الدار على البناء ولم
يصدقه على مقدار ما صرفه هل
القول لرب الدار أم للساكن (أجاب)
القول لرب الدار وعلى الساكن
البينة (سئل) عمن استأجر عبدا
من سيده لخدمة مدة معلومة باجرة
معلومة فبدا له أن يسافر هل له أن
يسافر بالعبد بدون رضا سيده (أجاب)
ليس له ذلك (سئل) عن رجل
استأجر دارا ليسكن بها مدة سنة
فأراد أن ينتقل من البلدة الى غيرها
هل له فسخ الاجارة أم لا (أجاب)
نعم له الفسخ لان الانتقال منه
كالسفر (سئل) عن امرأة
متزوجة آجرت نفسها من آخر
لترضع ولده مدة معلومة بدون اذن
الزوج ورضاه هل له فسخ الاجارة
أم لا (أجاب) له فسخ الاجارة

البينة على انكار ثم غاب المدعى عليه أو مات فى الزيادات أنه لا يقضى عليه حال غيبته وعن أبى
يوسف أنه يقضى وأجمعوا أنه لو أقر المدعى ثم غاب انه يقضى له حال غيبته وهذا اذا أقر عند القاضى
(١) فى الرحم المثنى أحوط . وأجمعوا أن العدالة والحرية شرط وأجمعوا أن اسلام المزكى
شرط اذا كان المشهود عليه مسلما وأجمعوا أن التلفظ بلفظ الشهادة ليس بشرط . فى الأقضية
لو أقام المدعى عليه البينة على اقرار المدعى أن الشهود شهدوا بالزور أو على أن المدعى أقر أنه
استأجر الشهود على الشهادة أو على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذى كان فيه هذا الامر تقبل
وهذا كله قول علمائنا (الخا) فى الآمر بقضاء الدين اذا قال ادفع الى فلان ألف درهم قضاء
ولم يقل عنى أو قال اقض فلانا ألف درهم ولم يقل عنى ولا قال على أنى ضامن لها فدفع المأمور ان
كان المأمور شريك الآمر أو خليطه وتفسيره (٢) أن يكون المأمور فى السوق بينهما أخذوا عطاء
ومواضعة على أنه متى جاء رسوله ووكيله يبيع أو يقرض منه فانه يرجع على الآمر بالاجماع
وكذا لو كان الآمر فى عيال المأمور أو المأمور فى عيال الآمر وان لم يوجد واحد من هذه الثلاثة
لا يرجع عليه وعند أبى يوسف يرجع (الخا) لو قال القاضى بعد الشهادة وطلب المدعى عليه
(اين محدود بوى ده) لا يكون هذا حكما وسئل القاضى الامام الاجل عن هذا وفى الفتوى أن
القاضى اذا أمر وجعل عليه الموكل حتى يعطى المال هل يكون حكما قال نعم . وفى فوائد
شمس الاسلام سجل فيه حكمت بشهادة عدلين ولم يذكر اسم العدلين لا يصح السجل .
السلطان اذا قضى بين اثنين لا ينفذ . وفى أدب القاضى للخصاف أنه ينفذ وهو الاصح وعليه
الفتوى (الخا) أجمعوا أنه لا يعمل بما يجد فى ديوان قاض قبله وان كان مختوما (ط)
القاضى اذا كان عالما بالحادثة ينظر ان كان بعد القضاء ورأى ذلك فى مصره الذى هو قاض
عليه له أن يقضى بعلمه من غير بينة بالاجماع . فى أدب القاضى للخصاف أجمعوا أن القاضى
لا يقضى بشئ مما كان فى ديوانه من القضاء لانسان على انسان أو اقرار من انسان لانسان بحق
اذا لم يذكره . ولو فوض القاضى الى غيره ليقضى على وفق مذهبه نفذ بالاجماع . وفى
الفتاوى الصغرى فى كتاب القضاء اذا قضى القاضى فى محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى
خلاف ذلك ينفذ عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وانما ينفذ القضاء فى المجتهد
اذا علم القاضى أنه مجتهد فيه . أما اذا لم يعلم أنه مجتهد فيه لا ينفذ . وفى الزيادات القضاء
بحرية العبد قضاء فى حق الناس كافة . ولو قال كل امرأة أتزوجها فهى طالق فتزوج امرأة
وفسخ اليمين ثم تزوج امرأة أخرى هل يحتاج الى الفسخ فى كل امرأة فى الفتاوى الصغرى ان
عند أبى يوسف يحتاج وعليه فتوى شيخ الامام الاجل الاستاذ وعند محمد رحمه الله تعالى
لا يحتاج وعليه فتوى الصدر الشهيد وفى (م) قول أبى حنيفة مثل قول محمد قال صاحب
الخلاصة قال شيخ الاسلام أحمد حتى لا يحتاج الى الفسخ فى كل امرأة بالاجماع أن هذا

(سئل) عمن استأجر أرضا للزراعة مدة معلومة قبل ريها على حكم البرى ولم تنبع فروى بعضها والبعض الرجل
لم يصبه الماء فأراد المستأجر فسخ الاجارة هل له ذلك أم لا واذا زرع ما روى من الارض هل عليه أجرة بحسابه أم عليه كمال الاجرة (أجاب)
نعم له فسخ الاجارة ان شاء ولا زرع كان عليه من الاجرة بحساب ما روى منها (سئل) عمن آجر عقارا له من آخر مدة معلومة باجرة معلومة

(١) قوله فى الرحم المثنى كذا فى الاصل وانظر وحرر الكلام (٢) قوله أن يكون المأمور الخ لعل الصواب أن يكون الآمر والمأمور الخ اه

وتسلم المستأجر وآجر من آخر مدة تواجره وتسلم ثم ان المؤجر الاول والمستأجر منه تقايلا الاجارة هل التقايل صحيح مبطل للايجار الثانى أولا (أجاب) نعم التقايل صحيح وتنفسخ الاولى والثانية (سئل) عمن استأجر عقارا من مالكه فآجره من آخر ومات المؤجر الاول أو المستأجر منه قبل انقضاء المدة هل تنفسخ الاجارة الاولى والثانية أم أحدهما (أجاب) تنفسخ الاولى والثانية (سئل) عن المستأجر اذا آجر ما استأجره من مؤجره بعد التسليم منه هل تصح الاجارة واذا لم تصح يبقى العقد الاول أم ينقض (أجاب) لا تصح الاجارة المذكورة وينقض العقد الاول (سئل) عمن دفع لخياط ثوبا ليخيطه له فخاطه له كما أمره واختلفا فى الاجرة فادعى رب الثوب الاقل وادعى الخياط الاكثر فالقول لمن منهما (أجاب) يتحالفان مع عدم البينة ويرجع الى أجرة المثل (سئل) عن رجل دفع لخياط ثوبا ليخيطه بأجرة معلومة فخسره له صاحب الثوب وطالبه به فادعى دفعه اليه فهل يقبل منه دعوى الدفع اليه بيمينه أم لا بد من بينة (أجاب) تقبل منه دعوى الدفع اليه بيمينه ولا بينة عليه لانه أمين فى ذلك (سئل) عمن استأجر أرضا ليزرعها فحارفولا وغيرذلك سنة بأجرة معلومة فزرعها فأكله الدود هل تلزمه الاجرة أم لا (أجاب) نعم تلزمه الاجرة (سئل) عمن استأجر بيتا فرآه بعد ذلك فوجده خرابا هل له فسخ أم لا (أجاب) اذا استأجر ما يرمه انتظار بعد الرؤية ان شاء أبقى الاجارة وان شاء فسخها (سئل) عمن استأجر رجلا لخدمة مدة معلومة بأجرة معلومة فضت المدة وطالبه بالاجرة فأنكر الخدمة فى المدة هل القول للمؤجر وللمستأجر (أجاب) القول للمستأجر فى عدم لزوم الاجرة عليه

الرجل بعد الفسخ على امرأة اذا تزوج امرأة أخرى ترفع تلك المرأة الى القاضى الحنفى وتدعى الحرمة بسبب اليمين فيدعى الزوج أنها حلال له بحكم الفسخ فتقول المرأة لم يظهر الفسخ فى حق عند أبى يوسف فيقضى القاضى ببطلان اليمين فيظهر فى كل النساء ولا يحتاج الى ذكر المرأة التى فسخ اليمين عليها وذكر نسبها عند امضاء هذا القاضى اذا كانت هذه المرأة مقرة بالفسخ (الخا) حكم الحكم فى اليمين المضاف وسائر المجتهدات الاصح أنه ينفذ لكن لا يفتى به كذا ذكر فى الاقضية . فى دعوى الجامع ادعى دارا فى يد رجل وقضى له بالبينة فأقر المدعى أنها للفلان غير المقضى عليه لا حق له فيها فهى للمقر له ولا شئ على المقر ولو قال هى لفلان لم تكن لى قط وصدقه المقر له فالمقر ضامن قيمة الدار للمقضى عليه عند الكل هو الصحيح .

(فى كتاب القاضى) قال أبو يوسف يقبل فى العبد بخلاف الامة لان فى العبد يكثر الاباق قال فى الاقضية مشايخنا لم يعملوا بقوله وفى شرح الطحاوى قال ان أبى ليلى يقبل كتاب القاضى فى جميع ذلك قال والفتوى عليه . أجمعوا أنه لو كتب اسم المكتوب اليه ونسبه ثم كتب وإلى كل من وصل اليه كتابى هذا من قضاة المسلمين فان كل قاض وصل اليه عمل به فان لم يكتب فى الكتاب التاريخ لا يقبله . فى أدب القاضى للخصاف المدعى لا يخلو إما أن يكون دينا أو عقارا أو عروضا فى الدين والعقار يجوز كتاب القاضى الى القاضى بالاجماع لان الحاجة فى الدين الى بيان قدره ووصفه وفى العقار الى التحديد وذلك ممكن وفى العروض والعبيد والجوارى لا يجوز لان الشرط فيما ينقل الاشارة اليه من المدعى والشهود فاذا عدم الشرط لا تقبل الدعوى والبينة ومنهم من قال انه يجوز فى العبيد والجوارى جميعا وأورد فى النوادر أنه يجوز فى جميع العروض وبه أخذ مشايخنا المتأخرون قال القاضى الامام المنتسب الى اسبيجاب وعليه الفتوى وان ذكر اسم المدعى ولم يذكر اسم أبيه لكن نسبه الى قبيلته أو فخذه فقال فلان التميمى أو البصرى لا يصح الكتاب بالاجماع وكذلك من جانب المدعى عليه ويكتب فى دعوى الوديعة المجحودة والمضاربة المجحودة لان دعوى المجحودة ودعوى الدار والدين والعقار مما لا ينقل وكتاب القاضى الى القاضى فيما لا ينقل جائز بالاجماع أما المودع والمضارب اذا أقرا بالاجحاد الى كتاب القاضى الى القاضى وفى دعوى الطلاق من المرأة والنكاح منها على الرجل أو النكاح من الرجل على المرأة والوكالة والوصايا اذا أرادوا كتاب القاضى الى القاضى يكتب لان هذه الاشياء مما لا ينقل وكتاب القاضى فيها جائز بالاجماع ولو علم القاضى شيأ من اقرار رجل لرجل بمال أو طلاق أو نكاح سوى الحدود والقصاص فسأله صاحب الحق أن يكتب له ان استفاد العلم بذلك السبب فى حالة القضاء يكتب فى قولهم جميعا قال أبو يوسف لا أكتب للاحتراز أما للاب أو للام أو الزوج يدعى المرأة فانى أكتب له ولا أكتب لاحد سوى الابوين ما كانا حيين فرق أبو يوسف ووجه الفرق له أن دعوى الرجل ان هذا ابنى صحيح فاذا صحت الدعوى جاز أن يكتب أما دعوى

(سئل) عن رجل استأجر سفينة من آخر لحمل غلال معلومة بأجرة معلومة فوضع الغلال بها وسارت الى أن وصلت الى أثناء الطريق فأصابها ريح شديد وغرقت وغرق ما فيها من الغلال هل على صاحب السفينة ضمان فيما غرق من الغلال ولا ضمان عليه وله مطالبة بالاجرة بقدرها (أجاب) لا ضمان عليه فى ذلك وله المطالبة بالاجرة (سئل) عن رجل استأجر دارا مدة معلومة ثم استأجرها فى أثناء المدة هل تبطل الاجارة أو تبقى على حالها الى نهايتها ويطالب بالاجرة (أجاب) نعم تبطل الاجارة (سئل) عن رجل تزوج امرأة وسكن بها عندها

في منزلها مدة وطلقها فطالبته أمها بالاجرة في مدة سكنه بابنتها عندها في المنزل هل يلزمه لها أجرة أم لا (أجاب) لا يلزمه (سئل) عمن آجر ولده القاصر من خياط مدة معلومة باجرة معلومة فبلغ الولد في المدة هل تمضي الاجارة عليه أو له الفسخ (أجاب) له الفسخ (سئل) عن شخص له عبد مسلم آجره من ذمي ليخدمه مدة معلومة هل تصح الاجارة أولا (أجاب) نعم تصح (سئل) عن الواقف اذا آجر الوقف ومات في أثناء المدة هل تنفسخ الاجارة أم لا (أجاب) لا تنفسخ على الصحيح وان كان مستحقا لريعه (سئل) عن العين المؤجرة اذا غصبت من المستأجر ولم يتمكن من الانتفاع بها هل تلزمه الاجرة أم لا (أجاب) لا تلزمه الاجرة حيث لم يتمكن من الانتفاع في طول المدة (سئل) عن اجارة الارض المستأجرة المشغولة بزرع الغير هل تجوز أم لا (أجاب) ان كان الزرع زرع بطريق شرعي لا يجوز قبل أن يستحصد ما لم تكن الاجارة مضافة الى المستقبل وان كان بغير طريق شرعي تجوز الاجارة ويجبر الزارع على القلع وتسليمها للمستأجر بعد ذلك (سئل) عمن آجر ملكا له مدة معلومة من آخر فآجر المستأجر ما استأجره من آخر فمات المؤجر الاول والثاني المستأجر منه هل تنفسخ الاجارة أم لا (أجاب) تنفسخ الاولى والثانية (سئل) عن الشريك اذا سكن في الدار المشتركة بينه وبين يتيم مدة فهل يلزمه له أجرة عن حصته (أجاب) نعم يلزمه (سئل) عن الاجير اذا ادعى ايفاء المشروط عليه وأنكره المستأجر فالقول لمن منهما (أجاب) القول للمستأجر مع يمينه والبينة على الاجير (سئل) عن رجل استأجر أرضا موقوفة أو دارا ثلاث سنين من المتولي باجرة المثل ثم بعد مضي سنة زاد آخر في الاجرة فهل تقبل منه الزيادة وينفسخ المتولي عقد الاجارة أم لا (أجاب) ان كانت الزيادة معتمدة عند كل الناس وثبت ذلك عند الحاكم بقول أرباب الخبرة تقبل الزيادة وينفسخ العقد بحضرة المستأجر ولا ينفسخ بمجرد زيادة من جاء يزيد في الاجرة (سئل) عن شخص ضاع له شئ فقال من جاءني به فله القدر الفلاني ثم ان انسانا وجده وأحضره له وطلب منه القدر المذكور هل يلزمه ذلك أم لا

الرجل ان هذا أخوه لا تصح فان لم تصح الدعوى لا يكتب وهذا قوله وهذا الاختلاف في حالة الحياة فأما بعد الوفاة يكتب لكل واحد مستحق نسبا أو ميراثا أو توزيجا بالاجماع لان بعد الوفاة المقصود اثبات المال وانه دين وفي الدين القاضي يكتب بالاجماع في باب ما لا ينبغي للقاضي أن يكتب له قال لو أن رجلا حضر القاضي فقال كان لفلان بن فلان كذا كذا درهما وقد دفعتها اليه واني أخاف ان يجحدني الاستيفاء وخاصمني مرة أخرى حتى يستوفي الحق مني مرتين وشهودي ههنا فاسمع منهم واكتب لي الى ذلك القاضي أجمعوا أنه يسمع من شهوده ويكتب له ولو جاء الى القاضي برجل فقال قد كان لهذا علي ألف درهم قد قبضها مني ولي بينة بقبضه ذلك مني فاسأله عن ذلك فان أنكر أحضر شهودي انه لا يسأله عن ذلك بالاجماع وأما اذا حضرت امرأة وقالت ان زوجي طلقني ثلاثا وتزوجت بزوج آخر بعد العدة وأخاف أن ينكر الطلاق فاسأله ان أنكر أقيم البينة عليه قال الشيخ الامام شمس الائمة أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الحلواني القاضي ههنا يسأله بالاتفاق

﴿فصل في اليمين﴾

اغتصب أرضا فادعى عليه المغصوب منه دعوى صحيحة فقال المدعى عليه انها وقف من جهته فعجز المدعي عن اقامة البينة له أن يستحلفه عند محمد لان التحليف يفيد عنده لان غاصب الدار والعقار ضامن عنده وعندهما لا يستحلف لانعدام الفائدة لكن انما يستحلف عند محمد أيضا اذا أراد أخذ القيمة على تقدير النكول أما اذا أراد أخذ العين لا يستحلف عنده أيضا لانه حينئذ لا يفيد التحليف لان الارض صارت وقفا فعلى تقدير النكول لا يقضى بالارض للمدعي قال الفضلي رحمه الله تعالى يجب أن يفتى بقول محمد حتى يقضى عليه بالقيمة فلا يحتال محتال بهذه الحيلة لدفع اليمين عن نفسه (الخامس) ادعى على عبد محجور دينا لا يؤاخذ الا بعد العتق كدين الكفالة أو النكاح بغير اذن المولى يستحلف ان حلف برئ وان اقر أو نكل ثبت وصبر حتى يعتق واختلف مشايخنا في الدين المؤجل الاصح أنه لا يستحلف وفي الاصل البائع اذا أقر بقبض الثمن ثم قال لم أقبض وأراد استحلاف المشتري يستحلف عند أبي يوسف استحسانا وعندهما لا يستحلف قياسا وهنا خمس مسائل أحداها هذه والثانية أقر رجل ببيع داره ثم قال أقررت بالبيع لكن لم أبع الثالثة اذا أقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم أقبض الرابعة اذا أقر بدين ثم قال لم أقبض الخامسة ذا أنكر الواهب الهبة والقبض بعدما أقر وأراد استحلاف الموهوب له ذكر بعض المشايخ أن محمدا لما قلد القضاء رجع الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الامام السرخسي في كتاب الاقرار الاحتياط الاخذ بقول أبي يوسف ومشايخنا أخذوا بقوله وأجمعوا أن البائع اذا أقام البينة انه لم يقبض الثمن لا يقبل . رجل غصب جارية وأعتقها فأقام المغصوب

(أجاب) لا يلزمه ذلك وانما يلزمه له أجرة المثل فى ذلك والله أعلم (سئل) عمن دفع ثوبا للصباغ ليصبغه له بأجرة معلومة ثم جاء اليه يطلبه منه فأنكره الصباغ ثم جاءه بعد ذلك مصبوغا هل يستحق عليه الاجرة أولا (أجاب) ان كان صبغه قبل انكاره فله الاجرة والا فصاحب الثوب بالخيار ان شاء أخذه وأعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك الثوب وأخذ منه قيمته أبيض (سئل) عمن استأجر دستا كبيرا ليطبخ فيه وليمة العرس فسرق من بيته من غير تفريط هل يضمنه أم لا (أجاب) لا يضمنه (١٦٧) (سئل) عمن دفع ثوبا الى قصار ليقصره وشرط له أجرة معلومة دفعها له فبعد مدة حضر اليه ليطلبه منه فادعى أنه رده له هل يقبل قوله فى ذلك أم قول صاحب الثوب (أجاب) نعم يقبل قول القصار بيمينه فى ذلك

المغصوب منه البينة انه قد غصب جاريته فانه يحبس حتى يجيء بها ويردها على صاحبها قال أبو بكر الاعمش تأويل المسئلة اذا شهد على اقرار الغاصب بذلك أما الشهادة على فعل الغاصب لا تقبل قال والأصح ان هذه الدعوى والشهادة صحيحة (١) بضرورة ما به ممتنع من احضار المغصوب (٢) فى أدب القاضى للخصاف فى دعوى النكاح الكلام فى أصل الاستحلاف عند أبى حنيفة لا يستحلف وعندهما يستحلف وأخذ الفقيه أبو الليث بقولهما لعموم البلوى واذا ادعت الصداق يحلف الزوج على دعوى الصداق بالاجماع وفيه لو أن رجلا ادعى على رجل انه زوجه ابنته فلانة وهى صغيرة وقدمه الى القاضى فأنكر الاب أن يكون زوجه اياها فأراد استحلاف الاب على ذلك فان كانت صغيرة لا يستحلف عند أبى حنيفة لوجهين أحدهما عدم جريان الاستحلاف عنده فى النكاح والثانى النكول ليصير مقرا ولو أقر على ابنته الصغيرة بالنكاح لا يصح وعندهما يستحلف ولو كانت كبيرة لا يستحلف بالاجماع لانه لا تتوجه الخصومة بعد البلوغ على الاب لانه بمنزلة الوكيل . ادعى رجلان على رجل أن العبد الذى فى يديك غصبته منى فانه يحلفه لكل واحد منهما بان ما هذا العبد لفلان هذا ولا يحلفه بالله ما غصبته فان أقر لاحدهما أو نكل عن اليمين له أن يستحلفه الآخر وهذا هو لهم جميعا وكذلك ان ادعى كل واحد منهما البيع فقال أحدهما بعته هذا العبد بألف درهم وقال الآخر كذلك أو بمائة دينار فانه يحلفه لكل واحد فان أقر أو نكل يستحلفه الآخر فان نكل لزمه دعواه وهو قولهم جميعا (انتهى) ادعى على الوارث دينا كان على المورث وقال الوارث لم يصل الىّ شئ من التركة ان صدقه ومع هذا أراد استحلافه له ذلك يعنى يستحلفه ليس على أبيك كذا ان أقر أو نكل ثبت الدين وان كذبه يستحلف على كل واحد منهما يمينا على حدة وبه أخذ عامة مشايخنا

(فى الوصى) انما تصح دعوى الايصاء اذا كان المدعى لهذه الوصاية من أهلها أما اذا لم يكن فلا بان كان عبدا أو صبيا ولا تنفذ تصرفاتهما هو الاصح . اذا كبر اليتيم واختلف مع الوصى قال الابن مات أبى منذ عشر سنين وقال الوصى منذ عشرين فان القول قول الابن ولم يذكر الخلاف وقيل هذا قول محمد وعند أبى يوسف القول قول الوصى ثم هنا أربع مسائل أحداها هذه والثانية اذا ترك الميت رقيقا فأنفق عليهم لو كانوا موجودين القول قول الوصى بالاجماع وان لم يكونوا فعلى هذا الخلاف الثالثة لو قال استأجرت رجلا حتى يرد الغلام يصدق الرابعة اذا قال أديت خراج الارض عشر سنين وقال الابن خمس سنين على هذا الخلاف

(نوع فى الحبس) فى واقعات الناطفى لو مرض فى الحبس وأضناه ولم يجد من يخدمه يخرجه من الحبس هكذا روى عن محمد قال وهذا اذا كان الغالب هو الهلاك وعليه الفتوى . عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه يمنع عن الجماع وهل يمنع عن الكسب اختلف المشايخ فيه والاصح أنه يمنع . أقام رب الدين البينة على اليسار بعد ما أقام البينة المديون على الاعسار

(كتاب الامانات من الوديعة والعارية)

(سئل) عن شخص أودع وديعة ومات فغاب ورثته بها فادعى دفعها لمورثهم فى حال حياته فهل يصدق بيمينه أم لا (أجاب) يصدق بيمينه (سئل) عن رجل استعار من آخر ثوبا ليلبسه فطالبه به صاحبه فادعى رده عليه هل يصدق بيمينه أم لا بد من بينة (أجاب) نعم يصدق بيمينه ولا بينة عليه (سئل) عن رجل استعار من آخر دابة ليتوجه بها الى المحل الفلانى لحاجته فتوجه اليه وحفظها فى محل لائق بها فضاعت من غير تفريط هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها (سئل) عن استعار من آخر دابة حاملا ليركبها الى محل معلوم فركبها فسقطت من غير صنع منه وهلكت هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها (سئل) عن عبد أودع عند رجل شيأ وغاب العبد وطلب مولاه أن يأخذ الوديعة من المودع فى غيبة عبده هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك (سئل) عن رجل من أشراف الناس جهز ابنته جهازا لائقا بها وسلمها له وزوجها من آخر فبعد مدة مات فادعى ورثته أن ذلك دفعها على سبيل العارية لتتجمل به فى بيتها وادعى الزوج بانه ملكها اياه فهل يقبل قول الاب أو قول الزوج (أجاب) قول الزوج حيث كان

(١) قوله بضرورة الخ كذا فى الاصل وفى عبرة تحريف بالتحرير (٢) كذا فى أدب القاضى بخط المؤلف وفى الاصل وفى الكلام تحريف يحتاج الى تحرير تركيبه صحيحه

مثل الاب يملك مثل هذا الجهاز لابنته كما هو من شأن الاشراف تسمح أنفسهم بذلك (قال مولانا المرتب لهذه الفتاوى) وفى شرح الوهبانية لمولانا شيخ الاسلام عبد البر والمختار للفتوى أنه اذا كان العرف مستمرا أن الاب يدفع مثل هذا الجهاز ملكا لا اعارة كما فى ديارنا فكذلك الجواب وان كان العرف مشتركا فالقول قول الاب ومثله فى الفصول العمادية (سئل) عن المودع اذا سافر بمال الوديعة فأخذه منه قطاع الطريق هل يضمنه أولا (أجاب) لا يضمنه (سئل) عمن عنده وديعة لآخر فدفعها الى خادم صاحبها ليدفعها له فضاعت منه قبل الدفع هل على المودع ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان عليه (سئل) عمن أودع عند آخر وديعة فأرسل له رسولا يطلبها منه فقال له لا أدفعها الا للذى جاء بها الى ولم يدفعها حتى سرقت هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها (سئل) عمن وضع ثيابه تجاه رجل وهو ساكت وذهب الى حاجته ثم ذهب الرجل الآخر وترك الثوب فى موضعه فحضر صاحبه فلم يجده هل يضمنه أم لا (أجاب) نعم يضمنه لان سكوته قبول للحفظ وقد قصر فيه (سئل) عن المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الوديعة هل يصح ذلك أم لا (أجاب) نعم يصح (سئل) عن المودع اذا أودع الوديعة عند آخر بلا عذر شرعى وضاعت عند الثانى هل لصاحبها المطالبة على الثانى أم على الاول أم عليهما (أجاب) له المطالبة على الاول دون الثانى (سئل) عمن استأجر من آخر شيأ فطالبه فادعى رده عليه هل يصدق بيمينه أم بالبينة (أجاب) يصدق فى الرد بيمينه (سئل) عمن أودع وديعة عند عبد الغير بدون علم سيده فتصرف فيها العبد هل يضمنها أولا واذا كان يضمنها هل يكون فى الحال أم بعد العتق (أجاب) يضمنها بعد العتق اذا كان عاقلا بالغ (سئل) عمن استعار من آخر شيأ فضاع من عنده بلا تفريط هل عليه ضمان أولا (أجاب) لا ضمان عليه (سئل) عمن أعار آخر شيأ لينتفع به فأراد الرجوع هل له ذلك أم لا (أجاب) له الرجوع فى العارية متى شاء (سئل) عن امرأة استعارت من امرأة أخرى ثيابا وحليا وتجملت بهما وتوجهت الى عرس وجلست بالمحل الذى كان به العرس فقلعت الثياب والحلى ووضعتهما بجنبها فسرقا من غير تفريط منها هل عليها ضمان فى ذلك أم لا (أجاب) لا ضمان عليها فى ذلك (سئل) عن شخص

الحلوانى

فبينة اليسار أولى فى (الخا) المديون اذا أقام البينة على الافلاس قبل الحبس فالصحيح أنها تقبل . فى الاقضية أنه لا يظهر الحجر فى النكاح والطلاق والعتاق والنذور . فى أدب القاضى للخصاف البينة على الافلاس مقبولة وبه كان يفتى الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخارى وفى رواية لا تقبل وبه كان يفتى عامة المشايخ وهو الصحيح وبعد ما قبل البينة على الافلاس فلسه القاضى وأخرجه ولا يحول بينه وبين المدعى ويلازمه عند عامة العلماء . يمنع المال عن السفيه بالاجماع مالم يبلغ خمسا وعشرين سنة

﴿ كتاب الشهادات ﴾

اذا شهد الرجل على نسب لم يدركه فالشهادة جائزة قال أصحابنا خمس مسائل فى أربع يصح تحمل الشهادة فيها بالتسامع بالاجماع احداها النسب الثانية الموت الثالثة النكاح الرابعة القضاء الخامسة اختلفوا وهو الولادة (ذ) اذا أخبر عدلان أنها فلانة فذلك يكفى عند أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ألا ترى أنهما لو شهدا عند القاضى كان للقاضى أن يقضى بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فلأن تجوز الشهادة باخبارهما أولى وعلى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا تحل الشهادة على الاسم مالم يسمع من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب والفقيه أبو بكر الاسكاف يفتى بقولهما وهو اختيار نجم الدين النسفى وعليه الفتوى ذكر شمس الأئمة السرخسى فى أدب القاضى أن الشهادة على العتق بالتسامع لا تقبل بالاجماع . اذا شهدا على موت أحد ولم يفسرا شيأ أو فسرا وقالا لم نعاين موته فكل وجه على قسمين اما أن يكون موت ذلك مشهورا أو لم يكن ففى الوجه الاول تقبل الشهادة فى القسمين جميعا وفى الوجه الثانى فى القسم الاول قال الخصاف بأنها تقبل وقال بعض المشايخ لا تقبل وهو الصحيح وفى القسم الثانى لا تقبل بالاجماع لان الشهادة على الموت وغير ذلك بالتسامع كالشهادة على الملك باليد ثم اذا أطلق الشهادة جازت واذا بين السبب لم تجز

﴿ فى الشهادة ما يقبل منها وما لا يقبل ﴾ (الخا) لو قال أشهد مثل شهادة صاحبى لا تقبل مالم يفسر وقال شمس الاسلام الاوزجندى تقبل اذا قال لهذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يفتى . فى الفتاوى الصغرى لو شهدوا أنه ملكه ولم يشهدوا أنه فى يده بغير حق لا تقبل بالاتفاق قال الصدر الشهيد أنا أفتى انه يقبل هو المختار وبه كان يفتى الشيخ الامام الاجل الاستاذ (الخا) شهادة رجل واحد على الولادة ونحوها الاصح انها تقبل . لو شهد أحدهما على المائة والآخر على المائتين ان كان المدعى يدعى الاقل لا تقبل بالاتفاق ولو شهد أحدهما على العشرين والآخر على خمسة وعشرين تقبل بالاجماع . أجمعوا أنه لو شهد واحد فى موطن وشهد آخر فى موطن آخر فالمال واحد (ن) لو قال كل بينة أقيمها فهى باطلة فان بينته لا تسمع فى قولهم جميعا قال

تعدى على دابة انسان وركبها من غير اذنه وعلفها ووجه بها الى أمر وعاد بها وربطها فى مكانها فجاء صاحبها فركبها فلم يجدها هل تلزمه أم لا (أجاب) نعم تلزمه (سئل) عن رجل دفع لآخر وديعة ليدفعها الى زيد فمات زيد وطالب ورثة المودع بالوديعة فادعى دفعها لمورثهم ولم يصدقوه على ذلك هل يقبل قوله بيمينه فى دفعها لمورثهم أم لا يقبل الا ببينة شرعية تشهد بدفع ذلك لمورثهم (أجاب) القول قول المأذون له فى أنه يدفع الى زيد مع يمينه وان كان زيد أنكر القبض فالقول قوله مع يمينه أيضا فى أصل الجواب أن المأذون له يقبل قوله اذا لا بينة تقدم ﴿كتاب الحجر والمأذون والاكراه﴾ (سئل) عمن دفع لعبده مالا ليتجر فيه وأذن له فى التجارة فباع واشترى ثم مات العبد وعليه دين وفى يده مال هل هو لسيده أم لارباب الديون (١٦٩) (أجاب) ان لم يثبت للسيد والا فهو لهم وان ثبت أنه له أخذه دونهم (سئل) عمن طلق مكرها هل يقع طلاقه أم لا (أجاب) لا يقع طلاقه (سئل) عمن حبسه القاضى على حق ثبت عليه وهو متمرد على الاعطاء والبيع هل للحاكم أن يبيع عليه ويوفى الديون الثابتة عليه من الثمن أم لا (أجاب) نعم للحاكم أن يبيع عليه بقدر الدين ويوفيه عنه (سئل) عن المديون اذا خوف رب الدين بأن قال له ان لم تبرئنى والا وقعت على الحاكم الفلانى وأخبرته عنك بانك فلانى فأرأه خوفا على نفسه وماله هل يبرأ أم لا (أجاب) لا يبرأ (سئل) عن المحجور عليه اذا دبر عبده هل يصير مدبرا أم لا (أجاب) نعم يصير مدبرا ويستخدمه فان مات السيد ولم يوجد مرشد سعى العبد فى قيمته مدبرا (سئل) عن شخص له عبد أجلسه بحانوت يتجر فيه له فعلى العبد ديون تحيط برقبته فباعه السيد هل ينفذ بيعه بدون رضا رب الدين أم لهم بطلان البيع سواء كانت الديون حالة أو مؤجلة (أجاب) نعم لهم بطلان البيع سواء كانت الديون حالة أو مؤجلة (سئل) عن العبد المأذون له فى التجارة اذا أقر لانسان بدين فى غيبة سيده هل يصح اقراره ويؤاخذ به فى الحال أم بعد العتق (أجاب) نعم يصح اقراره ويؤاخذ به فى الحال (سئل) عن شخص عليه دين لآخر وقد رفع أمره بذلك فشكى له الفقر وامتنع عن بيع الدار فهل له أن يطلبه عند الحاكم ليأمره ببيع الدار ويوفى الدين فامتنع ببيع الحاكم عليه هل (أجاب) نعم له أن يطلبه عند الحاكم ليأمره بالبيع والوفاء ويثبت دينه ويأمره بدفعه فان امتنع حبسه حتى يوفيه من ثمن ما له ان كان ولم يكن له شئ جاز للحاكم أن يفعل باعه الحاكم عليه وقضى دينه من الثمن (سئل) عمن اسم بسرقة وحبس فصح عنه على مال معلوم ليدفعه اليه فمضى مدة ثم بعد

الحلوانى اختلفت الروايات عن أبى حنيفة فى هذا وأشهر قوليه مثل قول الحسن وكان القاضى الامام أبو على النسفى يقول قضايا اليوم على ما قال محمد أنه لا يقبل وقال القاضى الامام فخر الدين الفتوى على انه يقبل . فى نوادر ابن سماعة أن المدعى اذا قال بعد ما أصاب الجرح أنا آتى بمن يعدلهم فالقاضى لا يقبل ذلك منه قال القاضى الامام فخر الدين وبه يفتى لان فى التفحص عن ذلك اشاعة الفاحشة وتهييج الفتنة والعداوة . فى الفتاوى الكبرى روى عن أبى يوسف من كان عدلا عند الناس فشهد بزور أنه لا تقبل شهادته أبدا الا ان هذا لا تعرف له توبة وروى عن الفقيه أبى جعفر أنه تقبل شهادته والفتوى على هذا قال أبو حنيفة ان العدالة فى المسلمين أصل والفتوى اليوم على قولهما . ذكر الصدر الشهيد أن شهادة الاجير لاستاذه لا تقبل سواء كان فى تجارته أو فى شئ آخر ويستوى فيه أن يكون أجير مياومة أو مشاهرة أو مسانهة هو الصحيح . فى الكافى وشهادة الاجير المشترك مقبولة فى الروايات كلها قال قاضيخان الفتوى على ما ذكر فى الكافى . أجمعوا أن الرجل اذا كان مشهورا كشهرة أبى حنيفة وابن أبى ليلى استغنى عن ذكر الاسم والنسب . اذا اختلفا فى ذكورة المسروق وأنوثته لا تقبل اجماعا . ولا تجوز الشهادة على الشهادة الا اذا كان الاصل مريضا أو غائبا غيبة سفر فى ظاهر الرواية وعن محمد تقبل من غير غيبة الاصل ومن غير عذر والاشهاد على الشهادة صحيح وان كان الاصل فى المصر بلا خلاف حتى اذا غاب الاصل بعد ذلك أو مات فالفرع يشهد على شهادته وتقبل شهادته لان العبرة بحالة الاداء ولان الحكم يقطع بحالة الاداء فى اثبات اليد على العقار . شهدوا أن العقار المدعى به فى يد المدعى عليه فالقاضى يسأل الشهود عن سماع تشهدون أنه فى يده أو عن معاينة كذا حكى عن القاضى الجليل ان أحمد وهو الصحيح لانه موضع الاشتباه فيه يشتبه على كثير من الفقهاء اشتراط الشهادة على اليد فى العقار لاثبات اليد فلهذا أوجب السؤال (د) شهد شهود على رجل بحدود وبينوا الحدود وذكروها وقالوا انا نعرفها على الحقيقة والمشهود به فى بعض القرى والتمس المدعى عليه من القاضى أن يأمر الشهود بالخروج الى تلك القرية حتى يعينوا المحدود ويبينوا الحدود التى فالقاضى لا يلزم الشهود وذلك هو الصحيح . فى حيل الاصل شهادة الوصى لان الميت بدين على الميت هل تقبل ان كان الابن صغيرا لا تقبل بلا اتفاق وان كان كبيرا كذلك الجواب عند أبى حنيفة وعندهما تقبل وهذا اذا كان الابن كبيرا حال قبل الوصى وصية

مضيها طولب بالمال فادعى أنه ماصالح الاخوفا على نفسه هل يقبل قوله فى ذلك أم لا (أجاب) ان حبسه الوالى ومن بمعناه يقبل قوله وان حبسه القاضى لا يقبل (سئل) عمن أكره على ابراء غريمه من دين له عليه فهل يكون مكرها أو على أن يبرئه من الكفالة ففعل هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح ولا يبرأ بذلك (سئل) عن شخص شكى آخر الى حاكم شرعى على حق فأنكره فأكرهه الحاكم على أن يثبت له عليه مالا فاقر بذلك وأخذه من المقر له فهل له الرجوع عليه بذلك واذا غاب غيبة منقطعة هل للدافع رجوع على المكره أم لا (أجاب) له الرجوع على المكره وكذا ان مات فقيرا (سئل) اذا ادعى المشهود عليه الاكراه على الاشهاد عليه وادعى صاحب الحق أنه شهد عليه طائعا واقام كل

منهما البينة على ما ادعاه فمن تقدم بينته منهما (أجاب) تقدم بينة صاحب الحق (سئل) عن البائع اذا ادعى البيع مكرها وادعى المشترى البيع طوعا فالقول لمن واذا أقاما بينة فهل تقدم بينة الطوع أم بينة الكره (أجاب) القول للمشترى وتقدم بينة الكره (سئل) عن رجل له بنت صغيرة أكرهه الحاكم على تزويجها من غير كفوء ففعل هل يصح التزويج أم لا (أجاب) لا يصح التزويج المذكور (سئل) عمن أكره على اسقاط الشفعة فأسقطها مكرها هل يبطل حقه فى الشفعة أم لا (أجاب) لا يبطل حقه (سئل) عمن أكره على أن يقر بطلاق امرأته فى الماضى فأقر مكرها هل يقع عليه طلاق بذلك أم لا (أجاب) لا يقع عليه طلاق بذلك (سئل) عن رجل أذن لعبده فى التجارة فاجر نفسه من آخر بدون علم سيده هل تنفذ الاجارة بدون رضا سيده أم لا (أجاب) لا تنفذ الاجارة بدون رضا سيده

﴿ كتاب الشفعة ﴾

(سئل) عن دار بيعت ولها شفيع بهودى فبلغه البيع فى يوم السبت فلم يطلب فيه وطلب فى يوم الاحد هل تبطل شفعته بالتأخير أولا تبطل ويكون ذلك عذرا فى حقه (أجاب) نعم تبطل ولا يكون ذلك عذرا (سئل) عمن له دار من دور مكة المشرفة ولها شفيع هل يجب للشفيع فيها الشفعة أم لا (أجاب) نعم يجب فيها الشفعة على القول المفتى به (سئل) عمن اشترى دارا ووقفها ولها شفيع فهل له الاخذ بالشفعة أم لا (أجاب) لا يمنعه الايقاف وله الاخذ بالشفعة (سئل) عن جماعة شركاء فى عقار بالتفاضل فباع واحد منهم حصته من أجنبى فطلب باقى الشركاء الاخذ بالشفعة فهل يأخذون ويقسم بينهم بعدد أنصبائهم أو يقسم على عدد رؤسهم (أجاب) نعم يقسم بينهم على عدد رؤسهم (سئل) عن الشفيع اذا قضى له بالشفعة واختلف مع المشترى لابيه

وان كان صغيرا وشهد له بالدين بعدما كبر لا تقبل الشهادة بالاجماع . قال القاضى الامام أبو زيد فى شرح كتاب الشفعة قال بعض مشايخنا شهادة الصكاكين غير مقبولة لانهم يكتبون ما يكون منهم كذبا محضا ولا فرق بين الكذب بالقول وبين الكذب بالكتابة فيكونون فسقة والصحيح أنها تقبل اذا كان غالب قولهم الصلاح (ذ) لا تجوز شهادة الاخرس عندنا ولا شهادة الاعمى فقد صح عن على رضى الله تعالى عنه أنه رد شهادة الاعمى فهذا قول على رضى الله عنه ولم يرد عن أقرانه خلاف ذلك فحل محل الاجماع . واذا تحمل وهو بصير ثم أدى وهو أعمى هل تقبل أجمعوا على أنه فى المنقول لا تقبل لان الاشارة الى المنقول شرط لصحة الشهادة ولا يقوم الوصف مقام الشهادة فى المنقول عندهم جميعا ولا عبرة لاشارة الاعمى وشهادة الاعمى مقبولة بلا خلاف فيما تجوز الشهادة عليه بالشهرة والتسامع وأجمعوا أن الشاهد اذا خرس أو ذهب عقله أو ارتد بعد الشهادة قبل القضاء أن القاضى لا يقضى بشهادته والخرس والردة وذهاب العقل تمنع الاداء بالاجماع فتمنع القضاء الكل فى الفتاوى

﴿ كتاب الدعوى ﴾

(الحا) لو أقام رجل البينة أنه كان لابيه على هذا الرجل ألف درهم وأنه مات وترك ابنا آخر غائبا وأقام البينة بطلب نصيبه يقضى له بنصيبه وهل يقضى بنصيب الابن الغائب ذكر فى الاقضية يقضى ولا يكلف الابن الغائب اعادة البينة اذا حضر بالاجماع . رجل ادعى على آخر أنه أقر بهذا الشئ له أو لابيه أو لجده لا وارث له سواه ولم يقل انه ملكه اختلف المشايخ فيه من أصحابنا من قال بان القاضى يقضى كما لو قالت الشهود انه له وأكثرهم على أنه لا يصح ما لم يقل ورثه لى وهو ملكى وفى الاقضية اعتمد على هذا أنه لا تسمع هذه الدعوى . أجمعوا أن الشاهدين لو شهدا على اقرار المدعى عليه أنها كانت فى يد المدعى يأمره القاضى بارداليه (م) رجل ادعى على آخر أنه أمره بالنا حتى أخذ منه كذا ان كان الآمر سلطانا فهو جائز وان كان غير سلطان لم يكن على الآمر شئ . ادعى دارا فى يد رجل بجهة الميراث ان شهدوا أنها كانت لابيه ولم يزيدوا على هذا من جهة الميراث لا تقبل وقال أبو يوسف آخرا تقبل وهنا أربع مسائل احداها ما ذكرنا الثانية اذا شهدوا أنها كانت لابيه أو فى يد أبيه مات وتركها ميراثا له الثالثة أنها كانت

فى الثمن فهل يؤخذ بقول البائع أم بقول المشترى (أجاب) ان كان الثمن مقبوضا أخذ بقول المشترى وان لم يكن مقبوضا أخذ بقول البائع ان ادعى ثمنا أقل مما ادعاه المشترى (سئل) اذا باع أحد الشركاء فى الدار حصته من أجنبى ولم يطلب باقى الشركاء الشفعة هل للجار طلبها (أجاب) نعم للجار طلب الشفعة مع عدم طلب الشركاء (سئل) عمن اشترى حصة فى دار بثمن معلوم ثم اشترى الباقى هل يثبت للشفيع الشفعة فى الاول أو فى الكل (أجاب) يثبت له الشفعة فى الاول لا غير (سئل) عن الشفيع اذا سلم شفعته لمن يريد الشراء قبل عقد البيع هل يصح تسليمه أم لا يصح وهو على شفعته (أجاب) لا يصح تسليمه قبل عقد البيع وهو على شفعته بعد العقد (سئل) عمن اشترى دارا بثمن معلوم وباعها من آخر بثمن أكثر منه ولها شفيع غائب فحضر وطلب الشفعة وقضى بها

على المشترى لكون الدار فى يده هل للشفيع أن يأخذ بالثمن الاول أو الثانى (أجاب) له الخيار ان شاء أخذها بالعقد الاول بالثمن الاول وان شاء أخذها بالعقد الثانى بالثمن الثانى (سئل) عمن له الشفعة اذا مات قبل الحكم بها له هل ينتقل الحق لوارثه أم لا (أجاب) لا ينتقل الحق لوارثه فى ذلك الا بعد حكم الحاكم له بها قبل مورثه (سئل) عن جماعة لهم حق فى الشفعة جعل أحدهم حقه فيها لآخر منهم هل له ذلك ويستحق الآخر بذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك وسقط حقه بذلك ويقسم على من بقى من الشركاء (سئل) عمن اشترى أرضا بنى فيها مسجدا ووقفه ولها شفيع هل له الاخذ بالشفعة ويهدم المسجد أم لا (أجاب) نعم له الاخذ بالشفعة ويؤمر البانى بهدم المسجد (سئل) عن أرض نصفها وقف ونصفها ملك فهل يجوز قسمتها بطلب المتولى والمالك (أجاب) نعم يجوز ويفرز الوقف من الملك حيث كان ذلك أنفع للوقف (سئل) هل يجوز قسمة الوقف من وقف آخر اذا كان فيه مصلحة (أجاب) اذا كان لكل وقف ناظر يجوز له المقاسمة وان كانا تحت نظر واحد يرفع الامر الى الحاكم لينصب قيما فيقاسمه (سئل) عن حانوت بين رجلين لم يمكن قسمتها فقال أحدهما لا أكترى ولا أبيع وأراد الآخر أن ينتفع هل يجبران على المهايأة (أجاب) نعم يجبران على المهايأة (سئل) عن جماعة شركاء فى أرض قسموها بينهم وأخذ كل واحد حصته ووضع يده عليها مدة ثم تراضوا على أن تكون لاراضى مشتركة بينهم كما كانت هل لهم ذلك وتعود الشركة على حالها (أجاب) نعم لهم ذلك وتعود الشركة كما كانت (سئل) عن رجلين بينهما دار وساحة كبيرة قسماها وصارت الساحة لاحدهما والدار للآخر فاراد صاحب الساحة أن يبنى بيتا بها ويسد من ذلك الريح والشمس على صاحب الدار هل له

لابيه أو فى يد أبيه يوم مات الرابعة أنها لابيه تقبل فى الثانى والثالث ولو شهدوا أنها لابيه ولم يقولوا مات وتركها ميراثا له وهى المسئلة الرابعة اختلف المشايخ فيه منهم من قال لا تقبل هنا بالاجماع وهو اختيار الفضلى وهو الصحيح . رجل باع عبدا من رجل فلما طلب الثمن قال المشترى انك بعت الحر لانك أعتقته السنة أو قال انك حلفت وقلت ان اشتريت عبدا فهو حر وأقام البينة تقبل ولو دفع الثمن يسترد وكذا لو لم يقم المشترى البينة لكن أقام البائع البينة أنه أعتقه قبل الشراء تقبل فى الزيادات من غير خلاف . فى العين تنازع فيها اثنان ان أرخا ملك المورثين يقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع وان كانت فى يد أحدهما فهى للخارج الا اذا كان تاريخ صاحب اليد أسبق فهو أولى عند أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فهى للخارج بالاجماع . ولو ادعيا الشراء والدار فى يد ثالث وأرخا وتاريخ أحدهما أسبق فاسبقهما تاريخا أولى بالاجماع وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر يقضى لصاحب التاريخ بخلاف ما اذا ادعيا تلقى الملك من رجلين ولو ادعى أحدهما الشراء والآخر الهبة أو الصدقة أو الرهن وكل ذلك من رجل واحد فالشراء أولى بالاتفاق وفى الاقضية هذا اذا جهل التاريخ فان علم أيهما أول فهو أولى ولو كان كلاهما هبة أو صدقة أو أحدهما هبة والآخر صدقة فلم يذكر الشهود القبض لا يصح وان ذكروا القبض ولم يؤرخوا أو أرخوا تاريخا واحدا ان كان لا يحتمل القسمة كالعبد ونحوه يقضى به بينهما نصفين وان كان يحتمل كالدار ونحوها لا يقضى لهما بشئ عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان فى يد أحدهما يقضى له بالاجماع . فى الاقضية دار فى يد رجل أقام رجل البينة أنها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له وأقام ذو اليد البينة كذلك قضى بالدار للخارج عند الثلاثة بخلاف النتاج وانما ترجح بينة ذى اليد على النتاج اذا لم يدع الخارج فعلا من ذى اليد أما اذا ادعى فبينته أولى ولو اختلفا فى ملك الام وأقام ذو اليد البينة أنها له نتجت فى ملكه وأقام الاجنبى البينة أن الدابة له قضى بها للخارج والولد له أيضا تبعا للام (ن) دعوى اتفقت الائمة على فسادها (١) مع هذا أتى المدعى عليه بالدفع على وجه لو صحت الدعوى كان الدفع صحيحا من المشايخ من قال لا يصح قبل وهذا يصح الدفع ودفع الدفع الى العشرة أو أكثر صح هو المختار

(١) قوله دعوى اتفقت الائمة الى قوله هو المختار كذا بالاصل وحرره على أصل صحيح كتبه مصححه

البناء أم لصاحب الدار منعه (أجاب) نعم له البناء فى ملكه وليس لصاحب الدار منعه (سئل) عمن اشترى نصف دار مشاعا ثم قاسم البائع فجاء الشفيع وطلب الشفعة وقضى له بها هل له أن يبطل القسمة أم لا (أجاب) ليس له أن يبطل القسمة ويقضى له بنصيب المشترى مقسوما (سئل) عن شريكين فى حانوت فأراد أحدهما أن يسكنه أو يؤجره وأبى الآخر هل يجبر على المهايأة (أجاب) نعم يجبر (سئل) عن جماعة بينهم زرع مشترك فى أرض باجارة أرادوا قسمته هل تجوز قسمته أم لا (أجاب) لا تجوز قسمته ان كان مدركا ولو بالرضا وان كان غير مدرك يجوز بالرضا (سئل) عن دار بين اثنين مشتركة لاحدهما لا كثر طلب صاحب الاكثر القسمة وامتنع الآخر هل يجاب الى القسمة أم لا (أجاب) نعم يجاب (سئل) عن رجلين بينهما جاموس أو بقرتها يأكل لبنها هل تجوز المهايأة أم لا (أجاب) لا تجوز (سئل) عن رجل هدم بيت نفسه فانهدم حائط جاره هل يضمن ويؤمر بتعميره أم لا (أجاب) لا يضمن ولا يلزم بذلك (سئل) عن رجل أمر عبد غيره بالاباق فابق العبد هل يضمنه صغيرا كان أو كبيرا أم لا (أجاب) نعم يضمنه سواء كان صغيرا أو كبيرا (سئل) عن شخص ذهب الى آخر ومره أن يخصى له بهيمة فخصاها بمعرفته كما تقدم له مع غيره فماتت البهيمة هل يضمن قيمتها أم لا (أجاب) لا يضمن (سئل) عن شخص تسبب فى غرامة شخص عند حاكم شرطى هل يلزمه ما غرمه أم لا (أجاب) يلزمه نظير ما غرمه للحاكم (سئل) عمن ادعى على آخر بحق وثبت عليه وخرج فى التوسيم عليه مع قاصد الحاكم فهرب منه فهل يلزم القاصد ما ثبت عليه من الحق أم لا يلزمه ويقبل قوله فى هروبه (أجاب) لا يلزمه ذلك ويقبل قوله فى هروبه بلا تفريط منه والله أعلم (سئل) عمن غصب دراهم وتزوج بها امرأة هل يحل له أن يطأها أم لا (أجاب) الائمة نعم يحل له وطؤها (سئل) عمن تزوج امرأة ونهادا وهى ساكنة بها فدخل عليها بها واستمرا ساكنا معها بالدار المذكورة مدة فطالبته باجرتها عن المدة قبل الطلاق أو بعده فهل تلزمه الاجرة أم لا (أجاب) لا تلزمه لها الاجرة لما سكن (سئل) عن رجل غصب صبيا وهرب من عنده فطالبه وليه به فذكر أنه هرب من عنده فماذا يلزمه بسببه (أجاب) يحبسه الحاكم حتى يحضره أو يثبت موته (سئل) عمن له حق على آخر فشكاه عليه عند حاكم شرطى مع وجود القاضى بالبلد فغرم مبلغا للحاكم وأعوانه هل يرجع به على الشاكى (أجاب) نعم له الرجوع به على الشاكى (سئل) عمن أخبر المكاس الذى يأخذ المكوس من التجار وغيرهم بان شخصا اشترى الشئ الفلانى وأخفى

. قال شهود الايداع لا نعرف من أودع لا تندفع الخصومة بالاجماع . ادعى على آخر أنه ضرب أمته حتى ماتت فأقام المدعى عليه البينة أنها صحت بعد الضرب يصح الدفع وتقبل البينة ولو أقاما البينة فبينة الصحة أولى

﴿ كتاب الاقرار ﴾

(الحا) قال لا تخبر فلانا ان لفلان على ألف درهم ولا تعلمه يكون اقرارا من أصحابنا من قال هو الصحيح وفى الاجناس أنه ليس باقرار . فى مجموع النوازل لو قال لآخر لى عليك ألف درهم فقال الآخر لى عليك مثلها أو قال لآخر طلقت امرأتك أو أعتقت عبدك وقال الآخر وأنت طلقت أو أعتقت عن ابن سماعة عن محمد يكون اقرارا ونقل عن الشيخ الامام الاجل الاستاذ أنه هكذا أفتى (ق) لو قال لفلان على عشرة دراهم جياد الا خمسة ستوقة فعليه عشرة دراهم الا قيمة خمسة ستوقة بالاتفاق . فى نوادر أبى يوسف اذا قال لفلان على ألف وعبد فالالف يفسر بما شاء ولو قال ألف وشاة أو قال ألف وبعير أو ألف وثوب فهى ثياب وأغنام وأبعرة ولا يشبه بنى آدم وفى اقرار الاصل هو فى ذلك فى الالف يفسر بما شاء وعليه الفتوى ق فى شاهدين شهدا بألف درهم لرجل وشهدا أن ذلك قضاه منها خمسمائة وقال المدعى ما قضانى شيأ أو قال صدقا فى الالف وأوهما فى الخمسمائة لا تقبل شهادتهما بالاتفاق

﴿ كتاب الوكالة ﴾

فى الصغرى اذا وكل وكالة معلقة بالشرط ثم عزله قبل وجود الشرط عند أبى يوسف لا يصح وعند محمد يصح وعليه الفتوى . فى الفتاوى لو قال لآخر كلما عزلتك فأنت وكيلى ثم قال كلما عدت وكيلى فقد عزلتك اختلف المشايخ فيه والمختار أنه يملك اخراجه بحضرة من الوكيل ما خلا الطلاق والعتاق وما خلا وكيله بسؤال الخصم واختيار الشيخ الامام الاستاذ أنه يقول عزلتك عن الوكالات المطلقة ورجعت عن الوكالات المعلقة قيل هو المختار . التوكيل الى عشرة أيام فيه روايتان فى رواية ينتهى بمضى العشرة وفى رواية لا ينتهى وهو الاصح . المدعى عليه اذا وكل بطب المدعى لا يملك عزله لما ذكرنا وكذا اذا عزله بغيبة الخصم أما اذا كان بحضرته صح . لو توكيل من غير رضا الخصم والموكل صحيح مقيم لا يجوز وعندهما يصح قال شمس

الشئ الفلانى فحضر اليه وأخذ منه المكس هل يضمن المخبر ما أخذه المكاس أم لا (أجاب) نعم يضمن نظير ما أخذ منه حيث كان باخباره (سئل) عن رجل مر بالطريق فوجد رجلا سكران وهو نائم ومعه دراهم فى جيبه فأخذها يحفظها له خوفا عليها من الضياع فضاعت منه هل يضمنها (أجاب) نعم يضمنها (سئل) عمن وجد دابة فى زرعه فأخرجها منه فضاعت هل يضمنها لمالكها أم لا (أجاب) ان أخرجها وساقها يضمنها والا فلا (سئل) عن رجل أخبر ظلما أن لفلان حنطة أو غيرها بالمحل الفلانى فأخذها الظالم هل لصاحبها الرجوع على المخبر بما أخذه الظالم أم لا (أجاب) نعم له الرجوع عليه بذلك حيث أخذ باخباره (سئل) عن الاعوان الذين يخبرون المكاسين بأموال الناس من مبايعتهم وغيرها اذا أخذوا المكوس باخبارهم هل يضمنونه لمن أخذوا منه (أجاب) نعم يضمنونه له (سئل) عمن غصب شيأ من آخر وأودعه فهلك عند المودع هل لصاحبه مطالبة على الغاصب أو على المودع (أجاب) له الخياران شاء طلب الغاصب وان شاء طلب المودع واذا ضمنه رجع المودع على الغاصب بما ضمن (سئل) عن رجل له أرض زرعها ببذره فجاء آخر وحرثها وزرعها ببذره قبل أن ينبت بذر صاحب البذر الاول فنبت البذران فهل يكون الزرع لمن له أولهما (أجاب) يكون لمن له الثانى وعليه للاول قيمة بذره (سئل) عمن غصب شيأ وطولب به عند الحاكم وادعى هلاكه هل يقبل قوله ذلك أم يحبس مدة يراها الحاكم ثم يقضى عليه بالبدل (أجاب) نعم يحبسه الحاكم حتى يعلم أنه لو كان باقيا عنده لاظهره ثم يقضى عليه ببدله (سئل) عن سفينة مربوطة بشاطئ البحر فجاءت سفينة أخرى فأصابت السفينة المربوطة فكسرتها هل على صاحب السفينة الآتية ضمان أم لا (أجاب) نعم عليه ضمانها بالقيمة (سئل) اذا تعدى شخص على محل آخر بعمارة تضع يد من له المحل أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمته له (سئل) عن شخص وجد شاة لا ترجى حياتها فذبحها بنية عدم ضمانها هل يضمن قيمتها أم لا (أجاب) لا يضمن على الصحيح (سئل) عن الحاكم الشرعى اذا أمسك رجلا وقيده بضرب بالسوط على مرتبة اتهمه بها ومات من ذلك من غير ثبوت عليه بطريق شرعى هل ديته على من شكاه أم على خزانة الحاكم (قال) مولانا المرتب لهذه الفتاوى وفى الفصول العمادية نقلا عن متفرقات سرقة الغتاوى نقضى حيث قال فى رجل ادعى على آخر بسرقة وقدمه الى السلطان وطلب منه أن يعذبه حتى يقر فضربه مرة أو مرتين وحبسه فخاف المحبوس من التعذيب فصعد الى السطح ينتقل

(كتاب الكفالة)

فى الاصل اذا كفل رجلا والمكفول له غائب فالكفالة باطلة قال أبو يوسف آخرا هو جائز وأجمعوا أنه لو قال بطريق الاخبار وقال الكفيل أنشأت فالقول قول الطالب وهذا اذا لم يقبل عن الغائب فى المجلس أحد . لو قال ان غصب فلان مالك أو واحدا من هؤلاء القوم فانا ضامن صح ولو عمم فقال ان غصبك انسان لا يصح . فى مجموع النوازل جماعة طمع الوالى أن يأخذ منهم شيأ بغير حق فاختفى بعضهم فظفر الوالى ببعضهم فقال المختفون للذين وجدهم الوالى لا تطلعوهم علينا وما أصابكم فهو علينا بالحصص فلو أخذ الوالى منهم شيأ فلهم الرجوع . لو شرط الدفع فى مجلس القاضى فدفع فى السوق يبرأ قال الامام السرخسى والمتأخرون من مشايخنا قالوا هذا بناء على عادتهم فى ذلك الوقت أما فى زماننا لا يبرأ بالتسليم فى غير ذلك الموضع وان شرط أن يسلم اليه فى مصر فسلم فى موضع ليس ثمة قاض لا يبرأ فى قولهم . أجمعوا فى الدين

فسقط من السطح ومات وقد كان لحقته غرامة فى هذه الحادثة وظهرت السرقة على يد غيره كان للورثة أن يأخذوا صاحب السرقة بدية مورثهم وبالغرامة التى أداها الى السلطان انتهى (قال) فى القنية راقما لنجم الائمة البخارى قال فى رجل شكا آخر عند الوالى بغير حق فأتى القائد فضرب المشكو فكسر سنه أو يده يضمن الشاكى أرش كسره بالمال وقيل ان من حبس بسعاية فنقب جدار السجن يريد الهروب فأصاب دابة فتلفت يضمن الساعى فكيف هنا فقيل يفتى بالضمان فى مسئلة الهرب قال لا ولو مات المشكو بصوت القائد لا يضمن الشاكى لان الموت فيه نادر فسعايته لا تفضى اليه غالبا والله أعلم وهذا ما اعتمد عليه شيخنا فى فتاويه بعدم وجوب الدية على من شكاه وانما

هى على الحاكم وهو جدير بالاعتماد فان القول بتضمين السعاية فى الاموال خلاف أصول أصحابنا فلا يسلم ذلك قال فى الفصول العمادية وأما اذا سعى انسان الى سلطان فى حق آخر حتى غرمه السلطان مالا روى عن بعض علمائنا أنهم كانوا يفتون أن الساعى يضمن وبعضهم فرق بين سلطان وسلطان فقالوا ان كان السلطان معروفا بالدعاوى ويغرم من سعى اليه يضمن وان لم يكن معروفا بذلك لا يضمن قال ونحن لا نقضى به فان هذا خلاف أصول أصحابنا فان السعى سبب محض لاهلاك المال فان السلطان يغرمه اختيارا لا طبعا ولكن لو رأى القاضى تضمين الساعى له ذلك لان الموضع موضع الاجتهاد ونحن نكل الامر الى القاضى انتهى

المؤجل اذا قرب حلول الأجل وأراد المديون السفر لا يجبر على اعطاء الكفيل وفى (م) رب الدين لو قال للقاضى ان مديونى فلانا يريد أن يغيب فانه يطالبه بالكفيل ان كان الدين مؤجلا . قال كفلت لك بنفس فلان ان لم أوافك غدا فأنا كفيل بنفس فلان وهو غريم له آخر فالكفالة الاولى جائزة بالاجماع

(كتاب الصلح)

فى الاصل الصلح أنواع ثلاثة صلح بعد الاقرار وصلح مع الانكار وصلح مع السكوت وكله جائز عندنا واجمعوا أن صلح الفضولى جائز فان قال أجنبى للمدعى ان المدعى عليه أقر معى سرا وأنت محق فى دعواك فصالحنى على كذا وضمن له ذلك فصالحه صح (الخامس) للمودع مع المودع أربعة أوجه الاول اذا ادعى صاحب المال الايداع وجحد المودع وقال ما أودعتنى شيأ ثم صالحه منها على مال معلوم جاز بلا خلاف والثانى اذا ادعى صاحب المال الايداع والاستهلاك والمودع أقر بالوديعة الا أنه لم يدع الرد ولا الهلاك ثم صالحه صاحب المال على مال معلوم جاز بلا خلاف والثالث اذا ادعى صاحب المال الايداع والاستهلاك وادعى المودع الرد أو الهلاك فهذا الصلح باطل عند أبى حنيفة وهو قول أبى يوسف الاول وجاز عند محمد وهو قول أبى يوسف الآخر (١) وأجمعوا أن المودع لو حلف على مال ادعاه ثم صالحه أنه لا يصح هذا اذا قال المودع أولا ضاعت أو رددت أما اذا قال المالك أولا استهلكها فقال المودع ضاعت أو رددت يجوز بالاجماع . اذا أسلم دراهم معدودة فى كر حنطة الى أجل ثم اصطلحا بعد زمان على أن يزيده المسلم اليه نصف كر حنطة الى ذلك الأجل لم يجز بالاجماع . لو قال أبرأتك عن خمسمائة على أن تعطينى الباقى اليوم خمسمائة برئ بالاجماع ولو قال ان لم تعطنى اليوم فالالف علىك فلم يعطه اليوم فالالف عليه بالاجماع

(١) لم يذكر الوجه الرابع ولعله سقط من الناسخ وهو كما فى الخانية اذا ادعى المودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدقه فى ذلك ولا يكذبه بل يسكت ذكر الكرخى أنه لا يجوز هذا الصلح فى قول أبى يوسف اه كتبه مصححه

(كتاب الصيد والذبائح والاضحية)

(سئل) عن رجل أمر غيره أن يذبح أضحيته وسمى صاحبها ولم يسم الذابح هل يكتفى بتسمية صاحبها ويحل أم لا (أجاب) لا تحل ولا بد من التسمية من الذابح (سئل) عن ذبيحة اليهودى والنصرانى هل يحل لمسلم أكلها (أجاب) نعم يحل له ان سمى عليها (سئل) عمن ذبح شاة أو بقرة كتاب لقدوم شخص من الاكابر هل يحل أكلها أم لا (أجاب) لا يحل أكلها وان ذكر اسم الله عليها لانه ذبح لتعظيم غير الله بخلاف ما اذا كان ضعيفا (سئل) عن أكل الهدهد هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عمن اصطاد طيورا بالبندق الرصاص أو الطين هل يحل أكلها أم لا (أجاب) لا يحل أكلها (سئل) عن بيع جلد الاضحية هل لصاحب الاضحية أن يبيعه وينتفع بثمنه ويدفعه أو من فى خدمته أم لا (أجاب) ليس له ذلك وانما يتصدق به أو بثمنه أو ينتفع به فى المنزل (سئل) عمن ذبح أضحية ولم يتصدق منها بشئ هل يجوز أم لا بد من التصدق منها بشئ (أجاب) يجوز ولو ما تصدق منها بشئ

﴿ كتاب الرهن ﴾

حكم نقصان الرهن ان كان النقصان من حيث العين يوجب سقوط الدين بقدره بلا خلاف وان كان النقصان من حيث السعر لا يوجب سقوط شئ من الدين عند الثلاثة في شرح العلائي العدل الذي يوضع الرهن تحت يده اذا كان صغيرا أو كبيرا لا يعقل لم يكن رهنا بالاجماع . عبد رهن بألف وقيمته ألفان فقتل رجلا خطأ فان شاء الراهن والمرتهن دفعاه ولا ينفرد أحدهما به لانه مملوك لأحدهما ومشغول بحق الآخر فان فداه أحدهما فان كان الراهن هو الذي فدى رجع على المرتهن بنصفه حاضرا كان المرتهن أو غائبا وان فدى المرتهن والراهن حاضر لم يرجع عليه بالاجماع . عصام من دخل المدينة فنزل خانا فقال صاحب الخان لا أدعك تنزل ما لم تعطني شيأ فدفع اليه ثيابه فهلكت عنده ان رهنه من قبل أجرة البيت فالرهن بما فيه وان أخذه منه لانه ظن أنه سارق وخشي عليه يضمن قال العقيه وعندي لا يضمن لانه غير مكره على الدفع اليه وعليه الفتوى (ذ) لو أراد الراهن عزل العدل من غير رضا المرتهن ان كان البيع مشروطا في عقد الرهن لا يملك ذلك بالاتفاق وان لم يكن مشروطا في عقد الرهن فكذلك عند بعض المشايخ قال شيخ الاسلام وهو الصحيح (ذ) العدل اذا كان اثنين والرهن يحتمل القسمة فدفع أحدهما حصته قبل القسمة أو بعد القسمة الى صاحبه فالقابض لا يضمن بالاتفاق والدافع يضمن عنده وعندهما لا . ولو أمره أن يختم في البنصر فهلك في حال التختم يهلك بالدين لانه لا يكون عارية لان هذا أمر بالحفظ لا بالاستعمال هو الصحيح ولو أمره أن يختم في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فهذا كما لم يأمره أن يجعل الفص من جانب الكف سواء هو الصحيح . لا يجوز الرهن الا مقبوضا فقد أشار الى أن القبض شرط جواز الرهن قال شيخ الاسلام المعروف بخواهرزاده قبل القبض جائز الا أنه غير لازم والاول أصح وهذا القبض يقع بالتخلية والشيوع الطارئ يبطل الرهن هكذا ذكر في الزيادات وبه أخذ شمس الائمة السرخسي وهو الصحيح وهو أن يرهن جميع العين ثم يتفاسخا في النصف وان لم يكن البيع مشروطا في الرهن فالثمن يكون رهنا عند محمد رحمه الله تعالى وفي شرح الطحاوي ان الثمن رهن من غير ذكر خلاف هو الصحيح . الصحيح أن البينة تقبل على الرهن من المرتهن لدفع خصومة مدعي الرهن حال غيبة الراهن

(سئل) عن الراهن اذا مات وعليه ديون هل يباع الرهن ويوفى بثمنه ديونه أم المرتهن أحق به (أجاب) المرتهن أحق به يوفى دينه بثمنه وما فضل فلارباب الديون (سئل) عمن رهن عند آخر شيأ على دين له وقال للمرتهن ان لم أعطك دينك الى مدة كذا فهو بيع لك بدينك الذي على هل يجزئه ذلك ويملكه بعد مضي المدة أم لا (أجاب) لا يجزئه ذلك وهو رهن على حاله (سئل) عن رجل عليه دين لآخر وعنده عبد دبره فرهنه على الدين هل يصح رهنه أم لا (أجاب) لا يصح رهن المدبر (سئل) عن العبد المرهون اذا أعتقه الراهن هل ينفذ أم لا (أجاب) نعم ينفذ العتق ويطالبه المرتهن بالدين ان كان حالا وان كان الى أجل فيطالبه بقيمة العبد وتكون رهنا عنده مكان العبد حتى يستوفي حقه ان كان غنيا وان كان فقيرا يسعى العبد في قيمته يدفعها الى المرتهن فان كان أقل من الدين يرجع على سيده (سئل) عن المرتهن اذا ادعى رد المرهون الى الراهن هل يصدق بلا بيان (أجاب) يصدق بلا بيان (سئل) عمن استدان من آخر دينارا ورهن عنده رهنا عليه ووكله في بيعه والاستيفاء من ثمنه فهل له عزله من الوكالة المذكورة أم لا (أجاب) ليس له عزله من الوكالة المذكورة (سئل) عن الراهن اذا أحال المرتهن بدينه على آخر وقبل الحوالة ثم هلك الرهن قبل القبض هل تبطل الحوالة ويهلك بالدين أم لا (أجاب) نعم تبطل الحوالة ويهلك بالدين ان كانت قيمته مساوية للدين أو أكثر (سئل) عمن رهن حصته في عقار عند آخر على دين له عليه واعترف المرتهن بالتسليم فهل يصح الرهن المذكور أم لا (أجاب) لا يصح رهن المشاع (سئل) عن رجل عليه دين لآخر الى أجل معلوم ورهن عليه رهنا عند شخص برضا رب الدين وأمره ببيعه اذا حل الاجل ثم ان الراهن غاب وحل الاجل فطلب رب الدين بيع الرهن وامتنع المأمور عن بيعه هل يجبر على بيعه أم لا (أجاب) نعم يجبر على بيعه (سئل) عن رجل له على آخر دين طالبه به فوجد معه ثوبا فأخذه منه وقال له لا أعطيك حتى تعطيني حتى وذهب به فجاءه المديون بعد ذلك بدينه وطلب ثوبه منه فادعى هلاكه هل يكون حكمه حكم الرهن ويكون مضمونا عليه من دينه أم لا (أجاب) نعم يضمن لكون هلاك الرهن مضمونا عليه (سئل) عمن رهن عند آخر رهنا على دين ثم آجره باذن المرتهن وانقضت المدة قبل وفاء الدين هل يعود رهنا الى الراهن حتى يستوفي دينه أم يبطل الرهن ولا يعود اليه الا بعقد جديد (أجاب) لا يعود رهنا الا باسترداد رهن جديد (سئل) عن شخص رهن عند آخر رهنا على دين ثم باعه من المرتهن ثم تقايلا البيع هل يعود المبيع رهنا على حاله كما كان أم لا (اجاب) لا يعود رهنا

بعقد جديد (سئل) عن بيع المرهون هل هو صحيح أم غير صحيح (أجاب) البيع موقوف على اجازة المرتهن أو قضاء الدين أو الابراء والله أعلم (سئل) عن شخص مات وعليه دين لرجلين وله دار ادعى كل منهما انها رهن عنده على دينه وتسلمها وأقام بينة بذلك ولا تاريخ لهما هل تقبل البينتان أم احداهما أم لا يقبلان (أجاب) نعم تقبل بينتهما بذلك وتكون رهنا بدينهما (سئل) عن رجل عليه دين لآخر فرهن عنده رهنا عليه ثم اختلفا فقال الراهن رهنته بنصف الدين وقال المرتهن بكل الدين ولا بينة لواحد منهما فالقول لمن منهما (أجاب) القول للراهن لانه منكر لزيادة تعلق الدين بالرهن (سئل) عن رجل رهن عبدا على دين ثم دبره هل يصح التدبير أم لا واذا صح هل يستمر عند المرتهن على الدين الى الوفاء أم لا (أجاب) نعم يصح التدبير ويبطل الرهن فيه (سئل) عن مسلم استدان من نصراني دينا ورهن عنده على ذلك جارية مسلمة وسلمها له هل يصح الرهن المذكور أم لا (أجاب) نعم يصح الرهن المذكور (سئل) عمن عليه دين لآخر ورهن عنده به عبدا فادعى العبد أنه مدبر من قبل مضى المدة وأتيت لتدبير هل يبطل الرهن ويأخذه السيد أم لا (أجاب) يبطل الرهن وللسيد أخذه (سئل) عمن استعار من آخر شيأ ليرهنه على قدر معلوم لمدة معلومة فرهنه هل لصاحبه المطالبة بالرهن قبل مضى المدة واذا مضت المدة هل يجبره الحاكم على خلاصه من المرتهن ويدفعه لصاحبه أم لا (أجاب) ليس له مطالبة بالرهن قبل مضى المدة واذا مضت ومتنع من خلاصه يجبر على ذلك (سئل) عمن دفع لآخر مالا ليتجر فيه والربح بينهما ورهن عنده رهنا على المال هل يصح الرهن أولا واذا ضاع عند المرتهن هل يضمنه أم لا (أجاب) لا يصح الرهن ولا ضمان على المرتهن اذا ضاع عنده (سئل) اذا اختلف الراهن مع المرتهن في الرهن فقال الراهن ما هذا الذي رهنته عندك وقال المرتهن هو فالقول لمن منهما (أجاب) القول للمرتهن (سئل) عن رجل عليه دين لآخر وبالدين رهن وأحال رب الدين رجلا على المديون بالدين وقبل الحوالة هل يبطل حقه في حبس الرهن أولا (أجاب) نعم يبطل حقه من الرهن ويأخذه الراهن (سئل) عن شخص استعار من آخر شيأ ورهن عنده رهنا على ذلك هل يجوز الرهن على ذلك أم لا وهل للراهن أخذه من المرتهن قبل الوفاء (أجاب) لا يجوز الرهن وللراهن أخذه من المرتهن قبل الوفاء (سئل) عن رب الدين اذا كان عنده رهن بدينه وطلب منه الراهن الرهن ليبيعه ويوفيه دينه من ثمنه هل عليه أن يمكنه منه أم لا (أجاب) ليس عليه أن يمكنه من البيع بل يفاء ويسكن اذا قضاه دينه سلمه له

روى ابن سماعة رحمه الله تعالى انه ليس للمرتهن حق حبس المرهون في الرهن الفاسد لانه احراز على المعصية ولكن ماذكر في ظاهر الرواية أصح . أجمعوا على أن الاب والوصي اذا أرادا ايفاء رهنهما على الحقيقة من مال الصغير لا يملكان ذلك

﴿كتاب المضاربة﴾

(ق) اذا دفع المضارب مال المضاربة الى رب المال وأمره بأن يشتري أو دفع اليه شيأ ليبيعه جاز في قولهم جميعا . اذا اشترى ثيابا ولبسها كان له ذلك وهذا قول أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف رحمهم الله تعالى وبه نأخذ (ن) لو قال المضارب أمرتني بشئ خاص وقد اشتريت خلاف ما أمرتني فصرت مخالفا والربح كله لي وقال رب المال لا بل دفعت اليك ولم أسم لك شيأ فالقول قول رب المال بالاتفاق وفي (ن) لا يشتري من مال ولده الصغير ولا يبيع له بالاتفاق ولا يبيع ولا يشتري من عبده المأذون له في التجارة عليه دين أو لا دين عليه وقد قيل من مكاتبه أيضا بالاتفاق ولو شرط في عقد المضاربة أن لا يسافر به ويعمل في الكوفة خاصة فليس له أن يسافر ولا أن يعمل في غيرها ولو فعل كان ضامنا وربحه له بالاتفاق في شرح العلائي الاجنبي اذا اشترك على المضاربة لا يصح . ومن شرط جواز المضاربة أن يكون رأس المال دراهم أو دنانير عند أبي حنيفة وأبي يوسف أو فلوسا رائجة عند محمد رحمهم الله تعالى حتى انها بسوى هذه الاشياء لا تجوز اجماعا لا يكون المال مضمونا على المضارب وان فسدت المضاربة عندهم جميعا وهو الظاهر فانه لم يحك فيه خلافا . المضارب لا يملك تزويج العبد من المضاربة بلا خلاف ولو باع المضارب عبدا فاطلع المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله فلو لم يقر المضارب بذلك ثم صالح المشتري من العيب على شئ فان كان قيمة المصالح عليه مثله تعتبر حصة العيب من الثمن أو أكثر بحيث يتغابن الناس فيه يجوز وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز ذكر في الكتاب من غير ذكر خلاف قيل هذا الجواب على قولهما أما على قوله يجوز وقيل لا يجوز بلا خلاف

﴿كتاب المزارعة﴾

عن أبي نصر رحمه الله تعالى فيمن باع أرضا وقد بذر فيها ولم ينبت وقد عفن في الارض فهو للمشتري

﴿كتاب اللقيط واللقطة والمفقود والآبق والموات﴾ (سئل) عن شخص أحيا أرضا مواتا بطريقه الشرعي هل يملكها ويجوز له بيعها ووقفها أم لا (أجاب) نعم يملكها ويجوز له بيعها ووقفها (سئل) عمن وجد عبدا آبقا فأحضره الى مولاه فوجده قدمات هل له جعل أم لا (أجاب) نعم له الجعل في تركته (سئل) عمر وجد لقطة وباعها باذن الحاكم فجاء صاحبها بعد ذلك وطلبها من الملتقط هل له أن يضمنه اياها ويبطل البيع أم لا (أجاب) ليس له ذلك وله الثمن الذي بيعت به (سئل) عمن وجد لقطة فعرفها فجاء شخص آخر فادعى أنها له وأعطى علامتها هل يجبر الملتقط على دفعها له أم لا (أجاب) لا يجبر على دفعها له الا أن يثبتها بالبينة الشرعية فان لم يثبتها ان شاء صدقه ودفعها له وان شاء امتنع حتى يثبت (سئل) عمن وجد لقطة أو عبدا آبقا فردها الى من يدعي ملكها هل له أن يأخذ منه كفيلا لاحتمال مدع آخر (أجاب) ان دفعها بأمر الحاكم بعد الثبوت ليس له ذلك وان دفعها بالعلامة في اللقطة وتصديق العبد أنه سيده أخذ الكفيل

﴿كتاب الحيطان﴾

(سئل) عن الحائط المشترك اذا انهدم وعمره أحد الشركاء في غيبة الآخرين من ماله يرجع بما دا (أجاب) ان عمره باذن الحاكم رجع بما أنفق وبلا اذنه رجع بقيمة البناء (سئل) عن رجل أراد أن يعمر طاحونا بين جيران وهم يتضررون من ذلك ويخشى على بيوتهم فهل لهم منعه من ذلك أم لا (أجاب) اذا ثبت عند الحاكم باخبار أهل الخبرة أن اتخاذ الطاحون يوهن بناءهم يمنع من ذلك (سئل) عن رجل يريد أن يعمر طاحونا بداره ويضر ذلك بجاره ضررا بينا وكذا ببنائه هل يمنع من ذلك أم لا (أجاب) نعم يمنع من ذلك (سئل) عن رجل له

وان كان البذر لم يعفن فهو للبائع فان سقاه المشتري حتى نبت فهو للبائع على حاله والمشتري متطوع فيما فعل وهكذا أفتى أبو بكر الاسكاف وقال أبو القاسم هو للبائع ثم في الاحوال كلها وبه نأخذ . عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال اذا شرط على المزارع أن يحصده ويجمعه فهو جائز وقال محمد بن سلمة ونصير المزارعة مع شرط الحصاد جائزة ولا أعرف أحدا في زماننا خالفهما وبهما نأخذ ومشايخ بلخ يفتون بجواز المزارعة مع هذا الشرط (د) رجل دفع أرضه مزارعة سنة ليزرعها المزارع ببذره وآلاته فلما زرعها باعها والمسئلة طويلة ذات وجوه ذكر في آخرها ان أراد المزارع أن يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحيح أنه ليس له ذلك وفيها اذا نقصت الارض بزراعة الغاصب ثم زال النقصان بفعل رب الارض لا يبرأ أصلا وان زال بدون فعله اختلف المشايخ فيه منهم من قال ان زال قبل الرد على رب الارض يبرأ وان زال بعد الرد لا يبرأ ومنهم من قال يبرأ في الوجهين جميعا وبه يفتى كالمبيع اذا زال عنه العيب (ذ) الوكيل بدفع الارض مزارعة اذا دفع بالثلث أو الربع أو الخمس أو باقل أو بأكثر بحيث يتغابن الناس في مثله كان جائزا عندهم جميعا (د) المزارع من الغاصب اذا نقصت زراعته الارض يضمن لرب الارض في قولهم جميعا . سئل شيخ الاسلام نجم الدين النسفي عن أكار طلب من الدهقان أن يعطيه الارض مزارعة بالربع فقال الدهقان ان زرعتها على أن الثلث لي فافعل والا فلا فلما زرع وحصد قال الاكار لا أعطيك ما طلبت فما حالهما فقال الثلث للدهقان لانه شرط عليه ذلك وزراعته بناء على ذلك قال ويكتفى بهذا القدر في المزارعة عرفا قال والمشايخ استحسنوا جوازها بدون هذا (ذ) لو شرط رب الارض مع المزارع ان زرعها بغير كراب فله الربع وان زرعها بكراب فله الثلث فالمزارعة جائزة لان المزارعة تنعقد اجارة ابتداء شركة انتهاء والاجارة المحضة اذا عقدت على عينين مختلفين ببدلين معلومين ولم يجعل أحدهما شرطا في الآخر وخير العامل في ذلك كان جائزا (ذ) وان شرطا الحفظ على المزارع بعد الادراك أو شرطا مؤنة الماء عليه لا تفسد المزارعة لانه متعامل هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو اختيار أكثر المشايخ (ذ) القصب الذي يتخذ منه العرش على صاحب الكرم والعمل ليصير عرشا على العامل على هذا جرت العادة في ديارنا وعليه الفتوى (ذ) استأجر أرضا بدراهم تا خيار را بكارد چون خيار بردارد همين زمين را بحكم مزارعة صاحب زمين كندم كارد

دار في درب غير نافذ وأراد أن يفتح له بابا آخر أسفل من بابه الأول أو أعلى منه هل له ذلك بغير رضا الجيران أم لا (أجاب) نعم له ذلك (سئل) عن حائط مشترك بين اثنين يخاف سقوطه أراد أحدهما نقضه وأبى الآخر هل يجبر واذا هدمها وأراد أحدهما أن يبني وامتنع الآخر هل يجبر أم لا (أجاب) نعم يجبر في الصورتين حيث لم يمكنه أن يبني له حائطا في نصيبه بعد القسمة مع غرض الآبي وحقيقة الجبران لم يوافقه الممتنع على العمارة فهو ينفق ويرجع عليه بنصف ما أنفق (سئل) عن رجل هدم بيته وتضرر الجيران بذلك هل يجبر على البناء أم لا (أجاب) لا يجبر على البناء (سئل) عن حانوت تخذه حائكا للعمارة في سوق التجار وحصل من ذلك ضرر عام هل يمنع من ذلك أم لا (أجاب) نعم يمنع من ذلك والله أعلم

﴿ كتاب المزارعة والمساقاة ﴾ (سئل) عن رجل عاقد آخر على زراعة أرض مدة معلومة على أن يزرعها قمحا أو غيره والارض من أحدهما والبذر والبقر على الآخر وثلث الخارج لرب الارض والثلثان للعامل هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح (سئل) عمن ساقى آخر على أشجاره مدة معلومة ولم يسق العامل شيأ في المدة ولا عمل شيأ يحصل منه النمو هل يستحق شيأ من الثمرة المشروطة له (أجاب) لا يستحق شيأ من الثمرة المشروطة (سئل) عن رجلين بينهما أرض فزرعها أحدهما ونبت الزرع وتراضيا على أن يعطيه الآخر مثل نصف البذر ويكون الزرع بينهما هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز (سئل) عن شخص أذن لآخر أن يزرع أرضه لنفسه ثم أراد رب الارض أن يخرجه قبل أن يستحصد الزرع

هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك (سئل) عن المساقى هل له أن يساقى بغيره اذن (أجاب) ليس له ذلك الا باذن (سئل) عمن دفع لآخر أشجارا وساقاه عليها مع استيفاء شروط المساقاة ثم بدا للعامل أن يترك العمل ويبطل المساقاة هل له ذلك وان أراد صاحب الاشجار أن يعمل بنفسه ويخرج العامل هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس للعامل أن يترك العمل ولا لصاحب الاشجار أن يعمل بنفسه ويخرج العامل في مدة المساقاة الا من عذر شرعي يقتضيه كخيانة وتراكم الدين على صاحب الاشجار (سئل) اذا شرط على المزارع الحصاد والدراس والتذرية هل تجوز المزارعة (اجاب) نعم تجوز المزارعة (سئل) عن الاوجه الصحيحة في المزارعة ما هي (أجاب) ان كانت الارض والبذر من واحد والبقر والعمل من آخر أو كانت الارض لواحد والباقي لواحد أو كانت الارض والبقر والبذر لواحد والعمل من آخر فهذه الاوجه الصحيحة وما عداها لا يصح (سئل) عن شخص ساقاه آخر على أشجار معلومة مساقاة شرعية فظهر خيانة العامل فهل للمالك فسخ المساقاة واخراجه (أجاب) نعم له الفسخ واخراجه ثلاثة

﴿ كتاب الحظر والاباحة ﴾ (سئل) عن عتق الطيور هل فيه ثواب (أجاب) لا ثواب فيه (سئل) عن قتل الكلاب هل يجوز (أجاب) يجوز قتل ما يؤذي منها (سئل) عن رجل ساكن بين قوم صالحين وهو مرتكب للمعاصي مصر عليها هل للجيران أو صاحب الدار أن يخرجه بسبب ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم أن يخرجوه بسبب ذلك ولكن لهم أن يأمروه بالمعروف (سئل) عن المسلم اذا بنى بالاجرة في الكنيسة هل يحرم عليه ذلك أم لا واذا أخذ أجرا في نظير ذلك هل يحل أم لا (أجاب) لا يحرم عليه أن يبني في الكنيسة بأجرة ويحل له أخذ الاجرة في مقابلة ذلك (سئل) عن قتل الهرة اذا كانت مؤذية هل يحل أم لا (أجاب) نعم يحل

قيل تفسد وقيل لا تفسد وهو الصحيح لان وقت العقدين مختلف فلا يتصور اجتماعهما في وقت واحد

﴿ كتاب الشرب ﴾

في الفتاوى الصغرى رجل أتلف شرب انسان بأن سقى أرضه بشرب غيره قال الامام البزدوي ضمن وقال الامام خواهر زاده لا يضمن وعليه الفتوى وتفسير ضمان الشرب أن ينظر بكم يشترى لو كان بيعه جائزا (ذ) نهر بين قوم لهم أرضون ولا يعرف كيف أصله بينهم فاختصموا في الشرب تقسم بينهم على قدر أراضيهم لان سبب استحقاق الشرب حاجة الارض الى الشرب وحاجة الكثير الكثير وهذا قول علمائنا رحمهم الله تعالى ومن الناس من قال يقسم على قدر الخراج والصحيح قول علمائنا . في كرى الانهار من الذخيرة اذا جاوزوا فوهة نهر رجل هل ترفع عنه مؤنة الكرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالصحيح أنها لا ترفع ما لم يجاوزوا أرضه وعلى هذا الاختلاف اذا احتاجوا الى اصلاح حافتي النهر وأما الطريق الخاص بين قوم في سكة غير نافذة اذا دعت الحاجة الى اصلاحه من أوله الى آخره فاصلاح أوله عليهم بالاجماع فاذا بلغ واد رجل منهم هل ترفع عنه مؤنة الاصلاح لا رواية لهذه المسئلة قال شيخ الاسلام في شرحه حاكيا عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى في كتب بعض المشايخ أنها ترفع عنه بالاتفاق . اذا كان لرجل شرب يوم فجاء رجل وسقى بهذا الشرب أرض نفسه قال فخر الاسلام على البزدوي انه يضمن وذكر شيخ الاسلام أنه لا يضمن لوجهين أحدهما أن علك استهلاكه بجهة السقي ومن له استهلاك شئ بجهة اذا استهلكه بجهة أخرى لا يضمن كالداخل دار الحرب اذا استهلك العلف لا يضمن لانه علك استهلاكه بأن يعلف به دابته فلا يضمن أورد هذا عصام على نحو ما ذكر شيخ الاسلام وعليه الفتوى

﴿ كتاب الاشربة ﴾

(الخا) المطبوخ أدنى طبخة أو طبخ ما دون الثلثين اذا اشتد وغلى وقذف بالزبد لا يحل شربه بالاجماع قال الفقيه أبو الليث الاشربة على خمسة أوجه حلال اجماعا وهو كل شراب لم يمض عليه

ذبحها بسكين حادة (سئل) عمن له على آخر دين فأهدى له هدية هل يحرم عليه قبولها أم لا (أجاب) لا يحرم عليه قبولها ويحل له الانتفاع بها (سئل) عن رجل اشترى جارية من امرأة أو من خصي هل له وطؤها بلا استبراء أم يجب عليه الاستبراء (أجاب) يجب عليه أن يستبرئ بحيضة (سئل) عن النوم في البشخانة الحرير أو الناموسية الحرير هل يجوز أو يحرم (أجاب) يجوز ولا يحرم (سئل) عن الدجاج اذا ألقي في الماء حال الغليان لينتف ريشه قبل شق بطنه هل ينجس أو لا (أجاب) نعم ينجس ولكن يغسل بالماء ثلاث مرات فيطهر (سئل) هل يجوز للكافر دخول مكة ويقيم بها أم لا (أجاب) نعم يجوز له الدخول لا الاقامة بها (سئل) عن رفع الصوت في المسجد بالذكر هل هو حرام (أجاب) نعم هو

ثلاثة أيام وهو حلو لا يسكر وحرام اجماعا وهو الخمر وكذا المسكر من كل شراب وحرام عندنا خلافا للبعض وهو المنصف المشتد من ماء العنب وحرام عند البعض خلافا لنا وهو العصير الذي طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وشراب فيه خلاف بين أصحابنا وهو نبيذ الزبيب ونبيذ التمر اذا طبخ أدنى طبخة ثم اشتد (١) حلال عند أبي حنيفة وأبي يوسف لاستمراء الطعام وقال محمد رحمه الله تعالى هذا وكل ما أسكر كثيره فقليله حرام وبه نأخذ قال أبو الحسن الكرخي حاكيا عن أصحابنا رحمهم الله تعالى لا يحل للانسان أن ينظر الى الخمر على وجه التلهي ولا أن يبل الطين بها ولا يسقيها الحيوان . المكره على السكر قال قاضيخان الاصح أنه لا تنفذ تصرفاته كالا يجب الحد بل أولى ولفظة الجامع الصغير ماسوى ذلك من الاشربة لا بأس به فهذه اللفظة توجب اباحة ماسوى الخمر من المثلث والباذق والمنصف ثم هذا كله اذا لم يسكر من هذه الاشربة أما السكر منها حرام بالاجماع والسكر من النبيذ ولبن الرمالة حرام . ذكر محمد في الكتاب كل ما هو حرام شربه اذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلاة والباذق لا يحل شربه على قول أبي حنيفة رحمه الله . يجب أن تكون نجاسته خفيفة والفتوى على أنها غليظة (س) قطرة من الخمر وقعت في جرة ماء ثم صب الماء في الخل قال الدبوسي يفسد لان الماء يتنجس بالخمر والماء لا يتخلل فيفسد الخل وقال غيره لا يفسد وعليه الفتوى لان الماء ليس بنجس العين (د) ظرف الخمر اذا غسل ثلاث مرار ان كان عتيقا يطهر وان كان جديدا قال محمد لا يطهر أبدا وقال أبو يوسف يغسل ثلاثا ويجفف كل مرة فيطهر وبه يفتى . في جواز بيع الباذق الفتوى على قوله . في الضمان ان كان المتلف قصد الحسبة وذلك يعرف بالقرائن فالفتوى على قولهما وان لم يقصد الحسبة فالفتوى على قوله (د) قالوا فيمن أراد تخليل الخمر ينبغي أن يحمل الخل الى الخمر أما لو نقل الخمر يكره وقال بعض المشايخ لا بأس به في الوجهين جميعا لان حمل الخمر انما يكره اذا كان لاجل الشرب أما اذا لم يكن لا بأس به ألا ترى انه اذا خللها بالنقل من الشمس الى الظل ومن الظل الى الشمس لا يكره وقد حصل حمل الخمر والصحيح هو الاول لانه ترك الاختيار المأمون من غير ضرورة

(١) قوله حلال عند أبي حنيفة الخ أي ما دون السكر حلال عندهما لاستمراء الطعام والتداوي والتقوي على طاعة الله تعالى لا للتلهي كذا في الهندية اه مصححه

حرام (سئل) عن الحيلة في اسقاط الاستبراء هل تجوز وما صورتها (أجاب) نعم تجوز وصورتها أن يتزوج الجارية التي يريد شراءها من البائع قبل الشراء ان لم يكن متزوجا بحرة ثم يشتريها فان كان متزوجا بحرة يزوجها البائع بمن يثق به ثم يشتريها المريد لشرائها ويقبضها ثم يطلقها الزوج قبل الدخول (سئل) عن رجل له جارية باعها من ابنه فبعد البيع أقر أنه كان وطئها هل يصدق ويحرم على الابن وطؤها (أجاب) نعم يصدق ويحرم على الابن وطؤها (سئل) عن الضيف اذا قدم له صاحبه مائدة هل يجوز له أن يعطي السائل من الخبز أو الطعام بدون رضا صاحب المنزل (أجاب) لا يجوز له ذلك بدون رضا صاحب المنزل (سئل) عن متولي الحسبة اذا سعر البضائع بالقيمة وتعدى بعض السوقة وباع بأكثر من القيمة هل له أن يعزره على ذلك أم لا (أجاب) ان تعدى السوقي وباع بأكثر من القيمة يعزر على ذلك (سئل) عمن يمر في أيام الفاكهة بالبساتين فيجد الفاكهة ساقطة تحت الاشجار هل يجوز له أن يتناول منها شيئا بلا اذن صاحبها (أجاب) نعم يجوز له ما لم يتبين له النهي من صاحبها صريحا أو كناية (سئل) عن النظر الى وجه الاجنبية هل هو حرام لغير القاضي ومن هو في حكمه (أجاب) لا يحرم الا عند شهوة والله أعلم

﴿كتاب الجنايات﴾

(سئل) عن رجل جامع امرأته الصغيرة فماتت من ذلك هل عليه الدية أم لا (أجاب) تجب الدية على عاقلته وعليه المهر (سئل) عن رجل أغرى كلبا على انسان حتى عطبه هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن (سئل) عمن جامع امرأته فأفضاها حتى صارت لا تستمسك البول هل يلزمه شيء بسبب ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء بسببه (سئل) عن رجل رمى رجلا في الماء فغرق فما يلزمه (أجاب) ان كان الماء عميقا لا يمكنه التخلص منه ولا يعرف

العوم تلزمه الدية (سئل) عن رجل له حائط ساقط فطولب بنقضه فلم ينقضه حتى سقط على انسان فمات هل يضمنه أم لا (أجاب) حيث لم ينقضه في مدة الامكان يضمنه بالدية وتكون عليه وعلى عاقلته (سئل) عن رجل ألقى في الارض قشور البطيخ فزلقت بها دابة عليها وزيت فتلف هل يضمنه أم لا (أجاب) نعم يضمنه (سئل) عن رجل قتل رجلا عمدا وثبت عليه القتل ثم ان ولي المقتول قتله قبل أن يقضى عليه بالقتل هل عليه ضمان بسبب ذلك أم لا (أجاب) لا ضمان عليه بسبب ذلك لانه استوفى حقه (سئل) عن رجل دفع لآخر شيأ فشربه وهو لا يعلم فمات هل يرثه اذا كان ورثا وهل عليه شئ بسبب ذلا (أجاب) نعم يرثه ولا شئ عليه بسبب ذلك (سئل) عن حائط مشترك بين جماعة مال الى جانب الجار وطالب أحد الشركاء بنقضه فامتنع حتى سقط وأتلف انسانا وما لاهل يكون الضمان على المطالب أم على جميع الشركاء (أجاب) يكون الضمان عليه لا على جميع الشركاء (سئل) عن قتيل وجد في بلدة ولم يعلم قاتله فادعى وليه على جماعة من غير أهل البلد فشهد شاهدان على المدعى عليهم من أهل البلدة هل تقبل شهادتهم عليهم أم لا (أجاب) لا تقبل شهادتهم على المدعى عليهم (سئل) عمن ضرب بطن امرأة ذمية وهي حامل فالقت جنينا ميتا فماذا يلزمه (أجاب) تجب فيه غرة خمسون دينارا على عاقلة الضارب (سئل) عن رجل قاد جملا فعض انسانا في ذراعه أبطل منفعته هل عليه ضمان فيه أم لا (أجاب) نعم عليه ضمان (سئل) عمن قال لآخر اقتل عبدي فقتله هل يضمن قيمته أم يقتل به (أجاب) لا يضمن قيمته ولا يقتل به (سئل) عن رجل يجن ويفيق فقتل انسانا في حالة الافاقة هل يقتل به ام لا (أجاب) ان قتله عمدا يقتل به (سئل) عمن جرح آخر بسكين عمدا فلم يزل منقطعا في فراشه الى أن مات هل عليه القصاص أم لا دية (أجاب) عليه القصاص على (سئل) عمن ضرب آخر بعصا على ذراعه فأبطل عامة منفعة يده فماذا يلزمه شرعا (أجاب) يلزمه نصف الدية الشرعية (سئل) عن نخس دابة وعليها راكب بغير أمره فرفست الناخس برجلها فقتلته هل على الراكب ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان عليه بسبب ذلك ودمه هدر (سئل) عن شخص به وجع في ضرسه فأتى الى المزين ليقلعه وهو من أرباب الخبرة فقلعه له بادنه ومكث مدة بعد ذلك ومات هل على المزين ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان عليه بسبب ذلك (سئل) اذا جنى عبد على آخر فقلع عينه خطأ هل تتعلق الجناية برقبته أم على سيده (أجاب) تتعلق الجناية برقبته يباع فيها ما لم يفده مولاه (سئل) اذا وجد المقتول في أرض بلد ولم يعلم قاتله فادعى وليه على بعض أهل البلد أنهم قتلوه

(كتاب الاكراه)

الفتوى على قولهما في الاكراه من غير السلطان (د) الاكراه بوعيد ضرب مائة سوط وما أشبه ذلك مما يخاف من ذلك تلف نفسه أو عضو من أعضائه فهذا وما حصل من الاكراه بوعيد تلف سواء ولم يقدر محمد رحمه الله في ذلك تقديرا بل فوضه الى رأي الامام في المكره بالضرب هو الصحيح لان أحوال الناس متفاوتة فالشرفاء والاجلاء من العلماء والكبراء يستنكفون عن ضرب سوط واحد وعن حبس يوم واحد أكثر مما يستنكف غيرهم عن ضرب أسواط وحبس أيام . اذا كان الاكراه على الزنا بوعيد سجن أو قيد فعلى الرجل الحد بلا خلاف . ولو ضرب انسانا بأسواط صغار حتى مات فالدية على عاقلة الضارب بالاجماع . ولو أكرهه على أن يعتق نصف عبده بوعيد تلف فاعتق الكل فالعبد حر كله عندهم جميعا

(كتاب الحجر)

(د) من شرط صحة الحجر على المديون القضاء بافلاسه أولا ثم الحجر بناء عليه حتى لو حجر عليه ابتداء من غير أن يقضي عليه بالافلاس لا يصح حجره بلا خلاف . لا يجوز بيع مال المديون عند أبي حنيفة الا برضاه وعندهما يجوز وهذا في المديون الحاضر عندهما بلا خلاف بين المشايخ وفي المديون الغائب اختلاف المشايخ على قولهما بعضهم قالوا يجوز بيع القاضي عليه ومن جملة ذلك اذا عاب از وج وطلبت المرأة من القاضي أن يبيع في نفقتها لا يبيع عنده وكذلك عندهما على قول بعض المشايخ وان كان مال الغائب شيئا يخاف عليه الفساد يباع بالاجماع وكذلك اذا كان للغائب عبد وخاف القاضي أن تستغرق قيمته نفقته فالقاضي يبيعه بالاجماع

(كتاب المأذون)

لو باع عبدا من رجل ثم حط من ثمنه ان حط بغير عب أو ابراء لا يجوز بالاجماع وليس له أن يزوج عبدا بالاتفاق المولى اذا أعتق عبد عبده المأذون ان لم يكن الدين مستغرقا لرقبته وكسبه نفذ بالاجماع . الدين القليل لا يمنع عتق المولى بالاجماع . في اعتاب اذا شهد الشهود

وأنكروا هل يسوغ له بعد ذلك الدعوى على الباقين وتلزمهم القسامة والدية أم يمنع من ذلك الدعوى على بعضهم (أجاب) الورثة على باقي أهل البلد المطالبة ولا يمنع من ذلك الدعوى وتلزمهم القسامة والدية بطريقها الشرعي (سئل) عن قتيل وجد بين قريات ثلاث ولم يعلم القاتل هل تكون القسامة والدية على أهلها أم لا (أجاب) تكون على أقربهن من مكان وجد فيه (سئل) عن رجل أمر عبده أو أجير أن يرش الماء تجاه باب داره فعطبت دابة هل الضمان على الآمر أم على المأمور (أجاب) الضمان على الآمر (سئل) عمن قتل خطأ وأخذت ديته وترك زوجة وأبوين وولدا ذكرا هل توفى حقوق الزوجية من ذلك والباقي يقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية (أجاب) نعم توفى حقوق الزوجة من ذلك وما بقي يقسم بين الورثة

للزوجة منه الثمن ولكل من الابوين السدس والباقي للولد المذكور (سئل) عن حاكم شرطي حلق لحية رجل تعديا ماذا يلزمه (أجاب) يؤجل سنة فان مضت ولم تنبت تلزمه الدية وان نبتت لا شئ عليه سوى التعزير (سئل) عن صغير ضرب صغيرا بحجر قلع سنه ماذا يلزمه (أجاب) ينتظر الى بلوغ الصغير فان بلغ ولم تنبت يجب على عاقلته خمسمائة درهم وان نبتت لا شئ فيه (سئل) عمن أمر عبد الغير أن ينزل بئرا ليطلع له دلو فانزل وحصل له غم وأطلع واستمر ثلاثة أيام ومات بسببه هل يضمن قيمته (أجاب) نعم يضمن قيمته لسيده حيث استعمله في ذلك بدون اذن سيده (سئل) اذا وجد قتيل في قرية ولم يعلم قاتله فادعى وليه على واحد من أهلها فأنكر ثقل فشهد عليه جماعة من أهل القرية هل تقبل عليه شهادتهم (أجاب) لا تقبل عليه شهادتهم (سئل) عن رجل دخل على آخر في منزله قاصدا قتله وأخذ ماله فقتله دفعا عن نفسه وماله هل عليه فيه شئ أو هدر منه (أجاب) حيث لم يمكن دفعه عن نفسه وماله الا بذلك فدمه هدر (سئل) عمن تزوج صغيرة وزفت اليه فوطئها وأمضاها هل يلزمه شئ من الدية (أجاب) لا يلزمه شئ من الدية بذلك (سئل) عن شخص تعدى على آخر وجرحه فمرض صاحب فراش حتى مات وقد كان برئ من جرحه قبل موته فهل ورثته المطالبة عليه بما يلزم في ذلك شرعا (أجاب) ليس للورثة المطالبة بشئ (سئل) عن رجل له عبد قتل آخر عمدا هل يثبت للمولى القصاص ان شاء قتله وان شاء عفا عنه (أجاب) نعم يثبت للمولى القصاص ان شاء قتله وان شاء عفا عنه (سئل) عن شخص ادعى على شخص بقتل انسان عمدا فأنكره وشهد عليه أربع نسوة ورجلان هل يثبت القتل عليه أم لا (أجاب) لا يثبت عليه القتل وانما يثبت وجوب الدية لا غير

﴿ كتاب الوصايا ﴾

(سئل) عن الوصي اذا أنفق على اليتيم من ماله بلا تقدير من الحاكم هل له ذلك

على العبد المأذون بقتل عمدا أو قذف امرأة أو شرب خمر والعبد ينكر فان كان المولى حاضرا قضى بذلك على العبد بلا خلاف وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبد بالحدود الخالصة لله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر لا تقبل هذه الشهادة بالاجماع وان شهدوا على عبد مأذون بسرقة عشرة دراهم أو أكثر وهو يجحد فان كان مولاه حاضرا قطع عندهم جميعا وهل يضمن السرقة ان كان استهلكها لا يضمن وان كانت قائمة ردها والله سبحانه أعلم

﴿ كتاب الخنثى ﴾

(س) رجل له ولد خنثى مشكل زوجه من خنثى مشكل برضا الولي فكبر فاذا الزوج امرأة والمرأة زوج قال أبو بكر رحمه الله تعالى عندي أن النكاح جائز لان رجلا لو قال لامرأة تزوجتك وقالت المرأة تزوجتك فذلك كله يستوي في جواز النكاح قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي لو ظهر أن الزوج غلام والزوجة جارية جاز أما لو ظهر بخلاف ذلك لا يجوز والفتوى على قول أبي بكر لانهما لا يقصدان الفساد انما قصدا اثبات الزوجية بينهما وقد أمكن عندهما

﴿ كتاب الوصايا ﴾

(ط) الافضل لمن كان له مال قليل أن لا يوصي بشئ اذا كانت له ورثة . قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا ترك لكل واحد من الورثة بعد الوصية عشرة آلاف فالوصية أفضل . قيل لمريض أوصى بشئ فقال ثلث مالي ولم يزد على هذا ان قال على أثر سؤالهم يخرج ثلث ماله الى الفقراء وقال محمد بن سلمة يصرف الى الفقراء من غير هذا التفصيل قيل وهذا أصح (الخ) لو أوصى بالاطعام على فوات صلاته لكل صلاة نصف صاع من الحنطة هو الاصح . أوصى بأن يتصدق بثلث ماله على فقراء بلخ الاصل أن يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جاز وبه يفتى هذا قول أبي يوسف ولو أوصى بشئ من الدراهم والدنانير المرسلة قال الامام النسفي الاصح أنه لا يصح كالوصية بالعين خاصة في فتاوى الفضلي لو أوصى الرجل بأن يجعل داره خانا ينزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتماد . امرأة أوصت لزوجها أن يكفنها من مهرها التي نهنا عليه قال باطله وكفنها في بيت المال كذا أجاب أبو بكر الاسكاف وروى عن أبي يوسف يجب على الزوج

بيمينه ام لا (أجاب) نعم له ذلك ويصدق بيمينه فيما يصدقه الظاهر (سئل) عن الوصي اذا ابرأ من مال اليتيم هل يصح ابراؤه أم لا (أجاب) ابراء الوصي عن الدين الواجب لليتيم ان كان بعقده يصح وان كان وجب بغير عقده لا يصح (سئل) عن الصبي اذا بلغ غير رشيد وسلم اليه الوصي ماله مع علمه بعدم رشده وأتلف ماله هل يبرأ الوصي بالدفع أم يضمن (أجاب) لا يبرأ بالدفع على الوجه المذكور ويضمن نظير ما دفعه (سئل) عن رجل له على وارثه دين وأبرأه منه في مرض موته هل يصح الابراء أم لا (أجاب) لا يصح الابراء الا برضا باقي الورثة (سئل) عن مريض أقر في مرض موته لوارث وصدقه على ذلك ثم رجع عن اقراره هل يصح رجوعه ويبطل الاقرار أم لا (أجاب) نعم يصح رجوعه ويبطل الاقرار الا في الاصل والفرع (سئل) عمن أوصى بثلث ماله للكعبة هل تصح الوصية أم لا (أجاب) نعم تصح الوصية ويعطى ذلك للمساكين بها (سئل) عن رجل أوصى بعتق عبده بعد وفاته هل له الرجوع عن الايصاء أم لا (أجاب) له الرجوع (سئل) عن الوارث أو الوصي اذا اشترى الكفن من ماله هل له الرجوع بالثمن في التركة أم يكون متبرعا (أجاب) نعم له الرجوع بثمنه في التركة ولا يكون متبرعا به (سئل) عمن أوصى بوصية لبعض الورثة وأجاز ذلك باقي الورثة قبل موت الموصي هل تعتبر الاجازة أم لا تعتبر الا بعد موته ولهم الرجوع (أجاب) لا تعتبر الاجازة قبل موت الموصي وانما تعتبر بعد موته ولهم الرجوع قبل الاجازة بعد الموت (سئل) عن صلح الوصي عن حق لليت هل يجوز أم لا (أجاب) ان كان المدين مقرا به وله بينة يجوز والا فلا يجوز (سئل) عن الوصي اذا اشترى شيأ من مال الصغير لنفسه هل يجوز أم لا (أجاب) يجوز اذا كان فيه نفع لليتيم بأن يشتري ما يساوي عشرة بخمسة عشر (سئل) عن بيع الوصي عقار اليتيم هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز باحدى الشرائط الثلاث اما أن يرغب فيه بضعف القيمة أو لليتيم حاجة أو على الميت دين لا وفاء له الا بهذا (سئل) عمن أوصى في مرض موته بأكثر من ثلث ماله وأجاز الورثة في حياة الموصي الزائد على الثلث هل تعتبر اجازتهم وتنفذ أم لا تعتبر الا بعد موته ولهم الرجوع (أجاب) لا تعتبر اجازتهم في حياته ولهم الرجوع (سئل) عن الوصي اذا كان تحت يده مال لليتيم هل له أن يقرضه (أجاب) ليس له ذلك ولا للقاضي ولكن ان فعلا ذلك وضاع عليهما ضمناه وان لم يضع لا يكون ذلك خيانة في حقهما فلا يستحقان العزل بسببه (سئل) عن الوصي اذا كان تحت يده مال اليتيم هل يحوز له أن يدفعه لآخر مضاربة أو شركة لليتيم (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن الوصي

وبقول أبي يوسف نأخذ . رجل قال لآخر لك أجر مائة درهم على أن تكون وصيي الشرط باطل والمائة وصية له وهو وصي قال وبه نأخذ . الوصي اذا ادعى دينا على الميت لا يخرجه القاضي من الوصاية ولو ادعى شيأ من الاعيان يخرجه قال الفقيه المختار في الدين أيضا أن يقول له القاضي اما أن تقيم البينة على الدين أو تبرئه عن الدين أو نخرجك من الوصاية فان أبرأه والا أخرجه وجعل مكانه آخر . أجمعوا أن الوصي لو أراد أن يوفي دينه من مال الصغير ليس له ذلك . الوصي اذا أنفذ الوصية من مال نفسه يرجع في مال الميت هو المختار قال الفقيه رحمه الله تعالى ان قال في مرضه لفلان علي حق فصدقوه يصدق الى الثلث عند أصحابنا وبه نأخذ (ن) قوم وقعت عليهم مصادرة فأمروا رجلا بأن يستقرض لهم مالا وينفقه في هذه المؤنات ففعل فالمقرض يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الآمر ان شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط اختلف المشايخ والمختار أنه يرجع . وصي يبر بمال اليتيم على جائر وهو يخاف ان لم يبره أن ينزعه من يده فبره من مال اليتيم لا ضمان عليه وكذلك المضارب قال أبو بكر رحمه الله تعالى هذا ليس قول علمائنا وهذا قول محمد بن سلمة وبه نأخذ . في آخر الدفتر الثالث من الناصري الخليفة اذا جعل رجلا ولي عهد ثم مات لا يجب على الناس العمل به قال الفقيه وغيره يجوز أن يوصي الى غيره وبه نأخذ كما فوض أبو بكر الى عمر رضي الله تعالى عنهما ألا ترى للوصي أن يوصي الى غيره بعد موته ولو أراد أن يوصي الى غيره في حياته لا يجوز (س) اذا تصرف واحد من أهل السكة في مال الميت من البيع والشراء ولا وصي للميت وهو يعلم أن الامر لو رفع الى القاضي حتى ينصب وصيا فانه يأخذ المال ويفسده أفتى أبو نصر الدبوسي بان تصرفه جائز للضرورة قال قاضيخان هذا استحسان وبه يفتى قال العبد فتوى أبي نصر الدبوسي موافقة لهذا الزمان فانهم يأخذون مجانا من هذه الحادثات ويؤدون الى من أطلق عليهم المبرات واحتمال الفساد تحقق بالوقوع في هذه البلاد . مات وعليه دين يأتي على جميع التركة قيل لا يكون الوارث خصما اذا طلب الغرماء لانه لم يرث شيأ وقيل يكون خصما ويقوم مقام الميت في الخصومة وهو اختيار الفقيه أبي الليث وبه يفتى الوصي اذا اتهمه القاضي قال أبو حنيفة رحمه الله يجعل القاضي معه غيره وقال أبو يوسف يخرجه وهو القياس الظاهر لان الاب لو كان حيا وخيف منه على مال الصبي يخرجه من يده فالوصي أولى وبه يفتى . وصي أخذه سلطان

اذا حصل له الايتام هل يخرجه الحاكم بذلك من الوصاية أم لا (أجاب) لا يخرجه الحاكم من الوصاية بالمقتضى المذكور وان رأى المصلحة في اخراجه أقام غيره (سئل) عن الوصي اذا علم دينا على الميت ودفعه من تركته هل يضمنه أم لا (أجاب) اذا دفع بغير قضاء يضمنه (سئل) عن الميت اذا كانت تركته في بلد وعليه دين وله ورثة غائبون غيبة منقطعة وأراد أرباب الديون اثبات ديونهم هل للقاضي أن ينصب وصيا عن الميت ويثبت الدين بحضرته ويامره بدفعها لارباب من التركة أم لا (أجاب) نعم للحاكم ذلك لكن اذا ثبتت الديون لا يأمره بالدفع الا بعد اجتماعهم على الاستحقاق وعدم المسقط (سئل) عن الوصي اذا أجر عقار اليتيم باجرة المثل مدة معلومة فبلغ اليتيم في أثناء المدة هل له فسخ الاجارة في باقي المدة أم لا (أجاب) ليس له فسخ الاجارة في باقي المدة والاجارة ماضية الى مدتها (سئل) عن وصي الوارث اذا كفن الميت من ماله وقضى دينه هل له الرجوع في مال الميت (أجاب) نعم له الرجوع في مال الميت (سئل) عمن أوصى بدراهم لمسجد محلته أو غيرها هل تجوز الوصية أم لا (أجاب) نعم تجوز الوصية ويصرف الموصى به في مصلحة المسجد ومرمته (سئل) عن الوارث اذا قضى دين مورثه من ماله هل له الرجوع في التركة بنظيره أم لا (أجاب) نعم له الرجوع بنظيره في تركته (سئل) عمن قبض مال الاولاده الصغار من قبل أمهم وادعى انفاقه عليهم في حال صغرهم فكذبوه بعد البلوغ فهل يصدق في ذلك أم لا (أجاب) نعم يصدق بيمينه فيما يليق صرفه عليهم (سئل) عن مريض أوصى بوصايا ثم عوفي من مرضه وعاش مدة ثم مات هل تبطل وصيته أم لا (أجاب) لا تبطل

ووصاياه باقية مالم يصدر منه رجوع (سئل) عن الوصي اذا باع عقار اليتيم وليس له ما يصرفه لحاجة سواه ولم يستأذن الحاكم في ذلك هل يصح بيعه أم لا (أجاب) ان باعه بثمن المثل أو بأكثر فهو صحيح ولو بلا اذن الحاكم

سلطان غالب أو متغلب على كورة فسأله بعض مال اليتيم وهدده فدفعه اليه قال الفقيه أبو الليث ان خاف الوصي على نفسه القتل أو اتلاف عضو من أعضائه أو أخذ كل مال الصبي فدفع لا يضمن وان خاف على نفسه الحبس أو القيد وعلم أنه يأخذ مال الصبي ويبقي له ماله لا يسعه أن يدفع مال اليتيم وان دفع ضمن وهذا كله اذا كان الوصي هو الذي دفع اليه فلو أن السلطان هو الذي بسط يده وأخذ لا ضمان على الوصي والفتوى على ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله . عن محمد بن مقاتل رجل أوصى بثلث ماله للفقراء فأعطى الوصي الاغنياء وهو لا يعلم قال محمد بن مقاتل لا يجزئه والوصي ضامن للفقراء في قولهم جميعا . روى عن محمد بن سلمة قال الوصية للقرابة جائزة سواء يحصون أو لا يحصون قال أبو القاسم وبه أفتي غير أني أحب أن يتحرى الوصي الاحوج منهم ويفرق عليهم في الاستحسان وفي الجواز يفرق على الغني والفقير (ع) أوصى لذي قرابته وله ولد ولد أو جد لا يرثون منه يدخلون في الوصية في رواية الزيادات وبه يفتي وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أنهم لا يدخلون لانهم أقرب من أن ينسبوا اليه بالقرابة وانا نقول تخلل بين الجد والنافلة واسطة فصح اطلاق اسم القريب عليه بخلاف الولد والوالد وهي من المسائل الاربع التي الاب فيها كالجد في ظاهر الرواية . أوصى لرجل بغلة داره تدفع اليه

﴿ مسائل شتى ﴾

(سئل) عن ابن الشريفة هل يكون شريفا كامه (أجاب) ان لم يكن أبوه شريفا لا يكون شريفا لأمه (سئل) عن سيدنا جبريل كم نزل على النبي صلى الله عليه وسلم (أجاب) نزل عليه أربعة وعشرين ألف مرة على المشهور (سئل) عن آدم عليه السلام لم خلق من التراب (أجاب) لانه لم يكن قبل آدم شيء سوى التراب فخلق منه (سئل) ما الحكمة في أن قرص الشمس لا يزيد ولا ينقص وقرص القمر يزيد وينقص (أجاب) الشمس تسجد لله تعالى تحت العرش كل ليلة والقمر لم يؤذن له في السجود الا في الليلة الرابعة عشرة من الشهر فاذا هل الهلال يزيد في كل ليلة فرحا الى أن يؤذن له في السجود في تلك الليلة ثم بعد ذلك ينقص ويدق نحو الى آخر الشهر (سئل) عن الشمس اذا غربت أين تذهب (أجاب) تطلع على قوم وتذهب عن آخرين

﴿ كتاب الفرائض ﴾

(سئل) عن عتيق توفي وخلف بنتا ومعتقا فما يخص البنت والمعتق (أجاب) للبنت النصف والباقي للمعتق (سئل) عن شخص خلف زوجة وأبا وأما فما يخص كلا منهم (أجاب) للزوجة الربع وللاب النصف وللام الربع (سئل) عمن مات عن أمه وأخيه وأخته الشقيقين وأخيه لابيه ما يخص كلا منهم (أجاب) للام لسدس وللاخ الشقيق ثلثا الباقي وللاخت الشقيقة ثلثه ولاشيء للاخ لاب (سئل) عن رجل مات عن زوجة وابن وبنت فما يخص كلا منهم (أجاب) للزوجة الثمن والباقي للابن ثلثاه وللانثى ثلثه (سئل) عن شخص مات عن ثلاث بنات وأخ شقيق هل يرث هذا الاخ مع البنات وماذا يخصه (أجاب) يرث معهن الباقي بعد فرضهن الثلثان لهن والثلث له (سئل) عمن مات عن زوج وبنتين وأخت لاب وابن عم شقيق فما يخص كلا منهم (أجاب) للزوجة الربع وللبنتين الثلثان والباقي للاخت ولاشيء لابن العم (سئل) عمن مات عن بنت وزوجة وأخ شقيق فما يخص كلا

منهم (أجاب) للبنت النصف وللزوجة الثمن والباقي للاخ (سئل) عن امرأة توفيت عن زوج وابن وأب وأم وخلفت ميراثا فما يخص كلا منهم (أجاب) للزوج الربع ولكل من الابوين السدس والباقي للابن (سئل) عمن تزوج امرأة ومات عنها قبل الدخول هل ترثه أم لا (أجاب) نعم ترث منه بقدر ما يخصها ان كان له ولد أو ولد ولد فالثمن وان لم يكن والربع (سئل) عمن مات عن ابن أخ شقيق وبنت أخ شقيق هل يرثانه معا أو يرثه الابن خاصة (أجاب) يرثه ابن أخيه الشقيق ولا شئ للبنت معه (سئل) عن شخص مات عن أخت لاب وأخ وأخت لأم وابن أخ لاب فما يخص كلا منهم (أجاب) للاخت لاب النصف وللاخ والاخت من أم الثلث بالسوية والباقي لابن الاخ (سئل) عن رجل مات عن أختين شقيقتين وأخت لام وزوجة فما يخص كلا منهم (أجاب) للاختين الثلثان وللاخت للام السدس وللزوجة الربع عائلا أصلها من اثنى عشر وتعول الى ثلاثة عشر (سئل) عن رجل مات عن بنت وأم وزوجة فما يخص كلا منهم (أجاب) للبنت النصف وللام السدس وللزوجة الثمن والباقي بعد فرض الزوجة يرد على البنت والام بقدرهما (سئل) عن رجل مات عن زوجة وأختين شقيقتين وأخت لام وأخوين وأخت لاب فما يخص كل وارث من المخلف (أجاب) للزوجة الربع وللاختين الثلثان وللاخت للام السدس عائلا أصل المسئلة من اثنى عشر وتعول الى ثلاثة عشر ولا شئ للاخوين والاخت للاب (سئل) عن امرأة توفيت عن زوج وخال وخالة فما يخص كلا منهم (أجاب) للزوج النصف والباقي للخال ثلثاه وللاخرى

ثلثه (سئل) عن رجل مات عن زوجة وأب وأم وولد ذكر وبنتين وأخ شقيق فما يخص كلا منهم (أجاب) للزوجة الثمن وللاب السدس وللام كذلك والباقي للذكر نصفه وللبنتين نصفه (سئل) عمن مات عن أخت شقيقة وأخت لام وأخ لاب فما يخص كلا منهم (أجاب) للاخت الشقيقة النصف وللاخت للام السدس والباقي للاخ لاب (سئل) عمن مات عن بنت وأخوين شقيقين وأخ لاب فما يخص كلا منهم (أجاب) للبنت النصف وللاخوين الشقيقين النصف ولا شئ للاخ لاب (سئل) عن رجل زنى بامرأة وأتت منه بولد فمات هل يرث الولد منه أم لا (أجاب) لا يرث منه (سئل) عمن مات وترك زوجة وأولادا كفارا وميراثا فقسم الميراث بينهم بالفريضة الشرعية ثم ان الاولاد أقاموا بينة عند حاكم أن مورثهم طلق زوجته المذكورة ثلاثا في صحته فهل تقبل بينتهم وتسمع دعواهم ويرجعون عليها بما أخذت من الميراث وحقوق الزوجية (أجاب) نعم تقبل دعواهم وبينتهم اذا ثبت يرجعون عليها بما أخذت من الميراث وكذا بما أخذت من الحقوق بلا حق (سئل) عن رجل مات عن زوجة وبنت وأخ لام فما يخص كلا منهم (أجاب) لزوجة الثمن والباقي للبنت طريق الفرض والرد (سئل) عن المعتق اذا مات عن ابن معتقه وبنته فمن يرث منهما (أجاب) يرثه الابن دون البنت (سئل) عن امرأة عتقت عبدا وماتت عن ابن وزوج ثم مات العبد المعتق هل يرثه الابن والزوج أم الابن فقط (أجاب) يرثه الابن دون الزوج (سئل) عمن مات عن بنت أخ لأب هل ترثه أم لا (أجاب) نعم ترث المخلف عنه بأجمعه (سئل) عمن مات عن بنت وابن ابن وأخت شقيقة ما يخص كلا منهم (أجاب) للبنت النصف والباقي لابن الابن (سئل) عمن مات عن بنت وبنت ابن وأخ شقيق ما يخص كلا منهم (أجاب) للبنت النصف ولبنت الابن السدس والباقي للاخ المذكور (سئل) عمن مات عن جد لاب وجدة وأخوين شقيقين ما يخص كلا منهم (أجاب) للجدة السدس والباقي للجد لاب (سئل) عمن مات عن أبوين وزوج وولدين ذكرين وأخت شقيقة ما يخص كلا منهم (أجاب)

غلتها فاراد الرجل أن يسكن هو بنفسه قال أبو بكر الاسكاف له ذلك وقال أبو القاسم الصفار وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى (ق) قال أوصيت الى فلان أن يبيع ضيعتي فباعها فلان أن يبيع عقار جني قال محمد رحمه الله لا تجوز وهو احدى الروايتين عن أبي حنيفة وبه يفتى (ق) أقام على ابنته وصيا وآخر على ابنه أو جعل أحدهما وصيا على ماله الحاضر والآخر على ماله الغائب فان كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيا فيما أوصى الى الآخر كان الامر على ما شرط بلا خلاف وان لم يكن شرط فحينئذ المسئلة مختلفة والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله . ولو أوصى الى رجلين وقال ما فعل كل واحد منهما يجوز أو قال كل واحد منهما وصيي تام فلكل واحد منهما أن يتصرف وحده قال ابن مقاتل وأبو القاسم الصفار هذا قول علمائنا وانما الخلاف في الذي أوصى اليهما

(كتاب الجنايات)

وفي كتاب الذخيرة رجل حفر بئرا في طريق المسلمين في غير فنائه فوقع فيها انسان ومات من الوقوع أجمعوا أنه لا قصاص على الحافر وأجمعوا أنه تجب الدية على عاقلته ولا تجب عليه الكفارة

لكل من الابوين السدس وللزوج الربع والباقي للولدين (سئل) عمن مات عن زوجة وبنتين وأولاد أخ شقيق ذكور وابن أخ لاب مايخص كلا منهم (أجاب) للزوجة الثمن وللبنتين الثلثان والباقي لاولاد الاخ الشقيق (سئل) عمن مات عن ابن وجدة لام هل ترث مع الابن أو تحجب به (أجاب) لاتحجب وترث معه السدس والباقي له (سئل) عمن مات عن أخ لام وأخ شقيق مايخص كلا منهما (أجاب) للاخ لأم لسدس والباقي للاخ الشقيق (سئل) عمن مات عن زوج وأم وأخت شقيقة مايخص كلا منهم (أجاب) المسئلة من ستة وتعول الى ثمانية للزوج ثلاثة وللام اثنان وللاخت ثلاثة (سئل) عن رجل له أمة مستولدة زوجها من آخر وأتت منه ولد وماتت عن سيدها وزوجها وولد من زوجها وخلفت أمتعة هل يقسم بين المذكورين أم لا (أجاب) لايقسم بين المذكورين ويختص به سيدها (سئل) عمن تزوج بامة الغير وأتت منه بولد ثم اشتراها هل يبطل النكاح أم لا وهل تصير أم ولد له وهل يكون المهر للسيد البائع (أجاب) نعم يبطل النكاح وتصير أم ولد له والمهر للبائع (سئل) عمن مات عن زوجة وثلاث بنات وابن عم وأخ وأخت لام مايخص كلا منهم (أجاب) للزوجة الثمن وللبنات الثلثان والباقي لابن العم العاصب ولاشئ للاخ والاخت لام (سئل) عمن مات عن ولدي أخته وابنتها مايخص كلا منهما (أجاب) يخص كلا من الولدين الثلث ويخص الابنتين الثلث بالسوية (سئل) عن امرأة ماتت عن زوج وام وأخوين لام وأخ وأخت شقيقين مايخص كلا منهم (أجاب) للزوج النصف وللام السدس وللاخوين للام الثلث ولاشئ للشقيقين (سئل) عمن مات عن أبيه وأمه وزجته وبنتيه مايخص كلا منهم (أجاب) لكل من الابوين السدس وللزوجة الثمن وللبنتين الثلثان عائلا أصل المسئلة من أربعة وعشرين وتعول الى سبعة وعشرين (سئل) عمن مات عن بنتين وزوج وأختين شقيقتين مايخص كلا منهم (أجاب) للبنتين الثلثان وللزوج الربع والباقي للاختين بالسوية (سئل) عن رجل مات عن والدته وابن معتقه وبنت لاخيه لابيه مايخص كلا منهم (أجاب) لوالدته الثلث والباقي لابن معتقه ولاشئ لبنت أخيه

الكفارة ولايحرم من الميراث عندنا . ولو غصب صبيا حرا فمات في يده بأمر لا يمكن التحرز عنه بان أصابته الحمى لاضمان على الغاصب بالاجماع وان مات بأمر يمكن التحرز عنه كقتل أو اصابة حجر أو سقوط حائط عليه أو نزل الصواعق أو نهش حية أو أكل سبع أو تردس حائط أو جبل يضمن الغاصب في قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى . وأجمعوا أن الصبي لو قتل نفسه لايضمن الغاصب وفي المنتقى اذا قطع عنق الرجل وبقي شئ قليل من الحلقوم وفيه الروح فقتله رجل لاقود عليه لان هذا ميت ولو شق بطن رجل فخرجت أمعاؤه كلها وسقطت بالارض الا أنها صحيحة بعده فقتله رجل قتل به ولو ماتت معاؤه في بطنه فطرحت عنه وبقي البطن خاليا فقتله رجل لاقود عليه لانه ميت ولو قتل رجلا وهو في النزع قتل القاتل به وان كان يعلم أنه لايعيش والله سبحانه وتعالى أعلم

(سئل) عمن مات وترك زوجة وبنتا وأختا شقيقة وولد عم شقيق مايخص كلا منهم (أجاب) للزوجة الثمن وللبنت النصف وللباقي للاخت ولاشئ لولد العم (سئل) عمن مات عن أم وأخت شقيقة وولد أخ شقيق ماذا يخص كلا منهم (أجاب) [illegible] وللاخت النصف والباقي لولد الاخ المذكور (سئل) عمن توفي عن زوجة ووارث من ذوي الارحام فهل يحجب الزوج ويرث معها ويخص الزوجة من الارث (أجاب) لايحجب الزوجة ولها الربع والباقي لمستحقه من ذوي الارحام ذكرا كان أو انثى (سئل) عمن مات وخلف بنتا وأختا لام وأخا شقيقة مايخص كلا منهم (أجاب) [illegible] للاخت (سئل) عن امرأة توفيت وخلفت زوجا وعمة وذكرا مايخص كلا منهم (أجاب) [illegible] الزوج الربع والباقي [illegible] لاغير [illegible] من حيث [illegible]

﴿ يقول طه بن محمود قطريه رئيس التصحيح بمطبعة بولاق الاميريه ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله سبحانك اللهم لا نحصى ثناء عليك فالفضل كله منك واليك سبغت نعمتك وبلغت حجتك ووسعت كل شئ رحمتك ومن بديع حكمك ومزيد كرمك أن جعلت العقل أعظم دليل عليك والرسول أقوم سبيل اليك أجزلت به العطاء وأزلت به الخفاء وأوضحت به المحجه لئلا يكون للناس على الله حجه والصلاة والسلام على سيدنا محمد أكرم من سئل فأجاب وأفصح من نطق بالصواب وأوتى الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله آل القرآن وأصحابه أصحاب الاحسان (أما بعد) فان من فضل الله علينا ومزيد احسانه الينا أن سهل السبيل الى طبع هذا المطبوع الجليل الذى اشتمل على كتابين لا بد منهما ولا غنى عنهما لطالب صحيح الفتيا والراغب فى اصابة السداد والاستقامة فى أحكام الدين والدنيا وهما « الفتاوى الغياثيه وفتاوى زين الدين بن نجيم » على مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة رحمه الله ورحم مؤلفهما وجزاهم جميعا خير الجزاء لقد جعا بتأليفهما شمل الاصابه وأودعاه مع الايجاز لطف السؤال وحسن الاجابه وأتيا بما تقر به العيون وتطمئن به القلوب وتزول الشجون ولما كانا جديرين بالاقبال عليهما والرجوع فى صحيح الفتوى اليهما وكان فى حسن طبعهما عموم نفعهما نهض بطبعهما على نفقته حضرة الامجد المحترم الشيخ فرج الله زكى الكردى وكيل الشركة الخيرية لنشر الكتب العالية الاسلامية وصاحب المكتبة الملوكية بشارع السكة الجديدة بعصر المحميه فقمنا فى تصحيحهما ولله الحمد المقام المحمود وبذلنا فى تحرير التراكيب وتنقيح الاساليب أقصى المجهود على أن الفتاوى الغياثية لم يتيسر لنا منها الا نسخة واحدة غير مرضيه لما نابها من التحريف والسقم وأصابها من آفة النسخ وطغيان القلم فطالما طال فى وهنها عناؤنا وعظم فى لجج تحريفها بلاؤنا لولا أن الله سهل صعبها وفرج بفضله كربها بما يسره لنا من كتب الفتاوى الحسان كالفتاوى الهندية وفتاوى قاضيخان

* وكان طبع هذا المطبوع بالمطبعة الكبرى الاميرية فى عهد الدولة الفخيمة الخديوية العباسيه أمد الله ظلالها وألهم العدل والاصلاح رجالها وتم طبعه فى أوائل أول الربيعين سنة ١٣٢٢ من هجرة سيد الكونين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه ما صلى مصل وسلم

فهرست الفتاوى العياثية الحنفية

صحيفة	
٥	باب المياه
٥	فصل في الحياض
٦	فصل في الآبار
٨	فصل الاسآر
٩	فصل في الماء المستعمل وأحكامه
٩	فصل في بيان النجاسات
١١	فصل في تطهير الارض والعضو والثوب وغيرها
١١	فصل في العضو
١١	فصل فيما يصيب الثوب
١٢	فصل في بيان النجاسة الغليظة والخفيفة
١٣	باب الوضوء وما يتصل به
١٥	باب المسح على الخفين
١٦	فصل في الغسل
١٦	باب التيمم
١٧	باب الاحداث
١٨	فصل في الشك في الوضوء
١٨	نوع في أسباب الجنابة
١٩	فصل في أصحاب الاعذار
١٩	باب الحيض والنفاس وأحكامهما
٢٠	نوع من حكم المسجد وما يليق به
٢٠	فصل فيما يتعلق به وما يكره وما لا يكره
٢١	كتاب الصلاة
٢١	فصل في الاسفار الفجر الخ
٢٢	فصل في طهارة مكان الصلاة
٢٢	فصل في استقبال القبلة
٢٣	في التحري
٢٣	نوع في النية

صحيفة	
٢٤	فصل في تكبيرة الافتتاح
٢٥	باب القراءة
٢٥	فصل فيما يكره منها وما لا يكره
٢٥	باب زلة القارئ
٢٦	فصل في النسبة
٢٦	فصل في الاعراب
٢٦	فصل اذا ترك التشديد والمدالخ
٢٧	فصل في ذكر آية مكان آية
٢٧	فصل في القراءة بالفارسية
٢٩	فصل فيما يكره وما لا يكره وفيما يفسد الصلاة
٣١	فصل في الامامة والاقتداء
٣٣	نوع في استخلاف من ظن أنه أحدث
٣٣	باب السهو
٣٤	فصل في السهو عن أفعال الصلاة وأركانها
٣٤	فصل في وقت سجود السهو
٣٤	مسائل الشك
٣٤	نوع في قضاء الفوائت
٣٥	باب الوتر
٣٥	فصل في الشك
٣٥	فصل في النذر بالصلاة
٣٥	باب سجود التلاوة
٣٦	فصل في تكرارها
٣٦	باب السنن والتطوعات
٣٧	باب صلاة المسافر
٣٩	فصل في صيرورة المسافر مقيما بنية غيره
٣٨	فصل في تبدل حال الصبي والكافر

صحيفة	
٣٨	فصل فى الصلاة على الدابة
٣٨	باب الجمعة وشرائطها
٤٠	باب صلاة العيدين
٤١	باب التكبير فى أيام التشريق
٤٢	باب أحكام الاموات
٤٢	فصل فى الغسل
٤٣	فصل فى التكفين
٤٤	فصل فى الدفن
٤٥	كتاب الزكاة
٤٨	فصل فى زكاة الزروع
٤٨	باب احياء الموات
٤٩	كتاب الصوم
٥٠	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده
٥٣	فصل فى النية
٥٣	باب الاعذار
٥٤	باب النذر بالصوم
٥٦	باب الاعتكاف
٥٦	باب صدقة الفطر
٥٧	كتاب الحج
٥٧	فى الجنايات
٥٨	كتاب النكاح
٦٠	فصل فى حرمة الرضاع
٦١	نوع فى تزويج الاب والجد
٦٢	نوع فى تزويج غير الاب والجد
٦٣	نوع فى النكاح بغير ولى
٦٣	نوع فى الفضولى
٦٤	فصل فى تزويج الفضولى
٦٤	فصل
٦٥	فصل فى هبة المهر وابرائه
٦٦	فصل فى الاختلاف بين الزوجين فى المهر والنكاح
٦٦	فصل فى نكاح الارقاء

صحيفة	
٦٧	فصل فيما يسع الزوج أن يفعل أولا يفعل وكذا الزوجة
٦٧	باب النفقات
٦٨	فصل فى الكسوة وفرضها ومقدارها
٦٩	فى المفقود
٦٩	فصل فى نفقة ذى الرحم المحرم
٧٠	فصل فى حضانة الولد الخ
٧٠	فصل فى العنين
٧١	كتاب الطلاق وفيه فصول وأنواع
٧١	فصل فى الايقاع
٧١	فصل فى اختلاف الاسم والنسبة والتسمية
٧١	فصل فيما يكون بالعاوسية صريحا ومالا يكون
٧٢	فصل الكنايات والاضماد
٧٣	فصل فى تحريم حلال الله ونحوه الخ
٧٤	فصل فى وقوع الطلاق بالكتابة والرسالة
٧٤	فصل فى طلاق السكران تنجيزا أو تعليقا
٧٥	فصل فى الايقاع عددا
٧٥	فصل فى التعليقات بحروف الشرط الخ
٧٦	نوع فى الخرائم
٧٦	نوع فى تعليق طلاقها بافعال منها كالدخول والخروج الخ
٧٧	نوع فى اليمين على انشتم الخ
٧٧	نوع فى الدين
٧٧	نوع ما يكون سرقة وما لا يكون
٧٨	نوع من التعاليق والاضافة الخ
٧٨	نوع فى اليمين على انس ونزلها

صحيفة	
٧٨	نوع فى التعليق
٧٩	نوع فى الاستثناء
٧٩	نوع فيما يكون فاصلا ومالا يكون
٨٠	باب الامر باليد والتوكيل واثبات الخيار والمشيئة
٨٠	فصل فى الخلع بالبيع والشراء
٨٠	فصل فى نوع من الخلع
٨٢	باب طلاق المريض من يكون فارا ومن لا يكون
٨٣	فصل فى الايلاء
٨٣	فصل فى الظهار
٨٣	فصل فى الكفارة
٨٣	فصل فى اللعان
٨٤	فصل فى الردة والفرقة تقع بها أولا تقع
٨٤	فصل فى الفرقة
٨٤	باب العدة والرجعة
٨٤	فصل فى الرجعة
٨٥	فصل فى فسخ اليمين وحكم القاضى الشافعى الخ
٨٥	كتاب العتاق وفيه أبواب
٨٦	فصل فى الكنايات
٨٦	فصل فى التدبير والوصية
٨٧	فصل فى العتق المبهم وما يتصل بذلك الخ
٨٧	فصل فى النذر بالعتق الخ
٨٧	كتاب الايمان وهو مشتمل على فصول
٨٨	نوع فى التبرى
٨٨	فصل فى التحريم والاستحلال
٨٨	فصل فيما يكون يمينا أو يمينا واحدا
٨٩	نوع منه
٨٩	فى الاستثناء
٨٩	نوع فى معرفة الاوقات
٩٠	ثمانية مسائل لم يقطع فيها أبو حنيفة بجوابها
٩٠	فصل فى البيع والشراء
٩٠	فصل فى اليمين بالعبادات الخ
٩١	فصل فى الاكل
٩٢	فصل فى اللبس
٩٢	فصل فى سكنى الدار وما يتعلق بها
٩٣	فصل فى الدخول والخروج الخ
٩٣	نوع فى الركوب نوع فى الخروج
٩٤	مسائل السكنى
٩٤	نوع فى عدم الفعل
٩٥	فصل فى الكلام والشتم
٩٥	نوع فى الكذب والشتم والكناية
٩٦	نوع فى الضرب والتعذيب
٩٦	فصل فى الجماع الخ
٩٧	فصل فى قضاء الدين
٩٧	فصل فى الكفارة
٩٧	كتاب الحدود
٩٨	فى الاقرار بالزنا
٩٨	فى الشرب والسكر
٩٩	فى القذف
٩٩	فى التعزير
٩٩	فصل فى استيفاء الحد وسقوطه
٩٩	فصل فى الساحر والساحرة
١٠٠	كتاب السرقة
١٠٠	فصل فى المسروق ونصابه
١٠٠	فصل فى الحرز
١٠١	كتاب السير وفيه ألفاظ الكفر
١٠٢	فيما يكره لعسكر المسلمين أو يجوز
١٠٢	فى بيع الحربى

صحيفة

١٠٣ نوع يثبت به الكفر والردة
١٠٦ كتاب الاستحسان والكراهية ويسمى كتاب الحظر والاباحة والآداب الخ
١٠٦ فصل فى التسبيح الخ
١٠٦ نوع فى الدعاء
١٠٦ نوع فيما هو من عمل القلب
١٠٦ الفصل الثانى فى العلوم الاسلامية وغيرها
١٠٧ الفصل الثالث فى السلام وجوابه
١٠٧ نوع فى ملاقاة الملوك
١٠٨ الفصل الرابع فى أكل مال الغير الخ
١٠٨ نوع فى أكل المضطر وغيره
١٠٨ نوع فى أكل طعام الملوك وقبول الهدايا الخ
١٠٨ فصل فى الضيافات والولائم
١٠٩ نوع فى التنعم والتزين
١٠٩ فصل فى جراحات الآدمى والحيوان وقتلهما
١١٠ فصل فى الغيبة والامر بالمعروف
١١٠ نوع فى المتفرقات
١١١ كتاب اللقطة
١١١ الفصل الاول
١١٢ الفصل الثانى فى التعريف
١١٢ الفصل الثالث فى الانفاق وفى المتفرقات
١١٣ كتاب اللقيط
١١٣ كتاب المفقود
١١٣ كتاب الآبق
١١٤ كتاب الغصب والضمان
١١٤ الفصل الاول فيما يصير به غاصبا أولا
١١٥ الفصل الثانى فى تغير المغصوب

صحيفة

١١٦ الفصل الثالث فى الاتلاف تسبيبا الخ
١١٦ نوع فى السعى الى السلطان
١١٦ نوع فى الامر بالاتلاف
١١٧ نوع فى اختلاط ملك الانسان
١١٧ نوع فيما يضمن المثل الخ
١١٨ نوع يقع به الرد أولا يقع
١١٨ نوع منه
١١٨ الباب الرابع فى الزرع فى أرض الغير الخ
١١٨ الفصل الخامس فى حقوق العامة والجيران الخ
١١٩ الفصل السادس فيما يصير غاصبا به الخ
١١٩ نوع فى أحكام الآخرة
١٢٠ الفصل السابع فى الابراء والتحليل الخ
١٢٠ الفصل الثامن فى المتفرقات
١٢١ نوع آخر فى السعى الى السلطان
١٢١ كتاب الوديعة وهو مشتمل على فصول
١٢١ الفصل الاول فى حفظ الوديعة
١٢٢ فى الحريق الغالب
١٢٢ الفصل الثانى فى جحود الوديعة وتجهيلها
١٢٣ الفصل الثالث فى المسافرة بالوديعة
١٢٣ الفصل الرابع فى طلب الوديعة وتأخيرها
١٢٣ مسئلة ايداع الثلاثة الخ
١٢٣ الفصل الخامس فى الاختلاف بين المودع والمودع الخ
١٢٤ كتاب العارية
١٢٥ نوع فى رد العارية
١٢٥ كتاب الشركة

صحيفة	
١٢٦	أنواع الشركات
١٢٦	فى العنان
١٢٦	نوع فى الشركة على تقبل الاعمال
١٢٧	نوع فى الشركة فى الاعيان والاملاك الخ
١٢٧	كتاب الصيد والذبائح والضحايا الخ
١٢٧	الفصل الاول فى الصيد وما يحل أكله الخ
١٢٨	نوع منه
١٢٨	فيما يدخل فيه الشك
١٢٨	نوع فيما يصير به الاهلى متوحشا
١٢٨	نوع منه
١٢٩	القسم الثانى من كتاب الذبائح
١٢٩	نوع فى التسمية
١٢٩	القسم الثالث فى الاضحية
١٣٠	نوع فى وقتها الخ
١٣١	نوع فيما يجزئ من الاضحية وما لا يجزئ
١٣١	نوع فى الانتفاع بالاضحية الخ
١٣٢	فصل فى التضحية عن الغير الخ
١٣٢	نوع فى الشركة فى الضحايا
١٣٢	نوع فى المتفرقات
١٣٢	كتاب الوقف وهو مشتمل على أبواب وفصول
١٣٢	الباب الاول فى ما فيه
١٣٣	نوع فى الصحة والشروع
١٣٣	فصل فى الموقوف الخ
١٣٣	فصل فى الوقف على أولاده الخ
١٣٤	الباب الثانى فى الولاية فى الوقف الخ
١٣٤	فصل فى التصرفات فى الوقف من المتولى والقيم
١٣٥	نوع فى تصرف القيم

صحيفة	
١٣٧	كتاب الهبة وفيه فصول
١٣٧	الفصل الاول بأنواعه
١٣٧	فصل فى شرط الهبة
١٣٨	نوع فى الهبة فى المرض
١٣٧	فصل فى هبة الدين
١٣٨	فصل فى الهبة الفاسدة الخ
١٣٨	فصل فى الصدقة والهبة
١٣٨	فى المتفرقات
١٣٨	كتاب البيوع
١٣٨	الباب الاول فيما ينعقد به البيع
١٣٩	فصل فى الثمن
١٣٩	نوع فى قبض المبيع
١٤١	بيع الزرع وأشجار الكرم الخ
١٤١	نوع فى بيع الفلوس ونحوها
١٤٢	التحرز عن الشبهة
١٤٢	الفصل الثانى فى بيع المرهون الخ
١٤٣	نوع فى المغصوب
١٤٣	نوع فى الآبق
١٤٣	الفصل الثالث فى بيع الوفاء
١٤٤	نوع فى المكره
١٤٤	الفصل الرابع فى بيع الحيوان وغيره
١٤٥	الفصل الخامس فى بيع المجمدة والماء
١٤٥	الباب الثانى فى البيوع الفاسدة وفيه فصول الفصل الاول
١٤٧	فى بيان حكم خيار الشرط وسقوطه
١٤٨	الباب الثالث فى العيوب والخصومات
١٤٩	فى الاختلاف بين البائع والمشترى
١٥٠	الباب الرابع فى التسليم وفصوله وأنواعه
١٥١	الباب الخامس فى الاسباب والبيوع المكروهة

صحيفة		صحيفة	
١٥٢	نوع فى اسقاطه	١٥٩	فى الاحبر الخاص والمشترك
١٥٢	فى البيوع المكروهة	١٦٠	نوع فى الساج ١٦١ نوع فى القصار
١٥٢	فى الاحتكار	١٦١	فى فسخ الاجارة ١٦١ كتاب القضاء
١٥٢	الباب الثالث فى الاستقراض	١٦٥	فى كتاب لقاضى
١٥٣	نوع فيما يكره و يحرم	١٦٦	فصل فى البين ١٦٧ فى الوصى
١٥٣	نوع فى استقراض الفلوس	١٦٧	نوع فى الحبس ١٦٨ كتاب الشهادات
١٥٣	فصل فى المتفرقات	١٦٨	فى الشهادة ما يقبل منها وما لا يقبل
١٥٤	كتاب الشفعة	١٧٠	كتاب الدعوى ١٧٢ كتاب الاقرار
١٥٥	فصل فى دعوى الشفعة وفى حيل ابطالها ١٥٦ كتاب القسمة	١٧٢	كتاب الوكالة ١٧٣ كتاب الكفالة
١٥٧	فصل فى الاختلاف والدعاوى والخصومات ١٥٨ كتاب الاجارات	١٧٤	كتاب الصلح ١٧٥ كتاب الرهن
١٥٨	فيما يجوز من الاجارة وما لا يجوز	١٧٦	كتاب المضاربة ١٧٦ كتاب المزارعة
١٥٩	نوع فى الشيوع	١٧٨	كتاب الشرب ١٧٨ كتاب الاشربة
		١٨٠	كتاب الاكراه ١٨٠ كتاب الحجر
		١٨٠	كتاب المأذون ١٨١ كتاب الخنثى
		١٨١	كتاب الوصايا ١٨٤ كتاب الجنايات

(فهرست فتاوى العلامة ابن نجيم الحنفى الموضوعة بالهامش)

صحيفة		صحيفة	
٣	كتاب الطهارة ٨ كتاب الصلاة	١٦٧	كتاب الامانات من الوديعة والعارية
١٢	كتاب الزكاة ١٦ كتاب الصوم	١٦٩	كتاب الحجر والمأذون والاكراه
١٩	كتاب الحج ٣٠ كتاب النكاح	١٧٠	كتاب الشفعة
٣٧	كتاب الطلاق ٦٦ كتاب الاعتاق	١٧٤	كتاب الصيد والذبائح والاضحية
٦٩	كتاب الايمان ٧٦ كتاب الحدود	١٧٥	كتاب الرهن
٨٢	كتاب السير ٨٤ كتاب الشركة	١٧٧	كتاب اللقيط واللقطة والمفقود والآبق والمتوات
٨٦	كتاب الوقف ١٠١ كتاب البيع	١٧٧	كتاب الحيطان
١٢٥	كتاب الكفالة ١٣٠ كتاب الحوالة	١٧٨	كتاب المزارعة والمساقاة
١٣٢	كتاب الوكالة ١٤٠ كتاب القضاء	١٧٨	كتاب الحظر والاباحة
١٤٥	كتاب الشهادات ١٤٨ كتاب الدعاوى	١٧٩	كتاب الجنايات ١٨١ كتاب الوصايا
١٥٥	كتاب الاقرار ١٥٧ كتاب الصلح	١٨٣	مسائل شتى
١٥٧	كتاب المضاربة ١٥٨ كتاب الهبة	١٨٣	كتاب الفرائض
١٦٠	كتاب الاجارة		

(بيان الكتب التى طبعت بمعرفتنا)
بالمطبعة الاميرية ببولاق
شفاء السقام فى زيارة خير الانام
مجلد (١)

شرح تحرير الاصول مع شرح منهاج البيضاوى
مجلد (٣)

كشف الاسرار مع نور الانوار وقمر الاقمار فى الاصول
مجلد (٢)

شرح تهذيب الكلام مع حاشية المحاكمات
مجلد (٢)

شروح التلخيص يعنى ايضاح وعروس الافراح ومواهب الفتاح وحاشية الدسوقى فى مجموعة واحدة
مجلد (٤)

(تحت الطبع)

شرح منظومة الكواكبى فى الاصول وشرح منظومته فى الفروع وشرح منظومته فى الفرائض
مجلد (٢)

شروح مسلم الثبوت فى الاصول لبحر العلوم وغيره
مجلد (٢)

فرج الله زكى الكردى بالسكة الجديدة بمصر